

مَجْمُوعَةُ الْفَنَائِي

لِلشَّيْخِ الْإِسْلَامِ

تَقِي الدِّينِ أَحْمَدَ بْنَ تَيْمِيَّةَ الْجَزَائِي

مَجْمُوعَةُ الْفَنَائِي

لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ

تَقِيِّ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنِ تَيْمِيَّةَ الْحَرَّانِيِّ

المتوفى سنة ٧٢٨ هـ

اعْتَنَى بِهَا وَخَرَّجَ أَحَادِيثَهَا

عَامِرُ الْجَزَارِ أَنْوَرُ الْبَازِ

المجلد السَّابِع

مقدمة النفس والنفس

مكتبة العبيكان

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م

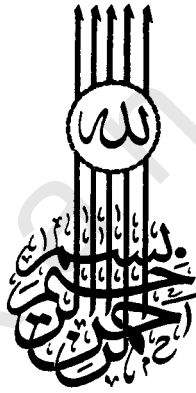
الناشر

مكتبة العبيكان

الرياض - العليا - تقاطع طريق الملك فهد مع العروبة.

ص.ب: ٦٢٨٠٧ الرياض ١١٥٩٥

هاتف: ٤٦٥٤٤٢٤، فاكس: ٤٦٥٠١٢٩



كتاب
مقدمة التفسير

obeikandi.com

/ قال شيخ الإسلام أحمد بن تيمية - طيب الله ثراه - فيما صنفه ٥/١٣
بقلعة دمشق أخيراً - :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ، نستعينه ونستغديه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتد، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليمًا.

افضل

7/12

في الفرقان بين الحق والباطل

وأن الله بين ذلك بكتابه ونبيه، فمن كان أعظم اتباعاً لكتابه الذي أنزله ونبيه الذي أرسله كان أعظم فرقاناً، ومن كان أبعد عن اتباع الكتاب والرسول كان أبعد عن الفرقان، واشتبه عليه الحق بالباطل، كالذين اشتبه عليهم عبادة الرحمن بعبادة الشيطان، والنبي الصادق بالمتنبئ الكاذب، وآيات النبيين بشبهات الكذابين، حتى اشتبه عليهم الخالق بالخلق.

فإن الله - سبحانه وتعالى - بعث محمداً بالهدى ودين الحق؛ ليخرج الناس من الظلمات إلى النور، ففرق به بين الحق والباطل، والهدى والضلال، والرشاد والغى، والصدق والكذب، والعلم والجهل، والمعروف والمنكر، وطريق أولياء الله السعداء وأعداء الله الأشقياء؛ /وبين ما عليه الناس من الاختلاف، وكذلك النبيون قبله، قال الله ٧/١٣ تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّنَّ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيُحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَ نَهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ٢١٣]، وقال: تعالى: ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى أُمَمٍ مِنْ قَبْلِكَ فَرِيقَنْ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَلَهُمْ فَعُوَ وَلَهُمْ أَلِيمٌ وَهُمُ عَذَابٌ أَلِيمٌ . وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [النحل: ٦٣، ٦٤]، وقال سبحانه

وتعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١]، وقال تعالى: ﴿الْعَمَّ . اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ . نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ . مِنْ قَبْلُ هَٰذَا لِلنَّاسِ وَأَنزَلَ الْفُرْقَانَ﴾ [آل عمران: ١ - ٤].

قال جماهير المفسرين: هو القرآن. روى ابن أبي حاتم بإسناده عن الربيع بن أنس قال: هو الفرقان فرق بين الحق والباطل. قال: وروى عن عطاء ومجاهد ومقسم وقتادة ومقاتل بن حيان نحو ذلك، وروى بإسناده عن شيبان، عن قتادة في قوله: ﴿وَأَنزَلَ الْفُرْقَانَ﴾ قال: هو القرآن الذي أنزله الله على محمد، ففرق به بين الحق والباطل، وبين فيه ٨/١٣ دينه وشرع فيه شرائعه، وأحل حلاله وحرم حرامه، وحد/حدوده، وأمر بطاعته ونهى عن معصيته. وعن عباد بن منصور: سألت الحسن عن قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلَ الْفُرْقَانَ﴾ قال: هو كتاب بحق.

و«الفرقان» مصدر فرق فرقاً مثل الرجحان، والكفران، والخسران، وكذلك «القرآن» هو في الأصل مصدر قرأ قرأناً، ومنه قوله: ﴿إِنَّا عَلَيْنَا جَمْعُهُ وَقُرْآنُهُ . فَإِذَا قُرَأَتْهُ فَأَتَّبِعْ قُرْآنَهُ . ثُمَّ إِنَّا عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ [القيامة: ١٧ - ١٩]، ويسمى الكلام المقروء نفسه «قرآناً» - وهو كثير - كما في قوله: ﴿فَإِذَا قُرَأَتْ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨]، كما أن الكلام هو اسم مصدر كلم تكليماً، وتكلم تكلماً، ويراد به الكلام نفسه؛ وذلك لأن الإنسان إذا تكلم كان كلامه بفعل منه وحركة هي مسمى المصدر، وحصل عن الحركة صوت يقطع حروفاً هو نفس التكلم، فالكلام والقول ونحو ذلك يتناول هذا وهذا؛ ولهذا كان الكلام تارة يجعل نوعاً من العمل إذا أريد به المصدر، وتارة يجعل قسيماً له إذا أريد ما يتكلم به، وهو يتناول هذا وهذا. وهذا مبسوط في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا أن لفظ «الفرقان» إذا أريد به المصدر كان المراد أنه أنزل الفصل والفرق بين الحق والباطل، وهذا منزل في الكتاب؛ فإن في الكتاب الفصل، وإنزال الفرق هو إنزال الفارق، وإن أريد بالفرقان ما يفرق فهو الفارق أيضاً. فهما في المعنى سواء، وإن ٩/١٣ أريد بالفرقان نفس المصدر فيكون إنزاله كإنزال الإيمان وإنزال العدل؛ فإنه جعل في القلوب التفريق بين الحق والباطل بالقرآن، كما جعل فيها الإيمان والعدل، وهو - سبحانه وتعالى - أنزل الكتاب والميزان، والميزان قد فسر بالعدل، وفسر بأنه ما يوزن به ليعرف العدل، وهو كالفرقان يفسر بالفرق، ويفسر بما يحصل به الفرق، وهما متلازمان؛ فإذا أريد الفرق نفسه فهو نتيجة الكتاب وثمرته ومقتضاه، وإذا أريد الفارق فالكتاب نفسه هو الفارق، ويكون له اسمان، كل اسم يدل على صفة ليست هي الصفة الأخرى، سمي كتاباً باعتبار أنه مجموع مكتوب تحفظ حروفه ويقرأ ويكتب، وسمى فرقاناً باعتبار أنه يفرق

بين الحق والباطل كما تقدم، كما سمي هدى باعتبار أنه يهدي إلى الحق، وشفاء باعتبار أنه يشفي القلوب من مرض الشبهات والشهوات، ونحو ذلك من أسمائه.

وكذلك أسماء الرسول؛ كالمقفي، والمأحي، والحاشر. وكذلك أسماء الله الحسنى؛ كالرحمن، والرحيم، والملك، والحكيم، ونحو ذلك.

والعطف يكون لتغاير الأسماء والصفات، وإن كان المسمى واحداً كقوله: ﴿سَيِّجَ أَسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى . الَّذِي خَلَقَ فَسْوَئَ . وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى﴾ [الأعلى: ١ - ٣]، وقوله: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾ [الحديد: ٣]، ونحو ذلك.

/وهنا ذكر أنه نزل الكتاب، فإنه نزله متفرقاً، وأنه أنزل التوراة والإنجيل، وذكر أنه أنزل ١٠/١٣ الفرقان، وقد أنزل - سبحانه وتعالى - الإيمان في القلوب، وأنزل الميزان، والإيمان. و«الميزان» مما يحصل به الفرقان أيضاً، كما يحصل بالقرآن، وإذا أنزل القرآن حصل به الإيمان والفرقان، ونظير هذا قوله: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيكًا وَذِكْرًا﴾ [الأنبياء: ٤٨]، قيل: الفرقان هو التوراة. وقيل: هو الحكم بنصره على فرعون، كما في قوله: ﴿إِنْ كُنْتُمْ ءَامَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ﴾ [الأنفال: ٤١].

وكذلك قوله: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ﴾ [المائدة: ١٥]، قيل: النور هو محمد عليه الصلاة والسلام، وقيل: هو الإسلام. وقوله: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَأُنْزِلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا﴾ [النساء: ١٧٤]، قيل: البرهان: هو محمد. وقيل: هو الحجة والدليل. وقيل: القرآن والحجة والدليل تتناول الآيات التي بعث بها محمد ﷺ، لكنه هناك جاء بلفظ ﴿ءَاتَيْنَا﴾ و﴿جَاءَكُمْ﴾. وهنا قال: ﴿وَأُنْزِلَ الْفُرْقَانُ﴾ جاء بلفظ الإنزال؛ فلهذا شاع بينهم أن القرآن والبرهان يحصل بالعلم والبيان كما حصل بالقرآن، ويحصل بالنظر والتمييز بين أهل الحق والباطل بأن ينجي هؤلاء وينصرهم ويعذب هؤلاء، فيكون قد فرق بين الطائفتين كما يفرق المفرق بين أولياء الله وأعدائه بالإحسان إلى هؤلاء وعقوبة هؤلاء.

/ وهذا كقوله في القرآن في قوله: ﴿إِنْ كُنْتُمْ ءَامَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْتَفَى الْأَحْمَعَانِ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنفال: ٤١]، قال الوالي عن ابن عباس: ﴿يَوْمَ الْفُرْقَانِ﴾: يوم بذر، فرق الله فيه بين الحق والباطل.

قال ابن أبي حاتم: وروى عن مجاهد ومفسم وعبيد الله بن عبد الله والضحاك وقتادة ومقاتل بن حيان نحو ذلك، وبذلك فسر أكثرهم ﴿إِنْ تَنَفَّوْا لِلَّهِ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا﴾ [الأنفال: ٢٩]، كما في قوله: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾ [الطلاق: ٢]، أي: من كل

ما ضاق على الناس ، قال الوالي عن ابن عباس في قوله : ﴿إِنْ تَتَفَقَّأْ اللَّهُ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا﴾ [الأنفال : ٢٩] أي : مخرجاً ، قال ابن أبي حاتم : وروى عن مجاهد وعكرمة والضحاك وقتادة والسدي ومقاتل بن حيان كذلك ، غير أن مجاهداً قال : مخرجاً في الدنيا والآخرة . وروى عن الضحاك عن ابن عباس قال : نصراً ، قال : وفي آخر قول ابن عباس والسدي : نجاة .

وعن عروة بن الزبير : ﴿يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا﴾ أي : فصلاً بين الحق والباطل ، يظهر الله به حقكم ويطفئ به باطل من خالفكم ، وذكر البغوي عن مقاتل بن حيان قال : مخرجاً في الدنيا من الشبهات ، لكن قد يكون هذا تفسيراً لمراد مقاتل بن حيان ، كما ذكر أبو الفرج ابن الجوزي عن ابن عباس ، ومجاهد وعكرمة ، والضحاك وابن قتيبة أنهم قالوا : هو المخرج . ثم قال : والمعنى : يجعل لكم مخرجاً في الدنيا من الضلال ، وليس مرادهم ، وإنما مرادهم المخرج المذكور في قوله : ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾ [الطلاق : ٢] ، والفرقان المذكور في قوله : ﴿وَمَا أَرْزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ﴾ [الأنفال : ٤١] .

وقد ذكر عن ابن زيد أنه قال : هدى في قلوبهم يعرفون به الحق من الباطل ، ونوعا الفرقان : فرقان الهدى والبيان ، والنصر والنجاة هما نوعا الظهور في قوله تعالى : ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَبِالنُّورِ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [التوبة : ٣٣] ، الفتح : ٢٨ ، الصف : ٩] ، يظهره بالبيان والحجة والبرهان ، ويظهر باليد والعز والسنان^(١) .

وكذلك «السلطان» في قوله : ﴿وَأَجْعَلْ لِي مِنْ لَدُنْكَ سُلْطَانًا نَصِيرًا﴾ [الإسراء : ٨٠] ، فهذا النوع وهو الحجة والعلم ، كما في قوله : ﴿أَمْ أَرْزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا فَهُوَ يَتَكَلَّمُ بِمَا كَانُوا بِهِ يُشْرِكُونَ﴾ [الروم : ٣٥] ، وقوله : ﴿الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَتْهُمْ أَنْتَهُمْ إِنْ فِي ضُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ﴾ [غافر : ٥٦] ، وقوله : ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمِيَتْهُمَا أَنْتُمْ وَمَا بَأْسُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ﴾ [النجم : ٢٣] ، وقد فسر «السلطان» بسلطان القدرة واليد ، وفسر بالحجة والبيان .

فمن الفرقان : مانعته الله به في قوله : ﴿وَرَحِمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ وَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ . الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْنُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ [الأعراف : ١٥٦ ، ١٥٧] ، ففرق بين المعروف والمنكر ، أمر بهذا ونهى عن هذا ، وبين الطيب والخبيث ، أحل هذا وحرم هذا .

(١) أي : القوة ، انظر : لسان العرب ، مادة «سنان» .

ومن الفرقان: أنه فرق بين أهل الحق المهتدين المؤمنين المصلحين، أهل الحسنات، وبين أهل الباطل الكفار الضالين المفسدين، أهل السيئات، قال تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً نَحْنُهُمْ وَمَا هُمْ بِمُتَحَكِّمُونَ﴾ [الجاثية: ٢١]، وقال تعالى: ﴿أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ﴾ [ص: ٢٨]، وقال تعالى: ﴿أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ . مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [القلم: ٣٥، ٣٦]، وقال تعالى: ﴿مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالْأَعْمَى وَالْأَصْبَحِ وَالْبَصِيرِ وَالسَّمِيعِ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [هود: ٢٤]، وقال تعالى: ﴿أَمَنْ هُوَ قَنِيتٌ ءَاءَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولَؤُلَ الْأَلْبَابِ﴾ [الزمر: ٩]، وقال تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ . وَلَا الظُّلُمَتُ وَلَا النُّورُ . وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحُرُورُ . وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ إِنَّ اللَّهَ يُسْمِعُ مَنْ يَشَاءُ وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ . إِنْ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ . إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [فاطر: ١٩ - ٢٤]، وقال تعالى: ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مُبِينًا فَاجْعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ ۖ ١٣/١٤ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا﴾ [الأنعام: ١٢٢] وقال تعالى: ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ﴾ [السجدة: ١٨]، فهو - سبحانه - يبين الفرق بين أشخاص أهل الطاعة لله والرسول، والمعصية لله والرسول، كما يبين الفرق بين ما أمر به وبين ما نهى عنه.

وأعظم من ذلك أنه يبين الفرق بين الخالق والمخلوق، وأن المخلوق لا يجوز أن يسوى بين الخالق والمخلوق في شيء، فيجعل المخلوق ندًا للخالق، قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّوهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]، وقال تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وضرب الأمثال في القرآن على من لم يفرق، بل عدل بربه وسوى بينه وبين خلقه، كما قالوا - وهم في النار يصرخون فيها -: ﴿تَاللَّهِ إِنْ كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ . إِذْ سَأَلْنَاهُ رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ٩٧، ٩٨]، وقال تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ . وَإِنْ تَعْدُوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصَوْهَا إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ . وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُسْرُوكُمْ وَمَا تُعْلِنُونَ . وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ . أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ [النحل: ١٧ - ٢١].

فهو - سبحانه - الخالق العليم، الحق الحي الذي لا يموت، ومن سواه لا يخلق شيئاً، كما قال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُمْ وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ . مَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ [الحج: ٧٣، ٧٤].

وهذا مثل ضربه الله ، فإن الذباب من أصغر الموجودات ، وكل من يدعى من دون الله لا يخلقون ذباباً ولو اجتمعوا له . وإن يسلبهم الذباب شيئاً لا يستنقذوه منه . فإذا تبين أنهم لا يخلقون ذباباً ، ولا يقدرّون على انتزاع ما يسلبهم ، فهم عن خلق غيره وعن مغالبتة أعجز وأعجز .

و«المثل» هو الأصل والنظير المشبه به ، كما قال : ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾ [الزخرف : ٥٧] ، أي : لما جعلوه نظيراً قاسوا عليه آلهتهم ، وقالوا : إذا كان قد عبد وهو لا يعذب فكذلك آلهتنا ، فضربوه مثلاً لآلهتهم ، وجعلوا يصدون ، أي : يضجون ، ويعجبون منه احتجاجاً به على الرسول ، والفرق بينه وبين آلهتهم ظاهر ، كما بينه في قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ [الأنبياء : ١٠١] ، وقال في فرعون : ﴿فَجَعَلْنَاهُمْ^(١) سَلَفًا وَمَثَلًا لِّلْآخِرِينَ﴾ [الزخرف : ٥٦] ، أي : مثلاً يعتبر به ويقاس عليه غيره ، فمن عمل بمثل عمله جوزي بجزائه ؛ ليتعظ الناس به فلا يعمل بمثل عمله .

وقال تعالى : ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ ءَايَاتٍ مُّبِينَاتٍ وَمَثَلًا مِّنَ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُمْ﴾ [النور : ٣٤١٦/١٣] ، وهو ما ذكره من أحوال الأمم الماضية ، التي يعتبر/ بها ويقاس عليها أحوال الأمم المستقبلية ، كما قال : ﴿لَقَدْ كَانَتْ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [يوسف : ١١١] ، فمن كان من أهل الإيمان قيس بهم ، وعلم أن الله يسعده في الدنيا والآخرة ، ومن كان من أهل الكفر قيس بهم ، وعلم أن الله يشقيه في الدنيا والآخرة ، كما قال في حق هؤلاء : ﴿أَكْفَارُكَ خَيْرٌ مِّنْ أَوْلَٰئِكَ أَمْ لَكَ بَرَاءَةٌ فِي الزُّبُرِ﴾ [القمر : ٤٣] ، وقد قال : ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ﴾ [آل عمران : ١٣٧] ، وقال في حق المؤمنين : ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [النور : ٥٥] ، وقال : ﴿وَذَا التَّوْنُ إِذْ ذَهَبَ مُغْضِبًا فَظَنَّ أَن لَّنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَىٰ فِي الظُّلُمَاتِ أَن لَّا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَنَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ . فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ وَكَذَٰلِكَ نُشَجِّي الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء : ٨٧ ، ٨٨] ، وقال في قصة أيوب : ﴿رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَذِكْرَىٰ لِلْعَابِدِينَ﴾ [الأنبياء : ٨٤] ، ﴿رَحْمَةً مِنَّا وَذِكْرَىٰ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [ص : ٤٣] ، وقال : ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَّتْهُمْ أَفْتَدَى﴾ [الأنعام : ٩٠] ، وقال : ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تُدْخَلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُم مَّسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصُرُ اللَّهَ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [البقرة : ٢١٤] ،

(١) في المطبوعة : « وجعلناهم » ، والصواب ما أثبتناه .

وقال: ﴿وَكَلَّا نَقْصُ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِ فُؤَادَكَ﴾ [هود: ١٢٠].

فلفظ «المثل» يراد به النظر الذي يقاس عليه ويعتبر به، ويراد به مجموع القياس، قال ١٧/١٣ سبحانه: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُنْعِي الْعَظَمَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ [يس: ٧٨]، أي: لا أحد يحييها وهي رميم. فمثل الخالق بال مخلوق في هذا النفي، فجعل هذا مثل هذا، لا يقدر على إحيائها، سواء نظمه في قياس تمثيل أو قياس شمول، كما قد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع، وبين أن معنى القياسين قياس الشمول وقياس التمثيل واحد- والمثل المضروب المذكور في القرآن- فإذا قلت: النبيذ مُسْكِرٌ، وكل مسكر حرام، وأقمت الدليل على المقدمة الكبرى بقوله ﷺ: «كل مسكر حرام»^(١) فهو كقوله ﷺ قياساً على الخمر؛ لأن الخمر إنما حرمت لأجل الإسكار، وهو موجود في النبيذ. فقوله: ﴿ضَرَبَ مَثَلٌ فَأَسْتَمِعُوا لَهُ﴾ [الحج: ٧٣]. جعل ما هو من أصغر المخلوقات مثلاً ونظيراً يعتبر به؛ فإذا كان أدون خلق الله لا يقدر على خلقه ولا منازعته فلا يقدر على خلق ما سواه، فيعلم بها من عظمة الخالق وأن كل ما يعبدون من دون الله في السماء والأرض لا يقدر على ما هو أصغر مخلوقاته. وقد قيل: إنهم جعلوا آلهتهم مثلاً لله فاستمعوا لذكرها؛ وهذا لأنهم لم يفقهوا المثل الذي ضربه الله، جعلوا المشركين هم الذين ضربوا هذا المثل.

ومثل هذا في القرآن قد ضربه الله ليعين أنه لا يقاس المخلوق بالخالق، ويجعل له نداً ومثلاً كقوله: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدِيرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ . فَلِلَّهِ كُفْرُ الْهَيْئَةِ فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ فَأَنَّى تُصْرَفُونَ . كَذَلِكَ حَقَّتْ رِيبُكَ عَلَى الَّذِينَ فَسَقُوا أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ . قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَبْدُوا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُمْ قُلِ اللَّهُ يَسْبُدُّ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُمْ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ . قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يَهْدِي فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ . وَمَا يَنْبَغُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾ [يونس: ٣١ - ٣٦].

ولما قرر الوجدانية قرر النبوة كذلك، فقال: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يَقْرَأَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ . أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِشُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ . بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا بَأْنَاهُمْ تَأْوِيلُهُ﴾ [يونس: ٣٧ - ٣٩]، وهؤلاء مثلوا المخلوق بالخالق، وهذا من

(١) البخارى فى الادب (٦١٢٤) ومسلم فى الاشربة (١٧٣٣ / ٧٠).

تكذيبهم إياه، ولم يكن المشركون يسوون بين آلهتهم وبين الله في كل شيء، بل كانوا يؤمنون بأن الله هو الخالق المالك لهم، وهم مخلوقون مملوكون له، ولكن كانوا يسوون بينه وبينها في المحبة والتعظيم، والدعاء والعبادة، والنذر لها ونحو ذلك مما يخص به الرب، ١٩/١٣ فمن عدل بالله غيره في شيء من خصائصه - سبحانه وتعالى - فهو مشرك، بخلاف من لا يعدل به ولكن يذنب، مع اعترافه بأن الله ربه وحده، وخضوعه له خوفاً من عقوبة الذنب، فهذا يفرق بينه وبين من لا يعترف بتحريم ذلك.

فصل

وهو - سبحانه وتعالى - كما يفرق بين الأمور المختلفة فإنه يجمع ويسوي بين الأمور المتماثلة، فيحكم في الشيء خلقاً وأمراً بحكم مثله، لا يفرق بين متماثلين، ولا يسوي بين شئين غير متماثلين، بل إن كانا مختلفين متضادين لم يسو بينهما.

ولفظ «الاختلاف» في القرآن يراد به التضاد والتعارض؛ لا يراد به مجرد عدم التماثل - كما هو اصطلاح كثير من النظار - ومنه قوله: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، وقوله: ﴿إِنَّكُمْ لَفِي قَوْلٍ مُتَخَلِّفٍ يُؤَفِّكُ عَنْهُ مِنَ الْفِكَ﴾ [الذاريات: ٨، ٩]، وقوله: ﴿وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

٢٠/١٣ وقد بين - سبحانه وتعالى - أن «السنة» لا تبدل ولا تتحول في غير/موضع، و«السنة» هي العادة التي تتضمن أن يفعل في الثاني مثل ما فعل بنظيره الأول؛ ولهذا أمر - سبحانه وتعالى - بالاعتبار، وقال: ﴿لَقَدْ كَانَتْ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [يوسف: ١١١].

والاعتبار أن يقرن الشيء بمثله فيعلم أن حكمه مثل حكمه، كما قال ابن عباس: هلا اعتبرتم الأصابع بالأسنان؟ فإذا قال: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَكُونُوا لِلْأَبْصَارِ﴾ [الحشر: ٢]، وقال: ﴿لَقَدْ كَانَتْ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ أفاد أن من عمل مثل أعمالهم جوزي مثل جزائهم؛ ليحذر أن يعمل مثل أعمال الكفار؛ وليرغب في أن يعمل مثل أعمال المؤمنين أتباع الأنبياء، قال تعالى: ﴿قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٧]، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفْرِزُونَكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا. سُنَّةَ مَنْ قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنْ رُسُلِنَا وَلَا تَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحْوِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٦، ٧٧] وقال تعالى: ﴿لَنْ تَرِيَنَهُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِبَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا. مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثَقِفُوا أَخْدًا وَقَتِلُوا قَتِيلًا. سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا﴾ [الأحزاب: ٦٠ - ٦٢].

وهذه الآية أنزلها الله قبل الأحزاب، وظهور الإسلام، وذلل المنافقين فلم يستطيعوا أن يظهروا بعد هذا ما كانوا يظهرونه قبل ذلك، قبل بدر وبعدها، وقبل أحد وبعدها، فأخفوا النفاق وكتموه؛ لهذا لم يقتلهم النبي ﷺ.

٢١/١٣

وبهذا يجيب من لم يقتل الزنادقة، ويقول: إذا أخفوا زندقته لم يمكن قتلهم، ولكن إذا أظهروها قتلوا بهذه الآية، بقوله: ﴿مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا وَقُتِلُوا نَفْتِيلًا . سُنةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَلَنْ يَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا﴾ قال قتادة: ذكر لنا أن المنافقين كانوا يظهرون ما في أنفسهم من النفاق؛ فأوعدهم الله بهذه الآية، فلما أوعدهم بهذه الآية أسروا ذلك وكتموه: ﴿سُنةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ﴾ يقول: هكذا سنة الله فيهم إذا أظهروا النفاق. قال مقاتل بن حيان: قوله: ﴿سُنةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ﴾ يعني: كما قُتِلَ أهل بدر وأسروا فذلك قوله: ﴿سُنةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ﴾.

قال السدي: كان النفاق على ثلاثة أوجه:

نفاق مثل نفاق عبد الله بن أبيّ، وعبد الله بن نفيل، ومالك بن داعس، فكان هؤلاء وجوهاً من وجوه الأنصار، فكانوا يستحيون أن يأتوا الزنا، يصنونون بذلك أنفسهم، ﴿وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾ [الأنفال: ٤٩] قال: الزناة. إن وجدوه عملوا به، وإن لم يجدوه لم يتبعوه.

ونفاق يكابرون النساء مكابرة، وهم هؤلاء الذين يجلسون على الطريق، ثم قال: ٢٢/١٣ ﴿مَلْعُونِينَ﴾ ثم فصلت الآية ﴿أَيْنَمَا ثُقِفُوا﴾ يعملون هذا العمل، مكابرة النساء. قال السدي: هذا حكم في القرآن ليس يعمل به، لو أن رجلاً أو أكثر من ذلك اقتصوا أثر امرأة فغلبوها على نفسها ففجروا بها كان الحكم فيهم غير الجلد والرجم؛ أن يؤخذوا فتضرب أعناقهم. قال السدي: قوله: ﴿سُنةَ﴾ كذلك كان يفعل بمن مضى من الأمم. قال: فمن كابر امرأة على نفسها فقتل فليس على قاتله دية؛ لأنه مكابر.

قلت: هذا على وجهين:

أحدهما: أن يقتل دفعاً لصوله عنها، مثل أن يقهرها، فهذا دخل في قوله: «من قتل دون حرمة فهو شهيد»^(١)، وهذه لها أن تدفعه بالقتل، لكن إذا طاوعت فقيه نزاع وتفصيل، وفيه قضيتان عن عمر وعلي معروفتان، وأما إذا فجر بها مستكرها ولم تجد من يعينها عليه فهؤلاء نوعان: أحدهما: أن يكون له شوكة كالمحاربين لأخذ المال، وهؤلاء محاربون للفاحشة فيقتلون. قال السدي: قد قاله غيره. وذكر أبو اللوبي أن هذه جرت عنده ورأي أن هؤلاء أحق بأن يكونوا محاربين.

(١) أبو داود في السنة (٤٧٧٢) والترمذي في الديات (١٤٢١) كلاهما عن سعيد بن زيد بلفظ آخر.

٢٣/١٣ والثاني: ألا يكونوا ذوي شوكة ، بل يفعلون ذلك غيلة/ واحتيالا، حتى إذا صارت عندهم المرأة أكرهوها فهذا المحارب غيلة، كما قال السدي، يقتل أيضاً وإن كانوا جماعة في المصر، فهم كالمحاربين في المصر، وهذه المسائل لها مواضع أخر.

والمقصود أن الله أخبر أن سته لن تبدل ولن تتحول، وسنه عاداته التي يسوى فيها بين الشيء وبين نظيره الماضي، وهذا يقتضي أنه- سبحانه- يحكم في الأمور المتماثلة بأحكام متماثلة؛ ولهذا قال: ﴿ أَكْفَارَكُمْ خَيْرٌ مِنْ أَوْلِيَّتِكُمْ ﴾ [القمر: ٤٣]، وقال: ﴿ اخْشَوْا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ ﴾ [الصفات: ٢٢]، أي: أشباههم ونظراءهم، وقال: ﴿ وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ ﴾ [التكوير: ٧]. قرن النظر بنظيره، وقال تعالى: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ [البقرة: ٢١٤]، وقال: ﴿ قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءُؤُكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا ﴾ [المتحنة: ٤]، وقال: ﴿ وَالسَّيِّقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ [التوبة: ١٠٠].

فجعل التابعين لهم بإحسان مشاركين لهم فيما ذكر من الرضوان والجنة، وقد قال تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَعْدِ وَهَجَرُوا وَجَهِدُوا مَعَكُمْ فَأُولَئِكَ مِنْكُمْ ﴾ [الأنفال: ٧٥]، وقال ٢٤/١٣ تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ [الحشر: ١٠]، وقال تعالى: ﴿ وَآخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ [الجمعة: ٣]. فمن اتبع السابقين الأولين كان منهم، وهم خير الناس بعد الأنبياء، فإن أمة محمد خير أمة أخرجت للناس، وأولئك خير أمة محمد، كما ثبت في الصحيح من غير وجه أن النبي ﷺ قال: «خير القرون القرن الذي بعثت فيه، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم»^(١).

ولهذا كان معرفة أقوالهم في العلم والدين وأعمالهم خيراً وأنفع من معرفة أقوال المتأخرين وأعمالهم في جميع علوم الدين وأعماله، كال تفسير وأصول الدين، وفروعه، والزهد، والعبادة، والأخلاق، والجهاد، وغير ذلك؛ فإنهم أفضل ممن بعدهم كما دل عليه الكتاب والسنة، فالإقتداء بهم خير من الاقتداء بمن بعدهم، ومعرفة إجماعهم ونزاعهم في العلم والدين خير وأنفع من معرفة ما يذكر من إجماع غيرهم ونزاعهم.

وذلك أن إجماعهم لا يكون إلا معصوماً، وإذا تنازعوا فالخق لا يخرج عنهم، فيمكن

(١) البخارى فى الشهادات (٢٦٥١ ، ٢٦٥٢) ومسلم فى فضائل الصحابة (٢٥٣٥ / ٢١٥) .

طلب الحق في بعض أقوالهم، ولا يحكم بخطأ قول من أقوالهم حتى يعرف دلالة الكتاب والسنة على خلافه، قال تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ ٢٥/١٣ [النساء: ٥٩].

وأما المتأخرون، الذين لم يتحروا متابعتهم وسلوك سبيلهم، ولا لهم خبرة بأقوالهم وأفعالهم، بل هم في كثير مما يتكلمون به في العلم ويعملون به، لا يعرفون طريق الصحابة والتابعين في ذلك، من أهل الكلام والرأي والزهد والتصوف، فهؤلاء تجد عمدتهم في كثير من الأمور المهمة في الدين إنما هو عما يظنون من الإجماع، وهم لا يعرفون في ذلك أقوال السلف البتة، أو عرفوا بعضها ولم يعرفوا سائرهما، فتارة يحلون الإجماع ولا يعلمون إلا قولهم وقول من ينازعهم من الطوائف المتأخرين؛ طائفة أو طائفتين أو ثلاث، وتارة عرفوا أقوال بعض السلف، والأول كثير في «مسائل أصول الدين وفروعه» كما تجد كتب أهل الكلام مشحونة بذلك، يحكون إجماعاً ونزاعاً، ولا يعرفون ما قال السلف في ذلك البتة، بل قد يكون قول السلف خارجاً عن أقوالهم، كما تجد ذلك في مسائل أقوال الله وأفعاله وصفاته، مثل مسألة القرآن والرؤية والقدر وغير ذلك.

وهم إذا ذكروا إجماع المسلمين لم يكن لهم علم بهذا الإجماع؛ فإنه لو أمكن العلم بإجماع المسلمين لم يكن هؤلاء من أهل العلم به؛ لعدم علمهم بأقوال السلف، فكيف إذا كان المسلمون يتعذر القطع بإجماعهم في مسائل النزاع بخلاف السلف، فإنه يمكن العلم ٢٦/١٣ بإجماعهم كثيراً.

وإذا ذكروا نزاع المتأخرين لم يكن بمجرد ذلك أن يجعل هذه من مسائل الاجتهاد التي يكون كل قول من تلك الأقوال سائغاً لم يخالف إجماعاً؛ لأن كثيراً من أصول المتأخرين محدث مبتدع في الإسلام، مسبق بإجماع السلف على خلافه، والنزاع الحادث بعد إجماع السلف خطأ قطعاً، كخلاف الخوارج والرافضة والقدرية والمرجئة، ممن قد اشتهرت لهم أقوال خالفوا فيها النصوص المستفيضة، المعلومة وإجماع الصحابة.

بخلاف ما يعرف من نزاع السلف فإنه لا يمكن أن يقال: إنه خلاف الإجماع وإنما يرد بالنص، وإذا قيل: قد أجمع التابعون على أحد قوليهما فارتفع النزاع، فمثل هذا مبني على مقدماتين:

إحدهما: العلم بأنه لم يبق في الأمة من يقول بقول الآخر وهذا متعذر.

الثانية: أن مثل هذا هل يرفع النزاع... (١) مشهور، فنزاع السلف/ يمكن القول به إذا كان معه حجة؛ إذ... (٢) على خلافه، ونزاع المتأخرين لا يمكن... (٣) لأن كثيراً منه قد تقدم الإجماع على خلافه، كما دلت النصوص على خلافه، ومخالفة إجماع السلف خطأ قطعاً.

وأيضاً، فلم يبق مسألة في الدين إلا وقد تكلم فيها السلف، فلا بد أن يكون لهم قول يخالف ذلك القول أو يوافقه، وقد بسطنا في غير هذا الموضع أن الصواب في أقوالهم أكثر وأحسن، وأن خطأهم أخف من خطأ المتأخرين، وأن المتأخرين أكثر خطأً وأفحش، وهذا في جميع علوم الدين؛ ولهذا أمثلة كثيرة يضيق هذا الموضع عن استقصائها، والله - سبحانه - أعلم.

فصل

وما ينبغي أن يعلم: أن القرآن والحديث إذا عرف تفسيره من جهة النبي ﷺ لم يحتج في ذلك إلى أقوال أهل اللغة؛ فإنه قد عرف تفسيره وما أريد بذلك من جهة النبي ﷺ لم يحتج في ذلك إلى الاستدلال بأقوال أهل اللغة ولا غيرهم؛ ولهذا قال الفقهاء: «الأسماء ثلاثة أنواع» نوع يعرف حده بالشرع كالصلاة والزكاة، ونوع يعرف حده باللغة كالشمس والقمر، ونوع يعرف حده بالعرف كلفظ القبض، ولفظ المعروف في قوله: ﴿وَعَاشِرُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ١٩].

وكان من أعظم ما أنعم الله به عليهم اعتصامهم بالكتاب والسنة، فكان من الأصول المتفق عليها بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان: أنه لا يقبل من أحد قط أن يعارض القرآن، لا برأيه ولا ذوقه، ولا معقوله، ولا قياسه، ولا وجده؛ فإنهم ثبت عنهم بالبراهين القطعية والآيات البينات أن الرسول جاء بالهدى ودين الحق، وأن القرآن يهدي للتي هي أقوم، فيه نبأ من قبلهم، وخبر ما بعدهم، وحكم ما بينهم، هو الفصل ليس بالهزل، من تركه من جبار قصمه الله، ومن ابتغى الهدى في غيره أضله الله، هو حبل الله المتين، وهو الذکر الحكيم، وهو الصراط المستقيم، وهو الذي لا تزيغ به الأهواء، ولا تلتبس به الألسن، فلا يستطيع أن يزيغه إلى هواه، ولا يحرف به لسانه، ولا يخلق (٤) عن كثرة الترداد، فإذا ردد مرة بعد مرة لم يخلق ولم يمل كغيره من الكلام، ولا تنقض

(١-٣) بياض بالأصل.

(٤) أي: يلى. انظر: القاموس، مادة «خلق».

عجائبه، ولا تشبع منه العلماء، من قال به صدق ، ومن عمل به أجر، ومن حكم به عدل، ومن دعا إليه هدى إلى صراط مستقيم.

فكان القرآن هو الإمام الذي يقتدى به؛ ولهذا لا يوجد في/كلام أحد من السلف أنه ٢٩/١٣ عارض القرآن بعقل ورأي وقياس، ولا بذوق ووجد ومكاشفة، ولا قال قط قد تعارض في هذا العقل والنقل، فضلا عن أن يقول: فيجب تقديم العقل. والنقل- يعني القرآن والحديث وأقوال الصحابة والتابعين - إما أن يُفَوَّضَ وإما أن يُؤوَّلَ. ولا فيهم من يقول: إن له ذوقًا أو وجدًا أو مخاطبة أو مكاشفة تخالف القرآن والحديث، فضلا عن أن يدَّعي أحدهم أنه يأخذ من حيث يأخذ الملك الذي يأتي الرسول، وأنه يأخذ من ذلك المعدن علم التوحيد، والأنبياء كلهم يأخذون عن مشكاته. أو يقول: الولي أفضل من النبي، ونحو ذلك من مقالات أهل الإلحاد؛ فإن هذه الأقوال لم تكن حدثت بعد في المسلمين، وإنما يعرف مثل هذه إما عن ملاحدة اليهود والنصارى؛ فإن فيهم من يجوز أن غير النبي أفضل من النبي، كما قد يقوله في الحوارين؛ فإنهم عندهم رسل، وهم يقولون: أفضل من داود وسليمان، بل ومن إبراهيم وموسى، وإن سموهم أنبياء، إلى أمثال هذه الأمور.

ولم يكن السلف يقبلون معارضة الآية إلا بآية أخرى تفسرها وتنسخها أو بسنة الرسول ﷺ تفسرها، فإن سنة رسول الله ﷺ تبين القرآن وتدل عليه وتعبر عنه، وكانوا يسمون ما عارض الآية ناسخًا لها، فالنسخ عندهم اسم عام لكل ما يرفع دلالة الآية على معنى باطل. وإن كان ذلك المعنى لم يرد بها، وإن كان لا يدل عليه ظاهر الآية، بل قد لا يفهم ٣٠/١٣ منها وقد فهمه منها قوم فيسمون ما رفع ذلك الإبهام والإفهام نسخًا، وهذه التسمية لا تؤخذ عن كل واحد منهم.

وأصل ذلك من إلقاء الشيطان، ثم يحكم الله آياته، فما ألقاه الشيطان في الأذهان من ظن دلالة الآية على معنى لم يدل عليه، سمى هؤلاء ما يرفع ذلك الظن نسخًا، كما سموا قوله: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦] ناسخًا لقوله: ﴿اتَّقُوا^(١) اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِلِهِ﴾ [آل عمران: ١٠٢] وقوله: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] ناسخًا لقوله: ﴿وَإِنْ تُبَدَّوْا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُكَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبْ مَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]. وأمثال ذلك مما ليس في هذا موضع بسطه.

إذ المقصود أنهم كانوا متفقين على أن القرآن لا يعارضه إلا قرآن، لا رأي ومقول وقياس، ولا ذوق ووجد وإلهام ومكاشفة.

(١) في المطبوعة: «فاتقوا»، والصواب ما أثبتناه.

وكانت البدع الأولى مثل «بدعة الخوارج» إنما هي من سوء فهمهم للقرآن، لم يقصدوا معارضته، لكن فهموا منه ما لم يدل عليه، فظنوا أنه يوجب تكفير أرباب الذنوب؛ إذ كان المؤمن هو البر التقي. قالوا: فمن لم يكن برًا تقيًا فهو كافر، وهو مخلد في النار. ثم ٣١/١٣ قالوا: وعثمان وعلي ومن والاهما ليسوا بمؤمنين؛ لأنهم حكموا بغير ما أنزل الله، فكانت بدعتهم لها مقدمتان:

الواحدة: أن من خالف القرآن بعمل أو برأي أخطأ فيه فهو كافر.

والثانية: أن عثمان وعلي ومن والاهما كانوا كذلك؛ ولهذا يجب الاحتراز من تكفير المسلمين بالذنوب والخطايا، فإنه أول بدعة ظهرت في الإسلام، فكفر أهلها المسلمين، واستحلوا دماءهم وأموالهم، وقد ثبت عن النبي ﷺ أحاديث صحيحة في ذمهم والأمر بقتالهم. قال الإمام أحمد بن حنبل - رضي الله عنه -: صح فيهم الحديث من عشرة أوجه؛ ولهذا قد أخرجها مسلم في صحيحه، وأفرد البخاري قطعة منها، وهم مع هذا الذم إنما قصدوا اتباع القرآن، فكيف بمن تكون بدعته معارضة القرآن والإعراض عنه، وهو مع ذلك يكفر المسلمين، كالجهمية؟! ثم الشيعة لما حدثوا لم يكن الذي ابتدع التشيع قصده الدين، بل كان غرضه فاسدًا، وقد قيل: إنه كان منافقًا زنديقًا، فأصل بدعتهم مبنية على الكذب على رسول الله ﷺ، وتكذيب الأحاديث الصحيحة؛ ولهذا لا يوجد في فرق الأمة من الكذب أكثر مما يوجد فيهم، بخلاف الخوارج فإنه لا يعرف فيهم من يكذب.

٣٢/١٣ | والشيعة لا يكاد يوثق برواية أحد منهم من شيوخهم لكثرة الكذب فيهم؛ ولهذا أعرض عنهم أهل الصحيح، فلا يروي البخاري ومسلم أحاديث على إلا عن أهل بيته كأولاده، مثل الحسن، والحسين، ومثل محمد بن الحنفية، وكاتبه عبيد الله بن أبي رافع، أو أصحاب ابن مسعود وغيرهم، مثل عبيدة السلماني، والحارث التيمي، وقيس بن عباد وأمثالهم؛ إذ هؤلاء صادقون فيما يروونه عن علي، فلهذا أخرج أصحاب الصحيح حديثهم.

وهاتان الطائفتان - الخوارج والشيعة - حدثوا بعد مقتل عثمان، وكان المسلمون في خلافة أبي بكر وعمر وصدرًا من خلافة عثمان - في السنة الأولى من ولايته - متفقين لا تنازع بينهم، ثم حدث في أواخر خلافة عثمان أمور أوجبت نوعًا من التفرق، وقام قوم من أهل الفتنة والظلم، فقتلوا عثمان، فتفرق المسلمون بعد مقتل عثمان، ولما اقتتل المسلمون بصفين واتفقوا على تحكيم حكيمين خرجت الخوارج على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وفارقوه، وفارقوا جماعة المسلمين إلى مكان يقال له حروراء، فكف عنهم أمير المؤمنين، وقال: لكم علينا ألا نمنعكم حقكم من الفئ، ولا نمنعكم المساجد، إلى أن

استحلوا دماء المسلمين وأموالهم ، فقتلوا عبد الله بن خباب ، وأغاروا على سرح المسلمين؛ فعلم عليّ أنهم الطائفة التي ذكرها رسول الله ﷺ حيث قال: « يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم، وقراءته مع قراءتهم، يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم ، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ، آيتهم فيهم رجل مخدج (١) اليد عليها بضعة شعرات» وفي رواية: « يقتلون أهل الإسلام، ويدعون أهل الأوثان» (٢)، فخطب الناس وأخبرهم بما سمع من رسول الله ﷺ وقال: هم هؤلاء القوم، قد سفكوا الدم الحرام، وأغاروا على سرح الناس فقاتلهم، ووجد العلامة بعد أن كاد لا يوجد، فسجد لله شكراً.

وحدث في أيامه الشيعة لكن كانوا مخفين بقولهم، لا يظهره لعلي وشيعته ، بل كانوا ثلاث طوائف:

طائفة تقول: إنه إله، وهؤلاء لما ظهر عليهم أحرقهم بالنار، وخدّ لهم أخاديد عند باب مسجد بني كندة، وقيل: إنه أنشد:

لما رأيت الأمر أمراً منكراً أججت ناري ودعوت قنبراً

وقد روى البخاري في صحيحه عن ابن عباس قال : أتى عليّ بزنادة فحرقهم بالنار، ولو كنت أنا لم أحرقهم؛ لنهى النبي ﷺ أن يعذب بعذاب الله، ولضربت أعناقهم لقوله: « من بدل دينه فاقتلوه» (٣).

/ وهذا الذي قاله ابن عباس هو مذهب أكثر الفقهاء، وقد روى أنه أجّلهم ثلاثاً. ٣٤/١٣

والثانية : السابة: وكان قد بلغه عن ابن السوداء (٤) أنه كان يسب أبا بكر وعمر فطلبه، قيل : إنه طلبه ليقبله فهرب منه.

والثالثة : المفضلة: الذين يفضلونه على أبي بكر وعمر، فتواتر عنه أنه قال: «خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ، ثم عمر » ، وروى ذلك البخاري في صحيحه عن محمد بن الحنفية أنه سأل أباه : من خير الناس بعد رسول الله ﷺ ؟ فقال : أبو بكر . قال: ثم

(١) أي : ناقص. انظر: القاموس، مادة « خدج ».

(٢) البخاري في المناقب (٣٦١٠) ومسلم في الزكاة (١٠٦٤ / ١٤٨) .

(٣) البخاري في الجهاد (٣٠١٧) وأبو داود في الحدود (٤٣٥١) والترمذي في الحدود (١٤٥٨) والنسائي في تحريم الدم (٤٠٥٩) كلهم عن ابن عباس .

(٤) في المطبوعة : « أبي السوداء » وهو خطأ . والمراد عبد الله بن سبأ اليهودي، أظهر الإسلام وأبطن الكفر، رئيس فرقة السبئية من غلاة الشيعة، وإنما سمي بابن السوداء لسواد أمه . [انظر: الأعلام للزركلي ٨٨/٤]

من؟ قال : عمر(١) .

وكانت الشيعة الأولى لا يتنازعون في تفضيل أبي بكر وعمر، وإنما كان النزاع في علي وعثمان؛ ولهذا قال شريك بن عبد الله (٢): إن أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ أبو بكر وعمر. ف قيل له : تقول هذا وأنت من الشيعة؟ فقال: كل الشيعة كانوا على هذا، وهو الذي قال هذا على أعواد منبره، أفنكذبه فيما قال؟ ولهذا قال سفيان الثوري: من فضل عليا على أبي بكر وعمر فقد أزرى (٣) بالمهاجرين والأنصار، وما أرى يصعد له إلى الله - عز وجل - عمل وهو كذلك. رواه أبو داود في سننه، وكأنه يعرض بالحسن بن صالح بن حيي ، فإن الزيدية الصالحة وهم أصلح طوائف الزيدية ينسبون إليه.

٣٥/١٣ / ولكن الشيعة لم يكن لهم في ذلك الزمان جماعة ولا إمام، ولا دار ولا سيف يقاتلون به المسلمون، وإنما كان هذا للخوارج ، تميزوا بالإمام والجماعة والدار ، وسموا دارهم دار الهجرة، وجعلوا دار المسلمين دار كفر وحرب.

وكلا الطائفتين طعن بل تكفر ولاية المسلمين، وجمهور الخوارج يكفرون عثمان وعلياً ومن تولاهما، والرافضة يلعنون أبا بكر وعمر وعثمان ومن تولاهم، ولكن الفساد الظاهر كان في الخوارج، من سفك الدماء، وأخذ الأموال ، والخروج بالسيف ؛ فهذا جاءت الأحاديث الصحيحة بقتالهم، والأحاديث في ذمهم والأمر بقتالهم كثيرة جداً، وهي متواترة عند أهل الحديث مثل أحاديث الرؤية، وعذاب القبر وفتنته، وأحاديث الشفاعة والحوض.

وقد رويت أحاديث في ذم القدرية والمرجئة، روى بعضها أهل السنن، كأبي داود وابن ماجه (٤) ، وبعض الناس يثبتها ويقويها، ومن العلماء من طعن فيها وضعفها ، ولكن الذي ثبت في ذم القدرية ونحوهم هو عن الصحابة كابن عمر وابن عباس.

وأما لفظ « الرافضة » ، فهذا اللفظ أول ما ظهر في الإسلام ، لما خرج زيد بن علي ٣٦/١٣ ابن الحسين في أوائل المائة الثانية في خلافة هشام بن/عبد الملك ، واتبعه الشيعة ، فسئل عن أبي بكر وعمر فتولاهما وترحم عليهما، فرفضه قوم، فقال: رفضتموني رفضتموني،

(١) البخاري في فضائل الصحابة (٣٦٧١).

(٢) هو شريك بن عبد الله بن أبي غر القرشي، وثقه ابن سعد، وقال يحيى بن معين والنسائي: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات، وتوفي سنة ١٤٠هـ . وقيل: ١٤٤هـ . [تهذيب التهذيب ٤/ ٣٣٧، ٣٣٨].

(٣) أي: حط من شأنهم . انظر : القاموس، مادة «زري».

(٤) أبو داود في السنة (٤٦٩١) عن ابن عمر، وابن ماجه في المقدمة (٦٢) عن ابن عباس، وضعفه الألباني في رواية ابن عباس.

فسموا الرافضة، فالرافضة تتولى أخاه أبا جعفر محمد بن علي، والزيدية يتولون زيداً وينسبون إليه، ومن حينئذ انقسمت الشيعة إلى: زيدية، ورافضة إمامية.

ثم في آخر عصر الصحابة حدثت «القدرية»، وأصل بدعتهم كانت من عجز عقولهم عن الإيمان بقدر الله، والإيمان بأمره ونهيه، ووعدته ووعدته، وظنوا أن ذلك ممتنع، وكانوا قد آمنوا بدين الله، وأمره ونهيه ووعدته ووعدته، وظنوا أنه إذا كان كذلك لم يكن قد علم قبل الأمر من يطيع ومن يعصى؛ لأنهم ظنوا أن من علم ما سيكون لم يحسن منه أن يأمر وهو يعلم أن المأمور يعصيه ولا يطيعه، وظنوا أيضاً أنه إذا علم أنهم يفسدون لم يحسن أن يخلق من يعلم أنه يفسد، فلما بلغ قولهم - بإنكار القدر السابق - الصحابة أنكروا إنكاراً عظيماً وتبرؤوا منهم، حتى قال عبد الله بن عمر: أخبر أولئك أي بريء منهم، وأنهم مني برء، والذي يخلف به عبد الله بن عمر: لو أن لأحدهم مثل أحد ذهباً فأنفقه ما قبله الله منه حتى يؤمن بالقدر، وذكر عن أبيه حديث جبريل وهذا أول حديث في صحيح مسلم^(١)، وقد أخرجه البخاري ومسلم من طريق أبي هريرة أيضاً مختصراً^(٢).

ثم كثر الخوض في القدر، وكان أكثر الخوض فيه بالبصرة والشام / وبعضه في ٣٧/١٣ المدينة، فصار مقتصدوهم وجمهورهم يقرون بالقدر السابق وبالكتاب المتقدم، وصار نزاع الناس في «الإرادة» و «خلق أفعال العباد» فصاروا في ذلك حزبين: النفاة يقولون: لا إرادة إلا بمعنى المشيئة، وهو لم يرد إلا ما أمر به، ولم يخلق شيئاً من أفعال العباد.

وقابلهم الخائضون في القدر من «المجبرة» مثل الجهم بن صفوان وأمثاله، فقالوا: ليست الإرادة إلا بمعنى المشيئة، والأمر والنهي لا يستلزم إرادة، وقالوا: العبد لا فعل له البتة ولا قدرة، بل الله هو الفاعل القادر فقط، وكان جهم مع ذلك ينفي الأسماء والصفات، يذكر عنه أنه قال: لا يسمى الله شيئاً، ولا غير ذلك من الأسماء التي تسمى بها العباد إلا القادر فقط؛ لأن العبد ليس بقادر.

وكانت «الخوارج» قد تكلموا في تكفير أهل الذنوب من أهل القبلة، وقالوا إنهم كفار مخلدون في النار، فخاض الناس في ذلك، وخاض في ذلك القدرية بعد موت الحسن البصري، فقال عمرو بن عبيد وأصحابه: لا هم مسلمون ولا كفار، بل لهم منزلة

(١) مسلم في الإيمان (١/٨)

(٢) البخاري في الإيمان (٥٠) ومسلم في الإيمان (٥/٩).

بين المنزلتين ، وهم مخلدون في النار ، فوافقوا الخوارج على أنهم مخلدون ، وعلى أنه ٣٨/١٣ ليس معهم من الإسلام والإيمان شيء ، ولكن لم يسموهم كفاراً ، واعتزلوا/حلقة أصحاب الحسن البصري ، مثل قتادة وأيوب السخيتاني وأمثالهما .

فسموا معتزلة من ذلك الوقت بعد موت الحسن . وقيل : إن قتادة كان يقول : أولئك المعتزلة .

وتنازع الناس في «الأسماء والأحكام» أي في أسماء الدين ، مثل مسلم ومؤمن ، وكافر وفاسق ، وفي أحكام هؤلاء في الدنيا والآخرة . فالمعتزلة وافقوا الخوارج على حكمهم في الآخرة دون الدنيا ، فلم يستحلوا من دمائهم وأموالهم ما استحلته الخوارج ، وفي الأسماء أحدثوا المنزلة بين المنزلتين ، وهذه خاصة المعتزلة التي انفردوا بها ، وسائر أقوالهم قد شاركهم فيها غيرهم .

وحدثت «المرجئة» ، وكان أكثرهم من أهل الكوفة ، ولم يكن أصحاب عبد الله من المرجئة ولا إبراهيم النخعي وأمثالهما ، فصاروا نقيض الخوارج والمعتزلة ، فقالوا : إن الأعمال ليست من الإيمان ، وكانت هذه البدعة أخف البدع ، فإن كثيراً من النزاع فيها نزاع في الاسم واللفظ دون الحكم ؛ إذ كان الفقهاء الذين يضاف إليهم هذا القول ، مثل حماد ابن أبي سليمان ، وأبي حنيفة وغيرهما ، هم مع سائر أهل السنة متفقين على أن الله يعذب من يعذبه من أهل الكبائر بالنار ، ثم يخرجهم بالشفاعة ، كما جاءت الأحاديث ٣٩/١٣ الصحيحة بذلك ، وعلى أنه لا بد في الإيمان/أن يتكلم بلسانه . وعلى أن الأعمال المفروضة واجبة وتاركها مستحق للذم والعقاب ، فكان في الأعمال هل هي من الإيمان وفي الاستثناء ونحو ذلك ، عامته نزاع لفظي ؛ فإن الإيمان إذا أطلق دخلت فيه الأعمال ؛ لقول النبي ﷺ : «الإيمان بضع وستون شعبة - أو بضع وسبعون شعبة - أعلاها قول لا إله إلا الله ، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق ، والحياء شعبة من الإيمان» (١) ، وإذا عطف عليه العمل كقوله : ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [الكهف : ١٠٧] ، فقد ذكر مقيداً بالعطف ، فهنا قد يقال : الأعمال دخلت فيه وعطفت عطف الخاص على العام ، وقد يقال : لم تدخل فيه ولكن مع العطف كما في اسم الفقير والمسكين - إذا أفرد أحدهما تناول الآخر ، وإذا عطف أحدهما على الآخر فهما صنفان كما في آية الصدقات ، كقوله : ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ [التوبة : ٦٠] ، وكما في آية الكفارة ، كقوله : ﴿فَكَفَّرْنَاهُ بِطَعَامٍ عَشْرَةَ مَسْكِينٍ﴾ [المائدة : ٨٩] ، وفي قوله : ﴿وَأَن تَحْفُوهُا وَتُؤَوِّحَهَا

(١) البخاري في الإيمان (٩) ومسلم في الإيمان (٥٧/٣٥) .

الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١]، فالفقير والمسكين شيء واحد.

وهذا التفصيل في الإيمان هو كذلك في لفظ البر والتقوى والمعروف وفي الإثم والعدوان والمنكر، تختلف دلالتها في الأفراد والاقتران لمن تدبر القرآن، وقد بسط هذا بسطاً كبيراً في الكلام على الإيمان، وشرح حديث جبريل الذي فيه بيان أن الإيمان أصله في القلب؛ وهو الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله، كما في/المسند عن النبي ﷺ أنه قال: «٤٠/١٣» الإسلام علانية والإيمان في القلب» (١)، وقد قال ﷺ في الحديث الصحيح: «ألا إن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح لها سائر الجسد، وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد، ألا وهي القلب» (٢)، فإذا كان الإيمان في القلب فقد صلح القلب، فيجب أن يصلح سائر الجسد؛ فلذلك هو ثمرة ما في القلب؛ فلهذا قال بعضهم: الأعمال ثمرة الإيمان. وصحته لما كانت لازمة لصلاح القلب دخلت في الاسم، كما نطق بذلك الكتاب والسنة في غير موضع.

وفي الجملة، الذين رموا بالإرجاء من الأكابر، مثل طلق بن حبيب (٣)، وإبراهيم التيمي ونحوهما: كان إرجاؤهم من هذا النوع، وكانوا أيضاً لا يستثنون في الإيمان، وكانوا يقولون: الإيمان هو الإيمان الموجود فينا، ونحن نقطع بأننا مصدقون، ويرون الاستثناء شكاً، وكان عبد الله بن مسعود وأصحابه يستثنون، وقد روى في حديث أنه رجع عن ذلك لما قال له بعض أصحاب معاذ ما قال، لكن أحمد أنكر هذا وضعف هذا الحديث، وصار الناس في الاستثناء على ثلاثة أقوال:

قول: إنه يجب الاستثناء، ومن لم يستثن كان مبتدعاً.

وقول: إن الاستثناء محذور؛ فإنه يقتضي الشك في الإيمان.

والقول الثالث - أوسطها وأعدلها - : أنه يجوز الاستثناء باعتبار، وتركه باعتبار؛ فإذا ٤١/١٣ كان مقصوده أني لا أعلم أني قائم بكل ما أوجب الله علي، وأنه يقبل أعمالي، ليس مقصوده الشك فيما في قلبه، فهذا استثناء حسن وقصده ألا يزكي نفسه، وألا يقطع بأنه عمل عملاً كما أمر فقبل منه، والذنوب كثيرة، والنفاق مخوف على عامة الناس.

قال ابن أبي مليكة: أدركت ثلاثين من أصحاب محمد كلهم يخاف النفاق على نفسه،

(١) أحمد ١٣٥/٣ وقال الهيثمي في المجمع (١/٧٥): رجاله رجال الصحيح ما خلا علي بن مسعدة، وقد وثقه ابن

حبان وأبو داود الطيالسي وأبو حاتم وابن معين، وضعفه آخرون.

(٢) البخاري في الإيمان (٥٢) ومسلم في المساقاة (١٠٧/١٥٩٩).

(٣) هو طلق بن حبيب العنزي البصري، من الزهاد والعلماء العاملين، قال أبو حاتم: صدوق، يرى الإرجاء،

ووثقه أبو زرعة وابن حبان، ذكره البخاري فيمن مات بين التسعين إلى المائة. [تهذيب التهذيب ٣١/٥،

٣٢، سير أعلام النبلاء ٦٠١/٤-٦٠٣].

لا يقول واحد منهم : إن إيمانه كإيمان جبريل وميكائيل . والبخاري في أول صحيحه بوب أبواباً في الإيمان والرد على المرجئة ، وقد ذكر بعض من صنف في هذا الباب من أصحاب أبي حنيفة ، قال : وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد كرهوا أن يقول الرجل : إيماني كإيمان جبريل وميكائيل - قال محمد : لأنهم أفضل يقيناً - أو إيماني كإيمان جبريل ، أو إيماني كإيمان أبي بكر ، أو كإيمان هذا ، ولكن يقول : آمنت بما آمن به جبريل وأبو بكر .

وأبو حنيفة وأصحابه لا يجوزون الاستثناء في الإيمان بكون الأعمال منه ، ويذمون المرجئة ، والمرجئة عندهم الذين لا يوجبون الفرائض ، ولا اجتناب المحارم ، بل يكتفون بالإيمان ، وقد علل تحريم الاستثناء فيه بأنه لا يصح تعليقه على الشرط ؛ لأن المعلق على الشرط لا يوجد إلا عند وجوده ، كما قالوا في قوله : أنت طالق إن شاء الله . فإذا علق المشيئة الذي يترجاه القائل لا يتحقق حصوله إلى يوم القيامة ، فإذا علق العزم بالفعل على التصديق والإقرار فقد ظهرت المشيئة وصح العقد ، فلا معنى للاستثناء ؛ ولأن الاستثناء عقيب الكلام يرفع الكلام ، فلا يبقى الإقرار بالإيمان والعقد مؤمناً ، وربما يتوهم هذا القائل القارن بالاستثناء على الإيمان بقاء التصديق ، وذلك يزيله .

قلت : فتعليقهم في المسألة إنما يتوجه فيمن يعلق إنشاء الإيمان على المشيئة ، كالذي يريد الدخول في الإسلام ، فيقال له : آمن . فيقول : أنا أومن إن شاء الله ، أو آمنت إن شاء الله ، أو أسلمت إن شاء الله ، أو أشهد إن شاء الله أن لا إله إلا الله ، وأشهد إن شاء الله أن محمداً رسول الله ، والذين استثنوا من السلف والخلف لم يقصدوا في الإنشاء ، وإنما كان استثنائهم في إخباره عما قد حصل له من الإيمان ، فاستثنوا إما أن الإيمان المطلق يقتضى دخول الجنة وهم لا يعلمون الخاتمة ، كأنه إذا قيل للرجل : أنت مؤمن . قيل له : أنت عند الله مؤمن من أهل الجنة ، فيقول : أنا كذلك إن شاء الله . أو لأنهم لا يعرفون أنهم أتوا بكمال الإيمان الواجب .

ولهذا كان من جواب بعضهم - إذا قيل له : أنت مؤمن - : آمنت بالله وملائكته ٤٣/١٣ وكتبه ، فيجزم بهذا ولا يعلقه ، أو يقول : إن كنت تريد الإيمان الذي يعصم دمي ومالي فأنا مؤمن ، وإن كنت تريد قوله : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحِلَّتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ . الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ . أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ﴾ [الأنفال : ٢ - ٤] ، وقوله : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ

ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمْ الصَّادِقُونَ ﴿١٥﴾ [الحجرات: ١٥]، فأنا مؤمن إن شاء الله، وأما الإنشاء لم يستثن فيه أحد، ولا شرع الإستثناء فيه، بل كان من آمن وأسلم جزءاً بلا تعليق.

فتبين أن النزاع في المسألة قد يكون لفظياً، فإن الذي حرمه هؤلاء غير الذي استحسنته وأمر به أولئك، ومن جزم جزم بما في قلبه من الحال، وهذا حق لا ينافي تعليق الكمال والعاقبة، ولكن هؤلاء عندهم الأعمال ليست من الإيمان، فصار الإيمان هو الإسلام عند أولئك.

والمشهور عند أهل الحديث أنه لا يستثنى في الإسلام. وهو المشهور عن أحمد - رضي الله عنه - وقد روى عنه فيه الإستثناء، كما قد بسط هذا في شرح حديث جبريل وغيره من نصوص الإيمان التي في الكتاب والسنة.

/ولو قال لامرأته: أنت طالق إن شاء الله، ففيه نزاع مشهور، وقد رجحنا ٤٤/١٣ التفصيل، وهو أن الكلام يراد به شيان: يراد به إيقاع الطلاق تارة، ويراد به منع إيقاعه تارة، فإن كان مراده أنت طالق بهذا اللفظ، فقوله: إن شاء الله مثل قوله: بمشيئة الله، وقد شاء الله الطلاق حين أتى بالتطبيق فيقع، وإن كان قد علق لثلاً يقع، أو علقه على مشيئة توجد بعد هذا لم يقع به الطلاق حتى يطلق بعد هذا، فإنه حينئذ شاء الله أن تطلق.

وقول من قال: المشيئة تنجزه، ليس كما قال، بل نحن نعلم قطعاً أن الطلاق لا يقع إلا إذا طلقت المرأة، بأن يطلقها الزوج أو من يقوم مقامه، من ولي أو وكيل، فإذا لم يوجد تطبيق لم يقع طلاق قط، فإذا قال: أنت طالق إن شاء الله، وقصد حقيقة التعليق لم يقع إلا بتطبيق بعد ذلك، وكذلك إذا قصد تعليقه لثلاً يقع الآن. وأما إن قصد إيقاعه الآن وعلقه بالمشيئة توكيداً وتحقيقاً، فهذا يقع بعد الطلاق.

وما أعرف أحداً أنشأ الإيمان فعلقه على المشيئة، فإذا علقه فإن كان مقصوده: أنا مؤمن إن شاء الله، أنا أو من بعد ذلك، فهذا لم يصبر مؤمناً، مثل الذي يقال له: هل تصير من أهل دين الإسلام؟ فقال: أصير إن شاء الله، فهذا لم يسلم، بل هو باق على الكفر. وإن كان قصده: إني قد أمنت وإيماني بمشيئة الله صار مؤمناً، لكن إطلاق اللفظ يحتمل / هذا ٤٥/١٣ وهذا، فلا يجوز إطلاق مثل هذا اللفظ في الإنشاء، وأيضاً فإن الأصل أنه إنما يعلق بالمشيئة ما كان مستقبلاً، فأما الماضي والحاضر فلا يعلق بالمشيئة، والذين استثنوا لم يستثنوا في الإنشاء كما تقدم، كيف وقد أمروا أن يقولوا: ﴿ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ﴾ [البقرة: ١٣٦]، وقال تعالى: ﴿ءَامَنَ الرَّسُولُ

بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَكَيْهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ ﴿البقرة: ٢٨٥﴾، فأخبر أنهم آمنوا فوق الإيمان منهم قطعاً بلا استثناء.

وعلى كل أحد أن يقول: آمنا بالله وما أنزل إلينا - كما أمر الله - بلا استثناء، وهذا متفق عليه بين المسلمين ما استثنى أحد من السلف قط في مثل هذا، وإنما الكلام إذا أخبر عن نفسه بأنه مؤمن كما يخبر عن نفسه بأنه بر، تقي. فقول القائل له: أنت مؤمن هو عندهم كقوله: هل أنت بر تقي؟ فإذا قال: أنا بر تقي، فقد زكى نفسه. فيقول: إن شاء الله، وأرجو أن أكون كذلك، وذلك أن الإيمان التام يتعقبه قبول الله له، وجزاؤه عليه، وكتابة الملك له، فالاستثناء يعود إلى ذلك لا إلى ما علمه هو من نفسه وحصل واستقر، فإن هذا لا يصح تعليقه بالمشيئة، بل يقال: هذا حاصل بمشيئة الله وفضله وإحسانه، وقوله فيه: إن شاء الله بمعنى إذا شاء الله، وذلك تحقيق لا تعليق.

٤٦/١٣ والرجل قد يقول: والله ليكونن كذا إن شاء الله، وهو جازم بأنه يكون. فالمعلق هو الفعل، كقوله: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ﴾ [الفتح: ٢٧] والله عالم بأنهم سيدخلونه، وقد يقول الآدمي: لأفعلن كذا إن شاء الله وهو لا يجزم بأنه يقع، لكن يرجوه فيقول: يكون إن شاء الله، ثم عزمه عليه قد يكون جازماً، ولكن لا يجزم بوقوع المعزوم عليه، وقد يكون العزم متردداً معلقاً بالمشيئة أيضاً، ولكن متى كان المعزوم عليه معلقاً لزم تعليق بقاء العزم، فإنه بتقدير أن تعليق العزم ابتداءً أو دواماً في مثل ذلك؛ ولهذا لم يَحْنُثْ المطلق المعلق وحرف «إن» لا يبقى العزم، فلا بد إذا دخل على الماضي صار مستقبلاً، تقول: إن جاء زيد كان كذلك ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا ءَامَنَتْكُمْ بِهِ فَقَدْ أَهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ﴾ [البقرة: ١٣٧] وإذا أريد الماضي دخل حرف «إن» كقوله: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾ [آل عمران: ٣١] فيفرق بين قوله: أنا مؤمن إن شاء الله، وبين قوله: إن كان الله شاء إيماني.

وكذلك إذا كان مقصوده: إني لا أعلم بماذا يختم لي، كما قيل لابن مسعود: إن فلاناً يشهد أنه مؤمن. قال: فليشهد أنه من أهل الجنة، فهذا مراده إذا شهد أنه مؤمن عند الله يموت على الإيمان، وكذلك إن كان مقصوده: إن إيماني حاصل بمشيئة الله.

٤٧/١٣ ومن لم يستثن قال: أنا لا أشك في إيمان قلبي، فلا جناح عليه إذا لم يُزَكَّ نفسه ويقطع بأنه عامل كما أمر، وقد تقبل الله عمله، وإن لم يقل: إن إيمانه كالإيمان جبريل وأبي بكر وعمر ونحو ذلك من أقوال المرجئة، كما كان مسعر بن كدام يقول: أنا لا أشك

في إيماني، قال أحمد: ولم يكن من المرجئة، فإن المرجئة الذين يقولون: الأعمال ليست من الإيمان، وهو كان يقول: هي من الإيمان، لكن أنا لا أشك في إيماني.

وكان الثوري يقول لسفيان بن عيينة: ألا تنهيه عن هذا، فإنهم من قبيلة واحدة، وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا أن النزاع في هذا كان بين أهل العلم والدين من جنس المنازعة في كثير من الأحكام، وكلهم من أهل الإيمان والقرآن.

وأما جهّم، فكان يقول: إن الإيمان مجرد تصديق القلب، وإن لم يتكلم به، وهذا القول لا يعرف عن أحد من علماء الأمة وأئمتها، بل أحمد ووكيع وغيرهما كفّروا من قال بهذا القول، ولكن هو الذي نصره الأشعري وأكثر أصحابه، ولكن قالوا مع ذلك: إن كل من حكم الشرع بكفره حكمنا بكفره، واستدللنا بتكفير الشارع له على خلو قلبه من المعرفة، وقد بسط الكلام على أقوالهم وأقوال غيرهم في «الإيمان».

والأصل الذي منه نشأ النزاع اعتقاد من اعتقد أن من كان مؤمناً لم يكن معه شيء من ٤٨/١٣ الكفر والنفاق، وظن بعضهم أن هذا إجماع، كما ذكر الأشعري أن هذا إجماع، فهذا كان أصل الإرجاء، كما كان أصل القدر عجزهم عن الإيمان بالشرع والقدر جميعاً، فلما كان هذا أصلهم صاروا حزينين. قالت الخوارج والمعتزلة: قد علمنا يقيناً أن الأعمال من الإيمان، فمن تركها فقد ترك بعض الإيمان، وإذا زال بعضه زال جميعه؛ لأن الإيمان لا يتبعض، ولا يكون في العبد إيمان ونفاق، فيكون أصحاب الذنوب مخلصين في النار؛ إذ كان ليس معهم من الإيمان شيء.

وقالت المرجئة - مقتصدتهم وغلاتهم كالجهمية - : قد علمنا أن أهل الذنوب من أهل القبلة لا يخلدون في النار، بل يخرجون منها كما تواترت بذلك الأحاديث. وعلمنا بالكتاب والسنة وإجماع الأئمة أنهم ليسوا كفاراً مرتدين؛ فإن الكتاب قد أمر بقطع السارق لا بقتله، وجاءت السنة بجلد الشارب لا بقتله، فلو كان هؤلاء كفاراً مرتدين لوجب قتلهم؛ وبهذا ظهر للمعتزلة ضعف قول الخوارج فخالقهم في أحكامهم في الدنيا.

والخوارج لا يتمسكون من السنة إلا بما فسر مجملها، دون ما خالف ظاهر القرآن عندهم، فلا يرجمون الزاني، ولا يرون للسرقة/نصائباً، وحيث قد يقولون: ليس في ٤٩/١٣ القرآن قتل المرتد، فقد يكون المرتد عندهم نوعين.

و أقوال الخوارج إنما عرفناها من نقل الناس عنهم، لم نقف لهم على كتاب مصنف،

وكما وقفنا على كتب المعتزلة والرافضة، والزيدية والكرامية والأشعرية، والسالمية، وأهل المذاهب الأربعة، والظاهرية، ومذاهب أهل الحديث، والفلاسفة، والصوفية، ونحو هؤلاء.

وقد بسط الكلام على تفصيل القول في أقوال هؤلاء في غير هذا الموضع.

وإن الناس في ترتيب أهل الأهواء على أقسام:

منهم من يرتبهم على زمان حدوثهم، فيبدأ بالخوارج.

ومنهم من يرتبهم بحسب خفة أمرهم وغلظة فيبدأ بالمرجئة، ويختتم بالجهمية، كما فعله كثير من أصحاب أحمد - رضي الله عنه - كعبد الله ابنه ونحوه، وكالحلال، وأبي عبد الله بن بطة، وأمثالهما، وكأبي الفرج المقدسي، وكلا الطائفتين تختتم بالجهمية، لأنهم أغلظ البدع، وكالبخاري في صحيحه فإنه بدأ بـ «كتاب الإيمان والرد على المرجئة»، وختمه بـ «كتاب التوحيد والرد على الزنادقة والجهمية».

٥٠/١٣ / ولما صنف الكتاب في الكلام صاروا يقدمون التوحيد والصفات، فيكون الكلام أولاً مع الجهمية، وكذلك رتب أبو القاسم الطبري كتابه في أصول السنة، والبيهقي أفرد لكل صنف مصنفًا، فله مصنف في الصفات، ومصنف في القدر، ومصنف في شعب الإيمان، ومصنف في دلائل النبوة، ومصنف في البعث والنشور، وبسط هذه الأمور له موضع آخر.

والمقصود هنا أن منشأ النزاع في «الأسماء والأحكام» في الإيمان والإسلام أنهم لما ظنوا أنه لا يتبعض، قال أولئك: فإذا فعل ذنباً زال بعضه فيزول كله فيخلد في النار، فقالت الجهمية والمرجئة: قد علمنا أنه ليس يخلد في النار، وأنه ليس كافراً مرتداً، بل هو من المسلمين، وإذا كان من المسلمين وجب أن يكون مؤمناً تام الإيمان، ليس معه بعض الإيمان، لأن الإيمان عندهم لا يتبعض، فاحتاجوا أن يجعلوا أن يجعلوا الإيمان شيئاً واحداً يشترك فيه جميع أهل القبلة، فقالوا فقهاء المرجئة: هو التصديق بالقلب والقول وباللسان، فقالت الجهمية بعد تصديق اللسان قد لا يجب إذا كان الرجل أخرس أو كان مكرهاً فالذي لا بد منه تصديق القلب، وقالت المرجئة: الرجل إذا أسلم كان مؤمناً قبل أن يجب عليه شيء من الأفعال.

٥١/١٣ وأنكر كل هذه الطوائف أنه ينقص، والصحابة قد ثبت عنهم/ أن الإيمان يزيد وينقص، وهو قول أئمة السنة، وكان ابن المبارك يقول: هو يتفاضل ويتزايد ويمسك عن

لفظ «ينقص»، وعن مالك - في كونه لا ينقص - روايتان، والقرآن قد نطق بالزيادة في غير موضع، ودلت النصوص على نقصه كقوله: «لا يزنى الزاني حين يزني وهو مؤمن» (١) ونحو ذلك، لكن لم يعرف هذا اللفظ إلا في قوله في النساء: «ناقصات عقل ودين» (٢)، وجعل من نقصان دينها أنها إذا حاضت لا تصوم ولا تصلي، وبهذا استدل غير واحد على أنه ينقص.

وذلك أن أصل أهل السنة: أن الإيمان يتفاضل من وجهين : من جهة أمر الرب، ومن جهة فعل العبد.

أما الأول: فإنه ليس الإيمان الذي أمر به شخص من المؤمنين هو الإيمان الذي أمر به كل شخص، فإن المسلمين في أول الأمر كانوا مأمورين بمقدار من الإيمان، ثم بعد ذلك أمروا بغير ذلك، وأمروا بترك ما كانوا مأمورين به كالقبلة، فكان من الإيمان في أول الأمر الإيمان بوجوب استقبال بيت المقدس، ثم صار من الإيمان تحريم استقباله ووجوب استقبال الكعبة، فقد تنوع الإيمان في الشريعة الواحدة.

وأيضاً، فمن وجب عليه الحج والزكاة أو الجهاد يجب عليه من الإيمان أن يعلم ما أمر به ويؤمن بأن الله أوجب عليه ما لا يجب/على غيره إلا مجملًا، وهذا يجب عليه فيه ٥٢/١٣ الإيمان المفصل، وكذلك الرجل أول ما يسلم إنما يجب عليه الإقرار المجمل، ثم إذا جاء وقت الصلاة كان عليه أن يؤمن بوجوبها ويؤديها، فلم يتساو الناس فيما أمروا به من الإيمان، وهذا من أصول غلط المرجئة؛ فإنهم ظنوا أنه شيء واحد وأنه يستوى فيه جميع المكلفين، فقالوا: إيمان الملائكة والأنبياء وأفسق الناس سواء؛ كما أنه إذا تلفظ الفاسق بالشهادتين أو قرأ فاتحة الكتاب كان لفظه كلفظ غيره من الناس.

فيقال لهم: قد تبين أن الإيمان الذي أوجبه الله على عباده. يتنوع ويتفاضل ويتباينون فيه تباينًا عظيمًا، فيجب على الملائكة من الإيمان ما لا يجب على البشر، ويجب على الأنبياء من الإيمان ما لا يجب على غيرهم، ويجب على العلماء ما لا يجب على غيرهم، ويجب على الأمراء ما لا يجب على غيرهم، وليس المراد أنه يجب عليهم من العمل فقط، بل ومن التصديق والإقرار.

فإن الناس - وإن كان يجب عليهم الإقرار المجمل بكل ما جاء به الرسول - فأكثرهم لا يعرفون تفصيل كل ما أخبر به، وما لم يعلموه كيف يؤمرون بالإقرار به مفصلاً، وما

(١) البخاري في الأشربة (٥٥٧٨) ومسلم في الإيمان (٥٧/١٠٠).

(٢) البخاري في الخيض (٣٠٤) عن أبي سعيد الخدري، ومسلم في الإيمان (٧٩/١٣٢) عن ابن عمر.

لم يؤمر به العبد من الأعمال لا يجب عليه معرفته ومعرفة الأمر به ، فمن أمر بحج وجب عليه معرفة ما أمر به من أعمال الحج والإيمان بها، فيجب عليه من الإيمان والعمل ما لا يجب على غيره، وكذلك من أمر بالزكاة يجب عليه معرفة ما أمر الله به من الزكاة، ومن الإيمان بذلك والعمل به ما لا يجب على غيره، فيجب عليه من العلم والإيمان والعمل ما لا يجب على غيره إذا جعل العلم والعمل ليسا من الإيمان، وإن جعل جميع ذلك داخلا في مسمى الإيمان كان أبلغ، فبكل حال قد وجب عليه من الإيمان ما لا يجب على غيره.

ولهذا كان من الناس من قد يؤمن بالرسول مجملًا، فإذا جاءت أمور أخرى لم يؤمن بها فيصير منافقًا مثل طائفة نافقت لما حولت القبلة إلى الكعبة، وطائفة نافقت لما انهزم المسلمون يوم أحد، ونحو ذلك.

ولهذا وصف الله المنافقين في القرآن بأنهم آمنوا ثم كفروا، كما ذكر ذلك في سورة المنافقين، وذكر مثل ذلك في سورة البقرة، فقال: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْفَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ . صُمُّ بَكْمٌ عُتِيَّ قَهْمٌ لَا يُرْجَمُونَ﴾ [البقرة: ١٧، ١٨]، وقال طائفة من السلف: عرفوا ثم أنكروا وأبصروا ثم عموا .

٥٤/١٣ فمن هؤلاء من كان يؤمن أولاً إيمانًا مجملًا ، ثم يأتي أمورًا لا يؤمن بها فيناق في الباطن، وما يمكنه إظهار الردة بل يتكلم بالنفاق مع خاصته، وهذا كما ذكر الله عنهم في الجهاد فقال: ﴿فَإِذَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ تُحْكَمُ فِيهَا الْقِتَالُ رَأَيْتَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ الْمَغْشِيِّ عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ فَأُولَئِكَ لَهُمْ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ فَإِذَا عَزَمَ الْأَمْرُ قَالُوا صَدَقُوا اللَّهَ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ [محمد: ٢٠، ٢١].

وبالجملة، فلا يمكن المنازعة أن الإيمان الذي أوجبه الله يتباين فيه أحوال الناس، ويتفاضلون في إيمانهم ودينهم بحسب ذلك؛ ولهذا قال النبي ﷺ في النساء: «ناقصات عقل ودين» وقال في نقصان دينهن: «إنها إذا حاضت لا تصوم ولا تصلي» (١)، وهذا مما أمر الله به، فليس هذا النقص دينًا لها تعاقب عليه، لكن هو نقص، حيث لم تؤمر بالعبادة في هذا الحال، والرجل كامل حيث أمر بالعبادة في كل حال، فدل ذلك على أن من أمر بطاعة يفعلها كان أفضل ممن لم يؤمر بها وإن لم يكن عاصيًا، فهذا أفضل دينًا وإيمانًا، وهذا المفضول ليس بمعاقب ومذموم، فهذه زيادة كزيادة الإيمان بالتطوعات، لكن هذه زيادة بواجب في حق شخص، وليس بواجب في حق شخص غيره، فهذه الزيادة لو

(١) سبق تخريجه ص ٣١ .

تركها بهذا لا يستحق العقاب بتركها، وذاك لا يستحق العقاب بتركها، ولكن إيمان ذلك أكمل، قال النبي ﷺ: «أكمل المؤمنين إيمانًا أحسنهم خلقًا» (١).

/فهذا يبين تفاضل الإيمان في نفس الأمر به، وفي نفس الأخبار التي يجب التصديق ٥٥/١٣ بها.

والنوع الثاني: هو تفاضل الناس في الإتيان به مع استوائهم في الواجب، وهذا هو الذي يظن أنه محل النزاع وكلاهما محل النزاع. وهذا أيضًا يتفاضلون فيه، فليس إيمان السارق والزاني والشارب كإيمان غيرهم، ولا إيمان من أدى الواجبات كإيمان من أخل ببعضها، كما أنه ليس دين هذا وبره وتقواه مثل دين هذا وبره وتقواه، بل هذا أفضل دينًا وبرًا وتقوى، فهو كذلك أفضل إيمانًا، كما قال النبي ﷺ: «أكمل المؤمنين إيمانًا أحسنهم خلقًا»، وقد يجتمع في العبد إيمان ونفاق، كما في الصحيحين عن النبي ﷺ قال: «أربع من كنَّ فيه كان منافقًا خالصًا، ومن كانت فيه خصلةٌ منهن كانت فيه خصلةٌ من النفاق حتى يدعها: إذا حدَّث كذب، وإذا أُوْتِمَن خان، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر» (٢).

وأصل هؤلاء : أن الإيمان لا يتبعض ولا يتفاضل، بل هو شيء واحد يستوي فيه جميع العباد فيما أوجبه الرب من الإيمان، وفيما يفعله العبد من الأعمال، فغلطوا في هذا وهذا ثم تفرقوا ، كما تقدم.

وصارت المرجئة على ثلاثة أقوال: فعلماءهم وأئمتهم أحسنهم/قولاً؛ وهو أن قالوا: ٥٦/١٣ الإيمان تصديق القلب وقول اللسان.

وقالت الجهمية : هو تصديق القلب فقط.

وقالت الكرامية : هو القول فقط، فمن تكلم به فهو مؤمن كامل الإيمان، لكن إن كان مقرًا بقلبه كان من أهل الجنة ، وإن كان مكذبًا بقلبه كان منافقًا مؤمنًا من أهل النار. وهذا القول هو الذي اختصت به الكرامية وابتدعته، ولم يسبقها أحد إلى هذا القول، وهو آخر ما أحدث من الأقوال في الإيمان. وبعض الناس يحكي عنهم أن من تكلم به بلسانه دون قلبه فهو من أهل الجنة، وهو غلط عليهم، بل يقولون : إنه مؤمن كامل الإيمان، وأنه من أهل النار، فيلزمهم أن يكون المؤمن الكامل الإيمان معذبًا في النار، بل يكون مخلصًا فيها. وقد تواتر عن النبي ﷺ أنه : «يخرج منها من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان» (٣).

(١) أبو داود في السنة (٤٦٨٢) والترمذي في الرضاع (١١٦٢) وقال : «حديث حسن صحيح» .

(٢) البخاري في الإيمان (٣٤) ومسلم في الإيمان (١٠٦/٥٨)، كلاهما عن عبد الله بن عمرو.

(٣) سبق تخريجه ص ٣٣ .

وإن قالوا: لا يخلد وهو منافق، لزمهم أن يكون المنافقون يخرجون من النار، والمنافقون قد قال الله فيهم: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ يَجْعَلَ لَهُمْ نَصِيرًا﴾ [النساء: ١٤٥]، وقد نهى الله نبيه عن الصلاة عليهم والاستغفار لهم، وقال: ﴿أَسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٨٠]، وقال: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُوا وَهُمْ فَسِقُونَ﴾ ٥٧/١٣ [التوبة: ٨٤]، وقد أخبر أنهم كفروا بالله ورسوله.

فإن قالوا: هؤلاء قد كانوا يتكلمون بالستهم سرًا فكفروا بذلك، وإنما يكون مؤمنا إذا تكلم بلسانه ولم يتكلم بما ينقضه، فإن ذلك ردة عن الإيمان، قيل لهم: ولو أضمرنا النفاق ولم يتكلموا به كانوا منافقين، قال تعالى: ﴿يَحْذَرُ الْمُنَافِقُونَ أَنْ تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُمْ بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ قُلِ اسْتَزِرُوا إِنِّي اللَّهُ مُخْرِجُ مَا تَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ٦٤].

وأيضًا، قد أخبر الله عنهم أنهم يقولون بالستهم ما ليس في قلوبهم وأنهم كاذبون، فقال تعالى: ﴿وَمَنْ النَّاسُ مَنْ يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَيَأْتُونَ الْآخِرَ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨]، وقال تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١]. وقد قال النبي ﷺ: «الإسلام علانية، والإيمان في القلب»^(١)، وقد قال الله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]، وفي الصحيحين عن سعد؛ أن النبي ﷺ أعطى رجلاً ولم يعط رجلاً. فقلت: يا رسول الله، أعطيت فلاناً وفلاناً، وتركت فلاناً وهو ٥٨/١٢ مؤمن؟ فقال: «أو مسلم» مرتين أو ثلاثاً^(٢). وبسط الكلام/في هذا له مواضع أخر، وقد صنفت في ذلك مجلداً غير ما صنفت فيه غير ذلك.

وكلام الناس في هذا الاسم ومسماه كثير؛ لأنه قطب الدين الذي يدور عليه، وليس في القول اسم علق به السعادة والشقاء، والمدح والذم، والثواب والعقاب، أعظم من اسم الإيمان والكفر؛ ولهذا سمى هذا الأصل: «مسائل الأسماء والأحكام»، وقد رأيت لابن الهيثم فيه مصنفًا في أنه قول اللسان فقط، ورأيت لابن الباقلاني فيه مصنفًا أنه تصديق القلب فقط، وكلاهما في عصر واحد، وكلاهما يرد على المعتزلة والرافضة.

والمقصود هنا أن السلف كان اعتصامهم بالقرآن والإيمان. فلما حدث في الأمة ما حدث من التفرق والاختلاف صار أهل التفرق والاختلاف شيعاً. صار هؤلاء عمدتهم في

(١) سبق تخريجه ص ٢٥ . (٢) البخارى فى الإيمان (٢٧) ومسلم فى الإيمان (٢٣٧/١٥٠) .

الباطن ليست على القرآن والإيمان، ولكن على أصول ابتدعها شيوخم عليها يعتمدون في التوحيد والصفات والقدر والإيمان بالرسول وغير ذلك، ثم ما ظنوا أنه يوافقها من القرآن احتجوا به، وما خالفها تأولوه؛ فلهذا تجدهم إذا احتجوا بالقرآن والحديث لم يعتنوا بتحرير دلالتهما، ولم يستقصوا ما في القرآن من ذلك المعنى؛ إذ كان اعتمادهم في نفس الأمر على غير ذلك، والآيات التي تخالفهم يشرعون في تأويلها شروع من قصد ردها كيف أمكن؛ ليس مقصوده أن يفهم مراد الرسول، بل أن يدفع منازعه عن الاحتجاج بها. ٥٩/١٣

ولهذا قال كثير منهم - كأبي الحسين البصري ومن تبعه كالرازي والآمدي وابن الحاجب - : إن الأمة إذا اختلفت في تأويل الآية على قولين، جاز لمن بعدهم إحداث قول ثالث، بخلاف ما إذا اختلفوا في الأحكام على قولين. فجوزوا أن تكون الأمة مجتمعة على الضلال في تفسير القرآن والحديث، وأن يكون الله أنزل الآية وأراد بها معنى لم يفهمه الصحابة والتابعون، ولكن قالوا: إن الله أراد معنى آخر، وهم لو تصوروا هذه المقالة لم يقولوا هذا؛ فإن أصلهم أن الأمة لا تجتمع على ضلالة، ولا يقولون قولين كلاهما خطأ والصواب قول ثالث لم يقولوه، لكن قد اعتادوا أن يتأولوا ما خالفهم، والتأويل عندهم مقصوده بيان احتمال في لفظ الآية بجواز أن يراد ذلك المعنى بذلك اللفظ، ولم يستشعروا أن المتأول هو مبين لمراد الآية، مخبر عن الله تعالى أنه أراد هذا المعنى إذا حملها على معنى.

وكذلك إذا قالوا: يجوز أن يراد بها هذا المعنى، والأمة قبلهم لم يقولوا: أريد بها إلا هذا أو هذا، فقد جوزوا أن يكون ما أراده الله لم يخبر به الأمة، وأخبرت أن مراده غير ما أراده، لكن الذي قاله هؤلاء يتمشى إذا كان التأويل أنه يجوز أن يراد هذا المعنى من غير /حكم بأنه مراد، وتكون الأمة قبلهم كلها كانت جاهلة بمراد الله، ضالة عن معرفته، ٦٠/١٣ وانقرض عصر الصحابة والتابعين وهم لم يعلموا معنى الآية، ولكن طائفة قالت: يجوز أن يريد هذا المعنى، وطائفة قالت: يجوز أن يريد هذا المعنى، وليس فيهم من علم المراد. فجاء الثالث وقال: ههنا معنى يجوز أن يكون هو المراد. فإذا كانت الأمة من الجهل بمعاني القرآن والضلال عن مراد الرب بهذه الحال توجه ما قالوه، وبسط هذا له موضع آخر.

والمقصود أن كثيراً من المتأخرين لم يصيروا يعتمدون في دينهم لا على القرآن، ولا على الإيمان الذي جاء به الرسول، بخلاف السلف؛ فلهذا كان السلف أكمل علماً وإيماناً، وخطوهم أخف، وصوابهم أكثر كما قدمناه.

وكان الأصل الذي أسسوه هو ما أمرهم الله به في قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْذِفُوا بَيْنَ يَدَيِ

اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَأَقْرَبُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١﴾ [الحجرات: ١]، فإن هذا أمر للمؤمنين بما في وصف به الملائكة، كما قال تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَنَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ . لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ . يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ وَهُمْ مِنَ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ . وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَهٌ مِنْ دُونِهِ فَذَلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ كَذَلِكَ نَجْزِي الْفَاطِلِينَ﴾ [الأنبياء: ٢٦ - ٢٩]، فوصفهم - سبحانه - بأنهم /لا يسبقونه بالقول،

وأنهم بأمره يعملون ، فلا يخبرون عن شيء من صفاته ولا غير صفاته إلا بعد أن يخبر - سبحانه - بما يخبر به؛ فيكون خبرهم وقولهم تبعاً لخبره وقوله، كما قال: ﴿لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ﴾ وأعمالهم تابعة لأمره، فلا يعملون إلا ما أمرهم هو أن يعملوا به، فهم مطيعون لأمره - سبحانه .

وقد وصف - سبحانه - بذلك ملائكة النار، فقال: ﴿قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَظٌ شِدَادٌ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحريم: ٦]، وقد ظن بعضهم أن هذا توكيل، وقال بعضهم: بل لا يعصونه في الماضي، ويفعلون ما أمروا به في المستقبل. وأحسن من هذا وهذا أن العاصي هو الممتنع من طاعة الأمر مع قدرته على الامتثال، فلو لم يفعل ما أمر به لعجزه لم يكن عاصياً، فإذا قال: ﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ﴾ لم يكن في هذا بيان أنهم يفعلون ما يؤمرون، فإن العاجز ليس بعاص ولا فاعل لما أمر به، وقال: ﴿وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ ليبين أنهم قادرون على فعل ما أمروا به، فهم لا يتركونه لا عجزاً ولا معصية. والمأمور إنما يترك ما أمر به لأحد هذين، إما ألا يكون قادراً، وإما أن يكون عاصياً لا يريد الطاعة، فإذا كان مطيعاً يريد طاعة الأمر وهو قادر، وجب وجود فعل ما أمر به، فكذلك الملائكة المذكورون لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون.

٦٢/١٣ /وقد وصف الملائكة بأنهم ﴿عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ . لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ . يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ وَهُمْ مِنَ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ . وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَهٌ مِنْ دُونِهِ فَذَلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ كَذَلِكَ نَجْزِي الْفَاطِلِينَ﴾ .

فالملائكة مصدقون بخبر ربهم، مطيعون لأمره، ولا يخبرون حتى يخبر، ولا يعملون حتى يأمر، كما قال تعالى: ﴿لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾، وقد أمر الله المؤمنين أن يكونوا مع الله ورسوله كذلك، فإن البشر لم يسمعوا كلام الله منه، بل بينهم وبينه رسول من البشر ، فعليهم ألا يقولوا حتى يقول الرسول ما بلغهم عن الله، ولا

يعملون إلا بما أمرهم به، كما قال تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ۖ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الحجرات: ١].

قال مجاهد: لا تفتاتوا عليه بشيء حتى يقضيه الله على لسانه، ﴿تُقَدِّمُوا﴾ معناه: تتقدموا، وهو فعل لازم، وقد قرئ ﴿تُقَدِّمُوا﴾، يقال: قدم وتقدم، كما يقال: بين وتبين، وقد يستعمل قدم متعدياً، أي قدم غيره، لكن هنا هو فعل لازم، فلا تقدموا معناه: لا تتقدموا بين يدي الله ورسوله.

فعلى كل مؤمن ألا يتكلم في شيء من الدين إلا تبعاً لما جاء به/الرسول، ولا يتقدم ٦٣/١٣ بين يديه، بل ينظر ما قال، فيكون قوله تبعاً لقوله، وعلمه تبعاً لأمره، فهكذا كان الصحابة ومن سلك سبيلهم من التابعين لهم بإحسان وأئمة المسلمين؛ فلهذا لم يكن أحد منهم يعارض النصوص بمقوله، ولا يؤسس ديناً غير ما جاء به الرسول، وإذا أراد معرفة شيء من الدين والكلام فيه نظر فيما قاله الله والرسول، فمنه يتعلم وبه يتكلم، وفيه ينظر ويتفكر، وبه يستدل، فهذا أصل أهل السنة. وأهل البدع لا يجعلون اعتمادهم في الباطن ونفس الأمر على ما تلقوه عن الرسول، بل على ما رأوه أو ذاقوه، ثم إن وجدوا السنة توافقهم وإلا لم يبالوا بذلك، فإذا وجدوها تخالفه أعرضوا عنها تفويضاً أو حرفوها تأويلاً.

فهذا هو الفرقان بين أهل الإيمان والسنة، وأهل النفاق والبدعة، وإن كان هؤلاء لهم من الإيمان نصيب وافر من اتباع السنة، لكن فيهم من النفاق والبدعة بحسب ما تقدموا فيه بين يدي الله ورسوله، وخالفوا الله ورسوله، ثم إن لم يعلموا أن ذلك يخالف الرسول، ولو علموا لما قالوه لم يكونوا منافقين، بل ناقصى الإيمان مبتدعين، وخطوهم مغفور لهم لا يعاقبون عليه وإن نقصوا به.

/فصل/

٦٤/١٣

وكل من خالف ما جاء به الرسول لم يكن عنده علم بذلك ولا عدل، بل لا يكون عنده إلا جهل وظلم وظن ﴿وَمَا تَهْوَى الْأَنفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمْ الْهُدَى﴾ [النجم: ٢٣] وذلك لأن ما أخبر به الرسول فهو حق باطناً وظاهراً، فلا يمكن أن يتصور أن يكون الحق في نقيضه، وحينئذ فمن اعتقد نقيضه كان اعتقاده باطلاً، والاعتقاد الباطل لا يكون علماً، وما أمر به الرسول فهو عدل لا ظلم فيه، فمن نهى عنه فقد نهى عن العدل، ومن أمر بضده فقد أمر بالظلم؛ فإن ضد العدل الظلم، فلا يكون ما يخالفه إلا جهلاً

وظلمًا ظنًا وما تهوى الأنفس، وهو لا يخرج عن قسمين، أحسنهما أن يكون كان شرعًا لبعض الأنبياء ثم نسخ، وأدناهما أن يكون ما شرع قط، بل يكون من المبدل، فكل ما خالف حكم الله ورسوله، إما شرع منسوخ وإما شرع مبدل ما شرعه الله، بل شرعه شارع بغير إذن من الله، كما قال: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١]، لكن هذا وهذا قد يقعان في خفي الأمور ودقيقها باجتهاد من أصحابها ٦٥/١٣ استفرغوا فيه/وسّعهم في طلب الحق، ويكون لهم من الصواب والاتباع ما يغمر ذلك، كما وقع مثل ذلك من بعض الصحابة في مسائل الطلاق والفرائض ونحو ذلك، ولم يكن منهم مثل هذا في جلي الأمور وجليلها؛ لأن بيان هذا من الرسول كان ظاهرًا بينهم فلا يخالفه إلا من يخالف الرسول، وهم معتصمون بحبل الله يحكمون الرسول فيما شجر بينهم، لا يتقدمون بين يدي الله ورسوله، فضلًا عن تعمد مخالفة الله ورسوله.

فلما طال الزمان، خفي على كثير من الناس ما كان ظاهرًا لهم، ودقَّ على كثير من الناس ما كان جليًا لهم، فكثر من المتأخرين مخالفة الكتاب والسنة ما لم يكن مثل هذا في السلف.

وإن كانوا مع هذا مجتهدين معذورين، يغفر الله لهم خطاياهم، ويثيبهم على اجتهادهم.

وقد يكون لهم من الحسنات ما يكون للعامل منهم أجر خمسين رجلًا يعملها في ذلك الزمان؛ لأنهم كانوا يجدون من يعينهم على ذلك، وهؤلاء المتأخرون لم يجدوا من يعينهم على ذلك، لكن تضعيف الأجر لهم في أمور لم يضعف للصحابة لا يلزم أن يكونوا أفضل من الصحابة، ولا يكون فاضلهم كفاضل الصحابة؛ فإن الذي سبق إليه الصحابة ٦٦/١٣ من الإيمان والجهاد، ومعاداة أهل الأرض في موالة الرسول وتصديقه/وطاعته فيما يخبر به ويوجهه قبل أن تنتشر دعوته، وتظهر كلمته، وتكثر أعوانه وأنصاره، وتنتشر دلائل نبوته، بل مع قلة المؤمنين وكثرة الكافرين والمنافقين، وإنفاق المؤمنين أموالهم في سبيل الله ابتغاء وجهه في مثل تلك الحال أمر ما بقى يحصل مثله لأحد، كما في الصحيحين عنه ﷺ: «لَا تَسْبُوا أَصْحَابِي، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ أَنْفَقَ أَحَدُكُمْ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدُّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفُهُ» (١).

وقد استفاضت النصوص الصحيحة عنه أنه قال ﷺ: «خير القرون قرني الذين بعثت

(١) البخاري في فضائل الصحابة (٣٦٧٣) عن أبي سعيد الخدري، ومسلم في فضائل الصحابة (٢٥٤٠/٢٢١) عن أبي هريرة.

فيهم، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم» (١). فجملة القرن الأول أفضل من القرن الثاني، والثاني أفضل من الثالث، والثالث أفضل من الرابع، لكن قد يكون في الرابع من هو أفضل من بعض الثالث، وكذلك في الثالث مع الثاني، وهل يكون فيمن بعد الصحابة من هو أفضل من بعض الصحابة المفضولين لا الفاضلين؟ هذا فيه نزاع، وفيه قولان، حكاهما القاضي عياض وغيره. ومن الناس من يفرضها في مثل معاوية وعمر بن عبد العزيز، فإن معاوية له مزية الصحبة والجهاد مع النبي ﷺ، وعمر له مزية فضيلته من العدل والزهد، والخوف من الله تعالى، وبسط هذا له موضع آخر.

والمقصود هنا أن من خالف الرسول فلا بد أن يتبع الظن/وما تهوى الأنفس، كما قال ٦٧/١٣ تعالى في المشركين الذين يعبدون اللات والعزى: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمْ الْهُدَى﴾ [النجم: ٢٣].

وقال في الذين يخبرون عن الملائكة أنهم إناث: ﴿إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ لَيَسْمُوعُنَ الْمَلَائِكَةَ نَسِيَةً الْأُنثَى . وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا . فَأَعْرِضْ عَنْ مَنْ تَوَلَّى عَنْ ذِكْرِنَا وَلَوْ يُرِيدُ إِلَّا الْهَيْوَةَ الدُّنْيَا . ذَلِكَ مَبْلَغُهُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اهْتَدَى﴾ [النجم: ٢٧ - ٣٠]، وهم جعلوهم إناثاً كما قال: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبْدُ الرَّحْمَنِ إِنثًا﴾ [الزخرف: ١٩]، وفي القراءة الأخرى: «عند الرحمن إناثاً أشهدوا خلقهم ستكتب شهادتهم ويسألون»، وهؤلاء قال عنهم: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾ لأنه خبر مخض ليس فيه عمل، وهناك: ﴿وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ﴾ لأنهم كانوا يعبدونها ويدعونها، فهناك عبادة وعمل بهوى أنفسهم، فقال: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ﴾ والذي جاء به الرسول كما قال: ﴿وَالنَّجْوَى إِذَا هَوَى . مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى . وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى . إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى . عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى﴾ [النجم: ١ - ٥]. وكل

من خالف الرسول لا يخرج عن الظن وما تهوى النفس؛ فإن كان ممن يعتقد ما قاله، وله فيه حجة يستدل بها، كان غايته الظن الذي لا يغني من الحق شيئاً، واحتجاجهم بقياس ٦٨/١٣ فاسد، أو نقل كاذب، أو خطاب ألقى إليهم اعتقدوا أنه من الله وكان من إلقاء الشيطان.

وهذه الثلاثة هي عمدة من يخالف السنة بما يراه حجة ودليلاً، إما أن يحتج بأدلة عقلية ويظنها برهاناً وأدلة قطعية، وتكون شبهات فاسدة مركبة من ألفاظ مجملة، ومعان

(١) سبق تخريجه ص ١٦ .

متشابهة، لم يميز بين حقها وباطلها، كما يوجد مثل ذلك في جميع ما يحتج به من خالف الكتاب والسنة، إنما يركب حججه من ألفاظ متشابهة، فإذا وقع الاستفسار والتفصيل تبين الحق من الباطل، وهذه هي الحجج العقلية. وإن تمسك المبطل بحجج سمعية فإما أن تكون كذباً على الرسول، أو تكون غير دالة على ما احتج بها أهل البُطُول، فالمنع إما في الإسناد وإما في المتن ودلالته على ما ذكر، وهذه الحجة السمعية هذه حجة أهل العلم الظاهر.

وأما حجة أهل الذوق والوجد والمكاشفة والمخاطبة، فإن أهل الحق من هؤلاء لهم إلهامات صحيحة مطابقة، كما في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «قد كان في الأمم قبلكم مُحدثون، فإن يكن في أمتي أحد فعُمَر» (١)، وكان عمر يقول: اقتربوا من أفواه المطيعين واسمعوا منهم ما يقولون، فإنها تجلى لهم أمور صادقة.

٦٩/١٣ وفي الترمذي عن أبي سعيد عن النبي ﷺ أنه قال: «اتقوا فراسة المؤمن، فإنه ينظر بنور الله»، ثم قرأ قوله: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّمُتَوَكِّينَ﴾ [الحجر: ٧٥] (٢)، وقال بعض الصحابة: أظنه والله للحق يقذفه الله على قلوبهم وأسماعهم، وفي صحيح البخاري عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ أنه قال: «ولا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحبته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها» وفي رواية: «فَبِي يسمع، وبِي يبصر، وبِي يبطش، وبِي يمشي» (٣)، فقد أخبر أنه يسمع بالحق ويبصر به.

وكانوا يقولون: إن السكينة تنطق على لسان عمر - رضي الله عنه. وقال ﷺ: «من سأل القضاء واستعان عليه وكل إليه، ومن لم يسأله ولم يستعن عليه أنزل الله عليه ملكاً يسدده» (٤)، وقال الله تعالى: ﴿تَوَرَّ عَلَى نَوْرٍ﴾ [النور: ٣٥]، نور الإيمان مع نور القرآن، وقال تعالى: ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ يَتْنَةٍ مِّن رَّبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ﴾ [هود: ١٧]، وهو المؤمن على بينة من ربه، ويتبعه شاهد من الله، وهو القرآن، شهد الله في القرآن بمثل ما عليه المؤمن من بينة الإيمان، وهذا القدر مما أقر به حُذَاق النظر لما تكلموا في وجوب النظر وتحصيله للعلم، فقليل لهم: أهل التصفية والرياضة والعبادة والتأله تحصل لهم المعارف والعلوم

(١) البخاري في فضائل الصحابة (٣٦٨٩) عن أبي هريرة، ومسلم في فضائل الصحابة (٢٣/٢٣٩٨) عن عائشة.

(٢) الترمذي في تفسير القرآن (٣١٢٧) وقال أبو عيسى: «هذا حديث غريب إنما نعرفه من هذا الوجه».

(٣) البخاري في الرقاق (٦٥٠٢).

(٤) أبو داود في الاقضية (٣٥٧٨)، وأحمد ٢٢٠/٣، والحاكم ٩٢/٤ وقال: «صحيح الإسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي، كلهم عن أنس بن مالك بلفظ: «من طلب».

اليقينية بدون النظر، كما قال الشيخ الملقب بالكبيري - للرازي ورفيقه ، وقد قالوا له :
يا شيخ، بلغنا أنك تعلم علم اليقين. فقال: نعم! فقالوا: كيف تعلم ونحن نتناظر/في زمان ٧٠/١٣
طويل كلما ذكر شيئاً أفسدته، وكلما ذكرت شيئاً أفسده؟ فقال: هو واردات ترد على
النفوس تعجز النفوس عن ردها، فجعلنا يعجبنا من ذلك ويكرران الكلام، وطلب أحدهما
أن تحصل له هذه الواردات فعلمه الشيخ وأدبه حتى حصلت له ، وكان من المعتزلة النفاة.

فتبين له أن الحق مع أهل الإثبات، وأن الله - سبحانه- فوق سمواته، وعلم ذلك
بالضرورة، رأيت هذه الحكاية بخط القاضي نجم الدين أحمد بن محمد بن خلف المقدسي،
وذكر أن الشيخ الكبيري حكاها له، وكان قد حدثني بها عنه غير واحد حتى رأيتها بخطه،
وكلام المشايخ في مثل هذا كثير، وهذا الوصف الذي ذكره الشيخ جواب لهم بحسب ما
يعرفون، فإنهم قد قسموا العلم إلى ضروري ونظري، والنظري مستند إلى الضروري،
والضروري هو العلم الذي يلزم نفس المخلوق لزوماً لا يمكنه معه الانفكاك عنه، هذا حد
القاضي أبي بكر بن الطيب وغيره. فخاصته أنه يلزم النفس لزوماً لا يمكن مع ذلك دفعه،
فقال لهم: علم اليقين عندنا هو من هذا الجنس، وهو علم يلزم النفس لزوماً لا يمكنه مع
ذلك الانفكاك عنه، وقال: واردات؛ لأنه يحصل مع العلم طمأنينة وسكينة توجب العمل
به، فالواردات تحصل بهذا وهذا، وهذا قد أقر به كثير من حذاق النظر، متقدميهم كالكنيا
الهراسي والغزالي/ وغيرهما- ومتأخريهم - كالرازي والأمدي - وقالوا : نحن لا ننكر أن ٧١/١٣
يحصل لناس علم ضروري بما يحصل لنا بالنظر ، هذا لا ندفعه، لكن إن لم يكن علماً
ضرورياً فلا بد له من دليل، والدليل يكون مستلزماً للمدلول عليه، بحيث يلزم من انتفاء
الدليل انتفاء المدلول عليه. قالوا: فإن كان لو دفع ذلك الاعتقاد الذي حصل له لزم دفع
شيء مما يعلم بالضرورة، فهذا هو الدليل، وإن لم يكن كذلك فهذا هو س لا يلتفت إليه،
وبسط هذا له موضع آخر.

والمقصود أن هذا الجنس واقع، لكن يقع أيضاً ما يظن أنه منه كثير. أو لا يميز كثير
منهم الحق من الباطل، كما يقع في الأدلة العقلية والسمعية. فمن هؤلاء من يسمع خطاباً
أو يرى من يأمره بقضية ويكون ذلك الخطاب من الشيطان، ويكون ذلك الذي يخاطبه
الشيطان وهو يحسب أنه من أولياء الله من رجال الغيب.

ورجال الغيب هم الجن، وهو يحسب أنه إنسي، وقد يقول له: أنا الخضر، أو إلياس.
بل أنا محمد، أو إبراهيم الخليل أو المسيح، أو أبو بكر ، أو عمر، أو أنا الشيخ فلان، أو
الشيخ فلان ممن يحسن بهم الظن، وقد يطير به في الهواء، أو يأتيه بطعام أو شراب أو
نفقة ، فيظن هذا كرامة، بل آية ومعجزة تدل على أن هذا من رجال الغيب أو من

٧٢/١٣ الملائكة، ويكون ذلك شيطانًا لبس عليه، فهذا/ومثله واقع كثيرًا، أعرف منه وقائع كثيرة، كما أعرف من الغلط في السمعيات والعقليات.

فهؤلاء يتبعون ظنًا لا يغني من الحق شيئًا، ولو لم يتقدموا بين يدي الله ورسوله، بل اعتصموا بالكتاب والسنة، لتبين لهم أن هذا من الشيطان، وكثير من هؤلاء يتبع ذوقه ووجدّه وما يجده محبوبًا إليه بغير علم ولا هدى ولا بصيرة، فيكون متبعًا لهواه بلا ظن، وخيارهم من يتبع الظن وما تهوى الأنفس. وهؤلاء إذا طلب من أحدهم حجة ذكر تقليده لمن يحبه من آبائه وأسلافه، كقول المشركين: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ مَنَاقِبٍ عَلَيْنَا نَحْنُ مُؤْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٣]، وإن عكسوا احتجوا بالقدر، وهو أن الله أراد هذا وسلطانا عليه، فهم يعملون بهوهم وإرادة نفوسهم بحسب قدرتهم كالمملوك المصلطين، وكان الواجب عليهم أن يعملوا بما أمر الله، فيتبعون أمر الله وما يحبه ويرضاه، لا يتبعون إرادتهم وما يحبونه هم ويرضونه، وأن يستعينوا بالله، فيقولون: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، لا حول ولا قوة إلا بالله، لا يعتمدون على ما أوتوه من القوة والتصرف والحال؛ فإن هذا من الجَدِّ، وقد كان النبي ﷺ يقول عقب الصلاة وفي الاعتدال بعد الركوع: «اللهم لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد» (١).

٧٣/١٣ /فالذوق والوجد هو يرجع إلى حب الإنسان ووجدته بحلاوته وذوقه وطعمه، وكل صاحب محبة فله في محبوبه ذوق ووجد، فإن لم يكن ذلك بسلطان من الله - وهو ما أنزله على رسوله ﷺ - كان صاحبه متبعًا لهواه بغير هدى، وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ﴾ [القصص: ٥٠]، وقال تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذَكَرَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ إِلَيْهِ وَإِنَّ كَثِيرًا لِّيُضِلُّوا بِأَهْوَاءِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ﴾ [الأنعام: ١١٩].

وكذلك من اتبع ما يرد عليه من الخطاب أو ما يراه من الأنوار والأشخاص الغيبية، ولا يعتبر ذلك بالكتاب والسنة، فإنما يتبع ظنًا لا يغني من الحق شيئًا.

فليس في المحدثين الملهمين أفضل من عمر، كما قال ﷺ: «إنه قد كان في الأمم قبلكم محدثون، فإن يكن في أمتي منهم أحد فعمّر منهم» (٢)، وقد وافق عمر ربه في عدة أشياء، ومع هذا فكان عليه أن يعتصم بما جاء به الرسول، ولا يقبل ما يرد عليه حتى

(١) البخارى فى الأذان (٨٤٤) ومسلم فى الصلاة (٤٧١ / ١٩٤) .

(٢) سبق تخريجه ص ٤٠ .

يعرضه على الرسول ، ولا يتقدم بين يدي الله ورسوله ، بل يجعل ما ورد عليه إذا تبين له من ذلك أشياء خلاف ما وقع له فيرجع إلى السنة ، وكان أبو بكر يبين له أشياء خفيت عليه ، فيرجع إلى بيان/الصديق وإرشاده وتعليمه ، كما جرى يوم الحديبية ، ويوم مات ٧٤/١٣ الرسول ، ويوم ناظره في مانعي الزكاة وغير ذلك ، وكانت المرأة ترد عليه ما يقوله وتذكر الحجة من القرآن ، فيرجع إليها ؛ كما جرى في مهور النساء ، ومثل هذا كثير .

فكل من كان من أهل الإلهام والخطاب والمكاشفة لم يكن أفضل من عمر ، فعليه أن يسلك سبيله في الاعتصام بالكتاب والسنة ، تبعاً لما جاء به الرسول ، لا يجعل ما جاء به الرسول تبعاً لما ورد عليه ، وهؤلاء الذين أخطؤوا وضلوا وتركوا ذلك واستغنوا بما ورد عليهم ، وظنوا أن ذلك يغنيهم عن اتباع العلم المنقول .

وصار أحدهم يقول : أخذوا علمهم ميتاً عن ميت ، وأخذنا علمنا عن الحي الذي لا يموت ، فيقال له : أما ما نقله الثقات عن المعصوم فهو حق ، ولولا النقل المعصوم لكنت أنت وأمثالك إما من المشركين ، وإما من اليهود والنصارى ، وأما ما ورد عليك فمن أين لك أنه وحي من الله ؟ ومن أين لك أنه ليس من وحي الشيطان ؟

والوحي وحيان : وحي من الرحمن ، وحي من الشيطان ، قال تعالى : ﴿ وَإِنَّ الشَّيْطَانَ لِيُؤْخِرَ إِلَىٰ أُولِيَآئِهِمْ لِيُجْدِلُوهُمْ ﴾ [الأنعام : ١٢١] ، وقال تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيْطَانِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا ﴾ [الأنعام : ١١٢] ، ٧٥/١٣ وقال تعالى : ﴿ هَلْ أَتَيْتُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلَ الشَّيْطَانُ ﴾ [الشعراء : ٢٢١] ، وقد كان المختار بن أبي عبيد من هذا الضرب ، حتى قيل لابن عمر وابن عباس ، قيل لأحدهما : إنه يقول : إنه يوحى إليه ، فقال : ﴿ وَإِنَّ الشَّيْطَانَ لِيُؤْخِرَ إِلَىٰ أُولِيَآئِهِمْ لِيُجْدِلُوهُمْ ﴾ وقيل للآخر : إنه يقول : إنه ينزل عليه ، فقال : ﴿ هَلْ أَتَيْتُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلَ الشَّيْطَانُ ﴾ .

فهؤلاء يحتاجون إلى الفرقان الإيماني القرآني النبوي الشرعي أعظم من حاجة غيرهم ، وهؤلاء لهم حسيات يرونها ويسمعونها ، والحسيات يضطر إليها الإنسان بغير اختياره ، كما قد يرى الإنسان أشياء ويسمع أشياء بغير اختياره ، كما أن النظر لهم قياس ومعقول ، وأهل السمع لهم أخبار منقولات ، وهذه الأنواع الثلاثة هي طرق العلم : الحس والخبر والنظر ، وكل إنسان يستدل من هذه الثلاثة في بعض الأمور ، لكن يكون بعض الأنواع أغلب على بعض الناس في الدين وغير الدين ، كالطب فإنه تجربات وقياسات ، وأهله منهم من تغلب عليه التجربة ومنهم من يغلب عليه القياس ، والقياس أصله التجربة ، والتجربة لا بد فيها من قياس ، لكن مثل قياس العاديات لا تعرف فيه العلة والمناسبة ،

وصاحب القياس من يستخرج العلة المناسبة ويعلق الحكم بها، والعقل خاصة القياس ٧٦/١٣ والاعتبار والقضايا الكلية، فلا بد له من الحسيات التي/هي الأصل ليعتبر بها، والحس إن لم يكن مع صاحبه عقل وإلا فقد يغلط.

والناس يقولون: غلط الحس. والغلط تارة من الحس، وتارة من صاحبه؛ فإن الحس يرى أمراً معيناً، فيظن صاحبه فيه شيئاً آخر فيؤتي من ظنه، فلا بد له من العقل.

ولهذا؛ النائم يرى شيئاً وتلك الأمور لها وجود وتحقيق، ولكن هي خيالات وأمثلة، فلما عَزَبَ (١) ظنها الرائي نفس الحقائق كالذي يرى نفسه في مكان آخر يكلم أمواتاً ويكلمونه، ويفعل أموراً كثيرة وهو في النوم، يجزم بأنه نفسه الذي يقول ويفعل؛ لأن عقله عزب عنه، وتلك الصورة التي رآها مثال صورته وخيالها؛ لكن غاب عقله عن نفسه، حتى ظن أن ذلك المثل هو نفسه، فلما ثاب إليه عقله علم أن ذلك خيالات ومثالات، ومن الناس من لا يغيب عقله بل يعلم في المنام أن ذلك في المنام، وهذا كالذي يرى صورته في المرآة أو صورة غيره، فإذا كان ضعيف العقل ظن أن تلك الصورة هي الشخص، حتى إنه يفعل به ما يفعل بالشخص. وهذا يقع للصبيان والبُله، كما يخيل لأحدهم في الضوء شخص يتحرك ويصعد وينزل، فيظنونه شخصاً حقيقة، ولا يعلمون أنه خيال، فالحس إذا أحس حساً صحيحاً لم يغلط، لكن معه عقل لم يميز بين هذا العين والمثال؛ فإن العقل قد عقل قبل/هذا أن مثل هذا يكون مثلاً، وقد عقل لوازم الشخص بعينه، وأنه لا يكون في الهواء ولا في المرآة، ولا يكون بدنه في غير مكانه، وأن الجسم الواحد لا يكون في مكانين.

وهؤلاء الذين لهم مكاشفات ومخاطبات يرون ويسمعون ما له وجود في الخارج، وما لا يكون موجوداً إلا في أنفسهم كحال النائم، وهذا يعرفه كل أحد، ولكن قد يرون في الخارج أشخاصاً يرونها عياناً، وما في خيال الإنسان لا يراه غيره ويخاطبهم أولئك الأشخاص، ويحملونهم ويذهبون بهم إلى عرفات فيقفون بها، وإما إلى غير عرفات، ويأتونهم بذهب وفضة، وطعام ولباس، وسلاح وغير ذلك، ويخرجون إلى الناس ويأتونهم أيضاً بمن يطلبونه، مثل من يكون له إرادة في امرأة أو صبي، فيأتونه بذلك إما محمولاً في الهواء وإما بسعي شديد، ويخبر أنه وجد في نفسه من الباعث القوي ما لم يمكنه المقام معه أو يخبر أنه سمع خطاباً، وقد يقتلون له من يريد قتله من أعدائه أو يمرضونه. فهذا كله موجود كثيراً، لكن من الناس من يعلم أن هذا من الشيطان، وأنه من السحر، وأن ذلك حصل بما قاله وعمله من السحر.

(١) أي: غاب وخفى. انظر: المصباح المنير، مادة «عزب».

ومنهم من يعلم أن ذلك من الجن، ويقول: هذا كرامة أكرمنا بتسخير الجن لنا، ومنهم من لا يظن أولئك الأشخاص إلا آدميين أو ملائكة، فإن كانوا غير معروفين قال: هؤلاء ٧٨/١٣ رجال الغيب، وإن تسموا فقالوا: هذا هو الخضر، وهذا هو إلياس، وهذا هو أبو بكر وعمر، وهذا هو الشيخ عبد القادر أو الشيخ عدي أو الشيخ أحمد الرفاعي أو غير ذلك، ظن أن الأمر كذلك.

فهنا لم يغلط لكن غلط عقله حيث لم يعرف أن هذه شياطين تمثلت على صور هؤلاء، وكثير من هؤلاء يظن أن النبي ﷺ نفسه أو غيره من الأنبياء أو الصالحين يأتيه في اليقظة، ومن يرى ذلك عند قبر النبي ﷺ أو الشيخ وهو صادق في أنه إياه من قال: إنه النبي، أو الشيخ، أو قيل له ذلك فيه، لكن غلط حيث ظن صدق أولئك.

والذي له عقل وعلم يعلم أن هذا ليس هو النبي ﷺ، تارة لما يراه منهم من مخالفة الشرع، مثل أن يأمره بما يخالف أمر الله ورسوله، وتارة يعلم أن النبي ﷺ ما كان يأتي أحداً من أصحابه بعد موته في اليقظة، ولا كان يخاطبهم من قبره، فكيف يكون هذا لي، وتارة يعلم أن الميت لم يقم من قبره، وأن روحه في الجنة لا تصير في الدنيا هكذا.

وهذا يقع كثيراً لكثير من هؤلاء، ويسمون تلك الصورة رقيقة/فلان، وقد يقولون: هو ٧٩/١٣ معناه تشكّل، وقد يقولون: روحانيته. ومن هؤلاء من يقول: إذا مت فلا تدعوا أحداً يغسلني ولا فلاناً يحضرني، فإني أنا أغسل نفسي، فإذا مات رأوه قد جاء وغسل ذلك البدن، ويكون ذلك جنياً قد قال لهذا الميت: إنك تحب بعد الموت، واعتقد ذلك حقاً؛ فإنه كان في حياته يقول له أموراً، وغرض الشيطان أن يضل أصحابه، وأما بلاد المشركين - كالهند - فهذا كثيراً ما يرون الميت بعد موته جاء وفتح حانوته، ورد ودائع وقضى ديوناً، ودخل إلى منزله ثم ذهب، وهم لا يشكّون أنه الشخص نفسه، وإنما هو شيطان تصور في صورته.

ومن هؤلاء من يكون في جنازة أبيه أو غيره، والميت على سريرته، وهو يراه آخذاً يمشي مع الناس بيد ابنه وأبيه قد جعل شيخاً بعد أبيه، فلا يشك ابنه أن أباه نفسه هو كان الماشي معه الذي رآه هو دون غيره، وإنما كان شيطاناً، ويكون مثل هذا الشيطان قد سمي نفسه خالداً وغير خالد، وقال لهم: إنه من رجال الغيب، وهم يعتقدون أنه من الإنس الصالحين، ويسمونه خالداً الغيبي، وينسبون الشيخ إليه فيقولون: محمد الخالدي ونحو ذلك.

فإن الجن مأمورين ومنهين كالإنس، وقد بعث الله الرسل من الإنس إليهم وإلى الإنس، وأمر الجميع بطاعة الرسل، كما قال/تعالى: ﴿يَمَعَشَرُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ أَلَمْ يَأْتِكُمْ ٨٠/١٣

رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقْضُونَ عَلَيْكُمْ مَا يَنبَغِي وَيُذَرُّونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا قَالُوا شَهِدْنَا عَلَىٰ أَنْفُسِنَا وَغَرَّتْهُمْ
 الْحَيَوةُ الدُّنْيَا وَشَهِدُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَاذِبُونَ ﴿١٣٠﴾ [الأنعام: ١٣٠]، وهذا بعد قوله:
 ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُهُمْ جَمِيعًا يَمْعَشَرُ الْجَنِّ قَدْ اسْتَكْبَرْتُمْ مِّنَ الْإِنسِ وَقَالَ أَوْلِيَاؤُهُمْ مِّنَ الْإِنسِ رَبَّنَا
 اسْتَمَعَ بَعْضُنَا لِبَعْضٍ وَبَلَغْنَا أَجَلَنَا الَّذِي أَجَلْتَ لَنَا قَالَ النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ
 اللَّهُ﴾ [الأنعام: ١٢٨].

قال غير واحد من السلف: أي كثير من أغويتم من الإنس وأضللتهم. قال
 البغوي: قال بعضهم: استمتاع الإنس بالجن ما كانوا يلقون لهم من الأراجيف،
 والسحر، والكهانة، وتزيينهم لهم الأمور التي يهينونها ويسهل سبيلها عليهم، واستمتاع
 الجن بالإنس طاعة الإنس لهم فيما يزينون لهم من الضلالة والمعاصي. قال محمد بن
 كعب: هو طاعة بعضهم لبعض، وموافقة بعضهم بعضاً، وذكر ابن أبي حاتم عن
 الحسن البصري. قال: ما كان استمتاع بعضهم ببعض إلا أن الجن أمرت وعملت
 الإنس، وعن محمد بن كعب قال: هو الصحابة في الدنيا، وقال ابن السائب: استمتاع
 الإنس بالجن استعاضتهم بهم، واستمتاع الجن بالإنس أن قالوا: قد أسرنا الإنس مع الجن
 حتى عاذوا بنا فيزدادون شرفاً في أنفسهم، وعظماً في نفوسهم، وهذا كقوله: ﴿وَأَنَّهُ
 كَانَ رِجَالٌ مِّنَ الْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ [الجن: ٦].

٨١/١٣ / قلت: الإستمتاع بالشيء: هو أن يتمتع به، فينال به ما يطلبه ويريده ويهواه،
 ويدخل في ذلك استمتاع الرجال بالنساء بعضهم ببعض كما قال: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ
 مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [النساء: ٢٤]. ومن ذلك الفواحش، كاستمتاع الذكور
 بالذكور والإناث بالإناث.

ويدخل في هذا: الإستمتاع بالإستخدام وأئمة الرياسة كما يتمتع الملوك والسادة
 بجندهم ومماليكهم، ويدخل في ذلك: الإستمتاع بالأموال كاللباس، ومنه قوله:
 ﴿وَمَتَّعُوهُمْ عَلَىٰ الْوُسْعِ قَدَرُهُ وَعَلَىٰ الْمَقْتَرِ قَدَرُهُ﴾ [البقرة: ٢٣٦] وكان من السلف من يتمتع
 المرأة بخادم فهي تستمتع بخدمته، ومنهم من يتمتع بكسوة أو نفقة، ولهذا قال الفقهاء:
 أعلى المتعة خادم، وأدناها كسوة تجزي فيها الصلاة.

وفي الجملة، استمتاع الإنس بالجن والجن بالإنس يشبه إستمتاع الإنس بالإنس، قال
 تعالى: ﴿الْأَخِلَاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ﴾ [الزخرف: ٦٧]، وقال تعالى:
 ﴿وَنَقَطَ لَهُمْ أَلْسِنَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦]، وقال مجاهد: هي المودات التي كانت لغير الله،
 وقال الخليل: ﴿إِنَّمَا اتَّخَذْتُمْ مِّن دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ثُمَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ

يَكْفُرُ بَعْضُكُمْ بِبَعْضٍ وَيَلْعَنُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا [العنكبوت: ٢٥]، وقال تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهُهُ هَوَاهُ﴾ [الجاثية: ٢٣] فالمشرك يعبد ما يهواه. واتباع الهوى هو استمتاع من صاحبه بما يهواه. وقد وقع في الإنس والجن هذا كله.

/ وتارة يخدم هؤلاء لهؤلاء في أغراضهم، وهؤلاء لهؤلاء في أغراضهم، فالجن تأتيه ٨٢/١٣ بما يريد من صورة أو مال أو قتل عدوه، والإنس تطيع الجن، فتارة تسجد له، وتارة تسجد لما يأمره بالسجود له، وتارة تمكنه من نفسه، فيفعل به الفاحشة، وكذلك الجنيات منهن من يريد من الإنس الذي يخدمه ما يريد نساء الإنس من الرجال، وهذا كثير في رجال الجن ونسائهم، فكثير من رجالهم ينال من نساء الإنس ما يناله الإنسي، وقد يفعل ذلك بالذكُرة.

وصرع الجن للإنس هو لأسباب ثلاثة: تارة يكون الجنى يحب المصروع فيصرعه ليتمتع به، وهذا الصرع يكون أرفق من غيره وأسهل.

وتارة يكون الإنسي آذاهم إذا بال عليهم، أو صب عليهم ماء حاراً، أو يكون قتل بعضهم أو غير ذلك من أنواع الأذى، وهو أشد الصرع، وكثيراً ما يقتلون المصروع. وتارة يكون بطريق العبث به كما يعبث سفهاء الإنس بأبناء السبيل.

ومن استمتع الإنس بالجن: استخدامهم في الأخبار بالأمور الغائبة، كما يخبر الكهان، فإن في الإنس من له غرض في هذا؛ لما يحصل به من الرياسة والمال وغير ذلك، فإن كان القوم كفاراً - كما كانت العرب - لم تبال بأن يقال: إنه كاهن كما كان بعض العرب كهاناً، وقدم النبي ﷺ المدينة وفيها كهان، وكان المنافقون يطلبون التحاكم إلى / الكهان، وكان أبو أبرق الأسلمي أحد الكهان قبل أن يسلم، وإن كان القوم ٨٣/١٣ مسلمين لم يظهر أنه كاهن، بل يجعل ذلك من باب الكرامات، وهو من جنس الكهان، فإنه لا يخدم الإنسي بهذه الأخبار إلا لما يستمتع به من الإنسي، بأن يطيعه الإنسي في بعض ما يريده، إما في شرك، وإما في فاحشة، وإما في أكل حرام، وإما في قتل نفس بغير حق.

فالشياطين لهم غرض فيما نهى الله عنه من الكفر والفسوق والعصيان، ولهم لذة في الشر والفتن، يحبون ذلك وإن لم يكن فيه منفعة لهم، وهم يأمرون السارق أن يسرق، ويذهبون إلى أهل المال، فيقولون: فلان سرق متاعكم؛ ولهذا يقال: القوة المَلَكِيَّةُ والبهيمية والسَّبْعِيَّةُ والشَّيْطَانِيَّةُ، فإن الملكية فيها العلم والنافع والعمل الصالح. والبهيمية فيها الشهوات كالأكل والشرب. والسبعية فيها الغضب وهو دفع المؤذي. وأما الشيطانية فشرُّ محض ليس فيها جلب منفعة ولا دفع مضرة.

والفلاسفة ونحوهم - ممن لا يعرف الجن والشياطين- لا يعرفون هذه، وإنما يعرفون الشهوة والغضب، والشهوة والغضب خلقا لمصلحة ومنفعة، لكن المذموم هو العدوان فيهما، وأما الشيطان فيأمر بالشر الذي لا منفعة فيه، ويحب ذلك، كما فعل إبليس بآدم ٨٤/١٣ لما وسوس له، وكما امتنع من السجود له، فالحسد يأمر به الشيطان، والحاسد لا ينتفع بزوال النعمة عن المحسود، لكن يبغض ذلك، وقد يكون بغضه لفوات غرضه، وقد لا يكون.

ومن استمتع الإنس بالجن: استخدامهم في إحضار بعض ما يطلبونه من مال وطعام، وثياب ونفقة، فقد يأتون ببعض ذلك، وقد يدلونه على كنز وغيره، واستمتع الجن بالإنس استعمالهم فيما يريد الشيطان من كفر وفسوق ومعصية.

ومن استمتع الإنس بالجن: استخدامهم فيما يطلبه الإنس من شرك وقتل وفواحش، فتارة يتمثل الجنّي في صورة الإنسي، فإذا استغاث به بعض أتباعه أناه فظن أنه الشيخ نفسه، وتارة يكون التابع قد نادى شيخه وهتف به : يا سيدي فلان، فينقل الجنّي ذلك الكلام إلى الشيخ بمثل صوت الإنسي حتى يظن الشيخ أنه صوت الإنسي بعينه، ثم إن الشيخ يقول: نعم! ويشير إشارة يدفع بها ذلك المكروه، فيأتي الجنّي بمثل ذلك الصوت والفعل، فيظن ذلك الشخص أن شيخه نفسه وهو الذي أجابه، وهو الذي فعل ذلك حتى إن تابع الشيخ قد يكون يده في إناء يأكل، فيضع الجنّي يده في صورة يد الشيخ ويأخذ من الطعام، فيظن ذلك التابع أنه شيخه حاضر معه، والجنّي يمثل للشيخ نفسه مثل ذلك ٨٥/١٣ الإناء، فيضع يده فيه حتى يظن الشيخ أن يده/في ذلك الإناء، فإذا حضر المريد ذكر له الشيخ أن يدي كانت في الإناء فيصدق، ويكون بينهما مسافة شهر، والشيخ موضعه، ويده لم تطل، ولكن الجنّي مثل للشيخ ومثل للمريد، حتى ظن كل منهما أن أحدهما عند الآخر، وإنما كان عنده ما مثله الجنّي وخيله.

وإذا سئل الشيخ المخدوم عن أمر غائب إما سرقة وإما شخص مات، وطلب منه أن يخبر بحاله، أو علة في النساء أو غير ذلك، فإن الجنّي قد يمثل ذلك فيريه صورة المسروق، فيقول الشيخ: ذهب لكم كذا وكذا، ثم إن كان صاحب المال معظمًا، وأراد أن يدلّه على سرقة، مثل له الشيخ الذي أخذه أو المكان الذي فيه المال فيذهبون إليه فيجدونه كما قال، والأكثر منهم أنهم يظهرون صورة المال ولا يكون عليه؛ لأن الذي سرق المال معه أيضًا جني يخدمه، والجن يخاف بعضهم من بعض كما أن الإنس يخاف بعضهم بعضًا، فإذا دل الجنّي عليه جاء إليه أولياء السارق فأذوه، وأحيانًا لا يدل لكون السارق وأعوانه يخدمونه ويرشونه، كما يصيب من يعرف اللصوص من الإنس تارة يعرف

السارق ولا يعرف به، إما لرغبة ينالها منه، وإما لرهبة وخوف منه، وإذا كان المال المسروق لكبير يخافه ويرجوه عرف سارقه. فهذا وأمثاله من استمتاع بعضهم ببعض.

والجن مكلفون كتكليف الإنس، ومحمد ﷺ مرسل/إلى الثقلين الجن والإنس، وكفار ٨٦/١٣ الجن يدخلون النار بالنصوص وإجماع المسلمين.

وأما مؤمنوهم، ففيهم قولان، وأكثر العلماء على أنهم يثابون- أيضاً- ويدخلون الجنة، وقد روى أنهم يكونون في ربضها يراهم الإنس من حيث لا يرون الإنس عكس الحال في الدنيا، وهو حديث رواه الطبراني في معجمه الصغير يحتاج إلى النظر في إسناده.

وقد احتج ابن أبي ليلى وأبو يوسف على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ دَرَجَتٌ مِّمَّا عَمِلُوا﴾ [الأنعام: ١٣٢]، وقد ذكر الجن والإنس: الأبرار والفجار في الأحقاف والأنعام. واحتج الأوزاعي وغيره بقوله تعالى: ﴿لَمْ يَطْمِئِنُّنَّ إِنْسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ﴾ [الرحمن: ٧٤]، وقد قال في الأحقاف^(١): ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ فِي أُمْرٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ إِنَّهُمْ كَانُوا خَسِرِينَ . وَلِكُلِّ دَرَجَتٌ مِّمَّا عَمِلُوا﴾ [الآيتان: ١٨، ١٩]، وقد تقدم قبل هذا ذكر أهل الجنة، وقوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ نَنْقَبِلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَنَتَجَاوَزُ عَنْ سَيِّئَاتِهِمْ فِي أَصْحَابِ الْجَنَّةِ﴾ [الأحقاف: ١٦]، ثم قال: ﴿وَلِكُلِّ دَرَجَتٌ مِّمَّا عَمِلُوا وَيُؤْتِيهِمْ أَعْمَلُهُمْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾. قال عبد الرحمن بن زيد بن أسلم: درجات أهل الجنة تذهب علواً ودرجات أهل النار تذهب سفلاً، وقد قال تعالى عن قول الجن: ﴿مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ كُنَّا طَرَائِقَ قِدْدًا﴾ [الجن: ١١]، وقالوا: ﴿وَأَنَّا مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَمِنَّا الْقَاسِطُونَ فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُولَئِكَ تَحَرَّوْا رَشَدًا . وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾ [الجن: ١٤، ١٣/٨٧]، ففيهم الكفار والفساق والعصاة، وفيهم من فيه عبادة ودين بنوع من قلة العلم كما في الإنس، وكل نوع من الجن يميل إلى نظيره من الإنس، فاليهود مع اليهود، والنصارى مع النصارى، والمسلمون مع المسلمين، والفساق مع الفساق، وأهل الجهل والبدع مع أهل الجهل والبدع.

واستخدام الإنس لهم مثل استخدام الإنس للإنس بشيء، منهم من يستخدمهم في المحرمات من الفواحش، والظلم، والشرك، والقول على الله بلا علم، وقد يظنون ذلك من كرامات الصالحين، وإنما هو من أفعال الشياطين.

ومنهم من يستخدمهم في أمور مباحة، إما إحضار ماله، أو دلالة على مكان فيه مال

(١) في المطبوعة: «الأعراف»، والصواب ما أثبتناه.

ليس له مالك معصوم، أو دفع من يؤذيه ونحو ذلك، فهذا كاستعانة الإنس بعضهم ببعض في ذلك.

والنوع الثالث: أن يستعملهم في طاعة الله ورسوله، كما يستعمل الإنس في مثل ذلك، فيأمرهم بما أمر الله به ورسوله، وينهاهم عما نهاهم الله عنه ورسوله كما يأمر الإنس وينهاهم، وهذه حال نبينا ﷺ وحال من اتبعه واقتدى به من أمته، وهم أفضل الخلق، فإنهم يأمرون الإنس والجن بما أمرهم الله به ورسوله،/ وينهون الإنس والجن عما نهاهم الله عنه ورسوله؛ إذ كان نبينا محمد ﷺ مبعوثاً بذلك إلى الثقلين الإنس والجن، وقد قال الله له: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [يوسف: ١٠٨]، وقال: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [آل عمران: ٣١].

وعمر - رضي الله عنه - لما نادى : يا سارية ، الجبل، قال: إن لله جنوداً يبلغون صوتي، وجنود الله هم من الملائكة ومن صالحى الجن، فجنود الله بلغوا صوت عمر إلى سارية، وهم أنهم نادوه بمثل صوت عمر، وإلا نفس صوت عمر لا يصل نفسه في هذه المسافة البعيدة، وهذا كالرجل يدعو آخر وهو بعيد عنه، فيقول : يا فلان ، فيعان على ذلك فيقول الواسطة بينهما: يا فلان، وقد يقول لمن هو بعيد عنه: يا فلان، احبس الماء ، تعال إلينا، وهو لا يسمع صوته، فيناديه الواسطة بمثل ذلك: يا فلان، احبس الماء، أرسل الماء، إما بمثل صوت الأول إن كان لا يقبل إلا صوته، وإلا فلا يضر بأي صوت كان، إذا عرف أن صاحبه قد ناداه.

وهذه حكاية: كان عمر مرة قد أرسل جيشاً، فجاء شخص وأخبر أهل المدينة بانتصار ٨٩/١٣ الجيش وشاع الخبر، فقال عمر: من أين لكم/هذا؟ قالوا : شخص صفته كيت وكيت فأخبرنا، فقال عمر: ذاك أبو الهيثم بريد الجن، وسيجيء بريد الإنسان بعد ذلك بأيام.

وقد يأمر الملك بعض الناس بأمر ويستكتمه إياه فيخرج فيرى الناس يتحدثون به، فإن الجن تسمعه وتخبر به الناس ، والذين يستخدمون الجن في المباحات يشبه استخدام سليمان، لكن أعطى ملكاً لا ينبغي لأحد بعده، وسخرت له الإنس والجن، وهذا لم يحصل لغيره. والنبى ﷺ لما تَفَلَّتْ عليه العفريت ليقطع عليه صلاته قال: « فأخذته، فَدَعَتْهُ حَتَّى سَالَ لَعَابُهُ عَلَى يَدَيَّ، وَأَرَدْتُ أَنْ أَرْبِطَهُ إِلَى سَارِيَةِ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ ، ثُمَّ ذَكَرْتُ دَعْوَةَ أَخِي سُلَيْمَانَ فَأَرْسَلْتُهُ»^(١). فلم يستخدم الجن أصلاً، لكن دعاهم إلى الإيمان

(١) البخاري في الصلاة (٤٦١) ومسلم في المساجد ومواضع الصلاة (٣٩/٥٤١) كلاهما عن أبي هريرة.
وقوله: «فَدَعَتْهُ»: أي خففته. انظر: النهاية ٢- ١٦٠.

بالله، وقرأ عليهم القرآن، وبلغهم الرسالة، وبايعهم كما فعل بالإنس.

والذي أوتيهِ ﷺ أعظم مما أوتيهِ سليمان؛ فإنه استعمل الجن والإنس في عبادة الله وحده، وسعادتهم في الدنيا والآخرة، لا لغرض يرجع إليه إلا ابتغاء وجه الله وطلب مرضاته، واختار أن يكون عبداً رسولاً على أن يكون نبياً ملكاً، فداود وسليمان ويوسف أنبياء ملوكاً، وإبراهيم وموسى وعيسى ومحمد رسل عبيد، فهو أفضل، كفضل السابقين المقربين على الأبرار أصحاب اليمين، وكثير ممن يرى هذه العجائب الخارقة يعتقد أنها من كرامات الأولياء، وكثير من أهل / الكلام والعلم لم يعرفوا الفرق ٩٠/١٣ بين الأنبياء والصالحين في الآيات الخارقة وما لأولياء الشيطان من ذلك - من السحرة والكهان والكفار من المشركين وأهل الكتاب، وأهل البدع والضلال من الداخلين في الإسلام - فجعلوا الخوارق جنساً واحداً، وقالوا: كلها يمكن أن تكون معجزة إذا اقترنت بدعوى النبوة والإستدلال بها والتحدي بمثلها.

وإذا ادعى النبوة من ليس بنبي من الكفار والسحرة فلا بد أن يسلبه الله ما كان معه من ذلك، وأن يقيض له من يعارضه، ولو عارض واحد من هؤلاء النبي لأعجزه الله، فخاصة المعجزات عندهم مجرد كون المرسل إليهم لا يأتون بمثل ما أتى به النبي مما لم يكن معتاداً للناس، قالوا: إن عجز الناس عن المعارضة خرق عادة، فهذه هي المعجزات عندهم، وهم ضاهوا سلفهم من المعتزلة الذين قالوا: المعجزات هي خرق العادة، لكن أنكروا كرامات الصالحين، وأنكروا أن يكون السحر والكهانة إلا من جنس الشعبة والحيل، لم يعلموا أن الشياطين تعين على ذلك، وأولئك أثبتوا الكرامات ثم زعموا أن المسلمين أجمعوا على أن هذه لا تكون إلا لرجل صالح أو نبي، قالوا: فإذا ظهرت على يد رجل كان صالحاً بهذا الإجماع.

وهؤلاء - أنفسهم - قد ذكروا أنه يكون للسحرة ما هو مثلها، وتناقضوا في ذلك، كما قد بسط في غير هذا الموضع.

/فصار كثير من الناس لا يعلمون ما للسحرة والكهان، وما يفعله الشياطين من ٩١/١٣ العجائب، وظنوا أنها لا تكون إلا لرجل صالح، فصار من ظهرت هذه له يظن أنها كرامة، فيقوي قلبه بأن طريقته هي طريقة الأولياء، وكذلك غيرهم يظن فيه ذلك، ثم يقولون: الولي إذا تولى لا يعترض عليه، فمنهم من يراه مخالفاً لما علم بالاضطرار من دين الرسول مثل ترك الصلاة المفروضة، وأكل الخبائث كالخمر، والحشيشة، والميتة، وغير ذلك، وفعل الفواحش، والفحش والتفحش في المنطق، وظلم الناس، وقتل النفس بغير حق، والشرك بالله، وهو مع ذلك يظن فيه أنه ولي من أولياء الله قد وهبه هذه

الكرامات بلا عمل، فضلا من الله تعالى، ولا يعلمون أن هذه من أعمال الشياطين، وأن هذه من أولياء الشياطين تضل بها الناس وتغويهم.

ودخلت الشياطين في أنواع من ذلك، فتارة يأتون الشخص في النوم، يقول أحدهم: أنا أبو بكر الصديق، وأنا أتوبك لي، وأصير شيخك، وأنت تتوب الناس لي، ويلبسه فيصبح وعلى رأسه ما ألبسه، فلا يشك أن الصديق هو الذي جاءه ولا يعلم أنه الشيطان، وقد جرى مثل هذا لعدة من المشايخ بالعراق والجزيرة والشام. وتارة يقص شعره في النوم فيصبح فيجد شعره مقصوصاً. وتارة يقول: أنا الشيخ فلان، فلا يشك أن الشيخ نفسه جاءه وقص شعره.

٩٢/١٣ / وكثيراً ما يستغيث الرجل بشيخه الحي أو الميت، فيأتونه في صورة ذلك الشيخ، وقد يخلصونه مما يكره فلا يشك أن الشيخ نفسه جاءه، أو أن ملكاً تصور بصورته وجاءه، ولا يعلم أن ذلك الذي تمثل إنما هو الشيطان لما أشرك بالله أضلته الشياطين، والملائكة لا تحجب مشرئاً.

وتارة يأتون إلى من هو خال في البرية، وقد يكون ملكاً أو أميراً كبيراً، ويكون كافراً، وقد انقطع عن أصحابه وعطش وخاف الموت، فيأتيه في صورة إنسي ويسقيه ويدعوه إلى الإسلام ويتوبه، فيسلم على يديه ويتوبه ويطعمه، ويدله على الطريق، ويقول: من أنت؟ فيقول: أنا فلان ويكون [من مؤمني الجن]^(١).

كما جرى مثل هذا لي. كنت في مصر في قلعتها. وجرى مثل هذا إلى كثير من الترك من ناحية المشرق، وقال له ذلك الشخص: أنا ابن تيمية، فلم يشك ذلك الأمير أنني أنا هو، وأخبر بذلك ملك ماردن، وأرسل بذلك ملك ماردن إلى ملك مصر رسولاً وكنت في الحبس، فاستعظموا ذلك وأنا لم أخرج من الحبس، ولكن كان هذا جنياً يحبنا فيصنع بالترك التتر مثل ما كنت أصنع بهم؛ لما جاؤوا إلى دمشق: كنت أدعوهم إلى ٩٣/١٣ الإسلام، فإذا نطق أحدهم بالشهادتين أطعمتهم/ ما تيسر، فعمل معهم مثل ما كنت أعمل، وأراد بذلك إكرامي ليظن ذاك أنني أنا الذي فعلت ذلك.

قال لي طائفة من الناس: فلم لا يجوز أن يكون ملكاً؟ قلت: لا. إن الملك لا يكذب، وهذا قد قال: أنا ابن تيمية، وهو يعلم أنه كاذب في ذلك.

وكثير من الناس رأى من قال: إني أنا الخضر، وإنما كان جنياً.

ثم صار من الناس من يكذب بهذه الحكايات إنكاراً لموت الخضر، والذين قد عرفوا صدقها يقطعون بحياة الخضر، وكلا الطائفتين مخطئ، فإن الذين رأوا من قال: إني أنا

(١) بالأصل "في موضع".

الخضر، هم كثيرون صادقون، والحكايات متوترات، لكن أخطؤوا في ظنهم أنه الخضر، وإنما كان جنياً، ولهذا يجري مثل هذا لليهود والنصارى، فكثيراً ما يأتيهم في كنائسهم من يقول: إنه الخضر، وفي ذلك من الحكايات الصادقة ما يضيق عنه هذا الموضع، يبين صدق من رأى شخصاً وظن أنه الخضر، وأنه غلط في ظنه أنه الخضر، وإنما كان جنياً، وقد يقول: أنا المسيح، أو موسى، أو محمد، أو أبو بكر، أو عمر أو الشيخ فلان، فكل هذا قد وقع، والنبي ﷺ قال: من رآني في المنام فقد رآني حقاً، / فإن الشيطان لا يتمثل في صورتي^(١). قال ابن عباس: في صورته التي كان ٩٤/١٣ عليها في حياته. وهذه رؤيا في المنام، وأما في اليقظة فمن ظن أن أحداً من الموتى يحيى بنفسه للناس عياناً قبل يوم القيامة، فمن جهله أتى.

ومن هنا ضلت النصارى، حيث اعتقدوا أن المسيح بعد أن صلب - كما يظنون - أنه أتى إلى الحواريين وكلمهم ووصاهم. وهذا مذكور في أناجيلهم، وكلها تشهد بذلك، وذلك الذي جاء كان شيطانياً، قال أنا المسيح، ولم يكن هو المسيح نفسه، ويجوز أن يشبه مثل هذا على الحواريين كما اشتبه على كثير من شيوخ المسلمين، ولكن ما أخبرهم المسيح قبل أن يرفع بتبليغه فهو الحق الذي يجب عليهم تبليغه، ولم يرفع حتى بلغ رسالات ربه، فلا حاجة إلى مجيئه بعد أن رفع إلى السماء.

وأصحاب الحلاج لما قتل كان يأتيهم من يقول: أنا الحلاج، فيرونه في صورته عياناً، وكذلك شيخ بمصر يقال له: الدسوقي بعد أن مات كان يأتي أصحابه من جهته رسائل وكتب مكتوبة، وأراني صادق من أصحابه الكتاب الذي أرسله، فرأيت بخط الجن - وقد رأيت خط الجن غير مرة - وفيه كلام من كلام الجن، وذلك المعتقد يعتقد أن الشيخ حي، وكان يقول: انتقل ثم مات. وكذلك شيخ آخر كان بالمشرق وكان له خوارق من الجن. وقيل: كان بعد هذا يأتي خواص / أصحابه في صورته فيعتقدون أنه هو، ٩٥/١٣ وهكذا الذين كانوا يعتقدون بقاء على أو بقاء محمد بن الحنفية، قد كان يأتي إلى بعض أصحابهم جني في صورته، وكذا منتظر الرافضة قد يراه أحدهم أحياناً ويكون المرئي جنياً.

فهذا باب واسع واقع كثيرا، وكلما كان القوم أجهل كان عندهم أكثر، ففي المشركين أكثر مما في النصارى، وهو في النصارى كما هو في الداخلين في الإسلام، وهذه الأمور يسلم بسببها الناس، ويتوب بسببها ناس يكونون أضل من أصحابها، فينتقلون بسببها إلى ما هو خير مما كان عليه، كالشيخ الذي فيه كذب وفجور من الإنس، قد يأتيه قوم كفار فيدعوهم إلى الإسلام فيسلمون ويصيرون خيراً مما كانوا، وإن كان قصد ذلك الرجل

(١) البخاري في العلم (١١٠) ومسلم في الرؤيا (٢٢٦٦ / ١٠) وأبو داود في الأدب (٥٠٢٣) كلهم عن أبي هريرة، واللفظ للبخاري.

فاسداً، وقد قال النبي ﷺ: «إن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر، وبأقوام لا خلاق لهم»^(١).

وهذا كالحجج والأدلة التي يذكرها كثير من أهل الكلام والرأي؛ فإنه ينقطع بها كثير من أهل الباطل، ويقوي بها قلوب كثير من أهل الحق، وإن كانت في نفسها باطلة فغيرها أبطل منها، والخير والشر درجات، فينتفع بها أقوام ينتقلون مما كانوا عليه إلى ما هو خير منه.

٩٦/١٣ / وقد ذهب كثير من مبتدعة المسلمين - من الرافضة والجهمية وغيرهم - إلى بلاد الكفار، فأسلم على يديه خلق كثير، وانتفعوا بذلك وصاروا مسلمين مبتدعين، وهو خير من أن يكونوا كفاراً، وكذلك بعض الملوك قد يغزو غزواً يظلم فيه المسلمين والكفار، ويكون أثماً بذلك، ومع هذا فيحصل به نفع خلق كثير كانوا كفاراً فصاروا مسلمين، وذاك كان شراً بالنسبة إلى القائم بالواجب، وأما بالنسبة إلى الكفار فهو خير. وكذلك كثير من الأحاديث الضعيفة في الترغيب والترهيب والفضائل والأحكام والقصص، قد يسمعها أقوام فينتقلون بها إلى خير مما كانوا عليه، وإن كان كذباً، وهذا كالرجل يسلم رغبة في الدنيا ورهبة من السيف، ثم إذا أسلم وطال مكثه بين المسلمين دخل الإيمان في قلبه، فنفس ذل الكفر الذي كان عليه وانقهاره ودخوله في حكم المسلمين خير من أن يبقى كافراً، فانتقل إلى خير مما كان عليه، وخف الشر الذي كان فيه، ثم إذا أراد الله هدايته أدخل الإيمان في قلبه.

والله - تعالى - بعث الرسل بتحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها، ٩٧/١٣ والنبي ﷺ دعا الخلق بغاية الإمكان، / ونقل كل شخص إلى خير مما كان عليه بحسب الإمكان، ﴿وَلِكُلِّ دَرَجَتٌ مِّمَّا عَمِلُوا وَلِيُؤْفِقَهُمْ أَعْمَالَهُمْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [الأحقاف: ١٩]. وأكثر المتكلمين يردون باطلاً بباطل، وبدعة ببدعة، لكن قد يردون باطل الكفار من المشركين وأهل الكتاب بباطل المسلمين، فيصير الكافر مسلماً مبتدعاً، وأخص من هؤلاء من يرد البدع الظاهرة - كبدعة الرافضة - ببدعة أخف منها - وهي بدعة أهل السنة - وقد ذكرنا فيما تقدم أصناف البدع.

ولا ريب أن المعتزلة خير من الرافضة ومن الخوارج؛ فإن المعتزلة تقر بخلافة الخلفاء الأربعة، وكلهم يتولون أبا بكر وعمر وعثمان، وكذلك المعروف عنهم أنهم يتولون علياً،

(١) البخاري في الجهاد (٣٠٦٣) ومسلم في الإيمان (١١١ / ١٧٨)، وأحمد ٢ / ٣٠٩ .

ومنهم من يفضله على أبي بكر وعمر، ولكن حكى عن بعض متقدميهم أنه قال: فسق يوم الجمل إحدى الطائفتين، ولا أعلم عيناها. وقالوا: إنه قال: لو شهد علي والزبير لم أقبل شهادتهما لفسق أحدهما لا بعينه، ولو شهد علي مع آخر ففي قبول شهادته قولان، وهذا القول شاذ فيهم، والذي عليه عامتهم تعظيم علي.

ومن المشهور عندهم ذم معاوية وأبي موسى وعمرو بن العاص لأجل علي، ومنهم من يكفر هؤلاء ويفسقهم، بخلاف طلحة والزبير/وعائشة، فإنهم يقولون: إن هؤلاء تابوا من ٩٨/١٣ قتاله، وكلهم يتولى عثمان ويعظمون أبا بكر وعمر، ويعظمون الذنوب، فهم يتحرون الصدق كالخوارج، لا يختلقون الكذب كالرافضة، ولا يرون أيضاً اتخاذ دار غير دار الإسلام كالخوارج، ولهم كتب في تفسير القرآن ونصر الرسول، ولهم محاسن كثيرة يترجحون على الخوارج والروافض، وهم قصدهم إثبات توحيد الله ورحمته، وحكمته وصدقه، وطاعته. وأصولهم الخمس عن هذه الصفات الخمس، لكنهم غلطوا في بعض ما قالوه في كل واحد من أصولهم الخمس، فجعلوا من «التوحيد» نفي الصفات وإنكار الرؤية، والقول بأن القرآن مخلوق، فوافقوا في ذلك الجهمية. وجعلوا من «العدل» أنه لا يشاء ما يكون، ويكون ما لا يشاء، وأنه لم يخلق أفعال العباد، فنفوا قدرته ومشيئته وخلقته لإثبات العدل. وجعلوا من الرحمة نفي أمور خلقها لم يعرفوا ما فيها من الحكمة.

وكذلك هم والخوارج قالوا بـ «إنفاذ الوعيد» ليثبتوا أن الرب صادق لا يكذب؛ إذ كان عندهم قد أخبر بالوعيد العام، فمتى لم يقل بذلك لزم كذبه، وغلطوا في فهم الوعيد. وكذلك «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالسيف» قصدوا به طاعة الله ورسوله، كما يقصده الخوارج والزيدية، فغلطوا في ذلك.

وكذلك إنكارهم للخوارق غير المعجزات، قصدوا به إثبات النبوة/ونصرها، وغلطوا ٩٩/١٣ فيما سلكوه؛ فإن النصر لا يكون بتكذيب الحق، وذلك لكونهم لم يحققوا خاصة آيات الأنبياء.

والأشعرية ما ردوه من بدع المعتزلة والرافضة والجهمية، وغيرهم، وبينوا ما بينوه من تناقضهم، وعظموا الحديث والسنة ومذهب الجماعة، فحصل بما قالوه من بيان تناقض أصحاب البدع الكبار وردهم ما انتفع به خلق كثير.

فإن الأشعري كان من المعتزلة، وبقي على مذهبهم أربعين سنة يقرأ على أبي علي الجبائي^(١)، فلما انتقل عن مذهبهم كان خبيراً بأصولهم وبالرد عليهم، وبيان تناقضهم،

(١) هو محمد بن عبد الوهاب بن سلام بن خالد بن حُرْمان بن أبان الجبائي، أحد أئمة المعتزلة، وله في مذهب الاعتزال مقالات مشهورة كانت ولادته في سنة خمس وثلاثين ومائتين، وتوفي في سنة ثلاث وثلاثمائة. [وفيات الأعيان ٤/٢٦٧-٢٦٩].

وأما ما بقى عليه من السنة فليس هو من خصائص المعتزلة، بل هو من القدر المشترك بينهم وبين الجهمية، وأما خصائص المعتزلة فلم يوالهم الأشعري في شئ منها؛ بل ناقضهم في جميع أصولهم، ومال في « مسائل العدل، والأسماء والأحكام » إلى مذهب جهم ونحوه.

وكثير من الطوائف «كالنجارية» أتباع حسين النجار، و«الضرارية» أتباع ضرار بن عمرو- يخالفون المعتزلة في القدر والأسماء والأحكام، وإنفاذ الوعيد. والمعتزلة من أبعد الناس عن طريق أهل الكشف والخوارق، والصوفية يذمونها ويعيبونها.

١٠٠/١٣ / وكذلك يبالغون في ذم النصارى أكثر مما يبالغون في ذم اليهود، وهم إلى اليهود أقرب، كما أن الصوفية ونحوهم إلى النصارى أقرب؛ فإن النصارى عندهم عبادة وزهد وأخلاق بلا معرفة ولا بصيرة فهم ضالون، واليهود عندهم علم ونظر بلا قصد صالح ولا عبادة ولا زهد ولا أخلاق كريمة، فهم مغضوب عليهم، والنصارى ضالون.

قال أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم: ولا أعلم في هذا الحرف اختلافاً بين المفسرين، وروى بإسناده عن أبي روق، عن ابن عباس: وغير طريق الضالين وهم النصارى الذين أضلهم الله بفريتهم عليه، يقول: فآلهمنا دينك الحق- وهو لا إله إلا الله وحده لا شريك له - حتى لا تغضب علينا كما غضبت على اليهود، ولا تضلنا كما أضللت النصارى فتعذبنا كما تعذبهم، يقول: امنعنا من ذلك برفقك ورحمتك ورأفتك وقدرتك. قال ابن أبي حاتم: ولا أعلم في هذا الحرف اختلافاً بين المفسرين، وقد قال سفيان بن عيينة: كانوا يقولون: من فسد من علمائنا ففيه شبه من اليهود، ومن فسد من عبادنا ففيه شبه من النصارى.

فأهل الكلام أصل أمرهم هو النظر في العلم ودليله، فيعظمون العلم وطريقه، وهو الدليل، والسلوك في طريقه، وهو النظر.

١٠١/١٣ وأهل الزهد يعظمون الإرادة والمريد، وطريق أهل الإرادة. /فهؤلاء يبنون أمرهم على الإرادة، وأولئك يبنون أمرهم على النظر، وهذه هي القوة العلمية، ولا بد لأهل الصراط المستقيم من هذا وهذا، ولا بد أن يكون هذا وهذا موافقاً لما جاء به الرسول.

فالإيمان قول وعمل وموافقة السنة، وأولئك عظموا النظر وأعرضوا عن الإرادة، وعظموا جنس النظر ولم يلتزموا النظر الشرعي، فغلطوا من جهة كون جانب الإرادة لم يعظموه، وإن كانوا يوجبون الأعمال الظاهرة، فهم لا يعرفون أعمال القلوب وحقائقها، ومن جهة أن النظر لم يميزوا فيه بين النظر الشرعي الحق الذي أمر به الشارع وأخبر به، وبين النظر البدعي الباطل المنهي عنه.

وكذلك الصوفية ، عظموا جنس الإرادة إرادة القلب، وذموا الهوى وبالغوا في الباب، ولم يميز كثير منهم بين الإرادة الشرعية الموافقة لأمر الله ورسوله، وبين الإرادة البدعية، بل أقبلوا على طريق الإرادة دون طريقة النظر، وأعرض كثير منهم فدخل عليهم الداخل من هاتين الجهتين؛ ولهذا صار هؤلاء يميل إليهم النصارى ويميلون إليهم، وأولئك يميل إليهم اليهود ويميلون إليهم، وبين اليهود والنصارى غاية التنافر والتباغض.

وكذلك بين أهل الكلام والرأي، وبين أهل التصوف والزهد/تنافر وتباغض ، وهذا ١٠٢/١٣ وهذا من الخروج عن الصراط المستقيم، صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، وحسن أولئك رفيقًا.

نسأل الله العظيم أن يهدينا وسائر إخواننا الصراط المستقيم، صراط الذين أنعم الله عليهم، غير المغضوب عليهم ولا الضالين، آمين.

فصل

فإن قيل : فإذا كان في كتب الأناجيل التي عندهم أن المسيح صلب، وأنه بعد الصلب بأيام أتى إليهم وقال لهم: أنا المسيح - ولا يقولون: إن الشيطان تمثل على صورته، فالشيطان ليس هو لحم وعظم - وهذه أثر المسامير أو نحو هذا الكلام، فأين الإنجيل الذي قال الله عز وجل فيه: ﴿وَلِيَحْكُمَ أَهْلَ الْإِنْجِيلِ بِمَا أُنْزِلَ اللَّهُ فِيهِ﴾ [المائدة: ٤٧]، وقال قبل هذا: ﴿وَقَفَّيْنَا عَلَىٰ آثَرِهِم بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ وَآتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ . وَلِيَحْكُمَ أَهْلَ الْإِنْجِيلِ بِمَا أُنْزِلَ اللَّهُ فِيهِ وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٦، ٤٧]،

وقد/قال قبل هذا: ﴿وَكَيْفَ يُحْكُمُونَكَ وَعِنْدَهُمُ التَّوْرَةُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ مِنْ بَعْدِ ١٠٣/١٣ ذَلِكَ وَمَا أُولَٰئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ . إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ﴾ [المائدة: ٤٣، ٤٤]، وقال أيضاً: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ لَأَكْمَلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ﴾ [المائدة: ٦٦]، وقال أيضاً: ﴿قُلْ يَتَّخِذِ الْكَافِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ حَسَبًا ثُمَّ يُقِيمُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَازِلَتِ كَثِيرًا مِنْهُمْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ طُغْيَيْنًا وَكُفْرًا فَلَا تَأْسَ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة: ٦٨]، وهذا أمر للنبي ﷺ بأن يقول لأهل الكتاب الذين بعث إليهم - وهم من كان في وقته ومن يأتي من بعدهم إلى يوم القيامة -: لم يؤمر أن يقول ذلك لمن قد تاب منهم، وكذلك

قوله: ﴿وَكَيْفَ يُحْكِمُونَكَ وَعِنْدَهُمُ التَّوْرَةُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ﴾ إخبار عن اليهود الموجودين، وأن عندهم التوراة فيها حكم الله، وكذلك قوله: ﴿وَلَيَحْكُرْ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ بِمَا أُنْزِلَ اللَّهُ فِيهِ﴾ هو أمر من الله على لسان محمد لأهل الإنجيل، ومن لا يؤمر على لسان محمد ﷺ.

قيل قبل هذا: إنه قد قيل: ليس في العالم نسخة بنفس ما أنزل الله في التوراة والإنجيل، بل ذلك مبدل؛ فإن التوراة انقطع تواترها، والإنجيل / إنما يؤخذ عن أربعة.

ثم من هؤلاء من زعم أن كثيراً مما في التوراة أو الإنجيل باطل ليس من كلام الله، ومنهم من قال: بل ذلك قليل. وقيل: لم يحرف أحد شيئاً من حروف الكتب، وإنما حرفوا معانيها بالتأويل، وهذان القولان قال كلا منهما كثير من المسلمين. والصحيح القول الثالث، وهو أن في الأرض نسخاً صحيحة، وبقيت إلى عهد النبي ﷺ، ونسخاً كثيرة محرفة. ومن قال: إنه لم يحرف شيء من النسخ فقد قال ما لا يمكنه نفيه، ومن قال: جميع النسخ بعد النبي ﷺ حرفت، فقد قال ما يعلم أنه خطأ، والقرآن يأمرهم أن يحكموا بما أنزل الله في التوراة والإنجيل، ويحذر أن فيهما حكمه، وليس في القرآن خبر أنهم غيروا جميع النسخ.

وإذا كان كذلك، فنقول: هو سبحانه - قال: ﴿وَلَيَحْكُرْ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ بِمَا أُنْزِلَ اللَّهُ فِيهِ﴾ [المائدة: ٤٧] وما أنزله الله هو ما تلقوه عن المسيح، فأما حكايته لحاله بعد أن رفع فهو مثلها في التوراة ذكر وفاة موسى - عليه السلام - ومعلوم أن هذا الذي في التوراة والإنجيل - من الخبر عن موسى وعيسى بعد توفيهما - ليس هو مما أنزله الله، ومما تلقوه عن موسى وعيسى، بل هو مما كتبوه مع ذلك للتعريف بحال توفيهما، وهذا ١٠٥/١٣ خبر محض من / الموجودين بعدهما عن حالهما، ليس هو مما أنزله الله عليهما ولا هو مما أمرا به في حياتهما، ولا مما أخبرا به الناس.

وكذلك: ﴿لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى تُقِيمُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾، وقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ لَأَكَلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ﴾، فإن إقامة الكتاب العمل بما أمر الله به في الكتاب من التصديق بما أخبر به على لسان الرسول. وما كتبه الذين نسخوه من بعد وفاة الرسول ومقدار عمره ونحو ذلك، ليس هو مما أنزله الله على الرسول، ولا مما أمر به ولا أخبر به، وقد يقع مثل هذا في الكتب المصنفة، يصنف الشخص كتاباً، فيذكر ناسخه في آخره عمر المصنف ونسبه وسنه، ونحو ذلك مما ليس هو من كلام المصنف.

ولهذا أمر الصحابة والعلماء بتجريد القرآن، وألا يكتب في المصحف غير القرآن، فلا

يكتب أسماء السور ولا التخميس والتعشير، ولا آمين ولا غير ذلك، والمصاحف القديمة كتبها أهل العلم على هذه الصفة، وفي المصاحف من قد كتب ناسخها أسماء السور، والتخميس، والتعشير، والوقف، والابتداء، وكتب في آخر المصحف تصديقه، ودعا، وكتب اسمه، ونحو ذلك، وليس هذا من القرآن، فهكذا ما في الإنجيل من الخبر عن ١٠٦/١٣ صلب المسيح، وتوفيه، ومجيئه بعد رفعه إلى الحواريين، ليس هو ما قاله المسيح، وإنما هو مما رآه من بعده، والذي أنزله الله هو ما سمع من المسيح المبلغ عن الله.

فإن قيل: فإذا كان الحواريون قد اعتقدوا أن المسيح صلب، وأنه أتاهم بعد أيام، وهم الذين نقلوا عن المسيح الإنجيل والدين - فقد دخلت الشبهة.

قيل: الحواريون وكل من نقل عن الأنبياء إنما يجب أن يقبل منهم ما نقلوه عن الأنبياء؛ فإن الحجة في كلام الأنبياء، وما سوى ذلك فموقوف على الحجة إن كان حقاً قُبِلَ وإلا رُدَّ؛ ولهذا كان ما نقله الصحابة عن النبي ﷺ من القرآن والحديث يجب قبوله، لأسيماء المتواتر كالقرآن، وكثير من السنن. وأما ما قالوه فما أجمعوا عليه فإجماعهم معصوم، وما تنازعوا فيه رد إلى الله والرسول، وعمر قد كان أولاً أنكر موت النبي ﷺ حتى رد ذلك عليه أبو بكر، وقد تنازعوا في دفنه حتى فصل أبو بكر بالحديث الذي رواه، وتنازعوا في تجهيز جيش أسامة، وتنازعوا في قتال مانعي الزكاة، فلم يكن هذا قادحاً فيما نقلوه عن النبي ﷺ.

والنصارى ليسوا متفقين على صلب المسيح، ولم يشهد أحد منهم/صلبه، فإن الذي ١٠٧/١٣ صلب إنما صلبه اليهود، ولم يكن أحد من أصحاب المسيح حاضراً، وأولئك اليهود الذين صلبوه قد اشتبه عليهم المصلوب بالمسيح، وقد قيل: إنهم عرفوا أنه ليس هو المسيح، ولكنهم كذبوا وشبهوا على الناس، والأول هو المشهور، وعليه جمهور الناس.

وحينئذ، فليس عند النصارى خبر عمن يصدقونه بأنه صلب، لكن عمدتهم على ذلك الشخص الذي جاء بعد أيام، وقال: أنا المسيح، وذاك شيطان، وهم يعترفون بأن الشياطين كثيراً ما تحيء ويدعى أحدهم أنه نبي أو صالح، ويقول: أنا فلان النبي أو الصالح ويكون شيطاناً، وفي ذلك حكايات متعددة، مثل حكاية الراهب الذي جاءه جاء وقال: أنا المسيح، جئت لأهديك، فعرف أنه الشيطان فقال: أنت قد بلغت الرسالة، ونحن نعمل بها، فإن جئت الله بشيء يخالف ذلك لم نقبل منك.

فليس عند النصارى واليهود علم بأن المسيح صلب كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا فِيهِ لَنِيَ سَلَكِ مَنَّهُ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا أَنْبَاءُ الظُّلُمِ﴾ [النساء: ١٥٧]، وأضاف الخبر عن قتله

إلى اليهود بقوله: ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ﴾ [النساء: ١٥٧]، فإنهم بهذا الكلام يستحقون العقوبة؛ إذ كانوا يعتقدون جواز قتل المسيح، ومن جوز قتله فهو كمن قتله، فهم في هذا القول كاذبون وهم آثمون. وإذا قالوه فخراً لم يحصل لهم ١٠٨/١٣ الفخر لأنهم لم يقتلوه، وحصل الوزر لاستحلالهم ذلك وسعيهم فيه، وقد قال النبي ﷺ: «إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار». قالوا: يا رسول الله، هذا القاتل، فما بال المقتول؟ قال: «إنه كان حريصاً على قتل صاحبه»^(١).

وقوله: ﴿وَأَنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَبِئْسَ شَكٌّ مِّنْهُ﴾ قيل: هم اليهود، وقيل: النصارى، والآية تعم الطائفتين، وقوله: ﴿لَبِئْسَ شَكٌّ مِّنْهُ﴾ قيل: من قتله، وقيل: ﴿مِّنْهُ﴾ أي في شك منه، هل صلب أم لا، كما اختلفوا فيه فقالت اليهود: هو ساحر، وقالت النصارى: إنه إله، فاليهود والنصارى اختلفوا هل صلب أم لا، وهم في شك من ذلك: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ﴾ [النساء: ١٥٧]، فإذا كان هذا في الصلب، فكيف في الذي جاء بعد الرفع وقال: إنه هو المسيح؟

فإن قيل: إذا كان الحواريون الذين أدركوه قد حصل هذا في إيمانهم، فأين المؤمنون به الذين قال فيهم: ﴿وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ فَوْقَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [آل عمران: ٥٥]، وقوله: ﴿فَأَيُّدْنَا الَّذِينَ ءَامَنُوا عَلَىٰ عُدُوِّهِمْ فَاصْبِرُوا لَهَا﴾ [الصف: ١٤]؟

قيل: ظن من ظن منهم أنه صلب لا يقدح في إيمانه إذا كان لم يحرف ما جاء به المسيح، بل هو مقر بأنه عبد الله ورسوله، وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه، فاعتقاده ١٠٩/١٣ بعد هذا أنه صلب لا يقدح في إيمانه؛ فإن هذا اعتقاد موته على وجه معين، وغاية الصلب أن يكون قتلاً له، وقتل النبي لا يقدح في نبوته، وقد قتل بنو إسرائيل كثيراً من الأنبياء. وقال تعالى: ﴿وَكَاذِبٌ مِّنْ نَّبِيِّ قَتَلْنَا مَعَهُ رِيبُونًا كَبِيرًا﴾ [آل عمران: ١٤٦]، الآية، وقال تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٤].

وكذلك اعتقاد من اعتقد منهم أنه جاء بعد الرفع وكلمهم هو، مثل اعتقاد كثير من مشايخ المسلمين أن النبي ﷺ جاءهم في اليقظة، فإنهم لا يكفرون بذلك، بل هذا كان يعتقده من هو من أكثر الناس اتباعاً للسنّة واتباعاً له، وكان في الزهد والعبادة أعظم من

(١) البخاري في الإيمان (٣١) ومسلم في الفتن وأشراف الساعة (١٤/٢٨٨٨) وأبو داود في الفتن (٤٢٦٨)، كلهم عن أبي بكر.

غيره. وكان يأتيه من يظن أنه رسول الله، فهذا غلط منه لا يوجب كفره، فكذلك ظن من ظن من الحواريين أن ذلك هو المسيح لا يوجب خروجهم عن الإيمان بالمسيح، ولا يقدح فيما نقلوه عنه، وعمر لما كان يعتقد أن النبي ﷺ لم يمت، ولكن ذهب إلى ربه كما ذهب موسى، وأنه لا يموت حتى يموت أصحابه - لم يكن هذا قاذحاً في إيمانه، وإنما كان غلطاً ورجع عنه.

افضل

١١٠/١٣

وقوله تعالى في هذه: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتَّبَاعَ الظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧]، هو ذم لهم على اتباع الظن بلا علم، وكذلك قوله: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمِيَتْهُمَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمْ الْهُدَى﴾ [النجم: ٢٣]، وكذلك قوله: ﴿وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يَغْنَى مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً﴾ [النجم: ٢٨]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ شُرَكَاءَ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [يونس: ٦٦]، وقوله: ﴿أَفَنْ يَهْدَى إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ لَا يَهْدَى إِلَّا أَنْ يُهْدَىٰ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ . وَمَا يَنْبَغُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يَغْنَى مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾ [يونس: ٣٥، ٣٦].

فهذه عدة مواضع يذم الله فيها الذين لا يتبعون إلا الظن، وكذلك قوله: ﴿قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ . قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ﴾ [الأنعام: ١٤٨، ١٤٩]، مطالبة بالعلم وذم لمن يتبع الظن وما عنده علم، وكذلك قوله: ﴿نَتَّبِعُ بِعِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٣]، وقوله: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا لَيُضِلُّونَ بِأَهْوَاءِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [١١١/١٣ الأنعام: ١١٩]، وأمثال ذلك ذم لمن عمل بغير علم، وعمل بالظن.

وقد ثبت في السنة المتواترة وإجماع الأمة أن الحاكم يحكم بشاهدين، وإن لم يكن شهود حلف الخصم. وفي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «إنكم تختصمون إلي، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض وإنما أقضى بنحو مما أسمع، فمن قضيت له من حق أخيه فلا يأخذه، فإنما أقطع له قطعة من النار»^(١).

والاجتهاد في «تحقيق المناط» مما اتفق المسلمون عليه، ولا بد منه كحكم ذوي عدل

(١) البخاري في الشهادات (٢٦٨٠) ومسلم في الأقضية (١٧١٣ / ٤) كلاهما عن أم سلمة.

بالمثل في جزاء الصيد، وكالاستدلال على الكعبة عند الاشتباه ونحو ذلك، فلا يقطع به الإنسان، بل يجوز أن تكون القبلة في غير جهة اجتهاده، كما يجوز إذا حكم أن يكون قد قضى لأحدهما بشيء من حق الآخر، وأدلة الأحكام لا بد فيها من هذا؛ فإن دلالة العموم في الظواهر قد تكون محتملة للنقيض، وكذلك خبر الواحد والقياس، وإن كان قوم نازعوا في القياس، فالفقهاء منهم لم ينازعوا في خبر الواحد كالظاهرية، ومن نازع في هذا وهذا لم ينازع في العموم كالمعتزلة البغداديين، وإن نازع في العموم والقياس منازع، كبعض الرافضة مثل الموسوي ونحوه لم ينازع في الأخبار؛ فإن الإمامية عمدتهم على ما نقل عن الاثنى عشر، فلا بد لهم من الرواية، ولا يوجد من يستغنى عن الظواهر والأخبار والأقيسة، بل لا بد أن يعمل ببعض ذلك مع تجويز نقيضه، وهذا عمل بالظن، والقرآن قد حرم اتباع الظن.

وقد تنوعت طرق الناس في جواز هذا؛ فطائفة قالت: لا يتبع قط إلا العلم ولا يعمل بالظن أصلاً، وقالوا: إن خبر الواحد يفيد العلم، وكذلك يقولون في الظواهر، بل يقولون: نقطع بخطأ من خالفنا، وننقض حكمه، كما يقوله داود وأصحابه، وهؤلاء عمدتهم إنما هو ما يظنونونه ظاهراً. وأما الاستصحاب، فالاستصحاب - في كثير من المواضع - من أضعف الأدلة وهم في كثير مما يحتجون به قد لا يكون ما احتجوا به ظاهر اللفظ، بل الظاهر خلافه، فطائفة قالت: لما قام الدليل على وجوب العمل بالظن الراجح كنا متبعين للعلم، فنحن نعمل بالعلم عند وجود العلم، لا نعمل بالظن. وهذه طريقة القاضي أبي بكر وأتباعه.

وهنا السؤال المشهور في «حد الفقه»: إنه العلم بالأحكام الشرعية العملية. وقال الرازي: العلم بالأحكام الشرعية العملية المستدل على أعيانها بحيث لا يعلم كونها من الدين ضرورة قال:

فإن قلت: الفقه من باب الظنون فكيف جعلته علماً؟

قلت: المجتهد إذا غلب على ظنه مشاركة صورة لصورة في مناط/الحكم قطع بوجوب العمل بما أدى إليه ظنه، فالعلم حاصل قطعاً، والظن واقع في طريقه. وحقيقة هذا الجواب أن هنا مقدمتين: إحداهما: أنه قد حصل عندي ظن، والثانية: قد قام الدليل القطعي على وجوب اتباع هذا الظن.

ف «المقدمة الأولى» وجدانية و «الثانية» عملية استدلالية؛ فليس الظن هنا مقدمة في الدليل كما توهمه بعضهم، لكن يقال: العمل بهذا الظن هو حكم أصول الفقه، ليس هو

الفقه، بل الفقه هو ذاك الظن الحاصل بالظاهر، وخبر الواحد والقياس والأصول تفيد أن العمل بهذا الظن واجب. وإلا فالفقه لا يتعرضون لهذا، فهذا الحكم العملي الأصولي ليس هو الفقه، وهذا الجواب جواب القاضي أبي بكر، وهو بناء على أصله؛ فإن عنده كل مجتهد مصيب، وليس في نفس الأمر أمر مطلوب، ولا على الظن دليل يوجب ترجيح ظن على ظن، بل الظنون عنده بحسب الاتفاق.

وقال الغزالي وغيره - ممن نصر قوله - : قد يكون بحسب ميل النفس إلى أحد القولين دون الآخر، كميل ذي الشدة إلى قول، وذي اللين قول.

وحينئذ فعندهم متى وجد المجتهد ظناً في نفسه، فحكم الله في حقه / اتباع هذا ١١٤/١٣ الظن. وقد أنكر أبو المعالي وغيره عليه هذا القول إنكاراً بليغاً، وهم معذورون في إنكاره؛ فإن هذا أولاً مكابرة، فإن الظنون عليها أمارات ودلائل يوجب وجودها ترجيح ظن على ظن، وهذا أمر معلوم بالضرورة، والشرعية جاءت به ورجحت شيئاً على شيء، والكلام في شيئين: في اتباع الظن، وفي الفقه هل هو من الظنون؟

أما الأول: فالجواب الصحيح هو الجواب الثالث، هو أن كل ما أمر الله تعالى به فإنما أمر بالعلم، وذلك أنه في المسائل الخفية عليه أن ينظر في الأدلة، ويعمل بالراجح، وكون هذا هو الراجح أمر معلوم عند أمر مقطوع به، وإن قدر أن ترجيح هذا على هذا فيه شك عنده لم يعمل به، وإذا ظن الرجحان فإنما ظنه لقيام دليل عنده على أن هذا راجح، وفرق بين اعتقاد الرجحان ورجحان الاعتقاد، أما اعتقاد الرجحان فقد يكون علماً وقد لا يعمل حتى يعلم الرجحان، وإذا ظن الرجحان أيضاً فلا بد أن يظنه بدليل يكون عنده أرجح من دليل الجانب الآخر، ورجحان هذا غير معلوم، فلا بد أن ينتهي الأمر إلى رجحان معلوم عنده، فيكون متبعاً لما علم أنه أرجح، وهذا اتباع للعلم لا للظن وهو اتباع الأحسن، كما قال: ﴿فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا بِأَحْسَنِهَا﴾ [الأعراف: ١٤٥]، وقال: ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾ [الزمر: ١٨]،

وقال: ﴿وَأَتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [الزمر: ٥٥]. فإذا كان / أحد ١١٥/١٣ الدليلين هو الأرجح فاتباعه هو الأحسن، وهذا معلوم.

فالواجب على المجتهد أن يعمل بما يعلم أنه أرجح من غيره، وهو العمل بأرجح الدليلين المتعارضين. وحينئذ، فما عمل إلا بالعلم وهذا جواب الحسن البصري، وأبي وغيرهم. والقرآن ذم من لا يتبع إلا الظن فلم يستند ظنه إلى علم بأن هذا أرجح من غيره؛ كما قال: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتَّبَاعَ الظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧]، وقال: ﴿هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾ [الأنعام: ١٤٨]، وهكذا في سائر المواضع يذم

الذين إن يتبعون إلا الظن، فعندهم ظن مجرد لا علم معه، وهم يتبعونه، والذي جاء به الشريعة وعليه عقلاء الناس أنهم لا يعملون إلا بعلم بأن هذا أرجح من هذا، فيعتقدون الرجحان اعتقاداً عملياً، لكن لا يلزم إذا كان أرجح ألا يكون المرجوح هو الثابت في نفس الأمر.

وهذا كما ذكر النبي ﷺ حيث قال: «ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض، وإنما أقضى بنحو مما أسمع»^(١)، فإذا أتى أحد الخصمين بحجة، مثل بينة تشهد له، ولم يأت الآخر بشاهد معها، كان الحاكم عالماً بأن حجة هذا أرجح، فما حكم إلا بعلم، لكن الآخر قد يكون له حجة لا يعلمها أو لا يحسن أن يبينها، مثل أن يكون قد قضاها أو أبرأه، وله بينة تشهد بذلك، وهو لا يعلمها، أو لا يذكرها، أو لا يجسر أن يتكلم بذلك، فيكون هو المضيع لحقه، حيث لم يبين حجته، والحاكم لم يحكم إلا بعلم وعدل، وضياح حق هذا كان من عجزه وتفريطه لا من الحاكم.

وهكذا أدلة الأحكام، فإذا تعارض خبران، أحدهما مسند ثابت والآخر مرسل، كان المسند الثابت أقوى من المرسل، وهذا معلوم؛ لأن المحدث بهذا قد علم عدله وضبطه، والآخر لم يعلم عدله ولا ضبطه، كشاهدين زكى أحدهما ولم يزك الآخر، فهذا المزكى أرجح، وإن جاز أن يكون في نفس الأمر قول الآخر هو الحق، لكن المجتهد إنما عمل بعلم، وهو علمه برجحان هذا على هذا، ليس ممن لم يتبع إلا الظن، ولم يكن تبين له إلا بعد الاجتهاد التام فيمن أرسل ذلك الحديث، وفي تزكية هذا الشاهد، فإن المرسل قد يكون راويه عدلاً حافظاً، كما قد يكون هذا الشاهد عدلاً.

ونحن ليس معنا علم بانتفاء عدالة الراوي، لكن معنا عدم العلم بعدالتهما، وقد لا تعلم عدالتهما مع تقويتها ورجحانها في نفس الأمر، فمن هنا يقع الخطأ في الاجتهاد، لكن هذا لا سبيل إلى أن يكلفه العالم أن يدع ما يعلمه إلى أمر لا يعلمه لإمكان ثبوته في نفس الأمر، فإذا كان لابد من ترجيح أحد القولين وجب ترجيح هذا الذي علم ثبوته على ما لا يعلم ثبوته، وإن لم يعلم انتفاؤه من جهته، فإنهما إذا تعارضا وكانا متناقضين، فإثبات أحدهما هو نفي الآخر، فهذا الدليل المعلوم قد علم أنه يثبت هذا وينفي ذلك، وذلك المجهول بالعكس، فإذا كان لابد من الترجيح وجب قطعاً ترجيح المعلوم ثبوته على ما لم يعلم ثبوته.

ولكن قد يقال: إنه لا يقطع بثبوته، وقد قلنا: فرق بين اعتقاد الرجحان ورجحان

(١) سبق تخريجه ص ٦١ .

الاعتقاد، أما اعتقاد الرجحان فهو علم، والمجتهد ما عمل إلا بذلك العلم، وهو اعتقاد رجحان هذا على هذا، وأما رجحان هذا الاعتقاد على هذا الاعتقاد فهو الظن، لكن لم يكن ممن قال الله فيه: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾ [النجم: ٢٣]، بل هنا ظن رجحان هذا وظن رجحان ذلك، وهذا الظن هو الراجح، ورجحانه معلوم، فحكم بما علمه من الظن الراجح ودليله الراجح، وهذا معلوم له لا مظنون عنده، وهذا يوجد في جميع العلوم، والصناعات، كالطب، والتجارة، وغير ذلك.

وأما الجواب عن قولهم: الفقه من باب الظنون: فقد أجاب طائفة - منهم أبو الخطاب - بجواب آخر، وهو أن العلم المراد به العلم الظاهر، وإن جوز أن يكون الأمر بخلافه، كقوله: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾ [الممتحنة: ١٠].

والتحقيق أن عنه جوابين:

/أحدهما: أن يقال: جمهور مسائل الفقه التي يحتاج إليها الناس ويفتون بها هي ثابتة ١١٨/١٣ بالنص أو الإجماع، وإنما يقع الظن والتزاع في قليل مما يحتاج إليه الناس، وهذا موجود في سائر العلوم، وكثير مسائل الخلاف هي في أمور قليلة الوقوع ومقدرة، وأما ما لا بد للناس منه من العلم مما يجب عليهم ويحرم ويباح فهو معلوم مقطوع به، وما يعلم من الدين ضرورة جزء من الفقه، وإخراجه من الفقه قول لم يعلم أحد من المتقدمين قاله، ولا احتراز بهذا القيد أحد إلا الرازي ونحوه، وجميع الفقهاء يذكرون في كتب الفقه وجوب الصلاة والزكاة، والحج واستقبال القبلة، وجوب الوضوء والغسل من الجنابة، وتحريم الخمر والفواحش، وغير ذلك مما يعلم من الدين ضرورة.

وأيضاً، فكون الشيء معلوماً من الدين ضرورة أمر إضافي، فحديث العهد بالإسلام، ومن نشأ ببادية بعيدة قد لا يعلم هذا بالكلية، فضلاً عن كونه يعلمه بالضرورة، وكثير من العلماء يعلم بالضرورة أن النبي ﷺ سجد للسهو، وقضى بالدية على العاقلة، وقضى أن الولد للفراش وغير ذلك مما يعلمه الخاصة بالضرورة، وأكثر الناس لا يعلمه البتة.

الجواب الثاني: أن يقال: الفقه لا يكون فقهاً إلا من المجتهد المستدل، وهو قد علم

أن هذا الدليل أرجح وهذا الظن أرجح، /فالفقه هو علمه برجحان هذا الدليل وهذا الظن؛ ١١٩/١٣ ليس الفقه قطعه بوجوب العمل، أي بما أدى إليه اجتهاده، بل هذا القطع من أصول الفقه، والأصولي يتكلم في جنس الأدلة، ويتكلم كلاماً كلياً، فيقول: يجب إذا تعارض دليلاً أن يحكم بأرجحهما، ويقول أيضاً: إذا تعارض العام والخاص فالخاص أرجح، وإذا تعارض المسند والمرسل فالمسند أرجح، ويقول أيضاً: العلم المجرد عن قرائن

التخصيص شموله الأفراد أرجح من عدم شموله، ويجب العمل بذلك.

فأما الفقيه: فيتكلم في دليل معين في حكم معين، مثل أن يقول: قوله: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حَلٌّ لَّهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ وَالْمُؤْمِنَاتُ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [المائدة: ٥]، خاص في أهل الكتاب، ومتأخر عن قوله: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ [البقرة: ٢٢١] وتلك الآية لا تتناول أهل الكتاب، وإن تناولتهم فهذا خاص متأخر، فيكون ناسخاً ومخصصاً، فهو يعلم أن دلالة هذا النص على الحل أرجح من دلالة ذلك النص على التحريم، وهذا الرجحان معلوم عنده قطعاً، وهذا الفقه الذي يختص به الفقيه هو علم قطعي لا ظني، ومن لم يعلم كان مقلداً للأئمة الأربعة والجمهور الذين جوزوا نكاح الكتابيات، واعتقاد المقلد ليس بفقه.

١٢٠/١٣ ولهذا قال المستدل على أعيانها: والفقيه قد استدل على عين/الحكم المطلوب والمسؤول عنه، وحيث لا يعلم الرجحان فهو متوقف لا قول له، وإذا قيل له: فقد قال: ﴿وَلَا تُنْكِحُوا عِصْمَ الْكُوفَرِ﴾ [المتحنة: ١٠] قال: هذا نزل عام الحُدَيْيَّةِ، والمراد به المشركات، فإن سبب النزول يدل على أنهن مرادات قطعاً، وسورة المائدة بعد ذلك، فهي خاص متأخر وذاك عام متقدم، والخاص المتأخر أرجح من العام المتقدم.

ولهذا لما نزل قوله: ﴿وَلَا تُنْكِحُوا عِصْمَ الْكُوفَرِ﴾ فارق عمر امرأة مشركة، وكذلك غيره، فدل على أنهم كانوا ينكحون المشركات إلى حين نزول هذه الآية، ولو كانت آية البقرة قد نزلت قبل هذه لم يكن كذلك، فدل على أن آية البقرة بعد آية المتحنة، وآية المائدة بعد آية البقرة. فهذا النظر وأمثاله هو نظر الفقيه العالم برجحان دليل، وظن على دليل، وهذا علم لا ظن.

فقد تبين أن الظن له أدلة تقتضيه، وأن العالم إنما يعلم بما يوجب العلم بالرجحان لا بنفس الظن إلا إذا علم رجحانه، وأما الظن الذي لا يعلم رجحانه فلا يجوز اتباعه، وذلك هو الذي ذم الله به من قال فيه: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾ [النجم: ٢٣]، فهم لا يتبعون إلا الظن، ليس عندهم علم، ولو كانوا عالمين بأنه ظن راجح، لكانوا قد اتبعوا علماً لم يكونوا ممن يتبع إلا الظن، والله أعلم.

فهنا ثلاثة أشياء:

أحدها: الظن الراجح في نفس المستدل المجتهد.

والثاني: الأدلة - التي يسميها بعض المتكلمين أمارات - التي تعارضت ، وعلم المستدل بأن التي أوجبت ذلك الظن أقوى من غيرها.

الثالث: أنه قد يكون في نفس الأمر دليل آخر على القول الآخر لم يعلم به المستدل، وهذا هو الواقع في عامة موارد الاجتهاد؛ فإن الرجل قد يسمع نصاً عاماً، كما سمع ابن عمر وغيره أن النبي ﷺ نهى عن قطع الخفين، وأنه أمر ألا يخرج أحد حتى يودع البيت، أو أن النبي ﷺ نهى عن لبس الحرير وظاهره العموم، وهذا راجح على الاستصحاب النافي للتحريم، فعملوا بهذا الراجح ، وهم يعلمون قطعاً أن النهي أولى من الاستصحاب، لكن يجوز أن يعدلوا عما علموه إلى ما لم يعلموه، فكانوا يفتون بأن الحائض عليها الوداع، وعليها قطع الخفين، وأن قليل الحرير وكثيره حرام. وابن الزبير كان ١٢٢/١٣ يحرمه على الرجال والنساء؛ لعموم قوله: « من لبس الحرير في الدنيا لم يلبسه في الآخرة »^(١).

وكان في نفس الأمر نصوص خاصة بأن النبي ﷺ رخص للحائض أن تنفر بلا وداع، وأنها تلبس الخفين وغيرهما مما نهى عنه المحرم، ولكن تجتنب النقاب والقفازين، وأنه رخص في موضع أصبعين أو ثلاث أو أربعة من الحرير، كما بين ذلك في الصحيح في رواية عمر^(٢)، ولم يعرف به ابنه عبد الله، وكان له جبة مكفوفة بالحرير، فلما سمع ابن عمر ونحوه هذه النصوص الخاصة رجعوا، وعلموا حينئذ أنه كان في نفس الأمر دليل أقوى من الدليل الذي يستصحبوه ولم يعلموا به، وهم في الحالين إنما حكموا بعلم لم يكونوا ممن لم يتبع إلا الظن ، فإنهم أولاً رجحوا العموم على استصحاب البراءة الأصلية، وهذا ترجيح بعلم، فإن هذا راجح بلا ريب، والشرع طافح بهذا.

فما أوجبه الله أو حرمه في كتابه - كالوضوء والصلاة والحج وغيرها - هي نصوص عامة، وما حرمه - كالهيئة والدم ولحم الخنزير - حرمه بنصوص عامة، وهي راجحة ومقدمة على البراءة الأصلية النافية للوجوب والتحريم، فمن رجح ذلك فقد حكم بعلم، وحكم بأرجح الدليلين المعلوم الرجحان، ولم يكن ممن لم يتبع إلا الظن، لكن لتجويزه أن يكون

(١) البخاري في اللباس (٥٨٣٣) ومسلم في اللباس والزينة (٦٩/٢٠١١) كلاهما عن عبد الله بن الزبير، والترمذي في الأدب (٢٨١٧).

(٢) البخاري في جزاء الصيد (١٨٣٨).

النص مخصوصاً صار عنده ظن راجح، ولو علم أنه لا تخصيص هناك قطع بالعموم، ١٢٣/١٣ وكذلك/ لو علم إرادة نوع قطع بانتفاء الخصوص، وهذا القول في سائر الأدلة، مثل أن يتمسك بنصوص، وتكون منسوخة، ولم يبلغه الناسخ، كالذين نهوا عن الانتباز في الأوعية، وعن زيارة القبور، ولم يبلغهم النص الناسخ، وكذلك الذين صلوا إلى بيت المقدس قبل أن يبلغهم النسخ، مثل من كان من المسلمين بالبوادي وبمكة والحبشة وغير ذلك، وهؤلاء غير الذين كانوا بالمدينة، وصلى بعضهم صلاة إلى القبلتين؛ بعضها إلى هذه القبلة وبعضها إلى هذه القبلة، لما بلغهم النسخ وهم في أثناء الصلاة فاستداروا في صلاتهم من جهة بيت المقدس إلى جهة الكعبة، من جهة الشام إلى جهة اليمن.

فالقاضي أبو بكر ونحوه، من الذين ينفون أن يكون في الباطن حكم مطلوب بالاجتهاد أو دليل عليه، ويقولون: ما ثم إلا الظن الذي في نفس المجتهد، والأمارات لا ضابط لها، وليست أمانة أقوى من أمانة - فإنهم إذا قالوا ذلك لزمهم أن يكون الذي عمل بالمرجوح دون الراجح مخطئاً، وعندهم ليس في نفس الأمر خطأ.

وأما السلف والأئمة الأربعة والجمهور فيقولون: بل الأمارات بعضها أقوى من بعض في نفس الأمر، وعلى الإنسان أن يجتهد ويطلب الأقوى، فإذا رأى دليلاً أقوى من غيره ولم ير ما يعارضه عمل به، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها، وإذا كان في الباطن ما هو أرجح منه/ كان مخطئاً معذوراً، وله أجر على اجتهاده وعمله بما بين له رجحانه، وخطؤه مغفور له، وذلك الباطن هو الحكم، لكن بشرط القدرة على معرفته، فمن عجز عن معرفته لم يؤاخذ بتركه.

فإذا أريد بالخطأ الإثم فليس المجتهد بمخطئ، بل كل مجتهد مصيب مطيع لله، فاعل ما أمره الله به، وإذا أريد به عدم العلم بالحق في نفس الأمر فالمصيب واحد وله أجران، كما في المجتهدين في جهة الكعبة إذا صلوا إلى أربع جهات، فالذي أصاب الكعبة، واحد وله أجران لاجتهاده وعمله، كان أكمل من غيره، والمؤمن القوي أحب إلى الله من المؤمن الضعيف، ومن زاده الله علماً وعَمَلًا زاده أجراً بما زاده من العلم والعمل، قال تعالى: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَن نَّشَاءُ﴾ [الأنعام: ٨٣]، قال مالك عن زيد بن أسلم: بالعلم، وكذلك قال في قصة يوسف: ﴿مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَن نَّشَاءُ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦].

وقد تبين أن جميع المجتهدين إنما قالوا بعلم، واتبعوا العلم، وأن «الفقه» من أجل العلوم، وأنهم ليسوا من الذين لا يتبعون إلا الظن، لكن بعضهم قد يكون عنده علم ليس

عند الآخر؛ إما بأن سمع ما لم يسمع الآخر، وإما بأن فهم ما لم يفهم الآخر، كما قال تعالى: ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَخْتَصِمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ. فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [الأنبياء: ٧٨، ٧٩].

١٢٥/١٣

وهذه حال أهل الاجتهاد والنظر والاستدلال في الأصول والفروع، ولم يفرق أحد من السلف والأئمة بين أصول وفروع.

بل جعل الدين قسمين: أصولاً، وفروعاً، لم يكن معروفاً في الصحابة والتابعين، ولم يقل أحد من السلف والصحابة والتابعين: إن المجتهد الذي استفرد وسعه في طلب الحق يأثم لا في الأصول ولا في الفروع، ولكن هذا التفريق ظهر من جهة المعتزلة، وأدخله في أصول الفقه من نقل ذلك عنهم، وحكوا عن عبيد الله بن الحسن العنبري^(١) أنه قال: كل مجتهد مصيب، ومراده أنه لا يأثم.

وهذا قول عامة الأئمة كأبي حنيفة والشافعي وغيرهما.

ولهذا يقبلون شهادة أهل الأهواء ويصلون خلفهم، ومن ردها - كمالك وأحمد - فليس ذلك مستلزماً لإثمه، لكن المقصود إنكار المنكر وهجر من أظهر البدعة، فإذا هجر ولم يصل خلفه ولم تقبل شهادته، كان ذلك منعاً له من إظهار البدعة؛ ولهذا فرق أحمد وغيره بين الداعية للبدعة المظهر لها وغيره، وكذلك قال الحرقي^(٢): ومن صلى خلف من يجهر ببدعة أو منكر أعاد، وبسط هذا له موضع آخر.

/والذين فرقوا بين الأصول والفروع لم يذكروا ضابطاً يميز بين النوعين، بل تارة ١٢٦/١٣ يقولون: هذا قطعي وهذا ظني. وكثير من مسائل الأحكام قطعي، وكثير من مسائل الأصول ظني عند بعض الناس، فإن كون الشيء قطعياً وظنياً أمر إضافي. وتارة يقولون: الأصول هي العلميات الخبريات، والفروع العمليات وكثير من العمليات من جردها كفر؛ كوجوب الصلاة والزكاة، والصيام والحج. وتارة يقولون: هذه عقليات وهذه سمعيات، وإذا كانت عقليات لم يلزم تكفير المخطئ، فإن الكفر حكم شرعي يتعلق بالشرع، وقد بسط هذا في غير هذا الموضع.

(١) هو عبد الله بن الحسن بن حصين بن أبي الحر العنبري، وثقه النسائي وابن سعد وابن حبان، ولد سنة خمس ومائة، وتوفي في ذي القعدة سنة ثمان وستين ومائة [تهذيب التهذيب ٧/٧، ٨].

(٢) هو عمر بن الحسين بن عبد الله الحرقي أبو القاسم، كان من أعيان الفقهاء الحنابلة، ورحل عن بغداد لما ظهر فيها سب الصحابة، له تصانيف كثيرة احترقت، وبقي منها «المختصر في الفقه» ويعرف بمختصر الحرقي، توفي بدمشق ودفن بها سنة أربع وثلاثين وثلاثمائة. [وفيات الأعيان ٣/٤٤١، تاريخ بغداد ٢٣٤/١١].

وإذا تدبر الإنسان تنازع الناس، وجد عند كل طائفة من العلم ما ليس عند الأخرى، كما في مسائل الأحكام، مثال ذلك: ما تقدم في الأصول الخمسة: التوحيد، والعدل، والمنزلة بين المنزلتين، ومسائل الأسماء والأحكام، وإنفاذ الوعيد، وهي التي توالى المعتزلة من وافقهم عليها، ويتبرؤون ممن خالفهم فيها. وقد قدمنا أنهم قصدوا توحيد الرب وإثبات عدله وحكمته ورحمته وصدقه وطاعة أمره، لكن غلطوا في كل واحدة من هذه الأمور، كما تقدم.

وكذلك الذين ناقضوهم من الجهمية ومن سلك مسلكهم - كأبي الحسن الأشعري ١٢٧/١٣ وأصحابه - فإنهم ناقضوهم في الأصول الخمسة، وكان عندهم علم/ليس عند أولئك، وكان عند أولئك علم ليس عند هؤلاء، وكل من الطائفتين لم تحط علماً بما في الكتاب والسنة من بيان هذه الأمور، بل علموا بعضاً وجعلوا بعضاً؛ فإن هؤلاء المجبرة هم في الحقيقة لا يشبّون لله عدلاً ولا حكمة، ولا رحمة ولا صدقاً. فأولئك قصدوا إثبات هذه الأمور.

أما العدل فعندهم كل ممكن فهو عدل، والظلم عندهم هو الممتنع، فلا يكون ثم عدل يقصد فعله وظلم يقصد تركه؛ ولهذا يجوزون عليه فعل كل شيء وإن كان قبيحاً، ويقولون: القبيح هو ما نهى عنه، وهو لا ناهي له، ويجوزون الأمر بكل شيء وإن كان منكراً وشركاً، والنهي عن كل شيء وإن كان توحيداً ومعروفاً، فلا ضابط عندهم للفعل؛ فهذا ألزمهم جواز إظهار المعجزات على يد الكاذب، ولم يكن لهم عن ذلك جواب صحيح، ولم يذكروا فرقاً بين المعجزات وغيرها، ولا ما به يعلم صدق النبي ﷺ، إلا إذا نقضوا أصلهم، وقد قال الله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾ [آل عمران: ١٨]، وعندهم هذا لا فائدة فيه، فليس في الممكن قسط وجور، حتى يكون قائماً بهذا دون هذا، وقد بسط هذا في غير هذا الموضع.

وكذلك الحكمة، عندهم لا يفعل لحكمة، وقد فسروا الحكمة إما بالعلم، وإما بالقدرة، وإما بالإرادة، ومعلوم أن القادر قد يكون/حكيماً ويكون غير حكيم، كذلك المرید قد تكون إرادته حكمة وقد تكون سفها، والعلم يطابق المعلوم، وسواء كان حكمة أو سفها، فليس عندهم في نفس الأمر أن الله حكيم.

وكذلك الرحمة، ما عندهم في نفس الأمر إلا إرادة ترجيح أحد المثليين بلا مرجح نسبتها إلى نفع العباد وضررهم سواء، فليس عندهم في نفس الأمر رحمة ولا محبة أيضاً.

وقد بسط هذا في غير هذا الموضع، ويُنّ تناقضهم في الصفات والأفعال، حيث أثبتوا

الإرادة مع نفي المحبة والرضا، ومع نفي الحكمة، وبين تناقضهم وتناقض كل من أثبت بعض الصفات دون بعض، وأن المتفلسفة - نفاة الإرادة - أعظم تناقضاً منهم، فإن الرازي ذكر في المطالب العالية «مسألة الإرادة»، ورجح فيها نفي الإرادة؛ لأنه لم يمكنه أن يجيب عن حجة المتفلسفة على أصول أصحابه الجهمية والمعتزلة ففر إليهم، وكذلك في غير هذا من المسائل؛ فهو تارة يرجح قوله قول المتفلسفة. وتارة يرجح قول المتكلمة. وتارة يحار ويقف، واعترف في آخر عمره بأن طريق هؤلاء وهؤلاء لا تشفي عيلاً ولا تروي غليلاً.

وقال: قد تأملت الطرق الكلامية، والمناهج الفلسفية، فما رأيتها تشفي عيلاً، ولا تروي غليلاً، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن، اقرأ في الإثبات: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، واقرأ في النفي: ﴿لَيْسَ ۙ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ﴾ [طه: ١١٠]، ومن جرب مثل تجربتي، عرف مثل معرفتي.

فقد تبين أنهم لا يثبتون عدل الرب ولا حكمته ولا رحمته.

وكذلك الصدق، فإنهم لما أرادوا أن يقيموا الدليل على أن الله صادق تعذر ذلك عليهم، فقالوا: الصدق في الكلام النفساني واجب، لأنه يعلم الأمور، ومن يعلم يمتنع أن يقوم في نفسه خبر بخلاف علمه، وعلى هذا اعتمد الغزالي وغيره. فقليل لهم: هذا ضعيف لوجهين:

أحدهما: الصدق في ذلك المعنى لا ينفع إن لم يثبت الصدق في العبارات الدالة عليه، ويميز بين الأفعال عندهم.

الثاني: أنهم أثبتوا الخبر النفساني، فإن الإنسان يخبرك بالكذب، فيقوم في نفسه معنى ليس هو العلم، وهو معنى الخبر، فهذا يقتضي أنهم يقولون: إن العالم قد يقوم في نفسه خبر بخلاف علمه، والرازي لما ذكر مسألة أنه لا يجوز أن يتكلم بكلام ولا يعني به شيئاً خلافاً للحشوية. قيل له: هل قال أحد من طوائف الأمة: إن الله لا يعني بكلامه شيئاً؟

وإنما النزاع هل يتكلم بما لا يفهم العباد معناه. وقيل/له: هب أن في هذا نزاعاً، فهو لم ١٣٠/١٣ يقم دليلاً على امتناع ذلك، بل قال: هذا عيب أو نقص، والله منزّه عنه، فقليل له: إما أن يريد المعنى القائم بالذات أو العبارات المخلوقة. أما الأول فلا يجوز إرادته هنا؛ لأن المسألة هي فيمن يتكلم بالحروف المنظومة^(١)، ولا يعني به شيئاً وذلك القائم بالذات هو نفس المعنى، وإن أردت الحروف - وهو مراده - فتلك عندك مخلوقة، ويجوز عندك

(١) في المطبوعة: «المنظومة» والصواب ما أثبتناه.

أن يخلق كل شيء ليس منزها عن فعل من الأفعال، والعيب عندك هو ما لا تريده ، فهذا ممتنع .

فتبين أنه ليس لهم حجة لا على صدقه، ولا على تنزيهه عن العيب في خطابه، فإن ذلك إنما يكون ممن ينزهه عن بعض الأفعال، وتبين بذلك أنهم لا يشبتون عدله ولا حكمته، ولا رحمته ولا صدقه، والمعتزلة قصدتهم إثبات هذه الأمور؛ ولهذا يذكرونها في خطبة الصفات، كما يذكرها أبو الحسين البصري وغيره، كما ذكر في أول صور الأدلة خطبة مضمونها: إن الله واحد عدل ﴿لَا يَظْلِمُ الْنَّاسَ شَيْئًا وَلَٰكِنَّ الْنَّاسَ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [يونس: ٤٤]، ﴿إِنَّ اللَّهَ^(١) بِالْأَنفَالِ لَزُؤٌ وَفٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٤٣] وأظن فيها إثبات صدقه؛ ولهذا يكفرون من يجوزه، أو يكذبه، أو يسفهه، أو يشبهه، ولكن قد غلطوا في مواضع كثيرة، كما قد نبه على هذا في غير موضع، فكل الطائفتين معها حق وباطل، ولم ١٣١/١٣ يستوعب الحق إلا من اتبع المهاجرين والأنصار، وآمن بما جاء به الرسول كله على وجهه، لم يؤمن ببعض ويكفر ببعض ، وهؤلاء هم أهل الرحمة الذين لا يختلفون، بخلاف أولئك المختلفين، قال تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ . إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [هود: ١١٨، ١١٩].

فصل

والجهمية والمعتزلة مشتركون في نفي الصفات، وابن كلاب ومن تبعه - كالأشعري وأبي العباس القلانسي ومن تبعهم - أثبتوا الصفات، لكن لم يشبتوا الصفات الاختيارية مثل كونه يتكلم بمشيئته ، ومثل كون فعله الاختياري يقوم بذاته، ومثل كونه يحب ويرضى عن المؤمنين بعد إيمانهم، ويغضب ويبغض الكافرين بعد كفرهم، ومثل كونه يرى أفعال العباد بعد أن يعملوها، كما قال تعالى: ﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ [التوبة: ١٠٥]، فأثبت رؤية مستقبلية، وكذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ مِنْ بَعْدِهِمْ لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ [يونس: ١٤] ومثل كونه نادى موسى حين أتى، لم يناده قبل ذلك بنداء قام بذاته، فإن المعتزلة والجهمية يقولون: خلق نداء في الهواء . والكلابية والسالية يقولون: النداء قام بذاته وهو قديم، لكن سمعه موسى، فاستجدوا سماع موسى، وإلا فما زال عندهم منادياً .

١٣٢/١٣ / القرآن والأحاديث وأقوال السلف والأئمة كلها تخالف هذا وهذا، وتبين أنه ناداه حين

(١) في المطبوعة : «إنه بالناس»، والصواب ما أثبتناه .

جاء، وأنه يتكلم بمشيئته في وقت بكلام معين، كما قال: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْتَكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ [الأعراف: ١١]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقْنَاهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٥٩].

والقرآن فيه مثنون من الآيات تدل على هذا الأصل، وأما الأحاديث فلا تحصى، وهذا قول أئمة السنة والسلف وجمهور العقلاء؛ ولهذا قال عبد الله بن المبارك والإمام أحمد بن حنبل وغيرهما: لم يزل متكلمًا إذا شاء وكيف شاء. وهذا قول عامة أهل السنة؛ فهذا اتفقوا على أن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق، ولم نعرف عن أحد من السلف أنه قال: هو قديم لم يزل. والذين قالوا من المتأخرين: هو قديم، كثير منهم من لم يتصور المراد، بل منهم من يقول: هو قديم في علمه، ومنهم من يقول: قديم، أي متقدم الوجود، متقدم على ذات زمان المبعث، لا أنه أزلي لم يزل، ومنهم من يقول: بل مرادنا بقديم أنه غير مخلوق، وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا أنه على هذا الأصل إذا خلق المخلوقات رآها وسمع أصوات عباده، وكان ذلك بمشيئته وقدرته؛ إذ كان خلقه لهم بمشيئته وقدرته، وبذلك صاروا يرون ويسمع كلامهم. وقد جاء في القرآن والسنة في غير موضع أنه يخص بالنظر والاستماع ١٣/١٣ بعض المخلوقات، كقوله: «ثلاثة لا يكلمهم الله، ولا ينظر إليهم يوم القيامة، ولا يزكهم، ولهم عذاب أليم: مَلِكٌ كَذَابٌ، وَشَيْخٌ زَانٌ، وَعَائِلٌ مُسْتَكْبِرٌ»^(١).

وكذلك في الاستماع، قال تعالى: ﴿وَأَذِّنْ لِلْبَيْنَاتِ وَحُفَّتْ﴾ [الانشقاق: ٢] أي: استمعت. وقال النبي ﷺ: «ما أذن الله لشيء كإذنه لنبي حسن الصوت، يتغنّى بالقرآن يجهر به»^(٢). وقال: «لله أشد أذانًا إلى صاحب القرآن من صاحب القينة إلى قيته»^(٣)، فهذا تخصيص بالأذن وهو الاستماع لبعض الأصوات دون بعض.

وكذلك سمع الإجابة، كقوله: «سمع الله لمن حمده»، وقول الخليل: ﴿إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾ [آل عمران: ٣٨]، وقوله: ﴿إِنَّكُمْ^(٤) سَمِيعٌ قَرِيبٌ﴾ [سبأ: ٥٠] يقتضي التخصيص بهذا السمع، فهذا التخصيص ثابت في الكتاب والسنة، وهو تخصيص بمعنى يقوم بذاته بمشيئته وقدرته - كما تقدم - وعند النفاة هو تخصيص بأمر مخلوق منفصل،

(١) مسلم في الإيمان (١٠٧/١٧٢) وأحمد ٢/ ٤٨٠.

(٢) مسلم في صلاة المسافرين وقصرها (٧٩٢/٢٣٤) والنسائي في الافتتاح (١٠١٧) كلاهما عن أبي هريرة.

(٣) ابن ماجه في إقامة الصلاة والسنة فيها (١٣٤٠) وقال البوصيري في الزوائد: «إسناده حسن» وأحمد ١٩/٦، كلاهما عن فضالة بن عبيد.

(٤) في المطبوعة: «إن ربي»، والصواب ما أثبتناه.

لا بمعنى يقوم بذاته، وتخصيص من يجب بالنظر والاستماع المذكور يقتضي أن هذا النوع متنفذ عن غيره.

لكن مع ذلك هل يقال: إن نفس الرؤية والسمع الذي هو مطلق الإدراك هو من لوازم ذاته، فلا يمكن وجود مسموع ومرئي إلا/وقد تعلق به كالعلم؟ أو يقال: إنه أيضاً بمشيئته وقدرته فيمكنه ألا ينظر إلى بعض المخلوقات؟ هذا فيه قولان: والأول قول من لا يجعل ذلك متعلقاً بمشيئته وقدرته، وأما الذين يجعلونه متعلقاً بمشيئته وقدرته فقد يقولون: متى وجد المرئي والمسموع وجب تعلق الإدراك به.

والقول الثاني: أن جنس السمع والرؤية يتعلق بمشيئته وقدرته، فيمكن ألا ينظر إلى شيء من المخلوقات، وهذا هو المأثور عن طائفة من السلف، كما روى ابن أبي حاتم عن أبي عمران الجوني قال: ما نظر الله إلى شيء من خلقه إلا رحمه، ولكنه قضى ألا ينظر إليهم.

وقد يقال: هذا مثل الذكر والنسيان، فإن الله تعالى قال: ﴿فَاذْكُرُونِي﴾ (١) ﴿أَذْكُرْكُمْ﴾ [البقرة: ١٥٢]، وفي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «يقول الله تعالى: أنا عند ظن عبدي بي وأنا معه، فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي، وإن ذكرني في ملأ ذكرته في ملأ خير منهم، وإن تقرب إلي شبراً تقربت إليه ذراعاً، وإن تقرب إلي ذراعاً تقربت إليه باعاً، وإن أتاني يمشي أتيته هرولة» (٢)، فهذا الذكر يختص بمن ذكره، فمن لا يذكره لا يحصل له هذا الذكر، ومن آمن به وأطاعه ذكره برحمته، ومن أعرض عن الذكر الذي أنزله أعرض عنه، كما قال: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمَى . قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا . قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَى﴾ [طه: ١٢٤ - ١٢٦]، ومثله قوله: ﴿الْمُنْفِقُونَ وَالْمُنْفِقَاتُ بِعُضُفٍ مِّنْ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ أَسْأَأُ لِلَّهِ فَلْسِيهِمْ﴾ [التوبة: ٦٧].

وقد فسروا هذا النسيان بأنه . . . (٣) وهذا النسيان ضد ذلك الذكر، وفي الصحيح في حديث الكافر يحاسبه قال: «أفظننت أنك ملاقي؟» قال: لا. قال: «فاليوم أنساك كما نسيتني» (٤)، فهذا يقتضي أنه لا يذكره كما يذكر أهل طاعته، هو متعلق بمشيئته وقدرته أيضاً، وهو - سبحانه - قد خلق هذا العبد وعلم ما سيعمله قبل أن يعمل، ولما عمل علم

(١) في المطبوعة: «اذكروني»، والصواب ما أثبتناه.

(٢) البخاري في التوحيد (٧٥٣٦، ٧٥٣٧) ومسلم في الذكر والدعاء (٢/٢٦٧٥).

(٣) بياض بالأصل.

(٤) الترمذي في صفة القيامة (٢٤٢٨) وقال: «هذا حديث صحيح غريب».

ما عمل ورأى عمله، فهذا النسيان لا يتقاضى ما علمه - سبحانه - من حال هذا.

فصل

جماع الفرقان بين الحق والباطل، والهدى والضلال، والرشاد والغي، وطريق السعادة والنجاة، وطريق الشقاوة والهلاك: أن يجعل ما بعث الله به رسله وأنزل به كتبه هو الحق الذي يجب اتباعه، وبه/يحصل الفرقان والهدى والعلم والإيمان، فيصدق بأنه حق ١٣٦/١٣ وصدق، وما سواه من كلام سائر الناس يعرض عليه، فإن وافقه فهو حق، وإن خالفه فهو باطل، وإن لم يعلم هل وافقه أو خالفه لكون ذلك الكلام مجملاً لا يعرف مراد صاحبه، أو قد عرف مراده ولكن لم يعرف هل جاء الرسول بتصديقه، أو تكذيبه، فإنه يسكت فلا يتكلم إلا بعلم.

والعلم ما قام عليه الدليل، والنافع منه ما جاء به الرسول. وقد يكون علم من غير الرسول، لكن في أمور دنيوية، مثل الطب والحساب والفلاحة والتجارة.

وأما الأمور الإلهية والمعارف الدينية، فهذه العلم فيها مأخذه عن الرسول، فالرسول أعلم الخلق بها، وأرغبهم في تعريف الخلق بها، وأقدرهم على بيانها وتعريفها، فهو فوق كل أحد في العلم والقدرة والإرادة. وهذه الثلاثة بها يتم المقصود، ومن سوى الرسول إما أن يكون في علمه بها نقص أو فساد، وإما ألا يكون له إرادة فيما علمه من ذلك، فلم يبينه إما لرغبة، وإما لرهبة، وإما لغرض آخر، وإما أن يكون بيانه ناقصاً ليس ببيان البيان عما عرفه الجنان.

وبيان الرسول على وجهين:

/تارة يبين الأدلة العقلية الدالة عليها، والقرآن مملوء من الأدلة العقلية والبراهين اليقينية ١٣٧/١٣ على المعارف الإلهية والمطالب الدينية.

وتارة يخبر بها خبراً مجرداً لما قد أقامه من الآيات البينات، والدلائل اليقينية على أنه رسول الله المبلغ عن الله، وأنه لا يقول عليه إلا الحق، وأن الله شهد له بذلك، وأعلم عباده وأخبرهم أنه صادق مصدوق فيما بلغه عنه، والأدلة التي بها نعلم أنه رسول الله كثيرة متنوعة، وهي أدلة عقلية تعلم صحتها بالعقل، وهي أيضاً شرعية سمعية، لكن الرسول بينها ودل عليها وأرشد إليها، وجميع طوائف النظائر متفقون على أن القرآن اشتمل على الأدلة العقلية في المطالب الدينية، وهم يذكرون ذلك في كتبهم الأصولية، وفي كتب التفسير، وعامة النظائر أيضاً يحتجون بالأدلة السمعية الخبرية المجردة في المطالب

الدينية ، فإنه إذا ثبت صدق الرسول وجب تصديقه فيما يخبر به .

والعلوم ثلاثة أقسام : منها ما لا يعلم إلا بالأدلة العقلية ، وأحسن الأدلة العقلية التي بينها القرآن وأرشد إليها الرسول ، فينبغي أن يعرف أن أجل الأدلة العقلية وأكملها وأفضلها مأخوذ عن الرسول؛ فإن من الناس من يذهل عن هذا ، فمنهم من يقدح في الدلائل العقلية مطلقاً؛ لأنه قد صار في ذهنه أنها هي الكلام المبتدع الذي أحدثه من أحدثه من المتكلمين ، ومنهم من يعرض عن تدبر القرآن وطلب الدلائل اليقينية العقلية منه؛ لأنه قد صار في ذهنه أن القرآن إنما يدل بطريق الخبر فقط ، فلا بد أن يعلم بالعقل قبل ذلك ثبوت النبوة وصدق الخبر ، حتى يستدل بعد ذلك بخبر من ثبت بالعقل صدقه ، ومنها ما لا يعلمه غير الأنبياء إلا بخبر الأنبياء ، وخبرهم المجرد هو دليل سمعي ، مثل تفاصيل ما أخبروا به من الأمور الإلهية ، والملائكة والعرش ، والجنة والنار ، وتفاصيل ما يؤمر به وينهى عنه .

فأما نفس إثبات الصانع ووحدانيته ، وعلمه وقدرته ، ومشيتته وحكمته ، ورحمته ونحو ذلك - فهذا لا يعلم بالأدلة العقلية ، وإن كانت الأدلة والآيات التي يأتي بها الأنبياء هي أكمل الأدلة العقلية ، لكن معرفة هذه ليست مقصورة على الخبر المجرد ، وإن كانت أخبار الأنبياء المجردة تفيد العلم اليقيني أيضاً ، فيعلم بالأدلة العقلية التي أرشدوا إليها ، ويعلم بمجرد خبرهم لما علم صدقهم بالأدلة والآيات والبراهين التي دلت على صدقهم .

وقد تنازع الناس في العلم بالمعاد ، وبحسن الأفعال وقبحها . فأكثر الناس يقولون : إنه يعلم بالعقل مع السمع ، والقائلون بأن العقل يعلم به الحسن والقبح أكثر من القائلين بأن المعاد يعلم بالعقل ، قال أبو الخطاب : هو قول أكثر الفقهاء والمتكلمين ، ومنهم من يقول : المعاد والحسن والقبح لا يعلم إلا بمجرد الخبر ، وهو قول الأشعرية وأصحابه ومن وافقهم من أتباع الأئمة كالقاضي أبي يعلى ، وأبي المعالي الجويني ، وأبي الوليد الباجي وغيرهم ، وكلهم متفقون على أن من العلوم ما يعلم بالعقل والسمع الذي هو مجرد الخبر ، مثل كون أفعال العباد مخلوقة لله أو غير مخلوقة ، وكون رؤيته ممكنة أو ممنوعة ونحو ذلك .

وكتب أصول الدين لجميع الطوائف مملوءة بالاحتجاج بالأدلة السمعية الخبرية ، لكن الرازي طعن في ذلك في « المطالب العالية » قال : لأن الاستدلال بالسمع مشروط بالأدلة العقلية ، فإذا عارضه العقلي وجب تقديمه عليه . قال : والعلم بانتفاء المعارض العقلية متعذر ، وهو إنما يثبت بالسمع ما علم بالاضطرار أن الرسول أخبر به كالمعاد ، وقد يظن أن هذه طريقة أئمتهم الواقفة في الوعيد ، كالأشعرية ، والقاضي أبي بكر وغيرهما ، وليس كذلك ؛ فإن هؤلاء إنما وقفوا في أخبار الوعيد خاصة ؛ لأن العموم عندهم لا يفيد

القطع ، أو لأنهم لا يقولون بصيغ العموم ، وقد تعارضت عندهم الأدلة ، وإلا فهم يثبتون الصفات الخبرية لله ، كالوجه واليد بمجرد السمع والخبر ، ولم يختلف قول الأشعري في ذلك ، وهو قول أئمة أصحابه ، لكن أبو المعالي وأتباعه لا يثبتون الصفات الخبرية ، بل فيهم من ينفيها ومنهم من يقف فيها كالرازي والآمدي ، فيمكن أن يقال : قول الأشعري ينتزع من قول هؤلاء /بأن يقال : لا يعرف أنهم اعتمدوا في الأصول على دليل سمعي، ١٤٠/١٣ لكن يقال : المعاد يحتاجون عليه بالقرآن والأحاديث ، ولكن الرازي هو الذي سلك فيه طريق العلم الضروري أن الرسول جاء به .

وفي الحقيقة ، فجميع الأدلة اليقينية توجب علماً ضرورياً ، والأدلة السمعية الخبرية توجب علماً ضرورياً بأخبار الرسول ، لكن منها ما تكثر أدلته كخبر الأخبار المتواترة ، ويحصل به علم ضروري من غير تعيين دليل ، وقد يعين الأدلة ويستدل بها ، وبسط هذا له موضع آخر .

والمقصود هنا أن يؤخذ من الرسول العلوم الإلهية الدينية سمعيها وعقليها ، ويجعل ما جاء به هو الأصول لدلالة الأدلة اليقينية البرهانية على أن ما قاله حق جملة وتفصيلاً ، فدلائل النبوة عامتها تدل على ذلك جملة ، وتفاصيل الأدلة العقلية الموجودة في القرآن والحديث تدل على ذلك تفصيلاً .

وأيضاً ، فإن الأنبياء والرسول إنما بعثوا بتعريف هذا ، فهم أعلم الناس به وأحقهم بقيامه وأولاهم بالحق فيه .

وأيضاً ، فمن جرب ما يقولونه ويقولونه غيرهم وجد الصواب معهم ، /والخطأ مع ١٤١/١٣ مخالفينهم ، كما قال الرازي - مع أنه من أعظم الناس طعناً في الأدلة السمعية ، حتى ابتدع قولاً ما عرف به قائل مشهور غيره ، وهو أنها لا تفيد اليقين ، ومع هذا فإنه يقول - : لقد تأملت الطرق الكلامية ، والمناهج الفلسفية ، فما رأيتها تشفي عيلاً ، ولا تروى غليلاً ، ووجدت أقرب الطرق طريقة القرآن ، اقرأ في الإثبات : ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر : ١٠] ، ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه : ٥] وقرأ في النفي : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى : ١١] ، ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه : ١١٠] ، قال : ومن جَرَّبَ مثل تجربتي ، عرف مثل معرفتي .

وأيضاً ، فمن اعتبر ما عند الطوائف الذين لم يعتصموا بتعليم الأنبياء وإرشادهم وإخبارهم وجددهم كلهم حائرين ، ضالين شاكين مرتابين ، أو جاهلين جهلاً مركباً ، فهم لا يخرجون عن المثليين اللذين في القرآن : ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَلُهُمْ كَرَامٍ يَبِيعُهُ يَحْسَبُهُ

الظَّمَانُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهَ عِنْدَهُ فَوَفَّاهُ حِسَابَهُ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ . أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ، مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ، سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكِدْ يَرَهَا وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِن نُّورٍ ﴿[النور: ٣٩، ٤٠].

فصل

١٤٢/١٣

وأهل الضلال ، الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً، هم كما قال مجاهد: أهل البدع والشبهات؛ يتمسكون بما هو بدعة في الشرع ومشتبه في العقل، كما قال فيهم الإمام أحمد، قال: هم مختلفون في الكتاب، مخالفون للكتاب، متفقون على مخالفة الكتاب، يحتجون بالمتشابه من الكلام، ويضلون الناس بما يشبهون عليهم.

والمفرقة من أهل الضلال تجعل لها ديناً وأصول دين قد ابتدعوه برأيهم، ثم يعرضون على ذلك القرآن والحديث، فإن وافقه احتجوا به اعتضاداً لا اعتماداً، وإن خالفه فتارة يحرفون الكلم عن مواضعه ويتأولونه على غير تأويله وهذا فعل أئمتهم، وتارة يعرضون عنه ، ويقولون: نفوض معناه إلى الله، وهذا فعل عامتهم.

وعمدة الطائفتين في الباطن غير ما جاء به الرسول، يجعلون أقوالهم البدعية محكمة، يجب اتباعها واعتقاد موجبها، والمخالف إما كافر وإما جاهل لا يعرف هذا الباب، وليس له علم بالمعقول ولا بالأصول، ويجعلون كلام الله ورسوله الذي يخالفها من المتشابه الذي لا يعرف معناه إلا الله، أو لا يعرف معناه إلا الراسخون في العلم، والراسخون عندهم من كان موافقاً لهم على ذلك القول، وهؤلاء أضل ممن تمسك بما تشابه عليه من آيات الكتاب وترك المحكم ، كالنصارى، والخوارج، وغيرهم؛ إذ كان هؤلاء أخذوا بالمتشابه من كلام الله وجعلوه محكماً، وجعلوا المحكم متشابهاً.

وأما أولئك - كنفاة الصفات من الجهمية ومن وافقهم من المعتزلة وغيرهم، وكالفلاسفة- فيجعلون ما ابتدعوه هم برأيهم هو المحكم الذي يجب اتباعه، وإن لم يكن معهم من الأنبياء والكتاب والسنة ما يوافقه، ويجعلون ما جاءت به الأنبياء، وإن كان صريحاً قد يعلم معناه بالضرورة، يجعلونه من المتشابه ؛ ولهذا كان هؤلاء أعظم مخالفة للأنبياء من جميع أهل البدع، حتى قال يوسف بن أسباط وعبد الله بن المبارك وغيرهما- كطائفة من أصحاب أحمد- : إن الجهمية نفاة الصفات خارجون عن الثنتين وسبعين فرقة، قالوا: وأصولها أربعة: الشيعة، والخوارج، والمرجئة، والقدرية.

وقد ذكرنا في غير هذا الموضع أن في قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُ ءَايَاتٌ تُحْكِمُكُمُ هُنَّ أَمْ الْكِتَابِ
وَأَخْرُ مُتَشَبِهَاتٌ﴾ [آل عمران: ٧]، في التشابهات قولان:

١٤٤/١٣

/أحدهما : أنها آيات بعينها تشابه على كل الناس .

والثاني - وهو الصحيح - : أن التشابه أمر نسبي، فقد يتشابه عند هذا ما لا يتشابه
عند غيره، ولكن ثم آيات محكمات لا تشابه فيها على أحد، وتلك التشابهات إذا عرف
معناها صارت غير متشابهة، بل القول كله محكم، كما قال: ﴿أُحْكِمْتَ ءَايَاتُنَا ثُمَّ قُضِلَتْ﴾
[هود: ١]، وهذا كقوله: «الحلال بين والحرام بين، وبين ذلك أمور مشبهات لا يعلمهن
كثير من الناس»^(١)، وكذلك قولهم: ﴿إِنَّ أَلْبَقَرَ تَشَبَهَ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٧٠].

وقد صنف أحمد كتاباً في «الرد على الزنادقة والجهمية» فيما شكت فيه من متشابه
القرآن، وتأولوه على غير تأويله، وفسر تلك الآيات كلها وذمهم على أنهم تأولوا ذلك
المتشابه على غير تأويله، وعامتها آيات معروفة قد تكلم العلماء في تفسيرها، مثل الآيات
التي سأل عنها نافع بن الأزرق ابن عباس قال الحسن البصري: ما أنزل الله آية إلا وهو
يحب أن يعلم فيم أنزلت، وماذا عني بها.

ومن قال من السلف: إن المتشابه لا يعلم تأويله إلا الله فقد أصاب أيضاً، ومراده
بالتأويل ما استأثر الله بعلمه، مثل وقت الساعة، ومجيء أشراتها، ومثل كيفية نفسه،
وما أعده في الجنة لأوليائه.

/وكان من أسباب نزول الآية احتجاج النصاري بما تشابه عليهم، كقوله: ﴿إِنَّا﴾^(٢) ١٤٥/١٣
و﴿نَحْنُ﴾، وهذا يعرف العلماء أن المراد به الواحد المعظم الذي له أعوان، لم يرد به أن
الآلهة ثلاثة، فتأويل هذا الذي هو تفسيره يعلمه الراسخون، ويفرقون بين ما قيل فيه:
﴿فَأَيُّ﴾ وما قيل فيه ﴿إِنَّا﴾ لدخول الملائكة فيما يرسلهم فيه، إذ كانوا رسله، وأما كونه
هو المعبود الإله فهو له وحده؛ ولهذا لا يقول: فأيانا فاعبدوا، ولا إيانا فارهبوا، بل متى
جاء الأمر بالعبادة والتقوى والخشية والتوكل ذكر نفسه وحده باسمه الخاص، وإذا ذكر
الأفعال التي يرسل فيها الملائكة قال: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾ [الفتح: ١]، ﴿فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاقْبَرْ
قُرْآنَهُ﴾ [القيامة: ١٨]، ﴿تَتْلُو عَلَيْنَاكَ مِنْ نَبَاٍ مُوسَىٰ وَفِرْعَوْنَ بِالْحَقِّ﴾ [القصص: ٣]، ونحو
ذلك، مع أن تأويل هذا - وهو حقيقة ما دل عليه من الملائكة وصفاتهم وكيفية إرسال
الرب لهم - لا يعلمه إلا الله، كما قد بسط في غير هذا الموضع.

(١) البخاري في الإيمان (٥٢) ومسلم في المساقاة (١٠٧/١٥٩٩) وأبو داود في البيوع (٣٣٢٩) كلهم عن النعمان
ابن بشير.

والمقصود هنا أن الواجب أن يجعل ما قاله الله ورسوله هو الأصل، ويتدبر معناه ويعقل، ويعرف برهانه ودليله إما العقلي، وإما الخبري السمعي، ويعرف دلالة القرآن على هذا وهذا، وتجعل أقوال الناس التي قد توافقه وتخالفه متشابهة مجملة، فيقال لأصحاب ١٤٦/١٣ هذه الألفاظ: يحتمل كذا وكذا، ويحتمل كذا وكذا، فإن أرادوا بها ما/يوافق خبر الرسول قبل، وإن أرادوا بها ما يخالفه رد.

وهذا مثل لفظ «الركب» و«الجسم» و«المتحيز» و«الجوهر» و«الجهة» و«العرض» ونحو ذلك، ولفظ «الحيز» ونحو ذلك، فإن هذه الألفاظ، لا توجد في الكتاب والسنة بالمعنى الذي يريده أهل هذا الاصطلاح، بل ولا في اللغة أيضاً، بل هم يختصون بالتعبير بها على معنى لم يعبر غيرهم عن تلك المعاني بهذه الألفاظ، فيفسر تلك المعاني بعبارات أخرى، ويبتل ما دل عليه القرآن بالأدلة العقلية والسمعية، وإذا وقع الاستفسار والتفصيل تبين الحق من الباطل، وعرف وجه الكلام على أدلتهم، فإنها ملفقة من مقدمات مشتركة، يأخذون اللفظ المشترك في إحدى المقدمتين بمعنى، وفي المقدمة الأخرى بمعنى آخر، فهو في صورة اللفظ دليل، وفي المعنى ليس بدليل، كمن يقول: سهيل بعيد من الثريا، لا يجوز أن يقترن بها، ولا يتزوجها، والذي قال:

أيها المنكح الثريا سهيلا

أراد امرأة اسمها الثريا، ورجلا اسمه سهيل . ثم قال:

عمرك الله كيف يلتقيان

١٤٧/١٣ هي شامية إذا ما استقلت / وسهيل إذا استقل يمان

وهذا لفظ مشترك، فجعل يعجبه، وإنكاره من الظاهر من جهة اللفظ المشترك، وقد بسط الكلام على أدلتهم المفصلة في غير موضع.

والأصل الذي بني عليه نفاة الصفات وعطلوا ما عطلوه حتى صار منتهاهم إلى قول فرعون الذي جحد الخالق، وكذب رسوله موسى في أن الله كلمه، هو استدلالهم على حدوث العالم بأن الأجسام محدثة، واستدلالهم على ذلك بأنها لا تخلو من الحوادث، ولم تسبقها، وما لم يخل من الحوادث ولم يسبقها فهو محدث، وهذا أصل قول الجهمية الذين أطبق السلف والأئمة على ذمهم، وأصل قول المتكلمين الذين أطبقوا على ذمهم، وقد صنف الناس مصنفات متعددة فيها أقوال السلف والأئمة في ذم الجهمية، وفي ذم هؤلاء المتكلمين.

والسلف لم يذموا جنس الكلام، فإن كل آدمي يتكلم، ولا ذموا الاستدلال والنظر

والجدل الذي أمر الله به رسوله، والاستدلال بما بينه الله ورسوله، بل ولا ذموا كلامًا هو حق، بل ذموا الكلام الباطل، وهو المخالف للكتاب والسنة، وهو المخالف للعقل أيضًا وهو الباطل، فالكلام الذي ذمه السلف هو الكلام الباطل، وهو المخالف للشرع والعقل.

ولكن كثيرًا من الناس خفي عليه بطلان هذا الكلام، فمنهم من اعتقده موافقًا للشرع ١٤٨/١٣ والعقل، حتى اعتقد أن إبراهيم الخليل استدل به، ومن هؤلاء من يجعله أصل الدين ولا يحصل الإيمان أو لا يتم إلا به، ولكن من عرف ما جاء به الرسول وما كان عليه الصحابة علم بالاضطرار أن الرسول والصحابة لم يكونوا يسلكون هذا المسلك، فصار من عرف ذلك يعرف أن هذا بدعة، وكثير منهم لا يعرف أنه فاسد، بل يظن مع ذلك أنه صحيح من جهة العقل، لكنه طويل أو بعيد المعرفة، أو هو طريق مخيفة مخطر يخاف على سالكه، فصاروا يعيونه كما يعاب الطريق الطويل والطريق المخيف، مع اعتقادهم أنه يوصل إلى المعرفة، وأنه صحيح في نفسه.

وأما الحذاق العارفون بتحقيقه فعلموا أنه باطل عقلا وشرعًا، وأنه ليس بطريق موصل إلى المعرفة، بل إنما يوصل لمن اعتقد صحته إلى الجهل والضلال، ومن تبين له تناقضه أوصله إلى الحيرة والشك.

ولهذا صار حذاق سالكيه ينتهون إلى الحيرة والشك؛ إذ كان حقيقته أن كل موجود فهو حادث مسبوق بالعدم، وليس في الوجود قديم، وهذا مكابرة؛ فإن الوجود مشهود، وهو إما حادث وإما قديم، والحادث لا بد له من قديم، فثبت وجود القديم على التقديرين.

وكذلك ما ابتدعه في هذه الطريق ابن سينا وأتباعه من الاستدلال بالممكن على ١٤٩/١٣ الواجب أبطل من ذلك، كما قد بسط ذلك في غير هذا الموضع، وحقيقته أن كل موجود فهو ممكن ليس في الوجود موجود بنفسه، مع أنهم جعلوا هذا طريقًا لإثبات الواجب بنفسه، كما يجعل أولئك هذا طريقًا لإثبات القديم، وكلاهما يناقض ثبوت القديم والواجب فليس في واحد منهما إثبات قديم ولا واجب بنفسه، مع أن ثبوت موجود قديم وواجب بنفسه معلوم بالضرورة.

ولهذا صار حذاق هؤلاء إلى أن الموجود الواجب والقديم هو العالم بنفسه، وقالوا: هو الله، وأنكروا أن يكون للعالم رب مباين للعالم؛ إذ كان ثبوت القديم الواجب بنفسه لا بد منه على كل قول، وفرعون ونحوه ممن أنكر الصانع ما كان ينكر هذا الوجود المشهود، فلما كان حقيقة قول أولئك يستلزم أنه ليس موجود قديم ولا واجب، لكنهم لا يعرفون أن هذا يلزمهم، بل يظنون أنهم أقاموا الدليل على إثبات القديم الواجب بنفسه.

ولكن وصفوه بصفات المتنوع ، فقالوا: لا داخل العالم ولا خارجه ولا هو صفة ولا موصوف، ولا يشار إليه، ونحو ذلك من الصفات السلبية التي تستلزم عدمه، وكان هذا مما تنفر عنه العقول والفطر، ويعرف أن هذا صفة المعدوم المتنوع لا صفة الموجود، فدليلهم ١٥٠/١٣ في نفس الأمر يستلزم أنه ما ثمَّ قديم ولا واجب، ولكن ظنوا أنهم أثبتوا القديم والواجب، وهذا الذي أثبتوه هو ممنوع ، فما أثبتوا قديماً ولا واجباً.

فجاء آخرون من جهيتهم فرأوا هذا مكابرة، ولا بد من إثبات القديم والواجب، فقالوا: هو هذا العالم، فكان قدما الجهمية يقولون: إنه بذاته في كل مكان، وهؤلاء قالوا: هو عين الموجودات، والموجود القديم الواجب هو نفس الموجود المحدث الممكن، والحلول هو الذي أظهرته الجهمية للناس حتى عرفه السلف والأئمة وردوه، وأما حقيقة قولهم فهو النفي أنه لا داخل العالم ولا خارجه، ولكن هذا لم تسمعه الأئمة ، ولم يعرفوا أنه قولهم إلا من باطنهم؛ ولهذا كان الأئمة يحكون عن الجهمية أنه في كل مكان، ويحكون عنهم وصفه بالصفات السلبية، وشاع عند الناس أن الجهمية يصفونه بالسلب حتى قال أبو تمام:

جهمية الأوصاف إلا أنها قد حليت بمحاسن الأشياء

وهم لم يقصدوا نفي القديم والواجب، فإن هذا لا يقصده أحد من العقلاء لا مسلم ولا كافر؛ إذ كان خلاف ما يعلمه كل أحد ببديهة عقله، فإنه إذا قدر أن جميع الموجودات حادثة عن عدم، لزم أن كل الموجودات حدثت بأنفسها، ومن المعلوم بدهاة العقول أن ١٥١/١٣ الحادث/لا يحدث بنفسه؛ ولهذا قال تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمْ الْخَالِقُونَ﴾ [الطور: ٣٥]، وقد قيل: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ﴾ من غير رب خلقهم، وقيل: من غير مادة، وقيل: من غير عاقبة وجزاء ، والأول مراد قطعاً، فإن كل ما خلق من مادة أو لغاية فلا بد له من خالق.

ومعرفة الفطر أن المحدث لا بد له من محدث أظهر فيها، من أن كل محدث لا بد له من مادة خلق منها وغاية خلق لها؛ فإن كثيراً من العقلاء نازع في هذا وهذا، ولم ينزع في الأول، طائفة قالت: إن هذا العالم حدث من غير محدث أحدثه، بل من الطوائف من قال: إنه قديم بنفسه واجب بنفسه ليس له صانع، وإما أن يقول: إنه محدث حدث بنفسه بلا صانع، فهذا لا يعرف عن طائفة معروفة، وإنما يحكى عن لا يعرف.

ومثل هذا القول وأمثاله يقوله من يقوله عن حصل له فساد في عقله، صار به إلى السفسطة، والسفسطة تعرض لآحاد الناس، وفي بعض الأمور، ولكن أمة من الأمم كلهم سوفسطائية في كل شيء، هذا لا يتصور؛ فلهذا لا يعرف عن أمة من الأمم أنهم قالوا

بحدوث العالم من غير محدث.

وهؤلاء لما اعتقدوا أن كل موصوف أو كل ما قامت به صفة أو/فعل بمشيئته، فهو ١٥٢/١٣ محدث ويمكن، لزمهم القول بحدوث كل موجود؛ إذ كان الخالق جل جلاله متصفاً بما يقوم به من الصفات والأمور الاختياريات، مثل أنه متكلم بمشيئته وقدرته، ويخلق ما يخلقه بمشيئته وقدرته، لكن هؤلاء اعتقدوا انتفاء هذه الصفات عنه؛ لاعتقادهم صحة القول بأن ما قامت به الصفات والحوادث فهو حادث؛ لأن ذلك لا يخلو من الحوادث وما لم يخل من الحوادث فهو حادث، وإذا كان حادثاً كان له محدث قديم، واعتقدوا أنهم أثبتوا الرب، وأنه ذات مجردة عن الصفات، ووجوده مطلق لا يشار إليه ولا يتعين، ويقولون: هو بلا إشارة ولا تعيين، وهذا الذي أثبتوه لا حقيقة له في الخارج، وإنما هو في الذهن، فكان ما أثبتوه واعتقدوا أنه الصانع للعالم إنما يتحقق في الأذهان لا في الأعيان، وكان حقيقة قولهم تعطيل الصانع.

فجاء إخوانهم في أصل المقالة . وقالوا : هذا الوجود المطلق المجرد عن الصفات هو الوجود الساري في الموجودات، فقالوا بحلوله في كل شيء.

وقال آخرون منهم : هو وجود كل شيء، ومنهم من فرق بين الوجود والثبوت، ومنهم من فرق بين التعيين والإطلاق، ومنهم من جعله في العالم كالمادة في الصورة، ومنهم من جعله في العالم كالزبد في اللبن والكرزيت والشيرج في السمسم والزيتون ١٥٣/١٣ وقد بسط الكلام على هؤلاء في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا أن الأصل الذي أضلهم قولهم: ما قامت به الصفات والأفعال، والأمور الاختيارية أو الحوادث فهو حادث، ثم قالوا: والجسم لا يخلو من الحوادث، وأثبتوا ذلك بطرق؛ منهم من قال: لا يخلو عن الأكوان الأربعة: الحركة والسكون والاجتماع والافتراق. ومنهم من قال: لا يخلو عن الحركة والسكون فقط. ومنهم من قال: لا يخلو عن الأعراض، والأعراض كلها حادثة، وهي لا تبقى زمانين، وهذه طريقة الآمدي، وزعم أن أكثر أصحاب الأشعرية اعتمدوا عليها، والرازي اعتمد على طريقة الحركة والسكون.

وقد بسط الكلام على هذه الطرق، وجميع ما احتجوا به على حدوث الجسم وإمكانه، وذكرنا في ذلك كلامهم هم أنفسهم في فساد جميع هذه الطرق، وأنهم هم بينوا فساد جميع ما استدل به على حدوث الجسم وإمكانه، وبينوا فسادها طريقاً طريقاً بما ذكروه، كما قد بسط هذا في غير هذا الموضع.

وأما الهشامية والكرامية، وغيرهم، ممن يقول بأنهم جسم قديم، فقد شاركوهم في ١٥٤/١٣ أصل هذه المقالة، لكن لم يقولوا بحدوث كل جسم، ولا قالوا: إن الجسم لا ينفك عن الحوادث؛ إذ كان القديم عندهم جسمًا قديمًا وهو خال من الحوادث، وقد قيل: أول من قال في الإسلام: إن القديم جسم هو هشام بن الحكم^(١)، كما أن أول من أظهر في الإسلام نفي الجسم هو الجهم بن صفوان.

وكلام السلف والأئمة في ذم الجهمية كثير مشهور، فإن مرض التعطيل شر من مرض التجسيم، وإنما كان السلف يذمون المشبهة، كما قال الإمام أحمد بن حنبل - رضي الله عنه - وإسحاق بن راهويه وغيرهما، قالوا: المشبهة الذين يقولون: بصر كبصري، ويد كيدي، وقدم ققدمي. وابن كلاب ومن تبعه أثبتوا الصفات التي لا تتعلق بمشيئته وقدرته، فأما التي تتعلق بمشيئته وقدرته فينفونها، قالوا: لأنها حادثة ولو قامت به الحوادث لكان حادثًا؛ لأن ما قبل الشيء لم يخل عنه وعن ضده، فلو قبل بعض هذه الحوادث لم يخل منه ومن ضده فلم يخل من الحوادث فيكون حادثًا.

ومحمد بن كرام كان بعد ابن كلاب في عصر مسلم بن الحجاج، أثبت أنه يوصف بالصفات الاختياريات، ويتكلم بمشيئته وقدرته، ولكن عنده يمتنع أنه كان في الأزل متكلمًا بمشيئته وقدرته؛ لامتناع حوادث لا أول لها، فلم يقل بقول السلف: إنه لم يزل متكلمًا إذا شاء بل قال: إنه صار يتكلم بمشيئته وقدرته، كما صار يفعل بمشيئته وقدرته بعد أن لم يكن كذلك، وقال هو وأصحابه في المشهور عنه: /إن الحوادث التي تقوم به لا يخلو منها ولا يزول عنها؛ لأنه لو قامت به الحوادث ثم زالت عنه كان قابلاً لحدوثها وزوالها، وإذا كان قابلاً لذلك لم يخل منه، وما لم يخل من الحوادث فهو حادث، وإنما يقبل على أصلهم أنه تقوم به الحوادث فقط، كما يقبل أن يفعلها ويحدثها، ولا يلزم من ذلك أنها لم تخل منه، كما لم يلزم أنه لم يزل فاعلا لها. والحدوث عندهم غير الأحداث. والقرآن عندهم حادث لا محدث؛ لأن المحدث يقتدر إلى إحداث بخلاف الحدوث.

وهم إذا قالوا: كان خاليًا منها في الأزل وكان ساكنًا، لم يقولوا: إنه قام به حادث، بل يقولون: السكون أمر عديمي كما يقوله الفلاسفة ولكن الحركة أمر وجودي، بخلاف ما يقوله من يقوله من المعتزلة والأشعرية: إن السكون أمر وجودي كالحركة، فإذا حصل به حادث لم يكن ثم عدم هذا الحادث، وإنما يعدم الحادث بإحداث يقوم به وهذا ممتنع، وهم

(١) هو هشام بن الحكم الشيباني، من أهل الكوفة، متكلم مناظر، من كبار الرافضة ومشاهيرهم، له مصنفات كثيرة منها «الإمامة» و«القدر» و«الرد على من قال بإمامة المفضول»، يقال: إنه عاش إلى خلافة المأمون، وتوفي سنة ١٧٩هـ [لسان الميزان ٦/٢٣٤، الأعلام ٨/٨٥، الفهرست ص ٢٤٩، ٢٥٠].

يقولون: إنه يمتنع عدم الجسم، وعندهم أن الباري يقوم به إحداث المخلوقات وإفناؤها، فالحوادث التي تقوم بهم تقوم به لو أفناها لقام به الإحداث والإفناء، فكان قابلاً لأن يحدث فيه حادث ويفني ذلك الحادث، وما كان كذلك لم يخل من إحداث وإفناء فلم يخل من الحوادث، وما لم يخل منها فهو حادث، وإنما كان كذلك لأن القابل للشيء لا يخلو عنه وعن ضده كما قالت الكلابية، لكن المعتزلة يقولون: السكون ضد الحركة فالقابل لأحدهما ١٥٦/١٣ لا يخلو عنه وعن الآخر، وهؤلاء يقولون: السكون ليس بضد وجودي، بل هو عديمي، وإنما الوجودي هو الإحداث والإفناء، فلو قبل قيام الإحداث والإفناء به لكان قابلاً لقيام الأضداد الوجودية، والقابل للشيء لا يخلو عنه وعن ضده.

وهؤلاء لما أراد منازعهم إبطال قولهم، كان عمدتهم بيان تناقض أقوالهم، كما ذكر ذلك أبو المعالي وأتباعه، وكما ذكر الأمدي تناقضهم من وجوه كثيرة، قد ذكرت في غير هذا الموضع، وغايتها أنها تدل على مناقضتهم لا على صحة مذهب المنازع.

وتمَّ طائفة كثيرة تقول: إنه تقوم به الحوادث وتزول، وإنه كلم موسى بصوت وذلك الصوت عدم، وهذا مذهب أئمة السنة والحديث من السلف وغيرهم، وأظن الكرامية لهم في ذلك قولان، وإلا فالقول بفناء الصوت الذي كلم به موسى من جنس القول بقدمه، كما يقول ذلك من يقوله من أهل الكلام والحديث والفقهاء من السلفية وغيرهم، ومن الحنبلية والشافعية والمالكية، يقول: إنه كلم موسى بصوت سمعه موسى، وذلك الصوت قديم، وهذا القول يعرف فسادَه ببديهية العقل، وكذلك قول من يقول: كلمه بصوت حادث، وأن ذلك الصوت باق لا يزال هو وسائر ما يقوم به من الحوادث، هي أقوال يعرف فسادها بالبديهية.

/ وإنما أوقع هذه الطوائف في هذه الأقوال ذلك الأصل الذي تلقوه عن الجهمية، وهو ١٥٧/١٣ أن ما لم يخل من الحوادث فهو حادث، وهو باطل عقلاً وشرعاً، وهذا الأصل فاسد مخالف للعقل والشرع، وبه استطالت عليهم الفلاسفة الدهرية، فلا للإسلام نصروا، ولا لعدوه كسروا، بل قد خالفوا السلف والأئمة، وخالفوا العقل والشرع، وسلطوا عليهم وعلى المسلمين عدوهم، من الفلاسفة الدهرية والملاحدة بسبب غلطهم في هذا الأصل الذي جعلوه أصل دينهم، ولو اعتصموا بما جاء به الرسول لوافقوا المنقول والمعقول، وثبت لهم الأصل، ولكن ضيعوا الأصول فحرموا الوصول، والأصول اتباع ما جاء به الرسول.

وأحدثوا أصولاً ظنوا أنها أصول ثابتة، وكانت كما ضرب الله المثلين: مثل البناء والشجرة، فقال في المؤمنين والمنافقين: ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ اللَّهِ

وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ مَنْ أَسْتَسَّ بُيُوتَهُ عَلَى شَقَا جُرْفٍ هَارٍ فَأَتَاهَارَ بِهِ فِي نَارٍ جَهَنَّمَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿التوبة: ١٠٩﴾، وقال: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ . تُؤْتِي أُكْلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ . وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ مِنْ فَوْقِ الْأَرْضِ مَا لَهَا مِنْ قَرَارٍ . يُمِثُّ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾ ١٥٨/١٣ [إبراهيم: ٢٤-٢٧]، والأصول : مأخوذة/ من أصول الشجرة وأساس البناء ؛ ولهذا يقال فيه : الأصل ما ابتنى عليه غيره، أو ما تفرع عنه غيره .

فالأصول الثابتة هي أصول الأنبياء، كما قيل :

أيها المعتدى لتطلب علماً كل علم عبد لعلم الرسول
تطلب الفرع كي تصحح حكماً ثم أغفلت أصل أصل الأصول

والله يهدينا وسائر إخواننا المؤمنين إلى صراطه المستقيم ، صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً .

وهذه الأصول ينبنى عليها ما في القلوب، ويتفرع عليها . وقد ضرب الله مثل الكلمة الطيبة التي في قلوب المؤمنين ، ومثل الكلمة الخبيثة التي في قلوب الكافرين . «الكلمة» هي قضية جازمة وعقيدة جامعة، ونبينا ﷺ أوتي فواتح الكلام ، وخواتمه وجوامعه، فبعث بالعلوم الكلية والعلوم الأولية والآخرة على أتم قضية، فالكلمة الطيبة في قلوب المؤمنين - وهي العقيدة الإيمانية التوحيدية- كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء، فأصل أصول الإيمان ثابت في قلب المؤمن كثبات أصل الشجرة الطيبة وفرعها في السماء ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠] والله - سبحانه - مثل الكلمة الطيبة، أي : كلمة التوحيد، بشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء .

فين بذلك أن الكلمة الطيبة لها أصل ثابت في قلب المؤمن، ولها فرع عال، وهي ثابتة في قلب ثابت، كما قال: ﴿يُمِثُّ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾، فالمؤمن عنده يقين وطمأنينة، والإيمان في قلبه ثابت مستقر، وهو في نفسه ثابت على الإيمان مستقر لا يتحول عنه، والكلمة الخبيثة ﴿كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ مِنْ فَوْقِ الْأَرْضِ﴾، استؤصلت واجتثت، كما يقطع الشيء ويحُث من فوق الأرض ﴿مَا لَهَا مِنْ قَرَارٍ﴾ : لا مكان تستقر فيه ولا استقرار في المكان؛ فإن القرار يراد به مكان الاستقرار، كما قال تعالى: ﴿وَيُنْسِقِ الْفَرَارُ﴾ [إبراهيم: ٢٩]، وقال: ﴿جَعَلْ لَكُمْ الْأَرْضَ قَرَارًا﴾ [غافر: ٦٤] . ويقال : فلان ما له قرار أي ثبات ، وقد فسر القرار في الآية بهذا وهذا، فالمبطل ليس قوله ثابتاً في

قلبه، ولا هو ثابت فيه ولا يستقر، كما قال تعالى في المثل الآخر: ﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ﴾ [الرعد: ١٧] فإنه وإن اعتقده مدة فإنه عند الحقيقة يخونه، كالذي يشرك بالله، فعند الحقيقة يضل عنه ما كان يدعو من دون الله.

وكذلك الأفعال الباطلة التي يعتقد بها الإنسان عند الحقيقة تخونه ولا تنفعه، بل هي كالشجرة الخبيثة التي اجتثت من فوق الأرض ما لها/من قرار، فمن كان معه كلمة طيبة ١١٠/١٣ أصلها ثابت كان له فرع في السماء يوصله إلى الله، فإنه سبحانه ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠] ومن لم يكن معه أصل ثابت فإنه يحرم الوصول؛ لأنه ضيع الأصول. ولهذا تجد أهل البدع والشبهات لا يصلون إلى غاية محمودة، كما قال تعالى: ﴿لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُمْ بِشَيْءٍ إِلَّا كَبْسُطٍ كَثِيرٍ إِلَىٰ آَلَاءِ اللَّهِ لِيَبْلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَالِغٍ وَمَا دَعَا الْكَاذِبِينَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ﴾ [الرعد: ١٤].

والله - سبحانه - بعث الرسل وأنزل الكتب، بأن يكون هو المعبود وحده لا شريك له، وإنما يعبد بما أمر به على ألسن رسله.

وأصل عبادته معرفته بما وصف به نفسه في كتابه، وما وصفه به رسله؛ ولهذا كان مذهب السلف أنهم يصفون الله بما وصف به نفسه، وما وصفه به رسله، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، والذين ينكرون بعض ذلك ما قدروا الله حق قدره، وما عرفوه حق معرفته، ولا وصفوه حق صفته، ولا عبدوه حق عبادته.

والله - سبحانه - قد ذكر هذه الكلمة ماقدروا الله حق قدره في ثلاثة مواضع؛ وليثبت عظمته في نفسه، وما يستحقه من الصفات، وليثبت وحدانيته وأنه لا يستحق العبادة إلا هو، وليثبت ما أنزله على/رسله، فقال في الزمر: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ ۖ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [الزمر: ٦٧]، وقال في الحج: ﴿ضَعُفَ الطَّلَبُ وَالْمَطْلُوبُ . مَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ [الحج: ٧٣، ٧٤]، وقال في الأنعام: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٩١].

وفي المواضع الثلاثة ذم الذين ما قدروه حق قدره من الكفار، فدل ذلك على أنه يجب على المؤمن أن يقدر الله حق قدره، كما يجب عليه أن يتقيه حق تقاته، وأن يجاهد فيه حق جهاده، قال تعالى: ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ﴾ [الحج: ٧٨]، وقال: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ [آل عمران: ١٠٢] والمصدر هنا مضاف إلى المفعول، والفاعل مراد أي حق جهاده الذي أمركم به، وحق تقاته التي أمركم بها، واقدروه قدره الذي بينه لكم وأمركم به، فصدقوا الرسول فيما أخبر، وأطيعوه فيما أوجب وأمر. وأما ما يخرج عن طاقة البشر فذلك

لا يذم أحد على تركه، قالت عائشة: فاقدروا قدر الجارية الحديثة السن الحريصة على اللهو.

ودلت الآية على أن له قدرًا عظيمًا، لا سيما قوله: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧] وفي تفسير ابن أبي طلحة، عن ابن عباس قال: من آمن بأن الله على كل شيء قدير، فقد قدر الله حق قدره.

١٦٢/١٣ / وقد ثبت في الصحيحين من حديث ابن مسعود أن النبي ﷺ قرأ هذه الآية، لما ذكر له بعض اليهود أن الله يحمل السموات على أصبع، والأرضين على أصبع، والجبال على أصبع، والشجر والثرى على أصبع، وسائر الخلق على أصبع؛ فضحك رسول الله ﷺ تعجبًا وتصديقًا لقول الخبر، وقرأ هذه الآية (١).

وعن ابن عباس قال: مر يهودي بالنبي ﷺ فقال: يا أبا القاسم، ما تقول إذا وضع الله السماء على ذه، والأرض على ذه، والجبال والماء على ذه، وسائر الخلق على ذه؟ فأنزل الله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَتٌ بِيَمِينِهِ﴾. رواه الإمام أحمد والترمذي من حديث أبي الضحى عن ابن عباس، وقال: غريب حسن صحيح (٢).

وهذا يقتضى أن عظمته أعظم مما وصف ذلك الخبر، فإن الذي في الآية أبلغ، كما في الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «يقبض الله الأرض يوم القيامة ويطوي السماء بيمينه، ثم يقول: أنا الملك، أين ملوك الأرض؟» (٣).

وفي الصحيحين عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «يطوي الله السموات يوم ١٦٣/١٣ القيامة، ثم يأخذهن بيده اليمنى، ثم يقول: أين الملوك؟ أين الجبارون؟/ أين المتكبرون؟» (٤) ورواه مسلم أبسط من هذا، وذكر فيه أنه يأخذ الأرض بيده الأخرى.

وقد روى ابن أبي حاتم: حدثنا أبي، ثنا عمرو بن رافع، ثنا يعقوب بن عبد الله، عن جعفر، عن سعيد بن جبیر، قال: تكلمت اليهود في صفة الرب - تبارك وتعالى - فقالوا ما لم يعلموا ولم يروا، فأنزل الله على نبيه: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ فجعل

(١) البخاري في التفسير (٤٨١١) ومسلم في صفات المنافقين وأحكامهم (١٩/٢٧٨٦، ٢١).

(٢) الترمذي في تفسير القرآن (٣٢٤٠)، وقال: «حسن غريب صحيح».

(٣) البخاري في التوحيد (٧٤١٢) ومسلم في صفات المنافقين (٢٣/٢٧٨٧).

(٤) البخاري في التوحيد (٧٤١٢) ومسلم في صفات المنافقين (٢٤/٢٧٨٨).

صفته التي وصفوه بها شركا.

وقال : حدثنا أبي ، ثنا أبو نعيم ، ثنا الحكم - يعني أبا معاذ- عن الحسن ، قال : عمدت اليهود فنظروا في خلق السموات والأرض والملائكة ، فلما فرغوا أخذوا يقدرونه ، فأنزل الله تعالى على نبيه : ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ ، وهذا يدل على أنه أعظم مما وصفوه ، وأنهم لم يقدروه حق قدره .

وقوله : ﴿عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ فكل من جعل مخلوقاً مثلاً للخالق في شيء من الأشياء فأحبه مثل ما يحب الخالق ، أو وصفه بمثل ما يوصف به الخالق فهو مشرك ، سوى بين الله وبين المخلوق في شيء من الأشياء فعدل بربه ، والرب تعالى لا كفؤ له ، ولا سمي له ، ولا مثل له ، ومن جعله مثل المعدوم والممتنع فهو شر من هؤلاء ، فإنه معطل بمثل ، ١٦٤/١٣ والمعطل شر من المشرك .

والله ثني قصة فرعون في القرآن في غير موضع ؛ لاحتياج الناس إلى الاعتبار بها ، فإنه حصل له من الملك ودعوى الربوبية والإلهية والعلو ما لم يحصل مثله لأحد من المعطلين ، وكانت عاقبته إلى ما ذكر الله تعالى ، وليس لله صفة يماثله فيها غيره ، فلهذا لم يجز أن يستعمل في حقه قياس التمثيل ، ولا قياس الشمول الذي تستوى أفرادها ، فإن ذلك شرك ، إذ سوى فيه بالمخلوق ، بل قياس الأولى ، فإنه - سبحانه - ﴿وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الروم : ٢٧] . فهو أحق من غيره بصفات الكمال ، وأحق من غيره بالتنزيه عن صفات النقص .

وقد بسطت هذه الأمور في غير هذا الموضع ، وبين أن من جعله الوجود المطلق والمقيد بالسلب أو ذاتاً مجردة ، فهؤلاء مثله بأنقص المعقولات الذهنية ، وجعلوه دون الموجودات الخارجية ، والنفاة الذين قصدوا إثبات حدوث العالم بإثبات حدوث الجسم لم يثبتوا بذلك حدوث شيء ، كما قد بين في موضعه .

ثم إنهم جعلوا عمدتهم في تنزيه الرب عن النقائص على نفي الجسم ، ومن سلك هذا المسلك لم ينزه الله عن شيء من النقائص البتة ، فإنه / ما من صفة ينفيها ؛ لأنها تستلزم ١٦٥/١٣ التجسيم وتكون من صفات الأجسام إلا يقال له : فيما أثبتته نظير ما يقوله هو في نفس تلك الصفة .

فإن كان مثبتاً لبعض الصفات قيل له : القول في هذه الصفة التي تنفيها كالقول فيما أثبتته ، فإن كان هذا تجسيمياً وقولاً باطلاً فهذا كذلك ، وإن قلت : أنا أثبت هذا على الوجه الذي يليق بالرب ، قيل له : وكذلك هذا . وإن قلت : أنا أثبتته وأنفى التجسيم ، قيل : وهذا

كذلك، فليس لك أن تفرق بين التماثلين.

وإن كان ممن يثبت الأسماء وينفي الصفات - كالمعتزلة - قيل له في الصفات ما يقوله هو في الأسماء، فإذا كان يثبت حياً عالماً قادراً، وهو لا يعرف من هو متصف بذلك إلا جسماً كان إثبات أن له علماً وقدرة، كما نطق به الكتاب والسنة كذلك.

وإن كان ممن لا يثبت لا الأسماء ولا الصفات كالجهمية المحضة والملاحدة، قيل له: فلا بد أن تثبت موجوداً قائماً بنفسه، وأنت لا تعرف ذلك إلا جسماً، وإن قال: لا أسميه باسم لا إثبات ولا نفي، قيل له: سكوتك لا ينفي الحقائق، ولا واسطة بين النفي والإثبات، فإما أن يكون حقاً ثابتاً موجوداً، وإما أن يكون باطلاً معدوماً.

١٦٦/١٣ / وأيضاً، فإن كنت لم تعرفه فأنت جاهل فلا تتكلم، وإن عرفته فلا بد أن تميز بينه وبين غيره بما يختص به، مثل أن تقول: رب العالمين، أو القديم الأزلي، أو الموجود بنفسه ونحو ذلك، وحيث أنك أثبتت حياً موجوداً قائماً بنفسه، وأثبتته فاعلاً وأنت لا تعرف ما هو كذلك إلا الجسم.

وإن قدر أنه جاحد له قيل له: فهذا الوجود مشهود، فإن كان قديماً أزلياً موجوداً بنفسه فقد يثبت جسم قديم أزلي موجود بنفسه وهو ما فررت منه، وإن كان مخلوقاً مصنوعاً فله خالق خلقه، ولا بد أن يكون قديماً أزلياً، فقد ثبت الوجود القائم بنفسه القديم الأزلي على كل تقدير، وهذا مبسوط في غير هذا الموضع.

وهنا قد نبهنا على ذلك، هو أنه كل من بنى تنزيهه للرب عن النقائص والعيوب على نفي الجسم، فإنه لا يمكنه أن ينزهه عن عيب أصلاً بهذه الحجة، وكذلك من جعل عمدته نفي التركيب.

ومن تدبر ما ذكروه في كتبهم تبين له أنهم لم يقيموا حجة على وجوده، فلا هم أثبتوه وأثبتوا له ما يستحقه، ولا نزهوه ونفوا عنه ما لا يجوز عليه، إذ كان إثباته هو إثبات حدوث الجسم، ولم يقيموا على ذلك دليلاً، والنفي اعتمدوا فيه على ذلك، وهم متناقضون فيه لو / كانوا أقاموا دليلاً على نفي كونه جسماً، فكيف إذا لم يقيموا على ذلك دليلاً وتناقضوا؟! ١٦٧/١٣

وهذا مما يتبين لك أن من خرج عن الكتاب والسنة، فليس معه علم لا عقلي ولا سمعي، لاسيما في هذا المطلوب الأعظم، لكنهم قد يكونون معتقدين لعقائد صحيحة عرفوها بالفطرة العقلية، وبما سمعوه من القرآن ودين المسلمين، فقلوبهم تثبت ما تثبت وتنفي ما تنفي بناء على هذه الفطرة المكملة بالشرعة المنزل، لكنهم سلكوا هذه الطرق

البدعية، وليس فيها علم أصلاً، ولكن يستفاد من كلامهم إبطال بعضهم لقول المبطل الآخر، وبيان تناقضه.

ولهذا لما ذكروا المقالات الباطلة في الرب جعلوا يردونها بأن ذلك تجسيم، كما فعل القاضي أبو بكر في هداية المسترشدين وغيره، فلم يقيموا حجة على أولئك المبطلين، وردوا كثيراً مما يقول اليهود بأنه تجسيم، وقد كان اليهود عند النبي ﷺ بالمدينة، وكانوا أحياناً يذكرون له بعض الصفات، كحديث الخبر، وقد ذم الله اليهود على أشياء كقولهم: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٨١] وأن يده مغلولة وغير ذلك، ولم يقل النبي ﷺ قط أنهم يجسمون، ولا أن في التوراة تجسيماً ولا عابهم بذلك، ولا رد هذه الأقوال الباطلة بأن هذا تجسيم كما فعل ذلك من فعله من النفاة.

/فتبين أن هذه الطريقة مخالفة للشرع والعقل، وأنها مخالفة لما بعث الله به رسوله ١٦٨/١٣ ولما فطر عليه عباده، وأن أهلها من جنس الذين ﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [الملك: ١٠].

وقد بينا في غير هذا الموضع فساد ما ذكره الرازي من أن طريقة الجوب والإمكان من أعظم الطرق، وبيننا فسادها وأنها لا تفيد علماً، وأنهم لم يقيموا دليلاً على إثبات واجب الوجود، وأن طريقة الكمال أشرف منها وعليها اعتماد العقلاء قديماً وحديثاً، وهو قد اعترف في آخر عمره بأنه قد تأمل الطرق الكلامية، والمناهج الفلسفية، فما وجدها تشفى عليلاً، ولا تروى (١) غليلاً، ووجد أقرب الطرق طريقة القرآن.

وطريقة الجوب والإمكان لم يسلكها أحد قبل ابن سينا، وهو أخذها من كلام المتكلمين الذين قسموا الوجود إلى محدث وقديم، فقسمه هو إلى واجب وممكن؛ ليتمكن القول بأن الفلك ممكن مع قدمه، وخالف بذلك عامة العقلاء من سلفه وغير سلفه، وخالف نفسه، فإنه قد ذكر في المنطق ما ذكره سلفه من أن الممكن لا يكون إلا محدثاً، كما قد بسط الكلام عليه في غير هذا الموضع.

ثم إن هؤلاء الذين سلخوا هذه الطريقة انتهت بهم إلى قول فرعون؛ فإن/فرعون ١٦٩/١٣ جحد الخالق، وكذب موسى في أن الله كلمه، وهؤلاء ينتهي قولهم إلى جحد الخالق، وإن أثبتوه قالوا: إنه لا يتكلم، ولا نادى أحداً ولا ناجاه.

وعمدتهم في نفي ذاته على نفي الجسم، وفي نفي كلامه وتكليمه لموسى على أنه

(١) في المطبوعة: « ترى » والصواب ما أثبتناه.

لاتحلّه الحوادث، فلا يبقى عندهم رب ولا مرسل. فحقيقة قولهم يناقض شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله؛ فإن الرسول هو المبلغ لرسالة مرسله، والرسالة هي كلامه الذي بعثه به، فإذا لم يكن متكلماً لم تكن رسالة.

ولهذا اتفق الأنبياء على أن الله يتكلم، ومن لم يقل: إنه يتكلم بمشيئته وقدرته كلاماً يقوم بذاته، لم يقل: إنه يتكلم. والنفاء منهم من يقول: الكلام صفة فعل؛ بمعنى أنه مخلوق بائن عنه، ومنهم من يقول: هو صفة ذات؛ بمعنى أنه كالحياة يقوم بذاته، وهو لا يتكلم بمشيئته وقدرته، وكل طائفة مصيبة في إبطال باطل الأخرى.

والدليل يقوم على أنه صفة ذات وفعل تقوم بذات الرب، والرب يتكلم بمشيئته وقدرته، فأدلة من قال: إنه صفة فعل كلها إنما تدل على أنه يتكلم بقدرته ومشيئته وهذا حق، وأدلة من قال: إنه صفة ذات إنما تدل على أن كلامه يقوم بذاته وهذا حق، وأما من أثبت أحدهما/كمن قال: إن كلامه مخلوق، أو قال: إنه لا يتكلم بمشيئته وقدرته، فهؤلاء في الحقيقة لم يثبتوا أنه يتكلم، ولا أثبتوا له كلاماً؛ ولهذا يقولون ما لا يعقل. هذا يقول: إنه معنى واحد قام بالذات، وهذا يقول: حروف أو حروف وأصوات قديمة أزلية لازمة لذاته، وهذا يقول: مخلوق بائن عنه.

ولهذا لما ظهر لطائفة من أتباعهم ما في قولهم من الفساد، ولم يعرفوا غير هذه الأقوال الثلاثة - حاروا وتوقفوا، وقالوا: نحن نقر بما عليه عموم المسلمين من أن القرآن كلام الله، وأما كونه مخلوقاً أو بحرف وصوت أو معنى قائم بالذات فلا نقول شيئاً من هذا.

ومعلوم أن الهدى في هذه الأصول ومعرفة الحق فيها هو معرفة ما جاء به الرسول، وهو الموافق لصريح المعقول، أنفع وأعظم من كثير مما يتكلمون فيه من العلم، لا سيما والقلوب تطلب معرفة الحق في هذه بالفطرة، ولما قد رأوا من اختلاف الناس فيها.

وهؤلاء يذكرون هذا الوقف في عقائدهم وفيما صنفوه في أصول الدين، كما قد رأيت منهم من أكابر شيوخ العلم والدين بمصر والشام قد صنفوا في أصول الدين ما صنفوه، ولما تكلموا في «مسألة القرآن» وهل هو مخلوق؟ أو قديم؟ أو هو الحروف والأصوات؟ ١٧١/١٣ أو معنى قائم بالذات؟ نهوا عن هذه الأقوال، وقالوا: الواجب أن يقال ما قاله المسلمون كلهم: إن القرآن كلام الله، ويمسك عن هذه الأقوال.

وهؤلاء توقفوا عن حيرة وشك، ولهم رغبة في العلم والهدى والدين، وهم من أحرص الناس على معرفة الحق في ذلك وغيره، لكن لم يعلموا إلا هذه الأقوال الثلاثة.

قول المعتزلة ، والكلاية ، والسالية- وكل طائفة تبين فساد قول الأخرى ، وفي كل قول من الفساد ما يوجب الامتناع من قبوله ، ولم يعلموا قولاً غير هذه فرضوا بالجهل البسيط ، وكان أحب إليهم من الجهل المركب ، وكان أسباب ذلك أنهم وافقوا هؤلاء على أصل قولهم ودينهم ، وهو الاستدلال على حدوث الأجسام وحدث العالم بطريقة أهل الكلام المبتدع ، كما سلكها من ذكرته من أجلاء شيوخ أهل العلم والدين ، والاستدلال على إمكانها بكونها مركبة كما سلك الشيخ الآخر ، وهذا ينفي عن الواجب أن يكون جسماً بهذه الطريقة ، وذلك نفي عنه أنه جسم بتلك الطريقة . وحذاق النظار الذين كانوا أخير بهذه الطرق وأعظم نظراً واستدلالاً بها وبغيرها قد عرفوا فسادها ، كما قد بسط في غير هذا الموضع .

والله - سبحانه - قد أخبر أنه ﴿أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ﴾ [التوبة: ٣٣ ، الفتح: ٢٨ ، الصف: ٩] وأخبر أنه ينصر رسله والذين آمنوا في الحياة الدنيا .

والله - سبحانه - يجزي الإنسان بجنس عمله ، فالجزء من جنس العمل ، فمن خالف الرسل عوقب بمثل ذنبه . فإن كان قد قرح فيهم/ونسب ما يقولونه إلى أنه جهل وخروج ١٧٢/١٣ عن العلم والعقل ، ابتلى في عقله وعلمه ، وظهر من جهله ما عوقب به .

ومن قال عنهم: إنهم تعمّدوا الكذب ، أظهر الله كذبه . ومن قال: إنهم جهال ، أظهر الله جهله ، ففرعون وهامان وقارون لما قالوا عن موسى: إنه ساحر كذاب ، أخبر الله بذلك عنهم في قوله: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِآيَاتِنَا [وَسُلْطَانٍ مُّبِينٍ]﴾^(١) . إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَهَمَانَ وَقَارُونَ فَقَالُوا سَاحِرٌ كَذَّابٌ﴾ [غافر: ٢٣ ، ٢٤] وطلب فرعون إهلاكه بالقتل وصار يصفه بالعيوب ، كقوله: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرُونِي أَقْتُلْ مُوسَىٰ وَلْيَدْعُ رَبَّهُ إِنِّي أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَن يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ﴾ [غافر: ٢٦] ، وقال: ﴿أَمَرْنَا خَيْرًا مِّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾ [الزخرف: ٥٢] .

أهلك الله فرعون ، وأظهر كذبه وافتراءه على الله وعلى رسله ، وأذله غاية الإذلال ، وأعجزه عن الكلام النافع ، فلم يبين حجة . وفرعون هذه الأمة أبو جهل كان يسمى أبا الحكم ، ولكن النبي ﷺ سماه أبا جهل ، وهو كما سماه رسول الله ﷺ أبو جهل ، أهلك به نفسه وأتباعه في الدنيا والآخرة .

والذين قالوا عن الرسول: إنه أتر ، وقصدوا أنه يموت فينقطع ذكره ، عوقبوا بانبتاهم ، كما قال تعالى: ﴿إِنَّكَ شَانِئُهُ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾ [الكوثر: ٣] فلا يوجد من شأن الرسول

(١) سقط من المطبوعة .

إلا بتره الله حتى أهل البدع المخالفون لسنته. قيل لأبي بكر بن عياش (١): إن بالمسجد ١٧٣/١٣ قومًا يجلسون للناس ويتكلمون بالبدعة، فقال: من جلس للناس جلس الناس إليه، لكن أهل السنة يبقون ويبقى ذكركم، وأهل البدعة يموتون ويموت ذكركم.

وهؤلاء المشبهون لفرعون الجهمية نفاة الصفات، الذين وافقوا فرعون في جحده، وقالوا: إنه ليس فوق السماوات، وإن الله لم يكلم موسى تكليماً، كما قال فرعون: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَهْمُنُ ابْنُ لِي صَرَخًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ . أَتَسْبَبُ السَّمَوَاتِ فَأَطْلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لأَظُنُّهُ كَذِبًا﴾ [غافر: ٣٦، ٣٧].

وكان فرعون جاحداً للرب، فلولا أن موسى أخبره أن ربه فوق العالم لما قال: ﴿فَأَطْلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لأَظُنُّهُ كَذِبًا﴾، قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنُ لِفِرْعَوْنَ سُوءُ عَمَلِهِ وَصُدَّ عَنِ السَّبِيلِ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِي تَبَابٍ﴾ [غافر: ٣٧]، وقال تعالى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَأْتِيهَا الْمَلَأُ مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَهِ غَيْرِي فَأَوْقِدْ لِي يَهْمُنُ عَلَى الطِّينِ فَأَجْعَلَ لِي صَرَخًا لَعَلِّي أَطْلِعُ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لأَظُنُّهُ مِنَ الْكَاذِبِينَ . وَاسْتَكَبرَ هُوَ وَجُنُودُهُ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ إِنَّمَا لَنَا لَا يُرْجَعُونَ . فَأَخَذْنَاهُ وَجُنُودَهُ فَنَبَذْنَاهُمْ فِي الْيَمِّ فَاَنْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الظَّالِمِينَ . وَجَعَلْنَاهُمْ أَيْمَةً يَكُونُ إِلَى الْكَارِ وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ لَا يُنصَرُونَ . وَاتَّبَعْنَاهُمْ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعَنَهُ وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ هُمْ مِنَ الْمَقْبُوحِينَ﴾ [القصص: ٣٨ - ٤٢].

١٧٤/١٣ ومحمد ﷺ لما عرج به إلى ربه، وفرض عليه الصلوات/الخمس، ذكر أنه رجع إلى موسى، وأن موسى قال له: ارجع إلى ربك فسله التخفيف إلى أمتك، كما تواتر هذا في أحاديث المعراج، فموسى صدق محمداً في أن ربه فوق، وفرعون كذب موسى في أن ربه فوق، فالمقرون بذلك متبعون لموسى ومحمد، والمكذبون بذلك موافقون لفرعون.

وهذه الحجة مما اعتمد عليها غير واحد من النظار، وهي مما اعتمد عليها أبو الحسن الأشعري في كتابه «الإبانة» وذكر عدة أدلة عقلية وسمعية، على أن الله فوق العالم وقال في أوله:

فإن قال قائل: قد أنكرتم قول الجهمية، والقدرية، والخوارج والروافض، والمعتزلة، والمرجئة، فعرفونا قولكم الذي به تقولون، وديانتكم التي بها تدينون؟

(١) هو أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدي الكوفي، وثقه ابن معين وعبد الله بن أحمد بن حنبل وابن حبان، ولد سنة خمس أو ست وتسعين، وقيل: إنه مات في سنة ثلاث وتسعين ومائة. [تهذيب التهذيب ٣٧-٣٤/١٢].

قيل له: قولنا الذي نقول به وديانتنا التي ندين بها: التمسك بكتاب ربنا، وسنة نبينا، وما جاء عن الصحابة والتابعين، وأئمة المسلمين، وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل قائلون، ولما خالف قوله مجانبون، فإنه الإمام الكامل، والرئيس الفاضل، الذي أبان الله به الحق، وأوضح به المناهج، وقمع به بدع المبتدعين، وزيف الزائغين، وشك الشاكين؛ فرحمة الله من إمام مقدم/ وكبير مفهم، وعلى جميع أئمة ١٧٥/١٣ المسلمين. وذكر جملة الاعتقاد والكلام على علو الله على العرش، وعلى الرؤية ومسألة القرآن ونحو ذلك، وهذا مبسوط في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا أن المعطلة - نفاة الصفات أو نفاة بعضها - لا يعتمدون في ذلك على ما جاء به الرسول؛ إذ كان ما جاء به الرسول إنما يتضمن الإثبات لا النفي، لكن يعتمدون في ذلك على ما يظنون أنه أدلة عقلية، ويعارضون بذلك ما جاء به الرسول.

وحقيقة قولهم أن الرسول لم يذكر في ذلك ما يرجع إليه لا من سمع ولا عقل، فلم يخبر بذلك خبراً يبين به الحق على زعمهم، ولا ذكر أدلة عقلية تبين الصواب في ذلك على زعمهم، بخلاف غير هذا، فإنهم معترفون بأن الرسول ذكر في القرآن أدلة عقلية على ثبوت الرب، وعلى صدق الرسول.

وقد يقولون أيضاً: إنه أخبر بالمعاد؛ لكن نفوا الصفات لما رأوا أن ما ذكره من النفي لم يذكره الرسول، فلم يخبر به ولا ذكر دليلاً عقلياً عليه، بل إنما ذكر الإثبات، وليس هو في نفس الأمر حقاً، فأحوج الناس إلى التأويل أو التفويض، فلما نسبوا ما جاء به الرسول إلى أنه ليس فيه لا دليل سمعي ولا عقلي، لا خبر يبين الحق/ ولا دليل عليه، ١٧٦/١٣ عاقبهم الله بجنس ذنوبهم، فكان ما يقولونه في هذا الباب خارجاً عن العقل والسمع، مع دعواهم أنه من العقلات البرهانية، فإذا اختبره العارف وجده من الشبهات الشيطانية، من جنس شبهات أهل السفسطة والإلحاد، الذين يقدحون في العقلات والسمعيات.

وأما السمع فخلافهم له ظاهر لكل أحد، وإنما يظن من يعظمهم ويتبعهم أنهم أحكموا العقلات، فإذا حقق الأمر وجددهم، كما قال أهل النار: ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [الملك: ١٠] وكما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أََعْمَلُهُمْ كِرَامٍ بِقِيَعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّالِمُونَ مَاءً حَاقًّا إِذَا جَاءَهُمْ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَهُ عَذَابًا وَفُورًا جَسَابًا وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ . أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ [مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ] (١) صَبَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَكْدُ لَمْ يَكْدِ رَبُّهَا وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِن نُّورٍ﴾ [النور: ٣٩، ٤٠].

(١) ساقطة من المطبوعة.

فلما كان حقيقة قولهم أن القرآن والحديث ليس فيهما في هذا الباب دليل سمعي ولا عقلي - سلبهم الله في هذا الباب معرفة الأدلة السمعية والعقلية، حتى كانوا من أضل البرية مع دعواهم أنهم أعلم من الصحابة والتابعين، وأئمة المسلمين، بل قد يدعون أنهم أعلم من النبيين، وهذا ميراث من فرعون وحزبه اللعين.

١٧٧/١٣ / وقد قيل: إن أول من عرف أنه أظهر في الإسلام التعطيل - الذي تضمنه قول فرعون- هو الجعد بن درهم، فضحى به خالد بن عبد الله القسري^(١)، وقال: أيها الناس، ضحوا تقبل الله ضحاياكم، إني مُضَحٌّ بالجعد بن درهم، إنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسى تكليماً، تعالى الله عما يقول الجعد علواً كبيراً. ثم نزل فذبحه، وشكر له علماء المسلمين ما فعله، كالحسن البصري وغيره.

وهذا الجعد إليه ينسب مروان بن محمد الجعدي آخر خلفاء بني أمية، وكان شؤمه عاد عليه حتى زالت الدولة؛ فإنه إذا ظهرت البدع التي تخالف دين الرسل انتقم الله ممن خالف الرسل، وانتصر لهم؛ ولهذا لما ظهرت الملاحدة الباطنية وملكوا الشام وغيرها، ظهر فيها النفاق والزندقة الذي هو باطن أمرهم، وهو حقيقة قول فرعون إنكار الصانع وإنكار عبادته، وخيار ما كانوا يتظاهرون به الرفض، فكان خيارهم وأقربهم إلى الإسلام الراضية، وظهر بسببهم الرفض والإلحاد، حتى كان من كان ينزل الشام مثل بني حمدان الغالية ونحوهم متشيعين، وكذلك من كان من بني بويه في المشرق.

وكان ابن سينا وأهل بيته من أهل دعوتهم، قال: وبسبب ذلك اشتغلت في الفلسفة، وكان مبدأ ظهورهم من حين تولى المقتدر، ولم يكن بلغ بعد، وهو مبدأ انحلال الدولة العباسية، ولهذا سمي حينئذ بأمر المؤمنين الأموي الذي كان بالأندلس، وكان قبل ذلك ١٧٨/١٣ لا يسمى/ بهذا الاسم، ويقول: لا يكون للمسلمين خليفتان، فلما ولى المقتدر قال: هذا صبي لا تصح ولايته، فسمى بهذا الاسم.

وكان بنو عبيد الله القداح الملاحدة يسمون بهذا الاسم، لكن هؤلاء كانوا في الباطن ملاحدة زنادقة منافقين، وكان نسبهم باطلاً كدينهم، بخلاف الأموي والعباسي فإن كلاهما نسبة صحيح، وهم مسلمون كأمثالهم من خلفاء المسلمين.

فلما ظهر النفاق والبدع والفجور المخالف لدين الرسول سلطت عليهم الأعداء،

(١) هو خالد بن عبد الله بن يزيد بن أسد القسري، وثقه ابن حبان، وقد ولاه هشام بن عبد الملك على العراق عام ست ومائة ثم عزله سنة خمس وعشرين ومائة، وقتل سنة ست وعشرين ومائة. [تهذيب التهذيب ١٠١/٣، ١٠٢].

فخرجت الروم النصارى إلى الشام والجزيرة مرة بعد مرة، وأخذوا الثغور الشامية شيئاً بعد شيء إلى أن أخذوا بيت المقدس في أواخر المائة الرابعة، وبعد هذا بمدة حاصروا دمشق، وكان أهل الشام بأسوأ حال بين الكفار النصارى والمنافقين الملاحدة، إلى أن تولى نور الدين الشهيد، وقام بما قام به من أمر الإسلام وإظهاره والجهاد لأعدائه، ثم استنجد به ملوك مصر، بنو عبيد، على النصارى فأنجدهم، وجرت فصول كثيرة إلى أن أخذت مصر من بني عبيد، أخذها صلاح الدين يوسف بن سادي، وخطب بها لبني العباس، فمن حينئذ ظهر الإسلام بمصر بعد أن مكثت بأيدي المنافقين المرتدين عن دين الإسلام مائة سنة.

/ فكان الإيمان بالرسول والجهاد عن دينه سبباً لخير الدنيا والآخرة، وبالعكس البدع ١٧٩/١٣ والإلحاد ومخالفة ما جاء به سبب لشر الدنيا والآخرة.

فلما ظهر في الشام ومصر والجزيرة الإلحاد والبدع سلط عليهم الكفار، ولما أقاموا ما أقاموه من الإسلام وقهر الملحدين والمبتدعين نصرهم الله على الكفار؛ تحقيقاً لقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ مَجْرَجٍ يُخْرِجُكُمْ مِنَ عَذَابِ آلِيمٍ . تَوَمَّنْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَلِكُمْ سَبِيلٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ . يَقِفْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَسَكَتٍ طَيِّبَةٍ فِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ . وَأُخْرَىٰ تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِّنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِيرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الصف: ١٠ - ١٣].

وكذلك لما كان أهل المشرق قائمين بالإسلام كانوا منصورين على الكفار المشركين من الترك والهند والصين وغيرهم، فلما ظهر منهم ما ظهر من البدع والإلحاد والفجور سلط عليهم الكفار، قال تعالى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا . فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ أُولَاهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَّنَا أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ فَجَاسُوا خِلَالَ الدِّيَارِ وَكَاتَ وَعْدًا مَّفْعُولًا . ثُمَّ رَدَدْنَا لَكُمُ الْكَرَّةَ عَلَيْهِمْ وَأَمْدَدْنَاكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَجَعَلْنَاكُمْ أَكْثَرَ نَفِيرًا . إِن أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآخِرَةِ لِيَسْتَوْفُوا ١٨٠/١٣ وَجُوهَكُمْ وَلِيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيُتَبِّرُوا مَا عَلَوْا تَتْبِيرًا . عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ وَإِنْ عُدتُمْ عُدتُمْ وَعَدْنَا وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا﴾ [الإسراء: ٤ - ٨].

وكان بعض المشايخ يقول: هولاء - ملك الترك التتار الذي قهر الخليفة بالعراق، وقتل ببغداد مقتلة عظيمة جداً، يقال: قتل منهم ألف ألف، وكذلك قتل بحلب دار الملك حينئذ - كان بعض الشيوخ يقول: هو المسلمين بمنزلة بختنصر لبني إسرائيل.

وكان من أسباب دخول هؤلاء ديار المسلمين ظهور الإلحاد والنفاق والبدع، حتى إنه

صنف الرازي كتاباً في عبادة الكواكب والأصنام وعمل السحر، سماه «السر المكتوم في السحر ومخاطبة النجوم»، ويقال: إنه صنفه لأمر السلطان علاء الدين محمد بن لكش بن جلال الدين خوارزم شاه، وكان من أعظم ملوك الأرض، وكان للرازي به إتصال قوي، حتى إنه وصى إليه على أولاده، وصنف له كتاباً سماه «الرسالة العلائية في الإختيارات السماوية».

وهذه الإختيارات لأهل الضلال بدل الإستخارة التي علمها النبي ﷺ المسلمين، كما قال جابر في الحديث الصحيح الذي رواه البخاري وغيره: كان رسول الله ﷺ يعلمنا بالإستخارة في الأمور كلها، كما يعلمنا السورة من القرآن، يقول: «إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة، ثم ليقل: اللهم إني أستخيرك بعلمك، واستقدرك بقدرتك، وأسألك من فضلك العظيم، اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر - ويسميه باسمه - خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري فاقدره لي، ويسره، ثم بارك لي فيه، وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري، فاصرفه عني، واصرفني عنه، واقدر لي الخير حيث كان ثم رضني به»^(١).

وأهل النجوم لهم اختيارات إذا أراد أحدهم أن يفعل فعلاً أخذ طالعاً سعيداً، فعمل في ذلك العمل لينجح بزعمهم. وقد صنف الناس كتباً في الرد عليهم، وذكروا كثرة ما يقع من خلاف مقصودهم فيما يخبرون به ويأمرون به، وكم يخبرون من خير فيكون كذباً، وكم يأمرن باختيار فيكون شراً، والرازي صنف الإختيارات لهذا الملك، وذكر فيه الإختيار لشرب الخمر وغير ذلك، كما ذكر في «السر المكتوم» في عبادة الكواكب ودعوتها مع السجود لها، والشرك بها ودعائها، مثلما يدعو الموحدون ربهم، بل أعظم، والتقرب إليها بما يظن أنه مناسب لها من الكفر والفسوق والعصيان، فذكر أنه يتقرب إلى الزهرة بفعل الفواحش وشرب الخمر والغناء، ونحو ذلك مما حرمه الله ورسوله.

١٨٢/١٣ / وهذا في نفس الأمر يقرب إلى الشياطين، الذين يأمرونهم بذلك ويقولون لهم: إن الكوكب نفسه يحب ذلك، وإلا فالكواكب مسخرات بأمر الله مطيعة لله، لا تأمر بشرك ولا غيره من المعاصي، ولكن الشياطين هي التي تأمر بذلك ويسمونها روحانية الكواكب، وقد يجعلونها ملائكة وإنما هي شياطين، فلما ظهر بأرض المشرق بسبب مثل هذا الملك ونحوه، ومثل هذا العالم ونحوه ما ظهر من الإلحاد والبدع سلط الله عليهم الترك المشركين الكفار، فأبادوا هذا الملك، وجرت له أمور فيها عبرة لمن يعتبر، ويعلم تحقيق ما أخبر الله به في كتابه، حيث يقول: ﴿سَأُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ

(١) البخاري في التجهد (١١٦٢) وفي الدعوات (٦٣٨٢) وأبو داود في الصلاة (١٥٣٨) والترمذي في أبواب الصلاة (٤٨٠) كلهم عن جابر بن عبد الله.

أَنَّهُ الْحَقُّ ﴿فصلت: ٥٣﴾ أي أن القرآن حق، وقال: ﴿سَأُورِيكُمْ آيَاتِي فَلَا تَسْتَعْجِلُون﴾ [الأنبياء: ٣٧]، وبسط هذا له موضع آخر.

والمقصود هنا أن دولة بني أمية كان انقراضها بسبب هذا الجعد المعطل وغيره من الأسباب، التي أوجبت إدارها، وفي آخر دولتهم ظهر الجهم بن صفوان بخراسان، وقد قيل: إن أصله من ترمذ وأظهر قول المعطلة النفاة الجهمية، وقد قتل في بعض الحروب، وكان أئمة المسلمين بالمشرق أعلم بحقيقة قوله من علماء الحجاز والشام والعراق؛ ولهذا يوجد لعبد الله بن المبارك وغيره من علماء المسلمين بالمشرق من الكلام في الجهمية أكثر مما يوجد لغيرهم، مع أن عامة/أئمة المسلمين تكلموا فيهم، ولكن لم يكونوا ظاهرين إلا ١٨٣/١٨٣ بالمشرق، لكن قوى أمرهم لما مات الرشيد، وتولى ابنه الملقب بالمأمون بالمشرق، وتلقي عن هؤلاء ما تلقاه.

ثم لما ولى الخلافة اجتمع بكثير من هؤلاء، ودعا إلى قولهم في آخر عمره، وكتب إلى بغداد وهو بالثغر بطرسوس التي ببلدسيس - وكانت إذ ذاك أعظم ثغور بغداد، ومن أعظم ثغور المسلمين يقصدها أهل الدين من كل ناحية ويرابطون بها، رابط بها الإمام أحمد، رضي الله عنه، والسري السقطي^(١)، وغيرهما، وتولي قضاءها أبو عبيد، وتولي قضاءها أيضاً صالح بن أحمد بن حنبل؛ ولهذا ذكرت في كتب الفقه كثيراً فإنها كانت ثغراً عظيماً - فكتب من الثغر إلى نائبه ببغداد إسحاق بن إبراهيم بن مصعب كتاباً يدعو الناس فيه إلى أن يقولوا: القرآن مخلوق. فلم يجبه أحد. ثم كتب كتاباً ثانياً يأمر فيه بتقييد من لم يجبه وإرساله إليه، فأجاب أكثرهم، ثم قيدوا سبعة لم يجيبوا، فأجاب منهم خمسة بعد القيد، وبقي اثنان لم يجيبا: الإمام أحمد بن حنبل ومحمد بن نوح، فأرسلوهما إليه فمات قبل أن يصلا إليه، ثم أوصى إلى أخيه أبي إسحاق، وكان هذا سنة ثمانى عشرة ومائتين، وبقي أحمد في الحبس إلى سنة عشرين، فجرى ما جرى من المناظرة حتى قطعهم بالحجة، ثم لما خافوا الفتنة ضربوه وأطلقوه، وظهر مذهب/النفاة ١٨٤/١٨٤ الجهمية، وامتنحوا الناس فصار من أجابهم أعطوه وإلا منعهوا العطاء وعزلوه من الولايات، ولم يقبلوا شهادته، وكانوا إذا افتكوا الأسرى يمتحنون الأسير، فإن أجابهم افتدوه وإلا لم يفتدوه.

وكتب قاضيهم أحمد بن أبي دؤاد^(٢) على ستارة الكعبة «ليس كمثله شيء وهو العزيز

(١) هو أبو الحسن السقطي البغدادي، ولد في حدود الستين ومائة، اشتهر بالصلاح والزهد والورع، وتوفي في رمضان سنة ثلاث وخمسين ومائتين [سير أعلام النبلاء ١٨٥/١٢ - ١٨٧، لسان الميزان ١٨/٣، ١٩].

(٢) هو أحمد بن أبي دؤاد القاضي الأباري، ولي القضاء للمعتصم والواثق، وكان موصوفاً بالجلود وحسن الخلق، غير أنه أعلن بمذهب الجهمية، وكان أحمد بن حنبل يطلق عليه الكفر، ولد سنة ستين ومائة، وتوفي سنة أربعين ومائتين من فالح أصابه، [لسان الميزان ١٨١/١، ١٨٢، ميزان الاعتدال ٩٧/١].

الحكيم»، لم يكتب ﴿وَهُوَ السَّيِّعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]

ثم ولي الواثق واشتد الأمر إلى أن ولي المتوكل فرفع المحنة، وظهرت حينئذ السنة، وبسط هذا له موضع آخر.

والمقصود أن أئمة المسلمين لما عرفوا حقيقة قول الجهمية بينوه، حتى قال عبد الله بن المبارك: إنا لنحكي كلام اليهود والنصارى ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية، وكان يشد:

عجبت لشیطان دعا الناس جهرة إلى النار واشتق اسمه من جهنم

وقيل له: بماذا يعرف ربنا؟ قال: بأنه فوق سمواته على عرشه، بائن من خلقه، قيل له: بحد؟ قال بحد. وكذلك قال أحمد بن حنبل، وإسحاق بن إبراهيم بن راهوية، وعثمان بن سعيد الدرامي، وغيرهم من أئمة السنة.

١٨٥/١٣ / وحقيقة قول الجهمية المعطلة هو قول فرعون، وهو جحد الخالق وتعطيل كلامه ودينه، كما كان فرعون يفعل، فكان يجحد الخالق جل جلاله، ويقول: ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهِ غَيْرِي﴾ [القصص: ٣٨]، ويقول موسى: ﴿لَنْ أَتَّخِذَ إِلَهًا غَيْرِي لِأَتَعْمَلَنَّكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ﴾ [الشعراء: ٢٩]، ويقول: ﴿أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى﴾ [النازعات: ٢٤]، وكان ينكر أن يكون الله كلم موسى، أو يكون لموسى إله فوق السموات، ويريد أن يبطل عبادة الله وطاعته، ويكون هو المعبود المطاع.

فلما كان قول الجهمية المعطلة النفاة يؤول إلى قول فرعون، كان منتهى قولهم إنكار رب العالمين، وإنكار عبادته، وإنكار كلامه حتى ظهروا بدعوى التحقيق والتوحيد والعرفان، فصاروا يقولون: العالم هو الله، والوجود واحد، والموجود القديم الأزلي الخالق هو الموجود المحدث المخلوق، والرب هو العبد، ما ثم رب وعبد وخالق ومخلوق بل هو عندهم فرقان.

ولهذا صاروا يعيبون على الأنبياء وينقصونهم؛ ويعيبون على نوح وعلى إبراهيم الخليل وغيرهما، ويمدحون فرعون، ويميزون عبادة جميع المخلوقات، وجميع الأصنام، ولا يرضون بأن تعبد الأصنام حتى يقولوا: إن عبادة الأصنام لم يعبدوا إلا الله، وأن الله نفسه هو العابد وهو المعبود، وهو الوجود كله، فجحدوا الرب وأبطلوا دينه، وأمره ١٨٦/١٣ ونبيه، وما أرسل به رسله، وتكليمه لموسى وغيره.

وقد ضل في هذا جماعة لهم معرفة بالكلام والفلسفة والتصوف المناسب لذلك، كابن سبعين، والصدر القونوي - تلميذ ابن عربي - والبلياني، والتلمساني، وهو من حذاقهم

علماً ومعرفة، وكان يظهر المذهب بالفعل، فيشرب الخمر ويأتي المحرمات.

وحدثني الثقة أنه قرأ عليه «فصوص الحکم» لابن عربي، وكان يظنه من كلام أولياء الله العارفين، فلما قرأه رآه يخالف القرآن، قال: فقلت له: هذا كلام يخالف القرآن، فقال: القرآن كله شرك، وإنما التوحيد في كلامنا، وكان يقول: ثبت عندنا في الكشف ما يخالف صريح المعقول.

وحدثني من كان معه ومع آخر نظير له، فمرا على كلب أجرب ميت بالطريق عند دار الطعام، فقال له رفيقه: هذا أيضاً هو ذات الله؟ فقال: وهل ثم شيء خارج عنها؟ نعم! الجميع في ذاته!

وهؤلاء حقيقة قولهم هو قول فرعون، لكن فرعون ما كان يخاف أحداً فيناقفه فلم يثبت الخالق، وإن كان في الباطن مقراً به، وكان يعرف أنه ليس هو إلا مخلوق، لكن حب العلو في الأرض والظلم / دعا إلى الجحود والإنكار، كما قال: ﴿فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ آيَاتُنَا ۙ مُبْصِرَةٌ قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ . وَحَمَّدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلُمًا وَعُلُوًّا فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ﴾ [النمل: ١٣، ١٤].

وأما هؤلاء فهم من وجه ينافقون المسلمين، فلا يمكنهم إظهار جحود الصانع، ومن وجه هم ضلال يحسبون أنهم على حق، وأن الخالق هو المخلوق، فكان قولهم هو قول فرعون، لكن فرعون كان معانداً مظهراً للجحود والعناد، وهؤلاء إما جهال ضلال، وإما منافقون مبطنون الإلحاد والجحود، يوافقون المسلمين في الظاهر.

وحدثني الشيخ عبد السيد الذي كان قاضي اليهود ثم أسلم، وكان من أصدق الناس، ومن خيار المسلمين وأحسنهم إسلاماً، أنه كان يجتمع بشيخ منهم يقال له: الشرف البلاسي، يطلب منه المعرفة والعلم، قال: فدعاني إلى هذا المذهب فقلت له: قولكم يشبه قول فرعون، قال: ونحن على قول فرعون! فقلت لعبد السيد: واعترف لك بهذا؟ قال: نعم! وكان عبد السيد إذ ذاك قد ذاكري بهذا المذهب، فقلت له: هذا مذهب فاسد وهو يؤول إلى قول فرعون، فحدثني بهذا، فقلت له: ما ظننت أنهم يعترفون بأنهم على قول فرعون، لكن مع إقرار الخصم ما يحتاج إلى بيته، قال عبد السيد: فقلت له: لا أدع موسى وأذهب / إلى فرعون، فقال: ولم؟ قلت: لأن موسى ١٨٨/١٣ أغرق فرعون فانقطع، واحتج عليه فرعون بالظهور الكوني، فقلت لعبد السيد - وكان هذا قبل أن يسلم - : نفعتك اليهودية، يهودي خير من فرعوني.

وفيه جماعات لهم عبادة وزهد وصدق فيما هم فيه، وهم يحسبون أنه حق،

وعامتهم - الذين يقرون ظاهراً وباطناً بأن محمداً رسول الله، وأنه أفضل الخلق أفضل من جميع الأنبياء والأولياء - لا يفهمون حقيقة قولهم، بل يحسبون أنه تحقيق ما جاء به الرسول، وأنه من جنس كلام أهل المعرفة الذين يتكلمون في حقائق الإيمان والدين، وهم من خواص أولياء الله فيحسبون هؤلاء من جنس أولئك، من جنس الفضيل بن عياض، وإبراهيم بن أدهم، وأبي سليمان الداراني، والسري السقطي، والجنيد بن محمد، وسهل بن عبد الله، وأمثال هؤلاء.

وأما عرافهم الذين يعلمون حقيقة قولهم فيعلمون أنه ليس الأمر كذلك، ويقولون ما يقول ابن عربي ونحوه: إن الأولياء أفضل من الأنبياء، وإن خاتم الأولياء أفضل من خاتم الأنبياء، وإن جميع الأنبياء يستفيدون معرفة الله من مشكاة خاتم الأولياء، وإنه يأخذ من المعدن الذي يأخذ منه الملك الذي يأتي خاتم الأنبياء، فإنهم متجهمة متفلسفة، يخرجون أقوال المتفلسفة والجهمية في قالب الكشف.

١٨٩/١٣ / وعند المتفلسفة: أن جبريل إنما هو خيال في نفس النبي، ليس هو ملكاً يأتي من السماء، والنبي عندهم يأخذ من هذا الخيال، وأما خاتم الأولياء في زعمهم فإنه يأخذ من العقل المجرد الذي يأخذ منه الخيال؛ فهو يأخذ من المعدن الذي يأخذ منه الملك الذي يوحى به إلى الرسول.

وهم يعظمون فرعون، ويقولون ما قاله صاحب «الفصوص» قال: ولما كان فرعون في منصب التحكم صاحب الوقت، وأنه جار في العرف الناموسي، لذلك قال: ﴿أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى﴾ [النازعات: ٢٤] أي وإن كان الكل أرباباً بنسبة ما فأنا الأعلى منهم بما أعطيته في الظاهر من الحكم فيكم. قال: ولما علمت السحرة صدق فرعون فيما قاله لم ينكروه وأقروا له بذلك. وقالوا له: ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ [طه: ٧٢] قال: فصح قول فرعون: ﴿أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى﴾ وإن كان فرعون عين الحق.

وحدثني الثقة - الذي كان منهم ثم رجع عنهم - أن أبغض الناس إليهم محمد بن عبد الله ﷺ. قال: وإذا نهق الحمار ونبح الكلب سجدوا له، وقالوا: هذا هو الله، فإنه مظهر من المظاهر. قال: فقلت له: محمد بن عبد الله أيضاً مظهر من المظاهر، فاجعلوه كسائر المظاهر، وأنتم تعظمون المظاهر كلها أو اسكتوا عنه، قال: فقالوا لي: محمد نبغضه؛ فإنه أظهر الفرق ودعا إليه، وعاقب من لم يقل به، قال: / فتناقضوا في مذهبهم الباطل، وجعلوا الكلب والحمار أفضل الخلق، قال لي: وهم يصرحون باللعنة له ولغيره من الأنبياء، ولا ريب أنهم من أعظم الناس عبادة للشيطان وكفراً بالرحمن.

وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: « إذا سمعتم صياح الديكة فسلُّوا الله من فضله؛ فإنها رأت ملكاً، وإذا سمعتم نهيق الحمار ونباح الكلب فتعوذوا بالله من الشيطان؛ فإنها رأت شيطاناً » (١)، فهم إذا سمعوا نهيق الحمار ونباح الكلب تكون الشياطين قد حضرت، فيكون سجودهم للشياطين.

وكان فيهم شيخ جليل من أعظمهم تحقيقاً - لكن هذا لم يكن من هؤلاء الذين يسبون الأنبياء - وقد صنف كتاباً سماه « فك الأزرار عن أعناق الأسرار » ذكر فيه مخاطبة جرت له مع إبليس، وأنه قال له ما معناه: إنكم قد غلبتموني وقهرتموني ونحو هذا، لكن جرت لي قصة تعجبت منها مع شيخ منكم، فإني تجليت له فقلت: أنا الله لا إله إلا أنا، فسجد لي، فتعجبت كيف سجد لي. قال هذا الشيخ: فقلت له: ذاك أفضلنا وأعلمنا وأنت لم تعرف قصده، ما رأى في الوجود اثنين وما رأى إلا واحداً فسجد لذلك الواحد، لا يميز بين إبليس وغيره، فجعل هذا الشيخ - ذاك الذي سجد لإبليس - لا يميز بين الرب وغيره، بل جعل إبليس هو الله هو وغيره من الموجودات جعله أفضلهم ١٩١/١٣ وأعلمهم.

ولهذا عاب ابن عربي نوحاً أول رسول بعث إلى أهل الأرض، وهو الذي جعل الله ذريته هم الباقين، وأنجاه ومن معه في السفينة، وأهلك سائر أهل الأرض لما كذبوه، فلبث في قومه ألف سنة إلا خمسين عاماً، وعظَّم قومه الكفار الذين عبدوا الأصنام، وأنهم ما عبدوا إلا الله، وأن خطاياهم خطت بهم فغرقوا في بحار العلم بالله، وهذا عادته ينتقص الأنبياء ويمدح الكفار، كما ذكر مثل ذلك في قصة نوح وإبراهيم وموسى وهارون وغيرهم.

ومدح عبَّاد العجل، وتنقص هارون، وافترى على موسى، فقال: وكان موسى أعلم بالأمر من هارون؛ لأنه علم ما عبده أصحاب العجل، لعلمه بأن الله قد قضى ألا يعبد إلا إياه، وما قضى الله شيء إلا وقع، فكان عتب موسى أخاه هارون لما وقع الأمر في إنكاره وعدم اتساعه؛ فإن العارف من يرى الحق في كل شيء، بل يراه عين كل شيء، فذكر عن موسى أنه عتب على هارون أنه أنكر عليهم عبادة العجل، وأنه لم يسع ذلك فأنكره؛ فإن العارف من يرى الحق في كل شيء، بل يراه عين كل شيء.

/ وهذا من أعظم الافتراء على موسى وهارون، وعلى عبَّاد العجل، فإن ١٩٢/١٣ الله أخبر عن موسى أنه أنكر العجل إنكاراً أعظم من إنكار هارون، وأنه أخذ بلحية هارون لما لم يدعهم ويتبع موسى لمعرفة، قال تعالى: ﴿وَمَا أَعْجَلَكَ عَنْ قَوْمِكَ يَمُوسَى﴾.

(١) البخاري في بدء الخلق (٣٣٠٣) عن أبي هريرة.

قَالَ هُمْ أُولَاءِ عَلَىٰ أَثَرِي وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَىٰ . قَالَ فَإِنَّا قَدْ فَتَنَّا قَوْمَكَ مِنْ بَعْدِكَ وَأَضَلَّهُمُ السَّامِرِيُّ . فَرَجَعَ مُوسَىٰ إِلَىٰ قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا قَالَ يَقَوْمِ أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعَدًّا حَسَنًا أَطَقَالَ عَلَيْكُمْ الْعَهْدُ أَمْ أَرَدْتُمْ أَنْ يَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبٌ مِنْ رَبِّكُمْ فَأَخْلَفْتُمْ مَوْعِدِي . قَالُوا مَا أَخْلَفْنَا مَوْعِدَكَ بِمَلِكِنَا وَلَكِنَّا حُمِلْنَا أَوْزَارًا مِنْ زِينَةِ الْقَوْمِ فَقَذَفْنَاهَا فَكَذَلِكَ أَلْقَى السَّامِرِيُّ . فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا جَسَدًا لَهُ خُورٌ قَالُوا هَذَا إِلَهُكُمْ وَإِلَهُ مُوسَىٰ فَنَسِيَ . أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا . وَلَقَدْ قَالَ لَهُمْ هَارُونُ مِنْ قَبْلُ يَقَوْمُ إِنَّمَا فُتِنْتُمْ بِهِ وَإِنَّ رَبَّكُمُ الرَّحْمَنُ فَاتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوا أَمْرِي . قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْكَ عِدَايَيْنِ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ . قَالَ يَهتَرُونَ بِمَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا . أَلَا تَتَّبِعَنِ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي . قَالَ يَبَتْوُمْ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي إِنِّي خَشِيتُ أَنْ تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِي ﴿ [طه: ٨٣ - ٩٤] .

١٩٣/١٣ قلت لبعض هؤلاء : هذا الكلام الذي ذكره هذا عن موسى/ وهارون يوافق القرآن أو يخالفه؟ فقال: لا بل يخالفه، قلت: فاختر لنفسك إما القرآن وإما كلام ابن عربي.

وكذلك قال عن نوح، قال: لو أن نوحاً جمع لقومه بين الدعوتين لأجابوه؛ أي ذكر لهم فدعاهم جهاراً ثم دعاهم إسراراً إلى أن قال: ولما علموا أن الدعوة إلى الله مكر بالمدعو؛ لأنه ما عدم من البداية فيدعى إلى الغاية ﴿أَدْعُوا إِلَى اللَّهِ﴾ فهذا عين المكر ﴿عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾ [يوسف: ١٠٨]، فنبه أن الأمر كله لله فأجابوه مكرراً كما دعاهم، فجاء المحمدي وعلم أن الدعوة إلى الله ما هي من حيث هويته، وإنما هي من حيث أسمائه، فقال: ﴿يَوْمَ نَخْتَرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَنِ وَقْدًا﴾ [مريم: ٨٥] فجاء بحرف الغاية وقرنها بالاسم، فعرفنا أن العالم كان تحت حيلة اسم إلهي أوجب عليهم أن يكونوا متقين، فقالوا في مكرهم: ﴿وَلَا نَذَرْنَ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [نوح: ٢٣] فإنهم إذا تركوهم جهلوا من الحق بقدر ما تركوا من هؤلاء؛ فإن للحق في كل معبود وجهاً يعرفه من يعرفه ويجهله من يجهله، كما قال في المحمديين: ﴿وَقَصَّ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [الإسراء: ٢٣] أي حكم، فالعارف يعرف من عبد، وفي أي صورة ظهر حتى عبد، وإن التفريق والكثرة كالأعضاء في الصورة المحسوسة، وكالقوى المعنوية في الصورة الروحانية، فما عبد غير الله في كل معبود.

١٩٤/١٣ | وهو دائماً يحرف القرآن عن مواضعه، كما قال في هذه القصة: ﴿مِمَّا خَطَبْتَهُمْ﴾ [نوح: ٢٥] فهي التي خطت بهم فغرقوا في بحار العالم بالله وهي الحيرة، ﴿فَادْخُلُوا نَارًا﴾ في عين الماء في المحمديين ﴿وَإِذَا أَلْبَحَارُ سَجَرَتْ﴾ [التكوير: ٦] سجرت التنور: أوقدته،

﴿فَلَمْ يَجِدُوا لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْصَارًا﴾ [نوح: ٢٥] فكان الله عين أنصارهم فهلکوا فيه إلى الأبد، وقوله: ﴿وَقَفَّيْ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣] بمعنى: أمر وأوجب وفرض . وفي القراءة الأخرى: « ووصى ربك ألا تعبدوا إلا إياه » ، فجعل معناه: أنه قدر وشاء ألا تعبدوا إلا إياه، وما قدره فهو كائن، فجعل معناها كل معبود هو الله، وإن أحدا ما عبد غير الله قط، وهذا من أظهر الفرية على الله، وعلى كتابه، وعلى دينه، وعلى أهل الأرض.

فإن الله في غير موضع أخبر أن المشركين عبدوا غير الله، بل يعبدون الشيطان، كما قال تعالى: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ بَيْتِي ءَادَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُرْ عَدُوٌّ مُبِينٌ . وَإِنْ أَعْبُدُونِي هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ . وَلَقَدْ أَصَلَّ مِنْكُمْ جِيلًا كَثِيرًا أَلَمْ تَكُونُوا تَعْقِلُونَ﴾ [يس: ٦٠-٦٢] . وقال تعالى عن يوسف أنه قال: ﴿يَصْخَبُ السَّجْنُ ءَازْيَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ . مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءُ سَبَّحْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَءَابَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الَّذِينَ الْقَيْمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف: ٣٩، ٤٠]، وقال تعالى: ﴿وَجَوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَءِيلَ الْبَحْرَ فَأَتَوْا عَلَى قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَانٍ لَهُمْ قَالُوا يَمُوسَى اجْعَلْ لَنَا ۝١٣ ١٩٥ إِلَهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ . إِنَّ هَؤُلَاءِ مَثَبٌ مَّا هُمْ فِيهِ وَنُطِلَّ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ . قَالَ أَغَيَّرَ اللَّهُ أَبْنِيَكُمْ إِلَهًا وَهُوَ فَضَّلَكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف: ١٣٨ - ١٤٠] .

وقال تعالى عن الخليل: ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَتَابَت لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا . يَتَابَتَ إِلَيَّ قَدْ جَاءَنِي مِنَ الْعِلْمِ مَا لَمْ يَأْتِكَ فَاتَّبِعْنِي أَهْدِكَ صِرَاطًا سَوِيًّا . يَتَابَتَ لَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلرَّحْمَنِ عَصِيًّا . يَتَابَتَ إِلَيَّ أَخَافُ أَنْ يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِنَ الرَّحْمَنِ فَتَكُونَ لِلشَّيْطَانِ وَلِيًّا . قَالَ أَرَأَيْتَ أَنْتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَتَّبِعُهُمْ لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَأَهْجُرَنِي مَلِيًّا . قَالَ سَلِمْتُ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي إِنَّهُ كَانَ بِي حَفِيًّا . وَأَعْتَرَلَكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَأَدْعُوا رَبِّي عَسَىٰ أَلَّا أَكُونَ بِدُعَاءِ رَبِّي شَقِيًّا . فَلَمَّا أَعْتَرَلَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَهَبْنَا لَهُمْ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَكُلًّا جَعَلْنَا نَبِيًّا . وَوَهَبْنَا لَهُمْ مِنْ رَحْمَتِنَا وَجَعَلْنَا لَهُمْ لِسَانَ صِدْقٍ عَلِيًّا﴾ [مريم: ٤٢ - ٥٠] .

فهو - سبحانه - يقول: ﴿فَلَمَّا أَعْتَرَلَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ وهؤلاء الملحدون يقولون: ما عبدنا غير الله في كل معبود .

وقال تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنْ بَعْدِهِ مِنْ خُلَيفَتِهِمْ عِمْلًا جَسَدًا لَّهُ خُوزٌ أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا ۝١٣ ١٩٦ يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا اتَّخَذُوهُ وَكَانُوا ظَالِمِينَ . وَلَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ وَرَأَوْا أَنَّهُمْ قَدْ ضَلُّوا قَالُوا لَئِنْ لَمْ

رَحِمَنَا رَبَّنَا وَيَغْفِرَ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَيْرِينَ ﴿١٤٨﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا الْعِجَلَ سَيُتْلَاهُمْ عَذَابٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَذَلَّةٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُفْتَرِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٨ - ١٥٢].

قال أبو قلابة : هي لكل مفتر إلى يوم القيامة أن يذله الله .

والجهمية النفاة كلهم مفترون، كما قال الإمام أحمد بن حنبل : إنما يقودون قولهم إلى فرية على الله، وهؤلاء من أعظمهم افتراء على الله، فإن القائلين بأن وجود الخالق هو وجود المخلوق هم أعظم افتراء ممن يقول: إنه يحل فيه، وهؤلاء يجهلون من يقول بالحللول أو يقول بالاتحاد، وهو أن الخالق اتحد مع المخلوق، فإن هذا إنما يكون إذا كان شيئان متباينان، ثم اتحد أحدهما بالآخر، كما يقوله النصارى من اتحاد اللاهوت مع الناسوت، وهذا إنما يقال في شيء معين .

وهؤلاء عندهم ما ثم وجود لغيره حتى يتحد مع وجوده، وهم من أعظم الناس تناقضاً، فإنهم يقولون: ما ثم غير ولا سوى، وتقول السبعينية: ليس إلا الله، بدل قول المسلمين: لا إله إلا الله، ثم يقولون: هؤلاء المحجوبون لا يرون هذا. فإذا كان ما ثم غير ولا سوى فمن المحجوب ومن الحاجب؟ ومن الذي ليس بمحجوب، وعم حجب؟ فقد أثبتوا أربعة أشياء: قوم محجوبون، وقوم ليسوا بمحجوبين، وأمرًا انكشف لهؤلاء، وحجب عن أولئك .

فأين هذا من قولهم : ما ثم اثنان ولا وجودان؟ كما حدثني الثقة أنه قال للتلمساني: فعلى قولكم: لا فرق بين امرأة الرجل وأمه وابنته؟ قال: نعم! الجميع عندنا سواء، لكن هؤلاء المحجوبون قالوا: حرام، فقلنا: حرام عليكم، ف قيل لهم: فمن المخاطب للمحجوبين أهو هم أم غيرهم؟ فإن كانوا هم فقد حرم على نفسه لما زعم أنه حرام عليهم دونه، وإن كانوا غيره فقد أثبت غيرين وعندهم ما ثم غير .

وهؤلاء اشتبه عليهم الواحد بالنوع بالواحد بالعين، فإنه يقال: الوجود واحد، كما يقال: الإنسانية واحدة، والحيوانية واحدة، أي يعني واحد كلي، وهذا الكلي لا يكون كلياً إلا في الذهن لا في الخارج، فظنوا هذا الكلي ثابتاً في الخارج، ثم ظنوه هو الله، وليس في الخارج كلي مع كونه كلياً، وإنما يكون كلياً في الذهن، وإذا قدر في الخارج كلى فهو جزء من المعينات وقائم بها، ليس هو متميزاً قائماً بنفسه، فحيوانية الحيوان وإنسانية الإنسان سواء قدرت معينة أو مطلقة هي صفة له، ويتمتع أن تكون صفة الموصوف مبدعة له، ولو/قدر وجودها مجرداً عن العيان على رأي من أثبت «المثل الأفلاطونية» فتثبت الماهيات الكلية مجردة عن الموصوفات، ويدعى أنها قديمة أزلية، مثل إنسانية مجردة

وحيوانية مجردة، وهذا خيال باطل .

وهذا الذي جعله مجرداً هو مجرد في الذهن وليس في الخارج كلي مجرد، وإذا قدر ثبوت كلي مجرد في الخارج - وهو مسمى الوجود - فهذا يتناول وجود المحدثات كلها، كما يتناول وجود القديم، وهذا لا يكون مبدعاً لشيء ولا اختصاص له بصفات الكمال، فلا يوصف بأنه حي عليم قدير؛ إذ ليس وصفه بذلك بأولى من وصفه بأنه عاجز جاهل ميت، والخالق لا بد أن يكون حياً عليمًا قديرًا، سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً.

ثم لو قدر أن هذا هو الخالق فهذا غير الأعيان الموجودة المخلوقة، فقد ثبت وجودان أحدهما غير الآخر، وأحدهما محدث مخلوق، فيكون الآخر الخالق غير المخلوق، ولا يمكن جحد وجود الأعيان المعينة، ولكن الواحد من هؤلاء قد يغيب عن شهود المغيبات كما يغيب عن شهود نفسه، فيظن أن ما لم يشهده قد عدم في نفسه وفنى وليس كذلك، فإن ما عدم وفنى شهوده له وعلمه به ونظره إليه، فالمعدوم الفاني صفة هذا الشخص، وإلا فالموجودات في نفسها باقية على حالها لم تتغير، وعدم العلم ليس علماً بالمعدوم، وعدم المشهود ليس شهوداً للعدم، ولكن هذه الحال يعترى كثيراً من السالكين/ يغيب ١٣/١٩٩ أحدهم عن شهود نفسه وغيره من المخلوقات، وقد يسمون هذا فناء واصطلاماً، وهذا فناء عن شهود تلك المخلوقات، لا أنها في نفسها فنيت، ومن قال: فنى ما لم يكن وبقي ما لم يزل، فالتحقيق - إذا كان صادقاً - أنه فني شهوده لما لم يكن، وبقي شهوده لما لم يزل. لا أن ما لم يكن فني في نفسه، فإنه باق موجود، ولكن يتوهمون إذا لم يشهده أنه قد عدم في نفسه.

ومن هنا دخلت طائفة في الاتحاد والحلول، فأحدهم قد يذكر الله حتى يغلب على قلبه ذكر الله ويستغرق في ذلك فلا يبقى له مذكور مشهود لقلبه إلا الله، ويفنى ذكره وشهوده لما سواه، فيتوهم أن الأشياء قد فنيت، وأن نفسه فنيت حتى يتوهم أنه هو الله، وأن الوجود هو الله.

ومن هذا الباب غلط أبي يزيد ونحوه حيث قال: ما في الجبة إلا الله.

وقد بسط هذا في غير هذا الموضع، وبين أنه يعبر بالفناء عن ثلاثة أمور:

أحدها: أنه يفني بعبادة الله عن عبادة ما سواه، وبمحبة وطاعته/ وخشيته ورجائه ١٣/٢٠٠ والتوكل عليه عن محبة ما سواه وطاعته وخشيته ورجائه والتوكل عليه، وهذا هو حقيقة التوحيد الذي بعث الله به الرسل، وأنزل به الكتب، وهو تحقيق شهادة أن لا إله إلا الله،

فقد فنى من قلبه التأله لغير الله، وبقي في قلبه تأله الله وحده، وفنى من قلبه حب غير الله وخشية غير الله والتوكل على غير الله، وبقي في قلبه حب الله وخشية الله والتوكل على الله.

وهذا الفناء يجامع البقاء، فيتخلّى القلب عن عبادة غير الله مع تحلي القلب بعبادة الله وحده، كما قال ﷺ لرجل: «قل: أسلمت لله وتخلّيت» (١) وهو تحقيق شهادة أن لا إله إلا الله بالنفي مع الإثبات؛ نفي إلهية غيره مع إثبات إلهيته وحده، فإنه ليس في الوجود إله إلا الله، ليس فيه معبود يستحق العبادة إلا الله؛ فيجب أن يكون هذا ثابتاً في القلب؛ فلا يكون في القلب من يألوه القلب ويعبده إلا الله وحده، ويخرج من القلب كل تأله لغير الله، ويثبت فيه تأله الله وحده؛ إذ كان ليس ثم إله إلا الله وحده.

وهذه الولاية لله مقرونة بالبراءة والعداوة لكل معبود سواه ولمن عبدهم، قال تعالى عن الخليل - عليه السلام -: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ . إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِين . وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ . لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ [الزخرف: ٢٦ - ٢٨]، ٢٠١/١٣ وقال: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ . أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ الْأَقْلَامُونَ . فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي . إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الشعراء: ٧٥ - ٧٧]، وقال تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءُؤُا مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ ﴾ [الممتحنة: ٤].

قلت لبعض من خاطبته من شيوخ هؤلاء: قول الخليل: ﴿إِنِّي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ﴾ من تبرأ الخليل؟ أتبرأ من الله تعالى وعندكم ما عبد غير الله قط؟ والخليل قد تبرأ من كل ما كانوا يعبدون إلا من رب العالمين، وقد جعله الله لنا وفيمن معه أسوة حسنة، لمن كان يرجو الله واليوم الآخر، قال تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءُؤُا مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ﴾ إلا قول إبراهيم لأبيه لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ وَمَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ رَبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنْتَبَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ . رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا وَاعْفِرْ لَنَا رَبَّنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ . لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِيهِمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَمَن يَتَوَلَّ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ ﴾ [الممتحنة: ٤ - ٦].

(١) النسائي في الزكاة (٢٤٣٦، ٢٥٦٨) وأحمد ٥/٥ كلاهما عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده.

وقد قال ﷺ: «أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد:

٢٠٢/١٣

/ألا كل شيء ما خلا الله باطل» (١)

وهذا تصديق قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الْبَطِلُ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ [لقمان: ٣٠]، وقال تعالى: ﴿فَذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمُ الْحَقُّ فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ فَإِنَّ يَصْرُوفُ﴾ [يونس: ٣٢]، وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ كُلِّ شَيْءٍ هَالِكًا إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨] قال طائفة من السلف: كل عمل باطل إلا ما أريد به وجهه، وقد قال سبحانه: ﴿وَلَا يَصُدُّكَ عَنْ ءَايَاتِ اللَّهِ بَعْدَ إِذْ أُنْزِلَتْ إِلَيْكَ وَادْعُ إِلَى رَبِّكَ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ . وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ [القصص: ٨٧، ٨٨].

و «الإله» هو المألوه أي المستحق لأن يؤله أي يُعبد، ولا يستحق أن يؤله ويعبد إلا الله وحده، وكل معبود سواه - من لدن عرشه إلى قرار أرضه - باطل، وفعال بمعنى مفعول مثل لفظ الركاب والجمال؛ بمعنى المركوب والمحمول. وكان الصحابة يرتجزون في حفر الخندق يقولون:

هذا الجمال لا جمال خبير هذا أبر ربنا وأطهر

وإذا قيل: هذا هو الإمام فهو الذي يستحق أن يؤتم به، كما قال تعالى لإبراهيم: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤] فعهده ٢٠٣/١٣ بالإمامة لا ينال الظالم، فالظالم لا يجوز أن يؤتم به في ظلمه، ولا يركن إليه، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَزْكُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمْ النَّارُ﴾ [هود: ١١٣] فمن اتهم بمن لا يصلح للإمامة فقد ظلم نفسه، فكيف بمن جعل مع الله إلهاً آخر، وعبد من لا يصلح للعبادة، والله تعالى ﴿لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ، وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨، ١١٦].

وقد غلط طائفة من أهل الكلام فظنوا أن «الإله» بمعنى الفاعل، وجعلوا الإلهية هي القدرة والربوبية، فالإله هو القادر وهو الرب، وجعلوا العباد مألوهين كما أنهم مربوبون. فالذين يقولون بوحدة الوجود متنازعون في أمور، لكن إمامهم ابن عربي يقول: الأعيان ثابتة في العدم ووجود الحق فاض عليها، فهذا قال: فنحن جعلناه بمألوهيتنا إلهاً. فزعم أن المخلوقات جعلت الرب إلهاً لها حيث كانوا مألوهين. ومعنى مألوهين - عنده - مربوبين، وكونهم مألوهين حيث كانت أعيانهم ثابتة في العدم. وفي كلامهم من هذا

(١) البخاري في مناقب الأنصار (٣٨٤١) وفي الأدب (٦١٤٧) ومسلم في الشعر (٦٠٢/٢٢٥٦) كلاهما عن أبي هريرة.

وأمثاله مما فيه تنقص بالربوبية ما لا يحصى، فتعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً.

والتحقيق أن الله خالق كل شيء ، والمعدوم ليس بشيء في الخارج، ولكن الله يعلم ٢٠٤/١٣ ما يكون قبل أن يكون ويكتبه، وقد يذكره/ويخبر به فيكون سبباً في العلم والذكر والكتاب لا في الخارج، كما قال: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]. والله - سبحانه - خالق الإنسان ومعلمه فهو الذي ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾ [العلق: ١، ٢] وهو ﴿الْأَكْرَمُ . الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ . عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ٣ - ٥]، ولو قدر أن الإله بمعنى الرب فهو الذي جعل المربوب مربوباً، فيكون على هذا هو الذي جعل المألوه مألوهاً، والمربوب لم يجعله رباً، بل ربوبيته صفة، وهو الذي خلق المربوب وجعله مربوباً؛ وهو إذا آمن بالرب واعتقد ربوبيته وأخبر بها كان قد اتخذ الله ربا ولم يبيع ربا سوى الله ولم يتخذ ربا سواه، كما قال تعالى: ﴿أَغْيَرَ اللَّهُ أَحْمَدُ وَلِيًّا فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ١٤]، وقال: ﴿قُلْ أَغْيَرَ اللَّهُ آبَنِي رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٦٤]، وقال تعالى: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٨٠].

وهو - أيضاً - في نفسه هو الإله الحق لا إله غيره، فإذا عبده الإنسان فقد وَحَّده من لم يجعل معه إلهاً آخر ولا اتخذ إلهاً غيره، قال تعالى: ﴿فَلَا تَدْعُ^(١) مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَكُونَ مِنَ الْمُعَذِّبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٣]، وقال تعالى: ﴿لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَخْذُولًا﴾ [الإسراء: ٢٢]، وقال إبراهيم لأبيه آزر: ﴿أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا إِلَهًا إِنِّي أَرُكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [الأنعام: ٧٤] فالمخلوق ليس بإله في نفسه، لكن عابده اتخذ إلهاً وجعله ٢٠٥/١٣ إلهاً وسماء/إلهاً، وذلك كله باطل لا ينفع صاحبه بل يضره، كما أن الجاهل إذا اتخذ إماماً ومفتياً وقاضياً كان ذلك باطلاً؛ فإنه لا يصلح أن يؤم ولا يفتى ولا يقضى، وغير الله لا يصلح أن يتخذ إلهاً يعبد ويدعى، فإنه لا يخلق ولا يرزق، وهو - سبحانه - لا مانع لما أعطى، ولا معطى لما منع، ولا ينفع ذا الجد منه الجد^(٢).

ومن دعا من لا يسمع دعاءه، أو يسمع ولا يستجيب له، فدعاؤه باطل وضلال، وكل من سوى الله إما أنه لا يسمع دعاء الداعي، أو يسمع ولكن لا يستجيب له، فإن غير الله لا يستقل بفعل شيء البتة، وقد قال تعالى: ﴿قُلْ أَدْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ شَيْئًا

(١) في المطبوعة: «تجعل»، والصواب ما أثبتناه.

(٢) تقدم معناها.

ذَرَقَ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَمْ يَكُنْ فِيهِمَا مِنْ شَرِكٍ وَمَا لَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ مَنْ ظَاهِرٍ . وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ ﴿[سبأ: ٢٢، ٢٣] فغير الله لا مالك لشيء، ولا شريك في شيء، ولا هو معاون للرب في شيء، بل قد يكون له شفاعة إن كان من الملائكة والأنبياء والصالحين ولكن لا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له، فلا بد أن يأذن للشافع أن يشفع، وأن يأذن للمشفوع له أن يشفع له، ومن دونه لا يملكون الشفاعة البتة، فلا يصلح من سواه لأن يكون إلهاً معبوداً، كما لا يصلح أن يكون خالقاً رازقاً. لا إله إلا هو وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير.

٢٠٦/١٣

فصل

وهؤلاء كان من أعظم أسباب ضلالهم مشاركتهم للفلاسفة وتلقيهم عنهم؛ فإن أولئك القوم من أبعد الناس عن الاستدلال بما جاء به الرسول، فإن الرسول بعث بالبينات والهدى، يبين الأدلة العقلية، ويخبر الناس بالغيب الذي لا يمكنهم معرفته بعقولهم. وهؤلاء المتفلسفة يقولون: إنه لم يفد الناس علماً بخبره ولا بدلالته، وإنما خاطب خطاباً جمهورياً ليصلح به العامة فيعتقدوا في الرب والمعاد اعتقاداً ينفعهم وإن كان كذباً وباطلاً.

وحقيقة كلامهم أن الأنبياء تكذب فيما تخبر به، لكن كذباً للمصلحة، فامتنع أن يطلبوا من خبرهم علماً، وإذا لم تكن أخبارهم مطابقة للمخبر فكيف يثبتون أدلة عقلية على ثبوت ما أخبروا به؟!

والمتكلمون - الذين يقولون: إنهم لا يخبرون إلا بصدق، ولكن يسلكون في العقليات غير طريقهم - مبتدعون، مع إقرارهم بأن القرآن اشتمل على الأدلة العقلية، فكيف بهؤلاء الملاحدة المفتريين؟ ولهذا لا يعتنون بالقرآن، ولا بتفسيره، ولا بالحديث، وكلام السلف، وإن/تعلموا من ذلك شيئاً فلأجل تعلق الجمهور به ليعيشوا بينهم بذكره، لا ٢٠٧/١٣ لاعتقادهم موجه في الباطن، وهذا بخلاف طوائف المتكلمين فإنهم يعظمون القرآن في الجملة وتفسيره، مع ما فيهم من البدع.

ولهذا لما استولى التتار على بغداد وكان الطوسي مُنجماً لهولاًكو، استولى على كتب الناس الوقف والملك، فكان كتب الإسلام مثل التفسير والحديث والفقه والرقائق يعدمها، وأخذ كتب الطب، والنجوم، والفلسفة، والعربية، فهذه عنده هي الكتب المعظمة، وكان بعض من أعرفه قارئاً خطيباً، لكن كان يعظم هؤلاء ويرتاض رياضة فلسفية سحرية حتى يستخدم الجن، وكان بعض الشياطين ألقى إليه أن هؤلاء يستولون على دار الإسلام، فكان

يقول لبعض أصحابنا: يا فلان، عن قليل يرى هذا الجامع - جامع دمشق - يقرأ فيه المنطق والطبيعي والرياضي والإلهي، ثم يرضيه فيقول: والعربية أيضاً، والعربية إنما احتاج المسلمون إليها لأجل خطاب الرسول بها، فإذا أعرض عن الأصل كان أهل العربية بمنزلة شعراء الجاهلية أصحاب المعلقات السبع ونحوهم من حطب النار.

/فصل/

٢٠٨/١٣

أول التفرق والابتداع في الإسلام بعد مقتل عثمان وافتراق المسلمين، فلما اتفق علي ومعاوية على التحكيم أنكرت الخوارج وقالوا: لا حكم إلا لله، وفارقوا جماعة المسلمين، فأرسل إليهم ابن عباس فناظرهم فرجع نصفهم، والآخرين أغاروا على ماشية الناس واستحلوا دماءهم، فقتلوا ابن خباب، وقالوا: كلنا قتله فقاتلهم علي، وأصل مذهبهم تعظيم القرآن وطلب اتباعه، لكن خرجوا عن السنة والجماعة، فهم لا يرون اتباع السنة التي يظنون أنها تخالف القرآن كالرجم ونصاب السرقة وغير ذلك فضلوا؛ فإن الرسول أعلم بما أنزل الله عليه، والله قد أنزل عليه الكتاب والحكمة، وجوزوا على النبي أن يكون ظالماً فلم ينفذوا لحكم النبي ولا لحكم الأئمة بعده بل قالوا: إن عثمان وعلياً ومن والاهما قد حكموا بغير ما أنزل الله ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤] فكفروا المسلمين بهذا وبغيره، وتكفيرهم سائر أهل البدع مبني على مقدمتين باطلتين:

إحدهما: أن هذا يخالف القرآن.

٢٠٩/١٣ / والثانية: أن من خالف القرآن يكفر ولو كان مخطئاً أو مذبذباً معتقداً للوجوب والتحريم.

وبإزائهم الشيعة، غلوا في الأئمة، وجعلوهم معصومين يعلمون كل شيء، وأوجبوا الرجوع إليهم في جميع ما جاءت به الرسل، فلا يعرجون لا على القرآن ولا على السنة، بل على قول من ظنوه معصوماً وانتهى الأمر إلى الائتمام بإمام معدوم لا حقيقة له، فكانوا أضل من الخوارج، فإن أولئك يرجعون إلى القرآن وهو حق وإن غلطوا فيه، وهؤلاء لا يرجعون إلى شيء بل إلى معدوم لا حقيقة له، ثم إننا يتمسكون بما ينقل لهم عن بعض الموتى، فيتمسكون بنقل غير مصدق عن قائل غير معصوم؛ ولهذا كانوا أكذب الطوائف، والخوارج صادقون، فحديثهم من أصح الحديث، وحديث الشيعة من أكذب الحديث

ولكن الخوارج دينهم المعظم مفارقة جماعة المسلمين، واستحلال دمائهم وأموالهم. والشيعنة تختار هذا لكنهم عاجزون، والزيدية تفعل هذا، والإمامية تارة تفعله وتارة يقولون: لا نقتل إلا تحت راية إمام معصوم، والشيعنة استتبعوا أعداء الملة من الملاحدة والباطنية وغيرهم؛ ولهذا أوصت الملاحدة - مثل القرامطة الذين كانوا في البحرين وهم من أكفر الخلق، ومثل قرامطة المغرب ومصر وهم كانوا يستترون بالشيع - أوصوا بأن يدخل على المسلمين من باب التشيع، فإنهم يفتحون الباب لكل عدو للإسلام من ٢١٠/١٣ المشركين وأهل الكتاب والمتافقين، وهم من أبعد الناس عن القرآن والحديث، كما قد بسط هذا في مواضع.

والمقصود أن النبي ﷺ قال: «إني تارك فيكم ثقلين: كتاب الله» فحضر على كتاب الله، ثم قال: «وعترتي أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي» ثلاثاً^(١). فوصى المسلمين بهم، لم يجعلهم أئمة يرجع المسلمون إليهم، فانتحلت الخوارج كتاب الله، وانتحلت الشيعة أهل البيت، وكلاهما غير متبع لما انتحله؛ فإن الخوارج خالفوا السنة التي أمر القرآن باتباعها، وكفروا المؤمنين الذين أمر القرآن بموالاتهم ولهذا تأول سعد بن أبي وقاص فيهم هذه الآية ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ . الَّذِينَ يَفْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٦، ٢٧]، وصاروا يتتبعون المتشابه من القرآن فيتأولونه على غير تأويله، من غير معرفة منهم بمعناه، ولا رسوخ في العلم، ولا اتباع للسنة، ولا مراجعة لجماعة المسلمين الذين يفهمون القرآن. وأما مخالفة الشيعة لأهل البيت فكثيرة جداً، قد بسطت في مواضع.

٢١١/١٣

افضل

ثم حدث في آخر عصر الصحابة «القدرية»، فكانت الخوارج تتكلم في حكم الله الشرعي، أمره ونهيه، وما يتبع ذلك من وعده ووعيده، وحكم من وافق ذلك ومن خالفه ومن يكون مؤمناً وكافراً، وهي «مسائل الأسماء والأحكام»، وسموا مُحَكِّمَةً لخواصهم في التحكيم بالباطل، وكان الرجل إذا قال: لا حكم إلا لله، قالوا: هو محكم أي خائض في حكم الله، فخاض أولئك في شرع الله بالباطل، وأما «القدرية» فخاضوا في قدره بالباطل.

(١) مسلم في فضائل الصحابة (٣٦/٢٤٠-٨) والدارمي في فضائل القرآن ٤٣١/٢، ٤٣٢، وأحمد ٣٦٦/٤، ٣٦٧ كلهم عن زيد بن أرقم.

وأصل ضلالهم ظنهم أن القدر يناقض الشرع ، فصاروا حزينين حزناً يعظمون الشرع والأمر والنهي والوعد والوعيد، واتباع ما يحبه الله ويرضاه وهجر ما يبغضه وما يسخطه، وظنوا أن هذا لا يمكن أن يجمع بينه وبين القدر، فقطعوا ما أمر الله به أن يوصل، ونقضوا عهد الله من بعد ميثاقه، كما قطعت الخوارج ما أمر الله به أن يوصل من اتفاق الكتاب والسنة وأهل الجماعة، ففرقوا بين الكتاب والسنة، وفرقوا بين الكتاب وجماعة المسلمين، ٢١٢/١٣ وفرقوا بين المسلمين، فقطعوا/ ما أمر الله به أن يوصل، وكذلك «القدرية» فصاروا حزينين: حزناً يغلب الشرع فيكذب بالقدر وينفيه، أو ينفي بعضه.

وحزناً يغلب القدر فينفي الشرع في الباطن أو ينفي حقيقته ويقول: لا فرق بين ما أمر الله به وما نهى عنه في نفس الأمر، الجميع سواء ، وكذلك أوليائه وأعداؤه، وكذلك ما ذكر أنه يحبه وذكر أنه يبغضه، لكنه فرق بين المتماثلين بمحض المشيئة يأمر بهذا وينهى عن مثله، فجحدوا الفرق والفصل الذي بين التوحيد والشرك، وبين الإيمان والكفر، وبين الطاعة والمعصية، وبين الحلال والحرام ، كما أن أولئك وإن أقروا بالفرق فأنكروا الجمع، وأنكروا أن يكون الله على كل شيء قدير، ومنهم من أنكر أن يكون الله بكل شيء عليماً، وأنكروا أن يكون خالقاً لكل شيء، وأن يكون ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وأنكروا أن يكون الله فعالاً لما يشاء ، وأثبتوا لغير الله الانفراد بالأحداث وشركاء خلقوا كخلقه، كما فعلت المجوس، واعتقدوا أنه لا يمكن الإيمان بأمره ونهيه إلا مع تعجيزه أو تجهيله، وأنه لا يمكن أن يوصف بالإحسان والكرم إن لم يجعل عاجزاً وإلا لزم أن يكون بخيلاً.

٢١٣/١٣ كما أن «القدرية المجبرة» قالوا: لا يمكن أن يجعل عالماً قادراً/إلا بتسفيهه وتجويره.

فهؤلاء نفوا حكمته وعدله، وأولئك نفوا قدرته ومشيتته أو قدرته ومشيتته وعلمه، وهؤلاء ضاهوا المجوس في الإشراك بربوبيته حيث جعلوا غيره خالقاً، وأولئك ضاهوا المشركين الذين لا يفرقون بين عبادته وعبادة غيره، بل يجوزون عبادة غيره كما يجوزون عبادته، ويقولون: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، وهؤلاء منتهى توحيدهم توحيد المشركين وهو توحيد الربوبية، فأما توحيد الإلهية المتضمن للأمر والنهي ولكون الله يحب ما أمر به ويبغض ما نهى عنه - فهم ينكرونها- ولهذا هم أكثر اتباعاً لأهوائهم، وأكثر شركاً وتجويزاً من المعتزلة، ومنتهى متكلميهم وعبادهم تجويز عبادة الأصنام، وأن العارف لا يستحسن حسنة ولا يستقبح سيئة، كما ذكر ذلك صاحب منازل السائرين، وأما عبادة الأصنام فباح بها متأخروهم كالرازي صنف فيها مصنفاً، وابن عربي وابن سبعين وأمثالهما يصرحون بجواز عبادتها، وبالإنكار على من أنكر ذلك، وهم متناقضون في ذلك.

فالقدرية أصلهم : أنه لا يمكن إثبات قدرته وحكمته؛ إذ لو كان قادراً لفعل غير ما

فعل، فلما يفعله دل على أنه غير قادر، وقالوا: تثبت حكمته كما يثبت حكمه؛ لأن نفي ذلك يوجب السفه والظلم وهو منزّه عنه، بخلاف ما لم يقدر عليه فإنه معذور إذا لم يفعله، / فلا يلام عليه. وقالت المجبرة: بل قدرته ثابتة بلا حكمة، ولا يجوز أن يفعل ٢١٤/١٣ لحكمة؛ لأن ذلك إنما يكون لمن يحتاج إلى الفعل وهو منزّه عن الحاجة، ولا عدل ولا ظلم، بل كل ما أمكن فعله فهو عدل، وليس في الأفعال ما هو حسن ينبغي الأمر به، وقبيح ينبغي النهي عنه، ولا معروف ومنكر، بل يجوز أن يأمر بكل شيء، وينهي عن كل شيء.

ثم من حقق منهم أنكر الشرع بالكلية وأنكر النبوات، مع أنه مضطر إلى أن يأمر بشيء وينهي عن شيء؛ فإن هذا لازم لجميع الخلق لا يجدون عنه محيصاً، لكن من اتبع الأنبياء يأمر بما ينفعه وينفع غيره وينهي عما يضره ويضر غيره، ومن خالف الأنبياء فلا بد أن يأمر بما يضر وينهي عما ينفع فيستحق عذاب الدنيا والآخرة، وأما من كان منهم مقرأ بالنبوة فأنكر الشرع في الباطن، وقال: العارف لا يستحسن حسنة ولا يستقبح سيئة - صار منافقاً يظهر خلاف ما يبطن، ويقول الشرع لأجل المارستان؛ ولهذا يسمون «باطنية» كما سمو الملاحدة «باطنية». فإن كليهما يبطن خلاف ما يظهر، يبطنون تعطيل ما جاء به الرسول من الأمر والنهي.

فمنتهى الجهمية المجبرة إما مشركون ظاهراً وباطناً، وإما منافقون يبطنون الشرك؛ ولهذا يظنون بالله ظن السوء، وأنه لا ينصر محمداً / واتباعه، كما قال تعالى: ﴿وَيَعَذِّبُ الْمُتَفَقِّهِينَ وَالْمُتَفَقِّهَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ الظَّالِمِينَ بِاللَّهِ ظَنُّ السُّوءِ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السُّوءِ وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [الفتح: ٦] وهم يتعلقون بقوله: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ [الأنبياء: ٢٣]، وبأنه ﴿يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾ [آل عمران: ٤٠]، ولذلك لما ظهر المشركون التتار وأهل الكتاب كثر في عبادهم وعلمائهم من صار مع المشركين وأهل الكتاب، وارتد عن الإسلام إما باطناً وظاهراً، وإما باطناً وقال: إنه مع الحقيقة، ومع المشيئة الإلهية، وصاروا يحتجون لمن هو معظم للرسول عما لا يوافق على تكذيبه بأن ما يفعله من الشرك والخروج عن الشريعة وموالاة المشركين وأهل الكتاب والدخول في دينهم ومجاهدة المسلمين معهم هو بأمر الرسول، فتارة تأتيهم شياطينهم بما يخيلون لهم أنه مكتوب من نور، وأن الرسول أمر بقتال المسلمين مع الكفار، لكون المسلمين قد عصوا.

ولما ظهر أن مع المشركين وأهل الكتاب خفاء لهم من الرجال المسمين برجال الغيب، وأن لهم خوارق تقتضي أنهم أولياء الله - صار الناس من أهل العلم ثلاثة أحزاب:

حزب يكذبون بوجود هؤلاء ، ولكن عاينهم الناس ، وثبت ذلك عن عاينهم ، أو حدثه الثقة بما رأوا ، وهؤلاء إذا رأوهم أو تيقنوا وجودهم خضعوا لهم .

٢١٦/١٣ / وحزب عرفوهم ورجعوا إلى القدر ، واعتقدوا أن ثم في الباطن طريقاً إلى الله غير طريقة الأنبياء .

وحزب ما أمكنهم أن يجعلوا أولياء الله خارجين عن دائرة الرسول ، فقالوا : يكون الرسول هو ممدداً للطائفتين لهؤلاء وهؤلاء ، فهؤلاء معظمون للرسول ، جاهلون بدينه وشرعه ، والذين قبلهم يجوزون اتباع دين غير دينه وطريق غير طريقه .

وكانت هذه الأقوال الثلاثة بدمشق لما فتحت عكة ، ثم تبين بعد ذلك أن هؤلاء من أتباع الشياطين ، وأن رجال الغيب هم الجن ، وأن الذين مع الكفار شياطين ، وأن من وافقهم من الإنس فهو من جنسهم شيطان من شياطين الإنس أعداء الأنبياء ، كما قال تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا ﴾ [الأنعام : ١١٢] .

وكان سبب الضلال عدم الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ، وأصله قول الجهمية والذين يسوون بين المخلوقات ، فلا يفرقون بين المحبوب والمسخوط ، ثم إنه بعد ذلك جرت أمور يطول وصفها .

٢١٧/١٣ ولما جاء قازان وقد أسلم دمشق انكشفت أمور أخرى ، فظهر أن / اليونسية كانوا قد ارتدوا وصاروا كفاراً مع الكفار .

وحضر عندي بعض شيوخهم واعترف بالردة عن الإسلام ، وحدثني بفضول كثيرة ، فقلت له - لما ذكر لي احتجاجهم بما جاءهم من أمر الرسول - : فهب أن المسلمين كأهل بغداد كانوا قد عصوا ، وكان في بغداد بضعة عشر بغتي ، فالجيش الكفار المشركون الذين جاؤوا كانوا شرا من هؤلاء ، فإن هؤلاء كن يزنين اختياراً ، فأخذ أولئك المشركون عشرات الألوف من حرائر المسلمين وسرايرهم بغير اختيارهم ، وردوهم عن الإسلام إلى الكفر ، وأظهروا الشرك وعبادة الأصنام ، ودين النصارى ، وتعظيم الصليب ، حتى بقى المسلمون مقهورين مع المشركين وأهل الكتاب ، مع تضاعيف ما كان يفعل من المعاصي ، فهل يأمر محمد ﷺ بهذا ويرضى بهذا؟! فتبين له ، وقال : لا والله ! وأخبرني عن ردة من ارتد من الشيوخ عن الإسلام لما كانت شياطين المشركين تكرههم على الردة في الباطن ، وتعذبهم إن لم يرتدوا ، فقلت : كان هذا لضعف إيمانهم وتوحيدهم والمادة التي يشهدونها من جهة الرسول ، وإلا فالشياطين لا سلطان لهم على قلوب الموحدين ، وهذا وأمثاله ما كانوا

يعتقدون أنهم شياطين، بل إنهم رجال من رجال الغيب الإنس وكلهم الله بتصرف الأمر، فبينت لهم أن رجال الغيب هم الجن، كما قال تعالى: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ الْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ [الجن: ٦] ومن ظن أنهم إنس فمن جهله وغلطه، ٢١٨/١٣ فإن الإنس يؤنسوا أي يشهدون ويرون، إنما يحتجب الإنسي أحياناً لا يكون دائماً محتجباً عن أبصار الإنس، بخلاف الجن فإنهم كما قال الله: ﴿إِنَّهُمْ يَرُنْكُم هُوَ وَقَبِيلُهُ مِّنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾ [الأعراف: ٢٧].

وكان غير هذا من المشايخ من يذكر عن الشيخ محمد بن السكران أن هولاء - ملك المشركين - لما دخل بغداد رأى ابن السكران شيخاً محلوق الرأس على صورة شيخ من مشايخ الدين والطريق، أخذاً بفرس هولاء، قال: فلما رأيته أنكرت هذا واستعظمت أن يكون شيخ من شيوخ المسلمين يقود فرس ملك المشركين لقتل المسلمين، فقلت: يا هذا - أو كلمة نحو هذا- فقال: تأمر بأمر، أو قال له: هل يفعل هذا بأمر أو فعلت هذا بأمر؟ فقلت: نعم بأمر. فسكت ابن السكران، وأقنعه هذا الجواب، وكان هذا لقلة علمه بالفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، وظن أن ما يؤمر به الشيوخ في قلوبهم هو من الله، وأن من قال: حدثني قلبي عن ربي، فإن الله هو يناجيهِ. ومن قال: أخذتم علمكم ميتاً عن ميت وأخذنا علمنا عن الحي الذي لا يموت، هو كذلك، وهذا أضل ممن ادعى الاستغناء عن الأنبياء وأنه لا يحتاج إلى واسطتهم.

وجواب هذا أن يقال له: بأمر من تأمر؟ فإن قال: بأمر الله، قيل: بأمر الله الذي ٢١٩/١٣ بعث به رسوله وأنزل به القرآن، أم بأمر وقع في قلبك؟

فإن قال بالأول، ظهر كذبه؛ فإنه ليس فيما يأمر الله به رسوله أن يأتي بالكفار المشركين وأهل الكتاب لقتل المسلمين وسيهم وأخذ أموالهم لأجل ذنوب فعلوها، ويجعل الدار تعبد بها الأوثان، ويضرب فيها بالنواقيس، ويقتل قراء القرآن وأهل العلم بالشرع، ويعظم التجسية علماء المشركين وقساوسة النصراني وأمثال ذلك؛ فإن هؤلاء أعظم عداوة لمحمد ﷺ، وهم من جنس مشركي العرب الذين قاتلوه يوم أحد، وأولئك عصاة من عصاة أمته، وإن كان فيهم منافقون كثيرون، فالمنافقون يبتلون بنفاقهم.

وإن قال: بأمر وقع في قلبي لم يكذب، لكن يقال: من أين لك أن هذا رحماني؟ ولم لا يكون الشيطان هو الذي أمرك بهذا؟ وقد علمت أن ما يقع في قلوب المشركين وأهل الكتاب هو من الشيطان، فإن رجع إلى توحيد الربوبية وأن الجميع بمشيئته قيل له: فحيثنذ يكون ما يفعله الشيطان والمشركون وأهل الكتاب هو بالأمر، ولا ريب أنه بالأمر

الكوني القدري ، فجميع الخلق داخلون تحته ، لكن من فعل بمجرد هذا الأمر لا بأمر الرسول وإنما يكون من جنس شياطين الإنس والجن ، وهو مستوجب لعذاب الله في الدنيا والآخرة ، وهو عابد لغير الله ، متبع لهواه ، وهو ممن قال الله فيه : ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمِمَّنْ تَتَّبَعُكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص : ٨٥] وعن قال فيهم الشيطان : ﴿فَعَزَّيْتُ لَهُمْ أَصْوَابَهُمْ أَجْمَعِينَ . إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمْ الْمُخْلِصِينَ﴾ [ص : ٨٢ ، ٨٣] قال الله : ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ [الحجر : ٤٢] ، وقال تعالى : ﴿إِنَّهُمْ لَيْسَ لَهُمْ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ . إِنَّمَا سُلْطَانُكُمْ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُم وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ﴾ [النحل : ٩٩ ، ١٠٠] ، وقال تعالى : ﴿إِنَّا جَعَلْنَا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ . وَإِذَا فَعَلُوا فَحْشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا ءَابَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ اتَّقُوا اللَّهَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف : ٢٧ ، ٢٨] . فكيف تأمر بالشرك والكفر ، وتسلب الكفار من المشركين وأهل الكتاب على المسلمين وقتل الكفار للمسلمين هذا لا يأمر الله به كما لا يأمر بالفحشاء؟! فإن هذا من أفحش الفواحش إذا جعلت الفاحشة اسما لكل ما يعظم قبحه ، فكانت جميع القبائح السيئة داخلية في الفحشاء .

وكان أيضاً بالشام بعض أكابر الشيوخ ببعلبك - الشيخ عثمان شيخ دير نعاس - يأتيه خفير الفرنج النصارى راكباً أسداً ويخلو به ويناجيه ، ويقول : يا شيخ عثمان ، وكلت بحفظ خنازيرهم ، فيعذره عثمان وأتباعه في ذلك ، ويرون أن الله أمره بهذا كما أمر الخضر أن يفعل ما فعل ، كما عذر ابن السكران وأمثاله خفراء المشركين التتار .

٢٢١/١٣ والجواب لهذا كالجواب لذلك ، يقال له : وكلك الله تعالى بهذا ؟/ الذي أنزل على لسان نبيه الدين أمر أن يوالي المسلمين وألا يتخذ اليهود والنصارى أولياء ، بل أمرك أن تبغضهم وتحاربهم بما استطعت ، هو أمرك أن تتوكل بحفظ خنازيرهم؟! فإن قال : هذا ظهر كذبه ، وإن قال : بل هو أمر ألقى في قلبي لم يكذب ، وقيل له : فهذا من أمر الشيطان لا من أمر الرحمن الذي أنزل به كتبه وأرسل به رسله ، ولكنه من الأمر الذي كونه وقدره كشرك المشركين الذين قالوا : ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا ءَابَاؤُنَا﴾ [الأنعام : ١٤٨] .

ومن هؤلاء من يظن الرجال الذين يؤيد بهم الكفار من المشركين وأهل الكتاب هم أولياء الله ، ولا يجب عليهم اتباع الرسول ، كالملائكة الموكلة ببني آدم المعقبات .

فقلت لشيخ كان من شيوخهم : محمد أرسل إلى الثقلين الإنس والجن ولم يرسل إلى الملائكة ، فكل إنسي أو جنني خرج عن الإيمان به فهو عدو لله لا ولي لله ، بخلاف الملائكة .

ثم يقال له: الملائكة لا يعاونون الكفار على المعاصي ولا على قتال المسلمين، وإنما يعاونهم على ذلك الشياطين، ولكن الملائكة قد تكون موكلة بخلقهم ورزقهم وكتابة أعمالهم، فإن ذلك ليس بمعصية، فهذا الجواب بالفرق بينهم وبين الملائكة من هذين الوجهين.

/وقد ظهر أنهم من جنس الشياطين لا من جنس الملائكة، وكان هذا الشيخ هو وأبوه ٢٢٢/١٣ من خفراء الكفار، وكان والده يقال له: محمد الخالدي، نسبة إلى شيطان كان يقربه يقال له: الشيخ خالد، وهم يقولون: إنه من الإنس من رجال الغيب.

وحدثني الثقة عنه أنه كان يقول: الأنبياء ضيعوا الطريق، ولعمري لقد ضيعوا طريق الشياطين؛ شياطين الإنس والجن. وهؤلاء المشايخ، الذين يحبون المسلمين ولكن يوالون الشيوخ الذين يوالون المشركين الذين هم خفراء الكفار، ويظنون أنهم من أولياء الله، اشتركوا هم وهم في أصل ضلالة، وهو: أنهم جعلوا الخوارق الشيطانية من جنس الكرامات الرحمانية، ولم يفرقوا بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْشُ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُفَيِّضْ لَهُمْ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ﴾ [الزخرف: ٣٦] فهؤلاء وهؤلاء عشوا عن ذكر الرحمن الذي أنزله، وهو الكتاب والسنة، وعن الروح الذي أوحاه الله إلى نبيه الذي جعله الله نوراً يهدي به من يشاء من عباده، وبه يحصل الفرق بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، ولم يفرقوا بين آيات الأنبياء ومعجزاتهم وبين خوارق السحرة والكهان؛ إذ هذا «مذهب الجهمية المجبرة».

وهؤلاء كلهم يشتركون في هذا المذهب فلا يجعلون الله يحب ما أمر به ويبغض ما نهى عنه، بل يجعلون كل ما قدره وقضاه فإنه يحبه/ويرضاه، فبقى جميع الأمور عندهم ٢٢٣/١٣ سواء، وإنما يتميز بنوع من الخوارق؛ فمن كان له خارق جعلوه من أولياء الله، وخضعوا له إما اتباعاً له وإما موافقة له ومحبة، وإما أن يسلموا له حاله فلا يحبوه ولا يبغضوه؛ إذ كانت قلوبهم لم يبق فيها من الإيمان ما يعرفون به المعروف، وينكرون به المنكر في هذا الموضع.

وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان» (١) وفي رواية لمسلم: «من جاهدكم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدكم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدكم بقلبه فهو مؤمن، وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل» (٢)، وميت الأحياء الذين لا يعرفون

(١) مسلم في الإيمان (٧٨/٤٩) عن أبي سعيد الخدري.

(٢) مسلم في الإيمان (٨٠/٥٠) عن عبد الله بن مسعود.

معروفاً ولا ينكرون منكرًا. وفي حديث حذيفة الذي في صحيح مسلم: «إن الفتنة تُعرض على القلوب كالخَصِيرِ عودًا عودًا، فأما قلب أنكرها نُكَّتَ فيه نُكَّةٌ بيضاء، وأما قلب أُشْرِبَهَا نُكَّتَ فيه نُكَّةٌ سوداء، حتى تبقى القلوب على قَلْبَيْنِ: قلب أبيض مثل الصَّفَا لا يضره فتنة ما دامت السماء والأرض، وقلب أسود مُرْبَادًا (١) لا يعرف معروفًا ولا ينكر منكرًا إلا ما أُشرب من هواء» (٢).

٢٢٤/١٣ فهؤلاء العباد الزهاد الذين عبدوا الله بآرائهم وذوقهم ووجدهم لا بالأمر والنهي متناههم اتباع أهوائهم ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ يَغْيِرْهُدَى مِّنْ اللَّهِ﴾ [القصص: ٥٠]، لاسيما إذا كانت حقيقتهم هي قول: «الجهمية المجبرة»، فأروا أن جميع الكائنات اشتركت في المشيئة ولم يميزوا بعضها عن بعض بأن الله يحب هذا ويرضاه وهذا يبغضه ويسخطه؛ فإن الله يحب المعروف ويبغض المنكر، فإذا لم يفرقوا بين هذا وهذا نكت في قلوبهم نكت سود فسود قلوبهم، فيكون المعروف ما يهوونه ويحبونه ويجدونّه ويذوقونه، ويكون المنكر ما يهونون بغضه وتنفر عنه قلوبهم، كالمشركين الذين كانوا ﴿عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ . كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنَفِرَةٌ . فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ﴾ [المدثر: ٤٩-٥١] ولهذا يوجد في هؤلاء وأتباعهم من ينفرون عن القرآن والشرع كما تنفر الحمر المستنفرة التي تنفر من الرماة ومن الأسود، ولهذا يوصفون بأنهم إذا قيل لهم: قال المصطفى، نفروا.

وكان الشيخ إبراهيم بن معضاد يقول - لمن رآه من هؤلاء كاليونسية والأحمدية - : يا خنازير! يا أبناء الخنازير! ما أرى لله ورسوله عندكم رائحة ﴿بَلْ يُرِيدُ كُلُّ [أَمْرِي] (٣) مِّنْهُمْ أَنْ يُؤْتَى صُحُفًا مُّثْنَرَةً﴾ [المدثر: ٥٢] كل منهم يريد أن يحدّثه قلبه عن ربه فيأخذ عن الله بلا واسطة الرسول ﴿وَإِذَا جَاءَتْهُمْ آيَةٌ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّى نُؤْتَى مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤] وبسط هذا له موضع آخر.

٢٢٥/١٣ والمقصود هنا أن قول «القدرية الجهمية المجبرة» أعظم مناقضة لما جاءت به الرسل من قول النفاة؛ ولهذا لم يكن هؤلاء مظهرين لهذا في زمن السلف، بل كلما ضعف نور النبوة أظهرها حقيقة قولهم، فإنه من جنس قول المشركين المكذبين للرسل، ومتناههم الشرك وتكذيب الرسل، وهذا جماع الكفر، كما أن التوحيد وتصديق الرسل جماع الإيمان؛ ولهذا صاروا مع أهل الكفر المحض من المشركين وأهل الكتاب، وبسط هذه الأمور له موضع آخر.

(١) في المطبوعة: «مرباد» وهو خطأ، ومعناها: أن قلبه يتغير، فيكون لونه بين السواد والغبرة، انظر: النهاية ١٨٣/٢.

(٢) مسلم في الإيمان (٢٣١/١٤٤).

(٣) سقط من المطبوعة.

والمقصود هنا أن «القدرة المجبرة» من جنس المشركين، كما أن «النافية» من جنس المجوس، وأن المجبرة ما عندهم سوى القدرة والمشيئة في نفس الأمر، والنافية تنفي القدرة العامة والمشيئة التامة، وترغم أنها تثبت الحكمة والعدل، وفي الحقيقة كلاهما ناف للحكمة والعدل والمشيئة والقدرة، كما قد بسط في مواضع.

وأولئك يتعلقون بقوله: ﴿لَا يُسْتَلْ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ [الأنبياء: ٢٣] و﴿اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾ [آل عمران: ٤٠]، وهذا ذكره الله إثباتاً لقدرته لا نفياً لحكمته وعدله، بل بين - سبحانه - أنه يفعل ما يشاء فلا أحد يمكنه أن يعارضه إذا شاء شيئاً بل هو قادر على فعل ما يشاء، بخلاف المخلوق الذي يشاء أشياء كثيرة ولا يمكنه أن يفعلها؛ ولهذا قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «لا يقولن أحدكم: اللهم اغفر لي إن شئت، اللهم ارحمني إن شئت؛ فإن الله لا مكره له، ولكن ليعزم المسألة»^(١)، / وذلك أنه إنما يقال: افعل كذا ٢٢٦/١٣ إن شئت لمن قد يفعله مكرهاً فيفعل ما لا يريد لدفع ضرر الإكراه عنه والله تعالى لا مكره له، فلا يفعل إلا ما يشاء، فقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾ [الحج: ١٨] و﴿يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾ [المائدة: ١٨] ونحو ذلك هو لإثبات قدرته على ما يشاء، وهذا رد لقول القدرية النفاة الذين يقولون: إنه لم يشأ كل ما كان، بل لا يشاء إلا الطاعة، ومع هذا فقد شاءها ولم يكن ممن عصاه، وليس هو قادراً عندهم على أن يجعل العبد لا مطيعاً ولا عاصياً.

فهذه الآيات التي تحتج بها المجبرة تدل على فساد مذهب النفاة، كما أن الآيات التي تحتج بها النفاة التي تدل على أنه حكم عادل، لا يظلم مثقال ذرة، وأنه لم يخلق الخلق عبثاً ونحو ذلك، تدل على فساد قول المجبرة، وليس في هذه الآيات ولا هذه ما يدل على صحة قول واحدة من الطائفتين، بل ما تحتج به كل طائفة يدل على فساد مذهب الأخرى، وكلا القولين باطل. وهذا هو الذي نهى عنه النبي ﷺ في الحديث الذي في المسند وغيره وبعضه في صحيح مسلم عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ؛ أنه خرج على أصحابه وهم يتمارون في القدر، هذا يقول: ألم يقل الله كذا؟ هذا يقول: ألم يقل الله كذا؟ فكانما فقي في وجهه حب الرمان، فقال: «أبهذا أمرتم؟ أم إلى هذا دعيتم أن تضربوا كتاب الله بعضه ببعض؟»^(٢)؛ ولهذا قال أحمد في بعض مناظراته - لمن صار يضرب الآيات / بعضها ببعض - : إنا قد نهينا عن هذا.

(١) البخاري في الدعوات (٦٣٣٩) وفي التوحيد (٧٤٧٧) ومسلم في الذكر والدعاء (٢٦٧٩ / ٨) كلاهما عن أبي هريرة.

(٢) أحمد ٢ / ١٧٨ ، ١٩٦ .

فمن دفع نصوصاً يحتج بها غيره لم يؤمن بها ، بل آمن بما يحتج ، صار ممن يؤمن ببعض الكتاب ويكفر ببعض .

وهذا حال أهل الأهواء ، هم مختلفون في الكتاب ، مخالفون للكتاب ، متفقون على مخالفة الكتاب ، وقد تركوا كلهم بعض النصوص وهو ما يجمع تلك الأقوال ، فصاروا كما قال عن أهل الكتاب : ﴿وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا فَصَّرْنَاهُ وَكُنَّا نَقْرَأُ مَا يُنَادُّنَا وَإِنَّا مُنْكَرُونَ فَاسْتَوْسَوْا حَقًّا وَمَا دُّكِّرُوا بِهِ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [المائدة: ١٤] .

فإذا ترك الناس بعض ما أنزل الله وقعت بينهم العداوة والبغضاء ؛ إذ لم يبق هنا حق جامع يشتركون فيه ، بل ﴿فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبُرًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٣] ، وهؤلاء كلهم ليس معهم من الحق إلا ما وافقوا فيه الرسول ، وهو ما تمسكوا به من شرعه مما أخبر به وما أمر به ، وأما ما ابتدعوه فكله ضلالة كما قال ﷺ : «وَيَاكُمْ ومحدثات الأمور، فإن كل بدعة ضلالة»^(١) ، وقد تكون تلك البدعة أعظم عندهم مما أخذوا به من الشرعة يجعلون تلك هي «الأصول العقلية» كالقدرة المجبرة والنفاة ، فكلاهما يجعل ما أحدثوه من الكلام في الأصول - وهو الذي يسمونه العقليات - أعظم عندهم مما تلقوه من الشرع ، فالمعتزلة يجعلون العقليات هي الخبريات والأمريات جميعاً كالواجبات الشرعية ، لكن يقولون أيضاً : إن الشرع أوجبها ، ولكن لهم فيها تخليط ليس هذا موضعه .

وكذلك ما ابتدعوه في الخبريات كإثبات حدوث العالم بطريقة الأعراض واستلزامها للأجسام ، وهم ينفون الصفات والقدر ، ويسمون ذلك «التوحيد» و «العدل» .

وجهم بن صفوان وأتباعه هم أعظم نفياً منهم ؛ فإنهم ينفون الأسماء مع الصفات ، وهم رؤوس المجبرة ، والأشعرية وافقتهم في الجبر ، لكن نازعوه نزاعاً لفظياً في إثبات الكسب والقدرة عليه ، وهم يرون أن هذه الأصول العقلية - وهي العلم بما يجب للرب ويمتنع عليه وما يجوز عليه من الأفعال - هي أعظم العلوم وأشرفها ، وأنهم برزوا بها على الصحابة ، وأن النبي لم يعلمها الصحابة ؛ إما لكونه وكلها إلى استنباط الأمة ، وإما لكون الصحابة كانوا مشغولين عنها بالجهاد ، وإما لكونه قال لهم في ذلك ما لم يبلغوه ، ولم يشغلهم بالأدلة لاشتغالهم بالجهاد .

وهذه هي «الأصول العقلية» التي يعتمدون عليها هم ومن يوافقهم كالقاضي أبي يعلى وأبي المعالي وأبي الوليد الباجي ، تبعاً للقاضي أبي بكر وأمثاله ، وهو وأتباعه يناقضون

(١) أحمد ٤/١٢٦ ، ١٢٧ والترمذي في العلم (٢٦٧٦) وقال : «حديث حسن صحيح» .

عبد الجبار وأمثاله، كما ناقض الأشعري وأمثاله أبا علي وأبا القاسم.

/ وكل الأصول العقلية التي ابتدعها هؤلاء وهؤلاء باطلة في العقل والشرع، وإن ٢٢٩/١٣ كانت كل واحدة من الطائفتين تعتقد أنها من أعظم الدين ويقدمونها على الأصول الشرعية، فإنهم في ذلك بمنزلة ما يعظمه العباد والزهاد والفقراء والصوفية من الخوارق الشيطانية، ويفضلونها على العبادات الشرعية، والعبادات الشرعية هي التي معهم من الإسلام، وتلك كلها باطلة، وإن كانت أعظم عندهم من العبادات، حتى يقولوا: نهاية الصوفي ابتداء الفقيه، ونهاية الفقيه ابتداء الموله. وكذلك صاحب «منازل السائرين» يذكر في كل باب ثلاث درجات، فالأولى - وهي أهونها عندهم - توافق الشرع في الظاهر، والثانية قد توافق الشرع وقد لا توافق، والثالثة: في الأغلب تخالف، لا سيما في «التوحيد» و«الفناء» و«الرجاء» ونحو ذلك. وهذا الذي ابتدعوه هو أعظم عندهم مما وافقوا فيه الرسل، وكثير من العباد يفضل نوافله على أداء لافرائض، وهذا كثير والله أعلم.

والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً،
والحمد لله رب العالمين.

٢٣٠/١٣ /سُئِلَ شَيْخُ الْإِسْلَام- قَدَسَ اللَّهُ رُوحَهُ- عَنْ طَائِفَةٍ مِنَ الْمُتَفَكِّرَةِ يَدْعُونَ أَنْ لِلْقُرْآنِ بَاطِنًا ، وَأَنْ لَذَلِكَ الْبَاطِنِ بَاطِنًا إِلَى سَبْعَةِ أَبْطُنٍ ، وَيُرْوَوْنَ فِي ذَلِكَ حَدِيثًا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لِلْقُرْآنِ بَاطِنٌ، وَلِلْبَاطِنِ بَاطِنٌ إِلَى سَبْعَةِ أَبْطُنٍ»، وَيُفَسِّرُونَ الْقُرْآنَ بِغَيْرِ الْمَعْرُوفِ عَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَالْأَثَمَةِ مِنَ الْفُقَهَاءِ، وَيَزْعَمُونَ أَنَّ عَلِيًّا قَالَ: لَوْ شِئْتُ لَأَوْقَرْتُ مِنْ تَفْسِيرِ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ كَذَا وَكَذَا حَمْلَ جَمَلٍ ، وَيَقُولُونَ : إِنَّمَا هُوَ مِنْ عِلْمِنَا إِذْ هُوَ اللَّذَنِّي .

وَيَقُولُونَ كَلَامًا، مَعْنَاهُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَصَّ كُلَّ قَوْمٍ بِمَا يَصْلَحُ لَهُمْ، فَإِنَّهُ أَمَرَ قَوْمًا بِالْإِمْسَاكِ، وَقَوْمًا بِالْإِنْفَاقِ، وَقَوْمًا بِالْكَسْبِ، وَقَوْمًا بِتَرْكِ الْكَسْبِ. وَيَقُولُونَ: إِنَّ هَذَا ذَكَرْتَهُ ٢٣١/١٣ أَشْيَاخُنَا فِي «الْعَوَارِفِ» وَغَيْرِهِ مِنْ كُتُبِ الْمُحَقِّقِينَ، وَرَبَّمَا ذَكَرُوا أَنَّ/حَدِيثَهُ كَانَ يَعْلَمُ أَسْمَاءَ الْمُنَافِقِينَ، خَصَّهُ بِذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَبِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «حَفِظْتُ جِرَابِينَ» (١).

وَيُرْوَوْنَ كَلَامًا عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَرَّازِ أَنَّهُ قَالَ: لِلْعَارِفِينَ خَزَائِنٌ أَوْدَعُوهَا عُلُومًا غَرِيبَةً يَتَكَلَّمُونَ فِيهَا بِلِسَانِ الْأَبَدِيَّةِ، يَخْبِرُونَ عَنْهَا بِلِسَانِ الْأَزَلِيَّةِ، وَيَقُولُونَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ مِنَ الْعِلْمِ كَهَيْئَةِ الْمَخْزُونِ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا الْعُلَمَاءُ بِاللَّهِ، فَإِذَا نَطَقُوا بِهِ لَمْ يَنْكَرْهُ إِلَّا أَهْلُ الْغِرَةِ بِاللَّهِ» (٢). فَهَلْ مَا ادَّعَوْهُ صَحِيحًا أَمْ لَا؟

فَسِيدِي بَيِّنْ لَنَا مَقَالَاتِهِمْ؛ فَإِنَّ الْمَمْلُوكَ وَقَفَ عَلَى كَلَامٍ لِبَعْضِ الْعُلَمَاءِ ذَكَرَ فِيهِ أَنَّ الْوَاحِدِي قَالَ: أَلَّفَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّلْمِيُّ كِتَابًا سَمَاهُ «حَقَائِقُ التَّفْسِيرِ» إِنَّ صَحَّ عَنْهُ فَقَدْ كَفَرَ، وَوَقَفْتُ عَلَى هَذَا الْكِتَابِ فَوَجَدْتُ كَلَامَ هَذِهِ الطَّائِفَةِ مِنْهُ أَوْ مَا شَابَهَهُ، فَمَا رَأَى سِيدِي فِي ذَلِكَ؟ وَهَلْ صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لِلْقُرْآنِ بَاطِنٌ» الْحَدِيثُ يَفْسُرُونَهُ عَلَى مَا يَرُونَهُ مِنْ أَذْوَاقِهِمْ وَمَوَاجِدِهِمُ الْمَرْدُودَةِ شَرْعًا؟ أَفَتُونَا مَاجُورِينَ.

فَأَجَابَ الشَّيْخُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - :

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. أَمَّا الْحَدِيثُ الْمَذْكُورُ ، فَمِنَ الْأَحَادِيثِ الْمُخْتَلَقَةِ الَّتِي لَمْ يَرَوْهَا ٢٣٢/١٣ أَحَدٌ/مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَلَا يَوْجَدُ فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ؛ وَلَكِنْ يَرَوِي عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ مَوْقُوفًا أَوْ مَرْسَلًا: «أَنَّ لِكُلِّ آيَةٍ ظَهْرًا وَبَطْنًا وَحَدًّا وَمَطْلَعًا» وَقَدْ شَاعَ فِي كَلَامِ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ: «عِلْمُ الظَّاهِرِ، وَعِلْمُ الْبَاطِنِ»، وَ«أَهْلُ الظَّاهِرِ، وَأَهْلُ الْبَاطِنِ». وَدَخَلَ فِي هَذِهِ

(١) الْبُخَارِيُّ فِي الْعِلْمِ (١٢٠) بِلَفْظِ «وَعَاءِينَ».

(٢) الْعِرَاقِيُّ فِي تَخْرِيجِ الْإِحْيَاءِ ٣٢/١ ، وَقَالَ : رَوَاهُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّلْمِيُّ فِي الْأَرْبَعِينَ لَهُ فِي التَّصَوُّفِ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ.

وَقَوْلُهُ : «أَهْلُ الْغِرَةِ» : أَيُّ أَهْلِ الْغَفْلَةِ . انْظُرْ : الْمَصْبَاحَ الْمُنِيرَ ، مَادَّةُ «غُرَّ».

وقد بسط هذا في غير هذا الموضع؛ لكن نذكر هنا جملا من ذلك فنقول:

قول الرجل: الباطن إما زن يريد علم الأمور الباطنة، مثل: العلم بما في القلوب من المعارف والأحوال، والعلم بالغيوب التي أخبرت بها الرسل، وإما أن يريد به العلم الباطن، أي الذي يطن عن فهم أكثر الناس، أو عن فهم من وقف مع الظاهر ونحو ذلك.

فأما الأول، فلا ريب أن العلم منه ما يتعلق بالظاهر، كأعمال الجوارح. ومنه ما يتعلق بالباطن، كأعمال القلوب. ومنه ما هو علم بالشهادة، وهو ما يشهده الناس بحواسهم. ومنه ما يتعلق بالغيب، وهو ما غاب عن إحساسهم.

وأصل الإيمان هو الإيمان بالغيب، كما قال تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ١ - ٣] والغيب الذي يؤمن به ما أخبرت به الرسل من الأمور العامة، ويدخل في ذلك الإيمان بالله وأسمائه وصفاته، وملائكته والجنة والنار. فالإيمان بالله وبرسوله وباليوم الآخر يتضمن الإيمان بالغيب؛ فإن وصف الرسالة هو من الغيب، وتفصيل ذلك هو الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسوله واليوم الآخر، كما ذكر الله تعالى ذلك في قوله: ﴿وَلَكِنَّ الْإِنسَانَ لِرَبِّهِ أَكْفَرُ أَلَمْ يَخْلُقْهُ إِلَّا نَفْسًا فَكْفُرَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١٣٦].

والعلم بأحوال القلوب - كالعلم بالاعتقادات الصحيحة والفاصلة، والإرادات الصحيحة والفاصلة، والعلم بمعرفة الله ومحبه، والإخلاص له وخشيته، والتوكل عليه، والرجاء له، والحب فيه، والبغض فيه، والرضا بحكمه، والإنابة إليه، والعلم بما يُحمد ويُذم من أخلاق النفوس، كالسقاء والحياء، والتواضع والكبر، والعجب والفخر، والخيلاء، وأمثال ذلك من العلوم المتعلقة بأمور باطنة في القلوب ونحوه - قد يقال له:

«علم الباطن» أي علم بالأمر الباطن، فالمعلوم هو الباطن. وأما العلم الظاهر فهو ظاهر يتكلم به ويكتب، وقد دل على ذلك الكتاب والسنة، وكلام السلف وأتباعهم، بل غالب أي القرآن هو من هذا / العلم؛ فإن الله أنزل القرآن ﴿وَشَفَاءٌ لِّمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٥٧]. بل هذا العلم هو العلم بأصول الدين، فإن اعتقاد القلب أصل

لقول اللسان، وعمل القلب أصل لعمل الجوارح، والقلب هو ملك البدن، كما قال أبو هريرة - رضي الله عنه - : القلب مَلِكٌ والأعضاء جنوده، فإذا طاب الملك طابت

جنوده، وإذا خبث الملك خبثت جنوده. وفي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «ألا وإن في الجسد مُضْغَةً إذا صلحت صلح لها سائر الجسد، وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد، ألا وهي القلب» (١).

ومن لم يكن له علم بما يصلح باطنه ويفسده، ولم يقصد صلاح قلبه بالإيمان ودفع النفاق- كان منافقاً إن أظهر الإسلام؛ فإن الإسلام يظهره المؤمن والمنافق وهو علانية، والإيمان في القلب، كما في المسند عن النبي ﷺ أنه قال: «الإسلام علانية والإيمان في القلب» (٢)، وكلام الصحابة والتابعين والأحاديث والآثار في هذا أكثر منها في الإجارة والشفعة والحیض والظهارة بكثير كثير؛ ولكن هذا العلم ظاهر موجود مقول باللسان، مكتوب في الكتب؛ ولكن من كان بأمور القلب أعلم، كان أعلم به، وأعلم بمعاني القرآن والحديث.

٢٣٥/١٣ وعامة الناس يجدون هذه الأمور في أنفسهم ذوقاً ووجداً، فتكون محسوسة لهم بالחס الباطن؛ لكن الناس في حقائق الإيمان متفاضلون تفاضلاً عظيماً، فأهل الطبقة العليا يعلمون حال أهل السفلى من غير عكس، كما أن أهل الجنة في الجنة ينزل الأعلى إلى الأسفل، ولا يصعد الأسفل إلى الأعلى، والعالم يعرف الجاهل؛ لأنه كان جاهلاً، والجاهل لا يعرف العالم لأنه لم يكن عالماً؛ فلهذا كان في حقائق الإيمان الباطنة وحقائق أنباء الغيب التي أخبرت بها الرسل - ما لا يعرفه إلا خواص الناس، فيكون هذا العلم باطناً من جهتين: من جهة كون المعلوم باطناً، ومن جهة كون العلم باطناً لا يعرفه أكثر الناس. ثم إن هذا الكلام في هذا العلم يدخل فيه من الحق والباطل ما لا يدخل في غيره، فما وافق الكتاب والسنة فهو حق، وما خالف ذلك فهو باطل كالكلام في الأمور الظاهرة.

فصل

وأما إذا أريد بالعلم الباطن العلم الذي يبطن عن أكثر الناس، أو عن بعضهم، فهذا على نوعين: أحدهما: باطن يخالف العلم الظاهر. والثاني: لا يخالفه.

٢٣٦/١٣ /فأما الأول فباطل؛ فمن ادعى علماً باطناً أو علماً بباطن وذلك يخالف العلم الظاهر كان مخطئاً؛ إما ملحدًا زنديقًا، وإما جاهلاً ضالاً.

وأما الثاني فهو بمنزلة الكلام في العلم الظاهر، قد يكون حقاً، وقد يكون باطلاً، فإن

(٢) سبق تخريجه ص ٣٤.

(١) سبق تخريجه ص ٢٥.

الباطن إذا لم يخالف الظاهر لم يعلم بطلانه من جهة مخالفته للظاهر المعلوم، فإن علم أنه حق قبل، وأن علم أنه باطل رد وإلا أمسك عنه. وأما الباطن المخالف للظاهر المعلوم فمثل ما يدعيه الباطنية القرامطة من الإسماعيلية والنصيرية وأمثالهم، ممن وافقهم من الفلاسفة وغلاة المتصوفة والمتكلمين.

وشر هؤلاء القرامطة؛ فإنهم يدعون أن للقرآن والإسلام باطناً يخالف الظاهر؛ فيقولون: الصلاة المأمور به ليست هذه الصلاة، أو هذه الصلاة إنما يؤمر بها العامة، وأما الخاصة فالصلاة في حقهم معرفة أسرارنا. والصيام: كتمان أسرارنا. والحج: السفر إلى زيارة شيوخنا المقدسين.

ويقولون: إن «الجنة» للخاصة: هي التمتع في الدنيا بالذات، و«النار» هي التزام الشرائع والدخول تحت أثقالها. ويقولون: إن «الدابة» التي يخرجها الله للناس هي العالم الناطق بالعلم في كل وقت، وإن «إسرافيل» الذي ينفخ في الصور هو العالم الذي ينفخ بعلمه في القلوب حتى تحيا، و«جبريل» هو العقل الفعال الذي تفيض عنه الموجودات، و«القلم» هو العقل الأول / الذي تزعم الفلاسفة أنه المبدع الأول، وإن الكواكب والقمر والشمس التي رآها ٢٣٧/١٣ إبراهيم هي النفس والعقل وواجب الوجود، وإن الأنهار الأربعة التي رآها النبي ﷺ ليلة المعراج هي العناصر الأربعة، وأن الأنبياء التي رآها في السماء هي الكواكب. فأدم هو القمر، ويوسف هو الزهرة، وإدريس هو الشمس، وأمثال هذه الأمور.

وقد دخل في كثير من أقوال هؤلاء كثير من المتكلمين والمتصوفين، لكن أولئك القرامطة ظاهريهم الرافض وباطنهم الكفر المحض، وعامة الصوفية والمتكلمين ليسوا رافضة يفسقون الصحابة ولا يكفرونهم، لكن فيهم من هو كالزيدية الذين يفضلون علياً على أبي بكر، وفيهم من يفضل علياً في العلم الباطن كطريقة الحربي وأمثاله، ويدعون أن علياً كان أعلم بالباطن، وأن هذا العلم أفضل من جهته، وأبو بكر كان أعلم بالظاهر. وهؤلاء عكس محققي الصوفية وأئمتهم، فإنهم متفقون على أن أعلم الخلق بالعلم الباطن هو أبو بكر الصديق. وقد اتفق أهل السنة والجماعة على أن أبا بكر أعلم الأمة بالباطن والظاهر، وحكي الإجماع على ذلك غير واحد.

وهؤلاء الباطنية قد يفسرون: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ [يس: ١٢]، إنه علي، ويفسرون قوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يُدَا أُمِّي لَهُمْ وَتَبَّ﴾ [المسد: ١] بأنهما أبو بكر وعمر، وقوله: ﴿فَقَالُوا أَتَمَّةَ الْكُفْرِ﴾ [التوبة: ١٢] أنهم طلحة والزبير، و﴿وَالشَّجَرَةَ ٢٣٨/١٣ الْمَلْعُونَةَ فِي الْقُرْآنِ﴾ [الإسراء: ٦٠] بأنها بنو أمية.

وأما باطنية الصوفية فيقولون في قوله تعالى: ﴿أَذْهَبَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ﴾ [النازعات: ١٧]: إنه القلب، و ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾ [البقرة: ٦٧]: إنها النفس، ويقول أولئك: هي عائشة، ويفسرون هم والفلاسفة تكليم موسى بما يفيض عليه من العقل الفعال أو غيره، ويجعلون (خلع النعلين) ترك الدنيا والآخرة، ويفسرون (الشجرة) التي كلم منها موسى، و«الواد المقدس» ونحو ذلك بأحوال تعرض للقلب عند حصول المعارف له، ومن سلك ذلك صاحب «مشكاة الأنوار» وأمثاله، وهي مما أعظم المسلمون إنكاره عليه، وقالوا: أمرضه «الشفاء»، وقالوا: دخل في بطون الفلاسفة، ثم أراد أن يخرج فما قدر، ومن الناس من يطعن في هذه الكتب، ويقول: إنها مكذوبة عليه، وآخرون يقولون: بل رجع عنها، وهذا أقرب الأقوال؛ فإنه قد صرح بكفر الفلاسفة في مسائل، وتضليلهم في مسائل أكثر منها، وصرح بأن طريقتهم لا توصل إلى المطلوب.

وباطنية الفلاسفة يفسرون الملائكة والشياطين بقوى النفس، وما وعد الناس به في الآخرة بأمثال مضروبة لفهم ما يقوم بالنفس بعد الموت من اللذة والألم، لا بإثبات حقائق منفصلة يتنعم بها ويتألم بها. وقد وقع في هذا الباب في كلام كثير من متأخري الصوفية، ما لم يوجد مثله عن أئمتهم ومتقدميهم، كما وقع في كلام كثير من متأخري أهل ٢٣٩/١٣ / الكلام والنظر من ذلك ما لا يوجد عن أئمتهم ومتقدميهم.

وهؤلاء المتأخرون - مع ضلالهم وجهلهم - يدعون أنهم أعلم وأعرف من سلف الأمة ومتقدميها، حتى آل الأمر بهم إلى أن جعلوا الوجود واحداً، كما فعل ابن عربي صاحب "الفصوص" وأمثاله؛ فإنهم دخلوا من هذا الباب حتى خرجوا من كل عقل ودين، وهم يدعون مع ذلك أن الشيوخ المتقدمين - كالجنيد بن محمد، وسهل بن عبد الله التستري، وإبراهيم الخواص، وغيرهم - ماتوا وما عرفوا التوحيد، وينكرون على الجنيد وأمثاله إذا ميزوا بين الرب والعبد كقوله: «التوحيد» أفراد الحدوث عن القدم. ولعمري إن توحيدهم الذي جعلوا فيه وجود المخلوق وجود الخالق هو من أعظم الإلحاد الذي أنكره المشايخ المهتدون، وهم عرفوا أنه باطل، فأنكروه وحذروا الناس منه، وأمروهم بالتمييز بين الرب والعبد، والخالق والمخلوق، والقديم والمحدث، وإن التوحيد أن يعلم مباينة الرب لمخلوقاته وامتيازها عنها، وأنه ليس في مخلوقاته شيء من ذاته ولا في ذاته شيء من مخلوقاته.

ثم إنهم يدعون أنهم أعلم بالله من المرسلين، وأن الرسل إنما تستفيد معرفة الله من مشكاتهم، ويفسرون القرآن بما يوافق باطنهم الباطل، كقوله: ﴿وَمَا خَطِئْتِهِمْ﴾ [نوح: ٢٥] فهي التي خطت بهم فغرقوا في بحار العلم بالله، وقولهم: إن العذاب مشتق من

العذوبة، ويقولون : إن/كلام نوح في حق قومه ثناء عليهم بلسان الذم، ويفسرون قوله ٢٤٠/١٣ تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦٦] بعلم الظاهر، بل ﴿حَتَّمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ فلا يعلمون غيره ﴿وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ﴾ [البقرة: ٧] فلا يسمعون من غيره ولا يرون غيره، فإنه لا غير له فلا يرون غيره. ويقولون في قوله: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣]، أن معناه: قدر ذلك؛ لأنه ليس ثمَّ موجود سواه، فلا يتصور أن يعبد غيره، فكل من عبد الأصنام والعجل ما عبد غيره؛ لأنه ما ثمَّ غيره. وأمثال هذه التأويلات والتفسيرات التي يعلم كل مؤمن وكل يهودي ونصراني علماً ضرورياً أنها مخالفة لما جاءت به الرسل، كموسى وعيسى ومحمد صلى الله عليه وسلم أجمعين.

وجماع القول في ذلك أن هذا الباب نوعان:

أحدهما : أن يكون المعنى المذكور باطلاً ؛ لكونه مخالفاً لما علم، فهذا هو في نفسه باطل، فلا يكون الدليل عليه إلا باطلاً؛ لأن الباطل لا يكون عليه دليل يقتضى أنه حق. والثاني: ما كان في نفسه حقاً، لكن يستدلون عليه من القرآن والحديث بألفاظ لم يرد بها ذلك، فهذا الذي يسمونه «إشارات»، و«حقائق التفسير» لأبي عبد الرحمن فيه من هذا الباب شيء كثير.

/وأما النوع الأول، فيوجد كثيراً في كلام القرامطة والفلاسفة المخالفين للمسلمين في ٢٤١/١٣ أصول دينهم؛ فإن من علم أن السابقين الأولين قد رضي الله عنهم ورضوا عنه، علم أن كل ما يذكرونه على خلاف ذلك فهو باطل، ومن أقر بوجوب الصلوات الخمس على كل أحد - مادام عقله حاضراً - علم أن من تأول نصاً على سقوط ذلك عن بعضهم فقد افترى، ومن علم أن الخمر والفواحش محرمة على كل أحد - ما دام عقله حاضراً - علم أن من تأول نصاً يقتضى تحليل ذلك لبعض الناس أنه مُفْتَرٍ.

وأما النوع الثاني، فهو الذي يشبه كثيراً على بعض الناس؛ فإن المعنى يكون صحيحاً لدلالة الكتاب والسنة عليه، ولكن الشأن في كون اللفظ الذي يذكرونه دل عليه، و هذان قسمان:

أحدهما: أن يقال : إن ذلك المعنى مراد باللفظ، فهذا افتراء على الله، فمن قال: المراد بقوله: ﴿تَذَبَّحُوا بِقَرۡبَتِهِ﴾ [البقرة: ٦٧] هي النفس، ويقول: ﴿أَذۡهَبَ إِلَيَّ فِرۡعَوۡنُ﴾ [النازعات: ١٧] هو القلب، ﴿وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾ أبو بكر ﴿أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ﴾ عمر ﴿رَحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ عثمان ﴿تَرَبَّيُّهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا﴾ [الفتح: ٢٩] علي - فقد كذب على الله، إما متعمداً وإما مخطئاً.

والقسم الثاني : أن يجعل ذلك من باب الاعتبار والقياس،/ لا من باب دلالة اللفظ، فهذا من نوع القياس ؛ فالذي تسميه الفقهاء قياساً هو الذي تسميه الصوفية إشارة، وهذا ينقسم إلى صحيح وباطل، كانقسام القياس إلى ذلك، فمن سمع قول الله تعالى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٩] وقال: إنه اللوح المحفوظ أو المصحف، فقال: كما أن اللوح المحفوظ الذي كتب فيه حروف القرآن لا يمسه إلا بدن طاهر، فمعاني القرآن لا يذوقها إلا القلوب الطاهرة ، وهي قلوب المتقين، كان هذا معنى صحيحاً واعتباراً صحيحاً؛ ولهذا يروي هذا عن طائفة من السلف، قال تعالى: ﴿الْعَمَلُ الَّذِي كَتَبْتُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ١، ٢]، وقال: ﴿هَذَا بَيِّنٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِلْمُتَّقِينَ﴾، وقال: ﴿يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانُكُم سُبُلَ السَّلَامِ﴾ [المائدة: ١٦] وأمثال ذلك.

وكذلك من قال: «لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كَلْبٌ ولا جُنُب» (١)، فاعتبر بذلك أن القلب لا يدخله حقائق الإيمان، إذا كان فيه ما ينجسه من الكبر والحسد فقد أصاب، قال تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَظْهَرْ قُلُوبُهُمْ﴾ [المائدة: ٤١]، وقال تعالى: ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَإِنْ يَرَوْا كَلَاءَ آيَةٍ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا﴾ [الأعراف: ١٤٦] وأمثال ذلك.

وكتاب «حقائق التفسير» لأبي عبد الرحمن السلمي يتضمن ثلاثة أنواع:

٢٤٣/١٣ /أحدها: نقول ضعيفة عمن نقلت عنه، مثل أكثر ما نقله عن جعفر الصادق ، فإن أكثره باطل عنه، وعامتها فيه من موقف أبي عبد الرحمن، وقد تكلم أهل المعرفة في نفس رواية أبي عبد الرحمن ، حتى كان البيهقي إذا حدث عنه يقول: حدثنا من أصل سماعه.

والثاني: أن يكون المنقول صحيحاً، لكن الناقل أخطأ فيما قال.

والثالث: نقول صحيحة عن قائل مصيب، فكل معنى يخالف الكتاب والسنة فهو باطل ، وحجته داحضة ، وكل ما وافق الكتاب والسنة والمراد بالخطاب غيره إذا فسر به الخطاب فهو خطأ، وإن ذكر على سبيل الإشارة والاعتبار والقياس فقد يكون حقاً وقد يكون باطلاً.

وقد تبين بذلك أن من فسر القرآن أو الحديث، وتأوله على غير التفسير المعروف عن الصحابة والتابعين فهو مفتر على الله، ملحد في آيات الله، محرف للكلم عن مواضعه، (١) أبو داود في الطهارة (٢٢٧) والنسائي في الطهارة (٢٦١) والدارمي في الاستئذان ٢/ ٢٨٤ وأحمد ١/ ٨٠، ٨٣ كلهم عن علي بن أبي طالب.

وهذا فتح باب الزندقة والإلحاد، وهو معلوم البطلان بالاضطرار من دين الإسلام.

وأما ما يروي عن بعضهم من الكلام المجمل مثل قول بعضهم: لو/شئت لأوقرت من ٢٤٤/١٣ تفسير فاتحة الكتاب إلخ، فهذا إذا صح عمن نقل عنه كعلي وغيره، لم يكن فيه دلالة على الباطن المخالف للظاهر، بل يكون هذا من الباطن الصحيح الموافق للظاهر الصحيح.

وقد تقدم أن الباطن إذا أريد به ما لا يخالف الظاهر المعلوم فقد يكون حقاً، وقد يكون باطلاً، ولكن ينبغي أن يعرف أنه قد كذب على علي وأهل بيته، لا سيما على جعفر الصادق ما لم يكذب على غيره من الصحابة، حتى إن الإسماعيلية والنصيرية يضيفون مذهبهم إليه وكذلك المعتزلة.

وكذلك فرقة التصوف يقولون: إن الحسن البصري صحبه، وأنه دخل المسجد فرأى الحسن يقصص مع القصاص، فقال: ما صلاح الدين؟ قال: الورع. قال: فما فسادُه؟ قال: الطمع، فأقره وأخرج غيره. وقد اتفق أهل المعرفة بالمتنولات أن الحسن لم يصحب علياً، ولم يأخذ عنه شيئاً، وإنما أخذ عن أصحابه كالأحنف بن قيس، وقيس بن سعد ابن عباد وأمثالهما، ولم يقصص الحسن في زمن علي، بل ولا في زمن معاوية، وإنما قص بعد ذلك. وقد كانوا في زمن علي يكذبون عليه حتى كان الناس يسألونه، كما ثبت في الصحيحين: أنه قيل له: هل عندكم من رسول الله ﷺ كتاب تقرأونه؟ فقال: لا والذي فلق الحبة، وبرأ النسمة، إلا هذه الصحيفة. وفيها أسنان الإبل، وفكاك الأسير، والآن يقتل مسلم بكافر. وفي لفظ: هل عهد إليكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيئاً لم ٢٤٥/١٣ يعهده إلى الناس؟ فقال: لا (١). وفي لفظ: إلا فهما يؤتيه الله عبداً في كتابه (٢).

وأما العلم اللدني، فلا ريب أن الله يفتح على قلوب أوليائه المتقين، وعباده الصالحين - بسبب طهارة قلوبهم مما يكرهه، واتباعهم ما يحبه - ما لا يفتح به على غيرهم. وهذا كما قال علي: إلا فهما يؤتيه الله عبداً في كتابه، وفي الأثر: «من عمل بما علم ورثه الله علم ما لم يعلم» (٣)، وقد دل القرآن على ذلك في غير موضع، كقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيثًا. وَإِذَا لَا تَأْتِنُهُمْ مِن لَّدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا. وَلَهْدَيْنَهُمْ صِرَاطًا

(١) البخاري في العلم (١١١) وفي الجهاد (٣٠٤٧) والترمذي في الديات (٤١١٢) والنسائي في القسامة (٤٧٤٤، ٤٧٤٥) وأحمد ١/٧٩ كلهم عن علي بن أبي طالب.

(٢) البخاري في الديات (٦٩٠٣) عن علي بن أبي طالب.

(٣) أبو نعيم في الحلية ١٠/١٥، و العراقي في حمل الأسفار في تخريج الإحياء ٨٧/١ وعزاه لأبي نعيم وضعفه، والدر المنثور ١/٣٧٢ وكشف الخفاء ٢/٢٦٥ كلهم عن أنس بن مالك.

مُسْتَقِيمًا ﴿النساء: ٦٦ - ٦٨﴾. فقد أخبر أنه من فعل ما يؤمر به يهديه الله صراطاً مستقيماً، وقال تعالى: ﴿يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانُكُم سُبُلَ السَّلَامِ﴾ [المائدة: ١٦]. وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ﴾ [محمد: ١٧]، وقال: ﴿إِنَّهُمْ فِي نَفْسٍ مَّامْنًا بَرِيبَهُمْ وَإِذْ نَفَعَهُمْ هُدًى﴾ [الكهف: ١٣]، وقال تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]، وقال تعالى: ﴿هَذَا بَصِيرَتُ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [الجاثية: ٢٠]، وقال تعالى: ﴿هَذَا بَصَائِرُ مِنْ رَبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٣].

وأخبر أن اتباع ما يكرهه يصرف عن العلم والهدى، كقوله: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥]، وقوله: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَيُؤْمِنُنَّ بِهَا قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ . وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَوْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٩، ١١٠] أي: وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون بها، ونقلب أفئدتهم أي: يتركون الإيمان، ونحن نقلب أفئدتهم لكونهم لم يؤمنوا أول مرة، أي: ما يديركم أنه لا يكون هذا وهذا حيثنذ.

ومن فهم معنى الآية عرف خطأ من قال: (أن) بمعنى لعل، واستشكل قراءة الفتح، بل يعلم حيثنذ أنها أحسن من قراءة الكسر، وهذا باب واسع. والناس في هذا الباب على ثلاثة أقسام، طرفان ووسط.

فقوم يزعمون: أن مجرد الزهد وتصفية القلب ورياضة النفس، توجب حصول العلم بلا سبب آخر.

وقوم يقولون: لا أثر لذلك، بل الموجب للعلم بالادلة الشرعية أو العقلية.

وأما الوسط: فهو أن ذلك من أعظم الاسباب معاونة على نيل العلم، بل هو شرط في حصول كثير من العلم، وليس هو وحده كافياً، بل لابد من أمر آخر إما العلم بالدليل ٢٤٧/١٣ فيما لا يعلم إلا به، وإما التصور الصحيح لطرفي القضية في العلوم الضرورية.

وأما العلم النافع الذي تحصل به النجاة من النار، ويسعد به العباد، فلا يحصل إلا باتباع الكتب التي جاءت بها الرسل، قال تعالى: ﴿فَأَمَّا يَا لِنَفْسِكَ مَنِ هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَصِلْ وَلَا يَفْشَى . وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِسْمَةِ أَعْمَى . قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا . قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنسى﴾ [طه: ١٢٣ - ١٢٧] إلخ، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْشُ عَنْ ذِكْرِ

الرَّحْمَنِ نُقِصَ لَمْ شَيْطَانًا فَهَوَ لَمْ قَرِينٌ» [الزخرف: ٣٦]. فمن ظن أن الهدى والإيمان يحصل بمجرد طريق العلم مع عدم العمل به، أو بمجرد العمل والزهد بدون العلم - فقد ضل.

وأضل منهما من سلك في العلم والمعرفة طريق أهل الفلسفة والكلام، بدون اعتبار ذلك بالكتاب والسنة، ولا العمل بموجب العلم، أو سلك في العمل والزهد طريق أهل الفلسفة والتصوف، بدون اعتبار ذلك بالكتاب والسنة، ولا اعتبار العمل بالعلم، فأعرض هؤلاء عن العلم والشرع، وأعرض أولئك عن العمل والشرع، فَضَلَّ كل منهما من هذين الوجهين، وتباينوا تبايناً عظيماً، حتى أشبه هؤلاء اليهود المغضوب عليهم، وأشبه هؤلاء النصارى الضالين، بل صار منهما من هو شر/من اليهود والنصارى، كالقرامطة والاتحادية ٢٤٨/١٣ وأمثالهم من الملاحدة الفلاسفة.

فَصْل

وأما قول القائل : إن النبي ﷺ خص كل قوم بما يصلح لهم . . . إلخ، فهذا الكلام له وجهان :

إن أراد به أن الأعمال المشروعة يختلف الناس فيها بحسب اختلاف أحوالهم، فهذا لا ريب فيه؛ فإنه ليس ما يؤمر به الفقير كما يؤمر به الغني، ولا ما يؤمر به المريض كما يؤمر به الصحيح، ولا ما يؤمر به عند المصائب هو ما يؤمر به عند النعم، ولا ما تؤمر به الخائض كما تؤمر به الطاهرة، ولا ما تؤمر به الأئمة كالذي تؤمر به الرعية، فأمر الله لعباده قد يتنوع بتنوع أحوالهم، كما قد يشتركون في أصل الإيمان بالله وتوحيده، والإيمان بكتبه ورسله.

وإن أراد به أن الشريعة في نفسها تختلف، وأن النبي ﷺ خاطب زيدا بخطاب يناقض ما خاطب به عمراً، أو أظهر لهذا شيئاً يناقض ما أظهره لهذا - كما يرويه الكذابون: أن عائشة سألته/هل رأيت ربك؟ فقال: «لا». وسأله أبو بكر فقال: «نعم». ٢٤٩/١٣ وأنه أجاب عن مسألة واحدة بجوابين متناقضين لاختلاف حال السائلين - فهذا من كلام الكذابين المفتريين، بل هو من كلام الملاحدة المنافقين؛ فإن النبي ﷺ قال: «ما ينبغي لنبي أن تكون له خائنة الأعين»، والحديث في سنن أبي داود وغيره (١). وكان عام الفتح قد

(١) أبو داود في الحدود (٤٣٥٩) والنسائي في تحريم الدم (٤٠٦٧) كلاهما عن سعد بن أبي وقاص.

أهدر دم جماعة منهم ابن أبي سرح، فجاء به عثمان ليبيع النبي ﷺ فأعرض عنه مرتين أو ثلاثاً ثم بايعه، ثم قال: «أما كان فيكم رجل رشيد ينظر إلى وقد أعرضت عن هذا فيقتله؟» فقال بعضهم: هلا أومضت إلى يارسول الله؟ فقال: «ما ينبغي لنبي أن تكون له خائنة الأعين» وهذا مبالغة في استواء ظاهره وباطنه وسره وعلايته، وأنه لا يبطن خلاف ما يظهر على عادة المكارين المنافقين.

ولا ريب أن القرامطة - وأمثالهم من الفلاسفة - يقولون: إنه أظهر خلاف ما أبطن، وأنه خاطب العامة بأمر أراد بها خلاف ما أفهمهم لأجل مصلحتهم؛ إذ كان لا يمكنه صلاحهم إلا بهذا الطريق. وقد زعم ذلك ابن سينا وأصحاب «رسائل إخوان الصفا» وأمثالهم من الفلاسفة والقرامطة الباطنية؛ فإن ابن سينا كان هو وأهل بيته من أتباع الحاكم القرمطي العبيدي، الذي كان بمصر.

٢٥٠/١٣ وقول هؤلاء. كما أنه من أكفر الأقوال، فجعلهم من أعظم الجهل؛ وذلك أنه إذا كان الأمر كذلك فلا بد أن يعلمه أهل العقل والذكاء من الناس، وإذا علموه امتنع في العادة تواطؤهم على كتمانهم كما يمتنع تواطؤهم على الكذب؛ فإنه كما يمتنع في العادة تواطؤ الجميع على الكذب يمتنع تواطؤهم على كتمان ما تتوفر الهمم والدواعي على بيانه وذكره، لا سيما مثل معرفة هذه الأمور العظيمة، التي معرفتها والتكلم بها من أعظم ما تتوفر الهمم والدواعي عليه. ألا ترى أن الباطنية - ونحوهم - أبطنوا خلاف ما أظهره للناس، وسعوا في ذلك بكل طريق، وتواطؤوا عليه ما شاء الله، حتى التبس أمرهم على كثير من أتباعهم، ثم إنهم مع ذلك اطلع على حقيقة أمرهم جميع أذكياء الناس من موافقيهم ومخالفهم، وصنفوا الكتب في كشف أسرارهم ورفع أستارهم، ولم يكن لهم في الباطن حرمة عند من عرف باطنهم، ولا ثقة بما يخبرون به، ولا التزام طاعة لما يأمر، وكذلك من فيه نوع من هذا الجنس.

فمن سلك هذه السبيل لم يبق لمن علم أمره ثقة بما يخبر به، وبما يأمر به، وحينئذ فينتقض عليه جميع ما خاطب به الناس، فإنه ما من خطاب يخاطبهم به إلا ويجوزون عليه أن يكون أراد به غير ما أظهره لهم، فلا يثقون بأخباره وأوامره، فيختل عليه الأمر كله فيكون مقصوده صلاحهم، فيعود ذلك بالفساد العظيم، بل كل من وافقه فلا بد أن يظهر خلاف ما أبطن، كاتباع من سلك هذه السبيل من القرامطة/الباطنية وغيرهم، لا تجد أحداً من موافقيهم إلا ولا بد أن يبين أن ظاهره خلاف باطنه، ويحصل لهم بذلك من كشف الأسرار وهتك الأستار ما يصيرون به من شرار الكفار.

وإذا كانت الرسل تبطن خلاف ما تظهر، فإما أن يكون العلم بهذا الاختلاف ممكناً

لغيرهم وإما ألا يكون ؛ فإن لم يكن ممكناً كان مُدَّعِي ذلك كذاباً مفترياً، فبطل قول هؤلاء الملاحدة الفلاسفة والقرامطة وأمثالهم، وإن كان العلم بذلك ممكناً علم بعض الناس مخالفة الباطن للظاهر، وليس لمن يعلم ذلك حَدٌّ محدود ؛ بل إذا علمه هذا ، علمه هذا، وعلمه هذا، فيشيع هذا ويظهر ؛ ولهذا كان من اعتقد هذا في الأنبياء - كهؤلاء الباطنية من الفلاسفة والقرامطة ونحوهم - معرضين عن حقيقة خبره وأمره، لا يعتقدون باطن ما أخبر به، ولا ما أمر، بل يظهر عليه من مخالفة أمره والإعراض عن خبره ما يظهر لكل أحد، ولا تجد في أهل الإيمان من يحسن بهم الظن، بل يظهر فسقهم ونفاقهم لعوام المؤمنين، فضلاً عن خواصهم.

وأيضاً ، فمن كانت هذه حاله كان خواصه أعلم الناس بباطنه، والعلم بذلك يوجب الانحلال في الباطن. ومن علم حال خاصة النبي ﷺ - كأبي بكر وعمر وغيرهما من السابقين الأولين - علم أنهم كانوا أعظم الناس تصديقاً لباطن أمر خبره وظاهره، وطاعتهم له في سرهم وعلانيتهم، ولم يكن أحد منهم يعتقد في خبره وأمره ما يناقض ظاهر ما بينه ٢٥٢/١٣ لهم ودلهم عليه، وأرشدهم إليه؛ ولهذا لم يكن في الصحابة من تأول شيئاً من نصوصه على خلاف ما دل عليه، لا فيما أخبر به الله عن أسمائه وصفاته، ولا فيما أخبر به عما بعد الموت، وأن ما ظهر من هذا ما ظهر إلا ممن هو عند الأمة من أهل النفاق والاتحاد ، كالقرامطة والفلاسفة والجهمية نفاة حقائق الأسماء والصفات.

ومن تمام هذا أن تعلم: أن النبي ﷺ لم يخص أحداً من أصحابه بخطاب في علم الدين قصد كتمانهم عن غيره، ولكن كان قد يسأل الرجل عن المسألة التي لا يمكن جوابها، فيجيبه بما ينفعه ؛ كالأعرابي الذي سأله عن الساعة ، والساعة لا يعلم متى هي . فقال : «ما أعددت لها؟» فقال: ما أعددت لها من كثير عَمَلٍ ، ولكنني أحب الله ورسوله، فقال: «المرء مع من أحب» ^(١)، فأجابه بالمقصود من علمه بالساعة، ولم يكن يخاطب أصحابه بخطاب لا يفهمونه، بل كان بعضهم أكمل فهما لكلامه من بعض ، كما في الصحيحين عن أبي سعيد أن رسول الله ﷺ قال: «إن عبداً خيره الله بين الدنيا والآخرة، فاختر ذلك العبد ما عند الله». فبكى أبو بكر وقال: بل نفديك بأنفسنا وأموالنا يا رسول الله ، فجعل الناس يعجبون/ أن ذكر رسول الله ﷺ عبداً خيره الله بين الدنيا والآخرة ٢٥٣/١٣ قال: وكان رسول الله ﷺ هو المخير وكان أبو بكر أعلمنا به ^(٢) فالنبي ﷺ ذكر عبداً

(١) البخاري في فضائل الصحابة (٣٦٨٨) وأحمد ١٩٢/٣ كلاهما عن أنس بن مالك.

(٢) البخاري في الصلاة (٤٦٦) وفي فضائل الصحابة (٣٦٥٤) وفي مناقب الأنصار (٣٩٠٤) ومسلم في فضائل الصحابة (٢/٢٣٨٢) كلاهما عن أبي سعيد الخدري.

مطلقاً لم يعينه، ولا في لفظه ما يدل عليه، لكن أبو بكر - لكمال معرفته بمقاصد الرسول ﷺ - علم أنه هو ذلك العبد، فلم يخص عنهم بباطن يخالف الظاهر، بل يوافقه ولا يخالف مفهوم لفظه ومعناه.

وأما ما يرويه بعض الكذابين عن عمر أنه قال: كان النبي ﷺ وأبو بكر يتحدثان وكنت كالزنجي بينهما. فهذا من أظهر الأكاذيب المختلفة لم يروه أحد من علماء المسلمين في شيء من كتب أهل العلم، وهو من أظهر الكذب؛ فإن عمر أفضل الأمة بعد أبي بكر، وهو المحدث الملهم الذي ضرب الله الحق على لسانه وقلبه، وهو أفضل المخاطبين المحدثين من هذه الأمة، فإذا كان هو حاضراً يسمع الألفاظ ولم يفهم الكلام كالزنجي، فهل يتصور أن يكون غيره أفهم منه لذلك؟ فكيف من لم يسمع ألفاظ الرسول؟ بل يزعم أن ما يدعيه من المعاني هي تلك المعاني بمجرد الدعوى التي لو كانت مجردة لم تقبل، فكيف إذا قامت البيئة على كذب مدعيها؟

٢٥٤/١٣ وأما حديث حذيفة، فقد ثبت في الصحيح: أن حذيفة كان يعلم السر الذي لا يعلمه غيره (١). وكان ذلك ما أسره إليه النبي ﷺ عام تبوك من أعيان المنافقين؛ فإنه روى أن جماعة من المنافقين أرادوا أن يحلوا حزام ناقة رسول الله ﷺ بالليل ليسقط عن بعبيره فيموت، وأنه أوحى إليه بذلك، وكان حذيفة قريباً منه فأسر إليه أسماءهم.

ويقال: إن عمر لم يكن يصلي على أحد حتى يصلي عليه حذيفة، وهذا ليس فيه شيء من حقائق الدين، ولا من الباطن الذي يخالف الظاهر؛ فإن الله قد ذكر في كتابه من صفات المنافقين وأخبارهم ما ذكره، حتى إن سورة «براءة» سميت الفاضحة؛ لكونها فضحت المنافقين، وسميت المبعثرة، وغير ذلك من الأسماء، لكن القرآن لم يذكر فلاناً وفلاناً، فإذا عرف بعض الناس أن فلاناً وفلاناً من هؤلاء المنافقين الموصوفين كان ذلك بمنزلة تعريفه أن فلاناً وفلاناً من المؤمنين الموعودين بالجنة، فإخباره ﷺ أن أبا بكر وعمر وغيرهما في الجنة، كإخباره أن أولئك منافقون، وهذا إذا كان من العلم الباطن، فهو من الباطن الموافق للظاهر المحقق له المطابق له.

ونظيره في «الأمر» ما يسمى: «تحقيق المناط»، وهو أن يكون الشارع قد علق الحكم بوصف، فنعلم ثبوته في حق المعين، كأمره باستشهاد ذوي عدل، ولم يعين فلاناً وفلاناً، ٢٥٥/١٣ فإذا علمنا أن هذا ذو/عدل، كنا قد علمنا أن هذا المعين موصوف بالعدل المذكور في القرآن. وكذلك لما حرم الله الخمر والميسر، فإذا علمنا أن هذا الشراب المصنوع من الذرة

(١) البخاري في فضائل الصحابة (٣٧٤٢).

والعسل خمرًا، علمنا أنه داخل في هذا النص، فَعَلِمْنَا بِأَعْيَانِ الْمُؤْمِنِينَ وَأَعْيَانِ الْمُنَافِقِينَ هُوَ مِنْ هَذَا الْبَابِ، وهذا هو من تأويل القرآن.

وهذا على الإطلاق لا يعلمه إلا الله؛ فإن الله يعلم كل مؤمن وكل منافق، ومقادير إيمانهم ونفاقهم وما يُختم لهم.

وأما الرسول فقد قال تعالى: ﴿وَمَنْ حَوْلَكَ مِنَ الْأَعْرَابِ مُتَّبِعُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُّوا عَلَى الْأَلْفَاقِ لَا يَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ سَنُعَذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَى عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾ [التوبة: ١٠١] فالله يُطْلِعُ رسوله ومن شاء من عباده على ما يشاء من ذلك.

وأما حديث أبي هريرة، فهو حديث صحيح، قال: حفظت من رسول الله ﷺ جرابين، فأما أحدهما فبشئته فيكم، وأما الآخر فلو بشئته لقطعت هذا البلعوم^(١). ولكن ليس في هذا من الباطن الذي يخالف الظاهر شيء، بل ولا فيه من حقائق الدين، وإنما كان في ذلك الجراب الخبر عما سيكون من الملاحم والفتن، فالملاحم الحروب التي بين المسلمين والكفار، والفتن ما يكون بين المسلمين؛ ولهذا قال عبد الله بن عمر: لو ٢٥٦/١٣ أخبركم أبوهريرة أنكم تقتلون خليفتم، وتفعلون كذا وكذا لقلت: كذب أبو هريرة. وإظهار مثل هذا مما تكرهه الملوك؛ وأعوانهم؛ لما فيه من الإخبار بتغيير دولهم.

ومما يبين هذا: أن أبا هريرة إنما أسلم عام خيبر، فليس هو من السابقين الأولين، ولا من أهل بيعة الرضوان، وغيره من الصحابة أعلم بحقائق الدين منه، وكان النبي ﷺ يحدثه وغيره بالحديث فيسمعونه كلهم، ولكن كان أبو هريرة أحفظهم للحديث ببركة حصلت له من جهة النبي ﷺ؛ لأن النبي ﷺ حدثهم ذات يوم حديثًا فقال: «أيكم يبسط ثوبه فلا ينسى شيئًا سمعه» ففعل ذلك أبو هريرة^(٢). وقد روى: أنه كان يجزئ الليل ثلاثة أجزاء: ثلثًا يصلي، وثلثًا ينام، وثلثًا يدرس الحديث. ولم ينقل أحد قط عن أبي هريرة حديثًا يوافق الباطنية، ولا حديثًا يخالف الظاهر المعلوم من الدين.

ومن المعلوم أنه لو كان عنده شيء من هذا لم يكن بد أن ينقل عنه أحد شيئًا منه، بل النقول المتواترة عنه كلها تصدق ما ظهر من الدين، وقد روى من أحاديث صفات الله وصفات اليوم الآخر وتحقيق العبادات ما يوافق أصول أهل الإيمان، ويخالف قول أهل البهتان.

(١) سبق تخريجه ص ١٢٤.

(٢) مسلم في فضائل الصحابة (١٥٩/٢٤٩٢) وأحمد ٢/ ٢٤٠، ٢٧٤ كلاهما عن أبي هريرة.

٢٥٧/١٣ /وأما ما يروى عن أبي سعيد الخراز وأمثاله في هذا الباب، وما يذكره أبو طالب في كتابه وغيره، وكلام بعض المشايخ الذي يظن أنه يقول بباطن يخالف الظاهر، وما يوجد من ذلك في كلام أبي حامد الغزالي أو غيره - فالجواب عن هذا كله أن يقال:

ما علم من جهة الرسول فهو نقل مصدق عن قائل معصوم، وما عارض ذلك فيما أن يكون نقلاً عن غير مصدق، أو قولاً لغير معصوم. فإن كثيراً مما ينقل عن هؤلاء كذب عليهم، والصدق من ذلك فيه ما أصابوا فيه تارة وأخطؤوا فيه أخرى، وأكثر عباراتهم الثابتة ألفاظ مجملة متشابهة، لو كانت من ألفاظ المعصوم لم تعارض الحكم المعلوم، فكيف إذا كانت من قول غير المعصوم؟

وقد جمع أبو الفضل الفلكي (١) كتاباً من كلام أبي يزيد البسطامي سماه «النور من كلام طيفور» فيه شيء كثير لا ريب أنه كذب على أبي يزيد البسطامي، وفيه أشياء من غلط أبي يزيد - رحمة الله عليه - وفيه أشياء حسنة من كلام أبي يزيد، وكل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ.

٢٥٨/١٣ ومن قيل له عن أبي يزيد أو غيره من المشايخ: إنه قال لمريديه: إن تركتم أحداً من أمة محمد يدخل النار فأننا منكم بريء، فعارضه الآخر وقال: قلت لمريدي: إن تركتم أحداً من أمة محمد يدخل النار فأننا منكم بريء، فصدق هذا النقل عنه، ثم جعل هذا المصدق لهذا عن أبي يزيد أو غيره يستحسنه ويستعظم حاله، فقد دل على عظيم جهله أو نفاقه؛ فإنه إن كان قد علم ما أخبر به الرسول من دخول من يدخل النار من أهل الكبار، وأن النبي ﷺ هو أول من يشفع فيهم بعد أن تطلب الشفاعة من الرسل الكبار؛ كنوح وإبراهيم، وموسى وعيسى، فيمتنعون ويعتذرون، ثم صدق أن مريدي أبي يزيد أو غيره يمنعون أحداً من الأمة من دخول النار، أو يخرجونهم كل من دخلها - كان ذلك كفراً منه بما أخبر به الصادق المصدق بحكاية منقولة، كذب ناقلها، أو أخطأ قائلها، إن لم يكن تعمد الكذب، وإن كان لا يعلم ما أخبر به الرسول كان من أجهل الناس بأصول الإيمان.

فعلى المسلم الاعتصام بالكتاب والسنة، وأن يجتهد في أن يعرف ما أخبر به الرسول وأمر به علماً يقينياً، وحينئذ فلا يدع المحكم المعلوم للمشتبه المجهول، فإن مثال ذلك مثل من كان سائراً إلى مكة في طريق معروفة لا شك أنها توصله إلى مكة إذا سلكها، فعدل

(١) هو علي بن الحسين الهمداني، عرف بالفلكي، جمع الحديث وصنف كتباً منها: «المنتهى في معرفة الرجال» في ألف جزء، وكان صوفياً، توفي بنيسابور سنة سبع وعشرين وأربعمائة. [سير أعلام النبلاء ٥٠٢/١٧-٥٠٤].

عنها إلى طريق مجهولة لا يعرفها ولا يعرف منتهاها، وهذا مثال من عدل/عن الكتاب ٢٥٩/١٣
والسنة إلى كلام من لا يدري هل يوافق الكتاب والسنة أو يخالف ذلك.

وأما من عارض الكتاب والسنة بما يخالف ذلك، فهو بمنزلة من كان يسير على الطريق
المعروفة إلى مكة، فذهب إلى طريق قبرص يطلب الوصول منها إلى مكة، فإن هذا حال
من ترك المعلوم من الكتاب والسنة إلى ما يخالف ذلك من كلام زيد وعمرو كائنًا من
كان. فإن كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ. وقد رأيت في
هذا الباب من عجائب الأمور ما لا يحصىه إلا العليم بذات الصدور.

وأما الحديث المأثور: «إن من العلم كهيئة المكنون لا يعلمه إلا أهل العلم بالله، فإذا
ذكروه لم ينكره إلا أهل الغرّة بالله»^(١)، فهذا قد رواه أبو إسماعيل الأنصاري شيخ
الإسلام في كتابه الذي سماه «الفاروق بين المثبتة والمعتلة»، وذكر فيه أحاديث الصفات
صحيحها وغريبها، ومسندها ومرسلها، وموقوفها. وذكره أيضاً أبو حامد الغزالي في
كتبه. ثم هذا يفسره بما يناسب أقواله التي يميل فيها إلى ما يشبه أقوال نفاة الصفات من
الفلاسفة ونحوهم.

وذكر شيخ الإسلام عن شيخه يحيى بن عمار أنه كان يقول: /المراد بذلك أحاديث ٢٦٠/١٣
الصفات، فكان يفسر ذلك بما يناقض قول أبي حامد من أقوال أهل الإثبات. والحديث
ليس إسناده ثابتاً باتفاق أهل المعرفة، ولم يرو في أمهات كتب الحديث المعتمدة، فلا
يحتاج إلى الكلام في تفسيره، وإذا قدر أن النبي ﷺ قاله فهو كلام مجمل ليس فيه تعيين
لقول معين، فحينئذ فما من مدع يدعى أن المراد قوله، إلا كان لخصمه أن يقول نظير
ذلك.

ولا ريب أن قول يحيى بن عمار وأبي إسماعيل الأنصاري ونحوهما من أهل
الإثبات. أقرب من قول النفاة: إن هذا العلم هو من علم النبي ﷺ بالاتفاق وعلم
الصحابة.

ومن المعلوم أن قول النفاة لا ينقله أحد عن النبي ﷺ ولا أصحابه، لا بإسناد صحيح
ولا ضعيف، بخلاف مذهب المثبتة؛ فإن القرآن والحديث والآثار عن الصحابة مملوءة به،
فكيف يحمل كلام النبي ﷺ على علم لم ينقله عنه أحد، ويترك حمله على العلم المنقول
عنه وعن أصحابه؟!!

وكذلك ما ذكره البخاري عن علي - رضي الله عنه - أنه قال: حَدَّثُوا النَّاسَ بِمَا

(١) سبق تخريجه ص ١٢٤ .

يعرفون، ودَعُوا ما ينكرون، أتحبون أن يُكَذَّبَ اللَّهُ ورسوله^(١). قد حمله أبو الوليد بن رشد ٢٦١/١٣ الحفيد الفيلسوف وأمثاله على علوم الباطنية/الفلاسفة نفاة الصفات. وهذا تحريف ظاهر، فإن قول علي: أتحبون أن يكذب الله ورسوله، دليل على أن ذلك مما أخبر به النبي ﷺ، وأقوال النفاة من الفلاسفة والجهمية والقرامطة والمعتزلة لم ينقل فيها مسلم عن النبي ﷺ شيئاً لا صحيحاً ولا ضعيفاً، فكيف يكذب الله ورسوله في شيء لم ينقله أحد عن الله ورسوله؟ بخلاف ما رواه أهل الإثبات من أحاديث صفات الرب وملائكته، وجنته وناره، فإن هذا كثير مشهور قد لا تحتمله عقول بعض الناس، فإذا حدث به خيف أن يكذب الله ورسوله.

ومن هذا الباب قول عبد الله بن مسعود: ما من رجل يُحدث قومًا حديثًا لا تَبْلُغُهُ عقولهم، إلا كان فتنة لبعضهم. وابن مسعود فيما يقول - ذاكراً أو أمراً - من أعظم الناس إثباتاً للصفات، وأرواهم لأحاديثها، وأصحابه من أجلّ التابعين وأبلغهم في هذا الباب، وكذلك أصحاب ابن عباس، فكل من كان من الصحابة أعلم، كان إثباته وإثبات أصحابه أبلغ، فعلم أن الصحابة لم يكونوا ييطنون خلاف ما يظهرون، ولا يظهرون الإثبات وييطنون النفي، ولا يظهرون الأمر وييطنون امتناعه؛ بل هم أقوم الناس بتصديق الرسول فيما أخبر وطاعته فيما أمر.

٢٦٢/١٣ وهذا باب واسع دخل فيه من الأمور ما لا يتسع هذا الموضع/لتفصيله، ولكن نعلم جماع الأمر أن كل قول وعمل فلا بد له من ظاهر وباطن، فظاهر القول لفظ اللسان، وباطنه ما يقوم من حقائقه ومعانيه بالجنان، وظاهر العمل حركات الأبدان، وباطنه ما يقوم بالقلب من حقائقه ومقاصد الإنسان.

فالمنافق لما أتى بظاهر الإسلام دون حقائق الإيمان، لم ينفعه ذلك، وكان من أهل الخسران، بل كان في الدرك الأسفل من النار، قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَيَأْتِيهِمُ الْآخِرُ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ . يَخْتَدِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ٨، ٩] الآيات فإن الله أنزل في أول سورة البقرة أربع آيات في صفة المؤمنين، وآيتين في صفة الكافرين، وبضع عشرة آية في صفة المنافقين، وقال تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُتَنَفِقُونَ قَالُوا لِرَسُولِ اللَّهِ وَآلِهِ يَعْلَمُ إِنَّكَ لِرَسُولِ اللَّهِ وَاللَّهُ شَهِدٌ إِنَّ الْمُتَنَفِقِينَ لَكَذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١] السورة، وقال تعالى: ﴿لَا يَحْزَنكَ الَّذِينَ يُسْكِرُونَ

(١) البخاري في العلم تعليقا : الفتح ٢٢٥/١.

فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ ﴿الآية [المائدة: ٤١].

والملاحظة يظهر أن موافقة المسلمين ويبطنون خلاف ذلك، وهم شر من المنافقين، فإن المنافقين نوعان: نوع يظهر الإيمان ويبطن الكفر، ولا يدعي أن الباطن الذي يبطنه من الكفر هو حقيقة الإيمان. والملاحظة تدعي أن ما تبطنه من الكفر هو حقيقة الإيمان، وأن ٢٦٣/١٣ الأنبياء والأولياء هم من جنسهم يبطنون ما يبطنونه مما هو كفر وتعطيل، فهم يجمعون بين إبطان الكفر وبين دعواهم أن ذلك الباطن هو الإيمان عند أهل العرفان، فلا يظهر للمستجيب لهم أن باطنه طعن في الرسول والمؤمنين، وتكذيب له، بل يجعلون ذلك من كمال الرسول وتام حاله، وأن الذي فعله هو الغاية في الكمال، وأنه لا يفعله إلا أكمل الرجال من سياسة الناس على السيرة العادلة، وعمارة العالم على الطريقة الفاضلة، وهذا قد يظنه طوائف حقًا باطنًا وظاهرًا، فيؤول أمرهم إلى أن يكون النفاق عندهم هو حقيقة الإيمان، وقد علم بالاضطرار أن النفاق ضد الإيمان.

ولهذا كان أعظم الأبواب التي يدخلون منها باب التشيع والرفض؛ لأن الرافضة هم أجهل الطوائف وأكذبها، وأبعدها عن معرفة المنقول والمعقول، وهم يجعلون التقيّة من أصول دينهم، ويكذبون على أهل البيت كذبًا لا يحصى إلا الله، حتى يرووا عن جعفر الصادق أنه قال: التقيّة ديني ودين آبائي. و«التقيّة» هي شعار النفاق، فإن حقيقتها عندهم: أن يقولوا بالستهم ما ليس في قلوبهم وهذا حقيقة النفاق.

ثم إذا كان هذا من أصول دينهم، صار كل ما ينقله الناقلون عن علي أو غيره من أهل البيت، مما فيه موافقة أهل السنة والجماعة، يقولون: هذا قاله على سبيل التقيّة، ثم فتحوا باب النفاق للقرامطة الباطنية/الفلاسفة من الإسماعيلية والنصيرية ونحوهم، فجعلوا ٢٦٤/١٣ ما يقوله الرسول هو من هذا الباب أظهر به خلاف ما أبطن، وأسر به خلاف ما أعلن، فكان حقيقة قولهم: أن الرسول هو إمام المنافقين، وهو ﷺ الصادق المصدوق، المبين للناس ما نزل إليهم، المبلغ لرسالة ربه، والمخاطب لهم بلسان عربي مبين، قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ [إبراهيم: ٤]، وقال تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الزخرف: ٣]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾ [القمر: ١٧]، وقال تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَاهُ بِلِسَانِكَ لِتُبَشِّرَ بِهِ الْمُتَّقِينَ وَتُنذِرَ بِهِ قَوْمًا لُدًّا﴾ [مريم: ٩٧]، وقال تعالى: ﴿لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِي وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾ [النحل: ١٠٣] وقال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤] وقال تعالى: ﴿إِنْ عَلَيْنَا جَمْعُهُمْ وَقُرْآنُهُمْ . فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ

قُرْءَانَهُ . ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴿القيامة : ١٧ - ١٩﴾ ، وقال تعالى : ﴿كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَرَكًا لِيَتَّبِعُوا
ءَايَاتِهِ وَلْيَتَذَكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ ﴿ص : ٢٩﴾ ، وقال تعالى : ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْفُرْعَاتِ أَمْرٌ عَلَى قُلُوبٍ
أَقْفَالُهَا﴾ [محمد : ٢٤] وقال تعالى : ﴿فَهَلْ عَلَى الرَّسْلِ إِلَّا الْبَلْغُ الْمُبِينُ﴾ [النحل : ٣٥] .

وقالت الرسل : ﴿رَبَّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ . وَمَا عَلَيْنَا إِلَّا الْبَلْغُ الْمُبِينُ﴾ [يس :
١٦ ، ١٧] وقال : ﴿قُلْ^(١) أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا
حُمِّلْتُمْ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلْغُ الْمُبِينُ﴾ [النور : ٥٤] ، وقال تعالى :
﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَإِنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلْغُ الْمُبِينُ﴾ [التغابن : ١٢] ،
وقال تعالى : ﴿يَتَأْتِيَهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ﴾

[المائدة : ٦٧] فهذا ونحوه مما يبين أن الرسل عليهم أن يبلغوا البلاغ المبين . يقال : بان
الشيء وأبان واستبان وتبين وبين وبينه . وقد يقال : أبان غيره وبينه وتبينه
واستبانه .

ومعلوم أن الرسل فعلوا ما عليهم ، بل قد أخذ الله على أهل العلم الميثاق بأن يبينوا
العلم ولا يكتُموه ، واذم كاتميه فقال تعالى : ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ
لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ [آل عمران : ١٨٧] ، وقال تعالى : ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهَادَةً عِنْدَهُ
مِنَ اللَّهِ﴾ [البقرة : ١٤٠] ، وقال تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أُنْزِلَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ
مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّعُنُونَ﴾ [البقرة : ١٥٩] فقد لعن كاتميه ،
وأخبر أنه بينه للناس في الكتاب ، فكيف يكون قد بينه للناس وهو قد كتم الحق وأخفاه ،
وأظهر خلاف ما أبطن؟ فلو سكت عن بيان الحق كان كاتمًا ، ومن نسب الانبياء إلى
الكذب والكتمان مع كونه يقول : إنهم أنبياء ، فهو من أشر المنافقين وأخبثهم وأبينهم
تناقضًا .

٢٦٦/١٣ وكثير من أهل النسك والعبادة والعلم والنظر - ممن سلك طريق/بعض الصوفية
والفقراء ، وبعض أهل الكلام والفلسفة - يسلك مسلك الباطنية في بعض الأمور لا في
جميعها ، حتى يرى بعضهم سقوط الصلاة عن بعض الخواص ، أو حل الخمر وغيرها من
المحرمات لهم ، أو أن لبعضهم طريقًا إلى الله - عز وجل - غير متابعة الرسول .
وقد يحتج بعضهم بقصة موسى والخضر ، ويظنون أن الخضر خرج عن الشريعة ؛

(١) في المطبوعة : « وأطيعوا » ، والصواب ما أثبتناه .

فيجوز لغيره من الأولياء ما يجوز له من الخروج عن الشريعة ، وهم في هذا ضالون من وجهين :

أحدهما : أن الخضر لم يخرج عن الشريعة ، بل الذي فعله كان جائزاً في شريعة موسى ؛ ولهذا لما بين له الأسباب أقره على ذلك ، ولو لم يكن جائزاً لما أقره ، ولكن لم يكن موسى يعلم الأسباب التي بها أبيضت تلك ، فظن أن الخضر كالمملك الظالم ، فذكر ذلك له الخضر .

والثاني : أن الخضر لم يكن من أمة موسى ، ولا كان يجب عليه متابعتة ، بل قال له : إني على علم من علم الله عَلمَنيهِ الله لا تعلمه ، وأنت على علم من علم الله علمكه الله لا أعلمه . وذلك أن دعوة موسى لم تكن عامة ؛ فإن النبي كان يبعث إلى قومه خاصة ، ومحمد ﷺ بعث إلى الناس كافة ، بل بعث إلى الإنس والجن باطناً وظاهراً ، فليس لأحد أن يخرج عن طاعته ومتابعتة ، لا في الباطن ولا في الظاهر ، لا من الخواص ٢٦٧/١٣ ولا من العوام .

ومن هؤلاء من يفضل بعض الأولياء على الأنبياء ، وقد يجعلون الخضر من هؤلاء ، وهذا خلاف ما أجمع عليه مشايخ الطريق المقتدى بهم ، دع عنك سائر أئمة الدين وعلماء المسلمين ، بل لما تكلم الحكيم الترمذي في كتاب « ختم الأولياء » بكلام ذكر أنه يكون في آخر الأولياء من هو أفضل من الصحابة ، وربما لوح بشيء من ذكر الأنبياء - قام عليه المسلمون ، وأنكروا ذلك عليه ونفوه من البلد بسبب ذلك ، ولا ريب أنه تكلم في ذلك بكلام فاسد باطل لا ريب فيه .

ومن هناك ضل من اتبعه في ذلك ، حتى صار جماعات يدعى كل واحد أنه خاتم الأولياء ، كابن عربي صاحب « الفصوص » وسعد الدين بن حمويه ، وغيرهما . وصار بعض الناس يدعي أن في المتأخرين من يكون أفضل في العلم بالله من أبي بكر وعمر ، والمهاجرين والأنصار ، إلى أمثال هذه المقالات التي يطول وصفها ، مما هو باطل بالكتاب والسنة والإجماع ، بل طوائف كثيرون آل الأمر بهم إلى مشاهدة الحقيقة الكونية القدرية ، وظنوا أن من شهدا سقط عنه الأمر والنهي ، والوعد والوعيد ، وهذا هو دين المشركين الذين قالوا : ﴿ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ ﴾ [الأنعام : ١٤٨] .

/ وهؤلاء شر من القدرية المعتزلة ، الذين يقرون بالأمر والنهي ، والوعد والوعيد ، ٢٦٨/١٣

(١) في المطبوعة : « من دونه من شيء » ، والصواب ما أثبتناه .

ويكذبون بالقدر، فإن أولئك يشبهون المجوس، وهؤلاء يشبهون المشركين المكذبين بالأنبياء والشرائع، فهم من شر الناس. وقد بسط الكلام على هذه الأمور في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا أن الظاهر لا بد له من باطن يحققه ويصدقه ويوافقه، فمن قام بظاهر الدين من غير تصديق بالباطن فهو منافق، ومن ادعى باطنا يخالف ظاهراً فهو كافر منافق بل باطن الدين يحقق ظاهره ويصدقه ويوافقه، وظاهره يوافق باطنه ويصدقه ويحققه، فكما أن الإنسان لا بد له من روح وبدن وهما متفقان، فلا بد لدين الإنسان من ظاهر وباطن يتفقان، فالباطن للباطن من الإنسان، والظاهر للظاهر منه.

والقرآن مملوء من ذكر أحكام الباطن والظاهر، والباطن أصل الظاهر، كما قال أبوهريرة: القلب ملك والأعضاء جنوده، فإذا طاب الملك طابت جنوده، وإذا خبث الملك خبثت جنوده. وقد قال النبي ﷺ: «ألا وإن في الجسد مَضْغَةً، إذا صلحت صلح لها سائر الجسد، وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد، ألا وهي القلب» (١). وفي المسند عن النبي ﷺ أنه قال: «الإسلام علانية، والإيمان في القلب» (٢)، وقد قال تعالى: ٢٦٩/١٣ ﴿أُولَٰئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ﴾ [المجادلة: ٢٢]، وقال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَّعَ إِيمَانِهِمْ﴾ [الفتح: ٤]، وقال تعالى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصْعَقُ فِي السَّمَاءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، وقال تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُّتَشَابِهًا مَتَانٍ يَنْفَعُ جُلُودَ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٢٣]، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الأنفال: ٢]، وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ﴾ [الرعد: ٢٨]، وأمثال هذا كثير في القرآن.

وقال في حق الكفار: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَن يُطَهِّرْ قُلُوبَهُمْ﴾ [المائدة: ٤١]، وقال: ﴿خَسَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾ [البقرة: ٧]، وأمثال ذلك.

فنسأل الله العظيم أن يصلح بواطننا وظواهرنا، ويوفقنا لما يحبه ويرضاه من جميع أمورنا بمَنِّه وكرمه، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

(١)، (٢) سبق تخريجهما ص، ٢٥.

قال شيخ الإسلام أحمد بن تيمية - طيب الله ثراه :-

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم .

فصل

قوله تعالى : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ﴾ إلى قوله : ﴿لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ فَتْنَةً لِّلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ وَالْقَاسِيَةُ قُلُوبُهُمْ وَاتَّكَرُ الْظَّالِمِينَ لَنَلِي شِقَاقَ بَعِيدٍ . وَلَيَعْلَمَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَيُؤْمِنُوا بِهِ فَتُخْبِتَ لَهُ قُلُوبُهُمْ وَإِنَّ اللَّهَ لَهَادٍ لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الحج : ٥٢ - ٥٤] .

جعل الله القلوب ثلاثة أقسام : قاسية ، وذات مرض ، ومؤمنة مخيبة ؛ وذلك لأنها إما أن تكون يابسة/جامدة لا تلين للحق اعترافاً وإذعاناً ، أو لا تكون يابسة جامدة . ٢٧١/١٣

فالأول : هو القاسي : وهو الجامد اليابس بمنزلة الحجر لا ينطبع ، ولا يكتب فيه الإيمان ، ولا يرتسم فيه العلم ؛ لأن ذلك يستدعي محلاً لنا قابلاً .

والثاني : لا يخلو إما أن يكون الحق ثابتاً فيه لا يزول عنه لقوته مع لينة ، أو يكون لينة مع ضعف وانحلال . فالثاني هو الذي فيه مرض ، والأول هو القوي اللين .

وذلك أن القلب بمنزلة أعضاء الجسد - كاليد مثلاً - فإما أن تكون جامدة يابسة لا تلتوي ولا تبطش ، أو تبطش بعنف ، فذلك مثل القلب القاسي ، أو تكون ضعيفة مريضة عاجزة لضعفها ومرضاها ، فذلك مثل الذي فيه مرض ، أو تكون باطشة بقوة ولين فهو مثل القلب العليم الرحيم ، فبالرحمة خرج عن القسوة ، وبالعلم خرج عن المرض ؛ فإن المرض من الشكوك والشبهات .

ولهذا وصف من عدا هؤلاء بالعلم والإيمان والإخبات . وفي قوله : ﴿وَلَيَعْلَمَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَيُؤْمِنُوا بِهِ فَتُخْبِتَ لَهُ قُلُوبُهُمْ﴾ [الحج : ٥٤]

دليل على أن العلم يدل على الإيمان ، ليس أن أهل العلم/ارتفعوا عن درجة الإيمان - ٢٧٢/١٣ - كما يتوهمه طائفة من المتكلمة - بل معهم العلم والإيمان ، كما قال تعالى : ﴿لَكِنَّ الرَّاْسِيخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [النساء : ١٦٢] ، وقال تعالى : ﴿وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَالْإِيمَانَ لَقَدْ لَبِثْتُمْ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ [الروم : ٥٦] .

وعلى هذا فقلوه: ﴿وَالَّذِينَ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧] نظير هذه الآية. فإنه أخبر هنا أن الذين أوتوا العلم يعلمون أنه الحق من ربهم، وأخبر هناك أنهم يقولون في التشابه: ﴿آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾، وكلا الموضعين موضع ريب وشبهة لغيرهم؛ فإن الكلام هناك في التشابه، وهنا فيما يلقي الشيطان مما ينسخه الله ثم يحكم الله آياته، وجعل المحكم هنا ضد الذي نسخه الله مما ألقيه الشيطان؛ ولهذا قال طائفة من المفسرين المتقدمين: إن «المحكم» هو الناسخ، و«المتشابه» المنسوخ. أرادوا- والله أعلم- قوله: ﴿فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ﴾ [الحج: ٥٢]، والنسخ هنا رفع ما ألقيه الشيطان لا رفع ما شرعه الله.

وقد أشرت إلى وجه ذلك فيما بعد، وهو: أن الله جعل المحكم مقابل المتشابه تارة، ومقابل المنسوخ أخرى. والمنسوخ يدخل فيه في اصطلاح السلف - العام - كل ظاهر ترك ظاهره لمعارض راجح، كتخصيص العام وتقييد المطلق؛ فإن هذا متشابه؛ لأنه يحتمل معنيين، ٢٧٣/١٣، ويدخل فيه المجلل فإنه متشابه، وإحكامه رفع ما يتوهم فيه من المعنى الذي ليس بمراد، وكذلك ما رفع حكمه، فإن في ذلك جميعه نسخاً لما يلقيه الشيطان في معاني القرآن؛ ولهذا كانوا يقولون: هل عرفت الناسخ من المنسوخ؟ فإذا عرف الناسخ عرف المحكم. وعلى هذا فيصح أن يقال: المحكم والمنسوخ، كما يقال: المحكم والمتشابه.

وقوله بعد ذلك: ﴿ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ﴾ جعل الآيات محكمة، محكمها ومتشابهها، كما قال: ﴿الرَّ كِتَابٌ أَهْكَمْتُ آيَاتُهُ ثُمَّ فَصَّلْتُ﴾ [هود: ١]، وقال: ﴿تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ﴾ [يونس: ١] على أحد القولين. وهنالك جعل الآيات قسمين: محكمات ومتشابهات، كما قال: ﴿مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ [آل عمران: ٧]. وهذه المتشابهات مما أنزله الرحمن لا مما ألقيه الشيطان ونسخه الله. فصار المحكم في القرآن تارة يقابل بالمتشابه، والجميع من آيات الله، وتارة يقابل بما نسخه الله مما ألقيه الشيطان.

ومن الناس من يجعله مقابلاً لما نسخه الله مطلقاً، حتى يقول: هذه الآية محكمة ليست منسوخة، ويجعل المنسوخ ليس محكمات، وإن كان الله أنزله أولاً اتباعاً لظاهر قوله: ﴿فَيَنْسَخُ اللَّهُ﴾ ﴿ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ﴾ (١) الله آيَاتِهِ.

٢٧٤/١٣ /فهذه ثلاث معان تقابل المحكم، ينبغي التفطن لها.

وجماع ذلك: أن «الإحكام» تارة يكون في التنزيل، فيكون في مقابلته ما يلقيه

(١) في المطبوعة: «ويحكم» والصواب ما أثبتناه.

الشیطان. فالمحكم المنزل من عند الله أحكمه الله أي: فصله من الاشتباه بغيره، وفصل منه ما ليس منه؛ فإن الإحكام هو الفصل والتمييز والفرق والتحديد الذي به يتحقق الشيء ويحصل إتقانه؛ ولهذا دخل فيه معنى المنع كما دخل في الحد، فالمنع جزء معناه لا جميع معناه.

وتارة يكون «الإحكام» في إبقاء التنزيل عند من قابله بالنسخ الذي هو رفع ما شرع وهو اصطلاحى، أو يقال - وهو أشبه بقول السلف - : كانوا يسمون كل رفع نسخاً، سواء كان رفع حكم أو رفع دلالة ظاهرة. وإلقاء الشيطان في أمنيته قد يكون في نفس لفظ المبلغ، وقد يكون في سماع المبلغ، وقد يكون في فهمه كما قال: ﴿أَنْزَلَ مِنْ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا﴾ الآية [الرعد: ١٧]. ومعلوم أن من سمع النص الذي قد رفع حكمه أو دلالة له، فإنه يلقي الشيطان في تلك التلاوة اتباع ذلك المنسوخ فيحكم الله آياته بالناسخ الذي به يحصل رفع الحكم وبيان المراد. وعلى هذا التقدير فيصح أن يقال: المتشابه المنسوخ بهذا الاعتبار، والله أعلم.

وتارة يكون «الإحكام» في التأويل والمعنى، وهو تمييز الحقيقة/المقصودة من غيرها حتى ٢٧٥/١٣ لا تشبه بغيرها. وفي مقابلة المحكمات الآيات المتشابهات التي تشبه هذا وتشبه هذا، فتكون محتملة للمعنيين. قال أحمد بن حنبل: المحكم: الذي ليس فيه اختلاف، والمتشابه: الذي يكون في موضع كذا وفي موضع كذا.

ولم يقل في المتشابه: لا يعلم تفسيره ومعناه إلا الله، وإنما قال: ﴿وَمَا يَكُنْ تَأْوِيلُهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]، وهذا هو فصل الخطاب بين المتنازعين في هذا الموضع؛ فإن الله أخبر أنه لا يعلم تأويله إلا هو. والوقف هنا على ما دل عليه أدلة كثيرة وعليه أصحاب رسول الله ﷺ وجمهور التابعين وجماهير الأمة.

ولكن لم ينف علمهم بمعناه وتفسيره، بل قال: ﴿كَتَبَ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ﴾ [ص: ٢٩]، وهذا يعم الآيات المحكمات والآيات المتشابهات، وما لا يعقل له معنى لا يتدبر. وقال: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ أَلْفَرَادًا﴾ [محمد: ٢٤]، ولم يستثن شيئاً منه نهى عن تدبره. والله ورسوله إنما ذم من اتبع المتشابه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله، فأما من تدبر المحكم والمتشابه - كما أمره الله وطلب فهمه ومعرفة معناه - فلم يذمه الله، بل أمر بذلك ومدح عليه.

يبين ذلك أن التأويل قد روى أن من اليهود الذين كانوا بالمدينة على عهد النبي ﷺ - كحبي بن أخطب وغيره - من طلب من حروف الهجاء التي في أوائل السور تأويل بقاء ٢٧٦/١٣

هذه الأمة، كما سلك ذلك طائفة من المتأخرين موافقة للصابئة المنجمين، وزعموا أنه ستمائة وثلاثة وتسعون عامًا؛ لأن ذلك هو عدد ما للحروف في حساب الجمل بعد إسقاط المكرر، وهذا من نوع تأويل الحوادث التي أخبر بها القرآن في اليوم الآخر.

وروى أن من النصارى الذين وفدوا على النبي ﷺ في وفد نجران من تأول (إننا) (نحن) على أن الآلهة ثلاثة لأن هذا ضمير جمع . وهذا تأويل في الإيمان بالله، فأولئك تأولوا في اليوم الآخر، وهؤلاء تأولوا في الله. ومعلوم أن : (إننا) و (نحن) من التشابه، فإنه يراد بها الواحد الذي معه غيره من جنسه، ويراد بها الواحد الذي معه أعوانه وإن لم يكونوا من جنسه، ويراد بها الواحد المعظم نفسه الذي يقوم مقام من معه غيره لتنوع أسمائه، التي كل اسم منها يقوم مقام مسمى، فصار هذا متشابهًا؛ لأن اللفظ واحد والمعنى متنوع.

والأسماء المشتركة في اللفظ هي من التشابه، وبعض المتواطئة أيضًا من التشابه، ويسميتها أهل التفسير «الوجوه والنظائر»، وصنفوا كتب «الوجوه، والنظائر»، فالوجوه في الأسماء المشتركة، والنظائر في الأسماء المتواطئة. وقد ظن بعض أصحابنا المصنفين في ذلك أن الوجوه/النظائر جميعًا في الأسماء المشتركة. فهي نظائر باعتبار اللفظ، ووجوه باعتبار المعنى، وليس الأمر على ما قاله، بل كلامهم صريح فيما قلناه لمن تأمله.

والذين في قلوبهم زيغ يدعون المحكم الذي لا اشتباه فيه مثل ﴿وَاللَّهُزُّ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ [البقرة: ١٦٣]. ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي﴾ [طه: ١٤]، ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِن إِلَهٍ﴾ [المؤمنون: ٩١]، ﴿وَلَمْ يَنْجِدْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ﴾ [الفرقان: ٢]، ﴿لَمْ يَكِلْهُ وَلَمْ يُولَدْ . وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٣، ٤]. ويتبعون التشابه ابتغاء الفتنة ليفتنوا به الناس إذا وضعوه على غير مواضعه، وابتغاء تأويله وهو الحقيقة التي أخبر عنها.

وذلك أن الكلام نوعان: إنشاء فيه الأمر، وإخبار، فتأويل الأمر هو نفس الفعل المأمور به، كما قال من قال من السلف: إن السنة هي تأويل الأمر. قالت عائشة - رضي الله عنها - : كان رسول الله ﷺ يقول في ركوعه وسجوده: «سبحانك اللهم وبحمدك اللهم اغفر لي» يتأول القرآن^(١)، تعني قوله: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَأَسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا﴾ [النصر: ٣].

وأما الإخبار فتأويله عين الأمر المخبر به إذا وقع، ليس تأويله فهم معناه.

٢٧٨/١٣ / وقد جاء اسم «التأويل» في القرآن في غير موضع وهذا معناه، قال الله تعالى:

(١) مسلم في الصلاة (٢١٧/٤٨٤).

﴿وَلَقَدْ جِئْتَهُمْ بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ عَلَىٰ عَلَيْهِمْ هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ . هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ يَقُولُ الَّذِيكَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلِ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٥٢، ٥٣]، فقد أخبر أنه فصل الكتاب، وتفصيله بيانه وتمييزه بحيث لا يشتبه، ثم قال: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ﴾ أي ينتظرون ﴿إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ﴾ [الأعراف: ٥٣] إلى آخر الآية. وإنما ذلك مجيء ما أخبر القرآن بوقوعه من القيامة، وأشراتها؛ كالذابة، وبأجوج ومأجوج، وطلوع الشمس من مغربها، ومجيء ربك والملك صفًا صفًا، وما في الآخرة من الصحف، والموازين، والجنة والنار، وأنواع النعيم والعذاب، وغير ذلك، فحينئذ يقولون: ﴿قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلْ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [الأعراف: ٥٣].

وهذا القدر الذي أخبر به القرآن من هذه الأمور لا يعلم وقته وقدره وصفته إلا الله؛ فإن الله يقول: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [السجدة: ١٧] ويقول: «أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت، ولا أُذُن سمعت، ولا أُدُّ عُدَّتْ، ولا خطرَ على قلب بشر»^(١)، وقال ابن عباس: ليس في الدنيا مما في الجنة إلا الأسماء؛ فإن الله قد أخبر أن في الجنة خمراً ولبناً وماءً وحريراً وذهباً وفضة وغير ذلك، ونحن نعلم قطعاً أن تلك الحقيقة ليست ماثلة ٢٧٩/١٣ لهذه، بل بينهما تباين عظيم مع التشابه، كما في قوله: ﴿وَأَتُوا بِهِمْ مَّتَشَبِهَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٥] على أحد القولين أنه يشبه ما في الدنيا وليس مثله، فأشبه اسم تلك الحقائق أسماء هذه الحقائق كما أشبهت الحقائق الحقائق من بعض الوجوه. فنحن نعلمها إذا خوطبنا بتلك الأسماء من جهة القدر المشترك بينهما، ولكن لتلك الحقائق خاصية لا ندركها في الدنيا، ولا سبيل إلى إدراكنا لها لعدم إدراك عينها أو نظيرها من كل وجه. وتلك الحقائق على ما هي عليه هي تأويل ما أخبر الله به.

وهذا فيه رد على اليهود والنصارى والصابئين من المتفلسفة وغيرهم، فإنهم ينكرون أن يكون في الجنة أكل وشرب ولباس ونكاح، ويمنعون وجود ما أخبر به القرآن. ومن دخل في الإسلام ووافق المؤمنين تأول ذلك على أن هذه أمثال مضروبة لتفهيم النعيم الروحاني إن كان من المتفلسفة الضابطة المنكرة لحشر الأجساد، وإن كان من منافقة الملثمين المقرين بحشر الأجساد تأول ذلك على تفهيم النعيم الذي في الجنة من الروحاني والسماع الطيب والروائح العطرة، فكل ضال يحرف الكلم عن مواضعه إلى ما اعتقد ثبوته.

وكان في هذا أيضاً متبعاً للتشابه؛ إذ الأسماء تشبه الأسماء، والمسميات تشبه

(١) البخاري في بدء الخلق (٣٢٤٤) ومسلم في الجنة وصفة نعيمها (٢٨٢٤/٢-٤) والترمذي في تفسير القرآن (٣١٩٧) كلهم عن أبي هريرة.

٢٨٠/١٣ المسميات، ولكن تخالفها أكثر مما تشابهها. فهؤلاء يتبعون هذا المتشابه ﴿ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ﴾ بما يوردونه من الشبهات على امتناع أن تكون في الجنة هذه الحقائق، ﴿وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ ليردوه إلى المعهود الذي يعلمونه في الدنيا، قال الله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]، فإن تلك الحقائق قال الله فيها: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [السجدة: ١٧] لا ملك مقرب ولا نبي مرسل.

وقوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ﴾ إما أن يكون الضمير عائداً على الكتاب، أو على المتشابه؛ فإن كان عائداً على الكتاب كقوله: ﴿مِنْهُ﴾ و ﴿مِنْهُ﴾ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله فهذا يصح؛ فإن جميع آيات الكتاب المحكمة والمتشابهة التي فيها إخبار عن الغيب الذي أمرنا أن نؤمن به، لا يعلم حقيقة ذلك الغيب ومتى يقع إلا الله. وقد يستدل لهذا أن الله جعل التأويل للكتاب كله مع إخباره أنه مفصل بقوله: ﴿وَلَقَدْ جِئْتَهُمْ بِكِتَابٍ فَفَصَّلْنَاهُ عَلَىٰ عَلَيْهِ هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾. هل يظنون إلا تأويله يوم يأتى تأويله﴾ [الأعراف: ٥٢، ٥٣]. فجعل التأويل الجائي للكتاب المفصل.

وقد بينا أن ذلك التأويل لا يعلمه - وقتاً وقدراً ونوعاً وحقيقة - إلا الله، وإنما نعلم نحن بعض صفاته بمبلغ علمنا لعدم نظيره عندنا، وكذلك قوله: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ﴾ [يونس: ٣٩].

٢٨١/١٣ / وإذا كان التأويل للكتاب كله والمراد به ذلك ارتفعت الشبهة، وصار هذا بمنزلة قوله: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجِيبُهَا لَوْفَنَاءٌ إِلَّا هُوَ يُنْقَلِتُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ١٨٧]، وكذلك قوله: ﴿يَسْأَلُكَ النَّاسُ عَنِ السَّاعَةِ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾ [الاحزاب: ٦٣]، فأخبر أنه ليس علمها إلا عند الله، وإنما هو علم وقتها المعين وحقيقتها، وإلا فنحن قد علمنا من صفاتها ما أخبرنا به. فعلم تأويله كعلم الساعة، الساعة من تأويله. وهذا واضح بين، ولا ينافي كون علم الساعة عند الله أن نعلم من صفاتها وأحوالها ما علمناه، وأن نفسر النصوص المبينة لأحوالها، فهذا هذا.

وإن كان الضمير عائداً إلى ما تشابه، كما يقوله كثير من الناس؛ فلأن المخبر به من الوعد والوعيد متشابه بخلاف الأمر والنهي؛ ولهذا في الآثار: «العمل بمحكمه والإيمان بمتشابهه». لأن المقصود في الخبر الإيمان، وذلك لأن المخبر به من الوعد والوعيد فيه من التشابه ما ذكرناه بخلاف الأمر والنهي؛ ولهذا قال بعض العلماء: المتشابه: الأمثال

والوعد والوعيد، والمحكم: الأمر والنهي، فإنه متميز غير مشتبه بغيره، فإنه أمور نفعلها قد علمناها بالوقوع، وأمور نتركها لا بد أن نتصورها.

/وما جاء من لفظ «التأويل» في القرآن قوله تعالى: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعَلَمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ﴾ [يونس: ٣٩]، والكناية عائدة على القرآن، أو على ما لم يحيطوا بعلمه وهو يعود إلى القرآن، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ . أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا مَنْ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ . بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعَلَمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَتْ عِقَابَةُ الظَّالِمِينَ . وَمِنْهُمْ مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِهِ وَرَبُّكَ أَعْلَمُ بِالْمُفْسِدِينَ﴾ [يونس: ٣٧ - ٤٠].

فأخبر - سبحانه - أن هذا القرآن ما كان ليفتري من دون الله، وهذه الصيغة تدل على امتناع المنفي كقوله: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرْآنَ بِظُلْمٍ﴾ [هود: ١١٧]، وقوله: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال: ٣٣]، لأن الخلق عاجزون عن الإتيان بمثله، كما تحداهم وطالبهم لما قال: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا مَنْ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [يونس: ٣٨] فهذا تعجيز لجميع المخلوقين، قال تعالى: ﴿وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [يونس: ٣٧] أي: مصدق الذي بين يديه ﴿وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ﴾ [يونس: ٣٧] أي مفصل الكتاب فأخبر أنه مصدق الذي بين يديه ومفصل الكتاب. والكتاب اسم جنس، وتحدي القائلين: ﴿افْتَرَاهُ﴾، ودل على أنهم هم/المفترون، قال: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعَلَمِهِ﴾ ٢٨٣/١٣ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ﴾ [يونس: ٣٩] أي: كذبوا بالقرآن الذي لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله، ففرق بين الإحاطة بعلمه وبين إتيان تأويله، فبين أنه يمكن أن يحيط أهل العلم والإيمان بعلمه ولما يأتهم تأويله، وأن الإحاطة بعلم القرآن ليست إتيان تأويله؛ فإن الإحاطة بعلمه معرفة معاني الكلام على التمام، وإتيان التأويل نفس وقوع المخبر به، وفرق بين معرفة الخبر وبين المخبر به، فمعرفة الخبر هي معرفة تفسير القرآن، ومعرفة المخبر به هي معرفة تأويله.

و « نكتة ذلك » أن الخبر لمعناه صورة علمية وجودها في نفس العالم، كذهن الإنسان مثلاً، ولذلك المعنى حقيقة ثابتة في الخارج عن العلم، واللفظ إنما يدل ابتداء على المعنى الذهني ثم تتوسط ذلك أو تدل على الحقيقة الخارجة، فالتأويل هو الحقيقة الخارجة، وأما معرفة تفسيره ومعناه فهو معرفة الصورة العلمية، وهذا هو الذي بيناه فيما تقدم أن الله إنما

أنزل القرآن ليعلم ويفهم ويفقه ويتدبر ويتفكر فيه محكمه ومتشابهه، وإن لم يعلم تأويله.

وبيّن ذلك أن الله يقول عن الكفار: ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَابًا مَسْتُورًا . وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِذَا ذُكِّرْتُ بِكَ فِي الْقُرْآنِ حَدْمٌ وَلَوُا عَلَىٰ أَذْبَرِهِمْ نُفُورًا﴾ [الإسراء: ٤٥، ٤٦]، فقد أخبر - ذمًا للمشركين - أنه

إذا قرئ عليهم القرآن حجب بين أبصارهم وبين الرسول بحجاب مستور، وجعل على قلوبهم أكنة أن يفقهوه وفي آذانهم وقراً. فلو كان أهل العلم والإيمان على قلوبهم أكنة أن يفقهوها بعضه لشاركوهم في ذلك، وقوله: ﴿أَنْ يَفْقَهُوهُ﴾ يعود إلى القرآن كله، فعلم أن الله يحب أن يفقه؛ ولهذا قال الحسن البصري: ما أنزل الله آية إلا وهو يحب أن يعلم في ماذا أنزلت وماذا عني بها، وما استثنى من ذلك، لا متشابهاً ولا غيره.

وقال مجاهد: عرضت المصحف على ابن عباس من أوله إلى آخره مرات، أفف عند كل آية وأسأله عنها. فهذا ابن عباس حبر الأمة، وهو أحد من كان يقول: لا يعلم تأويله إلا الله، يجيب مجاهداً عن كل آية في القرآن.

وهذا هو الذي حمل مجاهداً ومن وافقه كابن قتيبة على أن جعلوا الوقف عند قوله: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧] فجعلوا الراسخين يعلمون التأويل؛ لأن مجاهداً تعلم من ابن عباس تفسير القرآن كله وبيان معانيه، فظن أن هذا هو التأويل المنفي عن غير الله.

٢٨٥/١٣ وأصل ذلك أن لفظ «التأويل» فيه اشتراك بين ما عناه الله في القرآن وبين ما كان يطلقه طوائف من السلف، وبين اصطلاح طوائف من المتأخرين، فبسبب الاشتراك في لفظ التأويل اعتقد كل من فهم منه معنى بلغته أن ذلك هو المذكور في القرآن. ومجاهد إمام التفسير. قال الثوري: إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به. وأما التأويل فشان آخر.

وبيّن ذلك أن الصحابة والتابعين لم يمتنع أحد منهم عن تفسير آية من كتاب الله، ولا قال: هذه من المتشابه الذي لا يعلم معناه، ولا قال قط أحد من سلف الأمة ولا من الأئمة المتبوعين: إن في القرآن آيات لا يعلم معناها ولا يفهمها رسول الله ﷺ ولا أهل العلم والإيمان جميعهم، وإنما قد ينفون علم بعض ذلك عن بعض الناس، وهذا لا ريب فيه.

وإنما وضع هذه المسألة - المتأخرون من الطوائف بسبب الكلام في آيات الصفات وآيات القدر وغير ذلك، فلقبوها: «هل يجوز أن يشتمل القرآن على ما لا يعلم معناه».

وما «تعبدنا بتلاوة حروفه بلا فهم» فجوز ذلك طوائف متمسكين بظاهر من هذه الآية، وبأن الله يمتحن عباده بما شاء، ومنعها طوائف ليتوصلوا بذلك إلى تأويلاتهم الفاسدة،

التي هي تحريف الكلم عن/مواضعه . والغالب على كلا الطائفتين الخطأ ، أولئك يقصرون ٢٨٦/١٣
في فهم القرآن بمنزلة من قيل فيه : ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانٍ﴾ [البقرة : ٧٨]
وهؤلاء معتدون بمنزلة الذين يحرفون الكلم عن مواضعه .

ومن المتأخرين من وضع المسألة بلقب شنيع فقال : «لا يجوز أن يتكلم الله بكلام ولا
يعنى به شيئاً خلافاً للحشوية» . وهذا لم يقله مسلم أن الله يتكلم بما لا معنى له .
وإنما النزاع هل يتكلم بما لا يفهم معناه؟ وبين نفي المعنى عند المتكلم ونفي الفهم عند
المخاطب بَوْنٌ عظيم .

ثم احتج بما لايجري على أصله فقال : هذا عبث ، والعبث على الله محال . وعنده أن
الله لا يقبح منه شيء أصلاً بل يجوز أن يفعل كل شيء ، وليس له أن يقول : العبث صفة
نقص ، فهو منتف عنه ؛ لأن النزاع في الحروف وهي عنده مخلوقة من جملة الأفعال ،
ويجوز أن يشتمل الفعل عنده على كل صفة ، فلا نقل صحيح ولا عقل صريح .

ومثار الفتنة بين الطائفتين ومحار عقولهم : أن مدعى التأويل أخطؤوا في زعمهم أن
العلماء يعلمون التأويل ، وفي دعواهم أن التأويل هو تأويلهم الذي هو تحريف الكلم عن
مواضعه ؛ فإن الأولين لعلمهم/بالقرآن والسنن وصحة عقولهم ، وعلمهم بكلام السلف ٢٨٧/١٣
وكلام العرب ، علموا يقيناً أن التأويل الذي يدعيه هؤلاء ليس هو معنى القرآن ؛ فإنهم
حرفوا الكلم عن مواضعه ، وصاروا مراتب ما بين قرامطة وباطنية يتأولون الأخبار
والأوامر ، وما بين صابئة فلاسفة يتأولون عامة الأخبار عن الله وعن اليوم الآخر حتى عن
أكثر أحوال الأنبياء - وما بين جهمية ومعتزلة يتأولون بعض ما جاء في اليوم الآخر وفي
آيات القدر ويتأولون آيات الصفات . وقد وافقهم بعض متأخري الأشعرية على ما جاء في
بعض الصفات ، وبعضهم في بعض ما جاء في اليوم الآخر وآخرون من أصناف الأمة ،
وإن كان تغلب عليهم السنة ، فقد يتأولون أيضاً مواضع يكون تأويلهم من تحريف الكلم
عن مواضعه .

والذين ادعوا العلم بالتأويل مثل طائفة من السلف وأهل السنة وأكثر أهل الكلام
والبدع ، رأوا أيضاً أن النصوص دلت على معرفة معاني القرآن ، ورأوا عجزاً وعبثاً وقيحاً
أن يخاطب الله عباده بكلام يقرؤونه ويتلونه وهم لا يفهمونه ، وهم مصيبون فيما استدلوا
به من سمع وعقل ، لكن أخطؤوا في معنى التأويل الذي نفاه الله ، وفي التأويل الذي
أثبتوه . وتسلق بذلك مبتدعهم إلى تحريف الكلم عن مواضعه ، وصار الأولون أقرب إلى
السكوت والسلامة بنوع من الجهل ، وصار الآخرون أكثر كلاماً وجدالاً ولكن بفرية على

٢٨٨/١٣ الله، وقول عليه ما لا يعلمونه، وإلحاد في أسمائه وآياته، فهذا هذا.

ومنشأ الشبهة الاشتراك في لفظ التأويل.

فإن «التأويل» في عرف المتأخرين من المتفقهة والمتكلمة والمحدثه والمتصوفة ونحوهم هو: صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح لدليل يقترب به. وهذا هو التأويل الذي يتكلمون عليه في أصول الفقه ومسائل الخلاف، فإذا قال أحدهم: هذا الحديث أو هذا النص مؤول أو هو محمول على كذا، قال الآخر: هذا نوع تأويل، والتأويل يحتاج إلى دليل، والتأول عليه وظيقتان: بيان احتمال اللفظ للمعنى الذي ادعاه، وبيان الدليل الموجب للصرف إليه عن المعنى الظاهر. وهذا هو التأويل الذي يتنازعون فيه في مسائل الصفات إذا صنف بعضهم في إبطال التأويل، أو ذم التأويل، أو قال بعضهم: آيات الصفات لا تؤول. وقال الآخر: بل يجب تأويلها، وقال الثالث: بل التأويل جائز يفعل عند المصلحة ويترك عند المصلحة أو يصلح للعلماء دون غيرهم، إلى غير ذلك من المقالات والتنازع.

وأما «التأويل» في لفظ السلف فله معنيان:

أحدهما: تفسير الكلام وبيان معناه، سواء وافق ظاهره أو خالفه، فيكون التأويل والتفسير عند هؤلاء متقارباً أو مترادفاً، وهذا - والله أعلم - هو الذي عناه مجاهد أن العلماء يعلمون تأويله. ومحمد بن جرير الطبري يقول في تفسيره: القول في تأويل قول كذا وكذا، واختلف أهل التأويل في هذه الآية ونحو ذلك، ومراده التفسير.

والمعنى الثاني - في لفظ السلف - وهو الثالث من مسمى التأويل مطلقاً - : هو نفس المراد بالكلام ؛ فإن الكلام إن كان طلباً كان تأويله نفس الفعل المطلوب، وإن كان خبراً كان تأويله نفس الشيء المخبر به.

وبين هذا المعنى والذي قبله بون ؛ فإن الذي قبله يكون التأويل فيه من باب العلم والكلام ، كالتفسير والشرح والإيضاح، ويكون وجود التأويل في القلب واللسان له الوجود الذهني واللفظي والرسمي. وأما هذا فالتأويل فيه نفس الأمور الموجودة في الخارج، سواء كانت ماضية أو مستقبلية. فإذا قيل: طلعت الشمس، فتأويل هذا نفس طلوعها، ويكون «التأويل» من باب الوجود العيني الخارجي. فتأويل الكلام هو الحقائق الثابتة في الخارج بما هي عليه من صفاتها وشؤونها وأحوالها، وتلك الحقائق لا تعرف على ما هي عليه بمجرد الكلام والإخبار إلا أن يكون المستمع قد تصورها أو تصور نظيرها بغير كلام وإخبار، لكن يعرف من صفاتها وأحوالها قدر ما أفهمه المخاطب؛ إما بضرب

وهذا الوضع والعرف الثالث هو لغة القرآن التي نزل بها، وقد قدمنا التبيين في ذلك، ومن ذلك قول يعقوب - عليه السلام - ليوسف: ﴿وَكَذَلِكَ يَجْهِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ وَيُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ﴾ [يوسف: ٦]، وقوله: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانٍ قَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا وَقَالَ الْآخَرُ إِنِّي أَرَانِي أُحْمَلُ فَوْقَ رَأْسِ خَيْرٍ نَأْكُلُ الطَّيْرَ مِنْهُ نَبْتْنَا بِتَأْوِيلِهِ إِنَّا نَرَاكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ . قَالَ لَا يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُزْزَقَانِهِ إِلَّا بِنَاءِئِكُمَا بِتَأْوِيلِهِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَكُمَا﴾ [يوسف: ٣٦، ٣٧]، وقول الملائكة: ﴿أَضَعْتَ أَحْلَامَ وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ الْأَحْلَامِ بِعَالَمِينَ . وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونْ﴾ [يوسف: ٤٤، ٤٥]، وقول يوسف - لما دخل عليه أهله مصر -: ﴿ءَاوَيْتُ إِلَيْنِ أَبِيؤُنِي وَقَالَ أَدْخِلُوا مِصْرَ إِن شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ . وَرَفَعَ أَبُوتُهُ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا وَقَالَ يَأْتِي هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا﴾ [يوسف: ٩٩، ١٠٠].

فتأويل الأحاديث التي هي رؤيا المنام هي نفس مدلولها التي تؤول إليه كما قال يوسف: ﴿هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ﴾ والعالم بتأويلها: الذي يخبر به، كما قال يوسف: ﴿لَا يَأْتِيَكُمَا طَعَامٌ تُزْزَقَانِهِ﴾، أي: في المنام ﴿إِلَّا بِنَاءِئِكُمَا بِتَأْوِيلِهِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَكُمَا﴾ أي: قبل أن يأتياكما التأويل.

/وقال الله تعالى: ﴿فَإِنْ نَزَعْنَاهُ مِنْ شَيْءٍ فَزِدْهُ إِلَى اللَّهِ وَالرُّسُولُ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩] قالوا: أحسن عاقبة ومصيراً. فالتأويل هنا تأويل فعلهم الذي هو الرد إلى الكتاب والسنة، والتأويل في سورة يوسف تأويل أحاديث الرؤيا، والتأويل في الأعراف ويونس تأويل القرآن، وكذلك في سورة آل عمران. وقال تعالى في قصة موسى والعالم: ﴿قَالَ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا﴾ إلى قوله: ﴿وَمَا فَعَلْنَاهُ عَنْ أَمْرِ ذَٰلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٧٨-٨٢]، فالتأويل هنا تأويل الأفعال التي فعلها العالم من خرق السفينة بغير إذن صاحبها، ومن قتل الغلام، ومن إقامة الجدار. فهو تأويل عمل لا تأويل قول، وإنما كان كذلك؛ لأن التأويل مصدر أوله يؤوله تأويلاً، مثل حول تحويلاً، وعول تعويلاً. وأول يؤول تعديه آل يؤول أولاً مثل حال يحول حولاً. وقولهم: آل يؤول، أي: عاد إلى كذا ورجع إليه، ومنه «المال» وهو ما يؤول إليه الشيء ويشاركه في الاشتقاق الأكبر «الموئل»، فإنه من وأل وهذا من أول. والموئل المرجع، قال تعالى: ﴿لَنْ يَجْعُدَا مِنَ

٢٩٢/١٣ وما يوافقه في اشتقاقه الأصغر «الآل» فإن آل الشخص من/ يؤول إليه ؛ ولهذا لا يستعمل إلا في عظيم ، بحيث يكون المضاف إليه أعظم من المضاف يصلح أن يؤول إليه الآل، كآل إبراهيم وآل لوط وآل فرعون، بخلاف الأهل ، والاول أفعِل ؛ لأنهم قالوا في تأنيثه أولى، كما قالوا جمادي الأولى، وفي القصص: ﴿لَهُ^(١) الْحَمْدُ فِي الْأُولَى وَالْآخِرَةِ﴾ [القصص: ٧٠].

ومن الناس من يقول : فوعل ، ويقول : أوله ، إلا أن هذا يحتاج إلى شاهد من كلام العرب، بل عدم صرفه يدل على أنه أفعِل لا فوعل ؛ فإن فوعل مثل كوثر وجوهر مصروف، سمى المتقدم أول - والله أعلم - لأن ما بعده يؤول إليه ويبنى عليه، فهو أس لما بعده وقاعدة له. والصيغة صيغة تفضيل لا صفة مثل أكبر وكبرى وأصغر وصغرى، لا من باب أحمر وحمرء؛ ولهذا يقولون: جئته من أول أمس، وقال: ﴿لَمَسْجِدُ أُسُسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ [التوبة: ١٠٨] ﴿وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٣]، ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾ [البقرة: ٤١] فإذا قيل: هذا أول هؤلاء فهو الذي فضل عليهم في الأول؛ لأن كل واحد يرجع إلى ما قبله فيعتمد عليه، وهذا السابق كلهم يؤول إليه، فإن من تقدم في فعل فاستق به من بعده كان السابق الذي يؤول الكل إليه، فالاول له وصف السؤد والاتباع.

ولفظ «الاول» مشعر بالرجوع والعود، و«الاول» مشعر بالابتداء والمبتدأ، خلاف ٢٩٣/١٣ العائد؛ لأنه إنما كان أولا لما بعده فإنه يقال: / (أول المسلمين) و (أول يوم) فما فيه من معنى الرجوع والعود هو للمضاف إليه لا للمضاف.

وإذا قلنا : آل فلان، فالعود إلى المضاف ؛ لأن ذلك صيغة تفضيل في كونه مآلا ومرجعاً لغيره؛ لأن كونه مفضلاً دل على أنه مآل ومرجع لا آيل راجع؛ إذ لا فضل في كون الشيء راجعاً إلى غيره آيلاً إليه، وإنما الفضل في كونه هو الذي يرجع إليه ويؤول إليه. فلما كانت الصيغة صيغة تفضيل أشعرت بأنه مفضل في كونه مآلاً ومرجعاً، والتفضيل المطلق في ذلك يقتضى أن يكون هو السابق المبتدئ. والله أعلم.

فتأويل الكلام ما أوله إليه المتكلم، أو ما يؤول إليه الكلام، أو ما تأوله المتكلم؛ فإن التفعيل يجري على غير فعل، كقوله: ﴿وَبَيَّنَّا إِلَيْهِ بَيِّنَاتٍ﴾ [المزمل: ٨] فيجوز أن يقال:

(١) في المطبوعة: «وله» ، والصواب ما أثبتناه.

تأول الكلام إلى هذا المعنى تأويلاً، وتأولت الكلام تأويلاً، وأولت الكلام تأويلاً. والمصدر واقع موقع الصفة، إذ قد يحصل المصدر صفة بمعنى الفاعل، كعدل وصوم وفطر، وبمعنى المفعول كدرهم ضرب الأمير وهذا خلق الله.

فالتأويل : هو ما أول إليه الكلام أو يؤول إليه، أو تأول هو إليه. والكلام إنما يرجع ويعود ويستقر ويؤول ويؤول إلى حقيقته/التي هي عين المقصود به، كما قال بعض السلف ٢٩٤/١٣ في قوله: ﴿لِكُلِّ نَبَلٍ مُّسْتَقَرٌّ﴾ [الأنعام: ٦٧] قال: حقيقة؛ فإنه إن كان خبراً فألى الحقيقة المخبر بها يؤول ويرجع، وإلا لم تكن له حقيقة ولا مأل ولا مرجع، بل كان كذباً، وإن كان طلباً فألى الحقيقة المطلوبة يؤول ويرجع، وإن لم يكن مقصوده موجوداً ولا حاصلًا، ومتى كان الخبر وعداً أو وعيداً فألى الحقيقة المطلوبة المنتظرة يؤول، كما روى عن النبي ﷺ أنه تلا هذه الآية: ﴿قُلْ هُوَ أَقْدَرُ عَلَيَّ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْسَنَكُمْ شَيْعًا﴾ [الأنعام: ٦٥] قال: إنها كائنة ولم يأت تأويلها بعد^(١). وعن عبد الله قال: خمس قد مضين البطشة واللزام والدخان والقمر والروم.

فصل

وأما إدخال أسماء الله وصفاته - أو بعض ذلك - في التشابه الذي لا يعلم تأويله إلا الله، أو اعتقاد أن ذلك هو التشابه الذي استأثر الله بعلم تأويله، كما يقول كل واحد من القولين طوائف من أصحابنا وغيرهم - فإنهم، وإن أصابوا في كثير مما يقولونه ونجوا من بدع وقع فيها غيرهم، فالكلام على هذا من وجهين:

الأول: من قال: إن هذا من التشابه وأنه لا يفهم معناه، فنقول: أما الدليل على بطلان ذلك: فإنني ما أعلم عن أحد من سلف الأمة ولا من الأئمة - لا أحمد بن حنبل ولا غيره - أنه جعل ذلك من التشابه/الداخل في هذه الآية، ونفى أن يعلم أحد معناه. ٢٩٥/١٣ وجعلوا أسماء الله وصفاته بمنزلة الكلام الأعجمي الذي لا يفهم، ولا قالوا: إن الله ينزل كلاماً لا يفهم أحد معناه، وإنما قالوا كلمات لها معان صحيحة، قالوا في أحاديث الصفات: تمر كما جاءت. ونهوا عن تأويلات الجهمية - وردوها وأبطلوها - التي مضمونها تعطيل النصوص عما دلت عليه.

ونصوص أحمد والأئمة قبله بينة في أنهم كانوا يبطلون تأويلات الجهمية ويقرون

(١) الترمذي في تفسير القرآن (٣٠٦٦) وقال: «حسن غريب»، وأحمد ١/١٧١.

النصوص على ما دلت عليه من معناها، ويفهمون منها بعض ما دلت عليه ، كما يفهمون ذلك في سائر نصوص الوعد والوعيد والفضائل وغير ذلك . وأحمد قد قال في غير أحاديث الصفات: تمر كما جاءت، وفي أحاديث الوعيد مثل قوله: « من غشنا فليس منا »^(١) وأحاديث الفضائل ، ومقصوده بذلك: أن الحديث لا يحرف كلمه عن مواضعه كما يفعله من يحرفه، ويسمى تحريفه تأويلاً بالعرف المتأخر.

فتأويل هؤلاء المتأخرين عند الأئمة تحريف باطل، وكذلك نص أحمد في كتاب « الرد على الزنادقة والجهمية » أنهم تمسكوا بمتشابه القرآن، وتكلم أحمد على ذلك المتشابه وبين معناه وتفسيره بما يخالف تأويل الجهمية، وجرى في ذلك على سنن الأئمة قبله. فهذا اتفاق من الأئمة على أنهم يعلمون معنى هذا المتشابه، وأنه لا يسكت عن بيانه وتفسيره، بل يبين ويفسر باتفاق الأئمة من غير تحريف له عن مواضعه، أو إلحاد في أسماء الله وآياته.

٢٩٦/١٣ / وما يوضح لك ما وقع هنا من الاضطراب أن أهل السنة متفقون على إبطال تأويلات الجهمية ونحوهم من المتحرفين الملحدين. « والتأويل المردود » هو صرف الكلام عن ظاهره إلى ما يخالف ظاهره، فلو قيل: إن هذا هو التأويل المذكور في الآية، وأنه لا يعلمه إلا الله، لكان في هذا تسليم للجهمية أن للآية تأويلاً يخالف دلالتها، لكن ذلك لا يعلمه إلا الله، وليس هذا مذهب السلف والأئمة، وإنما مذهبهم نفي هذه التأويلات وردها لا التوقف فيها، وعندهم قراءة الآية والحديث تفسيرها وتمر كما جاءت دالة على المعاني، لا تحرف ولا يلحد فيها.

والدليل على أن هذا ليس بمتشابه لا يعلم معناه أن نقول: لا ريب أن الله سمي نفسه في القرآن بأسماء مثل: الرحمن والودود والعزیز والجبار والعليم والقدير والرؤوف ونحو ذلك ، ووصف نفسه بصفات مثل « سورة الإخلاص » و« آية الكرسي » وأول « الحديد » وآخر « الحشر »، وقوله: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَكُلُّ شَيْءٌ عَلَيْهِ ﴾، و﴿ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ ، وأنه ﴿ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ ﴾ ، و﴿ الْمُقْسِطِينَ ﴾ و﴿ الْمُحْسِنِينَ ﴾ ، وأنه يرضى عن الذين آمنوا وعملوا الصالحات ﴿ فَلَمَّا ءَاسَفُونَا اُنْتَقَمْنَا مِنْهُمْ ﴾ [الزخرف: ٥٥]، ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ اتَّبَعُوا مَا أَسْخَطَ اللَّهَ ﴾ [محمد: ٢٨]، ﴿ وَلَٰكِنْ كَرِهَ اللَّهُ ابْتِغَاءَهُمْ ﴾ [التوبة: ٤٦]، ﴿ الرَّحْنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى ﴾ [طه: ٥]، ﴿ ثُمَّ أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَزِلُّ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ ﴾ [الحديد: ٤]، ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي

(١) أحمد ٥٠ / ٢ / مسلم في الإيمان (١٠١ / ١٦٤) .

الْأَسْمَاءِ إِلَهُ فِي الْأَرْضِ إِلَهُ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ [الزخرف: ٨٤]، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠]، ﴿إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ [طه: ٤٦]، ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ فِي الْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣]، ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٦٤]، ﴿وَيَسْئَلُ وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، ﴿يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾ [الأنعام: ٥٢]، ﴿وَلِيُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾ [طه: ٣٩] إلى أمثال ذلك.

فيقال لمن ادعى في هذا أنه متشابه لا يعلم معناه: أتقول هذا في جميع ما سمي الله ووصف به نفسه أم في البعض؟ فإن قلت: هذا في الجميع كان هذا عناداً ظاهراً وجحداً لما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام، بل كفر صريح. إنا نفهم من قوله: ﴿اللَّهُ يَكُلُّ شَيْءًا عَالِمٌ﴾ [الأنفال: ٧٥] معنى، ونفهم من قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [النور: ٤٥] معنى ليس هو الأول، ونفهم من قوله: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٥٦] معنى، ونفهم من قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ﴾ [إبراهيم: ٤٧]

من أهل المغرب - مع انتسابه إلى الحديث لكن أثرت فيه الفلسفة الفاسدة - من يقول: إنا نسمى الله الرحمن العليم القدير علماً محضاً من غير أن نفهم منه معنى يدل على شيء قط، وكذلك في قوله: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥] يطلق هذا اللفظ من غير أن نقول له علم.

/ وهذا الغلو في الظاهر من جنس غلو القرامطة في الباطن، لكن هذا أيسر وذاك أكفر. ٢٩٨/١٣

ثم يقال لهذا المعاند: فهل هذه الأسماء دالة على الإله المعبود وعلى حق موجود أم لا؟ فإن قال: لا، كان معطلاً محضاً، وما أعلم مسلماً يقول هذا. وإن قال: نعم، قيل له: فلم فهمت منها دلالتها على نفس الرب ولم تفهم دلالتها على ما فيها من المعاني من الرحمة والعلم وكلاهما في الدلالة سواء؟ فلا بد أن يقول: نعم؛ لأن ثبوت الصفات محال في العقل؛ لأنه يلزم منه التركيب أو الحدوث بخلاف الذات. فيخاطب حينئذ بما يخاطب به الفريق الثاني - كما سنذكره - وهو من أقر بفهم بعض معنى هذه الأسماء والصفات دون بعض. فيقال له: ما الفرق بين ما أثبتته وبين ما نفيت أو سكت عن إثباته ونفيه، فإن الفرق إما أن يكون من جهة السمع؛ لأن أحد النصين دال دلالة قطعية أو ظاهرة بخلاف الآخر، أو من جهة العقل بأن أحد المعنيين يجوز أو يجب إثباته دون الآخر، وكلا الوجهين باطل في أكثر المواضع؟

أما الأول: فدلالة القرآن على أنه رحمن رحيم ودود سميع بصير عليّ عظيم، كدلالته على أنه عليم قدير، ليس بينهما فرق من جهة النص، وكذلك ذكره لرحمته

ومحبته وعلوه، مثل ذكره لمشيئته وإرادته.

٢٩٩/١٣ | وأما الثاني: فيقال لمن أثبت شيئاً ونفى آخر: لم نفيت مثلاً حقيقة رحمته ومحبته وأعدت ذلك إلى إرادته؟ فإن قال: لأن المعنى المفهوم من الرحمة في حقنا هي رقة تمتنع على الله، قيل له: والمعنى المفهوم من الإرادة في حقنا هي ميل يمتنع على الله. فإن قال: إرادته ليست من جنس إرادة خلقه، قيل له: ورحمته ليست من جنس رحمة خلقه وكذلك محبته. وإن قال - وهو حقيقة قوله - : لم أثبت الإرادة وغيرها بالسمع، وإنما أثبت العلم والقدرة والإرادة بالعقل، وكذلك السمع والبصر والكلام على إحدى الطريقتين؛ لأن الفعل دل على القدرة، والإحكام دل على العلم، والتخصيص دل على الإرادة، قيل له الجواب من ثلاثة أوجه:

أحدهما: أن الإنعام والإحسان وكشف الضر دل أيضاً على الرحمة كدلالة التخصيص على الإرادة. والتقرب والإدناء وأنواع التخصيص التي لا تكون إلا من المحب تدل على المحبة أو مطلق التخصيص يدل على الإرادة، وأما التخصيص بالإنعام فتخصيص خاص، والتخصيص بالتقريب والاصطفاء تقريب خاص، وما سلكه في مسلك الإرادة يسلك في مثل هذا.

الثاني: يقال له: هب أن العقل لا يدل على هذا، فإنه لا ينفيه إلا بمثل ما ينفي به ٣٠٠/١٣ الإرادة، والسمع دليل مستقل بنفسه، بل الطمأنينة إليه في هذه المضائق أعظم، ودلالته أتم، فلا شيء نفيت مدلوله أو توقفت وأعدت هذه الصفات كلها إلى الإرادة، مع أن النصوص لم تفرق؟ فلا يذكر حجة إلا عورض بمثلها في إثباته الإرادة زيادة على الفعل.

الثالث: يقال له: إذا قال لك الجهمي: الإرادة لا معنى لها إلا عدم الإكراه أو نفس الفعل والأمر به، وزعم أن إثبات إرادة تقتضي محذوراً إن قال بقدمها، ومحذوراً إن قال بحدوثها.

وهنا اضطربت المعتزلة، فإنهم لا يقولون بإرادة قديمة لامتناع صفة قديمة عندهم، ولا يقولون بتجدد صفة له لامتناع حلول الحوادث عند أكثرهم مع تناقضهم، فصاروا حزينين: البغداديون - وهم أشد غلواً في البدعة في الصفات وفي القدر- نفوا حقيقة الإرادة. وقال الجاحظ: لا معنى لها إلا عدم الإكراه. وقال الكعبي: لا معنى لها إلا نفس الفعل إذا تعلقت بفعله ونفس الأمر إذا تعلقت بطاعة عباده.

والبصريون - كأبي علي وأبي هاشم - قالوا: تحدث إرادة لا في محل، فلا إرادة، ٣٠١/١٣ فالتزموا حدوث حادث غير مراد وقيام صفة بغير محل، وكلاهما عند العقلاء معلوم

كان جوابه: أن ما ادعى إحالته من ثبوت الصفات ليس بمحال، والنص قد دل عليها والعقل أيضاً، فإذا أخذ الخصم ينازع في دلالة النص أو العقل جعله مسفسطاً أو مفرطاً، وهذا بعينه موجود في الرحمة والمحبة، فإن خصومه ينازعونه في دلالة السمع والعقل عليها على الوجه القطعي .

ثم يقال لخصومه: بم أثبتتم أنه عليم قدير؟ فما أثبتوه به من سمع وعقل فبعينه تثبت الإرادة، وما عارضوا به من الشبه عورضوا بمثله في العليم والقدير. وإذا انتهى الأمر إلى ثبوت المعاني وأنها تستلزم الحدوث أو التركيب والافتقار، كان الجواب ما قررناه في غير هذا الموضع؛ فإن ذلك لا يستلزم حدوثاً ولا تركيباً مقتضياً حاجة إلى غيره .

ويعارضون أيضاً بما ينفي به أهل التعطيل الذات من الشبه الفاسدة، ويلزمون بوجود الرب الخالق المعلوم بالفطرة الخلقية والضرورة العقلية والقواطع النقلية واتفاق الأمم وغير ذلك من الدلائل، ثم يطالبون بوجود من جنس ما نعهده أو بوجود يعلمون كيفيته، فلا بد أن يفروا إلى إثبات ما لا تشبه حقيقته الحقائق . فالقول في سائر ما سمى ووصف به نفسه كالقول في نفسه - سبحانه وتعالى .

/ونكتة هذا الكلام، أن غالب من نفى وأثبت شيئاً مما دل عليه الكتاب والسنة لابد أن ٣٠٢/١٣
يثبت الشيء لقيام المقتضى وانتفاء المانع، وينفي الشيء لوجود المانع أو لعدم المقتضى، أو يتوقف إذا لم يكن له عنده مقتض ولا مانع، فيبين له أن المقتضى فيما نفاه قائم، كما أنه فيما أثبته قائم، إما من كل وجه أو من وجه يجب به الإثبات، فإن كان المقتضى هناك حقاً فكذلك هنا، وإلا فدرء ذاك المقتضى من جنس درء هذا .

وأما المانع فيبين أن المانع الذي تخيله فيما نفاه من جنس المانع الذي تخيله فيما أثبته، فإذا كان ذلك المانع المستحيل موجوداً على التقديرين لم ينج من محذوره بإثبات أحدهما ونفي الآخر؛ فإنه إن كان حقاً نفاهما، وإن كان باطلاً لم ينف واحداً منهما، فعليه أن يسوى بين الأمرين في الإثبات والنفي، ولا سبيل إلى النفي، فتعين الإثبات .

فهذه نكتة الإلزام لمن أثبت شيئاً، وما من أحد إلا ولا بد أن يثبت شيئاً أو يجب عليه إثباته، فهذا يعطيك من حيث الجملة أن اللوازم التي يدعى أنها موجبة النفي خيالات غير صحيحة وإن لم يعرف فسادها على التفصيل، وأما من حيث التفصيل فيبين فساد المانع وقيام المقتضى، كما قرر هذا غير مرة .

/فإن قال من أثبت هذه الصفات التي هي فينا أعراض، كالحياة والعلم والقدرة ولم ٣٠٣/١٣

يثبت ما هو فينا أبعاد ، كاليد والقدم : هذه أجزاء وأبعاد تستلزم التركيب والتجسيم .

قيل له : وتلك أعراض تستلزم التجسيم والتركيب العقلي ، كما استلزمت هذه عندك التركيب الحسي ؛ فإن أثبت تلك على وجه لا تكون أعراضاً أو تسميتها أعراضاً لا يمنع ثبوتها ، قيل له : وأثبت هذه على وجه لا تكون تركيباً وأبعاداً ، أو تسميتها تركيباً وأبعاداً لا يمنع ثبوتها .

فإن قيل : هذه لا يعقل منها إلا الأجزاء ، قيل له : وتلك لا يعقل منها إلا الأعراض .

فإن قال : العَرَض ما لا يبقى وصفات الرب باقية ، قيل : والبعض ما جاز انفصاله عن الجملة ، وذلك في حق الله محال ، فمفارقة الصفات القديمة مستحيلة في حق الله تعالى مطلقاً ، والمخلوق يجوز أن تفارقه أعراضه وأبعاضه .

فإن قال : ذلك تجسيم والتجسيم متنف ، قيل : وهذا تجسيم والتجسيم متنف .

٣٠٤/١٣ /فإن قال : أنا أعقل صفة ليست عرضاً بغير متحيز وإن لم يكن له في الشاهد نظير ، قيل له : فاعقل صفة هي لنا بعض لغير متحيز وإن لم يكن له في الشاهد نظير . فإن نفى عقل هذا نفى عقل ذاك ، وإن كان بينهما نوع فرق لكنه فرق غير مؤثر في موضع النزاع ؛ ولهذا كانت المعطلة الجهمية تنفي الجميع ، لكن ذاك أيضاً مستلزم لنفي الذات ، ومن أثبت هذه الصفات الخيرية من نظير هؤلاء صرح بأنها صفة قائمة به كالعلم والقدرة ، وهذا أيضاً ليس هو معقول النص ولا مدلول العقل ، وإنما الضرورة ألجأتهم إلى هذه المضايق .

وأصل ذلك : أنهم أتوا بالفاظ ليست في الكتاب ولا في السنة ، وهي ألفاظ مجملة مثل : « متحيز » و « محدود » و « جسم » و « مركب » ونحو ذلك ، ونفوا مدلولها ، وجعلوا ذلك مقدمة بينهم مسلمة ، ومدلولها عليها بنوع قياس ، وذلك القياس أوقعهم فيه مسلك سلوكه في إثبات حدوث العالم بحدوث الأعراض ، أو إثبات إمكان الجسم بالتركيب من الأجزاء فوجب طرد الدليل بالحدوث والإمكان لكل ما شمله هذا الدليل . إذ الدليل القطعي لا يقبل الترك لمعارض راجح ، فأروا ذلك يعكر عليهم من جهة النصوص ، ومن جهة العقل من ناحية أخرى ، فصاروا أحزاباً ؛ تارة يغلبون القياس الأول ويدفعون ما

٣٠٥/١٣ عارضه وهم المعتزلة ، وتارة يغلبون القياس الثاني ويدفعون الأول /كهشام بن الحكم الرافضي ، فإنه قد قيل : أول ما تكلم في الجسم نفيًا وإثباتًا من زمن هشام بن الحكم وأبي الهذيل العلاف ، فإن أبا الهذيل ونحوه من قدماء المعتزلة نفوا الجسم لما سلوكوا من القياس ، فعارضهم هشام وأثبت الجسم لما سلوكه من القياس ، واعتقد الأولون حالة

ثبوته، واعتقد هذا إحالة نفيه، وتارة يجمعون بين النصوص والقياس بجمع يظهر فيه الإحالة والتناقض.

فما أعلم أحداً من الخارجين عن الكتاب والسنة من جميع فرسان الكلام والفلسفة، إلا ولا بد أن يتناقض، فيحيل ما أوجب نظيره ويوجب ما أحال نظيره؛ إذ كلامهم من عند غير الله، وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

والصواب ما عليه أئمة الهدى، وهو أن يوصف الله بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله، لا يتجاوز القرآن والحديث، ويتبع في ذلك سبيل السلف الماضين أهل العلم والإيمان. والمعاني المفهومة من الكتاب والسنة لا ترد بالشبهات، فتكون من باب تحريف الكلم عن مواضعه، ولا يعرض عنها فيكون من باب الذين إذا ذُكِّروا بآيات ربهم يخرون عليها صماً وعمياناً، ولا يترك تدبر القرآن فيكون من باب الذين لا يعلمون الكتاب إلا أماني. فهذا أحد الوجهين، وهو منع أن تكون هذه من المتشابهة.

/الوجه الثاني: أنه إذا قيل: هذه من المتشابهة، أو كان فيها ما هو من المتشابهة، كما نقل ٣٠٦/١٣ عن بعض الأئمة أنه سمي بعض ما استدل به الجهمية متشابهاً، فيقال: الذي في القرآن أنه لا يعلم تأويله إلا الله، إما المتشابهة، وإما الكتاب كله - كما تقدم - ونفي علم تأويله ليس نفي علم معناه كما قدمناه في القيامة وأمور القيامة، وهذا الوجه قوي، إن ثبت حديث ابن إسحاق في وفد نجران، أنهم احتجوا على النبي ﷺ بقوله: (إنا) و (نحن) ونحو ذلك، ويؤيده أيضاً أنه قد ثبت أن في القرآن متشابهاً وهو ما يحتمل معنيين، وفي مسائل الصفات ما هو من هذا الباب، كما أن ذلك في مسائل المعاد وأولى، فإن نفي المشابهة بين الله وبين خلقه أعظم من نفي المشابهة بين موعود الجنة وموجود الدنيا.

وإنما نكتة الجواب هو ما قدمناه أولاً أن نفي علم التأويل ليس نفيًا لعلم المعنى، ونزيده تقريراً أن الله - سبحانه - يقول: ﴿وَلَقَدْ صَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾. قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ ﴿[الزمر: ٢٧، ٢٨]، وقال تعالى: ﴿أَلَمْ يَكُنْ أَلَكِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: ١، ٢] فأخبر أنه أنزله ليعقلوه، وأنه طلب تذكرهم.

وقال أيضاً: ﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الحشر: ٢١] فحضر على ٣٠٧/١٣

تدبره وفقهه وعقله والتذكر به والتفكر فيه ولم يستثن من ذلك شيئاً، بل نصوص متعددة تصرح بالعموم فيه، مثل قوله: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ [محمد: ٢٤]،

وقوله: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ أَلَمْ يَكْفُرُوا وَلَوْ كَانُوا مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢] ومعلوم أن نفي الاختلاف عنه لا يكون إلا بتدبره كله، وإلا فتدبر بعضه لا يوجب الحكم بنفي مخالفه ما لم يتدبر لما تدبر.

وقال علي - رضي الله عنه - لما قيل له: هل ترك عندكم رسول الله ﷺ شيئاً؟ فقال: لا، والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إلا فهما يؤتيه الله عبداً في كتابه، وما في هذه الصحيفة ^(١). فأخبر أن الفهم فيه مختلف في الأمة، والفهم أخص من العلم والحكم، قال الله تعالى: ﴿فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَنَ وَكُلَّ آدَمَ إِنَّا نَحْكُمُكُمْ وَعِلْمًا﴾ [الأنبياء: ٧٩]، وقال النبي ﷺ: «رُبَّ مُبْلَغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ» ^(٢)، وقال: «بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً» ^(٣).

وأيضاً، فالسلف من الصحابة والتابعين وسائر الأمة قد تكلموا في جميع نصوص القرآن آيات الصفات وغيرها، وفسروها بما يوافق دلالتها وبيانها، ورووا عن النبي ﷺ أحاديث كثيرة توافق القرآن، وأئمة الصحابة في هذا أعظم من غيرهم، مثل عبد الله بن مسعود الذي كان يقول: لو أعلم أعلم بكتاب الله مني تبلغه آباط الإبل لأتيته. وعبد الله ابن عباس الذي دعا له النبي ﷺ/ وهو حبر الأمة وترجمان القرآن، كانا هما وأصحابهما من أعظم الصحابة والتابعين إثباتاً للصفات ورواية لها عن النبي ﷺ، ومن له خبرة بالحديث والتفسير يعرف هذا، وما في التابعين أجل من أصحاب هذين السيدين، بل وثالثهما في عليّة التابعين من جنسهم أو قريب منهم ومثلهما في جلالته جلالة أصحاب زيد بن ثابت، لكن أصحابه مع جلالتهم ليسوا مختصين به، بل أخذوا عن غيره مثل عمر وابن عمر وابن عباس، ولو كان معاني هذه الآيات منفياً أو مسكوتاً عنه لم يكن ربانيو الصحابة أهل العلم بالكتاب والسنة أكثر كلاماً فيه.

ثم إن الصحابة نقلوا عن النبي ﷺ أنهم كانوا يتعلمون منه التفسير مع التلاوة، ولم يذكر أحد منهم عنه قط أنه امتنع من تفسير آية.

قال أبو عبد الرحمن السلمي: حدثنا الذين كانوا يقرئوننا القرآن عثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وغيرهما؛ أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي ﷺ عشر آيات لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل، قالوا: فتعلمنا القرآن والعلم والعمل.

وكذلك الأئمة، كانوا إذا سئلوا عن شيء من ذلك لم ينفوا معناه، بل يشتبون المعنى ٣٠٩/١٣ وينفون الكيفية، كقول مالك بن أنس - لما سئل عن قوله/ تعالى: ﴿الرَّحْنُ عَلَى الْعَرْشِ

(١) سبق تخريجه ص ١٣١. (٢) البخاري في العلم (٦١) ومسلم في القسامة (٢٩/١٦٧٩).

(٣) البخاري في أحاديث الأنبياء (٣٤٦١) والترمذي في العلم (٢٦٦٩) والدارمي في المقدمة ١/١٣٦، وأحمد ١٥٩/٢ كلهم عن عبد الله بن عمرو.

أَسْتَوَى ﴿طه: ٥﴾ كسف استوى، فقال -: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة. وكذلك ربعة قبله. وقد تلقى الناس هذا الكلام بالقبول، فليس في أهل السنة من ينكره.

وقد بين أن الاستواء معلوم كما أن سائر ما أخبر به معلوم، ولكن الكيفية لا تعلم ولا يجوز السؤال عنها، لا يقال: كيف استوى. ولم يقل مالك: الكيف معدوم، وإنما قال: الكيف مجهول. وهذا فيه نزاع بين أصحابنا وغيرهم من أهل السنة، غير أن أكثرهم يقولون: لا تخطر كيفيته ببال، ولا تجري ماهيته في مقال، ومنهم من يقول: ليس له كيفية ولا ماهية.

فإن قيل: معنى قوله: «الاستواء معلوم»: أن ورود هذا اللفظ في القرآن معلوم، كما قاله بعض أصحابنا الذين يجعلون معرفة معانيها من التأويل الذي استأثر الله بعلمه.

قيل: هذا ضعيف؛ فإن هذا من باب تحصيل الحاصل، فإن السائل قد علم أن هذا موجود في القرآن وقد تلا الآية. وأيضاً، فلم يقل: ذكر الاستواء في القرآن، ولا إخبار الله بالاستواء، وإنما قال: /الاستواء معلوم. فأخبر عن الاسم المفرد أنه معلوم، لم يخبر ٣١٠/١٣ عن الجملة.

وأيضاً، فإنه قال: «والكيف مجهول»، ولو أراد ذلك لقال: معنى الاستواء مجهول، أو تفسير الاستواء مجهول، أو بيان الاستواء غير معلوم، فلم ينف إلا العلم بكيفية الاستواء لا العلم بنفس الاستواء، وهذا شأن جميع ما وصف الله به نفسه، لو قال في قوله: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ أَتَمُّ وَرَأَى﴾ [طه: ٤٦] كيف يسمع وكيف يرى؟ لقلنا: السمع والرؤيا معلوم والكيف مجهول، ولو قال: كيف كلم موسى تكليماً؟ لقلنا: التكليم معلوم والكيف غير معلوم.

وأيضاً، فإن من قال هذا من أصحابنا وغيرهم من أهل السنة، يقرون بأن الله فوق العرش حقيقة، وأن ذاته فوق ذات العرش، لا ينكرون معنى الاستواء، ولا يرون هذا من التشابه الذي لا يعلم معناه بالكلية.

ثم السلف متفقون على تفسيره بما هو مذهب أهل السنة. قال بعضهم: ارتفع على العرش، علا على العرش. وقال بعضهم عبارات أخرى، وهذه ثابتة عن السلف، قد ذكر البخاري في صحيحه بعضاً في آخر كتاب: «الرد على الجهمية». وأما التأويلات المحرفة؛

مثل استولى^(١) وغير ذلك، فهي من التأويلات المبتدعة لما ظهرت الجهمية.

٣١١/١٣ / وأيضاً، قد ثبت أن اتباع المتشابه ليس في خصوص الصفات، بل في صحيح البخاري أن النبي ﷺ قال لعائشة: «يا عائشة، إذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سَمَّى الله فاحذريهم»^(٢). وهذا عام. وقصة صبيغ بن عسل مع عمر بن الخطاب من أشهر القضايا، فإنه بلغه أنه يسأل عن متشابه القرآن، حتى رآه عمر، فسأل عمر عن ﴿وَالَّذِينَ ذَرَوْا﴾ [الذاريات: ١]، فقال: ما اسمك؟ قال: عبد الله صبيغ، فقال: وأنا عبد الله عمر، وضربه الضرب الشديد، وكان ابن عباس إذا ألح عليه رجل في مسألة من هذا الجنس يقول: ما أحوجك أن يصنع بك كما صنع عمر بصبيغ.

وهذا لأنهم رأوا أن غرض السائل ابتغاء الفتنة لا الاسترشاد والاستفهام، كما قال النبي عليه الصلاة والسلام: «إذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه»، وكما قال تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ﴾ [آل عمران: ٧]، فعاقبهم على هذا القصد الفاسد، كالذي يعارض بين آيات القرآن، وقد نهى النبي ﷺ عن ذلك وقال: «لا تضربوا كتاب الله بعضه ببعض»^(٣)، فإن ذلك يوقع الشك في قلوبهم. ومع ابتغاء الفتنة ابتغاء تأويله الذي لا يعلمه إلا الله، فكان مقصودهم مذموماً ومطلوبهم متعذراً مثل أغلوطات المسائل التي نهى رسول الله ﷺ عنها.

٣١٢/١٣ / وما يبين الفرق بين (المعنى) و(التأويل) أن صبيغاً سأل عمر عن (الذاريات) وليست من الصفات، وقد تكلم الصحابة في تفسيرها مثل علي بن أبي طالب مع ابن الكواء لما سألها عنها كره سؤاله لما رآه من قصده، لكن علي كانت رعيته ملتوية عليه لم يكن مطاعاً فيهم طاعة عمر حتى يؤدبه. و (الذاريات) و (الحاملات) و (الجاريات) و (المقسمات) فيها اشتباه لأن اللفظ يحتمل الرياح والسحاب والنجوم والملائكة، ويحتمل غير ذلك، إذ ليس في اللفظ ذكر الموصوف، والتأويل الذي لا يعلمه إلا الله هو أعيان الرياح ومقاديرها وصفاتها ومتى تهب، وأعيان السحاب وما تحمله من الأمطار، ومتى ينزل المطر، وكذلك في (الجاريات) و (المقسمات) فهذا لا يعلمه إلا الله.

وكذلك في قوله: (إننا) و (نحن) ونحوهما من أسماء الله التي فيها معنى الجمع كما اتبعه النصاري؛ فإن معناه معلوم وهو الله سبحانه؛ لكن اسم الجمع يدل على تعدد

(١) في المطبوعة: «استوى»، والصحيح ما أثبتناه.

(٢) البخاري في التفسير (٤٥٤٧) عن عائشة رضي الله عنها.

(٣) أحمد ١٧٨/٢، ١٩٦ عن عبد الله بن عمرو. وقال أحمد شاكر (٦٨٤٥): «إسناده صحيح».

المعاني؛ بمنزلة الأسماء المتعددة مثل: العليم، والقدير، والسميع، والبصير، فإن المسمى واحد ومعاني الأسماء متعددة، فهكذا الاسم الذي لفظه الجمع.

وأما التأويل الذي اختص الله به حقيقة ذاته وصفاته كما قال مالك. والكيف مجهول. فإذا قالوا: ما حقيقة علمه وقدرته وسمعه وبصره قيل: هذا هو التأويل الذي لا يعلمه إلا الله.

/وما أحسن ما يعاد التأويل إلى القرآن كله. فإن قيل: فقد قال النبي ﷺ لابن ٣١٣/١٣ عباس: «اللهم فقهه في الدين، وعلمه التأويل»^(١). قيل: أما تأويل الأمر والنهي فذاك يعلمه، واللام هناك للتأويل المعهود، لم يقل: تأويل كل القرآن، فالتأويل المنفي هو تأويل الأخبار التي لا يعلم حقيقة مخبرها إلا الله، والتأويل المعلوم هو الأمر الذي يعلم العباد تأويله، وهذا كقوله: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ﴾ [الأعراف: ٥٣]، وقوله: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعَلَمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ﴾ [يونس: ٣٩] فإن المراد تأويل الخبر الذي أخبر فيه عن المستقبل، فإنه هو الذي «ينتظر» و«يأتي» و«لما يأتهم». وأما تأويل الأمر والنهي فذاك في الأمر، وتأويل الخبر عن الله وعن ماضى إن أدخل في التأويل لا ينتظر. والله - سبحانه - أعلم وبه التوفيق.

(١) البخاري في الوضوء (١٤٣) ومسلم في فضائل الصحابة (١٣٨/٢٤٧٧) وأحمد ٢٦٦/١ كلهم عن ابن عباس، واللفظ لأحمد.

٣١٤/١٣ / وَقَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْعَلَامَةُ، الْقُدْوَةُ الْعَارِفُ الْفَقِيه ، الْحَافِظُ الزَّاهِدُ الْعَابِدُ ، السَّالِكُ النَّاسِكُ، مَفْتَى الْفِرْقِ رُكْنُ الشَّرِيعَةِ ، عَالِمُ الْعَصْرِ ، فَرِيدُ الدَّهْرِ، تَرْجِمَانُ الْقُرْآنِ، وَارِثُ الْأَنْبِيَاءِ، آخِرُ الْمُجْتَهِدِينَ، تَقِي الدِّينِ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْحَلِيمِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ تَيْمِيَّةِ الْحَرَانِيِّ - تَغْمَدُهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ -:

فصل في أقسام القرآن

وهو - سبحانه - يقسم بأمور على أمور، وإنما يقسم بنفسه المقدسة الموصوفة بصفاته، أو بآياته المستلزمة لذاته وصفاته، وإقسامه ببعض المخلوقات دليل على أنه من عظيم آياته. ٣١٥/١٣ / فَاَلْقَسَمَ إِمَّا عَلَى جُمْلَةٍ خَبَرِيَّةٍ، وَهُوَ الْغَالِبُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقُّ﴾ [الذاريات: ٢٣].

وإما على جملة طلبية، كقوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْتَلْهُنَّ أَجْمَعِينَ﴾. عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ [الحجر: ٩٢، ٩٣] مع أن هذا القسم قد يراد به تحقيق المقسم عليه، فيكون من باب الخبر، وقد يراد به محض القسم. والمقسم عليه يراد بالقسم توكيده وتحقيقه، فلا بد أن يكون مما يحسن فيه ذلك كالأمور الغائبة والخفية إذا أقسم على ثبوتها.

فأما الأمور المشهودة الظاهرة كالشمس والقمر، والليل والنهار، والسماء والأرض، فهذه يقسم بها ولا يقسم عليها، وما أقسم عليه الرب - عز وجل - فهو من آياته، فيجوز أن يكون مقسماً به ولا ينعكس.

وهو - سبحانه - يذكر جواب القسم تارة وهو الغالب، وتارة يحذفه كما يحذف جواب لو كثيراً، كقوله تعالى: ﴿لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ﴾ [التكاثر: ٥]، وقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ﴾ [الرعد: ٣١]، ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةَ﴾ [الأنفال: ٥٠]، ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ فَرَغُوا فَلَا قُوَّةَ﴾ [سبا: ٥١]، ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ﴾ [الأنعام: ٢٧]، ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى رَبِّهِمْ﴾ [الأنعام: ٣٠].

ومثل هذا حذفه من أحسن الكلام؛ لأن المراد : أنك لو رأيته/لرأيت هولاً عظيماً، ٣١٦/١٣ فليس في ذكر الجواب زيادة على ما دل... (١) المحرم وهو أيضاً تنبيه. فإذا أقسم به وفي الحلال ، فإذا كان فيه الحرام كان أولى بالتعظيم ، وكذلك إذا أريد الحلول فإنه هو السلبي، فالمعنى واحد.

وقد أقسم بـ ﴿وَالَّذِينَ وَالَّذِينَ﴾ [التين : ١] و﴿الْبَلَدِ الْأَمِينِ﴾ [التين : ٣]. والجواب مذكور في قوله تعالى : ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي كَبَدٍ﴾ [البلد : ٤]، وهو مكابدة أمر الدنيا والآخرة. وهذه المكابدة تقتضي قوة صاحبها، وكثرة تصرفه واحتياله، فقال تعالى : ﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَقْدَرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ . يَقُولُ أَهْلَكْتُ مَا لَا بُدَا . أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾ [البلد : ٥ - ٧] فهذا الإنسان من جنس أولئك الأمم، ومن جنس الذي قال : ﴿مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيَّةٌ . هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَّةٌ﴾ [الحاقة : ٢٨ ، ٢٩] له قوة يكابد بها الأمور، وكل أهلكه، أفيظن مع هذا أنه لن يقدر عليه أحد فيجازه بأعماله؟ ويحسب أن ما أهلكه من المال لم يره أحد، فيعلم ما فعل؟

والقدرة والعلم بهما يحصل الجزاء ، بل بهما يحصل كل شيء، وإخباره - تعالى - بأنه قادر وأنه عالم يتضمن الوعيد والتهديد؛ فإنه إذا كان قادراً أمكن الجزاء، وإذا كان عالماً أمكن الجزاء، فبالعدل يقدر ما عمل، ومن لم يكن قادراً عالماً لم يمكنه الجزاء؛ فإن العاجز عن الشخص لا يمكنه/جزاؤه، والذي له قدرة لكن لا يرى ما فعل إن جزاءه بلا ٣١٧/١٣ علم كان ظالماً معتدياً، فلا بد له من العلم بما فعل.

ولهذا كان الحاكم يحتاج إلى الشهود، والملوك يحتاجون إلى أهل الديوان يخبرونهم بمقادير الأموال وغيرها؛ ليكون عملهم بعلم... (٢) ذكر أنه خلق الإنسان في كبد، أيحسب أن لن يقدر عليه أحد؟ و«لن» لنفي المستقبل ، يقول : أيحسب أن لن يقدر عليه في المستقبل أحد؟ ولهذا كان ذاك الخائف من ربه، الذي أمر أهله بإحراقه وذريته، يعلم أن الجزاء متعلق بالقدرة ، فقال : «لئن قَدَّرَ اللَّهُ عَلَيَّ ليعذبني عذاباً ما عذبه أحدًا من العالمين» (٣).

وهو - سبحانه - يهدد بالقدرة لكون المقدور يقترن بها، كما يهدد بالعلم لكون الجزاء يقع معه، كما في قوله تعالى : ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِنْ تَحْتِ

(١) سقط بالأصل.

(١) بياض بالأصل.

(٣) البخاري في الأنبياء (٣٤٨١) ومسلم في التوبة (٢٥/٢٧٥٦) والنسائي في الجنائز (٢٠٧٩) وابن ماجه في الزهد (٤٢٥٥) كلهم عن أبي هريرة.

أَرْجُلَكُمْ﴾ فقال النبي ﷺ لما نزلت: «أعوذ بوجهك، أعوذ بوجهك» ﴿أَوْ يَلِيْسَكُمْ شَيْعًا وَيُذِيقَ بَعْضُكُم بَأْسَ بَعْضٍ﴾ [الأنعام: ٦٥] فقال: «هاتان أهون»^(١) وذلك لأنه تكلم في ذكر القدرة ونوع المقدور، كما يقول القائل: أين تهرب مني؟ أنا أقدر أن أمسكك.

٣١٨/١٣ وكذلك في العلم بالرؤية، كقوله هنا: ﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٧]، وقوله تعالى - في الذي ينهي عبداً إذا صلى - : ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى﴾ [العلق: ١٤]، وقوله تعالى: ﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا بِسَيْرَى اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ [التوبة: ١٠٥]، وقوله: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَى وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف: ٨٠]، وقوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ . وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌّ﴾ [القمر: ٥٢، ٥٣] وأمثال ذلك. فذكر رؤيته الأعمال وعلمه بها وإحصائه لها يتضمن الوعيد بالجزاء عليها، كما يقول القائل: قد علمت ما فعلت، وقد جاءتنى أخبارك كلها وأمثال ذلك، فليس المراد الإخبار بقدرة مجردة، وعلم مجرد؛ لكن بقدرة وعلم يقترن بهما الجزاء؛ إذ كان مع حصول العلم والقدرة يمكن الجزاء، ويبقى موقوفاً على مشيئة المجازي، لا يحتاج معه إلى شيء حيثئذ، فيجب طلب النجاة بالاستغفار والتوبة إليه، وعمل الحسنات التي تمحو السيئات.

فصل

وهو - سبحانه وتعالى - لما أقسم بـ (الصفات) و(الذاريات) و (المرسلات) ذكر المقسم عليه. فقال تعالى: ﴿إِنَّ إِلَهَكُمْ لَوَاحِدٌ﴾ [الصفات: ٤]، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا تُوْعَدُونَ أَصَادِقٌ . وَإِنَّ الَّذِينَ لَوْفَعُ﴾ [الذاريات: ٥، ٦]، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا تُوْعَدُونَ لَوْفَعُ﴾ [المرسلات: ٧]. ولم يذكره في النزاعات؛ فإن الصفات هي الملائكة، وهو لم يقسم ٣١٩/١٣ على وجودها، كما لم يقسم على وجود نفسه؛ إذ كانت الأمم معترفة بالصفات، وكانت معرفته ظاهرة عندهم لا يحتاج إلى أقسام، بخلاف التوحيد، فإنه كما قال تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦].

وكذلك الملائكة يقر بها عامة الأمم، كما ذكر الله عن قوم نوح، وعاد، وثمود،

(١) البخاري في الاعتصام بالكتاب والسنة (٧٣١٣) والترمذي في تفسير القرآن (٣٠٦٥) والنسائي في الكبرى في التفسير (١١١٦٥) وأحمد ٣/٣٠٩ كلهم عن جابر بن عبد الله واللفظ للبخاري.

وفرعون، مع شركهم وتكذيبهم بالرسول، أنهم كانوا يعرفون الملائكة . قال قوم نوح : ﴿ مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ ^(١) مِثْلُكُمْ يُرِيدُ أَنْ يَفْضَلَ عَلَيْكُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَنْزَلَ مَلَائِكَةً ﴾ [المؤمنون: ٢٤]، وقال: ﴿ أَنْذَرْتُكُمْ صِغَةً مِثْلَ صِغَةِ عَادٍ وَثَمُودَ . إِذْ جَاءَهُمُ الرُّسُلُ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ قَالُوا لَوْ شَاءَ رَبُّنَا لَأَنْزَلَ مَلَائِكَةً ﴾ [فصلت: ١٣، ١٤]، وقال فرعون: ﴿ أَمْرٌ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ . قُلُوبًا أَلْقَى عَلَيْهِ أَسُودَةً مِّنْ ذَهَبٍ أَوْ جَاءَ مَعَهُ الْمَلَائِكَةُ مُقَرَّرِينَ ﴾ [الزخرف: ٥٢، ٥٣].

وكذلك مشركو العرب، قال تعالى: ﴿ وَقَالُوا لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنْزَلْنَا مَلَكَ لَقُضِيَ الْأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنْظَرُونَ ﴾ [الأنعام: ٨]، وقال تعالى: ﴿ وَقَالُوا مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ لَوْلَا أَنْزَلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونُ مَعَهُ نَذِيرٌ ﴾ [الفرقان: ٧]، وقال تعالى عن الأمم مطلقاً: ﴿ وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى إِلَّا أَنْ قَالُوا أَبَعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَسُولًا . قُلْ لَوْ كَانَتْ فِي الْأَرْضِ مَلَائِكَةٌ يَمْشُونَ مُطْمَئِنِّينَ لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ مَلَكًا رَسُولًا ﴾ [الإسراء: ٩٤، ٩٥].

/ فكانت هذه الأمم المكذبة للرسول المشركة بالرب مقرة بالله وبملائكته، فكيف بمن ٣٢٠/١٣ سواهم؟ فعلم أن الإقرار بالرب وملائكته معروف عند عامة الأمم؛ فهذا لم يقسم عليه وإنما أقسم على التوحيد؛ لأن أكثرهم مشركون.

وكذلك (الذاريات) و(الحاملات) و(الجاريات)، هي أمور مشهودة للناس، و(المقسمات) أمراً) هم الملائكة ، فلم يكن فيما أقسم به ما أقسم عليه، فذكر المقسم عليه، فقال تعالى: ﴿ إِنَّمَا تُوْعَدُونَ لَصَادِقٌ . وَإِنَّ الَّذِينَ لَوْعِقُ ﴾ [الذاريات: ٥، ٦].

و (المرسلات) سواء كانت هي الملائكة النازلة بالوحي والمقسم عليه الجزاء في الآخرة، أو الرياح، أو هذا وهذا ، فهي معلومة أيضاً.

وأما (النازعات غرقا) فهي الملائكة القابضة للأرواح، وهذا يتضمن الجزاء ، وهو من أعظم المقسم عليه، قال تعالى: ﴿ قُلْ يَتُوفَنَكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ ﴾ [السجدة: ١١]، وقال تعالى: ﴿ تَوَفَّنَاهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ . ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقُّ ﴾ [الأنعام: ٦١، ٦٢]... ^(٢) هو، ولا يعين على عبادته إلا هو، وهذا

(١) في المطبوعة: « ما هذا إلا رجل»، والصواب ما أثبتناه.

(٢) سقط بالأصل.

٣٢١/١٣ يقين يعطي الاستعانة والتوكل، وهو يقين بالقدر الذي لم يقع؛ فإن الاستعانة والتوكل إنما يتعلق بالمستقبل.

فأما ما وقع فإنما فيه الصبر والتسليم والرضى، كما في حديث عمار بن ياسر - رضي الله عنه - مرفوعاً إلى النبي ﷺ: «أسألك الرضا بعد القضاء»^(١)، وقول: «لا حول ولا قوة إلا بالله» يوجب الإعانة؛ ولهذا سنّها النبي ﷺ، إذا قال المؤذن: «حي على الصلاة». فيقول المجيب: لا حول ولا قوة إلا بالله، فإذا قال: حي على الفلاح. قال المجيب: لا حول ولا قوة إلا بالله»^(٢).

وقال المؤمن لصاحبه: ﴿وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾ [الكهف: ٣٩]، ولهذا يؤمر بهذا من يخاف العين على شيء. فقوله: ما شاء الله، تقديره: ما شاء الله كان، فلا يأمن، بل يؤمن بالقدر، ويقول: لا قوة إلا بالله. وفي حديث أبي موسى الأشعري - رضي الله عنه - المتفق عليه، أن النبي ﷺ قال: «هي كنز من كنوز الجنة»^(٣)، و«الكنز» مال مجتمع لا يحتاج إلى جمع؛ وذلك أنها تتضمن التوكل والافتقار إلى الله تعالى.

ومعلوم أنه لا يكون شيء إلا بمشيئة الله وقدرته، وأن الخلق ليس منهم شيء إلا ما ٣٢٢/١٣ أحدثه الله فيهم، فإذا انقطع طلب القلب/للمعونة منهم وطلبها من الله فقد طلبها من خالقها الذي لا يأتي بها إلا هو، قال تعالى: ﴿مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكُ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [فاطر: ٢]، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ﴾ [يونس: ١٠٧]، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ^(٤) بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧]، وقال تعالى: ﴿قُلْ أَقْرَبُكُمْ^(٥) مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّيهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَتُ رَحْمَتِي﴾ [الزمر: ٣٨].

وقال صاحب يس: ﴿وَأَتَّخِذْ مِنْ دُونِهِ إِلَهَةً إِنْ يُرِدِنِ الرَّحْمَنُ بِضُرٍّ لَا تُغْنِ عَنِّي شَفَاعَتُهُمْ

(١) النسائي في السهو (١٣٠٦، ١٣٠٥) عن عمار بن ياسر، وأحمد ٥/١٩١ عن زيد بن ثابت، وقال الهيثمي في المجمع (١١٦/١٠): «رواه الطبراني وأحد إسنادي الطبراني رجاله وثقوا، في بقية الأسانيد أبو بكر بن أبي مريم وهو ضعيف».

(٢) مسلم في الصلاة (١٢/٣٨٥) وأبو داود في الصلاة (٥٢٧)، كلاهما عن عمر بن الخطاب.

(٣) البخاري في المغازي (٤٢٠٥) وفي الدعوات (٦٣٨٤) ومسلم في الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار (٤٥، ٤٤/٢٧٠٤).

(٤) في المطبوعة: «يردك»، والصواب ما أثبتناه.

(٥) في المطبوعة: «أرايتم»، والصواب ما أثبتناه.

شَيْئًا وَلَا يَنْفَعُونِ . إِنِّي إِذًا لَنِي صَلَّيْتُ مُبِينٌ ﴿[يس : ٢٣ ، ٢٤] ؛ ولهذا يأمر الله بالتوكل عليه وحده في غير موضع . وفي الأثر: من سره أن يكون أقوى الناس فليتوكل على الله ، ومن سره أن يكون أغنى الناس فليكن: بما في يد الله أوثق منه بما في يده . قال تعالى : ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْوَحْيِ الَّذِي لَا يَمُوتُ وَسَيَحْيِي بِحَمْدِهِ وَكَفَى بِهِ ذُنُوبَ عِبَادِهِ خَيْرًا﴾ [الفرقان : ٥٨] .

والله تعالى أمر بعبادته والتوكل عليه ، قال تعالى : ﴿فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هود : ١٢٣] وقال تعالى : ﴿قُلْ هُوَ رَبِّي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ﴾ [الرعد : ٣٠] ، وقال موسى : ﴿يَقُولُ إِنْ كُنْتُمْ ءَامِنْتُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ﴾ [يونس : ٨٤] .
 / وقال شعيب : ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أَنِيبُ﴾ [هود : ٨٨] ، وقال ٣٢٣/١٣ المؤمنون : ﴿رَبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾ [الممتحنة : ٤] ، وقال تعالى : ﴿وَاذْكُرْ أَنَّم رَّبِّكَ وَبَنَّا إِلَيْهِ نَبِيًّا . رَبُّ الشَّرْقِ وَالْمَغْرِبِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَاتَّخِذْهُ وَكِيلًا﴾ [الزمل : ٨ ، ٩] وقال تعالى : ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا . وَيزِدْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَلِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾ [الطلاق : ٢ ، ٣] .
 فافترق الناس هنا أربعة أصناف :

صنف لا يعبدونه ولا يتوكلون عليه ، وهم شرار الخلق .

وصنف يقصدون عبادته بفعل ما أمر ، وترك ما حظر ، لكن لم يحققوا التوكل والاستعانة ، فيعجزون عن كثير مما يطلبونه ، ويجزعون في كثير من المصائب .
 ثم من هؤلاء من يكذب بالقدر ، ويجعل نفسه هو المبدع لأفعاله ، فهؤلاء في الحقيقة لا يستعينونه ولا يطلبون منه صلاح قلوبهم ، ولا تقويمها ولا هدايتها ، وهؤلاء مخذولون كما هم عند الأمة كذلك ، وقوم يؤمنون بالقدر قولاً واعتقاداً ، لكن لم تتصف به قلوبهم علماً وعملاً ، كما اتصفت بقصد الطهارة والصلاة ، فهم أيضاً ضعفاء عاجزون .

/ وصنف نظر إلى جانب القدرة والمشية ، وأن الله تعالى هو المعطي والمنع ، والخافض ٣٢٤/١٣ والرافع ، فغلب عليهم التوجه إليه من هذه الجهة والاستعانة به ، والافتقار إليه لطلب ما يريدونه ، فهؤلاء يحصل لأحدهم نوع سلطان وقدرة ظاهرة أو باطنة وقهر لعدوه ؛ بل قتل له ونيل لأغراضه ، لكن لا عاقبة لهم ؛ فإن العاقبة للتقوى ، بل آخرتهم آخرة ردية .

وليس الكلام في الكفار والظلمة المعرضين عن الله ، فإن هؤلاء دخلوا في القسم الأول الذين لا عبادة لهم ولا استعانة ، ولكن الكلام في قوم عندهم توجه إلى الله وتأله ، ونوع

من الخشية والذكر والزهد، لكن يغلب عليهم التوجه بإرادة أحدهم وذوقه ووجده، وما يستحليه ويستحبه، لا بالأمر الشرعي وهم أصناف:

منهم المعرض عن التزام العبادات الشرعية، مع ما يحصل له من الشياطين من كشف له أو تأثير، وهؤلاء كثير منهم يموت على غير الإسلام.

ومنهم من يقوم بالعبادات الشرعية الظاهرة كالصلاة، والصيام، والحج، وترك المحرمات، لكن في أعمال القلوب لا يلتزم الأمر الشرعي؛ بل يسعى لما يحبه ويريده، والله تعالى قال: ﴿كَلَّا تُمَدِّدُ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ﴾ [الإسراء: ٢٠]، وهو - سبحانه - يعطي السلطان والمال للبر والفاجر، فقد يعطي أحد هؤلاء تصرفاً؛ إما بقره عدوه وإما بنصر وليه، كما تعطي الملوك، وقد يعطى نوعاً من المكاشفة؛ إما بإخبار بعض الجن له، وقد يعرف أنه من الجن، وقد لا يعرف، وإما بغير ذلك.

وقد يقول الواحد من هؤلاء: أنا آخذ من الله وغيري يأخذ من محمد ﷺ، فيرى بحاله في ذاك وتفرد أن ما أوتيته من التصرف والمكاشفة، يحصل له بغير طريق محمد ﷺ وهو صادق في ذلك، لكن هذه في الحقيقة وبال عليه؛ فإن من تصرف بغير أمر الرسول ﷺ، وأخذ ما لم يبيحه له الرسول فولى وعزل، وأعطى ومنع بغير أمر الرسول، وقتل وضرب بغير أمره، وأكرم وأهان بغير أمره، وجاء خطاب في باطنه بالأمر والنهي، فاعتقد أن الله أمره ونهاه من غير واسطة الرسول، كانت حالته هذه كلها من الشيطان، وكان الشيطان هو الذي يأمره وينهاه، فيأمره فيتصرف، وهو يظن أنه يتصرف بأمر الله؛ ولعمري هو يتصرف بأمر الله الكوني القدري بواسطة أمر الشيطان، كما قال تعالى في السحرة: ﴿وَمَا هُمْ بِضَاكِرِينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا يَأْذِنُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٠٢] كما أن المؤمن يتصرف بأمر الله الكوني القدري، لكن بواسطة أمر الرسول المبلغ له عن الله عز وجل.

٣٢٦/١٣ / فالخلال عنده ما أحله الله ورسوله، والحرام ما حرمه الله ورسوله، والدين ما شرعه الله ورسوله؛ بخلاف ذاك فإنه لا يأخذ عن الرسول الأمر والنهي الباطن، ولا ما يفعله ويأمر به، وهذا الضرب كثير في المشايخ أرباب القلوب والأحوال الذين ضعف علمهم بالكتاب والسنة ومتابعة الرسول، وغلب عليهم ما يجده أحدهم في قلبه، وما يؤمر به في باطنه، سواء وافق الرسول أو خالفه.

ثم تفاوتوا في ذلك بحسب قربهم من الرسول وبعدهم منه، فكثير منهم بعد عنه حتى صار يرى أنه يعاون الكفار على قتال المسلمين، ويرى أن الله - سبحانه - أمره بذلك، ويعتقد أن أهل الصفة فعلوا ذلك.

ومنهم من يرى أن الرسول لم يرسل إليه وإلى أشكاله، وإنما أرسل إلى العوام.
ومنهم من يعتقد أن الرسول كان خاضعاً لأهل الصفة، وكانوا مستغنين عنه ، إلى
أمثال هذه الأصناف التي كثرت في هذه الأزمنة .

/وهؤلاء كلهم يدعون علم الحقيقة، ويقولون: الحقيقة لون والشريعة لون آخر، ٣٢٧/١٣
ويجمعهم شيان: أن لهم تصرفاً وكشفاً خارجاً عما للعامة، وأنهم معرضون عن وزن
ذلك بالكتاب والسنة، وتحكيم الرسول في ذلك، فهم بمنزلة الملوك الذين لهم ملك
يسوسونه بغير أمر الله ورسوله؛ لكن الملوك لا يقول أحدهم: إن الله أمرني بذلك، ولا
إني ولي الله، ولا إن لي مادة من الله خارجة عن الرسول، ولا إن الرسل لم تبعث إلى
مثلي، وإنما الملوك يقصدون أغراضهم ولا يجعلونها ديناً .

وهؤلاء يجعلون أغراضهم التي هي من أعظم الظلم والفساد بل والكفر، يجعلون
ذلك ديناً يدين به أولياء الله عندهم؛ لأن هذه الأمور إنما تحصل لهم بنوع من الزهادة
والعبادة؛ ولكن ليس هو الزهد والعبادة التي بعث الله بها رسوله، بل يشبهه حال أهل
الكتاب والمشركون من عباد الهند والنصارى وأمثالهم .

ولهذا تظهر مشابھتهم لعباد المشركون وأهل الكتاب، حتى إن من رأى عباد الهند ثم
رأى مؤلّهي بيت الرفاعي أنكر وجود هؤلاء في ديار الإسلام .

وقال: هؤلاء مثل عباد المشركون من الهند سواء ، وأرفع من/هؤلاء من يشبه عباد ٣٢٨/١٣
النصارى ورهبانهم في أمور كثيرة خارجة عن شريعة الإسلام ، فلما كان فيهم دين مبتدع
من جنس دين المشركون، وأهل الكتاب ظنوا ما يظنه أولئك من أن هذا دين صحيح، وأنه
دين يقرب إلى الله، وأن أهله أولياء الله، فإن جميع طوائف العلماء والعباد من جميع
أهل الملل يظنون (١) .

(١) آخر ما وجد من الأصل .

٣٢٩/١٣ / وقال شيخ الإسلام :

بسم الله الرحمن الرحيم
رب يسر وأعن برحمتك

الحمد لله، نستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم تسليماً.

أما بعد: فقد سألني بعض الإخوان أن أكتب له مقدمة تتضمن قواعد كلية، تعين على فهم القرآن ومعرفة تفسيره ومعانيه، والتمييز في منقول ذلك ومعقوله بين الحق وأنواع الأباطيل، والتنبيه على الدليل الفاصل بين الأقاويل؛ فإن الكتب المصنفة في التفسير مشحونة بالغث والسمين، والباطل الواضح والحق المبين.

٣٣٠/١٣ والعلم إما نقل مصدق عن معصوم، وإما قول عليه دليل معلوم، وما سوى هذا فإما مزيف مردود ، وإما موقوف لا يعلم أنه بهرج ولا منقود.

وحاجة الأمة ماسة إلى فهم القرآن الذي هو حبل الله المتين، والذكر الحكيم، والصراط المستقيم، الذي لا تزيف به الأهواء، ولا تلتبس به الألسن، ولا يخلق عن كثرة الترديد، ولا تنفسي عجائبه، ولا يشبع منه العلماء، من قال به صدق، ومن عمل به أجر، ومن حكم به عدل، ومن دعا إليه هدى إلى صراط مستقيم، ومن تركه من جبار قصمه الله، ومن ابتغى الهدى في غيره أضله الله.

قال تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى . وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمَى . قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا . قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنسى ﴾ [طه: ١٢٣ - ١٢٦]، وقال تعالى: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ . يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ [المائدة: ١٥، ١٦]، وقال تعالى: ﴿الرَّ كُتِبَ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ . اللَّهُ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾ [إبراهيم: ١، ٢]، وقال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا

وغيره - ممن صنف في التفسير - يكرر الطرق عن مجاهد أكثر من غيره.

٣٣٣/١٣ والمقصود أن التابعين تلقوا التفسير عن الصحابة، كما تلقوا عنهم علم/السنة، وإن كانوا قد يتكلمون في بعض ذلك بالاستنباط والاستدلال، كما يتكلمون في بعض السنن بالاستنباط والاستدلال.

فصل

الخلاف بين السلف في التفسير قليل ، وخلافهم في الأحكام أكثر من خلافهم في التفسير، وغالب ما يصح عنهم من الخلاف يرجع إلى اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد، وذلك صنفان:

أحدهما : أن يعبر كل واحد منهم عن المراد بعبارة غير عبارة صاحبه، تدل على معنى في المسمى غير المعنى الآخر مع اتحاد المسمى - بمنزلة الأسماء المتكافئة التي بين المترادفة والمتباينة - كما قيل في اسم السيف: الصارم والمهند ، وذلك مثل أسماء الله الحسنى، وأسماء رسوله ﷺ وأسماء القرآن، فإن أسماء الله كلها تدل على مسمى واحد، فليس دعاؤه باسم من أسمائه الحسنى مضاداً لدعائه باسم آخر، بل الأمر كما قال تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١٠].

٣٣٤/١٣ وكل اسم من أسمائه يدل على الذات المسماة ، وعلى الصفة التي/تضمنها الاسم ، كالعليم يدل على الذات والعلم ، والقدير يدل على الذات والقدرة، والرحيم يدل على الذات والرحمة. ومن أنكر دلالة أسمائه على صفاته ممن يدعي الظاهر، فقله من جنس قول غلاة الباطنية القرامطة الذين يقولون: لا يقال: هو حي، ولا ليس بحي، بل ينفون عنه النقيضين؛ فإن أولئك القرامطة الباطنية لا ينكرون اسماً هو علم محض كالمضمرات، وإنما ينكرون ما في أسمائه الحسنى من صفات الإثبات، فمن وافقهم على مقصودهم كان مع دعواه الغلو في الظاهر موافقاً لغلاة الباطنية في ذلك، وليس هذا موضع بسط ذلك.

وإنما المقصود أن كل اسم من أسمائه يدل على ذاته، وعلى ما في الاسم من صفاته ، ويدل أيضاً على الصفة التي في الاسم الآخر بطريق اللزوم، وكذلك أسماء النبي ﷺ، مثل محمد، وأحمد، والمحيي، والحاشر ، والعاقب. وكذلك أسماء القرآن: مثل القرآن،

والفرقان ، والهدى ، والشفاء ، والبيان ، والكتاب ، وأمثال ذلك .

فإذا كان مقصود السائل تعيين المسمى عبرنا عنه بأي اسم كان إذا عرف مسمى هذا الاسم ، وقد يكون الاسم علماً وقد يكون صفة كمن يسأل عن قوله : ﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي ﴾ [طه : ١٢٤] ما ذكره؟ فيقال له : هو القرآن مثلاً ، أو هو ما أنزله من الكتب .

فإن الذكر مصدر ، والمصدر تارة يضاف إلى الفاعل وتارة إلى المفعول . / فإذا قيل ذكر الله ٣٣٥/١٣ بالمعنى الثاني كان ما يذكر به مثل قول العبد : سبحان الله ، و الحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر . وإذا قيل بالمعنى الأول كان ما يذكره هو وهو كلامه ، وهذا هو المراد في قوله : ﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي ﴾ ؛ لأنه قال قبل ذلك : ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى ﴾ [طه : ١٢٣] وهده هو ما أنزله من الذكر ، وقال بعد ذلك : ﴿ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا . قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ ءَايَاتُنَا فَنَسِيَهَا ﴾ [طه : ١٢٥ ، ١٢٦] .

والمقصود أن يعرف ، أن الذكر هو كلامه المنزل ، أو هو ذكر العبد له ، فسواء قيل : ذكرى كتابي أو كلامي أو هداي أو نحو ذلك ، كان المسمى واحداً .

وإن كان مقصود السائل معرفة ما في الاسم من الصفة المختصة به ، فلا بد من قدر زائد على تعيين المسمى ، مثل أن يسأل عن القدوس السلام المؤمن ، وقد علم أنه الله ، لكن مراده ما معنى كونه قدوساً سلاماً مؤمناً ونحو ذلك .

إذا عرف هذا ، فالسلف كثيراً ما يعبرون عن المسمى بعبارة تدل على عينه ، وإن كان فيها من الصفة ما ليس في الاسم الآخر ، كمن يقول : أحمد هو الحاشر والمحيي والعاقب . والقدوس هو الغفور ، / والرحيم ، أي أن المسمى واحد ، لا أن هذه الصفة هي ٣٣٦/١٣ هذه الصفة . ومعلوم أن هذا ليس اختلاف تضاد كما يظنه بعض الناس ، مثال ذلك : تفسيرهم للصراط المستقيم :

فقال بعضهم : هو القرآن ، أي اتباعه ؛ لقول النبي ﷺ - في حديث علي الذي رواه الترمذي ، ورواه أبو نعيم من طرق متعددة : « هو حبل الله المتين ، وهو الذكر الحكيم ، وهو الصراط المستقيم »^(١) . وقال بعضهم : هو الإسلام ؛ لقوله ﷺ - في حديث النواس ابن سمعان الذي رواه الترمذي وغيره - : « ضرب الله مثلاً صراطاً مستقيماً ، وعلى جنبتي

(١) الترمذي في فضائل القرآن (٢٩٠٦) وقال : « هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه وإسناده مجهول ، وفي الحارث مقال ، وأبو نعيم في الحلية ٢٥٣/٥ .

الصراط سُورَان ، وفي السورين أبواب مفتحة ، وعلى الأبواب ستور مرخاة ، وداع يدعو من فوق الصراط ، وداع يدعو على رأس الصراط» ، قال : «فالصراط المستقيم هو الإسلام ، والسوران حدود الله ، والأبواب المفتحة محارم الله ، والداعي على رأس الصراط كتاب الله ، والداعي فوق الصراط واعظ الله في قلب كل مؤمن» ^(١) ، فهذان القولان متفقان ؛ لأن دين الإسلام هو اتباع القرآن ، ولكن كل منهما نبه على وصف غير الوصف الآخر ، كما أن لفظ «صراط» يشعر بوصف ثالث ، وكذلك قول من قال : هو السنة والجماعة . وقول من قال : هو طريق العبودية . وقول من قال : هو طاعة الله ورسوله ﷺ ، وأمثال ذلك ، فهؤلاء كلهم أشاروا إلى ذات واحدة ، لكن وصفها كل منهم بصفة من صفاتها . ٣٣٧/١٣

الصف الثاني : أن يذكر كل منهم من الاسم العام بعض أنواعه على سبيل التمثيل ، وتنبية المستمع على النوع - لاحتل سبيل الحد المطابق للمحدود في عمومته وخصوصه ، مثل سائل أعجمي سأل عن مسمى «لفظ الخبز» فأرى رغباً ، وقيل له : هذا ، فالإشارة إلى نوع هذا لا إلى هذا الرغيف وحده - مثال ذلك : ما نقل في قوله : ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾ [فاطر : ٣٢] .

فمعلوم أن الظالم لنفسه يتناول المضيق للواجبات ، والمنتك للمحرمات ، والمقتصد يتناول فاعل الواجبات وتارك المحرمات ، والسابق يدخل فيه من سبق فتقرب بالחסنات مع الواجبات ، فالمقتصدون هم أصحاب اليمين ﴿وَالسَّيْقُونَ السَّيْقُونَ . أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ﴾ [الواقعة : ١٠ ، ١١] .

ثم إن كلاً منهم يذكر هذا في نوع من أنواع الطاعات ، كقول القائل : السابق الذي يصلي في أول الوقت ، والمقتصد الذي يصلي في أثائه ، والظالم لنفسه الذي يؤخر العصر إلى الاصفرار ، ويقول الآخر : السابق والمقتصد والظالم قد ذكرهم في آخر سورة البقرة ، فإنه ذكر المحسن بالصدقة ، والظالم بأكل الربا ، والعادل بالبيع . والناس في الأموال إما محسن ، وإما عادل ، وإما ظالم ، فالسابق المحسن بأداء المستحبات مع الواجبات . والظالم

(١) الترمذي في الأمثال (٢٨٥٩) وقال : «حديث غريب» ، والنسائي في الكبرى في التفسير (١١٢٣٣)

أكل الربا أو مانع الزكاة . والمقتصد الذي يؤدي الزكاة المفروضة ، ولا يأكل الربا ، وأمثال هذه الأقاويل .

فكل قول فيه ذكر نوع داخل في الآية ذكر لتعريف المستمع بتناول الآية له وتنبيهه به على نظيره ، فإن التعريف بالمثال قد يسهل أكثر من التعريف بالحد المطلق ، والعقل السليم يتفطن للنوع ، كما يتفطن إذا أشير له إلى رغيف ، فقليل له : هذا هو الخبز .

وقد يجيء كثيراً من هذا الباب قولهم : هذه الآية نزلت في كذا ، لا سيما إن كان المذكور شخصاً ؛ كأسباب النزول المذكورة في التفسير ، كقولهم : إن آية الظهار نزلت في امرأة أوس بن الصامت ، وأن آية اللعان نزلت في عويمر العجلاني أو هلال بن أمية ، وأن آية الكلاله نزلت في جابر بن عبد الله ، وأن قوله : ﴿وَأَن آَحَكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾ [المائدة : ٤٩] نزلت في بني فُرَيْظَةَ والنَّضِير ، وأن قوله : ﴿وَمَن يُولِهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبرُهُ﴾ [الأنفال : ١٦] نزلت في بَذْر ، وأن قوله : ﴿شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾ [المائدة : ١٠٦] نزلت في قضية تَمِيم الداري وَعَدِي بن بَدَاء ، وقول أبي أيوب إن قوله : ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى الْهَلَكَةِ﴾ [البقرة : ١٩٥] : نزلت فينا معشر الأنصار ، الحديث . ونظائر هذا كثير مما يذكرون أنه نزل في قوم من المشركين بمكة ، أو في قوم من أهل الكتاب اليهود والنصارى ، أو في قوم من المؤمنين .

/فالذين قالوا ذلك لم يقصدوا أن حكم الآية مختص بأولئك الأعيان دون غيرهم ، فإن ٣٣٩/١٣ هذا لا يقوله مسلم ولا عاقل على الإطلاق ، والناس وإن تنازعوا في اللفظ العام الوارد على سبب هل يختص بسببه أم لا ؟ فلم يقل أحد من علماء المسلمين : إن عمومات الكتاب والسنة تختص بالشخص المعين ، وإنما غاية ما يقال : إنها تختص بنوع ذلك الشخص فيعم ما يشبهه ، ولا يكون العموم فيها بحسب اللفظ .

والآية التي لها سبب معين ، إن كانت أمراً ونهياً فهي متناولة لذلك الشخص ولغيره ممن كان بمنزلة ، وإن كانت خبراً بمدح أو ذم فهي متناولة لذلك الشخص وغيره ممن كان بمنزلة أيضاً .

ومعرفة سبب النزول يعين على فهم الآية ؛ فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب ؛ ولهذا كان أصح قول الفقهاء : أنه إذا لم يعرف ما نواه الخالف ، رجع إلى سبب يمينه وما هيجها وأثارها .

وقولهم : نزلت هذه الآية في كذا، يراد به تارة أنه سبب النزول، ويراد به تارة أن ذلك داخل في الآية وإن لم يكن السبب، كما تقول: عني بهذه الآية كذا.

٣٤٠/١٣ / وقد تنازع العلماء في قول صاحب^(١): نزلت هذه الآية في كذا، هل يجرى مجرى المسند كما يذكر السبب الذي أنزلت لأجله، أو يجرى مجرى التفسير منه الذي ليس بمسند؟ فالبخاري يدخله في المسند وغيره لا يدخله في المسند، وأكثر المساند على هذا الاصطلاح كمسند أحمد وغيره ، بخلاف ما إذا ذكر سبباً نزلت عقبه، فإنهم كلهم يدخلون مثل هذا في المسند.

وإذا عرف هذا، فقول أحدهم: نزلت في كذا، لا ينافي قول الآخر: نزلت في كذا، إذا كان اللفظ يتناولهما، كما ذكرناه في التفسير بالمثال، وإذا ذكر أحدهم لها سبباً نزلت لأجله وذكر الآخر سبباً، فقد يمكن صدقهما بأن تكون نزلت عقب تلك الأسباب، أو تكون نزلت مرتين، مرة لهذا السبب ومرة لهذا السبب.

وهذان الصنفان اللذان ذكرناهما في تنوع التفسير، تارة لتنوع الأسماء والصفات، وتارة لذكر بعض أنواع المسمى وأقسامه، كالتمثيلات - هما الغالب في تفسير سلف الأمة الذي يظن أنه مختلف.

ومن التنازع الموجود عنهم ما يكون اللفظ فيه محتملاً للأمرين؛ إما لكونه مشتركاً في اللفظ كلفظ ﴿فَسَوِّغْ﴾ [المدر: ٥١] الذي يراد به الرامي، ويراد به الأسد، ولفظ ٣٤١/١٣ ﴿عَسَّسَ﴾ [التكوير: ١٧] الذي يراد به إقبال الليل وإدباره، وإما لكونه متواطئاً في الأصل، لكن المراد به أحد النوعين أو أحد الشئتين، كالضمائر في قوله: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى . فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾ [النجم: ٨، ٩]، وكلفظ: ﴿وَالْفَجْرِ . وَلَيْلٍ عَشْرٍ . وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ﴾ [الفجر: ١ - ٣] وما أشبه ذلك.

فمثل هذا قد يجوز أن يراد به كل المعاني التي قالها السلف ، وقد لا يجوز ذلك، فالأول إما لكون الآية نزلت مرتين فأريد بها هذا تارة وهذا تارة، وإما لكون اللفظ المشترك

(١) هو أبو القاسم إسماعيل بن عباد بن عباس الطالقاني، الأديب الكاتب، وزير الملك مؤيد الدولة بويه بن ركن الدولة، صاحب الوزير أبا الفضل بن العميد ومن ثم شهر بالصاحب. له تصانيف منها: «المحيط» في اللغة، و«كتاب الإمامة» ، وكان شيعياً معتزلاً، مات في صفر سنة خمس وثمانين وثلاثمائة. [سير أعلام النبلاء ٥١١/١٦-٥١٤].

يجوز أن يراد به معناه؛ إذ قد جوز ذلك أكثر الفقهاء - المالكية، والشافعية، والحنبلية - وكثير من أهل الكلام، وإما لكون اللفظ متواطئاً فيكون عامّاً، إذا لم يكن لتخصيصه موجب، فهذا النوع إذا صح فيه القولان كان من الصنف الثاني.

ومن الأقوال الموجودة عنهم - ويجعلها بعض الناس اختلافاً - أن يعبروا عن المعاني بالفاظ متقاربة لا مترادفة؛ فإن الترادف في اللغة قليل، وأما في ألفاظ القرآن فما نادر وإما معدوم، وقُلَّ أن يعبر عن لفظ واحد بلفظ واحد يؤدي جميع معناه، بل يكون فيه تقريب لمعناه، وهذا من أسباب إعجاز القرآن. فإذا قال القائل: ﴿يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ مَوْرًا﴾ [الطور: ٩]: إن المور هو الحركة، كان تقريباً؛ إذ المور حركة خفيفة سريعة.

/ وكذلك إذا قال: الوحي: الإعلام: أو قيل: ﴿أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ [النساء: ١٦٣]: أنزلنا ٣٤٢/١٣ إليك، أو قيل: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ [الإسراء: ٤] أي: أعلمنا، وأمثال ذلك، فهذا كله تقريب لا تحقيق؛ فإن الوحي هو إعلام سريع خفي، والقضاء إليهم أخص من الإعلام؛ فإن فيه إنزالاً إليهم وإيحاء إليهم.

والعرب تُضَمُّنُ الفعل معنى الفعل وتعديه تعديته، ومن هنا غلط من جعل بعض الحروف تقوم مقام بعض، كما يقولون في قوله: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ لِسَوَالِ نَجْمِكَ إِلَى نَعَاجِهِ﴾ [ص: ٢٤]: أي مع نعاجه و﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ [الصف: ١٤] أي: مع الله ونحو ذلك. والتحقيق ما قاله نحاة البصرة من التضمنين، فسؤال النعجة يتضمن جمعها وضمها إلى نعاجه، وكذلك قوله: ﴿وَلِنْ كَادُوا لِيَفْتَنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ [الإسراء: ٧٣] ضمن معنى يزيغونك ويصدونك، وكذلك قوله: ﴿وَنَصَرْتَهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا﴾ [الأنبياء: ٧٧]، ضمن معنى نجيناه وخلصناه، وكذلك قوله: ﴿يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦] ضمن يروي بها، ونظائره كثيرة.

ومن قال: ﴿لَا رَيْبَ﴾: لا شك، فهذا تقريب، وإلا فالريب فيه اضطراب وحركة، كما قال: «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك»^(١)، وفي الحديث أنه مر بطيبي حاقف^(٢) فقال:

(١) الترمذي في صفة القيامة (٢٥١٨) وقال: «حسن صحيح» والنسائي في الأشربة (٥٧١١) وأحمد ٢٠٠/١، والحاكم في المستدرک ١٣/٢، وقال: «صحيح الإسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي، وابن حبان في صحيحه (٧٢٠).

(٢) أي: نائم قد انحنى في نومه. انظر: النهاية ٤١٣/١.

«لا يرييه أحد»^(١)، فكما أن اليقين ضمن السكون والطمأنينة فالريب ضده ضمن الاضطراب والحركة. ولفظ «الشك» وإن قيل: إنه يستلزم هذا المعنى، لكن لفظه لا يدل عليه.

٣٤٣/١٣ / وكذلك إذ قيل: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾: هذا القرآن، فهذا تقريب؛ لأن المشار إليه وإن كان واحداً، فالإشارة بجهة الحضور غير الإشارة بجهة البعد والغيبة، ولفظ «الكتاب» يتضمن من كونه مكتوباً مضموناً ما لا يتضمنه لفظ القرآن من كونه مقروءاً مظهرًا باديًا. فهذه الفروق موجودة في القرآن. فإذا قال أحدهم: ﴿أَنْ تُبَسَّلَ﴾: أي تحبس، وقال الآخر: ترتحن، ونحو ذلك، لم يكن من اختلاف التضاد، وإن كان المحبوس قد يكون مرتحنًا وقد لا يكون، إذ هذا تقريب للمعنى كما تقدم، وجمع عبارات السلف في مثل هذا نافع جداً، فإن مجموع عباراتهم أدل على المقصود من عبارة أو عبارتين، ومع هذا فلا بد من اختلاف محقق بينهم، كما يوجد مثل ذلك في الأحكام.

ونحن نعلم أن عامة ما يضطر إليه عموم الناس من الاختلاف معلوم بل متواتر عند العامة أو الخاصة، كما في عدد الصلوات ومقادير ركوعها ومواقيتها، وفرائض الزكاة ونصبها، وتعيين شهر رمضان، والطواف والوقوف، ورمي الجمار، والمواقيت وغير ذلك.

ثم اختلاف الصحابة في الجد والأخوة وفي المشتركة ونحو ذلك، لا يوجب ريياً في جمهور مسائل الفرائض، بل ما يحتاج إليه عامة الناس هو عمود النسب من الآباء والأبناء، والكلالة من الأخوة والأخوات، ومن نسائهم كالأزواج؛ فإن الله أنزل في ٣٤٤/١٣ الفرائض ثلاث آيات مفصلة، ذكر في الأولى الأصول والفروع، وذكر في الثانية الحاشية التي تترث بالفرض كالزوجين وولد الأم، وفي الثالثة الحاشية الوارثة بالتعصيب وهم الأخوة لأبوين أو لأب، واجتماع الجد والأخوة نادر؛ ولهذا لم يقع في الإسلام إلا بعد موت النبي ﷺ؛ والاختلاف قد يكون لحفاء الدليل أو لذهول عنه، وقد يكون لعدم سماعه، وقد يكون للغلط في فهم النص، وقد يكون لاعتقاد معارض راجح، فالمقصود هنا التعريف بجمل الأمر دون تفاصيله.

(١) مالك في الموطأ في الحج (٧٩) والنسائي في مناسك الحج (٢٨١٨).

فصل

الاختلاف في التفسير على نوعين : منه ما مستنده النقل فقط ، ومنه ما يعلم بغير ذلك ؛ إذ العلم إما نقل مصدق وإما استدلال محقق ، والمنقول إما عن المعصوم وإما عن غير المعصوم ، والمقصود بأن جنس المنقول سواء كان عن المعصوم أو غير المعصوم ، وهذا هو النوع الأول منه ما يمكن معرفة الصحيح منه والضعيف ، ومنه ما لا يمكن معرفة ذلك فيه . وهذا القسم الثاني من المنقول ؛ وهو ما لا طريق لنا إلى الجزم بالصدق منه عامته مما لا فائدة فيه ، فالكلام فيه من فضول الكلام .

/وأما ما يحتاج المسلمون إلى معرفته ، فإن الله نصب على الحق فيه دليلاً ، فمثال ما ٣٤٥/١٣ لا يفيد ولا دليل على الصحيح منه : اختلافهم في لون كلب أصحاب الكهف ، وفي البعض الذي ضرب به موسى من البقرة ، وفي مقدار سفينة نوح وما كان خشبها ، وفي اسم الغلام الذي قتله الخضر ، ونحو ذلك . فهذه الأمور طريق العلم بها النقل ، فما كان من هذا منقولاً نقلاً صحيحاً عن النبي ﷺ - كاسم صاحب موسى أنه الخضر - فهذا معلوم ، وما لم يكن كذلك بل كان مما يؤخذ عن أهل الكتاب - كالمنقول عن كعب وهب ومحمد بن إسحاق وغيرهم ممن يأخذ عن أهل الكتاب - فهذا لا يجوز تصديقه ولا تكذيبه إلا بحجة ، كما ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال : « إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم ، فإما أن يحدثوكم بحق فتكذبوه ، وإما أن يحدثوكم بباطل فتصدقوهم »^(١) .

وكذلك ما نقل عن بعض التابعين ، وإن لم يذكر أنه أخذه عن أهل الكتاب ، فمتى اختلف التابعون لم يكن بعض أقوالهم حجة على بعض ، وما نقل في ذلك عن بعض الصحابة نقلاً صحيحاً فالنفس إليه أسكن مما نقل عن بعض التابعين ؛ لأن احتمال أن يكون سمعه من النبي ﷺ أو من بعض من سمعه منه أقوى ؛ ولأن نقل الصحابة عن أهل الكتاب أقل من نقل التابعين ، ومع جزم/الصاحب فيما يقوله ، فكيف يقال : إنه أخذه عن أهل ٣٤٦/١٣ الكتاب وقد نهوا عن تصديقهم ؟

والمقصود أن مثل هذا الاختلاف الذي لا يعلم صحيقه ، ولا تفيد حكاية الأقوال فيه ، هو كالمعرفة لما يروى من الحديث الذي لا دليل على صحته وأمثال ذلك .

وأما القسم الأول ، الذي يمكن معرفة الصحيح منه ، فهذا موجود فيما يحتاج إليه ولله الحمد ، فكثيراً ما يوجد في التفسير والحديث والمغازي أمور منقولة عن نبينا ﷺ وغيره من

(١) البخارى فى التفسير (٤٤٨٥) .

الأنبياء - صلوات الله عليهم وسلامه - والنقل الصحيح يدفع ذلك ، بل هذا موجود فيما مستنده النقل ، و فيما قد يعرف بأمر أخرى غير النقل .

فالمقصود أن المنقولات التي يحتاج إليها في الدين قد نصب الله الأدلة على بيان ما فيها من صحيح وغيره ، ومعلوم أن المنقول في التفسير أكثره كالمنقول في المغازي والملاحم ؛ ولهذا قال الإمام أحمد : ثلاثة أمور ليس لها إسناد : التفسير ، والملاحم ، والمغازي . ويروى : ليس لها أصل ، أي إسناد ؛ لأن الغالب عليها المراسيل ، مثل ما يذكره عروة بن الزبير ، والشعبي ، والزهرري ، وموسى بن عقبة ، وابن إسحاق ، ومن بعدهم ، كبحي بن سعيد الأموي ، والوليد بن مسلم ، والواقدي ، ونحوهم في المغازي ؛ فإن أعلم الناس بالمغازي أهل المدينة ، ثم أهل الشام ، ثم أهل العراق ، فأهل المدينة أعلم بها ٣٤٧/١٣ لأنها كانت عندهم ، وأهل الشام كانوا أهل غزو وجهاد ، فكان لهم من العلم بالجهاد والسير ما ليس لغيرهم ؛ ولهذا عظم الناس كتاب أبي إسحاق الفزاري الذي صنفه في ذلك ، وجعلوا الأوزاعي أعلم بهذا الباب من غيره من علماء الأمصار .

وأما التفسير فإن أعلم الناس به أهل مكة ؛ لأنهم أصحاب ابن عباس ، كمجاهد وعطاء ابن أبي رباح ، وعكرمة مولى ابن عباس وغيرهم من أصحاب ابن عباس ، كطاووس ، وأبي الشعثاء ، وسعيد بن جبيرة وأمثالهم ، وكذلك أهل الكوفة من أصحاب ابن مسعود ، ومن ذلك ما تميزوا به على غيرهم ، وعلماء أهل المدينة في التفسير مثل زيد بن أسلم الذي أخذ عنه مالك التفسير ، وأخذه عنه أيضاً ابنه عبد الرحمن ، وأخذه عن عبد الرحمن عبد الله بن وهب .

والمراسيل إذا تعددت طرقها وخلت عن المواطأة قصداً أو الاتفاق بغير قصد كانت صحيحة قطعاً ، فإن النقل إما أن يكون صدقاً مطابقاً للخبر ، وإما أن يكون كذباً تعمد صاحبه الكذب ، أو أخطأ فيه ، فمتى سلم من الكذب العمد والخطأ كان صدقاً بلا ريب .

فإذا كان الحديث جاء من جهتين أو جهات ، وقد علم أن المخبرين لم يتواطئا على ٣٤٨/١٣ اختلافة ، وعلم أن مثل ذلك لا تقع الموافقة فيه اتفاقاً بلا قصد - علم أنه صحيح ، مثل شخص يحدث عن واقعة جرت ، ويذكر تفاصيل ما فيها من الأقوال والأفعال ، ويأتي شخص آخر قد علم أنه لم يواطئ الأول ، فيذكر مثل ما ذكره الأول من تفاصيل الأقوال والأفعال ، فيعلم قطعاً أن تلك الواقعة حق في الجملة ؛ فإنه لو كان كل منهما كذبا عمداً أو خطأ ، لم يتفق في العادة أن يأتي كل منهما بتلك التفاصيل التي تمنع العادة اتفاق الاثنين عليها بلا مواطأة من أحدهما لصاحبه ، فإن الرجل قد يتفق أن ينظم بيتاً ينظم الآخر مثله ، أو يكذب كذبة ويكذب الآخر مثله ، أما إذا أنشأ قصيدة طويلة ذات

فنون على قافية ورَوِيَّ فلم تجر العادة بأن غيره ينشئ مثلها لفظاً ومعنى مع الطول المفرط، بل يعلم بالعادة أنه أخذها منه، وكذلك إذا حدث حديثاً طويلاً فيه فنون، وحدث آخر بمثله، فإنه إما أن يكون واطأه عليه أو أخذه منه، أو يكون الحديث صدقاً، وبهذه الطريق يعلم صدق عامة ما تتعدد جهاته المختلفة على هذا الوجه من المنقولات، وإن لم يكن أحدها كافياً إما لإرساله وإما لضعف ناقله، لكن مثل هذا لا تضبط به الألفاظ والدقائق التي لا تعلم بهذه الطريق فلا يحتاج ذلك إلى طريق يثبت بها مثل تلك الألفاظ والدقائق؛ ولهذا ثبتت بالتواتر غزوة بدرٍ وأنها قبل أحد، بل يعلم قطعاً أن حمزة وعلياً وعبيدة برزوا إلى عتبة وشيبة والوليد، وأن علياً قتل الوليد، وأن حمزة قتل قرنه، ثم يشك في ٣٤٩/١٣ قرنه هل هو عتبة أو شيبة.

وهذا الأصل ينبغي أن يعرف؛ فإنه أصل نافع في الجزم بكثير من المنقولات في الحديث والتفسير والمغازي، وما ينقل من أقوال الناس وأفعالهم وغير ذلك.

ولهذا إذا روى الحديث الذي يتأتى فيه ذلك عن النبي ﷺ من وجهين، مع العلم بأن أحدهما لم يأخذه عن الآخر، جزم بأنه حق، لا سيما إذا علم أن نقلته ليسوا ممن يتعمد الكذب، وإنما يخاف على أحدهم النسيان والغلط؛ فإن من عرف الصحابة - كابن مسعود وأبي بن كعب، وابن عمر، وجابر، وأبي سعيد، وأبي هريرة وغيرهم - علم يقيناً أن الواحد من هؤلاء لم يكن ممن يتعمد الكذب على رسول الله ﷺ، فضلاً عما هو فوقهم، كما يعلم الرجل من حال من جربه وخبره خبرة باطنة طويلة أنه ليس ممن يسرق أموال الناس، ويقطع الطريق، ويشهد بالزور ونحو ذلك.

وكذلك التابعون بالمدينة ومكة، والشام والبصرة، فإن من عرف مثل أبي صالح السمان، والأعرج، وسليمان بن يسار، وزيد بن أسلم وأمثالهم، علم قطعاً أنهم لم يكونوا ممن يتعمد الكذب في الحديث، فضلاً عما هو فوقهم، مثل محمد بن سيرين، ٣٥٠/١٣ والقاسم بن محمد، أو سعيد بن المسيب، أو عبيدة السلماني، أو علقمة، أو الأسود أو نحوهم. وإنما يخاف على الواحد من الغلط؛ فإن الغلط والنسيان كثيراً ما يعرض للإنسان، ومن الحفاظ من قد عرف الناس بعده عن ذلك جداً، كما عرفوا حال الشعبي والزهري وعروة وقتادة والثوري وأمثالهم، لا سيما الزهري في زمانه، والثوري في زمانه، فإنه قد يقول القائل: إن ابن شهاب الزهري لا يعرف له غلط، مع كثرة حديثه وسعة حفظه.

والمقصود أن الحديث الطويل إذا روي - مثلاً - من وجهين مختلفين، من غير مواطأة امتنع عليه أن يكون غلطاً، كما امتنع أن يكون كذباً؛ فإن الغلط لا يكون في قصة طويلة

متنوعة، وإنما يكون في بعضها، فإذا روى هذا قصة طويلة متنوعة ورواها الآخر مثلما رواها الأول من غير مواطأة امتنع الغلط في جميعها، كما امتنع الكذب في جميعها من غير مواطأة.

ولهذا إنما يقع في مثل ذلك غلط في بعض ما جرى في القصة، مثل حديث اشتراء النبي ﷺ البعير من جابر؛ فإن من تأمل طريقه علم قطعاً أن الحديث صحيح، وإن كانوا قد اختلفوا في مقدار الثمن. وقد بين ذلك البخاري في صحيحه^(١)، فإن جمهور ما في البخاري ومسلم مما يقطع بأن النبي ﷺ قاله؛ لأن غالبه من هذا النحو؛ ولأنه قد تلقاه ٣٥١/١٣ أهل العلم بالقبول والتصديق، والأمة لا تجتمع على خطأ، فلو كان الحديث كذباً في نفس الأمر، والأمة مصدقة له قابلة له، لكانوا قد أجمعوا على تصديق ما هو في نفس الأمر كذب، وهذا إجماع على الخطأ وذلك ممتنع، وإن كنا نحن - بدون الإجماع - نجوز الخطأ أو الكذب على الخبر، فهو كتجوزنا قبل أن نعلم الإجماع على العلم الذي ثبت بظاهر أو قياس ظني أن يكون الحق في الباطن، بخلاف ما اعتقدناه، فإذا أجمعوا على الحكم جزمنا بأن الحكم ثابت باطناً وظاهراً.

ولهذا كان جمهور أهل العلم من جميع الطوائف على أن « خبر الواحد » إذا تلقته الأمة بالقبول تصديقاً له أو عملاً به أنه يوجب العلم، وهذا هو الذي ذكره المصنفون في أصول الفقه، من أصحاب أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد، إلا فرقة قليلة من المتأخرين اتبعوا في ذلك طائفة من أهل الكلام أنكروا ذلك، ولكن كثيراً من أهل الكلام - أو أكثرهم - يوافقون الفقهاء، وأهل الحديث والسلف على ذلك، وهو قول أكثر الأشعرية، كأبي إسحاق وابن فورك، وأما ابن الباقلاني فهو الذي أنكر ذلك، وتبعه مثل أبي المعالي وأبي حامد وابن عقيل وابن الجوزي وابن الخطيب والآمدي ونحو هؤلاء، والأول هو الذي ذكره الشيخ أبو حامد وأبو الطيب وأبو إسحاق وأمثاله من أئمة الشافعية، ٣٥٢/١٣ وهو الذي ذكره القاضي عبد الوهاب وأمثاله من المالكية، وهو الذي ذكره أبو يعلى وأبو الخطاب، وأبو الحسن ابن الزاغوني، وأمثالهم من الحنبلية، وهو الذي ذكره شمس الدين السرخسي وأمثاله من الحنفية، وإذا كان الإجماع على تصديق الخبر موجباً للقطع به، فالاعتبار في ذلك بإجماع أهل العلم بالحديث، كما أن الاعتبار في الإجماع على الأحكام بإجماع أهل العلم بالأمر والنهي والإباحة.

والمقصود هنا أن تعدد الطرق مع عدم التشاعر أو الاتفاق في العادة، يوجب العلم

(١) البخاري في الهبة (٢٦٠٤)، وذكره تعليقاً في البيوع، الفتح ٣١٩/٤.

بمضمون المنقول، لكن هذا ينتفع به كثيراً في علم أحوال الناقلين . وفي مثل هذا ينتفع برواية المجهول والسيئ الحفظ، وبالحديث المرسل ونحو ذلك؛ ولهذا كان أهل العلم يكتبون مثل هذه الأحاديث، ويقولون: إنه يصلح للشواهد والاعتبار ما لا يصلح لغيره. قال أحمد: قد أكتب حديث الرجل لأعتبره، ومثل هذا بعبد الله بن لهيعة قاضي مصر؛ فإنه كان من أكثر الناس حديثاً ومن خيار الناس، لكن بسبب احتراق كتبه وقع في حديثه المتأخر غلط، فصار يعتبر بذلك ويستشهد به، وكثيراً ما يقترن هو والليث بن سعد والليث حجة ثبت إمام.

وكما أنهم يستشهدون ويعتبرون بحديث الذي فيه سوء حفظ، فإنهم أيضاً يضعفون من حديث الثقة الصدوق الضابط أشياء تبين لهم أنه غلط فيها بأمور يستدلون بها، ويسمون هذا «علم علل الحديث»، وهو من أشرف علومهم، بحيث يكون الحديث قد ٣٥٣/١٣ رواه ثقة ضابط وغلط فيه، وغلطه فيه عرف؛ إما بسبب ظاهر، كما عرفوا أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو حلال^(١). وأنه صلى في البيت ركعتين^(٢). وجعلوا رواية ابن عباس لتزوجها حراماً؛ ولكونه لم يصل مما وقع فيه الغلط، وكذلك أنه اعتمر أربع عمر^(٣). وعلموا أن قول ابن عمر: إنه اعتمر في رجب، مما وقع فيه الغلط، وعلموا أنه تمتع وهو آمن في حجة الوداع، وأن قول عثمان لعلي: كنا يومئذ خائفين، مما وقع فيه الغلط، وأن ما وقع في بعض طرق البخاري «أن النار لا تمتلئ حتى ينشئ الله لها خلقاً آخر»^(٤) مما وقع فيه الغلط وهذا كثير.

والناس في هذا الباب طرفان:

طرف من أهل الكلام ونحوهم، ممن هو بعيد عن معرفة الحديث وأهله، لا يميز بين الصحيح والضعيف، فيشك في صحة أحاديث، أو في القطع بها، مع كونها معلومة مقطوعاً بها عند أهل العلم به.

وطرف ممن يدعي اتباع الحديث والعمل به كلما وجد لفظاً في حديث قد رواه ثقة أو رأى حديثاً بإسناد ظاهره الصحة، يريد أن يجعل ذلك من جنس ما جزم أهل العلم

(١) البخاري في المغازي (٤٢٥٨) عن ابن عباس، ومسلم في النكاح (٤٨/١٤١١) وابن ماجه في النكاح (١٩٦٤) كلاهما عن ميمونة بنت الحارث، واللفظ لمسلم.

(٢) أحمد ٤٦/٢ عن ابن عمر. وقال الشيخ أحمد شاكر (٥٠٦٥): «إسناده صحيح».

(٣) البخاري في المغازي (٤١٤٨) ومسلم في الحج (٢١٧/١٢٥٣) وأبو داود في المناسك (١٩٩٤) والترمذي في الحج (٨١٥م) كلهم عن أنس بن مالك.

(٤) البخاري في التفسير (٤٨٥٠) عن أبي هريرة.

بصحته ، حتى إذا عارض الصحيح المعروف أخذ يتكلف له التأويلات الباردة ، أو يجعله دليلاً له في مسائل العلم ، مع أن أهل العلم بالحديث يعرفون أن مثل هذا غلط .

٣٥٤/١٣ / وكما أن على الحديث أدلة يعلم بها أنه صدق وقد يقطع بذلك ، فعليه أدلة يعلم بها أنه كذب ويقطع بذلك ، مثل ما يقطع بكذب ما يرويه الوضاعون من أهل البدع والغلو في الفضائل ، مثل حديث يوم عاشوراء وأمثاله مما فيه أن من صلى ركعتين كان له كأجر كذا وكذا نبياً .

وفي التفسير من هذه الموضوعات قطعة كبيرة ، مثل الحديث الذي يرويه الثعلبي والواحدي والزمخشري في فضائل سور القرآن سورة سورة ، فإنه موضوع باتفاق أهل العلم .

والثعلبي هو في نفسه كان قهـ خير ودين ، وكان حاطب ليل ، ينقل ما وجد في كتب التفسير من صحيح وضعيف وموضوع ، والواحدي - صاحبه - كان أبصر منه بالعربية ، لكن هو أبعد عن السلامة واتباع السلف ، والبغوي تفسيره مختصر من الثعلبي ، لكنه صان تفسيره عن الأحاديث الموضوعة والآراء المبتدعة .

والموضوعات في كتب التفسير كثيرة ، مثل الأحاديث الكثيرة الصريحة في الجهر بالبسملة ، وحديث على الطويل في تصدقه بخاتمه في الصلاة ، فإنه موضوع باتفاق أهل العلم ، ومثل ما روى في قوله : ﴿ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴾ [الرعد : ٧] أنه علي ﴿ وَتَعَبَهَا أَذُنٌ وَعِيَةٌ ﴾ [الحاقة : ١٢] أذنك يا علي .

/ فصل

٣٥٥/١٣

وأما النوع الثاني من مستندي الاختلاف ، وهو ما يعلم بالاستدلال لا بالنقل ، فهذا أكثر ما فيه الخطأ من جهتين - حدثنا بعد تفسير الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان ؛ فإن التفاسير التي يذكر فيها كلام هؤلاء صرفاً لا يكاد يوجد فيها شيء من هاتين الجهتين ، مثل تفسير عبد الرزاق ، ووكيع ، وعبد بن حميد ، وعبد الرحمن بن إبراهيم دحيم . ومثل تفسير الإمام أحمد ، وإسحاق بن راهويه ، وبقية بن مخلد ، وأبي بكر بن المنذر ، وسفيان بن عيينة ، وسنيد ، وابن جرير ، وابن أبي حاتم ، وأبي سعيد الأشج ، وأبي عبد الله بن ماجه ، وابن مردويه - :

إحدهما : قوم اعتقدوا معاني ، ثم أرادوا حمل ألفاظ القرآن عليها .

والثانية: قوم فسروا القرآن بمجرد ما يسوغ أن يريده بكلامه من كان من الناطقين بلغة العرب، من غير نظر إلى المتكلم بالقرآن، والمنزل عليه والمخاطب به.

فالاولون راعوا المعنى الذي رأوه من غير نظر إلى ما تستحقه ألفاظ القرآن من الدلالة والبيان.

/والآخرون راعوا مجرد اللفظ، وما يجوز عندهم أن يريد به العربي، من غير نظر إلى ٣٥٦/١٣ ما يصلح للمتكلم به ولسياق الكلام. ثم هؤلاء كثيراً ما يغلطون في احتمال اللفظ لذلك المعنى في اللغة، كما يغلط في ذلك الذين قبلهم، كما أن الأولين كثيراً ما يغلطون في صحة المعنى الذي فسروا به القرآن، كما يغلط في ذلك الآخرون، وإن كان نظر الأولين إلى المعنى أسبق، ونظر الآخرين إلى اللفظ أسبق.

والاولون صنفان: تارة يسلبون لفظ القرآن، ما دل عليه وأريد به، وتارة يحملونه على ما لم يدل عليه ولم يرد به، وفي كلا الأمرين قد يكون ما قصدوا نفيه أو إثباته من المعنى باطلاً، فيكون خطوهم في الدليل والمدلول، وقد يكون حقاً فيكون خطوهم في الدليل لا في المدلول.

وهذا كما أنه وقع في تفسير القرآن، فإنه وقع أيضاً في تفسير الحديث، فالذين أخطؤوا في الدليل والمدلول - مثل طوائف من أهل البدع - اعتقدوا مذهباً يخالف الحق الذي عليه الأمة الوسط الذين لا يجتمعون على ضلالة، كسلف الأمة وأئمتها، وعمدوا إلى القرآن فتأولوه على آرائهم. تارة يستدلون بآيات على مذهبهم ولا دلالة فيها، وتارة يتأولون ما يخالف مذهبهم بما يحرفون به الكلم عن مواضعه، ومن هؤلاء فرق الخوارج، ٣٥٧/١٣ والروافض، والجهمية والمعتزلة، والقدرية، والمرجئة، وغيرهم.

وهذا كالمعتزلة - مثلاً - فإنهم من أعظم الناس كلاماً وجدالاً، وقد صنفوا تفاسير على أصول مذهبهم؛ مثل تفسير عبد الرحمن بن كيسان الأصم شيخ إبراهيم بن إسماعيل بن عليّة الذي كان يناظر الشافعي، ومثل كتاب أبي علي الجبائي، والتفسير الكبير للقاضي عبد الجابر بن أحمد الهمداني، ولعلي بن عيسى الرمانى، والكشاف لأبي القاسم الزمخشري، فهؤلاء وأمثالهم اعتقدوا مذاهب المعتزلة.

وأصول المعتزلة خمسة، يسمونها هم: التوحيد، والعدل، والمنزلة بين المنزلتين، وإنفاذ الوعيد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وتوحيدهم هو توحيد الجهمية الذي مضمونه نفي الصفات وغير ذلك، قالوا: إن الله لا يرى، وإن القرآن مخلوق، وإنه ليس فوق العالم، وإنه لا يقوم به علم ولا قدرة،

ولا حياة ولا سمع، ولا بصر ولا كلام، ولا مشيئة ولا صفة من الصفات.

وأما عدلهم فمن مضمونه أن الله لم يشأ جميع الكائنات ولا خلقها كلها، ولا هو قادر عليها كلها، بل عندهم أن أفعال العباد لم يخلقها الله لا خيرها ولا شرها، ولم يرد إلا ما أمر به شرعاً، وما سوى ذلك فإنه يكون بغير مشيئته، وقد وافقهم على ذلك متأخرو الشيعة، كالمفيد، وأبي جعفر الطوسي وأمثالهما، ولأبي جعفر هذا تفسير على هذه الطريقة، لكن يضم إلى ذلك قول الإمامية الاثني عشرية؛ فإن المعتزلة ليس فيهم من يقول بذلك ولا من ينكر خلافة أبي بكر وعمر وعثمان وعلي.

ومن أصول المعتزلة مع الخوارج: إنفاذ الوعيد في الآخرة، وأن الله لا يقبل في أهل الكبائر شفاعاً، ولا يخرج منهم أحداً من النار. ولا ريب أنه قد رد عليهم طوائف من المرجئة والكرامية والكلابية وأتباعهم، فأحسنوا تارة وأسأؤوا أخرى، حتى صاروا في طرفي نقيض كما قد بسط في غير هذا الموضع.

والمقصود أن مثل هؤلاء اعتقدوا رأياً ثم حملوا ألفاظ القرآن عليه، وليس لهم سلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا من أئمة المسلمين لا في رأيهم ولا في تفسيرهم، وما من تفسير من تفاسيرهم الباطلة إلا وبطلانه يظهر من وجوه كثيرة، وذلك من جهتين: تارة من العلم بفساد قولهم، وتارة من العلم بفساد ما فسروا به القرآن، إما دليلاً على قولهم أو جواباً على المعارض لهم.

ومن هؤلاء من يكون حسن العبارة فصيحاً، ويدس البدع في كلامه، وأكثر الناس لا يعلمون كصاحب الكشف ونحوه، حتى إنه يروج على خلق كثير ممن لا يعتقد الباطل من تفاسيرهم الباطلة ما شاء الله. وقد رأيت من العلماء المفسرين وغيرهم من يذكر في كتابه وكلامه من تفسيرهم ما يوافق أصولهم التي يعلم أو يعتقد فسادها ولا يهتدي لذلك.

ثم إنه لسبب تطرف هؤلاء وضلالهم دخلت الرافضة الإمامية، ثم الفلاسفة، ثم القرامطة وغيرهم فيما هو أبلغ من ذلك، وتفاقم الأمر في الفلاسفة والقرامطة والرافضة، فإنهم فسروا القرآن بأنواع لا يقضي العالم منها عجب، فتفسير الرافضة كقولهم: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [المسد: ١] هما أبو بكر وعمر، و﴿لَنْ أَشْرَكَتَ لِيَجْطَنَ عَلَيْكَ﴾ [الزمر: ٦٥]، أي بين أبي بكر وعلي في الخلافة، و﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾ [البقرة: ٦٧] هي عائشة، و﴿فَقْتُلُوا﴾^(١) أئمة الكفرة [التوبة: ١٢] طلحة والزبير،

(١) في المطبوعة: «قاتلوا»، والصواب ما أثبتناه.

﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ﴾ [الرحمن: ١٩] علي وفاطمة، و﴿الَّذُلُوفُ وَالْمَرَجَاتُ﴾ [الرحمن: ٢٢] الحسن والحسين، و﴿وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ﴾ [يس: ١٢] في علي بن أبي طالب، و﴿عَمَّ يَسَاءَ لَوْ . عَنِ النَّبَاِ الْعَظِيمِ﴾ [النبا: ١، ٢] علي بن أبي طالب، و﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ [المائدة: ٥٥] هو علي. ويذكرون الحديث الموضوع بإجماع أهل العلم، وهو تصدقه بخاتمه في الصلاة، وكذلك قوله: ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة: ١٥٧] نزلت في علي لما أصيب حمزة.

/وما يقارب هذا من بعض الوجوه ما يذكره كثير من المفسرين في مثل قوله: ﴿الْمُكَذِّبِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ﴾ [آل عمران: ١٧] أن الصابرين رسول الله، والصادقين أبو بكر، والقانتين عمر، والمنفقين عثمان، والمستغفرين علي، وفي مثل قوله: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾ أبو بكر ﴿أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ﴾ عمر ﴿رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ عثمان ﴿تَرَبَّؤُا مِنْهُمْ رُكْعًا سُبْحَانًا﴾ [الفتح: ٢٩] علي.

وأعجب من ذلك قول بعضهم: ﴿وَالَّذِينَ﴾ أبو بكر ﴿وَالَّذِينَ﴾ عمر ﴿وَطُورِ سِينِينَ﴾ عثمان ﴿وَهَذَا أَلْبَدِ الْأَبَدِ﴾ [التين: ١ - ٣] علي، وأمثال هذه الخرافات التي تتضمن تارة تفسير اللفظ بما لا يدل عليه بحال، فإن هذه الألفاظ لا تدل على هؤلاء الأشخاص، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَبَّؤُا مِنْهُمْ رُكْعًا سُبْحَانًا﴾ كل ذلك نعت للذين معه، وهي التي يسميها النحاة خبراً بعد خبر. والمقصود هنا أنها كلها صفات لموصوف واحد وهم الذين معه، ولا يجوز أن يكون كل منها مراداً به شخص واحد، وتتضمن تارة جعل اللفظ المطلق العام منحصراً في شخص واحد كقوله: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ أريد بها علي وحده، وقول بعضهم: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ﴾ [الزمر: ٣٣] أريد بها أبو بكر وحده، وقوله: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلًا﴾ [الحديد: ١٠] أريد بها أبو بكر/وحده ونحو ذلك. ٣٦١/١٣

وتفسير ابن عطية - وأمثاله - أتبع للسنة والجماعة وأسلم من البدعة من تفسير الزمخشري، ولو ذكر كلام السلف الموجود في التفاسير الماثورة عنهم على وجهه لكان أحسن وأجمل، فإنه كثيراً ما ينقل من تفسير محمد بن جرير الطبري، وهو من أجل التفاسير وأعظمها قدراً، ثم إنه يدع ما نقله ابن جرير عن السلف لا يحكيه بحال، ويذكر ما يزعم أنه قول المحققين، وإنما يعني بهم طائفة من أهل الكلام الذين قرروا أصولهم بطرق من جنس ما قررت به المعتزلة أصولهم، وإن كانوا أقرب إلى السنة من المعتزلة،

لكن ينبغي أن يعطى كل ذي حق حقه، ويعرف أن هذا من جملة التفسير على المذهب .
فإن الصحابة والتابعين والأئمة إذا كان لهم في تفسير الآية قول، وجاء قوم فسروا الآية
بقول آخر لأجل مذهب اعتقدوه، وذلك المذهب ليس من مذاهب الصحابة والتابعين لهم
بإحسان - صاروا مشاركين للمعتزلة وغيرهم من أهل البدع في مثل هذا.

وفي الجملة من عدل عن مذاهب الصحابة والتابعين وتفسيرهم إلى ما يخالف ذلك
كان مخطئاً في ذلك، بل مبتدعاً، وإن كان مجتهداً مغفوراً له خطؤه . فالمقصود بيان
٣٦٢/١٣ طرق العلم وأدلتها، وطرق الصواب. / ونحن نعلم أن القرآن قرأه الصحابة والتابعون
وتابعوهم، وأنهم كانوا أعلم بتفسيره ومعانيه، كما أنهم أعلم بالحق الذي بعث الله به
رسوله ﷺ، فمن خالف قولهم وفسر القرآن بخلاف تفسيرهم فقد أخطأ في الدليل
والمدلول جميعاً. ومعلوم أن كل من خالف قولهم له شبهة يذكرها إما عقلية وإما سمعية،
كما هو مبسوط في موضعه.

والمقصود هنا التنبيه على مثار الاختلاف في التفسير، وأن من أعظم أسبابه البدع
الباطلة التي دعت أهلها إلى أن حرفوا الكلم عن مواضعه، وفسروا كلام الله ورسوله ﷺ
بغير ما أريد به، وتأولوه على غير تأويله، فمن أصول العلم بذلك أن يعلم الإنسان القول
الذي خالفوه وأنه الحق، وأن يعرف أن تفسير السلف يخالف تفسيرهم، وأن يعرف أن
تفسيرهم محدث مبتدع، ثم أن يعرف بالطرق المفصلة فساد تفسيرهم بما نصبه الله من
الأدلة على بيان الحق.

وكذلك وقع من الذين صنفوا في شرح الحديث وتفسيره من المتأخرين، من جنس ما
وقع فيما صنفوه من شرح القرآن وتفسيره.

وأما الذين يخطئون في الدليل لا في المدلول فمثل كثير من الصوفية والوعاظ والفقهاء
وغيرهم، يفسرون القرآن بمعان صحيحة، لكن القرآن لا يدل عليها، مثل كثير مما ذكره
٣٦٣/١٣ أبو عبد الرحمن السلمي في حقائق التفسير، وإن كان فيما ذكره ما هو معان باطلة،
فإن ذلك يدخل في القسم الأول، وهو الخطأ في الدليل والمدلول جميعاً، حيث يكون
المعنى الذي قصدوه فاسداً.

فصل

فإن قال قائل : فما أحسن طرق التفسير ؟

فالجواب :

إن أصح الطرق في ذلك أن يفسر القرآن بالقرآن ، فما أُجْمِلَ في مكان فإنه قد فُسِّرَ في موضع آخر ، وما اختَصِرَ من مكان فقد بُسِطَ في موضع آخر ، فإن أعيانك ذلك فعليك بالسنة ، فإنها شارحة للقرآن وموضحة له ، بل قد قال الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي : كل ما حكم به رسول الله ﷺ فهو مما فهمه من القرآن ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنَ لِلْخَائِبِينَ خَصِيمًا ﴾ [النساء : ١٠٥] ، وقال تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَنْفَكُّوْنَ ﴾ [النحل : ٤٤] ، وقال تعالى : ﴿ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ [النحل : ٦٤] ، ولهذا قال رسول الله ﷺ : « ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه »^(١) يعني السنة .

/والسنة - أيضًا - تنزل عليه بالوحي كما ينزل القرآن ، لا أنها تتلى كما يتلى ، وقد ٣٦٤/١٣ استدل الإمام الشافعي وغيره من الأئمة على ذلك بأدلة كثيرة ليس هذا موضع ذلك .

والغرض أنك تطلب تفسير القرآن منه ، فإن لم تجده فمن السنة ، كما قال رسول الله ﷺ لمعاذ حين بعثه إلى اليمن : « بم تحكم ؟ » قال : بكتاب الله . قال : « فإن لم تجد ؟ » قال : بسنة رسول الله . قال : « فإن لم تجد ؟ » قال : أجتهد رأيي . قال : فضرب رسول الله ﷺ في صدره وقال : « الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضى رسول الله »^(٢) ، وهذا الحديث في المساند والسنن بإسناد جيد .

وحينئذ ، إذا لم نجد التفسير في القرآن ولا في السنة رجعنا في ذلك إلى أقوال الصحابة ، فإنهم أدرى بذلك لما شاهدوه من القرآن ، والأحوال التي اختصوا بها ، ولما لهم من الفهم التام ، والعلم الصحيح ، والعمل الصالح ، لا سيما علماؤهم وكبرائهم ، كالأئمة الأربعة الخلفاء الراشدين ، والأئمة المهديين ؛ مثل عبد الله بن مسعود . قال الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري : حدثنا أبو كريب ، قال : أنبأنا جابر بن نوح ، أنبأنا

(١) أبو داود في السنة (٤٦٠٤) وأحمد ١٣١/٤ كلاهما عن المقدم بن معد يكرب .

(٢) أبو داود في الأفضية (٣٥٩٢) وأحمد ٢٣٠/٥ ، ٢٣٦ .

الأعمش، عن أبي الضحى، عن مسروق؛ قال : قال عبد الله - يعني ابن مسعود - :
 ٣٦٥/١٣ والذي لا إله غيره ما نزلت آية من كتاب الله إلا وأنا أعلم/فمن نزلت وأين نزلت، ولو
 أعلم مكان أحد أعلم بكتاب الله مني تناوله المطايا لأتيته. وقال الأعمش أيضاً عن أبي
 وائل، عن ابن مسعود قال: كان الرجل منا إذا تعلم عشر آيات لم يجاوزهن حتى يعرف
 معانيهن والعمل بهن.

ومنهم الخبر البحر عبد الله بن عباس، ابن عم رسول الله ﷺ وترجمان القرآن، ببركة
 دعاء رسول الله ﷺ له حيث قال: «اللهم فقهه في الدين، وعلمه التأويل» (١)، وقال ابن
 جرير: حدثنا محمد بن بشار، أنبأنا وكيع، أنبأنا سفيان، عن الأعمش، عن مسلم، عن
 مسروق؛ قال : قال عبد الله - يعني ابن مسعود - : نعم ترجمان القرآن ابن عباس. ثم
 رواه عن يحيى بن داود، عن إسحاق الأزرق، عن سفيان، عن الأعمش، عن مسلم بن
 صبيح أبي الضحى، عن مسروق، عن ابن مسعود؛ أنه قال: نعم الترجمان للقرآن ابن
 عباس. ثم رواه عن بُنْدَار، عن جعفر بن عون، عن الأعمش به كذلك. فهذا إسناد
 صحيح إلى ابن مسعود أنه قال عن ابن عباس هذه العبارة. وقد مات ابن مسعود في سنة
 ثلاث وثلاثين على الصحيح، وعمر بعده ابن عباس ستاً وثلاثين سنة، فما ظنك بما كسبه
 من العلوم بعد ابن مسعود؟ وقال الأعمش عن أبي وائل: استخلف عليّ عبد الله بن
 ٣٦٦/١٣ عباس على الموسم، فخطب الناس، فقرأ في خطبته سورة البقرة - وفي رواية : سورة
 النور- ففسرها تفسيراً لو سمعته الروم والترك والديلم لأسلموا.

ولهذا غالب ما يرويه إسماعيل بن عبد الرحمن السدي الكبير في تفسيره عن هذين
 الرجلين؛ ابن مسعود وابن عباس، ولكن في بعض الأحيان ينقل عنهم ما يحكونه من
 أقاويل أهل الكتاب التي أباحها رسول الله ﷺ، حيث قال: «بلغوا عني ولو آية»،
 وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» (٢)
 رواه البخاري عن عبد الله بن عمرو؛ ولهذا كان عبد الله بن عمرو قد أصاب يوم
 اليرموك زاملتين من كتب أهل الكتاب، فكان يحدث منهما بما فهمه من هذا الحديث من
 الإذن في ذلك، ولكن هذه الأحاديث الإسرائيلية تذكر للاستشهاد لا للاعتقاد، فإنها على
 ثلاثة أقسام:

أحدها: ما علمنا صحته مما بأيدينا مما يشهد له بالصدق فذاك صحيح.

والثاني: ما علمنا كذبه بما عندنا مما يخالفه.

(٢) سبق تخريجه ص ١٦٤ .

(١) سبق تخريجه ص ١٦٧ .

والثالث: ما هو مسكوت عنه لا من هذا القبيل ولا من هذا القبيل، فلا نؤمن به ولا نكذبه وتجاوز حكايته؛ لما تقدم./ وغالب ذلك مما لا فائدة فيه تعود إلى أمر ديني؛ ولهذا ٣٦٧/١٣

يختلف علماء أهل الكتاب في مثل هذا كثيراً. ويأتي عن المفسرين خلاف بسبب ذلك، كما يذكرون في مثل هذا أسماء أصحاب الكهف، ولون كلبهم، وعدتهم، وعصا موسى من أي الشجر كانت، وأسماء الطيور التي أحيها الله لإبراهيم، وتعيين البعض الذي ضرب به القتل من البقرة، ونوع الشجرة التي كلم الله منها موسى، إلى غير ذلك مما أبهمه الله في القرآن، مما لا فائدة في تعيينه تعود على المكلفين في دنياهم ولا دينهم، ولكن نقل الخلاف عنهم في ذلك جائز، كما قال تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ قُل رَّبِّي أَعْلَمُ بِعَدَّتِهِمْ مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَهَرَ وَلَا تَسْتَفِثْ فِيهِمْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٢٢].

فقد اشتملت هذه الآية الكريمة على الأدب في هذا المقام، وتعليم ما ينبغي في مثل هذا؛ فإنه تعالى أخبر عنهم بثلاثة أقوال، ضعف القولين الأولين، وسكت عن الثالث، فدل على صحته؛ إذ لو كان باطلاً لرده كما ردهما، ثم أرشد إلى أن الاطلاع على عدتهم لا طائل تحته، فيقال في مثل هذا: ﴿قُل رَّبِّي أَعْلَمُ بِعَدَّتِهِمْ﴾ فإنه ما يعلم بذلك إلا قليل من الناس ممن أطلعه الله عليه؛ فلهذا قال: ﴿فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَهَرَ﴾ أي: لا تجهد نفسك فيما لا طائل تحته، ولا تسألهم عن ذلك؛ فإنهم لا يعلمون من ذلك إلا رجم ٣٦٨/١٣ الغيب.

فهذا أحسن ما يكون في حكاية الخلاف؛ أن تستوعب الأقوال في ذلك المقام، وأن ينبه على الصحيح منها، ويبطل الباطل، وتذكر فائدة الخلاف وثمرته؛ لئلا يطول النزاع والخلاف فيما لا فائدة تحته، فيشتغل به عن الأهم. فأما من حكى خلافاً في مسألة ولم يستوعب أقوال الناس فيها فهو ناقص؛ إذ قد يكون الصواب في الذي تركه أو يحكى الخلاف ويطلقه، ولا ينبه على الصحيح من الأقوال فهو ناقص أيضاً. فإن صحح غير الصحيح عامداً فقد تعمد الكذب، أو جاهلاً فقد أخطأ، كذلك من نصب الخلاف فيما لا فائدة تحته أو حكى أقوالاً متعددة لفظاً، ويرجع حاصلها إلى قول أو قولين معنى فقد ضيع الزمان، وتكثر بما ليس بصحيح فهو كلابس ثوبي زور. والله الموفق للصواب.

فصل

إذا لم تجد التفسير في القرآن ولا في السنة، ولا وجدته عن الصحابة، فقد رجع كثير من الأئمة في ذلك إلى أقوال التابعين، كمجاهد بن جبر؛ فإنه كان آية في التفسير، كما قال محمد بن إسحاق: حدثنا/أبان بن صالح، عن مجاهد قال: عرضت المصحف على ابن عباس ثلاث عرضات من فاتحته إلى خاتمته، أوقفه عند كل آية منه وأسأله عنها. وبه إلى الترمذي، قال: حدثنا الحسين بن مهدي البصري، حدثنا عبد الرزاق، عن معمر، عن قتادة، قال: مافي القرآن آية إلا وقد سمعت فيها شيئاً. وبه إليه قال: حدثنا ابن أبي عمر، حدثنا سفيان بن عيينة، عن الأعمش؛ قال: قال مجاهد: لو كنت قرأت قراءة ابن مسعود لم أحتج أن أسأل ابن عباس عن كثير من القرآن مما سألت. وقال ابن جرير: حدثنا أبو كريب قال: حدثنا طلق بن غنام، عن عثمان المكي، عن ابن أبي مليكة؛ قال: رأيت مجاهداً سأل ابن عباس عن تفسير القرآن ومعه ألواحه، قال: فيقول له ابن عباس: اكتب، حتى سأله عن التفسير كله؛ ولهذا كان سفيان الثوري يقول: إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به.

وكسعيد بن جبير، وعكرمة - مولى ابن عباس - وعطاء بن أبي رباح، والحسن البصري، ومسروق بن الأجدع، وسعيد بن المسيب، وأبي العالية، والربيع بن أنس، وقتادة، والضحاك بن مزاحم، وغيرهم من التابعين وتابعيهم ومن بعدهم، فتذكر أقوالهم في الآية فيقع في عباراتهم تباين في الألفاظ، يحسبها من لا علم عنده اختلافاً، فيحكيها ٣٧٠/١٣ أقوالاً وليس كذلك. فإن منهم من يعبر عن الشيء بلازمه أو نظيره، ومنهم من ينص على الشيء بعينه، والكل بمعنى واحد في كثير من الأماكن، فليتفطن اللبيب لذلك، والله الهادي.

وقال شعبة بن الحجاج وغيره: أقوال التابعين في الفروع ليست حجة، فكيف تكون حجة في التفسير؟ يعني أنها لا تكون حجة على غيرهم ممن خالفهم، وهذا صحيح، أما إذا أجمعوا على الشيء فلا يرتاب في كونه حجة؛ فإن اختلفوا فلا يكون قول بعضهم حجة على بعض ولا على من بعدهم، ويرجع في ذلك إلى لغة القرآن، أو السنة، أو عموم لغة العرب، أو أقوال الصحابة في ذلك.

فأما تفسير القرآن بمجرد الرأي فحرام. حدثنا مؤمل، حدثنا سفيان، حدثنا عبد الأعلى، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «من قال في القرآن بغير علم، فليتبوأ مقعده من النار»^(١). حدثنا وكيع، حدثنا سفيان، عن عبد الأعلى

(١) الترمذي في تفسير القرآن (٢٩٥٠) وقال: «حسن صحيح» والنسائي في الكبرى في فضائل القرآن (٨٠٨٤)،

الثعلبي، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: « من قال في القرآن بغير علم، فليتبوأ مقعده من النار ». وبه إلى الترمذي قال: حدثنا عبد بن حميد، حدثني حسان بن هلال، قال: حدثنا سهيل - أخو حزم القطعي - قال: حدثنا أبو عمران الجوني، عن جندب، قال: قال رسول الله ﷺ: « من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ » (١)، قال الترمذي: هذا حديث غريب، وقد تكلم بعض أهل ٣٧١/١٣ الحديث في سهيل بن أبي حزم.

وهكذا روى بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، أنهم شددوا في أن يفسر القرآن بغير علم. وأما الذي روي عن مجاهد وقناة وغيرهما من أهل العلم: أنهم فسروا القرآن، فليس الظن بهم أنهم قالوا في القرآن وفسروه بغير علم أو من قبل أنفسهم. وقد روى عنهم ما يدل على ما قلنا، أنهم لم يقولوا من قبل أنفسهم بغير علم. فمن قال في القرآن برأيه فقد تكلف ما لا علم له به، وسلك غير ما أمر به. فلو أنه أصاب المعنى في نفس الأمر لكان قد أخطأ؛ لأنه لم يأت الأمر من بابه، كمن حكم بين الناس على جهل فهو في النار، وإن وافق حكمه الصواب في نفس الأمر، لكن يكون أخف جرماً ممن أخطأ، والله أعلم. وهكذا سمي الله تعالى القذفة كاذبين، فقال: ﴿ فَإِذَا لَمْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ فَأُولَٰئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَذِبُونَ ﴾ [النور: ١٣] فالقاذف كاذب، ولو كان قد قذف من زنى في نفس الأمر؛ لأنه أخبر بما لا يحل له الإخبار به، وتكلف ما لا علم له به، والله أعلم.

ولهذا تخرج جماعة من السلف عن تفسير ما لا علم لهم به، كما روى شعبة، عن سليمان، عن عبد الله بن مرة، عن أبي معمر، قال: قال أبو بكر الصديق: أي أرض تقلني، وأي سماء تظلني، إذا قلت في كتاب الله ما لم أعلم؟! وقال أبو عبيد القاسم ابن سلام: حدثنا محمود بن يزيد، عن العوام بن حوشب، عن إبراهيم التيمي؛ أن أبا ٣٧٢/١٣ بكر الصديق سئل عن قوله: ﴿ وَفَكَهَمُوا وَاَبَاءُ ﴾ [عبس: ٣١] فقال: أي سماء تظلني، وأي أرض تقلني، إن أنا قلت في كتاب الله ما لا أعلم؟ - منقطع - وقال أبو عبيد أيضاً: حدثنا يزيد، عن حميد، عن أنس؛ أن عمر بن الخطاب قرأ على المنبر: ﴿ وَفَكَهَمُوا وَاَبَاءُ ﴾ فقال: هذه الفاكهة قد عرفناها فما الأب؟ ثم رجع إلى نفسه فقال: إن هذا لهو التكلف يا عمر. وقال عبد بن حميد: حدثنا سليمان بن حرب، قال: حدثنا حماد بن زيد، عن ثابت، عن أنس؛ قال: كنا عند عمر بن الخطاب وفي ظهر قميصه أربع رقاع فقرا: ﴿ وَفَكَهَمُوا وَاَبَاءُ ﴾ فقال: ما الأب؟ ثم قال: إن هذا لهو التكلف، فما عليك ألا تدريه.

(١) الترمذي في تفسير القرآن (٢٩٥٢).

وهذا كله محمول على أنهما - رضي الله عنهما - إنما أرادا استكشاف علم كيفية الأب، وإلا فكونه نبتاً من الأرض ظاهر لا يجهل؛ لقوله تعالى: ﴿فَأَبْتْنَا فِيهَا جَبًا . وَعَيْنَا وَقَفَا . وَزَيَّنَّا وَمَخَلَّا . وَحَدَّيْنِ عَلَيَا﴾ [عبس: ٢٧ - ٣٠].

وقال ابن جرير: حدثنا يعقوب بن إبراهيم، قال: حدثنا ابن عُلَيَّة، عن أيوب، عن ابن أبي مُلَيْكَةَ؛ أن ابن عباس سئل عن آية لو سئل عنها بعضكم لقال فيها، فأبى أن يقول فيها. إسناده صحيح. وقال أبو عبيد: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن أيوب، عن ابن أبي مُلَيْكَةَ؛ قال: سأل رجل ابن عباس عن: ﴿يَوْمَ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [المعارج: ٤]؟ فقال الرجل: إنما سألتك لتحديثي، فقال ابن عباس: هما يومان ذكرهما الله في كتابه، الله أعلم بهما، فكره أن يقول في كتاب الله ما لا يعلم. وقال ابن جرير: حدثني يعقوب يعني ابن إبراهيم - حدثنا ابن عُلَيَّة، عن مهدي بن ميمون، عن الوليد بن مسلم، قال: جاء طَلْقُ بن حبيب إلى جُنْدُب بن عبد الله، فسأله عن آية من القرآن، فقال: أخرج عليك إن كنت مُسْلِمًا لما قمت عني، أو قال: أن تجالسني. وقال مالك عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب؛ أنه كان إذا سئل عن تفسير آية من القرآن قال: إنا لا نقول في القرآن شيئاً.

وقال الليث عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، أنه كان لا يتكلم إلا في المعلوم من القرآن. وقال شعبة عن عمرو بن مرة قال: سأل رجلُ سعيد بن المسيب عن آية من القرآن، فقال: لا تسألني عن القرآن، وسل من يزعم أنه لا يخفى عليه منه شيء - يعني عكرمة. وقال ابن شوذب: حدثني يزيد بن أبي يزيد قال: كنا نسأل سعيد بن المسيب عن الحلال والحرام، وكان أعلم الناس، فإذا سألناه عن تفسير آية من القرآن سكت كأن لم يسمع.

وقال ابن جرير: حدثني أحمد بن عُبَيْدَةَ الضَّبِّي، حدثنا حماد بن زيد، حدثنا عبيد الله بن عمر؛ قال: لقد أدركت فقهاء المدينة وإنهم/ليعظمون القول في التفسير، منهم سالم بن عبد الله، والقاسم بن محمد، وسعيد بن المسيب، ونافع. وقال أبو عبيد: حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن هشام بن عُرْوَةَ قال: ما سمعت أبي تأوّل آية من كتاب الله قط. وقال أيوب وابن عَوْن وهشام الدستوائي عن محمد بن سيرين قال: سألت عبيدة السلماني عن آية من القرآن، فقال: ذهب الذين كانوا يعلمون فيما أنزل من القرآن، فاتق الله وعليك بالسداد.

وقال أبو عبيد: حدثنا معاذ، عن ابن عون، عن عبيد الله بن مسلم بن يسار، عن أبيه؛ قال: إذا حدثت عن الله فقف حتى تنظر ما قبله وما بعده. حدثنا هشيم، عن مغيرة، عن إبراهيم؛ قال: كان أصحابنا يتقون التفسير ويهابونه. وقال شعبة عن عبد الله ابن أبي السَّفر؛ قال: قال الشعبي: والله ما من آية إلا وقد سألت عنها، ولكنها الرواية عن الله. وقال أبو عبيد: حدثنا هشيم، أنبأنا عمر بن أبي زائدة، عن الشعبي، عن مسروق؛ قال: اتقوا التفسير، فإنما هو الرواية عن الله.

فهذه الآثار الصحيحة وما شاكلها عن أئمة السلف، محمولة على تخرجهم عن الكلام في التفسير بما لا علم لهم به. فأما من تكلم بما يعلم من ذلك لغة وشرعاً فلا حرج عليه؛ ولهذا روى عن هؤلاء وغيرهم أقوال في التفسير، ولا منافاة؛ لأنهم تكلموا فيما علموه وسكتوا عما جهلوه، وهذا هو الواجب على كل أحد؛ فإنه كما يجب السكوت عما لا علم له به، فكذلك يجب القول فيما سئل عنه مما يعلمه؛ لقوله تعالى: ﴿لَبَّيْتُمْ لِّلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَ﴾ [آل عمران: ١٨٧]، ولما جاء في الحديث المروي من طرق: «من سئل عن علم فكتمه ألجم يوم القيامة بلجام من نار»^(١).

وقال ابن جرير: حدثنا محمد بن بشر، حدثنا مؤمل، حدثنا سفيان عن أبي الزناد، قال: قال ابن عباس: التفسير على أربعة أوجه: وجه تعرفه العرب من كلامها. وتفسير لا يعذر أحد بجهالته. وتفسير يعلمه العلماء. وتفسير لا يعلمه إلا الله، والله سبحانه وتعالى - أعلم^(٢).

(١) الترمذي في العلم (٢٦٤٩) وقال: «حسن» وأبو داود في العلم (٣٦٥٨) وأحمد ٢/٢٦٣، ٣٠٥، ٣٤٤، ٣٥٣ كلهم عن أبي هريرة، وابن ماجه في المقدمة (٢٦٤) عن أنس بن مالك، وفي زوائد البصري: «إسناده حسن».

(٢) ابن جرير في التفسير (٢٦/١).

فَصْل

لما بعث الله محمداً ﷺ بكتابه الذي هو الهدى والشفاء والنور، وجعله أحسن الحديث، وأحسن القصص، وجعله الصراط المستقيم لأهل العقل والتدبر، ولأهل التلاوة والذكر، ولأهل الاستماع والحال؛ فالمعتصمون به علماً وحالاً وتلاوة وسمعاً باطنياً وظاهراً هم المسلمون حقاً، خاصة أمة محمد ﷺ.

ثم لما انحرف من انحرف من أهل الكلام والحروف إلى كلام غيره، ومن أهل السماع والصوت إلى سماع غيره. كان الانحراف في أربع طوائف متجانسة:

قوم تركوا التعلم منه والنظر فيه والتدبر له إلى كلام غيره، من كلام الصابئة أو اليهود، أو ما هو مؤلّد من ذلك أو مجانس له أو نحو ذلك، وهم منحرفة المتكلمة.

٣٧٧/١٣ وبإزائهم^(١) قوم أقاموا حروفه وحفظوه وتلوه من غير فقه فيه، ولا فهم لمعانيه، ولا معرفة للمقالات التي توافقه أو تخالفه، ووجه بيانه لمسائلها ودلائلها، وهم ظاهرية القراء والمحدثين ونحوهم. وهذان الصنفان نظير متفقه لا يعرف الحديث، أو صاحب حديث لا يتفقه فيه. وكذلك متكلم لا يتدبر القرآن أو قارئ لا يعرف من القرآن أنواع الكلام الحق والباطل، فهاتان فرقتان علميتان.

والثالثة : قوم تركوا استماع القلوب له والتنعم به، وتحرك القلب عن محرركاته وذوق حلاوته، ووجود طعمه إلى سماع أصوات تغيّره من شعر أو ملاء، من أصوات الصابئة أو النصارى، أو ما هو مولد عن ذلك ومجانس له، أو نحو ذلك، وهم منحرفة المتصوفة والمتفكرة.

وبإزائهم قوم يصوتون به، ويسمعون قراءته من غير تحرك عنه، ولا وجد فيه، ولا ذوق لحقائقه ومعانيه، وهم ظاهرية العباد والمتطوعة والمتقرئة، فهذان الصنفان صاحب حال، تحرك الأصوات حاله، وليست تلك الحركة والحال عن الصوت بالقرآن، وصاحب مقال يميز بين الأقوال وينظر فيها وليس ذلك النظر والمقال عن القرآن، وبإزائهم صاحب عبادة ظاهرة معه استماع ظاهر القرآن وتلاوته، وصاحب علم ظاهر معه حفظ حروف القرآن

(١) في المطبوعة : «بآرائهم»، والصواب ما أثبتناه.

أو تفسير حروفه من غريبه وإعراجه ، وأسباب نزوله ونحو ذلك .

فهذه الأقسام الأربعة الذين وقفوا مع ظاهر العلم والعمل المشروعين ، والذين خاضوا
في باطن العلم والعمل ، لكن غير المشروعين جاء التفريط والاعتداء منهم .
٣٧٨/١٣

ولهذا وقع بينهم التعادي ؛ فالأولون يرمون الآخرين بالبدعة والضلالة ، وقد صدقوا .
والآخرون ينسبون الأولين إلى الجهالة والعجز ، وقد صدقوا . ثم قد يكون مع بعض
الأولين كثير من العلم والعمل المشروع ، كما قد يكون مع بعض الآخرين كثير من العلم
الباطن والحال الكامن ، كما قد روى الحسن البصري - في مراسيله - عن النبي ﷺ أنه
قال : « العلم علمان : علم في القلب ، وعلم في اللسان . فعلم القلب هو العلم النافع ،
وعلم اللسان حجة الله على عباده » ^(١) . وقال يحيى بن سعيد التيمي أبو حيان - فيما
رواه الخلال في جامعه عن الثوري - : العلماء ثلاثة : فعالم بالله ليس عالماً بأمر الله ،
وعالم بأمر الله ليس عالماً بالله ، وعالم بالله وبأمر الله .

(١) الدارمي في المقدمة ١/١٠٢ ، وابن أبي شيبة في الزهد ١٣/٢٣٥ ، وكنز العمال (٢٨٩٤٧) .

فَصْل

وأما سؤاله عن : «إجراء القرآن على ظاهره» فإنه إذا آمن بما وصف الله به نفسه، ووصفه به رسوله، من غير تحريف ولا تكيف فقد اتبع سبيل المؤمنين.

ولفظ «الظاهر» في عرف المتأخرين قد صار فيه اشتراك، فإن أراد بإجرائه على الظاهر الذي هو من خصائص المخلوقين حتى يُشَبَّه الله بخلقه فهذا ضال، بل يجب القطع بأن الله ليس كمثله شيء لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله. فقد قال ابن عباس: ليس في الدنيا مما في الجنة إلا الأسماء، يعني: أن موعود الله في الجنة من الذهب، والحريز، والخمر، واللبن، تخالف حقائقه حقائق هذه الأمور الموجودة في الدنيا؛ فالله ٣٨٠/١٣ تعالى أبعد عن مشابهة مخلوقاته بما لا يدركه العباد، ليست حقيقة كحقيقة شيء منها.

وأما إن أراد بإجرائه على الظاهر الذي هو الظاهر في عرف سلف الأمة، لا يحرف الكلم عن مواضعه، ولا يُلْحَد في أسماء الله تعالى، ولا يقرأ القرآن والحديث بما يخالف تفسير سلف الأمة وأهل السنة، بل يجري ذلك على ما اقتضته النصوص، وتطابق عليه دلائل الكتاب والسنة، وأجمع عليه سلف الأمة - فهذا مصيب في ذلك وهو الحق.

وهذه جملة لا يسع هذا الموضع تفصيلها، والله أعلم.

/وَسُئِلَ - رحمه الله - عن قوله ﷺ: «من فسر القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار»^(١) باختلاف المفسرين في آية واحدة إن كان بالرأي فكيف النجاة ؟ وإن لم يكن بالرأي فكيف وقع الاختلاف ، والحق لا يكون في طرفي نقيض ؟ أفنونا .
فأجاب - رحمه الله تعالى - :

ينبغي أن يعلم أن الاختلاف الواقع من المفسرين وغيرهم على وجهين :

أحدهما : ليس فيه تضاد وتناقض ، بل يمكن أن يكون كل منهما حقاً ، وإنما هو اختلاف تنوع أو اختلاف في الصفات أو العبارات ، وعامة الاختلاف الثابت عن مفسري السلف من الصحابة والتابعين هو من هذا الباب ؛ فإن الله - سبحانه - إذا ذكر في القرآن اسماً مثل قوله : ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة : ٦] فكل من المفسرين يعبر عن الصراط المستقيم بعبارة يدل بها على بعض صفاته ، وكل ذلك حق ، بمنزلة ما يسمى الله ورسوله وكتابه بأسماء ، كل اسم منها يدل على صفة من صفاته ، فيقول بعضهم : ﴿الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ كتاب الله أو اتباع كتاب الله ، ويقول الآخر : ﴿الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ دين الإسلام ، ويقول الآخر : ﴿الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ طريق العبودية ، أو طريق الخوف والرجاء والحب ، وامتنال المأمور واجتناب المحذور ، أو متابعة الكتاب والسنة ، أو العمل بطاعة الله أو نحو هذه الأسماء والعبارات .

ومعلوم أن المسمى هو واحد وإن تنوعت صفاته وتعددت أسماءه وعباراته ، كما إذا قيل : محمد هو أحمد ، وهو الحاشر ، وهو الماحي ، وهو العاقب ، و هو خاتم المرسلين ، وهو نبي الرحمة ، وهو نبي الملحمة .

وكذلك إذا قيل : القرآن هو الفرقان ، والنور ، والشفاء ، والذكر الحكيم ، والكتاب الذي أحكمت آياته ثم فصلت .

وكذلك أسماء الله الحسنى ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد : ٣] وهو ﴿الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى . وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى . وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى . فَجَعَلَ ثَمَرَهُ أَكُوًى﴾ [الأعلى : ٢] - [٥] ، ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ الْغَيْبُ وَالشَّهَادَةُ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ . هُوَ اللَّهُ الَّذِي

(١) الترمذي في تفسير القرآن (٢٩٥١) وقال : « حسن » والنسائي في الكبرى في فضائل القرآن (٨٠٨٥) كلاهما عن ابن عباس .

لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيَّمُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ ﴿[الحشر: ٢٢، ٢٣]﴾ هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ ﴿[الحشر: ٢٤]﴾ وأمثال ذلك .

٣٨٣/١٣ /فهو- سبحانه - واحد صَمَدٌ، وأسماءه الحسنى تدل كلها على ذاته ويدل هذا من صفاته على ما لا يدل عليه الآخر، فهي متفقة في الدلالة على الذات متنوعة في الدلالة على الصفات؛ فالاسم يدل على الذات والصفة المعينة بالمطابقة، ويدل على أحدهما بطريق التضمن، وكل اسم يدل على الصفة التي دل عليها بالالتزام ؛ لأنه يدل على الذات المتكنى به جميع الصفات، فكثير من التفسير والترجمة تكون من هذا الوجه .

ومنه قسم آخر، وهو أن يذكر المفسر والمترجم معنى اللفظ على سبيل التعيين والتمثيل، لا على سبيل الحد والحصص؛ مثل أن يقول قائل من العَجَم: ما معنى الخبز؟ فيشار له إلى رغب، وليس المقصود مجرد عينه وإنما الإشارة إلى تعيين هذا الشخص .

وهذا كما إذا سئلوا عن قوله: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾ [فاطر: ٣٢] أو عن قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ﴾ [النحل: ١٢٨] أو عن (الصالحين) أو (الظالمين) ونحو ذلك من الأسماء العامة الجامعة، التي قد يتعسر أو يتعذر على المستمع أو المتكلم ضبط مجموع معناه؛ إذ لا يكون محتاجاً إلى ذلك، فيذكر له من أنواعه وأشخاصه ما يحصل به غرضه، وقد يستدل به على نظائره .

٣٨٤/١٣ فإن الظالم لنفسه : هو تارك المأمور فاعل المحذور . والمقتصد /هو فاعل الواجب وتارك المحرم . والسابق : هو فاعل الواجب والمستحب، وتارك المحرم والمكروه .

فيقول المجيب بحسب حاجة السائل: الظالم: الذي يفوت الصلاة والذي لا يُسْبِغُ الوضوء، أو الذي لا يتم الأركان ونحو ذلك. والمقتصد: الذي يصلي في الوقت كما أمر. والسابق بالخيرات: الذي يصلي الصلاة بواجباتها ومستحباتها، ويأتي بالنوافل المستحبة معها، وكذلك يقول مثل هذا في الزكاة، والصوم، والحج، وسائر الواجبات.

وقد روى عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه قال: التفسير على أربعة أوجه: تفسير تعرفه العرب من كلامها، وتفسير لا يعذر أحد بجهالته، وتفسير يعلمه العلماء ، وتفسير لا يعلمه إلا الله، فمن ادعى علمه فهو كاذب.

والصحابة أخذوا عن الرسول لفظ القرآن ومعناه، كما أخذوا عنه السنة، وإن كان من الناس من غير السنة فمن الناس من غير بعض معاني القرآن؛ إذ لم يتمكن من تغيير لفظه .

وأيضًا ، فقد يخفى على بعض العلماء بعض معاني القرآن، كما خفى عليه بعض السنة؛ فيقع خطأ المجتهدين من هذا الباب، والله أعلم.

٣٨٥/١٣ / سئل شيخ الإسلام عن جندي نسخ بيده صحيح مسلم والبخاري والقرآن، وهو ناو كتابة الحديث والقرآن العظيم، وإن سمع بورق أو أقلام اشترى بألف درهم، وقال: أنا إن شاء الله أكتب في جميع هذا الورق أحاديث الرسول والقرآن، ويؤمل آمالاً بعيدة، فهل يأنم أو لا؟ وأي التفسير أقرب إلى الكتاب والسنة؟ الزمخشري؟ أم القرطبي؟ أم البغوي؟ أو غير هؤلاء؟

فأجاب:

الحمد لله، ليس عليه إثم فيما ينويه ويفعله من كتابة العلوم الشرعية. فإن كتابة القرآن والأحاديث الصحيحة والتفسير الموجودة الثابتة من أعظم القربات والطاعات.

وأما التفسير التي في أيدي الناس، فأصحها تفسير محمد بن جرير الطبري؛ فإنه يذكر مقالات السلف بالأسانيد الثابتة، وليس فيه بدعة، ولا ينقل عن المتهمين، كمقاتل ابن بكير والكلبي، والتفسير غير المأثورة بالأسانيد كثيرة، كتفسير عبد الرزاق، وعبد بن حميد، ووكيع وابن أبي قتيبة، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه.

٣٨٦/١٣ / وأما التفسير الثلاثة المسؤول عنها، فأسلمها من البدعة والأحاديث الضعيفة «البغوي» لكنه مختصر من «تفسير الثعلبي» وحذف منه الأحاديث الموضوعة والبدع التي فيه، وحذف أشياء غير ذلك.

وأما الواحدي، فإنه تلميذ الثعلبي، وهو أخبر منه بالعربية، لكن الثعلبي فيه سلامة من البدع، وإن ذكرها تقليداً لغيره، وتفسيره وتفسير الواحدي «البيضاوي» والوسيط والوجيز فيها فوائد جلية وفيها غثٌ كثير من المنقولات الباطلة وغيرها.

وأما الزمخشري، فتفسيره محشو بالبدعة، وعلى طريقة المعتزلة من إنكار الصفات والرؤية والقول بخلق القرآن، وأنكر أن الله يريد للكائنات وخالق لأفعال العباد، وغير ذلك من أصول المعتزلة.

وأصولهم خمسة، يسمونها: التوحيد، والعدل، والمنزلة بين المنزلتين، وإنفاذ الوعيد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

لكن معنى التوحيد عندهم : يتضمن نفي الصفات؛ ولهذا سمي ابن التومرت (١) أصحابه الموحدين، وهذا إنما هو إلحاد في أسماء الله وآياته.

/ومعنى العدل عندهم: يتضمن التكذيب بالقدر، وهو خلق أفعال العباد وإرادة ٣٨٧/١٣ الكائنات والقدرة على شيء. ومنهم من ينكر تقدم العلم والكتاب، لكن هذا قول أئمتهم، وهؤلاء منصب الزمخشري، فإن مذهبه مذهب المغيرة بن علي وأبي هاشم وأتباعهم. ومذهب أبي الحسين والمعتزلة الذين على طريقته نوعان: مسايخية وخشبية.

وأما المنزلة بين المنزلتين فهي عندهم : أن الفاسق لا يسمى مؤمناً بوجه من الوجوه، كما لا يسمى كافراً، فتزله بين منزلتين.

وإنفاذ الوعيد عندهم معناه: أن فساقَ الملة مخلدون في النار، لا يخرجون منها بشفاعة ولا غير ذلك، كما تقوله الخوارج.

والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يتضمن عندهم: جواز الخروج على الأئمة، وقتالهم بالسيف. وهذه الأصول حشا بها كتابه بعبارة لا يهتدى أكثر الناس إليها، ولا لمقاصده فيها، مع ما فيه من الأحاديث الموضوعة، ومن قلة النقل عن الصحابة والتابعين.

و«تفسير القرطبي» خير منه بكثير، وأقرب إلى طريقة أهل الكتاب والسنة، وأبعد عن البدع، وإن كان كل من هذه الكتب لابد أن يشتمل على ما ينقد، لكن يجب العدل بينها، وإعطاء كل ذي حق حقه.

٣٨٨/١٣

و«تفسير ابن عطية» خير من تفسير الزمخشري، وأصح نقلاً وبحثاً، وأبعد عن البدع، وإن اشتمل على بعضها، بل هو خير منه بكثير، بل لعله أرجح هذه التفسيرات لكن تفسير ابن جرير أصح من هذه كلها.

وتمَّ تفاسير آخر كثيرة جداً، كتفسير ابن الجوزي والماوردي.

(١) هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن تومرت، الفقيه الأصولي الزاهد، كان لهجا بعلم الكلام، وألف عقيدة لقبها بالمرشدة، وكان فيه تشيع، أخذ عن أبي حامد الغزالي. [سير أعلام النبلاء ١٩/٥٣٩-٥٥٢].

٣٨٩/١٣ / وسئل عن قول النبي ﷺ : « أنزل القرآن على سبعة أحرف »^(١) ما المراد بهذه السبعة ؟ وهل هذه القراءات المنسوبة إلى نافع وعاصم وغيرهما هي الأحرف السبعة، أو واحد منها؟ وما السبب الذي أوجب الاختلاف بين القراء فيما احتمله خط المصحف؟ وهل تجوز القراءة برواية الأعمش وابن مُحيصن وغيرهما من القراءات الشاذة أم لا؟ وإذا جازت القراءة بها فهل تجوز الصلاة بها أم لا؟ أفوتونا مأجورين.

فأجاب:

الحمد لله رب العالمين. هذه مسألة كبيرة، قد تكلم فيها أصناف العلماء من الفقهاء والقراء وأهل الحديث والتفسير والكلام وشرح الغريب وغيرهم، حتى صنف فيها التصنيف المفرد، ومن آخر ما أفرد في ذلك ما صنفه الشيخ أبو محمد عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم الشافعي، المعروف بابن أبي شامة، صاحب « شرح الشاطبية ».

٣٩٠/١٣ / فأما ذكر أقاويل الناس وأدلتهم وتقرير الحق فيها مبسوطاً، فيحتاج من ذكر الأحاديث الواردة في ذلك، وذكر ألفاظها، وسائر الأدلة، إلى ما لا يتسع له هذا المكان، ولا يليق بمثل هذا الجواب، ولكن نذكر النكت الجامعة، التي تنبه على المقصود بالجواب.

فنقول: لا نزاع بين العلماء المعتبرين أن « الأحرف السبعة » التي ذكر النبي ﷺ أن القرآن أنزل عليها ليست هي قراءات القراء السبعة المشهورة، بل أول من جمع قراءات هؤلاء هو الإمام أبو بكر بن مجاهد، وكان على رأس المائة الثالثة ببغداد، فإنه أحب أن يجمع المشهور من قراءات الحرمين والعراقين والشام؛ إذ هذه الأمصار الخمسة هي التي خرج منها علم النبوة من القرآن وتفسيره، والحديث والفقه من الأعمال الباطنة والظاهرة، وسائر العلوم الدينية، فلما أراد ذلك جمع قراءات سبعة مشاهير من أئمة قراء هذه الأمصار؛ ليكون ذلك موافقاً لعدد الحروف التي أنزل عليها القرآن، لا لاعتقاده أو اعتقاد غيره من العلماء أن القراءات السبعة هي الحروف السبعة، أو أن هؤلاء السبعة المعينين هم الذين لا يجوز أن يقرأ بغير قراءتهم.

(١) البخاري في الخصومات (٢٤١٩) وفي فضائل القرآن (٤٩٩٢) ومسلم في صلاة المسافرين وقصرها (٨١٨/٢٧٠) وأبو داود في الصلاة (١٤٧٥) والترمذي في القراءات (٢٩٤٣) والنسائي في الافتتاح (٩٣٧، ٩٣٨) وأحمد ٢٤/١ كلهم عن هشام بن حكيم بن حزام.

ولهذا قال من قال من أئمة القراء : لولا أن ابن مجاهد سبقني إلى حمزة لجعلت مكانه يعقوب الحضرمي إمام جامع البصرة وإمام قراء البصرة في زمانه في رأس المائتين.

/ولا نزاع بين المسلمين أن الحروف السبعة التي أنزل القرآن عليها لا تتضمن تناقض ٣٩١/١٣
المعنى وتضاده ، بل قد يكون معناها متفقاً أو متقارباً، كما قال عبد الله بن مسعود : إنما هو كقول أحدكم: أقبل، وهلم، وتعال.

وقد يكون معنى أحدهما ليس هو معنى الآخر، لكن كلا المعنيين حق، وهذا اختلاف تنوع وتغاير لا اختلاف تضاد وتناقض، وهذا كما جاء في الحديث المرفوع عن النبي ﷺ في هذا حديث: «أنزل القرآن على سبعة أحرف، إن قلت: غفوراً رحيمًا، أو قلت: عزيزاً حكيمًا فالله كذلك، ما لم تختم آية رحمة بآية عذاب، أو آية عذاب بآية رحمة»^(١). وهذا كما في القراءات المشهورة ﴿رَبَّنَا بَعْدَ﴾ و﴿بَعْدَ﴾ [سبأ: ١٩] و﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَ أَلَّا يُعْجِبَا﴾ [البقرة: ٢٢٩] و﴿وَإِنْ كَانَتْ مَكْرُفَةٌ لِّئَرْوَلَ﴾ و﴿لِّئَرْوَلَ﴾ [إبراهيم: ٤٦] و﴿بَلْ عَجِبْتَ﴾ و﴿بَلْ عَجِبْتَ﴾ [الصافات: ١٢] ونحو ذلك.

ومن القراءات ما يكون المعنى فيها متفقاً من وجه متبايناً من وجه، كقوله: ﴿يَخْذَعُونَ﴾، و﴿يَخْذَعُونَ﴾ [البقرة: ٩] و﴿يَكْذِبُونَ﴾ و﴿يَكْذِبُونَ﴾ [المطففين: ١١] و﴿لَنْمَسُّهُمْ﴾ و﴿لَنْمَسُّهُمْ﴾^(١) [النساء: ٤٣، المائدة: ٦٠] و﴿حَتَّى يَظْهَرْنَ﴾ و﴿يَظْهَرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢] ونحو ذلك فهذه القراءات التي يتغاير فيها المعنى كلها حق، وكل قراءة منها مع القراءة الأخرى بمنزلة الآية مع الآية يجب الإيمان بها كلها، واتباع ما تضمنته من المعنى علماً وعملاً، لا يجوز ترك موجب أحدهما لأجل الأخرى؛ ظناً أن ذلك/تعارض، بل كما قال ٣٩٢/١٣ عبد الله بن مسعود رضي الله عنه : من كفر بحرف منه فقد كفر به كله.

وأما ما اتحد لفظه ومعناه وإنما يتنوع صفة النطق به كالهمزات ، والمدات ، والإمالات ، ونقل الحركات ، والإظهار ، والإدغام ، والاختلاس ، وترقيق اللامات والراءات ، أو تغليظها ونحو ذلك مما يسمى القراءات الأصول فهذا أظهر وأبين في أنه ليس فيه تناقض ولا تضاد مما تنوع فيه اللفظ أو المعنى؛ إذ هذه الصفات المتنوعة في أداء اللفظ لا تخرجه عن أن يكون لفظاً واحداً، ولا يعد ذلك فيما اختلف لفظه واتحد معناه، أو اختلف معناه من المترادف ونحوه؛ ولهذا كان دخول هذا في حرف واحد من الحروف السبعة التي أنزل القرآن عليها من أولى ما يتنوع فيه اللفظ أو المعنى، وإن وافق رسم المصحف وهو ما يختلف فيه النقط أو الشكل.

(١) أبو داود في الصلاة (٤٧٧) وأحمد ٥/ ١٢٤، كلاهما عن أبي بن كعب، ورواه أحمد ٥/ ٥١، ٤١، عن أبي بكرة.

ولذلك لم يتنازع علماء الإسلام المتبوعين من السلف والأئمة في أنه لا يتعين أن يقرأ بهذه القراءات المعينة في جميع أمصار المسلمين، بل من ثبت عنده قراءة الأعمش شيخ حمزة أو قراءة يعقوب بن إسحاق الحضرمي ونحوهما ، كما ثبت عنده قراءة حمزة والكسائي، فله أن يقرأ/بها بلا نزاع بين العلماء المعتبرين المعدودين من أهل الإجماع والخلاف، بل أكثر العلماء الأئمة الذين أدركوا قراءة حمزة كسفيان بن عيينة وأحمد بن حنبل وبشر بن الحارث وغيرهم ، يختارون قراءة أبي جعفر بن القعقاع وشيبة بن نصاح المدنيين، وقراءة البصريين كشيوخ يعقوب بن إسحاق وغيرهم على قراءة حمزة والكسائي .

وللعلماء الأئمة في ذلك من الكلام ما هو معروف عند العلماء؛ ولهذا كان أئمة أهل العراق الذين ثبتت عندهم قراءات العشرة أو الأحد عشر كثبوت هذه السبعة، يجمعون ذلك في الكتب ، ويقرؤونه في الصلاة وخارج الصلاة، وذلك متفق عليه بين العلماء لم ينكره أحد منهم .

وأما الذي ذكره القاضي عياض ومن نقل من كلامه من الإنكار على ابن شنبوذ الذي كان يقرأ بالشواذ في الصلاة في أثناء المائة الرابعة، وجرت له قصة مشهورة، فإنما كان ذلك في القراءات الشاذة الخارجة عن المصحف ، كما سنبينه .

ولم ينكر أحد من العلماء قراءة العشرة ، ولكن من يكن عالماً بها أو لم تثبت عنده، كمن يكون في بلد من بلاد الإسلام بالمغرب أو غيره، ولم يتصل به بعض هذه القراءات، ٣٩٤/١٣ فليس له أن يقرأ بما لا يعلمه ؛ فإن/القراءة - كما قال زيد بن ثابت - سنة يأخذها الآخر عن الأول ، كما أن ما ثبت عن النبي ﷺ من أنواع الاستفتاحات في الصلاة ومن أنواع صفة الأذان والإقامة وصفة صلاة الخوف وغير ذلك كله حسن يشرع العمل به لمن علمه، وأما من علم نوعاً ولم يعلم غيره فليس له أن يعدل عما علمه إلى ما لم يعلمه، وليس له أن ينكر على من علم ما لم يعلمه من ذلك، ولا أن يخالفه، كما قال النبي ﷺ : « لا تختلفوا، فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا » (١) .

وأما القراءة الشاذة الخارجة عن رسم المصحف العثماني مثل قراءة ابن مسعود ، وأبي الدرداء - رضي الله عنهما - : «والليل إذا يغشى . والنهار إذا تجلّى . والذكر والأنثى» كما قد ثبت ذلك في الصحيحين (٢)، ومثل قراءة عبد الله : « فصيام ثلاثة أيام متتابعات » وكقراءته : « إن كانت إلا زقية » (٣) واحدة ونحو ذلك - فهذه إذا ثبتت عن بعض الصحابة

(١) البخاري في الخصومات (٢٤١٠) وفي أحاديث الأنبياء (٣٤٧٦) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

(٢) البخاري في التفسير (٤٩٤٣) ومسلم في صلاة المسافرين وقصرها (٢٨٤/٨٢٤) كلاهما عن أبي الدرداء .

(٣) أي : صيحة . انظر : القاموس ، مادة «زقا» .

فهل يجوز أن يقرأ بها في الصلاة ؟ على قولين للعلماء ، هما روايتان مشهورتان عن الإمام أحمد، وروايتان عن مالك .

إحدهما: يجوز ذلك؛ لأن الصحابة والتابعين كانوا يقرؤون بهذه الحروف في الصلاة .

والثانية : لا يجوز ذلك ، وهو قول أكثر العلماء ؛ لأن هذه/القراءات لم تثبت متواترة ٣٩٥/١٣

عن النبي ﷺ ، وإن ثبتت فإنها منسوخة بالعرضة الآخرة ، فإنه قد ثبت في الصحاح عن عائشة وابن عباس - رضي الله عنهم - أن جبريل - عليه السلام - كان يعارض النبي ﷺ بالقرآن في كل عام مرة ، فلما كان العام الذي قبض فيه عارضه به مرتين^(١) .
والعرضة الآخرة هي قراءة زيد بن ثابت وغيره ، وهي التي أمر الخلفاء الراشدون - أبو بكر وعمر وعثمان وعلي- بكتابتها في المصاحف ، وكتبها أبو بكر وعمر في خلافة أبي بكر في صحف ، أمر زيد بن ثابت بكتابتها ، ثم أمر عثمان في خلافته بكتابتها في المصاحف وإرسالها إلى الأمصار ، وجمع الناس عليها باتفاق من الصحابة على وغيره .

وهذا النزاع لا بد أن يبيني على الأصل الذي سأل عنه السائل ، وهو أن القراءات السبعة هل هي حرف من الحروف السبعة أم لا؟ فالذي عليه جمهور العلماء من السلف والأئمة أنها حرف من الحروف السبعة ، بل يقولون: إن مصحف عثمان هو أحد الحروف السبعة ، وهو متضمن للعرضة الآخرة التي عرضها النبي ﷺ على جبريل ، والأحاديث والآثار المشهورة المستفيضة تدل على هذا القول . وذهب طوائف من الفقهاء والقراء وأهل الكلام إلى أن هذا المصحف مشتمل على الأحرف السبعة ، وقرر ذلك طوائف من أهل الكلام/كالقاضي أبي بكر الباقلاني وغيره؛ بناء على أنه لا يجوز على الأمة أن تهمل نقل ٣٩٦/١٣
شيء من الأحرف السبعة ، وقد اتفقوا على نقل هذا المصحف الإمام العثماني وترك ما سواه ، حيث أمر عثمان بنقل القرآن من المصحف التي كان أبو بكر وعمر كتبها القرآن فيها ، ثم أرسل عثمان بمشاورة الصحابة إلى كل مصر من أمصار المسلمين بمصحف وأمر بترك ما سوى ذلك .

قال هؤلاء : ولا يجوز أن ينهى عن القراءة ببعض الأحرف السبعة ، ومن نصر قول الأولين يجيب تارة - بما ذكر محمد بن جرير وغيره - من أن القراءة على الأحرف السبعة ، لم يكن واجباً على الأمة ، وإنما كان جائزاً لهم مرخصاً لهم فيه ، وقد جعل إليهم الاختيار في أي حرف اختاروه ، كما أن ترتيب السور لم يكن واجباً عليهم منصوباً بل

(١) البخاري في فضائل القرآن (٤٩٩٨) وابن ماجه في الصيام (١٧٦٩) كلاهما عن أبي هريرة ، ورواه أحمد ٢٧٦/١ ، ٣٢٦ ، عن ابن عباس .

مفوضاً إلى اجتهدهم ؛ ولهذا كان ترتيب مصحف عبد الله على غير ترتيب مصحف زيد وكذلك مصحف غيره .

وأما ترتيب آيات السور فهو منزل منصوص عليه ، فلم يكن لهم أن يقدموا آية على آية في الرسم ، كما قدموا سورة على سورة ؛ لأن ترتيب الآيات مأمور به نصاً ، وأما ترتيب السور فمفوض إلى اجتهدهم . قالوا : فكذا الأحرار السبعة ، فلما رأى الصحابة أن الأمة تفرق وتختلف وتتقاتل إذا لم يجتمعوا على حرف واحد ، اجتمعوا على ذلك اجتماعاً سائغاً ، وهم معصومون أن يجتمعوا على ضلالة ، ولم يكن في ذلك ترك لواجب ولا فعل لمحظور .

ومن هؤلاء من يقول بأن الترخيص في الأحرار السبعة كان في أول الإسلام ؛ لما في المحافظة على حرف واحد من المشقة عليهم أولاً ، فلما تذلت ألسنتهم بالقراءة ، وكان اتفاقهم على حرف واحد يسيراً عليهم ، وهو أرفق بهم ، أجمعوا على الحرف الذي كان في العرضة الأخيرة ، ويقولون : إنه نسخ ما سوى ذلك .

وهؤلاء يوافق قولهم قول من يقول : إن حروف أبي بن كعب ، وابن مسعود وغيرهما - مما يخالف رسم هذا المصحف - منسوخة .

وأما من قال عن ابن مسعود : إنه كان يجوز القراءة بالمعنى فقد كذب عليه ، وإنما قال : قد نظرت إلى القراءة ، فرأيت قراءتهم متقاربة ، وإنما هو كقول أحدكم : أقبل ، وهلم ، وتعال ، فاقروا كما علمتم ، أو كما قال .

ثم من جوز القراءة بما يخرج عن المصحف مما ثبت عن الصحابة قال : يجوز ذلك ؛ لأنه من الحروف السبعة ، التي أنزل القرآن عليها ، ومن لم يجوزه فله ثلاثة مآخذ : تارة يقول : ليس هو من الحروف السبعة ، وتارة يقول : هو من الحروف المنسوخة ، وتارة يقول : هو مما انعقد إجماع الصحابة على الإعراض عنه ، وتارة يقول : لم ينقل إلينا نقلاً يثبت بمثله القرآن . وهذا هو الفرق بين المتقدمين والمتأخرين .

ولهذا كان في المسألة قول ثالث ، وهو اختيار جدي أبي البركات أنه إن قرأ بهذه القراءات في القراءة الواجبة - وهي الفاتحة عند القدرة عليها - لم تصح صلاته ؛ لأنه لم يتيقن أنه أدى الواجب من القراءة لعدم ثبوت القرآن بذلك ، وإن قرأ بها فيما لا يجب لم تبطل صلاته ؛ لأنه لم يتيقن أنه أتى في الصلاة بمبطل لجواز أن يكون ذلك من الحروف السبعة التي أنزل عليها . وهذا القول ينبني على أصل ، وهو أن ما لم يثبت كونه من الحروف السبعة ، فهل يجب القطع بكونه ليس منها؟ فالذي عليه جمهور العلماء أنه لا

يجب القطع بذلك، إذ ليس ذلك مما أوجب علينا أن يكون العلم به في النفي والإثبات قطعياً.

وذهب فريق من أهل الكلام إلى وجوب القطع بنفيه، حتى قطع بعض هؤلاء - كالقاضي أبي بكر - بخطأ الشافعي وغيره ممن أثبت البسملة آية من القرآن في غير سورة النمل؛ لزعمهم أن ما كان من موارد الاجتهاد في القرآن فإنه يجب القطع بنفيه، والصواب/القطع بخطأ هؤلاء، وأن البسملة آية من كتاب الله، حيث كتبها الصحابة في ٣٩٩/١٣ المصحف؛ إذ لم يكتبوا فيه إلا القرآن وجروده عما ليس منه، كالتخميم والتعشير وأسماء السور، ولكن مع ذلك لا يقال: هي من السورة التي بعدها، كما أنها ليست من السورة التي قبلها، بل هي كما كتبت آية أنزلها الله في أول كل سورة، وإن لم تكن من السورة، وهذا أعدل الأقوال الثلاثة في هذه المسألة.

وسواء قيل بالقطع في النفي أو الإثبات، فذلك لا يمنع كونها من موارد الاجتهاد التي لا تكفير ولا تفسيق فيها للنافي ولا للمثبت، بل قد يقال ما قاله طائفة من العلماء: إن كل واحد من القولين حق، وأنها آية من القرآن في بعض القراءات، وهي قراءة الذين يصلون بها بين السورتين، وليست آية في بعض القراءات، وهي قراءة الذين يصلون ولا يفصلون بها بين السورتين.

وأما قول السائل: ما السبب الذي أوجب الاختلاف بين القراء فيما احتمله خط المصحف؟ فهذا مرجعه إلى النقل واللغة العربية، لتسوية الشارع لهم القراءة بذلك كله، إذ ليس لأحد أن يقرأ قراءة بمجرد رأيه، بل القراءة سنة متبعة، وهم إذا اتفقوا على اتباع القرآن المكتوب في المصحف الإمامي، وقد قرأ بعضهم بالياء وبعضهم بالتاء، لم يكن واحد منهما خارجاً عن المصحف.

/وما يوضح ذلك: أنهم يتفقون في بعض المواضع على ياء أو تاء، ويتنوعون في ٤٠٠/١٣ بعض، كما اتفقوا في قوله تعالى: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٧٤] في موضع وتنوعوا في موضعين، وقد بينا أن القراءتين كالآيتين، فزيادة القراءات كزيادة الآيات، لكن إذا كان الخط واحداً واللفظ محتملاً كان ذلك أخصر في الرسم.

والاعتماد في نقل القرآن على حفظ القلوب لا على المصاحف، كما في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «إن ربي قال لي أن قم في قريش فأنذرهم. فقلت: أي رب، إذا يثلغوا رأسي - أي يشدخوا - فقال: إني مبتليكم ومبتلي بك، ومنزل عليك كتاباً لا يغسله الماء، تقرؤه نائماً ويقظاناً، فابعث جنداً أبعث مثليهم، وقاتل بمن أطاعك من

عصاك، وَأَنْفَقَ أَنْفَقَ عَلَيْكَ^(١) فأخبر أن كتابه لا يحتاج في حفظه إلى صحيفة تغسل بالماء، بل يقرؤه في كل حال ، كما جاء في نعت أئمة: «أناجيلهم في صدورهم»^(٢) بخلاف أهل الكتاب الذين لا يحفظونه إلا في الكتب، ولا يقرؤونه كله إلا نظراً لا عن ظهر قلب.

وقد ثبت في الصحيح أنه جمع القرآن كله على عهد النبي ﷺ جماعة من الصحابة^(٣)، كالأربعة الذين من الأنصار، وكعبد الله بن عمرو ، فبين بما ذكرناه أن ٤١/١٣ القراءات المنسوبة إلى نافع/وعاصم ليست هي الأحرف السبعة التي أنزل القرآن عليها، وذلك باتفاق علماء السلف والخلف.

وكذلك ليست هذه القراءات السبعة هي مجموع حرف واحد من الأحرف السبعة التي أنزل القرآن عليها باتفاق العلماء المعبرين، بل القراءات الثابتة عن أئمة القراء - كالأعمش ويعقوب ، وخلف ، وأبي جعفر يزيد بن القعقاع، وشيبة بن نصاح ونحوهم - هي بمنزلة القراءات الثابتة عن هؤلاء السبعة عند من ثبت ذلك عنده، كما ثبت ذلك.

وهذا أيضاً مما لم يتنازع فيه الأئمة المتبوعون من أئمة الفقهاء والقراء وغيرهم، وإنما تنازع الناس من الخلف في المصحف العثماني الإمام الذي أجمع عليه أصحاب رسول الله ﷺ ، والتابعون لهم بإحسان، والأمة بعدهم، هل هو بما فيه من القراءات السبعة، وتمام العشرة، وغير ذلك؟ هل هو حرف من الأحرف السبعة التي أنزل القرآن عليها؟ أو هو مجموع الأحرف السبعة؟ على قولين مشهورين. والاول قول أئمة السلف والعلماء ، والثاني قول طوائف من أهل الكلام والقراء وغيرهم ، وهم متفقون على أن الأحرف السبعة لا يخالف بعضها بعضاً خلافاً يتضاد فيه المعنى ويتناقض ، بل يصدق بعضها بعضاً، كما تصدق الآيات بعضها بعضاً.

٤٠٢/١٣ / وسبب تنوع القراءات فيما احتمله خط المصحف هو تجويز الشارع وتسويغه ذلك لهم؛ إذ مرجع ذلك إلى السنة والاتباع، لا إلى الرأي والابتداع.

أما إذا قيل: إن ذلك هي الأحرف السبعة فظاهر ، وكذلك بطريق الأولى إذا قيل: إن

(١) مسلم في الجنة وصفة نعيمها وأهلها (٢٨٦٥ / ٦٣) وأحمد ٤ / ١٦٢ ، كلاهما عن عياض بن حمار المجاشعي.

(٢) تفسير الطبري ١٣ / ١٢٤.

(٣) البخاري في التفسير (٤٦٧٩) عن زيد بن ثابت

ذلك حرف من الأحرف السبعة؛ فإنه إذا كان قد سوغ لهم أن يقرؤوه على سبعة أحرف كلها شاف كاف مع تنوع الأحرف في الرسم؛ فلأن يسوغ ذلك مع اتفاق ذلك في الرسم وتنوعه في اللفظ أولى وأحرى، وهذا من أسباب تركهم المصاحف أول ما كتبت غير مشكولة ولا منقوطة؛ لتكون صورة الرسم محتملة للأمريين، كالتاء والياء، والفتح والضم، وهم يضبطون باللفظ كلا الأمريين، ويكون دلالة الخط الواحد على كلا المعنيين المنقولين المسموعين المتلوين شبيها بدلالة اللفظ الواحد على كلا المعنيين المنقولين المعقولين المفهومين؛ فإن أصحاب رسول الله ﷺ تلقوا عنه ما أمره الله بتبليغه إليهم من القرآن لفظه ومعناه جميعاً، كما قال أبو عبد الرحمن السلمي - وهو الذي روى عن عثمان، رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أنه قال: «خيركم من تعلم القرآن وعلمه» (١) كما رواه البخاري في صحيحه، وكان يقرئ القرآن أربعين سنة - قال: حدثنا الذين كانوا يقرئوننا عثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وغيرهما: أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي ﷺ عشر آيات لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل، قالوا: فتعلمنا القرآن والعلم ٤٠٣/١٣ والعمل جميعاً.

ولهذا دخل في معنى قوله: «خيركم من تعلم القرآن وعلمه» تعليم حروفه ومعانيه جميعاً، بل تعلم معانيه هو المقصود الأول بتعليم حروفه، وذلك هو الذي يزيد الإيمان، كما قال جندب بن عبد الله وعبد الله بن عمر وغيرهما: تعلمنا الإيمان، ثم تعلمنا القرآن فازدنا إيماناً، وأنتم تتعلمون القرآن ثم تتعلمون الإيمان.

وفي الصحيحين عن حذيفة قال: حدثنا رسول الله ﷺ حديثين، رأيت أحدهما وأنا أنتظر الآخر، حدثنا: أن الأمانة نزلت في جذر قلوب الرجال، ونزل القرآن (٢). وذكر الحديث بطوله، ولا تتسع هذه الورقة لذكر ذلك، وإنما المقصود التنبيه على أن ذلك كله مما بلغه رسول الله ﷺ إلى الناس.

وبلغنا أصحابه عنه الإيمان والقرآن، حروفه ومعانيه، وذلك مما أوحاه الله إليه، كما قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِن جَعَلْنَاهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِ مَن نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا﴾ [الشورى: ٥٢] وتجاوز القراءة في الصلاة وخارجها بالقراءات الثابتة الموافقة لرسم المصحف، كما ثبتت هذه القراءات، وليست شاذة حينئذ، والله أعلم.

(١) البخاري في فضائل القرآن (٥٠٢٧).

(٢) البخاري في الرقاق (٦٤٩٧) وفي الفتن (٧٠٨٦) ومسلم في الإيمان (١٤٣/٢٣٠). وقوله «جذر»: أي أصل. انظر: النهاية في غريب الحديث ١/٢٥٠.

١٣/٤٠٤ / سُئِلَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَنْ «جَمْعِ الْقُرْآنَاتِ السَّيِّئَةِ» هَلْ هِيَ سُنَّةٌ أَمْ بَدْعَةٌ ؟ وَهَلْ جُمِعَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَمْ لَا ؟ وَهَلْ لَهَا مَزِيَّةٌ ثَوَابٌ عَلَى مَنْ قَرَأَ بِرِوَايَةٍ أَمْ لَا ؟
فَأَجَابَ :

الحمد لله . أما نفس معرفة القراءة وحفظها فسنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول ، فمعرفة القراءة (١) التي كان النبي ﷺ يقرأ بها ، أو يقرهم على القراءة بها ، أو يأذن لهم وقد أقرها بها سنة .

والعارف في القراءات الحافظ لها له مزية على من لم يعرف ذلك ولا يعرف إلا قراءة واحدة .

وأما جمعها في الصلاة أو في التلاوة فهو بدعة مكروهة ، وأما جمعها لأجل الحفظ والدرس فهو من الاجتهاد الذي فعله طوائف في القراءة ، وأما الصحابة . . . (٢) .

(١) في المطبوعة : « القرآن » ، والصواب ما أثبتناه .

(٢) بياض بالأصل .

فصل

في تحزيب القرآن وفي «كم يقرأ» وفي «مقدار الصيام والقيام المشروع».

عن عبد الله بن عمرو - رضي الله عنهما - قال: أنكحني أبي امرأة ذات حسب، فكان يتعاهد ابنته فيسألها عن بعْلِها فتقول: نعم الرجل لم يطأ لنا فراشا، ولم يفتش لنا كَنَفًا مذ أتيناها، فلما طال ذلك عليه ذكر ذلك للنبي ﷺ فقال: «أَلْقِنِي به»، فلقيته بعد، فقال: «كيف تصوم؟» قلت: كل يوم. قال: «متى - أو كيف - تختم؟» قلت: كل ليلة. قال: «صم من كل شهر ثلاثة أيام، واقرأ القرآن في كل شهر». قلت: إني أطيق أكثر من ذلك. قال: «صم ثلاثة أيام من كل جمعة». قلت: إني أطيق أكثر من ذلك. قال: «أفطر يومين وصم يومًا». قال: قلت: إني أطيق أكثر من ذلك. قال: «صم أفضل الصوم صوم داود، صيام يوم وإفطار يوم، واقرأ القرآن في كل سبع ليال مرة». قال: فليتني قبلت رخصة رسول الله ﷺ؛ وذلك أني كبرت وضعفت^(١)، فكان يقرأ على بعض أهله السبع من القرآن بالنهار، والذي يقرؤه يعرضه من النهار ليكون أخف عليه ٤٠٦/١٣ بالليل؛ فإذا أراد أن يتقوى أفطر أيامًا وأحصى وصام مثلهن كراهية أن يترك شيئًا فارق عليه النبي ﷺ.

وقال بعضهم: في ثلاث وفي خمس، وأكثرهم على سبع. وفي لفظ: «اقرأ القرآن في شهر»، قلت: إني أجد قوة. قال: «فاقرأه في سبع، ولا تزد على ذلك»^(٢) رواه بكماله البخاري وهذا لفظه، وروى مسلم الحديث بنحوه واللفظ الآخر مثله. وفي رواية: «ألم أخبر أنك تصوم الدهر وتقرأ القرآن كل ليلة؟». فقلت: نعم يانبي الله. وفيه قال: «اقرأ القرآن في كل شهر». قال: قلت يانبي الله، إني أطيق أفضل من ذلك. قال: «فاقرأه في كل عشر». قال: قلت يانبي الله، إني أطيق أفضل من ذلك. قال: «فاقرأه في سبع، ولا تزد على ذلك». قال: فشددتُ فشدد عليّ. وقال لي النبي ﷺ: «إنك لا تدري، لعلك يطول بك عمرك». قال: فصرت إلى الذي قال النبي ﷺ^(٣).

(١) البخاري في الصوم (١٩٧٥) وفي فضائل القرآن (٥٠٥٢) ومسلم في الصيام (١٨٢/١١٥٩).
وقوله: «كَنَفًا» أي جانبًا، تعني أنه لم يقربها. انظر: النهاية في غريب الحديث ٤/٢٠٤، ٢٠٥.

(٢) البخاري في فضائل القرآن (٥٠٥٤) ومسلم في الصيام (١٨٤/١١٥٩).

(٣) البخاري في الصوم (١٩٧٥) ومسلم في الصيام (١٨١/١١٥٩).

وعن عبد الله بن عمرو ، عن النبي ﷺ قال : « اقرأ القرآن في كل ثلاث » : رواه أحمد وأبو داود (١) .

قلت : هذه الرواية نبه عليها البخاري . وقال بعضهم : في ثلاث ، وهو معنى ما روى عن سعد بن المنذر الأنصاري أنه قال : يا رسول الله ، أقرأ القرآن في ثلاث؟ قال : « نعم » . ٤٠٧/١٣ وكان يقرؤه حتى توفي /، رواه أحمد من طريق ابن لهيعة^(٢) . وذكر أن بعضهم قال : في خمس وأكثرهم على سبع ، فالصحيح عندهم في حديث عبد الله بن عمرو أنه انتهى به النبي ﷺ إلى سبع ، كما أنه أمره ابتداء بقراءته في الشهر . فجعل الحد ما بين الشهر إلى الأسبوع ، وقد روى أنه أمره ابتداء أن يقرأه في أربعين ، وهذا في طرف السعة يناظر التثليث في طرف الاجتهاد .

وأما رواية من روى : « من قرأ القرآن في أقل من ثلاث لم يفقه »^(٣) فلا تنافي رواية التسبيع ؛ فإن هذا ليس أمراً لعبد الله بن عمرو ، ولا فيه أنه جعل قراءته في ثلاث دائماً سنة مشروعة ، وإنما فيه الإخبار بأن من قرأه في أقل من ثلاث لم يفقه ، ومفهومه مفهوم العدد ، وهو مفهوم صحيح أن من قرأه في ثلاث فصاعداً فحكمه نقيض ذلك ، والتناقض يكون بالمخالفة ، ولو من بعض الوجوه .

فإذا كان من يقرؤه في ثلاث أحياناً قد يفقهه حصل مقصود الحديث ، ولا يلزم إذا شرع فعل ذلك أحياناً لبعض الناس أن تكون المداومة على ذلك مستحبة ؛ ولهذا لم يعلم في الصحابة على عهده من داوم^(٤) على ذلك أعنى على قراءته دائماً فيما دون السبع ؛ ولهذا كان الإمام أحمد - رحمه الله - يقرؤه في كل سبع .

٤٠٨/١٣ / والمقصود بهذا الفصل أنه إذا كان التحزيب المستحب ما بين أسبوع إلى شهر - وإن كان قد روى ما بين ثلاث إلى أربعين - فالصحابة إنما كانوا يحزبونه سوراً تامة ، لا يحزبون السورة الواحدة ، كما روى أوس بن حذيفة ، قال : قدمنا على رسول الله ﷺ في وفد ثقيف ، قال : فنزلت الأحلاف على المغيرة بن شعبة ، ونزل رسول الله ﷺ على بني مالك في قبة له . قال : وكان كل ليلة يأتينا بعد العشاء ، يحدثنا قائماً على رجله حتى يراوح بين رجله من طول القيام ، وأكثر ما يحدثنا ما لقي من قومه من قریش . ثم يقول : « لا سواء كنا مستضعفين مستذلين بمكة ، فلما خرجنا إلى المدينة كانت سجال الحرب بيننا وبينهم ،

(١) أحمد ١٩٨/٢ ، وأبو داود في الصلاة (١٣٩١) . وقال أحمد شاكر (٦٥٣٥) : « إسناده صحيح »

(٢) رواه الطبراني في الكبير (٥٤٨١) ولم أره في المسند ، فالإمام أحمد لم يذكر سعد بن المنذر في مسنده .

(٣) الترمذي في القراءات (٢٩٤٦) وأبو داود في الصلاة (١٣٩٤) وابن ماجه في إقامة الصلاة والسنة فيها (١٣٤٧) والدارمي في الصلاة ١/٣٥٠ وأحمد ٢/١٦٤ كلهم عن عبد الله بن عمرو بن العاص .

(٤) في المطبوعة : « دوام » ، والصواب ما أثبتناه .

نُدال عليهم ويدالون علينا» ، فلما كانت ليلة أبطأ عن الوقت الذي كان يأتينا فيه ، فقلنا : لقد أبطأت عنا الليلة ، قال : « إنه طرأ على حزبي من القرآن ، فكرهت أن أجيء حتى أتمه » .

قال أوس : سألت أصحاب رسول الله ﷺ : كيف تحزبون القرآن؟ قالوا : ثلاث ، وخمس ، وسبع ، وتسع ، وإحدى عشرة ، وثلاث عشرة ، وحزب المفصل واحد . رواه أبو داود وهذا لفظه وأحمد وابن ماجه ، وفي رواية للإمام أحمد قالوا : نحزبه ثلاث سور ، وخمس سور ، وسبع سور ، وتسع سور ، وإحدى عشرة ، وثلاث عشرة ، وحزب المفصل من (ق) حتى يختم ^(١) . ورواه الطبراني / في معجمه : فسألنا أصحاب رسول الله ﷺ ٤٠٩/١٣ : كيف كان رسول الله ﷺ يحزب القرآن؟ فقالوا : كان رسول الله ﷺ يحزبه ثلاثاً ، وخمساً ^(٢) ، فذكره .

وهذا الحديث يوافق معنى حديث عبد الله بن عمرو ، في أن المسنون كان عندهم قراءته في سبع ؛ ولهذا جعلوه سبعة أحزاب ، ولم يجعلوه ثلاثة ولا خمسة ، وفيه أنهم حزبه بالسور ، وهذا معلوم بالتواتر ؛ فإنه قد علم أن أول ما جزئ القرآن بالحروف تجزئة ثمانية وعشرين ، وثلاثين ، وستين . هذه التي تكون رؤوس الأجزاء والأحزاب في أثناء السورة ، وأثناء القصة ونحو ذلك ، كان في زمن الحجاج وما بعده ، وروي أن الحجاج أمر بذلك . ومن العراق فشا ذلك ولم يكن أهل المدينة يعرفون ذلك .

وإذا كانت التجزئة بالحروف محدثة من عهد الحجاج بالعراق ، فمعلوم أن الصحابة قبل ذلك على عهد النبي ﷺ وبعده كان لهم تحزيب آخر ؛ فإنهم كانوا يقدرون تارة بالآيات فيقولون : خمسون آية ، ستون آية . وتارة بالسور ، لكن تسييعه بالآيات لم يروه أحد ، ولا ذكره أحد ، فتعين التحزيب بالسور .

فإن قيل : فترتيب سور القرآن ليس هو أمراً واجباً منصوصاً عليه وإنما هو موكول إلى ١٠/١٣ الناس ؛ ولهذا اختلف ترتيب مصاحف الصحابة - رضي الله عنهم - ولهذا في كراهة تنكيس السور روايتان عن الإمام أحمد : إحداهما : يكره ؛ لأنه خلاف المصحف العثماني المتفق عليه . والثانية : لا يكره ، كما يلقيه الصبيان ؛ إذ قد ثبت عن النبي ﷺ أنه قرأ بالبقرة ، ثم النساء ، ثم آل عمران ^(٣) .

(١) أبو داود في الصلاة (١٣٩٣) وابن ماجه في إقامة الصلاة والسنة فيها (١٣٤٥) وأحمد ٩/٤ ، ٣٤٣ ، كلهم عن أوس بن حذيفة .

(٢) الطبراني في الكبير (٥٩٩) عن أوس بن حذيفة .

(٣) مسلم في صلاة المسافرين وقصرها (٢٠٣/٧٧٢) وأبو داود في الصلاة (٨٧٤) والنسائي في الافتتاح (١٠٠٩) وأحمد ٥/٣٨٤ ، كلهم عن حذيفة .

قيل: لا ريب أن قراءة سورة بعد سورة لابد أن يكون مرتباً، أكثر ما في الباب أن الترتيب يكون أنواعاً، كما أنزل القرآن على أحرف، وعلى هذا فهذا التحزيب يكون تابعاً لهذا الترتيب، ويجوز أيضاً أن يكون هذا التحزيب مع كل ترتيب، فإنه ليس في الحديث تعيين السور.

وهذا الذي كان عليه الصحابة هو الأحسن ؛ لوجوه:

أحدها : أن هذه التحزيبات المحدثّة تتضمن دائماً الوقوف على بعض الكلام المتصل بما بعده، حتى يتضمن الوقف على المعطوف دون المعطوف عليه، فيحصل القارئ في اليوم الثاني مبتدئاً بمعطوف، كقوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] وقوله: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الأحزاب: ٣١] وأمثال ذلك. ويتضمن الوقف على بعض القصة دون بعض - حتى كلام المتخاطبين - حتى يحصل ٤١١/١٣ الابتداء/في اليوم التالي بكلام المجيب، كقوله تعالى: ﴿قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَّكَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٧٥].

ومثل هذه الوقوف لا يسوغ في المجلس الواحد إذا طال الفصل بينهما بأجنبي؛ ولهذا لو ألحق بالكلام عطف أو استثناء أو شرط ونحو ذلك بعد طول الفصل بأجنبي لم يسغ باتفاق العلماء، ولو تأخر القبول عن الإيجاب بمثل ذلك بين المتخاطبين لم يسغ ذلك بلا نزاع، ومن حكي عن أحمد خلاف ذلك فقد أخطأ، كما أخطأ من نقل عن ابن عباس في الأول خلاف ذلك؛ وذلك أن المنقول عن أحمد أنه فيما إذا كان المتعاقدان غائبين، أو أحدهما غائب والآخر حاضراً فينقل الإيجاب أحدهما إلى الآخر، فيقبل في مجلس البلاغ وهذا جائز، بخلاف ما إذا كانا حاضرين، والذي في القرآن نقل كلام حاضرين متجاورين، فكيف يسوغ أن يفرق هذا التفريق لغير حاجة؟ بخلاف ما إذا فرق في التلقين لعدم حفظ المتلقن ونحو ذلك.

الثاني : أن النبي ﷺ كانت عادته الغالبة وعادة أصحابه أن يقرأ في الصلاة بسورة ك (ق) ونحوها (١)، وكما كان عمر - رضي الله عنه - يقرأ بـ «يونس» و «يوسف» و«النحل»، ولما قرأ ﷺ بسورة «المؤمنين» في الفجر أدركته سعة فركع في أثنائها.

(١) الترمذي في أبواب الصلاة (٥٣٤) والنسائي في العيدين (١٥٦٧) وابن ماجه في إقامة الصلاة (١٢٨٢) كلهم عن أبي واقد الليثي.

وقال: «إني لأدخل في الصلاة وأنا أريد أن أطيلها ، فأسمع بكاء الصبي فأخفف لما أعلم من وجد أمه به» (١) .

/وأما القراءة بأواخر السور وأوسطها، فلم يكن غالباً عليهم؛ ولهذا يتورع في كراهة ١٣/١٢؛ ذلك ، وفيه النزاع المشهور في مذهب أحمد وغيره ، ومن أعدل الأقوال قول من قال: يكره اعتياد ذلك دون فعله أحياناً ؛ لثلا يخرج عما مضت به السنة، وعادة السلف من الصحابة والتابعين.

وإذا كان كذلك فمعلوم أن هذا التحزيب والتجزئة فيه مخالفة السنة أعظم مما في قراءة آخر السورة ووسطها في الصلاة . وبكل حال فلا ريب أن التجزئة والتحزيب الموافق لما كان هو الغالب على تلاوتهم أحسن .

والمقصود أن التحزيب بالسورة التامة أولى من التحزيب بالتجزئة.

الثالث: أن التجزئة المحدثه لا سبيل فيها إلى التسوية بين حروف الأحزاب؛ وذلك لأن الحروف في النطق تخالف الحروف في الخط في الزيادة والنقصان ، يزيد كل منهما على الآخر من وجه دون وجه، وتختلف الحروف من وجه ، وبيان ذلك بأمور:

أحدها: أن ألفات الوصل ثابتة في الخط، وهي في اللفظ تثبت في القطع وتحذف في الوصل، فالعَادُ إن حسبها انتقض عليه حال القارئ إذا وصل وهو الغالب فيها، وإن أسقطها انتقض عليه بحال القارئ القاطع، وبالحظ.

/الثاني: أن الحرف المشدد حرفان في اللفظ ، أولهما ساكن وهذا معروف بالحس ١٣/١٣؛ واتفاق الناس، وهما متمثلان في اللفظ، وأما في الخط فقد يكونان حرفاً واحداً مثل ﴿إِيَّاكَ﴾ و﴿إِيَّاكَ﴾ [الفاتحة: ٥]، وقد يكونان حرفين مختلفين مثل: ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ٣] ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ . صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٦ ، ٧] و﴿جَنِّدْ﴾ و﴿قَدْ سَمِعَ﴾ [المجادلة: ١] فالعَادُ إن حسب اللفظ فالإدغام إنما يكون في حال الوصل دون حال القطع، ويلزمه أن يجعل الأول من جنس الثاني، وهذا مخالف لهذا الحرف المعاد بها. وإن حسب الخط كان الأمر أعظم اضطراباً؛ فإنه يلزمه أن يجعل ذلك تارة حرفاً وتارة حرفين مختلفين، وهذا وإن كان هو الذي يتجهى فالنطق بخلافه.

الثالث: أن تقطيع حروف النطق من جنس تقطيع العروضيين، وأما حروف الخط

(١) البخاري في الأذان (٧٠٩) ومسلم في الصلاة (١٩٢/٤٧٠) والترمذي في الصلاة (٣٧٦) ، كلهم عن أنس بن مالك .

وقوله: «وَجَدَ أمه»: أي حزنها. انظر: لسان العرب، مادة «وجد».

فيخالف هذا من وجوه كثيرة، والناس في العادة إنما يتهجون الحروف مكتوبة لا منطوقة، وبينهما فرق عظيم.

الرابع: أن النطق بالحروف ينقسم إلى ترتيل وغير ترتيل، ومقادير المدات والاصوات من القراء غير منضبطة، وقد يكون في أحد الحزين من حروف المد أكثر مما في الآخر، فلا يمكن مراعاة التسوية في النطق، ومراعاة مجرد الخط لا فائدة فيه؛ فإن ذلك لا يوجب تسوية زمان القراءة.

١٣/١٤ / وإذا كان تحزيبه بالحروف إنما هو تقريب لا تحديد، كان ذلك من جنس تجزئته بالسور هو أيضاً تقريب؛ فإن بعض الأسباع قد يكون أكثر من بعض في الحروف، وفي ذلك من المصلحة العظيمة بقراءة الكلام المتصل بعضه ببعض، والافتتاح بما فتح الله به السورة، والاختتام بما ختم به، وتكميل المقصود من كل سورة ما ليس في ذلك التحزيب. وفيه أيضاً من زوال المفسد الذي في ذلك التحزيب ما تقدم التنبيه على بعضها، فصار راجحاً بهذا الاعتبار.

ومن المعلوم أن طول العبادة وقصرها يتنوع بتنوع المصالح، فتستحب إطالة القيام تارة وتخفيفه أخرى في الفرض والنفل بحسب الوجوه الشرعية، من غير أن يكون المشروع هو التسوية بين مقادير ذلك في جميع الأيام، فعلم أن التسوية في مقادير العبادات البدنية في الظاهر لا اعتبار به إذا قارنه مصلحة معتبرة، ولا يلزم من التساوي في القدر التساوي في الفضل؛ بل قد ثبت في الصحاح من غير وجه عن النبي ﷺ أن ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] تعدل ثلث القرآن^(١). وثبت في الصحيح أن فاتحة الكتاب لم ينزل في التوراة، ولا في الإنجيل، ولا في القرآن مثلها^(٢). وثبت في الصحيح أن آية الكرسي أعظم آية في القرآن^(٣). وأمثال ذلك.

١٣/١٥ فإذا قرأ القارئ في اليوم الأول البقرة، وآل عمران، والنساء/بكمالها، وفي اليوم الثاني إلى آخر براءة، وفي اليوم الثالث إلى آخر النمل - كان ذلك أفضل من أن يقرأ في

(١) البخاري في التوحيد (٧٣٧٤) عن أبي سعيد الخدري، ومسلم في صلاة المسافرين وقصرها (٢٥٩/٨١١) عن أبي الدرداء.

(٢) الترمذي في فضائل القرآن (٢٨٧٥) وقال: «حسن صحيح» وفي تفسير القرآن (٣١٢٥) والنسائي في الكبرى في التفسير (١١٢٠٥) وأحمد ٤/٤١٢، ٤١٣، والحاكم ٢/٢٥٨ وقال: «صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي، وابن خزيمة (٥٠١)، كلهم عن أبي بن كعب.

(٣) مسلم في صلاة المسافرين وقصرها (٢٥٨/ ٨١٠) وأبو داود في الصلاة (١٤٦٠) وأحمد ٥/ ١٤٢، كلهم عن أبي بن كعب.

اليوم الأول إلى قوله: ﴿بَلِيغًا﴾ وفي اليوم الثاني إلى قوله: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٠]، فعلى هذا إذا قرأه كل شهر، كما أمر به النبي ﷺ عبد الله بن عمرو أولاً، عملاً على قياس تحزيب الصحابة، فالسورة التي تكون نحو جزء أو أكثر بنحو نصف أو أقل ييسر يجعلها حزباً، كآل عمران، والنساء، والمائدة، والأنعام، والأعراف.

وأما البقرة فقد يقال: يجعلها حزباً وإن كانت بقدر حزبين وثلاث، لكن الأشبه أنه يقسمها حزبين للحاجة؛ لأن التحزيب لا بد أن يكون متقارباً، بحيث يكون الحزب مثل الأجزاء ومثله مرة ودون النصف، وأما إذا كان مرتين وشيئاً فهذا تضعيف وزيادة.

وعلى هذا فإن الأعراف سبعة أجزاء، والأنفال جزء، وبراءة جزء، فإن هذا أولى من جعلها جزءاً؛ لأن ذلك يفضي إلى أن يكون نحو الثلث في ثمانية، والذي رجحناه يقتضي أن يكون نحو الثلث في تسعة، وهذا أقرب إلى العدل، وتحزيب الصحابة أوجب أن يكون الحزب الأول أكثر، ويكون إلى آخر العنكبوت العشر الثاني سورتين سورتين.

وأما يونس وهود فجزءان أيضاً أو جزء واحد؛ لأنهما أول/ذوات ﴿الر﴾، ويكون ١٦/١٣ على هذا الثلث الأول سورة سورة، والثاني سورتين سورتين، لكن الأول أقرب إلى أن يكون قريب الثلث الأول في العشر الأول، فإن الزيادة على الثلث بسورة أقرب من الزيادة بسورتين، وأيضاً فيكون عشرة أحزاب سورة سورة، وهذا أشبه بفعل الصحابة، ويوسف والرعد جزء، وكذلك إبراهيم والحجر، وكذلك النحل وسبحان، وكذلك الكهف ومريم، وكذلك طه والأنبياء، وكذلك الحج والمؤمنون، وكذلك النور والفرقان، وكذلك ذات ﴿طس﴾ الشعراء والنمل والقصص، وذات ﴿الر﴾ العنكبوت والروم ولقمان والسجدة جزء، والأحزاب وسبأ وفاطر جزء، و﴿يس﴾ و﴿القنقلت﴾ و﴿ص﴾ جزء، والزمر وغافر و﴿حم﴾ السجدة جزء، والخمس البواقي من آل ﴿حم﴾ جزء.

والثلث الأول أشبه بتشابه أوائل السور، والثاني أشبه بمقدار جزء من تجزئة الحروف وهو المرجح. ثم «القتال» و«الفتح» و«الحجرات» و«ق» و«الذاريات» جزء، ثم الأربعة الأجزاء المعروفة، وهذا تحزيب مناسب مشابه لتحزيب الصحابة - رضي الله عنهم - وهو مقارب لتحزيب الحروف، وإحدى عشرة سورة حزب حزب؛ إذ البقرة كسورتين، فيكون إحدى عشرة سورة، وهي نصيب إحدى عشرة ليلة، والله أعلم.

(١) في المطبوعة: «المصلين»، والصواب ما أثبتناه.

٤١٧/١٣ /سُئِلَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عن جماعة اجتمعوا في ختمة وهم يقرؤون لعاصم وأبي عمرو ، فإذا وصلوا إلى سورة «الضحى» لم يهللوا ولم يكبروا إلى آخر الختمة، ففعلهم ذلك هو الأفضل أم لا ؟ وهل الحديث الذي ورد في التهليل والتكبير صحيح بالتواتر أم لا؟

فأجاب :

الحمد لله . نعم إذا قرؤوا بغير حرف ابن كثير كان تركهم لذلك هو الأفضل ، بل المشروع المسنون ، فإن هؤلاء الأئمة من القراء لم يكونوا يكبرون لا في أوائل السور ولا في أواخرها .

فإن جاز لقائل أن يقول : إن ابن كثير نقل التكبير عن رسول الله ﷺ جاز لغيره أن يقول : إن هؤلاء نقلوا تركه عن رسول الله ﷺ ؛ إذ من الممتنع أن تكون قراءة الجمهور التي نقلها أكثر من قراءة ابن كثير قد أضاعوا فيها ما أمرهم به رسول الله ﷺ ؛ فإن أهل التواتر لا يجوز عليهم كتمان ما تتوفر الهمم والدواعي إلى نقله . فمن جوز على جماهير ٤١٨/١٣ القراء أن رسول الله ﷺ أقرأهم بتكبير زائد ، فعصوا لأمر رسول الله ﷺ ، وتركوا ما أمرهم به ، استحق العقوبة البليغة التي تردعه وأمثاله عن مثل ذلك .

وأبلغ من ذلك البسمة ؛ فإن من القراء من يفصل بها ، ومنهم من لا يفصل بها وهي مكتوبة في المصاحف ، ثم الذين يقرؤون بحرف من لا ييسمل لا ييسملون ؛ ولهذا لا ينكر عليهم ترك البسمة إخوانهم من القراء الذين ييسملون ، فكيف ينكر ترك التكبير على من يقرأ قراءة الجمهور؟ وليس التكبير مكتوباً في المصاحف وليس هو في القرآن باتفاق المسلمين . ومن ظن أن التكبير من القرآن فإنه يستتاب ، فإن تاب وإلا قتل .

بخلاف البسمة ، فإنها من القرآن ، حيث كتبت في مذهب الشافعي وهو مذهب أحمد المنصوص عنه في غير موضع ، وهو مذهب أبي حنيفة عند المحققين من أصحابه وغيرهم من الأئمة ، لكن مذهب أبي حنيفة وأحمد وغيرهما أنها من القرآن ، حيث كتبت البسمة ، وليست من السورة ، ومذهب مالك ليست من القرآن إلا في سورة النمل ، وهو قول في مذهب أبي حنيفة وأحمد .

ومع هذا فالنزاع فيها من مسائل الاجتهاد ، فمن قال : هي من القرآن حيث كتبت ، أو

قال: ليست هي من القرآن إلا في سورة/النمل، كان قوله من الأقوال التي ساغ فيها ٤١٩/١٣ الاجتهاد.

وأما التكبير، فمن قال: إنه من القرآن فإنه ضال باتفاق الأئمة، والواجب أن يستتاب، فإن تاب وإلا قتل، فكيف مع هذا ينكر على من تركه؟! ومن جعل تارك التكبير مبتدعاً أو مخالفاً للسنة أو عاصياً فإنه إلى الكفر أقرب منه إلى الإسلام، والواجب عقوبته بل إن أصرَّ على ذلك بعد وضوح الحجة وجب قتله.

ولو قدر أن النبي ﷺ أمر بالتكبير لبعض من أقرأه كان غاية ذلك يدل على جوازه، أو استحبابه، فإنه لو كان واجباً لما أهمله جمهور القراء، ولم يتفق أئمة المسلمين على عدم وجوبه، ولم ينقل أحد من أئمة الدين أن التكبير واجب، وإنما غاية من يقرأ بحرف ابن كثير أن يقول: إنه مستحب، وهذا خلاف البسمة؛ فإن قراءتها واجبة عند من يجعلها من القرآن، ومع هذا فالقراء يسوغون ترك قراءتها لمن لم ير الفصل بها، فكيف لا يسوغ ترك التكبير لمن ليس داخلاً في قراءته؟

وأما ما يدعيه بعض القراء من التواتر في جزئيات الأمور، فليس هذا موضع تفصيله.

٤٢٠/١٣ /سُئِلَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عن الإمام مالك أنه قال: من كتب مصحفًا على غير رسم المصحف العثماني فقد أثم، أو قال: كفر. فهل هذا صحيح؟ وأكثر المصاحف اليوم على غير المصحف العثماني، فهل يحل لأحد كتابته على غير المصحف العثماني بشرط ألا يبدل لفظًا، ولا يغير معنى، أم لا؟

فأجاب:

أما هذا النقل عن مالك في تكفير من فعل ذلك فهو كذب على مالك، سواء أريد به رسم الخط أو رسم اللفظ؛ فإن مالكًا كان يقول عن أهل الشورى: إن لكل منهم مصحفًا يخالف رسم مصحف عثمان، وهم أجل من أن يقال فيهم مثل هذا الكلام، وهم علي ابن أبي طالب، والزبير، وطلحة، وسعد، وعبد الرحمن بن عوف مع عثمان.

وأيضًا، فلو قرأ رجل بحرف من حروفهم التي تخرج عن مصحف عثماني ففيه روايتان عن مالك وأحمد، وأكثر العلماء يحتجون بما ثبت من ذلك عنهم، فكيف يكفر فاعل ذلك؟!

٤٢١/١٣ / وأما اتباع رسم الخط بحيث يكتبه بالكوفي فلا يجب عند أحد من المسلمين، وكذلك اتباعه فيما كتبه بالواو والألف هو حسن لفظ رسم خط الصحابة.

وأما تكفير من كتب ألفاظ المصحف بالخط الذي اعتاده فلا أعلم أحدًا قال بتكفير من فعل ذلك، لكن متابعة خطهم أحسن، هكذا نقل عن مالك وغيره، والله أعلم.

٤٢٢/١٣ /وَسُئِلَ عن قوم يقرؤون القرآن ويلحنون فيه، فأنكر عليهم منكر، فقال قائل منهم: كل لجنة بعشر حسنات؟!

فأجاب:

الحمد لله. إذا قدرُوا على تصحيح صحتوا، وإن عجزوا عن ذلك فلا بأس بذلك حسب استطاعتهم.

/وَسُئِلَ عن رجل يتلو القرآن مخافة النسيان، ورجاء الثواب، فهل يؤجر على قراءته ٤٢٣/١٣
للدراصة ومخافة النسيان أم لا؟ وقد ذكر رجل ممن ينسب إلى العلم أن القارئ إذا قرأ
للدراصة مخافة النسيان أنه لا يؤجر، فهل قوله صحيح أم لا ؟

فأجاب:

بل إذا قرأ القرآن لله تعالى فإنه يثاب على ذلك بكل حال، ولو قصد بقراءته أنه يقرؤه
لثلا ينساه، فإن نسيان القرآن من الذنوب، فإذا قصد بالقرآن أداء الواجب عليه من دوام
حفظه للقرآن، واجتناب ما نهى عنه من إهماله حتى ينساه، فقد قصد طاعة الله، فكيف
لا يثاب؟

وفي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «استذكروا القرآن، فلهو أشد تفلقاً من صدور
الرجال من النعم من عقلها»^(١). وقال ﷺ: «عرضت عليّ سيئات أمتي فرأيت من
مساوئ أعمالها الرجل يؤتيه الله آية من القرآن فينام عنها حتى ينساها»^(٢)، وفي صحيح ٤٢٤/١٣
مسلم عن النبي ﷺ أنه قال: «ما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله يتلون كتاب الله،
ويتدارسونه، إلا غشيتهم الرحمة، ونزلت عليهم السكينة، وحفّت بهم الملائكة، وذكرهم
الله فيمن عنده، ومن أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه»^(٣)، والله أعلم.

(١) البخاري في فضائل القرآن (٥٠٣٢) ومسلم في صلاة المسافرين وقصرها (٢٢٩/٧٩٠).

(٢) ابن أبي شيبة في فضائل القرآن (١٠٠٤٧) عن الوليد بن عبد الله بن أبي مغيث، وكنز العمال (٢٨٤٧).

(٣) مسلم في الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار (٣٨/٢٦٩٩) عن أبي هريرة.

Obaikandi.com

كتاب

التفسير

الجزء الأول

من سورة الفاتحة إلى سورة الأعراف

obeikandi.com

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده .

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَام - قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ وَنُورَ ضَرْحِهِ - :

فصل

أَسْمَاءُ الْقُرْآنِ

القرآن، الفرقان، الكتاب، الهدى، النور، الشفاء، البيان، الموعظة، الرحمة، بصائر، البلاغ، الكريم، المجيد، العزيز، المبارك، التنزيل، المنزل، الصراط المستقيم، حبل الله، الذكر، الذكرى، تذكرة: ﴿وَأَنذَرْتُ لَنَذِكُرُ الْمُتَّقِينَ﴾ [الحاقة: ٤٨]، ﴿إِنَّمَا تَذَكُّرٌ . فَمَنْ شَاءَ ذَكَّرُوا﴾ [المدر: ٥٤، ٥٥]، ﴿مُصَدِّقًا^(١) لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [البقرة: ٩٧]، وآل عمران: ٣، و﴿تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [يونس: ٣٧، ويوسف: ١١١]، المهيمن عليه، ﴿وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [يوسف: ١١١]، ﴿تَبَيَّنَّا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩]، المتشابه، الثاني، الحكيم: ﴿تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ﴾ [لقمان: ٢]، محكم، المفصل: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنزَلَ^{٢/١} إِلَيْكُمْ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا﴾ [الأنعام: ١١٤]، البرهان: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا﴾ [النساء: ١٧٤]، على أحد القولين، الحق: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [يونس: ١٠٨]، عربي مبين، أحسن الحديث، أحسن القصص على قول، كلام الله: ﴿فَأَجْرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، العلم: ﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْوَحْيِ﴾ [آل عمران: ٦١]، العلي الحكيم: ﴿وَأَنذَرْتُ فِي أَمْرٍ الْكِتَابَ لَدَيْنَا لَعَلِّي حَكِيمٌ﴾ [الزخرف: ٤]، القيم: ﴿يَتْلُوا صُحُفًا مُّطَهَّرَةً . فِيهَا كُتِبَ قِيمَةٌ﴾ [البينة: ٢، ٣]، ﴿أَنزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَّهُ عِوَجًا . قِيمًا﴾ [الكهف: ١، ٢]، وخي في قوله: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ [النجم: ٤]، حكمة في قوله: ﴿وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنَ الْأَنْبَاءِ مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ . حِكْمَةٌ بَالِغَةٌ﴾ [القمر: ٤، ٥]، وحكما في قوله: ﴿أَنزَلْنَاهُ حُكْمًا وَعَرَبِيًّا﴾ [الرعد: ٣٧]، ونبا على قول في قوله: ﴿عَنِ النَّبِيِّ الْعَظِيمِ﴾ [النبا: ٢]، ونذير على قول: ﴿هَذَا نَذِيرٌ مِنَ النَّذِيرِ الْأَوَّلِ﴾ [النجم: ٥٦] في حديث أبي موسى شافعا مشفعا وشاهدا مصدقا، وسماه النبي ﷺ: «حجة لك أو عليك»^(١) وفي حديث الحارث عن علي: «عِصْمَةٌ لِمَنْ اسْتَمْسَكَ بِهِ»^(٢) .

(١) في المطبوعة: «مصدق»، والصواب ما أثبتناه .

(٢) مسلم في الطهارة (٢/٢٢٣)، والترمذي في الدعوات (٣٥١٧) وقال: «حديث صحيح»، والنسائي في الزكاة (٢٤٣٧)، وابن ماجه في الطهارة (٢٨٠)، وأحمد ٣٤٢/٥، ٣٤٣ كلهم عن أبي مالك الأشعري .

(٣) الدارمي ٢ / ٤٣١ .

وأما وصفه بأنه يقص وينطق ويحكم ويفتي ويبشر ويهدي فقال: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَفُصُّ عَلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ [النمل: ٧٦]، ﴿هَذَا كِتَابُنَا يُنطِقُ عَلَيْكُمْ﴾ [الجاثية: ٢٩]، ﴿قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ﴾ [النساء: ١٢٧] أي: يفتيكم أيضاً: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ﴾ [الإسراء: ٩].

/فصل

فى الآيات الدالة على اتباع القرآن

قوله: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]، فإنه فى التفسير المرفوع عن النبى ﷺ كتاب الله... (١).

(١) بياض بالأصل.

/ وَسُئِلَ - رحمه الله - عن أحاديث ، هل هي صحيحة وهل رواها أحد ٤/١٤
من الاعتبارين بإسناد صحيح؟ إلخ .

فقال :

فصل

وأما حديث فاتحة الكتاب ، فقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال : «يقول الله تعالى : قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين ، نصفها لي ونصفها لعبدي ولعبدي ما سأل ، فإذا قال العبد : ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ قال الله : حمدني عبدي ، وإذا قال : ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ قال الله : أثني علي عبدي ، وإذا قال : ﴿مَلِكُ يَوْمِ الدِّينِ﴾ قال الله : مجدني عبدي . وإذا قال : ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ قال : هذه الآية بيني وبين عبدي ولعبدي ما سأل ، فإذا قال : ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ . صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ قال : هؤلاء لعبدي ولعبدي ما سأل»^(١).

/ وثبت في صحيح مسلم عن ابن عباس قال : بينما جبريل قاعد عند النبي ﷺ سمع ٥/١٤ نقيضاً من فوقه فرفع رأسه ، فقال : «هذا باب من السماء فتح اليوم ولم يفتح قط إلا اليوم ، فنزل منه ملك فقال : هذا ملك نزل إلى الأرض ، ولم ينزل قط إلا اليوم ، فسلم وقال : أبشر بنورين لم يؤتهما نبي قبلك : فاتحة الكتاب ، وخواتيم سورة البقرة ، لن تقرأ بحرف منها إلا أعطيته»^(٢) ، وفي بعض الأحاديث : «إن فاتحة الكتاب أعطيتها من كثر تحت العرش»^(٣).

فصل

قال الله تعالى في أم القرآن والسبع المثاني والقرآن العظيم : ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة : ٥] ، وهذه السورة هي أم القرآن ، وهي فاتحة الكتاب ، وهي السبع المثاني والقرآن العظيم ، وهي الشافية ، وهي الواجبة في الصلوات ، لا صلاة إلا بها ، وهي الكافية تكفي عن غيرها ولا يكفي غيرها عنها .

(١) مسلم في الصلاة (٣٨/٣٩٥) .

(٢) مسلم في صلاة المسافرين (٢٥٤/٨٠٦) .

(٣) البيهقي في الشعب (٢١٤٨) بإسناد ضعيف ، وذكره الألباني في ضعيف الجامع الصغير (١٥٦١) ، عن أنس .

والصلاة أفضل الأعمال ، وهي مؤلفة من كلم طيب وعمل صالح ، أفضل كلمها الطيب وأوجه القرآن ، وأفضل عملها الصالح وأوجه السجود ، كما جمع بين الأمرين ٦/١٤ في أول سورة أنزلها على رسوله ، حيث افتتحها بقوله تعالى : ﴿ أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴾ [العلق : ١] وختمها بقوله : ﴿ وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ ﴾ [العلق : ١٩] ، فوضعت الصلاة على ذلك أولها القراءة وآخرها السجود .

ولهذا قال سبحانه في صلاة الخوف : ﴿ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ ﴾ [النساء : ١٠٢] ، والمراد بالسجود الركعة التي يفعلونها وحدهم بعد مفارقتهم للإمام ، وما قبل القراءة من تكبير واستفتاح ، واستعاذة ، هي تحريم للصلاة ، ومقدمة لما بعده ، أول ما يتدبّر به كالتقدمة ، وما يفعل بعد السجود من قعود ، وتشهد فيه التحية لله ، والسلام على عباده الصالحين والدعاء والسلام على الحاضرين ، فهو تحليل للصلاة ومعقبة لما قبله ، قال النبي ﷺ : « مفتاح الصلاة الطهور ، وتحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم » ^(١) .

ولهذا لما تنازع العلماء أيما أفضل كثرة الركوع والسجود أو طول القيام أو هما سواء على ثلاثة أقوال عن أحمد وغيره ، كان الصحيح أنهما سواء ، القيام فيه أفضل الأذكار ، والسجود أفضل الأعمال فاعتدلا ؛ ولهذا كانت صلاة رسول الله ﷺ معتدلة ، يجعل الأركان قريباً من السواء ، وإذا أطال القيام طويلاً كثيراً - كما كان يفعل في قيام الليل وصلاة الكسوف - أطال معه الركوع والسجود ، وإذا اقتصد فيه اقتصد في الركوع والسجود ، وأم الكتاب ، كما أنها القراءة الواجبة فهي أفضل سورة في القرآن . قال ٧/١٤ النبي ﷺ في الحديث الصحيح : « لم ينزل في التوراة ولا الإنجيل ولا الزبور ولا القرآن مثلها ، وهي السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أوتيته » ^(٢) ، وفضائلها كثيرة جداً .

وقد جاء مأثوراً عن الحسن البصري - رواه ابن ماجه وغيره - أن الله أنزل مائة كتاب وأربعة كتب ، جمع علمها في الأربعة ، وجمع علم الأربعة في القرآن ، وجمع علم القرآن في المفصل ، وجمع علم المفصل في أم القرآن ، وجمع علم أم القرآن في هاتين الكلمتين الجامعتين : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [الفاتحة : ٥] وإن علم الكتب المنزلة من السماء اجتمع في هاتين الكلمتين الجامعتين .

(١) أبو داود في الطهارة (٦١) وفي الصلاة (٦١٨) ، والترمذي في الطهارة (٣) ، وقال : « هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسن » ، وابن ماجه في الطهارة (٢٧٥) ، وأحمد ١/١٢٣ ، ١٢٩ كلهم عن علي بن أبي طالب .

(٢) الترمذي في فضائل القرآن (٢٨٧٥) وقال : « هذا حديث حسن صحيح » ، والنسائي في التفسير (٢٢٥) ، وأحمد ٤١٣/٢ كلهم عن أبي هريرة .

ولهذا ثبت في الحديث الصحيح حديث : « إن الله تعالى يقول : قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين ، نصفها لى ونصفها لعبدي ولعبدي ما سأل ، فإذا قال العبد : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ قال الله : حمدني عبدي ، وإذا قال : ﴿ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴾ قال الله : أثني علي عبدي ، وإذا قال : ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ قال الله عز وجل : تجدي عبدي - وفي رواية : فَوُضَّ إِلَيَّ عبدي - وإذا قال : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ قال : فهذه الآية بيني وبين عبدي نصفين ، ولعبدي ما سأل ، فإذا قال : ﴿ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ . صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ قال : هؤلاء لعبدي ولعبدي ما سأل»^(١).

/فقد ثبت بهذا النص أن هذه السورة منقسمة بين الله وبين عبده وأن هاتين الكلمتين ٨/١٤ مقتسم السورة ، ف ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ مع ما قبله الله ، و ﴿ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ مع ما بعده للعبد وله ما سأل ؛ ولهذا قال من قال من السلف : نصفها ثناء ونصفها مسألة ، وكل واحد من العبادة والاستعانة دعاء .

وإذا كان الله قد فرض علينا أن نناجيه وندعوه بهاتين الكلمتين فى كل صلاة ، فمعلوم أن ذلك يقتضى أنه فرض علينا أن نعبد وأن نستعينه ؛ إذ إيجاب القول الذى هو إقرار واعتراف ودعاء وسؤال هو إيجاب لمعناه ليس إيجاباً لمجرد لفظ لا معنى له ، فإن هذا لا يجوز أن يقع ؛ بل إيجاب ذلك أبلغ من إيجاب مجرد العبادة والاستعانة ؛ فإن ذلك قد يحصل أصله بمجرد القلب ، أو القلب والبدن ، بل أوجب دعاء الله - عز وجل - ومناجاته ، وتكليمه ومخاطبته بذلك ليكون الواجب من ذلك كاملاً صورة ومعنى بالقلب وبسائر الجسد .

وقد جمع بين هذين الأصلين الجامعين إيجاباً وغير إيجاب فى مواضع ، كقوله فى آخر سورة هود : ﴿ فَأَعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ ﴾ [هود : ١٢٣] ، وقول العبد الصالح شعيب : ﴿ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾ [هود : ٨٨] ، وقول إبراهيم والذين معه : ﴿ رَبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَالْأَمِيرُ ﴾ [المتحنة : ٤] ، وقوله - سبحانه - إذ أمر رسوله أن يقول : ﴿ كَذَلِكَ أَرْسَلْنَاكَ فِي أُمَّةٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهَا أُمَمٌ لَبَتُوا عَلَيْهِمُ الَّذِينَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ قُلْ هُوَ رَبِّي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابُ ﴾ [الرعد : ٣٠] . ٩/١٤ فأمر نبيه بأن يقول : على الرحمن توكلت وإليه متاب ، كما أمره بهما فى قوله : ﴿ فَأَعْبُدْهُ ﴾

(١) مسلم فى الصلاة (٣٨/٣٩٥) .

وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ ﴿١٢٣﴾ [هود: ١٢٣] والأمر له أمر لأمرته، وأمره بذلك في أم القرآن وفي غيرها لأمرته ليكون فعلهم ذلك طاعة لله وامتنالا لأمره ، ولا يتقدموا بين يدي الله ورسوله ؛ ولهذا كان عامة ما يفعله نبينا ﷺ والخالصون من أمته من الأدعية والعبادات وغيرها إنما هو بأمر من الله ؛ بخلاف من يفعل ما لم يؤمر به وإن كان حسناً أو عفواً ، وهذا أحد الأسباب الموجبة لفضله وفضل أمته على من سواهم ، وفضل الخالصين من أمته على المشويين الذين شابوا ما جاء به بغيره ، كالمنحرفين عن الصراط المستقيم .

والى هذين الأصلين كان النبي ﷺ يقصد في عباداته وأذكاره ومناجاته ، مثل قوله في الأضحية: « اللهم هذا منك ولك »^(١)، فإن قوله : « منك » هو معنى التوكل والاستعانة، وقوله : « لك » هو معنى العبادة ، ومثل قوله في قيامه من الليل : « لك أسلمت ، وبك آمنت ، وعليك توكلت ، وإليك أنبت ، وبك خاصمت ، وإليك حاکمت ، أعوذ بعزتك ، لا إله إلا أنت أن تضلني ، أنت الحي الذي لا يموت ، والجن والإنس يموتون »^(٢) إلى أمثال ذلك .

١٠/١٤ / إذا تقرر هذا الأصل، فالإنسان في هذين الواجبين لا يخلو من أحوال أربعة هي القسمة الممكنة ، إما أن يأتي بهما ، وأما أن يأتي بالعبادة فقط، وإما أن يأتي بالاستعانة فقط، وإما أن يتركهما جميعاً.

ولهذا كان الناس في هذه الأقسام الأربعة، بل أهل الديانات هم أهل هذه الأقسام، وهم المقصودون هنا بالكلام.

قسم يغلب عليه قصد التأله لله ومتابعة الأمر والنهي والإخلاص لله تعالى، واتباع الشريعة في الخضوع لأوامره وزواجره وكلماته الكونيات، لكن يكون منقوصاً من جانب الاستعانة والتوكل، فيكون إما عاجزاً وإما مفرطاً، وهو مغلوب إما مع عدوه الباطن وإما مع عدوه الظاهر، وربما يكثر منه الجزع مما يصيبه، والحزن لما يفوته، وهذا حال كثير ممن يعرف شريعة الله وأمره، ويرى أنه متبع للشريعة وللعبادة الشرعية، ولا يعرف قضاءه وقدره، وهو حسن القصد، طالب للحق، لكنه غير عارف بالسييل الموصلة، والطريق المفضية.

وقسم يغلب عليه قصد الاستعانة بالله والتوكل عليه، وإظهار الفقر والفاقة بين يديه، والخضوع لقضائه وقدره وكلماته الكونيات، لكن يكون منقوصاً من جانب العبادة ١١/١٤ وإخلاص الدين لله ، فلا يكون مقصوده/أن يكون الدين كله لله ، وإن كان مقصوده ذلك

(١) لم ننف عليه .

(٢) البخاري في التهجد (١١٢٠) وفي الدعوات (٦٣١٧)، ومسلم في صلاة المسافرين (١٩٩/٧٦٩) وفي الذكر (٦٧/٢٧١٧) واللفظ لمسلم في الذكر .

فلا يكون متبعاً لشريعة الله - عز وجل - ومنهاجه ، بل قصده نوع سلطان فى العالم ، إما سلطان قدرة وتأثير ، وإما سلطان كشف وإخبار ، أو قصده طلب ما يريد و دفع ما يكرهه بأي طريق كان ، أو مقصوده نوع عبادة وتأله بأي وجه كان همته فى الاستعانة والتوكل المعينة له على مقصوده ، فيكون إما جاهلاً وإما ظالماً تاركاً لبعض ما أمره الله به ، راكباً لبعض ما نهى الله عنه ، وهذه حال كثير ممن يتأله ويتصوف ويتفقر ، ويشهد قدر الله وقضائه ، ولا يشهد أمر الله ونهيه ، ويشهد قيام الأكوان بالله وفقرها إليه ، وإقامته لها ولا يشهد ما أمر به وما نهى عنه ، وما الذي يحبه الله منه ويرضاه ، وما الذي يكرهه منه ويسخطه .

ولهذا يكثر في هؤلاء من له كشف وتأثير وخرق عادة مع انحلال عن بعض الشريعة ، ومخالفة لبعض الأمر ، وإذا أوغل الرجل منهم دخل فى الإباحية والانحلال ، وربما صعد إلى فساد التوحيد فيخرج إلى الاتحاد والحلول المقيد ، كما قد وقع لكثير من الشيوخ ، ويوجد فى كلام صاحب « منازل السائرين » وغيره ما يفضى إلى ذلك .

وقد يدخل بعضهم فى « الاتحاد المطلق والقول بوحدة الوجود » فيعتقد أن الله هو الوجود المطلق ، كما يقول صاحب « الفتوحات المكية » فى أولها :

الرّب حق والعبد حق / باليت شعري من المكلف
إن قلت عبد فذاك ميت / أو قلت رب أنى يكلف

وقسم ثالث مُعرضون عن عبادة الله وعن الاستعانة به جميعاً .

وهم فريقان : أهل دنيا وأهل دين ، فأهل الدين منهم هم أهل الدين الفاسد الذين يعبدون غير الله ، ويستعينون غير الله بظنهم وهواهم : ﴿ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الْفُلْنَ وَمَا تَهْوَى الْأَنفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمْ الْهُدَى ﴾ [النجم : ٢٣] ، وأهل الدنيا منهم الذين يطلبون ما يشتهونه من العاجلة بما يعتقدونه من الأسباب .

واعلم أنه يجب التفريق بين من قد يعرض عن عبادة الله والاستعانة به ، وبين من يعبد غيره ويستعين بسواه .

فصل

قال الله - عز وجل - في أول السورة: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] فبدأ بهذين الاسمين: الله، والرب.

و«الله» هو الإله المعبود، فهذا الاسم أحق بالعبادة ؛ ولهذا يقال : الله أكبر، الحمد لله، سبحان الله/لا إله إلا الله .

و«الرب» هو المربى الخالق الرازق الناصر الهادى . وهذا الاسم أحق باسم الاستعانة والمسألة ؛ ولهذا يقال : ﴿رَبِّ أَغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ﴾ [نوح: ٢٨]، ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣]، ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي﴾ [القصص: ١٦]، ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا﴾ [آل عمران: ١٤٧]، ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، فعامّة المسألة والاستعانة المشروعة باسم الرب .

فالاسم الأول يتضمن غاية العبد ومصيره ومنتهاه، وما خلق له، وما فيه صلاحه وكماله، وهو عبادة الله، والاسم الثانى يتضمن خلق العبد ومبتداه، وهو أنه يربه ويتولاه مع أن الثانى يدخل فى الأول دخول الربوبية فى الإلهية، والربوبية تستلزم الألوهية أيضاً، والاسم «الرحمن» يتضمن كمال التعلقين، وبوصف الحالين فيه تتم سعادته فى دنياه وأخراه .

ولهذا قال تعالى: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ قُلْ هُوَ رَبِّي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ﴾ [الرعد: ٣٠]، فذكر هنا الأسماء الثلاثة: (الرحمن) و(ربي) و(الإله)، وقال: ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ﴾ كما ذكر الأسماء الثلاثة فى أم القرآن، لكن بدأ هناك باسم الله ؛ ولهذا بدأ فى السورة بـ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ فقدم الاسم وما يتعلق به من العبادة ؛ لأن

١٤/١٤ تلك السورة فاتحة الكتاب وأم القرآن ، فقدم فيها المقصود الذى هو العلة الغائية ، فإنها علة فاعلية لليلة الغائية . وقد بسطت هذا المعنى فى مواضع ؛ فى أول « التفسير » وفى «قاعدة المحبة والإرادة » وفى غير ذلك .

فصل

ولما كان علم النفوس بحاجتهم وفقرهم إلى الرب قبل علمهم بحاجتهم وفقرهم إلى الإله المعبود ، وقصدهم لدفع حاجاتهم العاجلة قبل الآجلة ، كان إقرارهم بالله من جهة ربوبيته أسبق من إقرارهم به من جهة ألوهيته ، وكان الدعاء له والاستعانة به والتوكل عليه فيهم أكثر من العبادة له ، والإنابة إليه .

ولهذا إنما بعث الرسل يدعونهم إلى عبادة الله وحده لا شريك له ، الذي هو المقصود المستلزم للإقرار بالربوبية ، وقد أخبر عنهم أنهم ﴿وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧] ، وأنهم إذا مسهم الضر ضل من يدعون إلا إياه وقال : ﴿وَلِذَا غَشِيَهُمْ مَوَجُّ كَاطِلٍ دَعَوْا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [لقمان: ٣٢] ، فأخبر أنهم مقرون بربوبيته ، وأنهم مخلصون له الدين إذا مسهم/الضر في دعائهم واستعانتهم ، ثم يعرضون عن عبادته في ١٥/١٤ حال حصول أغراضهم .

وكثير من المتكلمين إنما يقررون الوحداية من جهة الربوبية ، وأما الرسل فهم دعوا إليها من جهة الألوهية ، وكذلك كثير من المتصوفة المتعبدة وأرباب الأحوال إنما توجههم إلى الله من جهة ربوبيته ؛ لما يمدهم به في الباطن من الأحوال التي بها يتصرفون ، وهؤلاء من جنس الملوك ، وقد ذم الله - عز وجل - في القرآن هذا الصنف كثيراً ، فتدبر هذا فإنه تنكشف به أحوال قوم يتكلمون في الحقائق ، ويعملون عليها ، وهم - لعمرى - في نوع من الحقائق الكونية القدريّة الربوبية لا في الحقائق الدينية الشرعية الإلهية ، وقد تكلمت على هذا المعنى في مواضع متعددة ، وهو أصل عظيم يجب الاعتناء به ، والله سبحانه أعلم .

فصل

وذلك أن الإنسان ، بل وجميع المخلوقات ، عباد لله تعالى ، فقراء إليه ، ممالك له ، وهو ربهم ومليكهم وإلههم ، لا إله إلا هو ، فالمخلوق ليس له من نفسه شيء أصلاً ، بل نفسه وصفاته وأفعاله وما ينتفع به أو يستحقه - وغير ذلك - إنما هو من خلق الله ، والله - عز وجل - رب/ذلك كله ومليكه ، وبارئه وخالقه ومصوره .

١٦/١٤

وإذا قلنا: ليس له من نفسه إلا العدم ، فالعدم ليس هو شيئاً يفتقر إلى فاعل موجود ، بل العدم ليس بشيء ، وبقاؤه مشروط بعدم فعل الفاعل ، لا أن عدم الفاعل يوجبه ويقتضيه كما يوجب الفاعل المفعول الموجود ، بل قد يضاف عدم المعلول إلى عدم العلة ، وبينهما فرق ، وذلك أن المفعول الموجود إنما خلقه وأبدعه الفاعل ، وليس المعدوم أبدعه

عدم الفاعل، فإنه يفضى إلى التسلسل والدور ؛ ولأنه ليس اقتضاء أحد العدمين للآخر بأولى من العكس؛ فإنه ليس أحد العدمين مميزاً لحقيقة استوجب بها أن يكون فاعلاً، وإن كان يعقل أن عدم المقتضى أولى بعدم الأثر من العكس ، فهذا لأنه لما كان وجود المقتضى هو المفيد لوجود المقتضى صار العقل يضيف عدمه إلى عدمه إضافة لزومية ؛ لأن عدم الشيء إما أن يكون لعدم المقتضى أو لوجود المانع . وبعد قيام المقتضى لا يتصور أن يكون العدم إلا لأجل هاتين الصورتين أو الحالتين ، فلما كان الشيء الذي انعقد سبب وجوده يعوقه ويمنعه المانع المنافي وهو أمر موجود، وتارة لا يكون سببه قد انعقد صار عدمه تارة ينسب إلى عدم مقتضيه، وتارة إلى وجود مانعه ومنافيه.

١٧/١٤ وهذا معنى قول المسلمين: ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن؛ إذ مشيئته هي الموجبة وحدها لا غيرها، فيلزم من انتفاؤها انتفاؤه لا يكون شيء حتى تكون مشيئته، لا يكون شيء بدونها بحال، فليس لنا سبب يقتضى وجود شيء حتى تكون مشيئته مانعة من وجوده، بل مشيئته هي السبب الكامل، فمع وجودها لا مانع ، ومع عدمها لا مقتضى ﴿مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكُ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [فاطر: ٢]، ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ يَضْرِبْكَ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ﴾ [يونس: ٧]، ﴿قُلْ أَقْرَبُكُمْ إِلَهُاً مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هِيَ مُمْسِكَةٌ بِرَحْمَتِهِ قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾ [الزمر: ٣٨].

وإذا عرف أن العبد ليس له من نفسه خير أصلاً، بل ما بنا من نعمة فمن الله، وإذا مسنا الضر فإليه نجأ، والخير كله بيديه، كما قال: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩]، وقال: ﴿أَوْ لَمَّا أَصَبْتَكُمْ مُصِيبَةً قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَهَا قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٥]، وقال النبي ﷺ في سيد الاستغفار الذى فى صحيح البخارى: «اللهم أنت ربى لا إله إلا أنت، خلقتنى وأنا عبدك، وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت ، أعوذ بك من شر ما صنعت ، أبوء لك بنعمتك علىّ، وأبوء بذنبى ، فاغفر لى فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت »^(٢)، وقال فى دعاء ١٨/١٤ الاستفتاح الذى فى صحيح مسلم /«ليبك وسعديك ، والخير بيدك ، والشر ليس إليك ، تباركت ربنا وتعاليت»^(٣).

(١) فى المطبوعة : « قل أرأيتم » ، والصواب ما أثبتناه .

(٢) البخارى فى الدعوات (٦٣٢٣) .

(٣) مسلم فى صلاة المسافرين (٢٠١ / ٧٧١) عن على بن أبى طالب .

وذلك أن الشر إما أن يكون موجوداً أو معدوماً . فالمعدوم سواء كان عدم ذات أو عدم صفة من صفات كمالها أو فعل من أفعالها ، مثل عدم الحياة ، أو العلم ، أو السمع أو البصر ، أو الكلام ، أو العقل ، أو العمل الصالح على تنوع أصنافه ، مثل معرفة الله ومحبه وعبادته والتوكل عليه ، والإنابة إليه ، ورجائه وخشيته ، وامثال أوامره واجتناب نواهيه ، وغير ذلك من الأمور المحمود الباطنة والظاهرة ، من الأقوال والأفعال . فإن هذه الأمور كلها خيرات وحسنات وعدمها شر وسيئات ، لكن هذا العدم ليس بشيء أصلاً ، حتى يكون له بارئ وفاعل فيضاف إلى الله ، وإنما هو من لوازم النفس التي هي حقيقة الإنسان قبل أن تخلق وبعد أن خلقت ، فإنها قبل أن تخلق عدم مستلزم لهذا العدم ، وبعد أن خلقت - وقد خلقت ضعيفة ناقصة - فيها النقص والضعف والعجز ، فإن هذه الأمور عدمية ، فأضيف إلى النفس من باب إضافة عدم المعلول إلى عدم علته ، وعدم مقتضيه ، وقد تكون من باب إضافته إلى وجود منافي من وجه آخر سنيبه إن شاء الله تعالى .

ونكتة الأمر : أن هذا الشر والسيئات العدمية ، ليست موجودة حتى يكون الله خالقها ، فإن الله خالق كل شيء .

/والمعدومات تنسب تارة إلى عدم فاعلها ، وتارة إلى وجود مانعها ، فلا تنسب إليه ١٩/١٤ هذه الشرور العدمية على الوجهين :

أما الأول ، فلأنه الحق المبين ، فلا يقال : عدمت لعدم فاعلها ومقتضيتها .

وأما الثاني - وهو وجود المانع - فلأن المانع إنما يحتاج إليه إذا وجد المقتضى ، ولو شاء فعلها لما منعه مانع ، وهو - سبحانه - لا يمنع نفسه ما شاء فعله ، بل هو فعال لما يشاء ، ولكن الله قد يخلق هذا سبباً ومقتضياً ومانعاً ، فإن جعل السبب تاماً لم يمنع شيء ، وإن لم يجعله تاماً منعه المانع لضعف السبب وعدم إعانة الله له ، فلا يعدم أمر إلا لأنه لم يشأه ، كما لا يوجد أمر إلا لأنه يشأه ، وإنما تضاف هذه السيئات العدمية إلى العبد لعدم السبب منه تارة ، ولوجود المانع منه أخرى .

أما عدم السبب فظاهر ؛ فإنه ليس منه قوة ولا حول ولا خير ولا سبب خير أصالة ، ولو كان منه شيء لكان سبباً فأضيف إليه لعدم السبب ، ولأنه قد صدرت منه أفعال كان سبباً لها بإعانة الله له ، فما لم يصدر منه كان لعدم السبب .

/وأما وجود المانع المضاد له المنافي ، فلأن نفسه قد تضيق وتضعف ، وتعجز أن تجمع ٢٠/١٤ بين أفعال ممكنة في نفسها ، متنافية في حقه ، فإذا اشتغل بسمع شيء أو بصره ، أو الكلام في شيء أو النظر فيه أو إرادته ، أو اشتغلت جوارحه بعمل كثير اشتغلت عن عمل آخر ،

وإن كان ذلك خيراً لضيقة وعجزه ، فصار قيام إحدى الصفات والأفعال به مانعاً وصاداً عن آخر .

والضيق والعجز يعود إلى عدم قدرته ، فعاد إلى العدم الذي هو منه ، والعدم المحض ليس بشيء حتى يضاف إلى الله تعالى ، وأما إن كان الشيء موجوداً كالآلم وسبب الآلم ، فينبغي أن يعرف أن الشر الموجود ليس شراً على الإطلاق ، ولا شراً محضاً ، وإنما هو شر في حق من تألم به ، وقد تكون مصائب قوم عند قوم فوائد .

ولهذا جاء في الحديث الذي رواه مسلسلاً: «أمنت بالقدر خيريه وشره، وحلوه ومُرّه»^(١) ، وفي الحديث الذي رواه أبو داود : «لو أنفقت ملء الأرض ذهباً لما قبله منك حتى تؤمن بالقدر خيريه وشره ، وتعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك ، وما أخطأك لم يكن ليصيبك»^(٢) ، فالخير والشر هما بحسب العبد المضاف إليه كالحلو والمر سواء ، وذلك أن من لم يتألم بالشيء ليس في حقه شراً ، ومن تنعم به فهو في حقه خير ، كما كان ٢١/١٤ النبي ﷺ يعلم من قص عليه أخوه رؤيا أن يقول: «خيراً تلقاه وشرّاً توقاه ، خيراً لنا وشرّاً لأعدائنا»^(٣) ، فإنه إذا أصاب العبد شر سر قلب عدوه ، فهو خير لهذا وشر لهذا ، ومن لم يكن له ولياً ولا عدواً فليس في حقه لا خيراً ولا شراً ، وليس في مخلوقات الله ما يؤلم الخلق كلهم دائماً ، ولا ما يؤلم جمهورهم دائماً ، بل مخلوقاته إما منعمة لهم أو لجمهورهم في أغلب الأوقات ، كالشمس والعافية ، فلم يكن في الموجودات التي خلقها الله ما هو شر مطلقاً عاماً .

فعلم أن الشر المخلوق الموجود شر مقيد خاص ، وفيه وجه آخر هو به خير وحسن ، وهو أغلب وجهيه ، كما قال تعالى: ﴿أَحْسَنَ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا﴾ [السجدة: ٧]، وقال تعالى: ﴿صَنَعَ اللَّهُ الَّذِي أَنْفَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ٨٨]، وقال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الحجر: ٨٥]، وقال: ﴿وَيَنْتَكِرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلاً﴾ [آل عمران: ١٩١] .

وقد علم المسلمون أن الله لم يخلق شيئاً ما إلا لحكمة ؛ فتلك الحكمة وجه حسنه وخيره ، ولا يكون في المخلوقات شر محض لا خير فيه ، ولا فائدة فيه بوجه من الوجوه ؛ وبهذا يظهر معنى قوله : « والشر ليس إليك » ، وكون الشر لم يُضَف إلى الله وحده ، بل إما بطريق العموم أو يضاف إلى السبب أو يحذف فاعله .

(١) ابن ماجه فى المقدمة (٧٨) وقال البوصيرى فى الزوائد : « هذا إسناد ضعيف » عن عدى بن حاتم بمعناه .

(٢) أبو داود فى السنة (٤٦٩٩) عن أبى بن كعب وزيد بن ثابت .

(٣) الهيثمى فى المجمع ١٨٦/٧ وقال : « رواه الطبرانى وفيه سليمان بن عطاء القرشى ، وهو ضعيف » .

/ فهذا الشر الموجود الخاص المقيد سببه، إما عدم وإما وجود، فالعدم مثل عدم شرط أو ٢٢/١٤ جزء سبب؛ إذ لا يكون سببه عدماً محضاً؛ فإن العدم المحض لا يكون سبباً تاماً لوجود، ولكن يكون سبب الخير واللذة قد انعقد، ولا يحصل الشرط فيقع الألم، وذلك مثل عدم فعل الواجبات الذي هو سبب الذم والعقاب، ومثل عدم العلم الذي هو سبب ألم الجهل وعدم السمع والبصر والنطق الذي هو سبب الألم بالعمى والصمم والبكم، وعدم الصحة والقوة، الذي هو سبب الألم والمرض والضعف.

فهذه المواضع - ونحوها - يكون الشر - أيضاً - مضافاً إلى العدم المضاف إلى العبد، حتى يتحقق قول الخليل: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ [الشعراء: ٨٠]، فإن المرض وإن كان ألماً موجوداً فسببه ضعف القوة، وانتفاء الصحة الموجودة، وذلك عدم هو من الإنسان المعدوم بنفسه، ولا يتحقق قول الحق: ﴿وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سِتْرَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩]، وقوله: ﴿قُلْتُمْ أَنَّنِي هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٥] ونحو ذلك فيما كان سببه عدم فعل الواجب، وكذلك قول الصحابي: وإن يكن خطأ فمنى ومن الشيطان.

يبين ذلك أن المحرمات جميعها من الكفر والفسوق والعصيان إنما يفعلها العبد لجهله أو حاجته، فإنه إذا كان عالماً بمضررتها وهو غنى عنها امتنع أن يفعلها، والجهل أصله عدم، والحاجة أصلها العدم.

/ فأصل وقوع السيئات منه عدم العلم والغنى؛ ولهذا يقول في القرآن: ﴿مَا كَانُوا بِشَيْءٍ مِنْهُ يَشْعُرُونَ﴾ [هود: ٢٠]، ﴿أَفَلَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ؟﴾ [يس: ٦٢]، ﴿إِنَّهُمْ أَقْبَاءُ آبَاءِهِمْ ضَالِّينَ . فَهُمْ عَلَىٰ آثَرِهِمْ يُهْرَعُونَ﴾ [الصفافات: ٦٩، ٧٠]، إلى نحو هذه المعاني.

وأما الموجود الذى هو سبب الشر الموجود الذى هو خاص كالآلام، مثل الأفعال المحرمة من الكفر الذى هو تكذيب أو استكبار، والفسوق الذى هو فعل المحرمات ونحو ذلك، فإن ذلك سبب الذم والعقاب، وكذلك تناول الأغذية الضارة، وكذلك الحركات الشديدة المورثة للآلم، فهذا الوجود لا يكون وجوداً تاماً محضاً؛ إذ الوجود التام المحض لا يورث إلا خيراً، كما قلنا: إن العدم المحض لا يقتضى وجوداً، بل يكون وجوداً ناقصاً، إما فى السبب وإما فى المحل، كما يكون سبب التكذيب عدم معرفة الحق والإقرار به، وسبب عدم هذا العلم والقول عدم أسبابه، من النظر التام، والاستماع التام لآيات الحق وأعلامه.

وسبب عدم النظر والاستماع، إما عدم المقتضى فيكون عدماً محضاً، وإما وجود

مانع من الكبر أو الحسد في النفس ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [الحديد: ٢٣]، وهو تصور باطل ، وسببه عدم غنى النفس بالحق فتعتاض عنه بالخيال الباطل .

٢٤/١٤ /والحسد - أيضاً - سببه عدم النعمة التي يصير بها مثل المحسود أو أفضل منه ، فإن ذلك يوجب كراهة الحاسد لأن يكافئه المحسود ، أو يتفضل عليه .

وكذلك الفسوق - كالقتل والزنا وسائر القبائح - إنما سببها حاجة النفس إلى الاشتفاء بالقتل والالتذاذ بالزنا ، وإلا فمن حصل غرضه بلا قتل أو نال اللذة بلا زنا لا يفعل ذلك ، والحاجة مصدرها العدم ، وهذا يبين - إذا تدبره الإنسان - أن الشر الموجود إذا أضيف إلى عدم أو وجود فلا بد أن يكون وجوداً ناقصاً ، فتارة يضاف إلى عدم كمال السبب أو فوات الشرط ، وتارة يضاف إلى وجود ، ويعبر عنه تارة بالسبب الناقص والمحل الناقص ، وسبب ذلك إما عدم شرط أو وجود مانع ، والمانع لا يكون مانعاً إلا لضعف المقتضى ، وكل ما ذكرته واضح بين ، إلا هذا الموضع ففيه غموض يتبين عند التأمل وله طرفان :

أحدهما : أن الموجود لا يكون سببه عدماً محضاً .

والثاني : أن الموجود لا يكون سبباً للعدم المحض ، وهذا معلوم بالبديهة أن الكائنات الموجودة لا تصدر إلا عن حق موجود .

٢٥/١٤ /ولهذا كان معلوماً بالفطرة أنه لا بد لكل مصنوع من صانع ، كما قال تعالى : ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾ [الطور: ٣٥] ، يقول : أخلقوا من غير خالق خلقهم ، أم هم خلقوا أنفسهم؟ .

ومن المتكلمين من استدلل على هذا المطلوب بالقياس ، وضرب المثال ، والاستدلال عليه ممكن ودلائله كثيرة ، والفطرة عند صحتها أشد إقراراً به ، وهو لها أبده ، وهى إليه أشد اضطراباً من المثال الذى يقاس به .

وقد اختلف أهل الأصول فى العلة الشرعية ، هل يجوز تعليل الحكم الوجودى بالوصف العدمى فيها مع قولهم : إن العدمى يعلل بالعدمى ؟ فمنهم من قال : يعلل به ، ومنهم من أنكر ذلك ، ومنهم من فصل بين ما لا يجوز أن يكون علة للوجود فى قياس العلة ، ويجوز أن تكون علته له فى قياس الدلالة فلا يضاف إليه فى قياس الدلالة ، وهذا فصل الخطاب ، وهو أن قياس الدلالة يجوز أن يكون العدم فيه علة وجزءاً من علة ؛ لأن عدم الوصف قد يكون دليلاً على وصف وجودى يقتضى الحكم .

وأما قياس العلة ، فلا يكون العدم فيه علة تامة ، لكن يكون جزءاً من العلة التامة

وشرطاً للعلة المقتضية التي ليست بتامة ، وقلنا : جزء من العلة التامة ، وهو معنى كونه شرطاً في اقتضاء العلة الوجودية ، / وهذا نزاع لفظي ، فإذا حققت المعاني ارتفع . فهذا في ٢٦/١٤ بيان أحد الطرفين وهو أن الموجود لا يكون سببه عدماً محضاً .

وأما الطرف الثاني : وهو أن الموجود لا يكون سبباً لوجود يستلزم عدماً ، فلأن العدم المحض لا يفتقر إلى سبب موجود ، بل يكفي فيه عدم السبب الموجود ؛ ولأن السبب الموجود إذا أثر فلا بد أن يؤثر شيئاً ، والعدم المحض ليس بشيء ، فالأثر الذي هو عدم محض بمنزلة عدم الأثر ، بل إذا أثر الإعدام فالإعدام أمر وجودي فيه عدم ، فإن جعل الموجود معدوماً والمعدوم موجوداً أمر معقول ، أما جعل المعدوم معدوماً فلا يعقل إلا بمعنى الإبقاء على العدم ، والإبقاء على العدم يكفي فيه عدم الفاعل ، والفرق معلوم بين عدم الفاعل وعدم الموجب في عدم العلة ، وبين فاعل العدم ، وموجب العدم ، وعلة العدم . والعدم لا يفتقر إلى الثاني ، بل يكفي فيه الأول .

فتبين بذلك الطرفان ، وهو أن العدم المحض الذي ليس فيه شوب وجود لا يكون وجوداً ما ؛ لا سبباً ولا مسبباً ، ولا فاعلاً ولا مفعولاً أصلاً ، فالوجود المحض التام الذي ليس فيه شوب عدم لا يكون سبباً لعدم أصلاً ، ولا مسبباً عنه ، ولا فاعلاً له ولا مفعولاً ، أما كونه ليس مسبباً عنه ولا مفعولاً له فظاهر ، وأما كونه ليس سبباً له ، فإن كان سبباً لعدم محض فالعدم المحض لا يفتقر إلى سبب موجود ، وإن كان لعدم / فيه وجود فذاك ٢٧/١٤ الوجود لا بد له من سبب ، ولو كان سببه تاماً وهو قابل لما دخل فيه عدم ؛ فإنه إذا كان السبب تاماً والمحل قابلاً ، وجب وجود المسبب ، فحيث كان فيه عدم فلعدم ما في السبب أو في المحل فلا يكون وجوداً محضاً .

فظهر أن السبب حيث تخلف حكمه إن كان لفوات شرط فهو عدم ، وإن كان لوجود مانع فإنما صار مانعاً لضعف السبب ، وهو أيضاً عدم قوته وكماله ، فظهر أن الوجود ليس سبب العدم المحض ، وظهر بذلك القسمة الرباعية ، وهي أن الوجود المحض لا يكون إلا خيراً .

يبين ذلك أن كل شر في العالم لا يخرج عن قسمين ؛ إما ألم وإما سبب الألم ، وسبب الألم مثل الأفعال السيئة المقتضية للعذاب ، والألم الموجود لا يكون إلا لنوع عدم ، فكما يكون سببه تفرق الاتصال ؛ وتفرق الاتصال هو عدم التأليف والاتصال الذي بينهما ، وهو الشر والفساد .

وأما سبب الألم ، فقد قررت في قاعدة كبيرة : أن أصل الذنوب هو عدم الواجبات

لا فعل المحرمات، وإن فعل المحرمات إنما وقع لعدم الواجبات ، فصار أصل الذنوب عدم الواجبات ٢٨/١٤ ، وأصل الألم/عدم الصحة ؛ ولهذا كان النبي ﷺ يعلمهم في خطبة الحاجة أن يقولوا : « ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا » (١) ، فيستعيز من شر النفس الذى نشأ عنها من ذنوبها وخطاياها ، ويستعيز من سيئات الأعمال التى هى عقوباتها وآلامها ؛ فإن قوله : « ومن سيئات أعمالنا » قد يراد به السيئات فى الأعمال ، وقد يراد به العقوبات، فإن لفظ السيئات فى كتاب الله يراد به ما يسوء الإنسان من الشر، وقد يراد به الأعمال السيئة، قال تعالى: ﴿إِنْ تَمَسَّكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِنْ تُصِيبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا﴾ [آل عمران: ١٢٠]، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَمَّا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ كَفُورٌ﴾ [الشورى: ٤٨].

ومعلوم أن شر النفس هو الأعمال السيئة ، فتكون سيئات الأعمال هى الشر والعقوبات الحاصلة بها فيكون مستعيزاً من نوعى السيئات؛ الأعمال السيئة وعقوباتها، كما فى الاستعاذة المأمور بها فى الصلاة : « أعوذ بك من عذاب جهنم ، ومن عذاب القبر ، ومن فتنة المحيا والممات ، ومن فتنة المسيح الدجال » (٢) ، فأمرنا بالاستعاذة من العذاب - عذاب الآخرة وعذاب البرزخ - ومن سبب العذاب ، ومن فتنة المحيا والممات وفتنة المسيح الدجال . وذكر الفتنة الخاصة بعد الفتنة العامة - فتنة المسيح الدجال - فإنها أعظم الفتن ، كما فى الحديث الصحيح: « ما من خلق آدم إلى قيام الساعة فتنة أعظم من فتنة المسيح الدجال » (٣).

فصل

٢٩/١٤

إذا ظهر أن العبد وكل مخلوق فقير إلى الله محتاج إليه ليس فقيراً إلى سواه ، فليس هو مستغنياً بنفسه ولا بغير ربه، فإن ذلك الغير فقير أيضاً محتاج إلى الله، ومن المأثور عن أبى يزيد - رحمه الله - أنه قال: استغاثة المخلوق بالمخلوق كاستغاثة الغريق بالغريق. وعن الشيخ أبى عبد الله القرشى (٤) أنه قال: استغاثة المخلوق بالمخلوق كاستغاثة المسجون بالمسجون. وهذا تقريب وإلا فهو كاستغاثة العدم بالعدم؛ فإن المستغاث به إن لم يخلق

(١) أحمد ٣٩٢/١ وقال أحمد شاكر (٣٧٢٠): «إسناده ضعيف لانقطاعه... وأبو داود فى النكاح (٢١١٨).

(٢) البخارى فى الأذان (٨٣٢) .

(٣) أحمد ٣/٣٤٥ بلفظ آخر عن جابر .

(٤) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن إبراهيم، الأندلسى الصوفى، أحد العارفين وصاحب الكرامات والأحوال، له كلمات وجمل فى آداب المعاملات وطرائق أهل الرياضات جمعها بعض تلاميذه فى كتاب «الفصول» أقام بمصر مدة، وسكن القدس وتوفى بها سنة ٥٩٩هـ عن خمس وخمسين سنة. [شذرات الذهب ٤/٣٤٢، والأعلام ٥/٣١٩].

الحق فيه قوة وحولا وإلا فليس له من نفسه شيء، قال سبحانه: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقال تعالى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾ [الأنبياء: ٢٨]، وقال تعالى: ﴿وَمَا هُمْ بِضَآئِرِينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٠٢] واسم العبد يتناول معنيين. أحدهما: بمعنى العابد كرهاً، كما قال: ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ [مريم: ٩٣]، وقال: ﴿وَلَهُ اسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ [آل عمران: ٨٣] وقال: ﴿يَدْعِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١٧]، والآخر: ﴿كُلُّ لَمْ قَلْبَيْنُونَ﴾ [البقرة: ١١٦]، والروم: ٢٦]، وقال: ﴿وَلِلَّهِ ٣٠/١٤ تَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ [الرعد: ١٥].

والثاني: بمعنى العابد طوعاً وهو الذى يعبد ويستعينه، وهذا هو المذكور فى قوله: ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَسْتَوْنَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا﴾ [الفرقان: ٦٣]، وقوله: ﴿عَيْنًا يَتَرَبَّهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا﴾ [الإنسان: ٦]، وقوله: ﴿إِنْ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾ [الحجر: ٤٢]، وقوله: ﴿إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمْ الْمُخْلِصِينَ﴾ [الحجر: ٤٠]، وقوله: ﴿يَعْبَادُ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ الْيَوْمَ وَلَا أَنتُمْ تَحْزَنُونَ﴾ [الزخرف: ٦٨]، وقوله: ﴿وَأَذْكُرْ عَبْدًا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾ [ص: ٤٥]، وقوله: ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ﴾ [النجم: ١٠]، وقوله: ﴿يَنْفَعُ الْعَبْدَ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾ [ص: ٣٠، ٤٤]، وقوله: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا﴾ [الإسراء: ١]، وقوله: ﴿وَأَنْتَ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ﴾ [الجن: ١٩].

وهذه العبودية قد يخلو الإنسان منها تارة، وأما الأولى فوصف لازم، إذا أريد بها جريان القدر عليه وتصريف الخالق له، قال تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُ اسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾ [آل عمران: ٨٣]، وعامة السلف على أن المراد بالاستسلام: استسلامهم له بالخضوع والذل، لا مجرد تصريف الرب لهم، كما فى قوله: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ [الرعد: ١٥]، وهذا الخضوع والذل هو - أيضاً - لازم لكل عبد لابد له من ذلك، وإن كان قد يعرض له أحياناً الإعراض عن ٣١/١٤ ربه والاستكبار، فلا بد له عند التحقيق من الخضوع والذل له، لكن المؤمن يسلم له طوعاً فيحبه ويطيع أمره، والكافر إنما يخضع له عند رغبة ورهبة، فإذا زال عنه ذلك أعرض عن ربه، كما قال: ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنبَيْهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُ مَرَّ كَأَن لَّمْ يَدْعُنَا إِلَىٰ ضُرِّ مَسَّهُ﴾ [يونس: ١٢]، وقال: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِلَٰهًا فَلَمَّا تَجَنَّكَوْا إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ وَكَانَ الْإِنْسَانُ كَفُورًا﴾ [الإسراء: ٦٧].

وفقر المخلوق وعبوديته أمر ذاتي له لا وجود له بدون ذلك، والحاجة ضرورية لكل المصنوعات المخلوقات، وبذلك هي أنها لخالقها وفاطرها؛ إذ لا قيام لها بدونها، وإنما يفترق الناس في شهود هذا الفقر والاضطرار وعزوبه عن قلوبهم .

وأيضاً، فالعبد يفتقر إلى الله من جهة أنه معبوده الذي يحبه حب إجلال وتعظيم، فهو غاية مطلوبه ومراده ومتتهى همته، ولا صلاح له إلا بهذا، وأصل الحركات الحب، والذي يستحق المحبة لذاته هو الله، فكل من أحب مع الله شيئاً فهو مشرك، وحبه فساد؛ وإنما الحب الصالح النافع حب الله والحب لله، والإنسان فقير إلى الله من جهة عبادته له ومن جهة استعانت به للاستسلام والانقياد لمن أنت إليه فقير وهو ربك وإلهك .

٣٢/١٤ / وهذا العلم والعمل أمر فطري ضروري ؛ فإن النفوس تعلم فقرها إلى خالقها ، وتذل لمن افتقرت إليه، وغناه من الصمدية التي انفرد بها، فإنه، ﴿يَسْتَكْمِلُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الرحمن: ٢٩]، وهو شهود الربوبية بالاستعانة والتوكل والدعاء والسؤال، ثم هذا لا يكفيها حتى تعلم ما يصلحها من العلم والعمل، وذلك هو عبادته والإنابة إليه؛ فإن العبد إنما خلق لعبادة ربه، فصلاحه وكماله ولذته وفرحه وسروره في أن يعبد ربه وينيب إليه، وذلك قدر زائد على مسألته والافتقار إليه؛ فإن جميع الكائنات حادثة بمشيئته، قائمة بقدرته وكلمته، محتاجة إليه، فقيرة إليه، مسلمة له طوعاً وكرهاً، فإذا شهد العبد ذلك وأسلم له وخضع، فقد آمن بربوبيته، ورأى حاجته وفقره إليه صار سائلاً له متوكلاً عليه مستعيناً به، إما بحاله أو بقاله، بخلاف المستكبر عنه المعرض عن مسألته .

ثم هذا المستعين به السائل له، إما أن يسأل ما هو مأمور به، أو ما هو منهي عنه، أو ما هو مباح له، فالأول حال المؤمنين السعداء الذين حالهم: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، والثاني حال الكفار والفساق والعصاة الذين فيهم إيمان به وإن كانوا كفاراً ، كما قال: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦]، فهم مؤمنون بربوبيته، مشركون في عبادته، كما قال النبي ﷺ لِحُصَيْنِ الْخَزَاعِي: / «يا حصين ، كم تعبد؟» قال: سبعة آلهة؛ ستة في الأرض وواحدة في السماء، قال: «فمن الذي تعد لرغبتك ورهبتك؟» قال: الذي في السماء ، قال: «أسلم حتى أعلمك كلمة ينفعك الله تعالى بها» ، فأسلم ، فقال: « قل : اللهم ألهمني رشدي ، وقني شر نفسي » رواه أحمد وغيره (١).

ولهذا قال سبحانه وتعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا

(١) أحمد ٤/ ٤٤٤ ، و الترمذي في الدعوات (٣٤٨٣) وقال : « حديث غريب » .

دَعَانِ فَلَيْسَتْ جِبُوا لِي وَلِيُؤْمِنُوا لِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ ﴿البقرة: ١٨٦﴾، أخبر - سبحانه - أنه قريب من عباده، يجب دعوة الداعي إذا دعاه، فهذا إخبار عن ربوبيته لهم، وإعطائه سؤلهم، وإجابة دعائهم؛ فإنهم إذا دعوه فقد آمنوا بربوبيته لهم، وإن كانوا مع ذلك كفاراً من وجه آخر، وفساقاً أو عصاة، قال تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِلَٰهَهُ فَلَمَّا نَجَّكَزْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ وَكَانَ الْإِنْسَانُ كَفُورًا﴾ [الإسراء: ٦٧]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنبِهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَابِئًا فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُ مَرَّ كَأَن لَّمْ يَدْعُنَا إِلَى ضُرِّ مَسَّهُ كَذَلِكَ زُيِّنَ لِلْمُتَرَفِّينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [يونس: ١٢]، ونظائره في القرآن كثيرة، ثم أمرهم بأمرين فقال: ﴿لَيْسَتْ جِبُوا لِي وَلِيُؤْمِنُوا لِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ [البقرة: ١٨٦]. فالأول أن يطيعوه فيما أمرهم به من العبادة والاستعانة، والثاني الإيمان بربوبيته وألوهيته، وأنه ربهم وإلههم.

ولهذا قيل: إجابة الدعاء تكون عن صحة الاعتقاد، وعن كمال/الطاعة؛ لأنه عقب ٣٤/١٤ آية الدعاء بقوله: ﴿لَيْسَتْ جِبُوا لِي وَلِيُؤْمِنُوا لِي﴾ والطاعة والعبادة هي مصلحة العبد التي فيها سعادته ونجاته، وأما إجابة دعائه وإعطاء سؤاله، فقد يكون منفعة وقد يكون مضرة، قال تعالى: ﴿وَيَدْعُ الْإِنْسَانُ بِالشَّرِّ دُعَاءُهُ بِالْخَيْرِ وَكَانَ الْإِنْسَانُ عَجُولًا﴾ [الإسراء: ١١]، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ يُعْجِلُ اللَّهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ اسْتِعْجَلَهُمْ بِالْخَيْرِ لَفُضِيَ إِلَيْهِمْ أَجَلُهُمْ﴾ [يونس: ١١]، وقال تعالى عن المشركين: ﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَتْ هَذِهِ حَقًّا لِمَا وَعَدَ اللَّهُ فَأُمِطْرْ عَلَيْنَا حَبًّا مِّنَ السَّمَاءِ أَوْ أَتَيْنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الأنفال: ٣٢]، وقال: ﴿إِن تَسْتَفِينَا فَقَدْ جَاءَكُمْ الْفَتْحُ وَإِن تَنْتَهُوا فَمَوْحٍ لَّكُمْ﴾ [الأنفال: ١٩]، وقال: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [الأعراف: ٥٥]، وقال: ﴿وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي ءَاتَيْنَاهُ ءَايَاتِنَا فَانْسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْفَٰرِثِينَ . وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ﴾ الآية [الأعراف: ١٧٥، ١٧٦]، وقال: ﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِن بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْأَمْرِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ آبَاءَنَا وَآبَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ﴾ [آل عمران: ٦١]، وقال النبي ﷺ - لما دخل على أهل جابر - فقال: «لا تدعوا على أنفسكم إلا بخير؛ فإن الملائكة يؤمنون على ما تقولون»^(١).

(١) مسلم في الجناز (٧/٩٢٠)، والبيهقي في السنن الكبرى ٣/٣٨٤ كلاهما عن أم سلمة.

/فصل/

فالعبد كما أنه فقير إلى الله دائماً - في إعانته وإجابة دعوته وإعطاء سؤاله وقضاء حوائجه - فهو فقير إليه في أن يعلم ما يصلحه وما هو الذي يقصده ويريده، وهذا هو الأمر والنهي والشرعية، وإلا فإذا قضيت حاجته التي طلبها وأرادها ولم تكن مصلحة له كان ذلك ضرراً عليه، وإن كان في الحال له فيه لذة ومنفعة فالاعتبار بالمنفعة الخالصة أو الراجحة، وهذا قد عرّفه الله عباده برسله وكتبه. علموهم، وزكوهم، وأمروهم بما ينفعهم، ونهواهم عما يضرهم، وبينوا لهم أن مطلوبهم ومقصودهم ومعبودهم يجب أن يكون هو الله وحده لا شريك له، كما أنه هو ربهم وخالقهم، وأنهم إن تركوا عبادته أو أشركوا به غيره خسروا خسراناً مبيناً، وضلوا ضلالاً بعيداً، وكان ما أوتوه من قوة ومعرفة وجاه ومال وغير ذلك - وإن كانوا فيه فقراء إلى الله مستعينين به عليه، مقرين بربوبيته - فإنه ضرر عليهم، ولهم بئس المصير وسوء الدار .

٣٦/١٤ وهذا هو الذي تعلق به الأمر الديني الشرعي والإرادة الدينية/الشرعية، كما تعلق بالأول الأمر الكوني القدري والإرادة الكونية القدرية .

والله - سبحانه - قد أنعم على المؤمنين بالإعانة والهداية؛ فإنه بين لهم هُداهم بإرسال الرسل، وإنزال الكتب، وأعانهم على اتباع ذلك علماً وعملاً، كما مَنْ عليهم وعلى سائر الخلق بأن خلقهم ورزقهم وعافاهم، وَمَنْ على أكثر الخلق بأن عرفهم بربوبيته لهم وحاجتهم إليه، وأعطاهم سؤالهم، وأجاب دعاءهم، قال تعالى: ﴿يَتَكَلَّمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلُّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩]، فكل أهل السماوات والأرض يسألونه، فصارت الدرجات أربعة :

قوم لم يعبدوه ولم يستعينوه، وقد خلقهم ورزقهم وعافاهم .

وقوم استعانوه فأعانهم ولم يعبدوه .

وقوم طلبوا عبادته وطاعته، ولم يستعينوه ولم يتوكلوا عليه .

والصنف الرابع : الذين عبدوه واستعانوه فأعانهم على عبادته وطاعته، وهؤلاء هم الذين آمنوا وعملوا الصالحات، وقد بين - سبحانه - ما خص به المؤمنين في قوله: ﴿حَبِّبَ إِلَيْكُمْ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمْ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ﴾ [الحجرات: ٧] والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على أفضل المرسلين محمد وآله وصحبه أجمعين .

/وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ ٣٧/١٤
تَعَالَى - :

فصل

والعبد مضطر دائماً إلى أن يهديه الله الصراط المستقيم ، فهو مضطر إلى مقصود هذا الدعاء ؛ فإنه لا نجاة من العذاب ولا وصول إلى السعادة إلا بهذه الهداية ، فمن فاته فهو إما من المغضوب عليهم ، وإما من الضالين ، وهذا الهدى لا يحصل إلا بهدى الله ، وهذه الآية مما يبين فساد مذهب القدرية .

وأما سؤال من يقول: فقد هداهم فلا حاجة بهم إلى السؤال ، وجواب من أجابه: بأن المطلوب دوامها - كلام من لم يعرف حقيقة الأسباب ، وما أمر الله به ؛ فإن «الصراط المستقيم» أن يفعل العبد فى كل وقت ما أمر به فى ذلك الوقت من علم وعمل ، ولا يفعل ما نهى عنه ، وهذا يحتاج فى كل وقت إلى أن يعلم ويعمل ما أمر به فى ذلك الوقت/وما ٣٨/١٤ نهى عنه ، وإلى أن يحصل له إرادة جازمة لفعل المأمور ، وكراهة جازمة لترك المحذور ، فهذا العلم المفصل والإرادة المفصلة لا يتصور أن تحصل للعبد فى وقت واحد ، بل كل وقت يحتاج إلى أن يجعل الله فى قلبه من العلوم والإرادات ما يهتدى به فى ذلك الصراط المستقيم .

نعم ، حصل له هدى مجمل بأن القرآن حق ، والرسول حق ، ودين الإسلام حق ، وذلك حق ، ولكن هذا المجمل لا يغنيه إن لم يحصل له هدى مفصل فى كل ما يأتى ويذره من الجزئيات التى يحار فيها أكثر عقول الخلق ، ويغلب الهوى والشهوات أكثر عقولهم لغلبة الشهوات والشبهات عليهم .

والإنسان خلق ظلوما جهولاً ، فالأصل فيه عدم العلم وميله إلى ما يهواه من الشر ، فيحتاج دائماً إلى علم مفصل يزول به جهله ، وعدل فى محبته وبغضه ورضاه وغضبه وفعله وتركه وإعطائه ومنعه وأكله وشربه ونومه ويقظته ، فكل ما يقوله ويعمله يحتاج فيه إلى علم ينافى جهله ، وعدل ينافى ظلمه ، فإن لم يمن الله عليه بالعلم المفصل والعدل المفصل وإلا كان فيه من الجهل والظلم ما يخرج به عن الصراط المستقيم ، وقد قال تعالى لنبيه ﷺ - صلح الحديبية وبيعة الرضوان -: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾ إلى قوله تعالى :

٣٩/١٤ ﴿وَيَهْدِيكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا﴾ [الفتح: ١، ٢]، فإذا كان هذا حاله في آخر حياته أو قريباً منها فكيف حال غيره ؟

و «الصراط المستقيم» قد فسر بالقرآن، وبالإسلام ، وطريق العبودية، وكل هذا حق فهو موصوف بهذا وبغيره، فالقرآن مشتمل على مهمات وأمور دقيقة ، ونواهٍ وأخبار وقصص وغير ذلك ، إن لم يهد الله العبد إليها فهو جاهل بها ضال عنها ، وكذلك الإسلام وما اشتمل عليه من المكارم والطاعات والخصال المحمودة ، وكذلك العبادة وما اشتملت عليه .

فحاجة العبد إلى سؤال هذه الهداية ضرورية في سعادته ونجاته وفلاحه ، بخلاف حاجته إلى الرزق والنصر، فإن الله يرزقه، فإذا انقطع رزقه مات، والموت لا بد منه، فإذا كان من أهل الهدى به كان سعيداً قبل الموت وبعده، وكان الموت موصلاً إلى السعادة الأبدية، وكذلك النصر إذا قدر أنه غلب حتى قتل فإنه يموت شهيداً، وكان القتل من تمام النعمة، فتبين أن الحاجة إلى الهدى أعظم من الحاجة إلى النصر والرزق، بل لا نسبة بينهما؛ لأنه إذا هدى كان من المتقين ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا . وَنَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق: ٢، ٣]، وكان مما ينصر الله ورسوله، ومن نصر الله نصره الله، وكان من جند الله، وهم الغالبون ؛ ولهذا كان هذا الدعاء هو المفروض .

٤٠/١٤ / وأيضاً ، فإنه يتضمن الرزق والنصر؛ لأنه إذا هدى، ثم أمر وهدى غيره بقوله وفعله ورؤيته، فالهدى التام أعظم ما يحصل به الرزق والنصر، فتبين أن هذا الدعاء جامع لكل مطلوب، وهذا مما يبين لك أن غير الفاتحة لا يقوم مقامها وأن فضلها على غيرها من الكلام أعظم من فضل الركوع والسجود على سائر أفعال الخضوع ، فإذا تعينت الأفعال فهذا القول أولى ، والله أعلم .

وصلى الله على نبيه محمد وسلم تسليماً كثيراً .

قال شيخ الإسلام - رَحِمَهُ اللهُ - /:

فصل

وقد ذكرت في مواضع ما اشتملت عليه سورة «البقرة» من تقرير أصول العلم وقواعد الدين: أن الله - تعالى - افتتحها بذكر كتابه الهادي للمتقين، فوصف حال أهل الهدى، ثم الكافرين، ثم المنافقين. فهذه «جمل خبرية» ثم ذكر «الجمل الطلبية» فدعا الناس إلى عبادته وحده، ثم ذكر الدلائل على ذلك من فرش الأرض وبناء السماء وإنزال الماء، وإخراج الثمار رزقا للعباد، ثم قرر «الرسالة» وذكر «الوعد، والوعيد» ثم ذكر مبدأ «النبوة والهدى» وما بثه في العالم من الخلق والأمر، ثم ذكر تعليم آدم الأسماء، وإسجاد الملائكة له لما شرفه من العلم؛ فإن هذا تقرير لجنس ما بعث به محمد ﷺ من الهدى ودين الحق، فقص جنس دعوة الأنبياء.

ثم انتقل إلى خطاب بنى إسرائيل وقصة موسى معهم، وضمن ذلك تقرير نبوته، إذ هو قرين محمد، فذكر آدم الذي هو أول، وموسى الذي هو نظيره، وهما اللذان احتجا، ٤٢/١٤ وموسى قتل نفساً فغفر له، وآدم أكل من الشجرة فتاب عليه، وكان في قصة موسى رد على الصابئة ونحوهم ممن يقر بجنس النبوات ولا يوجب اتباع ما جاؤوا به، وقد يتأولون أخبار الأنبياء، وفيها رد على أهل الكتاب بما تضمنه ذلك من الأمر بالإيمان بما جاء به محمد ﷺ، وتقرير نبوته، وذكر حال من عدل عن النبوة إلى السحر، وذكر النسخ الذي ينكره بعضهم، وذكر النصارى وأن الأمتين لن يرضوا عنه حتى يتبع ملتهم. كل هذا في تقرير أصول الدين من الوحداية والرسالة.

ثم أخذ - سبحانه - في بيان شرائع الإسلام التي على ملة إبراهيم، فذكر إبراهيم، الذي هو إمام، وبناء البيت الذي بتعظيمه يتميز أهل الإسلام عما سواهم، وذكر استقباله، وقرر ذلك؛ فإنه شعار الملة بين أهلها وغيرهم؛ ولهذا يقال: أهل القبلة، كما يقال: «من صلى صلاتنا، واستقبل قبلتنا، وأكل ذبيحتنا، فهو المسلم» (١).

وذكر من «المناسك» ما يختص بالمكان، وذلك أن الحج له مكان وزمان، و«العمرة» لها مكان فقط، والعكوف والركوع والسجود شرع فيه، ولا يتقيد به، ولا بمكان، ولا

(١) البخاري في الصلاة (٣٩١) والنسائي في الإيمان وشرائعه (٤٩٩٧).

بزمان، لكن الصلاة تنقيد باستقباله، فذكر - سبحانه - هذه الأنواع الخمسة: من العكوف، والصلاة، والطواف، والعمرة، والحج، والطواف يختص بالمكان، ثم أتبع ذلك ما يتعلق بالبيت من الطواف بالجليلين، وأنه لا جناح فيه؛ جواباً لما كان عليه الأنصار في الجاهلية من كراهة الطواف بهما لأجل إهلالهم لمناة، وجواباً لقوم توقفوا عن الطواف بهما.

وجاء ذكر الطواف بعد العبادات المتعلقة بالبيت - بل وبالقلوب والأبدان والأموال - بعد ما أمروا به من الاستعانة بالصبر والصلاة للذين لا يقوم الدين إلا بهما، وكان ذلك مفتاح الجهاد المؤسس على الصبر؛ لأن ذلك من تمام أمر البيت؛ لأن أهل الملل لا يخالفون فيه، فلا يقوم أمر البيت إلا بالجهاد عنه، وذكر الصبر على المشروع والمقدور، وبين ما أنعم به على هذه الأمة من البشري للصابرين؛ فإنها أعطيت ما لم تعط الأمم قبلها، فكان ذلك من خصائصها وشعائرها كالعبادات المتعلقة بالبيت؛ ولهذا يقرن بين الحج والجهاد لدخول كل منهما في سبيل الله، فأما الجهاد فهو أعظم سبيل الله بالنص والإجماع، وكذلك الحج في الأصح، كما قال: الحج من سبيل الله.

وبين أن هذا معروف عند أهل الكتاب بدمه لكاتم العلم، ثم ذكر أنه لا يقبل ديناً غير ذلك. ففي أولها: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾ [البقرة: ٢٢]، وفي أثنائها: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا﴾ [البقرة: ١٦٥]، فالأول نهي عام، والثاني نهي خاص، وذكرها ٤٤/١٤ بعد البيت لينتهي عن قصد/الأنداد المضاهية له ولييته من الأصنام والمقابر ونحو ذلك، ووحد نفسه قبل ذلك، وأنه لا إله إلا هو الرحمن الرحيم، ثم ذكر ما يتعلق بتوحيده من الآيات.

ثم ذكر الحلال والحرام، وأطلق الأمر في المطاعم؛ لأن الرسول بعث بالحنيفية وشعارها وهو البيت، وذكر سماحتها في الأحوال المباحة، وفي الدماء بما شرعه من القصاص، ومن أخذ الدية، ثم ذكر العبادات المتعلقة بالزمان، فذكر الوصية المتعلقة بالموت، ثم الصيام المتعلق برمضان، وما يتصل به من الاعتكاف ذكره في عبادات المكان وعبادات الزمان، فإنه يختص بالمسجد وبالزمان استحباباً أو وجوباً بوقت الصيام، ووسطه أولاً بين الطواف والصلاة؛ لأن الطواف يختص بالمسجد الحرام، والصلاة تشرع في جميع الأرض، والعكوف بينهما.

ثم أتبع ذلك بالنهي عن أكل الأموال بالباطل، وأخبر أن المحرم نوعان: نوع لعينه كالميتة، ونوع لكسبه كالربا والمغصوب. فاتبع المعنى الثابت بالمحرم الثابت بتحريمه لعينه، وذكر في أثناء عبادات الزمان المتقل الحرام المتقل؛ ولهذا أتبعه بقوله: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ

الْأَهْلَةَ ﴿الآية [البقرة: ١٨٩]، وهي أعلام العبادات الزمنية، وأخبر أنه جعلها مواقيت للناس في أمر دينهم ودنياهم وللحج؛ لأن البيت تحجه الملائكة والجن، فكان هذا أيضاً/ في أن ٤٥/١٤ الحج موقت بالزمان كأنه موقت بالبيت المكاني؛ ولهذا ذكر بعد هذا من أحكام الحج ما يختص بالزمان، مع أن المكان من تمام الحج والعمرة .

وذكر المحصر، وذكر تقديم الإحلال المتعلق بالمال وهو الهدى عن الإحلال المتعلق بالنفس وهو الحلق، وإن التحلل يخرج عن إحرامه فيحل بالأسهل فالأسهل؛ ولهذا كان آخر ما يحل عين الوطء ^(١)، فإنه أعظم المحظورات ولا يفسد النسك بمحظور سواه .

وذكر « التمتع بالعمرة إلى الحج » لتعلقه بالزمان مع المكان؛ فإنه لا يكون متمتعاً حتى يحرم بالعمرة في أشهر الحج، وحتى لا يكون أهله حاضري المسجد الحرام - وهو الأفقى - فإنه الذي يظهر التمتع في حقه لترفعه بسقوط أحد السفرين عنه، أما الذي هو حاضر فسيان عنده تمتع أو اعتمر قبل أشهر الحج، ثم ذكر وقت الحج، وأنه أشهر معلومات، وذكر الإحرام والوقوف بعرفة ومزدلفة؛ فإنه هذا مختص بزمان ومكان؛ ولهذا قال : ﴿فَمَنْ فَرَضَ فِيهِمْ الْحَجَّ﴾ [البقرة: ١٩٧]، ولم يقل: «والعمرة» لأنها تفرض في كل وقت، ولا ريب أن السنة فرض الحج في أشهره، ومن فرض قبله خالف السنة، فإذا أن يلزمه ما التزمه كالنذر - إذ ليس فيه نقد للمشروع، وليس كمن صلى قبل الوقت - وإما أن يلزم/ الإحرام ويسقط الحج ويكون معتمراً، وهذان قولان مشهوران . ٤٦/١٤

ثم أمر عند قضاء المناسك بذكره، وقضائها - والله أعلم - قضاء التَّفَث ^(٢) والإحلال؛ ولهذا قال بعد ذلك : ﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٠٣]، وهذا أيضاً من العبادات الزمانية المكانية . وهو ذكر الله تعالى مع رمي الجمار ومع الصلوات، ودل على أنه مكاني قوله : ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ﴾ الآية [البقرة: ٢٠٣]، وإنما يكون التعجيل والتأخير في الخروج من المكان؛ ولهذا تضاف هذه الأيام إلى مكانها فيقال : أيام منى، وإلى عملها فيقال : أيام التشريق، كما يقال : ليلة جَمْع ^(٣)، وليلة مزدلفة، ويوم عرفة، ويوم الحج الأكبر، ويوم العيد، ويوم الجمعة، فتضاف إلى الأعمال وأماكن الأعمال؛ إذ الزمان تابع للحركة، والحركة تابعة للمكان .

(١) في المطبوعة : « الوطئ »، والصواب ما أثبتناه .

(٢) التَّفَث : قيل : الشَّعْث وما كان من نحو قص الأظفار والشارب وحلق العانة وغير ذلك . انظر : القاموس

المحيط، مادة « تفث » .

(٣) أى منى .

فتدبر تناسب القرآن وارتباط بعضه ببعض، وكيف ذكر أحكام الحج فيها في موضعين، مع ذكر بيته وما يتعلق بمكانه، وموضع ذكر فيه الأهلة فذكر ما يتعلق بزمانه، وذكر أيضاً القتال في المسجد الحرام والمقاصة في الشهر الحرام ؛ لأن ذلك مما يتعلق بالزمان المتعلق بالمكان ؛ ولهذا قرن - سبحانه - ذكر كون الأهلة مواقيت للناس والحج .

٤٧/١٤ وذكر أن « البر » ليس أن يشقى الرجل نفسه ، ويفعل ما لا فائدة فيه، من كونه يبرز للسماء ، فلا يستظل بسقف بيته، حتى إذا أراد دخول بيته لا يأتيه إلا من ظهره، فأخبر أن الهلال الذي جعل ميقاتاً للحج شرع مثل هذا، وإنما تضمن شرع التقوى ، ثم ذكر بعد ذلك ما يتعلق بأحكام النكاح والوالدات، وما يتعلق بالأموال والصدقات والربا والديون وغير ذلك، ثم ختمها بالدعاء العظيم المتضمن وضع الآصار والأغلال والعفو والمغفرة والرحمة وطلب النصر على القوم الكافرين الذين هم أعداء ما شرعه من الدين في كتابه المبين .

والحمد لله رب العالمين .

قال شيخ الإسلام:/

٤٨/١٤

هذا تفسير آيات أشكلت حتى لا يوجد في طائفة من « كتب التفسير » إلا ما هو خطأ:

منها قوله: ﴿بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ﴾ الآية [البقرة: ٨١]، ذكر أن المشهور أن « السيئة » الشرك، وقيل: الكبيرة يموت عليها، قاله عكرمة. قال مجاهد: هي الذنوب تحيط بالقلب.

قلت: الصواب ذكر أقوال السلف، وإن كان فيها ضعيف فالحجة تبين ضعفه، فلا يعدل عن ذكر أقوالهم لموافقتها قول طائفة من المبتدعة، وهم ينقلون عن بعض السلف أن هذه الآية أخطأ فيها الكاتب كما قيل في غيرها، ومن أنكر شيئاً من القرآن بعد تواتره استتيب، فإن تاب وإلا قتل، وأما قبل تواتره عنده فلا يستتاب، لكن يبين له، وكذلك الأقوال التي جاءت الأحاديث بخلافها؛ فقها، وتصوفاً، واعتقاداً، وغير ذلك.

وقول مجاهد صحيح، كما في الحديث الصحيح: « إذا أذنب العبد/نكت في قلبه ٤٩/١٤ نكتة سوداء » إلخ^(١)، والذي يغشى القلب يسمى «رَبْنًا» و«طَبْعًا» و«خَتْمًا» و«قُفْلًا» ونحو ذلك، فهذا ما أصر عليه. و«إحاطة الخطيئة»: إحداقها به فلا يمكنه الخروج، وهذا هو البَسْلُ بما كسبت نفسه، أي: تجس عما فيه نجاتها في الدارين؛ فإن المعاصي قيد وحبس لصاحبها عن الجَوْلَانِ في فضاء التوحيد، وعن جَنَى ثمار الأعمال الصالحة.

ومن المنتسبين إلى السنة من يقول: إن صاحب الكبيرة يعذب مطلقاً، والاكثرون على خلافه، وأن الله - سبحانه - يزن الحسنات والسيئات، وعلى هذا دل الكتاب والسنة وهو معنى الوزن، لكن تفسير السيئة بالشرك هو الأظهر؛ لأنه - سبحانه - غاير بين المكسوب والمحيط، فلو كان واحداً لم يغاير، والمشرك له خطايا غير الشرك أحاطت به لأنه لم يتب منها.

وأيضاً، قوله: ﴿سَيِّئَةً﴾ نكرة، وليس المراد جنس السيئات بالاتفاق.

وأيضاً، لفظ «السيئة» قد جاء في غير موضع مراداً به الشرك وقوله: ﴿سَيِّئَةً﴾ أي: حال سيئة أو مكان سيئة ونحو ذلك، كما في قوله: ﴿رَبَّنَا إِنِّي أُلْدُنِيَا حَسَنَةً﴾ [البقرة: ٢٠١]،

(١) أحمد ٢٩٧/٢ والترمذي في التفسير (٣٣٣٤)، وقال: «حسن صحيح».

أي حالاً حسنة تعم الخير كله، وهذا اللفظ يكون صفة، وقد ينقل من الوصفية إلى
 ٥٠/١٤ الإسمية؛ ويستعمل لازماً أو/متعدياً يقال : ساء هذا الأمر ، أي: قُبْح، ويقال : ساءنى
 هذا، قال ابن عباس في قوله : ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ [يونس : ٢٧]:
 عملوا الشرك ؛ لأنه وصفهم بهذا فقط، ولو آمنوا لكان لهم حسنات، وكذا لما قال:
 ﴿كَسَبَ سَيِّئَةً﴾ لم يذكر حسنة، كقوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا لِحُسْنِهِ﴾ [يونس : ٢٦]
 أي : فعلوا الحسنى ، وهو ما أمروا به ، كذلك « السيئة » تتناول المحظور فيدخل فيها
 الشرك .

وقال شيخ الإسلام - قدس الله روحه - :

فصل

قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعَ طَرَائِقَ وَمَا كُنَّا عَنِ الْخَلْقِ غَافِلِينَ﴾ [المؤمنون: ١٧]، وقال تعالى: ﴿فَلَنَسْتَأْذِنَ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْتَأْذِنَ الْمُرْسَلِينَ . فَلَنَقْصُصَ عَلَيْهِمْ يَعْلَمُ وَمَا كُنَّا غَافِينَ﴾ [الأعراف: ٦، ٧]، وقد قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣]، قال طائفة من السلف: الغيب هو الله، أو من الإيمان بالغيب الإيمان بالله. ففي موضع نفى عن نفسه أن يكون غائباً، وفي موضع جعله نفسه غيباً.

ولهذا اختلف الناس في هذه المسألة، فطائفة من المتكلمين من أصحابنا وغيرهم - كالقاضي وابن عقيل^(١) وابن الزاغوني^(٢) - يقولون بقياس الغائب على الشاهد، ويريدون بالغائب الله، ويقولون: قياس الغائب على الشاهد ثابت بالحد والعلة والدليل والشرط. كما يقولون/في مسائل الصفات في إثبات العلم والخبرة والإرادة وغير ذلك. وأنكر ذلك ٥٢/١٤ عليهم طائفة منهم الشيخ أبو محمد في رسالته إلى أهل رأس العين، وقال: لا يسمى الله غائباً، واستدل بما ذكر.

وفصل الخطاب بين الطائفتين: أن اسم «الغيب والغائب» من الأمور الإضافية يراد به ما غاب عنا فلم ندركه، ويراد به ما غاب عنا فلم يدركنا؛ وذلك لأن الواحد منا إذا غاب عن الآخر مغيباً مطلقاً لم يدرك هذا هذا ولا هذا هذا، والله - سبحانه - شهيد على العباد، رقيب عليهم، مهيمن عليهم، لا يعزب عنه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء، فليس هو غائباً، وإنما لما لم يره العباد كان غيباً؛ ولهذا يدخل في الغيب الذي يؤمن به وليس هو بغائب؛ فإن «الغائب» اسم فاعل من قولك: غاب يغيب فهو غائب والله شاهد غير

(١) هو أبو الوفاء على بن عقيل البغدادي، عالم العراق وشيخ الحنابلة ببغداد في وقته، اشتغل بمذهب المعتزلة في حديثه، وقال عنه ابن حجر: «نعم كان معتزلياً، ثم أشهد على نفسه أنه تاب عن ذلك وصحت توبته»، له تصانيف كثيرة، منها «كتاب الفنون» الذي يزيد على أربعمائة مجلد، توفي سنة ٥١٣ هـ. [لسان الميزان ٤/ ٢٧٩، وشنرات الذهب ٤/ ٣٥].

(٢) هو أبو الحسن على بن عبيد الله بن نصر بن الزاغوني، مؤرخ فقيه، من أعيان الحنابلة، له تصانيف كثيرة في الفقه والأصول والحديث، منها: «الإقناع» و«الواضح» وغيرهما. ولد سنة ٤٥٥ هـ، وتوفي سنة ٥٢٧ هـ. [شنرات الذهب ٤/ ٨٠، والأعلام ٤/ ٣١٠].

غائب، وأما «الغيب» فهو مصدر غاب يغيب غيباً، وكثيراً ما يوضع المصدر موضع الفاعل كالعدل والصوم والزور، وموضع المفعول كالخلق والرزق ودرهم ضرب الأمير.

ولهذا يقرن الغيب بالشهادة، وهى أيضاً مصدر، فالشهادة هى المشهود أو الشاهد، والغيب هو إما المغيب عنه فهو الذى لا يشهد نقيض الشهادة، وإما بمعنى الغائب الذى ٥٣/١٤ غاب عنا فلم نشهده فتسميته باسم المصدر فيه تنبيه على النسبة إلى الغير، أى: ليس هو بنفسه غائبا، وإنما غاب عن الغير أو غاب الغير عنه.

وقد يقال: اسم «الشهادة، والغيب» يجمع النسبتين، فالشهادة ما شهدنا وشهدناه، والغيب ما غاب عنا وغيبنا عنه فلم نشهده، وعلى كل تقدير فالمعنى فى كونه غيبا هو انتفاء شهود ناله، وهذه تسمية قرآنية صحيحة، فلو قالوا: قياس الغيب على الشهادة لكانت العبارة موافقة، وأما قياس الغائب ففيه مخالفة فى ظاهر اللفظ ولكن موافقة فى المعنى؛ فلهذا حصل فى إطلاقه التنازع.

وقال شيخ الإسلام - قدسَ اللهَ روحهُ - :

فصل

المثل فى الأصل: هو الشبيه وهو نوعان؛ لأن القضية المعينة إما أن تكون شبيهاً معيناً أو عاماً كلياً؛ فإن القضايا الكلية التى تعلم وتقال هى مطابقة ماثلة لكل ما يندرج فيها، وهذا يسمى قياساً فى لغة السلف واصطلاح المنطقيتين.

وتمثيل الشئ المعين بشئ معين هو - أيضاً - يسمى قياساً فى لغة السلف واصطلاح الفقهاء، وهو الذى يسمى قياس التمثيل.

ثم من متأخري العلماء - كالغزالي وغيره - من ادعى أن حقيقة القياس إنما يقال على هذا، وما يسميه تأليف القضايا الكلية قياساً فمجاز من جهة أنه لم يشبهه فيه شئ بشئ، وإنما يلزم من عموم الحكم تساوى أفرادهِ فيه، ومنهم من عكس كأبى محمد بن حزم، فإنه زعم/أن لفظ القياس إنما ينبغى أن يكون فى تلك الأمور العامة وهو القياس الصحيح. ٥٥/١٤

والصواب ما عليه السلف من اللغة الموافقة لما فى القرآن - كما سأذكره - أن كليهما (١) قياس وتمثيل واعتبار، وهو فى قياس التمثيل ظاهر، وأما قياس التكليل والشمول فلائنه يقاس كل واحد من الأفراد بذلك المقياس العام الثابت فى العلم والقول، وهو الأصل، كما يقاس الواحد بالأصل الذى يشبهه، فالأصل فيهما هو المثل، والقياس هو ضرب المثل، وأصله - والله أعلم - تقديره، فضرب المثل للشئ تقديره له، كما أن القياس أصله تقدير الشئ بالشئ، ومنه ضرب الدرهم وهو تقديره، وضرب الجزية والخراج وهو تقديرهما، والضرية المقدرة والضرب فى الأرض، لأنه يقدر أثر الماشى بقدره، وكذلك الضرب بالعصى لأنه تقدير الألم بالآلة، وهو جمعه وتأليفه وتقديره، كما أن الضريبة هى المال المجموع والضرية الخلق، وضرب الدرهم جمع فضة مؤلفة مقدرة، وضرب الجزية والخراج إذا فرضه وقدره على مر السنين، والضرب فى الأرض الحركات المقدرة المجموعة إلى غاية محدودة، ومنه تضريب الثوب المحشو وهو تأليف خلله طرائق.

ولهذا يسمون الصورة القياسية الضرب، كما يقال للنوع الواحد: ضرب؛ لتألفه واتفاقه، وضرب المثل لما كان جمعاً بين علمين يطلب منهما علم/ثالث، كان بمنزلة ضراب ٥٦/١٤ الفحل الذى يتولد عنه الولد؛ ولهذا يقسمون الضرب إلى ناتج وعقيم، كما ينقسم ضرب

(١) فى المطبوعة: «كلاهما» والصواب ما أثبتناه.

الفحل للأثنى إلى ناتج وعقيم، وكل واحد من نوعى ضرب المثل - وهو القياس - تارة يراد به التصوير وتفهم المعنى، وتارة يراد به الدلالة على ثبوته والتصديق به، فقياس تصور وقياس تصديق، فتدبر هذا.

وكثيراً ما يقصد كلاهما، فإن ضرب المثل يوضح صورة المقصود وحكمه. وضرب الأمثال فى المعانى نوعان، هما نوعا القياس:

أحدهما: الأمثال المعينة التى يقاس فيها الفرع بأصل معين موجود أو مقدر، وهى فى القرآن بضع وأربعون مثلاً، كقوله: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ إلى آخره [البقرة: ١٧]، وقوله: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَتَتْ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُبُلَةٍ مِائَةٌ حَبَّةٌ﴾ [البقرة: ٢٦١]، وقوله: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يُطْلَوْنَ أَصْدَقَتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِيقًا وَالنَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ﴾ الآية [البقرة: ٢٦٤]، ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتٍ اللَّهِ وَتَلْبِيَّتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَمٍ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَتَمَّتْ أَكْلَهَا ضَعْفَيْنِ﴾ [البقرة: ٢٦٥].

فإن التمثيل بين الموصوفين الذين يذكروهم من المنافقين، والمنفقين والمخلصين منهم ٥٧/١٤ والمرائين، وبين ما يذكره - سبحانه - من تلك الأمثال/ هو من جنس قياس التمثيل، الذى يقال فيه: مثل الذى يقتل بكودتى القصَّار^(١) كمثل الذى يقتل بالسيف، ومثل الهرة تقع فى الزيت كمثل الفأرة تقع فى السمن ونحو ذلك، ومبناه على الجمع بينهما، والفرق فى الصفات المعبرة فى الحكم المقصود إثباته أو نفيه، وقوله: مثله كمثل كذا، تشبيه للمثل العلمى بالمثل العلمى؛ لأنه هو الذى بتوسطه يحصل القياس، فإن المعتبر ينظر فى أحدهما فيتمثل فى علمه، وينظر فى الآخر فيتمثل فى علمه ثم يعتبر أحد المثلين بالآخر فيجدهما سواء، فيعلم أنهما سواء فى أنفسهما لاستوائهما فى العلم، ولا يمكن اعتبار أحدهما بالآخر فى نفسه حتى يتمثل كل منهما فى العلم، فإن الحكم على الشئ فرع على تصوره؛ ولهذا - والله أعلم - يقال: مثل هذا كمثل... (٢).

وبعض المواضع يذكر- سبحانه - الأصل المعتبر به ليستفاد حكم الفرع منه من غير تصريح بذكر الفرع، كقوله: ﴿أَيُّدُ أَحَدِكُمْ أَنَّ تَكُونُ لَهُ جَنَّةٌ مِّنْ نَّجِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ لَهُ فِيهَا مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ﴾ إلى قوله: ﴿كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ [البقرة: ٢٦٦]، فإن هذا يحتاج إلى تفكر؛ ولهذا سأل عمر عنها من حضره

(١) كودتا القصَّار: هما خشبتا القصَّار. والقصَّار: هو المحور والمهذب للثياب؛ لأنه يدقها بالقصرة. انظر:

لسان العرب، مادة «قصر».

(٢) يياض بالأصل.

من الصحابة فأجابه ابن عباس بالجواب الذى أَرْضَاهُ.

ونظير ذلك ذكر القصص، فإنها كلها أمثال هي أصول قياس/ واعتبار، ولا يمكن هناك ٥٨/١٤

تعدد ما يعتبر بها، لأن كل إنسان له في حالة منها نصيب، فيقال فيها: ﴿لَقَدْ كَانَتْ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةً لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [يوسف: ١١١]، ويقال عقب حكايتها: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ﴾ [الحشر: ٢]، ويقال: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا﴾ إلى قوله: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٣]، والاعتبار هو القياس بعينه، كما قال ابن عباس لما سئل عن دية الأصابع فقال: هي سواء، واعتبروا ذلك بالأسنان، أى: قيسوها بها، فإن الأسنان مستوية الدية مع اختلاف المنافع، فكذلك الأصابع، ويقال: اعتبرت الدراهم بالصنجة إذا قدرتها بها.

النوع الثانى: الأمثال الكلية، وهذه التى أشكل تسميتها أمثالا، كما أشكل تسميتها قياساً، حتى اعترض بعضهم قوله: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ ضُرْبَ مَثَلٍ فَاَسْتَمِعُوا لَهُ﴾ [الحج: ٧٣]، فقال: أين المثل المضروب؟ وكذلك إذا سمعوا قوله: ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ﴾ [الروم: ٥٨]، يقولون حيارى لا يدرون ما هذه الأمثال، وقد رأوا عدد ما فيه من تلك الأمثال المعينة بضعا وأربعين مثلاً.

وهذه الأمثال تارة تكون صفات، وتارة تكون أقيسة، فإذا كانت أقيسة فلا بد فيها من خبرين هما قضيتان وحكمان، وأنه لابد أن يكون أحدهما كلياً؛ لأن الأخبار التى هي القضايا لما انقسمت إلى معينة ومطلقة وكلية وجزئية، وكل من ذلك انقسم إلى خبر عن إثبات/ وخبر عن نفى، فضرِبَ المثل الذى هو القياس لابد أن يشتمل على خبر عام وقضية ٥٩/١٤ كلية، وذلك هو المثل الثابت فى العقل الذى تقاس به الأعيان المقصود حكمها، فلولا عمومها لما أمكن الاعتبار لجواز أن يكون المقصود حكمه خارجاً عن العموم؛ ولهذا يقال: لا قياس عن قضيتين جزئيتين، بل لابد أن تكون إحداها موجبة، وإلا السلطان لا يدخل أحدهما فى الآخر، لابد فيه من خبر يعم.

وجملة ما يضرب من الأمثال ستة عشر؛ لأن الأولى إما جزئية وإما كلية، مثبتة أو نافية، فهذه أربعة إذا ضربتها فى أربعة صارت ستة عشر، تحذف منهما الجزئيتين سواء كانتا موجبتين أو سالبتين، أو إحداها سالبة والأخرى موجبة، فهذه ست من ستة عشر، والسالبتين سواء كانتا جزئيتين أو كليتين، أو إحداها دون الأخرى، لكن إذا كانتا جزئيتين سالبتين فقد دخلت فى الأولى، يبقى ضربان محذوفين من ستة عشر. ويحذف منهما

السالبة الكلية الصغرى مع الكبرى الموجبة الجزئية؛ لأن الكبرى إذا كانت جزئية لم يجب أن يلاقيها السلب، بخلاف الإيجاب، فإن الإيجابين الجزئيين يلتقيان، وكذلك الإيجاب، الجزئى مع السلب الكلى يلتقيان لاندراج ذلك الموجب تحت السلب العام.

٦٠/١٤ / يبقى من الستة عشر ستة أضرب، فإذا كانت إحدهما موجبة كلية جاز فى الأخرى الأقسام الأربعة، وإذا كانت سالبة كلية جاز أن تقارنها الموجبتان، لكن تقدم مقارنة الكلية لها، ولا بد فى الجزئية أن تكون صغرى، وإذا كانت موجبة جزئية جاز أن تقارنها الكلّيتان، وقد تقدمتا، وإذا كانت سالبة جزئية لم يجز أن يقارنها إلا موجبة كلية، وقد تقدمت، فيقر الناتج ستة، والملغى عشرة، وبالاختبارين تصير ثمانية.

فهذه الضروب العشرة مدار ثمانية منها على الإيجاب العام، ولا بد فى جميع ضروبه من أحد أمرين، إما إيجاب وعموم، وإما سلب وخصوص، فنقيضان لا يفيد اجتماعهما فائدة، بل إذا اجتمع النقيضان من نوعين كسالبة كلية وموجبة جزئية فتفيد بشرط كون الكبرى هي العامة، فظهر أنه لا بد فى كل قياس من ثبوت وعموم، إما مجتمعين فى مقدمة وإما مفترقين فى المقدمتين.

وأيضاً، مما يجب أن يعلم أن غالب الأمثال المضروبة والأقيسة، إنما يكون الخفى فيها إحدى القضيتين، وأما الأخرى فجلية معلومة، فضارب المثل وناسب القياس إنما يحتاج أن يبين تلك القضية الخفية، فيعلم بذلك المقصود لما قاربها فى الفعل من القضية السلبية والجلية هي الكبرى التى هي أعم.

٦١/١٤ / فإن الشيء كلما كان أعم كان أعرف فى العقل لكثرة مرور مفرداته فى العقل، وخير الكلام ما قل ودل؛ فلهذا كانت الأمثال المضروبة فى القرآن تحذف منها القضية الجلية لأن فى ذكرها تطويلاً وعياً^(١)، وكذلك ذكر النتيجة المقصودة بعد ذكر المقدمتين يعد تطويلاً.

واعتبر ذلك بقوله: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، ما أحسن هذا البرهان! فلو قيل بعده: وما فسدنا فليس فيهما آلهة إلا الله لكان هذا من الكلام الغث الذى لا يناسب بلاغة التنزيل، وإنما ذلك من تأليف المعانى فى العقل مثل تأليف الأسماء من الحروف فى الهجاء والخط إذا علمنا الصبى الخط نقول له: «با» «سين» «ميم» صارت «بسم»، فإذا عقل لم يصلح له بعد ذلك أن يقرأه تهجياً فيذهب بيهجة الكلام؛ بل قد صار التأليف مستقراً، وكذلك النحوى إذا عرف أن «محمد رسول الله» مبتدأ وخبر لم يلف كلما رفع مثل ذلك أن يقول لأنه مبتدأ وخبر. فتأليف الأسماء من الحروف لفظاً ومعنى، وتأليف الكلم من الأسماء، وتأليف الأمثال من الكلم جنس واحد.

(١) أى: تبعاً.

ولهذا كان المؤلفون للأقيسة يتكلمون أولاً فى مفردات الألفاظ والمعانى التى هى الأسماء، ثم يتكلمون فى تأليف الكلمات من الأسماء الذى هو الخبر والقضية والحكم، ثم يتكلمون فى تأليف الأمثال المضروبة الذى هو «القياس» و «البرهان» و «الدليل» و «الآية» و «العلامة». فهذا مما ينبغى أن يتفطن له، فإن من أعظم كمال القرآن تركه فى ٦٢/١٤ أمثاله المضروبة وأقيسته المنصوبة لذكر المقدمة الجلية الواضحة المعلومة، ثم اتباع ذلك بالأخبار عن النتيجة التى قد علم من أول الكلام أنها هى المقصود؛ بل إنما يكون ضرب المثل بذكر ما يستفاد ذكره ويتنفع بمعرفته، فذلك هو البيان، وهو البرهان، وأما ما لا حاجة إلى ذكره فذكره عي.

وبهذا يظهر لك خطأ قوم من البيانين الجهال والمنطقيين الضلال حيث قال بعض أولئك: الطريقة الكلامية البرهانية فى أساليب البيان ليست فى القرآن إلا قليلا، وقال الثانى: إنه ليس فى القرآن برهان تام، فهؤلاء من أجهل الخلق باللفظ والمعنى، فإنه ليس فى القرآن إلا الطريقة البرهانية المستقيمة لمن عقل وتدبر.

وأيضاً، فينبغى أن يعرف أن مضار ضرب المثل ونصب القياس على العموم والخصوص والسلب والإيجاب؛ فإنه ما من خبر إلا وهو إما عام أو خاص؛ سالب أو موجب، فالمعين خاص محصور، والجزئى أيضاً خاص غير محصور، والمطلق إما عام وإما فى معنى الخاص.

فينبغى لمن أراد معرفة هذا الباب أن يعرف صيغ النفى والعموم؛ فإن ذلك يجىء فى القرآن على أبلغ نظام.

/مثال ذلك: أن «صيغة الاستفهام» يحسب من أخذ ببادئ الرأى أنها لا تدخل فى ٦٣/١٤ القياس المضروب؛ لأنه لا يدخل فيه إلا القضايا الخبرية، وهذه طلبية، فإذا تأمل وعلم أن أكثر استفهامات القرآن - أو كثيراً منها - إنما هى استفهام إنكار معناه الذم والنهى إن كان إنكاراً شرعياً، أو معناه النفى والسلب إن كان إنكار وجود ووقوع، كما فى قوله: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُعِى الْعِظَمَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ [يس: ٧٨]، ﴿ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ هَلْ لَّكُمْ مِّنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ شُرَكَاءَ فِي مَّا رَزَقْنَكُمْ﴾ [الروم: ٢٨]، وكذلك قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النمل: ٥٩]، وقوله فى تعديد الآيات: ﴿أَوَلَمْ يَكُنْ مَعَهُ آيَاتٌ﴾ [النمل: ٦٠ - ٦٤]، أى: أفعل هذه إله مع الله؟! والمعنى: ما فعلها إلا الله، وقوله: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾ [الطور: ٣٥] وما معها.

وهذا الذى ذكرناه الذى جاء به القرآن هو ضرب الأمثال من جهة المعنى، وقد يعبر فى

اللغة بضرب المثل أو بالمثل المضروب عن نوع من الألفاظ ، فيستفاد منه التعبير كما يستفاد من اللغة ، لكن لا يستفاد منه الدليل على الحكم كأمثال القرآن ، وهو أن يكون الرجل قد قال كلمة منظومة أو مثورة لسبب اقتضاه فشاعت في الاستعمال ، حتى يصار يعبر بها عن كل ما أشبه ذلك المعنى الأول ، وإن كان اللفظ في الأصل غير موضوع لها ، فكأن تلك الجملة المثلثة نقلت بالعرف من المعنى الخاص إلى العام كما تنقل الألفاظ المفردة ، فهذا نقل في الجملة مثل قولهم : «يداك أوكنا ، وفوك نفخ» هو مواز لقولهم : «أنت جنيت هذا» ؛ لأن هذا المثل قيل ابتداء لمن كانت جنائته بالإيكاء والنفخ ، ثم صار مثلاً عاماً ، وكذلك قولهم : «الصيف ضيعت اللبن»^(١) مثل قولك : «فرطت وتركت الحزم ، وتركت ما يحتاج إليه وقت القدرة عليه حتى فات» ، وأصل الكلمة قيلت للمعنى الخاص .

وكذلك «عسى الغوير أبوساً» أى : أتخاف أن يكون لهذا الظاهر الحسن باطن ردىء؟ فهذا نوع من البيان يدخل في اللغة والخطاب ، فالتكلم به حكمه حكم المبين بالعبارة الدالة ، سواء كان المعنى في نفسه حقاً أو باطلاً ؛ إذ قد يتمثل به في حق من ليس كذلك ، فهذا تطلبه في القرآن من جنس تطلب الألفاظ العرفية ، فهو نظر في دلالة اللفظ على المعنى لا نظر في صحة المعنى ودلالته على الحكم ، وليس هو المراد بقوله : ﴿وَلَقَدْ صَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ﴾ [الروم : ٥٨] ، فتدبر هذا فإنه يجلو عنك شبهة لفظية ومعنوية .

وهذه الأمثال اللغوية أنواع ، موجود في القرآن منها أجناسها ، وهى مُعلنة ببلاغة لفظه ونظمه وبراعة بيانه اللفظي ، والذين يتكلمون في علم البيان وإعجاز القرآن يتكلمون في مثل هذا ، ومن الناس من يكون أول ما يتكلم بالكلمة صارت مثلاً ، ومنهم من لا تصير الكلمة مثلاً حتى يتمثل بها الضارب فيكون هذا أول من تمثل بها ، كقوله ﷺ : «الآن حمى الوطيس»^(٢) ، وكقوله : «مسعر حرب»^(٣) ونحو ذلك ، لكن النفي بصيغة الاستفهام

(١) هذا المثل في الأصل خوطبت به امرأة ، وهى دختنوس بنت لقيط بن زرارة ، كانت تحب عمرو بن عدس ، وكان شيخاً كبيراً ، ففكرته فطلقها ، ثم تزوجها فتى جميل الوجه ، وأجديت ، فبعث إلى عمرو تطلب منه حلوة ، فقال عمرو : «فى الصيف ضيعت اللبن» . وإنما خص الصيف لأن سؤالها الطلاق كان في الصيف .

وهذا المثل يضرب لمن يطلب شيئاً قد فوته على نفسه . انظر : مجمع الأمثال ٢/٢٣ .

(٢) مسلم في الجهاد (١٧٧٥/٧٦) ، وأحمد ١/٢٠٧ عن العباس واللفظ لأحمد . والوطيس : شبه التنور ، عبر عن اشتباك الحرب وقيامها على ساق . انظر : النهاية في غريب الحديث ٥/٢٠٤ .

(٣) أحمد ٤/٣٣١ والبخارى في الشروط (٢٧٣١) .

المضمن معنى الإنكار هو نفى مضمن دليل النفي، فلا يمكن مقابله بمنع، وذلك أنه لا ينفى باستفهام الإنكار إلا ما ظهر بيانه أو ادعى ظهور بيانه، فيكون ضاربه إما كاملاً فى استدلاله وقياسه وإما جاهلاً، كالذي قال: ﴿مَنْ يُعِثِّ الْعِظَمَ وَهِيَ رَمِيَّةٌ﴾ [يس: ٧٨].

إذا تبين ذلك، فالأمثال المضروبة فى القرآن منها ما يصرح فيه بتسميته مثلاً، ومنها ما

لا يسمى بذلك... (١) ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ﴾ [البقرة: ١٧]، والذي يليه: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة: ٢٦]، ﴿وَمَثَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ﴾ [البقرة: ١٧١]، ﴿وَلَمَّا يَأْتِيَكُمُ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٤]، ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٦١]، ﴿لَا يُطْلَوُا صَدَقَتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ﴾ [البقرة: ٢٦٤]، ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ اتِّبَاعًا مَرْضَاتٍ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ٢٦٥]، والذي بعده ليس فيه لفظ «مثل»: ﴿كَذَابِ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ [آل عمران: ١١]، في الثلاثة: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ﴾ [آل عمران: ١٣]، ﴿مَثَلُ مَا يُنْفِقُونَ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [آل عمران: ١١٧]، وقوله: ﴿أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ﴾ [الأنعام: ٤٦].

/ ومن هذا الباب قوله: ﴿وَلَا أَقُولُ لَكُمْ﴾ [الآية: هود: ٣١]، ويسمى جداولاً ﴿فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ ٦٦/١٤ الْكَلْبِ﴾ إلى قوله: ﴿ذَلِكَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا﴾ [الأعراف: ١٧٦]، ﴿إِنَّمَا مَثَلُ

الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَثَلِ أَنْزَلْتُهُ مِنَ السَّمَاءِ﴾ [يونس: ٢٤]، ﴿مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالْأَصَصِ وَالْأَصَصِ﴾ [هود: ٢٤]، ﴿إِلَّا كَبَسِطَ كَفْتَهُ إِلَى الْمَاءِ﴾ [الرعد: ١٤]، وقول يوسف: ﴿ءَأَرْبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ﴾ [يوسف: ٣٩]، ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ﴾ [الآية: الرعد: ١٦]، ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾ [إلى قوله: ﴿كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ﴾ [الرعد: ١٧]، ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [الرعد: ٣٥]، ﴿مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ﴾ [إبراهيم: ١٨]، ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً﴾ [إلى آخر: ﴿وَنَبَّيْتَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ وَضَرَبْنَا لَكُمْ الْأَمْثَالَ﴾ [إبراهيم: ٢٤-٤٥]، ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوَةِ وَاللَّهُ الْمُنْتَلِ الْأَعْلَى﴾ [النحل: ٦٠]، ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾ [النحل: ٧٤]، ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا﴾ [النحل: ٧٥]، والذي بعده: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً﴾ [النحل: ١١٢]، ﴿انْظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ﴾ [الإسراء: ٤٨] في موضعين، ﴿وَلَقَدْ صَرَفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾ [الإسراء: ٨٩]، بعد أدلة التوحيد والنبوة

(١) يياض بالأصل.

والتحدي بالقرآن ﴿وَأَضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا رَجُلَيْنِ﴾ [الكهف: ٣٢] القصة، ﴿وَأَضْرِبْ لَهُمْ مَثَلَ الْحَيَوةِ الدُّنْيَا﴾ [الكهف: ٤٥]، ﴿وَلَقَدْ صَرَفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِلنَّاسِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْئًا جَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٤]، ينبه على أنها براهين وحجج تفيد تصوراً أو تصديقاً ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ﴾ [الحج: ٣١]، ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٍ فَاسْتَجِعُوا لَهُ﴾ [الحج: ١٤/٦٧]، ﴿وَمَثَلًا مِنَ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكَ﴾ [النور: ٣٤]، ﴿مَثَلُ نُورٍ﴾ [إلى قوله: ﴿وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَلَ لِلنَّاسِ﴾ [النور: ٣٥]، ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَلُهُمْ كَسَرَابٍ﴾ [النور: ٣٩] المثلين، مثل نور المؤمنين في المساجد وأولئك في الظلمات ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣]، فالتفسير يعم التصوير، ويعم التحقيق بالدليل، كما في تفسير الكلام المشروح ﴿مَثَلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ﴾ الآية [العنكبوت: ٤١]، ﴿وَلِئَلَّا يَكُونَ الْأَمْثَلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ﴾ [العنكبوت: ٤٣]، ﴿وَهُوَ أَهْوَتْ عَلَيْهِ وَلَهُ الْأَمْثَلُ الْأَعْلَى فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الروم: ٢٧]، ﴿ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِنْ أَنْفُسِكُمْ﴾ [الروم: ٢٨]، ﴿وَلَقَدْ صَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ وَلَئِنْ جِئْتَهُمْ بِبَيِّنَةٍ﴾ الآية [الروم: ٥٨]، ﴿وَأَضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَبَ الْقَرْيَةِ﴾ [يس: ١٣]، ﴿فَإِذَا هُوَ خَصِيصٌ مُبِينٌ . وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ﴾ [يس: ٧٧، ٧٨]، وقوله: ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَمْ يَسْعَ وَيَسْعُونَ نَجَّةً﴾ [ص: ٢٣]، ﴿وَلَقَدْ صَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي

هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ﴾ [إلى قوله: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلًا﴾ [الزمر: ٢٧ - ٢٩]، ﴿وَلَمَّا ضَرَبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا﴾ [الزخرف: ٥٧]، إلى آخره لما أورده نقضاً على قوله: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [الأنبياء: ٩٨]، فهم الذين ضربوه جدلاً، ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا﴾ إلى قوله: ﴿كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ لِلنَّاسِ أَمْثَلَهُمْ﴾ [محمد: ١ - ٣]، ﴿كَمَثَلِ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ قَرِيبًا﴾ [الحشر: ١٥]، ﴿كَمَثَلِ الشَّيْطَانِ إِذْ قَالَ لِلْإِنْسَانِ اكْفُرْ﴾ [الحشر: ١٦]، ﴿لَوْ أَرْزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُتَصَدِّعًا مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ وَتِلْكَ الْأَمْثَلُ﴾ [الحشر: ٢١]، ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِلُوا التَّوْرَةُ ثُمَّ لَمْ يُحْمِلُوهَا﴾ الآية [الجمعة: ٥]، ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [التحريم: ١٠]، و﴿لِلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [التحريم: ١١]، ﴿وَلِيَقُولَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْكَافِرُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا﴾ [المدثر: ٣١]، ﴿كَأَنَّهُمْ إِلَى نُصُبٍ يُوفِضُونَ﴾ [المعارج: ٤٣]، ﴿كَالْفَرَاشِ﴾ [القارعة: ٤]، و﴿كَالْعِهْنِ﴾ [القارعة: ٥] .

وقال شيخ الإسلام - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى -: /

هذه تفسير آيات أشكلت حتى لا يوجد في طائفة من «كتب التفسير» إلا ما هو خطأ فيها.

منها قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا...﴾ الآيتان^(١) [البقرة: ٦٢، ٦٣]، فهو - سبحانه - وصف أهل السعادة من الأولين والآخرين، وهو الذى يدل عليه اللفظ ويعرف به معناه من غير تناقض، ومناسبة لما قبلها ولما بعدها، وهو المعروف عند السلف، ويدل عليه ما ذكره من سبب نزولها بالأسانيد الثابتة عن سفيان، عن ابن أبى نَجِيح، عن مجاهد، قال سلمان: سألت النبی ﷺ عن أهل دين كنت معهم. فذكر من عبادتهم، فنزلت الآية^(٢). ولم يذكر فيه أنهم من أهل النار، كما روى بأسانيد ضعيفة، وهذا هو الصحيح كما فى مسلم: «إلا بقايا من أهل الكتاب»^(٣).

والنبي ﷺ لم يكن يجب بما لا علم عنده، وقد ثبت أنه أثنى على من مات فى ٦٩/١٤ الفَترَة^(٤)، كزيد بن عمرو وغيره، ولم يذكر ابن أبى حاتم خلافا عن السلف، لكن ذكر عن ابن عباس ثم أنزل الله: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا﴾ الآية [آل عمران: ٨٥]، ومراده: أن الله يبين أنه لا يقبل إلا الإسلام من الأولين والآخرين، وكثير من السلف يريد بلفظ النسخ رفع ما يظن أن الآية دالة عليه؛ فإن من المعلوم أن من كذب رسولا واحداً فهو كافر، فلا يتناوله قوله: ﴿مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ﴾ إلخ [البقرة: ٦٢].

وظن بعض الناس أن الآية فيمن بعث إليهم محمد ﷺ خاصة، فغلطوا، ثم افترقوا على أقوال متناقضة.

(١) فى المطبوعة: «الآيتين»، والصواب ما أثبتناه.

(٢) الواحدى فى أسباب النزول ص ١٣.

(٣) مسلم فى الجنة وصفة نعيمها (٢٨٦٥/٦٣) عن عياض بن حمار المجاشعى.

(٤) الفَترَة: ما بين كل نبين.

٧٠/١٤ / وقال شيخ الإسلام - قدس الله روحه -:

فصل

قسم الله من ذمه من أهل الكتاب إلى محرفين وأمينين، حيث يقول: ﴿أَفَنظَمُونَ أَنْ تَأْمُرُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرَّفُونَ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾. وإذا لقوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَا بِبَعْضِهِمْ إِلَى بَعْضٍ قَالُوا أَتُحَدِّثُونَهُمْ بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَاجُّوكُمْ بِهِ عِنْدَ رَبِّكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ. أُولَ الَّذِينَ يَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُرْسُونَ وَمَا يُعْلِنُونَ. وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ. قَوْلُ الَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا قَوْلُ لَهُمْ مِمَّا كُتِبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ [البقرة: ٧٥-٧٩].

٧١/١٤ وفي هذا عبرة لمن ركب سنتهم من أمتنا؛ فإن المنحرفين في/نصوص الكتاب والسنة - كالصفات ونحوها من الأخبار والأوامر- قوم يحرفونه إما لفظاً وإما معنى، وهم النافون لما أثبتته الرسول ﷺ جحوداً وتعطيلاً، ويدعون أن هذا موجب العقل الصريح القاضى على السمع.

وقوم لا يزيدون على تلاوة النصوص لا يفقهون معناها، ويدعون أن هذا موجب السمع الذي كان عليه السلف، وأن الله لم يرد من عباده فهم هذه النصوص، فهم ﴿لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي﴾ أي تلاوة ﴿وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾.

ثم يصنف أقوام علوماً يقولون: إنها دينية، وإن النصوص دلت عليها والعقل، وهى دين الله مع مخالفتها لكتاب الله، فهؤلاء الذين يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون: هو من عند الله بوجه من الوجوه.

فتدبر كيف اشتملت هذه الآيات على الأصناف الثلاثة، وقوله فى صفة أولئك:

﴿أَتُحَدِّثُونَهُمْ بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَاجُّوكُمْ بِهِ عِنْدَ رَبِّكُمْ﴾ حال من يكتنم النصوص التي يحتج بها منازعه، حتى إن منهم من يمنع من رواية الأحاديث المأثورة عن الرسول ﷺ، ولو أمكنهم كتمان القرآن لكتموه، لكنهم يكتمون منه وجوه دلالاته من العلوم المستنبطة منه، ويعوضون الناس عن ذلك بما يكتبونه بأيديهم ويضيفونه إلى أنه من عند الله.

/وَسُئِلَ عَنْ مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾ [البقرة: ١٠٦] واللّه - ٧٢/١٤
سبحانه - لا يدخل عليه النسيان.

فأجاب:

أما قوله: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾ ففيها قراؤتان، أشهرهما: ﴿أَوْ نُنسِهَا﴾ أي: ننسيكم إياها، أي: نسخنا ما أنزلناه، أو اخترنا تنزيل ما نريد أن ننزله نأتكم بخير منه أو مثله، والثانية: «أو ننسأها» بالهمز، أي نؤخرها، ولم يقرأ أحد: «ننساها»، فمن ظن أن معنى ننسأها بمعنى: ننساها، فهو جاهل بالعربية والتفسير، قال - موسى عليه السلام -: ﴿عَلِمَهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنْسَى﴾ [طه: ٥٢]، والنسيان مضاف إلى العبد كما في قوله: ﴿سَقَرْتُكَ فَلَا تَنْسَى . إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ [الأعلى: ٦، ٧]؛ ولهذا قرأها بعض الصحابة: «أو تنساها» أي: تنساها يا محمد، وهذا واضح لا يخفى إلا على جاهل، لا يفرق بين ننسأها بالهمز وبين ننساها بلا همز، واللّه أعلم.

٧٣/١٤ / قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - :

في قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ١٧٨]، وفيها قولان: أحدهما: أن القصاص هو القود، وهو أخذ الدية بدل القتل، كما جاء عن ابن عباس أنه كان في بني إسرائيل القصاص ولم يكن فيهم الدية، فجعل الله في هذه الأمة الدية فقال: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ [البقرة: ١٧٨]، والعفو هو أن يقبل الدية في العمد ﴿ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة: ١٧٨] مما كان على بني إسرائيل، والمراد على هذا القول أن يقتل الحر بالحر، والعبد بالعبد، والأنثى بالأنثى. قال قتادة: إن أهل الجاهلية كان فيهم بغي، وكان الحى إذا كان فيهم عدد وعدة فقتل عبدهم عبد قوم آخرين، لن يقتل به إلا حراً تعزراً على غيرهم، وإن قتلت امرأة منهم امرأة من آخرين قالوا: لن يقتل بها إلا رجلاً، فنزلت هذه الآية. وهذا قول أكثر الفقهاء، وقد ذكر ذلك الشافعى وغيره.

٧٤/١٤ / ويحتج بها طائفة من أصحاب مالك والشافعى وأحمد على أن الحر لا يقتل بالعبد؛ لقوله: ﴿وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ﴾ [البقرة: ١٧٨] فينقض ذلك عليه بالمرأة؛ فإنه قال: ﴿وَالْأُنْثَىٰ بِالْأُنْثَىٰ﴾ [البقرة: ١٧٨]، وطائفة من المفسرين لم يذكروا هذا القول.

القول الثانى: أن القصاص فى القتل يكون بين الطائفتين المقتلتين قتال عَصَبِيَّة وجاهلية، فيقتل من هؤلاء ومن هؤلاء أحرار وعبيد ونساء، فأمر الله - تعالى - بالعدل بين الطائفتين، بأن يقاص دية حر بدية حر، ودية امرأة بدية امرأة، وعبد بعبد، فإن فضل لإحدى الطائفتين شىء بعد المقاصة فلتتبع الأخرى بمعروف، ولتؤد الأخرى إليها بإحسان، وهذا قول الشعبى وغيره، وقد ذكره محمد بن جرير الطبرى وغيره، وعلى هذا القول فإنه إذا جعل ظاهر الآية لزمته إشكالات، لكن المعنى الثانى هو مدلول الآية ومقتضاه ولا إشكال عليه، بخلاف القول الأول يستفاد من دلالة الآية، كما سننبه عليه إن شاء (١) الله تعالى، وما ذكرناه يظهر من وجوه:

(١) فى المطبوعة : «إنشاء»، والصواب ما أثبتناه.

أحدهما: أنه قال: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ١٧٨] و«القصاص» مصدر قاصه يقاصه مقاصة وقصاصاً، ومنه مقاصة الدينين أحدهما بالآخر و«الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ» إنما يكون إذا كان الجميع قتلى، كما ذكر الشعبي فيقاص هؤلاء القتل هؤلاء القتل، أما إذا قتل/رجل رجلاً فالمقتول ميت، فهنا المقتول لا مقاصة فيه، ولكن القصاص ٧٥/١٤ أن يمكن من قتل القاتل لا غيره، وفي اعتبار المكافآت فيه قولان للفقهاء، قيل: تعتبر المكافآت فلا يقتل مسلم بدمي ولا حر بعبد، وهو قول الأكثرين مالك والشافعي وأحمد. وقيل: لا تعتبر المكافآت كقول أبي حنيفة، والمكافآت لا تسمى قصاصاً.

وأيضاً فإنه قال: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ﴾ وإن أريد بالقصاص المكافآت فنلك لم تكتب، وإن أريد به استيفاء القود فذلك مباح للولي، إن شاء اقتص وإن شاء لم يقتص فلم يكتب عليه الاقتصاص، وقد أورد هذا السؤال بعضهم وقال: هو مكتوب على القاتل أن يمكن من نفسه، فيقال له: هو تعالى قال: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ وليس هذا خطاباً للقاتل وحده بل هو خطاب لأولياء المقتول، بدليل قوله تعالى: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَأَبْيَعُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَنٍ﴾ ثم لا يقال للقاتل: كُتِبَ عليك القصاص في المقتول فإن المقتول لا قصاص عليه.

وأيضاً، فنفس انقياد القاتل للولي ليس هو قصاصاً، بل الولي له أن يقتص وله ألا يقتص، وإنما سمي هذا قوداً لأن الولي يقوده، وهو بمنزلة تسليم السلعة إلى المشتري، ثم قال تعالى: ﴿أَلْقُرْ بِالْخُرِّ﴾ فكيف يقال: مثل هذا قصده القاتل، بل هذا الخطاب للأمة /بالمقاصة والمعادلة في القتل. والنبى ﷺ إنما قال: «كتاب الله القصاص» لما كَسَرَتِ الرَّبِيعَ ٧٦/١٤ سِنَّ جَارِيَةٍ وامتنعوا من أخذ الأرض، فقال أنس بن النضر: لا والذي بعثك بالحق لا تكسر ثنية الربيع، فقال النبى ﷺ: «يا أنس، كتاب الله القصاص» فرضى القوم بالأرض، فقال النبى ﷺ: «إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره»^(١)، كقوله تعالى: ﴿وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾ [المائدة: ٤٥]، يعني «كتاب الله» أن يؤخذ العضو بنظيره، فهذا قصاص لأنه مساواة؛ ولهذا كانت المكافآت في الأعضاء والجروح معتبرة باتفاق العلماء، وإن قيل: القصاص هو أن يقتل قاتله لا غيره فهو خلاف الاعتداء، قيل: نعم! وهذا قصاص في الأحياء لا في القتلى.

الثاني: أنه قال: ﴿فِي الْقَتْلِ أَلْقُرْ بِالْخُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى﴾ ومعلوم باتفاق المسلمين أن العبد يقتل بالعبد وبالحر، والأنثى تقتل بالأنثى وبالذكر، والحر يقتل بالحر وبالأنثى - أيضاً - عند عامة العلماء. وقيل: يشترط أن تؤدى تمام ديته، وإذا كان كذلك

(١) البخارى فى الصلح (٣-٢٧) وأبو داود فى الديات (٤٥٩٥).

فقوله: ﴿أَمَرُ بِالْحَرْ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأَنْثَى﴾ [البقرة: ١٧٨] إنما يدل على مقاصة الحر بالحر ومعادلته به ومقابلته به ، وكذلك العبد بالعبد والأنثى بالأنثى ، وهذا إنما يكون إذا كانوا مقتولين فيقابل كل واحد بالآخر ، وينظر: أيتعادلان أم يفضل لأحدهما على الآخر فضل ، أما في القتل فلا يختص هذا باتفاق المسلمين .

٧٧/١٤ الثالث : أنه قال : ﴿فَمَنْ عَفَى لِمَنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ لفظ ﴿عَفَى﴾ هنا قد استعمل متعدياً ؛ فإنه قال : ﴿عَفَى﴾ ، ﴿شَيْءٌ﴾ ولم يقل : «عفا» «شيئاً» وهذا إنما يستعمل في العمل ، كما قال تعالى : ﴿وَسْتَلُونَا مَاذَا لِيُنْفِقُوا قُلِ الْغَفْوُ﴾ [البقرة: ٢١٩] ، وأما العفو عن القتل فذاك يقال فيه : عفوت عن القاتل ، فوكلي المقتول بين خيرتين : بين أن يعفو عن القتل ويأخذ الدية فلم يعف له شيء ، بل هو عفا عن القتل وإذا عفا فإما أن يستحق الدية بنفسه أو بغير رضا القاتل على قولين .

وقد قال بعضهم : ﴿وَمِنْ أَخِيهِ﴾ أي : من دم أخيه ، أي : ترك له القتل ورضي بالدية ، والمراد القاتل ، يعني : إن القاتل عفى له من دم أخيه المقتول ، أي : ترك له القتل ، فيكون التقدير : أن الولي عفى للقاتل من دم المقتول شيئاً ، وهذا كلام لا يعرف ، لا يقال : عفوت لك شيئاً ، ولا يقال : عفوت من دم القاتل ، وإنما الذي يقال : إنه عفا عن القاتل ، فأين هذا من هذا ؟

وأما على القول الأول ، فالتقاصان إذا تعادى القتل فمن عفى له ، أي : فضل من مقاصة أخيه مقاصة أخرى ، أي : هذا الذي فضل له فضل كما يقال : أبقي له من جهة أخيه بقية ﴿فَأَبَاحُ بِالْمَعْرُوفِ﴾ فهذا المستحق للفضل يتبع المقاص الآخر بالمعروف ، وذلك يؤدي إلى هذا بإحسان ﴿ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّيِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾ أي : من أن كل طائفة تؤدي قتلى ٧٨/١٤ الأخرى ، فإن في هذا تثقيلاً عظيماً له ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩] ، فإنهم إذا تعادوا القتل وتقاصوا وتعادلوا لم يبق واحدة تطلب الأخرى بشيء فحیی هؤلاء وحیی هؤلاء ، بخلاف ما إذا لم يتقاصوا فإنهم يتقاتلون ، وتقوم بينهم الفتن التي يموت فيها خلائق ، كما هو معروف في فتن الجاهلية والإسلام ، وإنما تقع الفتن لعدم المعادلة والتناصف بين الطائفتين ، وإلا فمع التعادل والتناصف الذي يرضى به أولو الألباب لا تبقى فتنة .

وقوله : ﴿فَمَنْ أَعَدَّتْكَ بَعْدَ ذَلِكَ﴾ فطلب من الطائفة الأخرى مالا أو قوماً أو أذاهم بسبب ما بينهم من الدم ﴿فَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ وهذا كقوله : ﴿وَلَا تَطَافُونِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَفْتَنَلُوا فَأْصَلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبَغَىٰ حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ

فَأَتَتْ فَاصِلِحُومًا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسَطُوهَا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ . إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَاصِلِحُومًا
بَيْنَ أَخَوِيكُمْ ﴿[الحجرات: ٩، ١٠]، و«الأخوة» هنا كالأخوة هناك وهذا في قتلى الفتن .

واما إذا قتل رجل رجلا من غير فتنة فهم كانوا يعرفون أن القاتل يقتل، لكن كانت
الطائفة القوية تطلب أن تقتل غير القاتل، أو من هو أكثر من القاتل، أو اثنين بواحد، وإذا
كان القاتل منها لم تقتل به من هو دونه، كما قيل: إنه كان بين قريظة والنضير، لكن هذا
لم تُثر به الفتن، بل فيه ظلم الطائفة القوية للضعيفة، ولم يكن في الأمم من يقول: إن ٧٩/١٤
القاتل الظالم المتعدى مطلقاً لا يقتل، فهذا لم يكن عليه أحد من بنى آدم، بل كل بنى آدم
مطبقون على أن القاتل في الجملة يقتل، لكن الظلمة الأقوياء يفرقون بين قاتل وقتيل .

وقول من قال: إن قوله: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩]، معناه: أن القاتل

إذا عرف أنه يقتل كف فكان في ذلك حياة له وللمقتول، يقال له: هذا معنى صحيح،
ولكن هذا مما يعرفه جميع الناس، وهو مغرور في جِبِلَّتِهِمْ، وليس في الآدميين من يبيع
قتل أحد من غير أن يقتل قاتله، بل كلهم مع التساوى يجوزون قتل القاتل ولا يتصور أن
الناس... (١) إذا كان كل من قَدَّرَ على غيره قتله وهو لا يقتل يرضى بمال، وإذا كان
هذا المعنى من أوائل ما يعرفه الآدميون ويعلمون أنهم لا يعيشون بدونه صار هذا مثل
حاجتهم إلى الطعام والشراب والسكنى، فالقرآن أجل من أن يكون مقصوده التعريف بهذه
الأمور البديهية، بل هذا مما يدخل في معناه، وهو أنه إذا كتب عليهم القصاص في
المقتولين أنه يسقط حر بحر وعبد بعبد وأنثى بأنثى، فجعل دية هذا كدية هذا، ودم هذا
كدم هذا متضمن لمساواتهم في الدماء والديات، وكان بهذه المقاصة لهم حياة من الفتن
التي توجب هلاكهم، كما هو معروف، وهذا المعنى مما يستفاد من هذه الآية، فعلم أن دم
الحر وديته كدم الحر وديته فيقتل به، وإذا علم أن التقاص يقع للتساوى في الديات علم أن
للمقتول دية /ولفظ القصاص يدل على المعادلة والمساواة، فيدل على أن الله أوجب العدل ٨٠/١٤
والإنصاف في أمر القتلى، فمن قتل غير قاتله فهو ظالم، والمقتول وأولياؤه إذا امتنعوا من
إنصاف أولياء المقتول فهم ظالمون، هؤلاء خارجون عما أوجبه الله من العدل، وهؤلاء
خارجون عما أوجبه الله من العدل .

وقد ذكر - سبحانه - هذا المعنى في قوله: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا
يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُمْ كَانَ مَنصُورًا﴾ [الإسراء: ٣٣]، وإذا دلت على العدل في القود بطريق
اللزوم والتنبيه ذهب الإشكال، ولم يقل: فلم لا قال: والعبد بالعبد والحر؟ فإنه لم يكن

(١) بياض بالأصل .

المقصود أنه يقاص به فى القتل، ومعلوم أنه إنما يقاص الحر بالحر لا بالمرأة، والمرأة بالمرأة لا بالحر، والعبد بالعبد. فظهرت فائدة التخصيص به والمقابلة فى الآية.

ودلت الآية - حينئذ - على أن الحر يقتل بالحر، والعبد بالعبد، والأنثى بالأنثى؛ إذا كانا متساويين فى الدم، وبدله هو الدية، ولم يتف أن يقتل عبد بحر وأنثى بذكر، ولا لها مفهوم ينفى ذلك، بل كما دلت على ذلك بطريق التنبيه والفحوى والأولى، كذلك تدل على هذا أيضاً؛ فإنه إذا قتل العبد بالعبد فقتله بالحر أولى، وإذا قتلت المرأة بالمرأة فقتلها بالرجل أولى.

٨١/١٤ / وأما قتل الحر بالعبد والذكر بالأنثى فالآية لم تعرض له لا بنفى ولا إثبات، ولا لها مفهوم يدل عليه، لا مفهوم موافقة ولا مخالفة؛ فإنه إذا كان فى المقاصة يقاس الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى لتساوى الديات، دل ذلك على قتل النضير بالنضير، والأدنى بالأعلى.

يبقى قتل الأعلى الكثير الدية بالأدنى القليل الدية، ليس فى الآية تعرض له؛ فإنه لم يقصد بها ابتداء القود، وإنما قصد المقاصة فى القتل لتساوى دياتهم.

فإن قيل: دية الحر كدية الحر، ودية الأنثى كدية الأنثى، ويبقى العبيد قيمتهم متفاضلة؟

قيل: عبيدهم كانوا متقاربين القيمة، وقوله: ﴿وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ﴾ [البقرة: ١٧٨] قد يراد به بالعبد المماثل به، كما يقال: ثوب بثوب وإن كان أحدهما أغلى قيمة، فذاك مما عفى له، وقد يعفى إذا لم تعرف قيمتهم وهو الغالب، فإن المقتولين فى الفتن عبيدهم الذين يقاتلون معهم، وهم يكونون تربيتهم عندهم لم يشتروهم، فهذا يكون مع العلم بتساوى القيمة ومع الجهل بتفاضلها؛ فإن المجهول كالمعدوم، ولو أتلّف دل من الرجلين ثوب الآخر ولا يعلم واحد منهما قيمة واحد من الثوبين، قيل: ثوب بثوب، وهذا لأن الزيادة محتملة من الطرفين؛ يحتمل أن يكون ثوب هذا أغلى، ويحتمل أن يكون ثوب هذا أغلى، ليس ترجيح أحدهما أولى من الآخر، والأصل براءة ذمة كل واحد من الزيادة، فلا تشتغل الذمة بأمر مشكوك فيه لو كان الشك فى أحدهما، فكيف إذا كان من الطرفين؟

فظهر حكمة قوله: ﴿وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ﴾، وظهر بهذا أن القرآن دل على ما يحتاج الخلق إلى معرفته والعمل به، ويحقق به دماؤهم ويحيون به، ودخل فى ذلك ما ذكره الآخرون من العدل فى القود.

ودلت الآية على أن القتل يؤخذ لهم ديات، فدل على ثبوت الدية على القاتل، وأنها مختلفة باختلاف المقتولين، وهذا مما من الله به على أمة محمد ﷺ، حيث أثبت القصاص والدية.

وأما كون العفو هو قبول الدية في العمد، وأنه يستحق العافي بمجرد عفوه - فالآية لم تتعرض لهذا.

ودلت هذه الآية على أن الطوائف المقتلة تضمن كل منهما ما أتلفته الأخرى؛ من دم ومال بطريق الظلم؛ لقوله: ﴿مِنْ أَخِيهِ﴾ [البقرة: ١٧٨] بخلاف ما أتلفه المسلمون للكفار، والكفار للمسلمين.

وأما القتال بتأويل «قتال أهل الجمل وصقن» فلا ضمان فيه - أيضا - بطريق الأولى عند الجمهور، فإنه إذا كان الكفار المتأولون/ لا يضمنون، فالمسلمون المتأولون أولى ألا ٨٣/١٤ يضمنوا.

ودلت الآية على أن هذا الضمان على مجموع الطائفة يستوى فيه الردء^(١) والمباشر، لا يقال: انظروا من قتل صاحبكم هذا فطالبوه بديته بل يقال: ديته عليكم كلكم، فإنكم جميعاً قتلتموه؛ لأن المباشر إنما تمكن بمعاونة الردء له، وعلى هذا دل قوله: ﴿وَإِنْ فَاتَكُمْ شِقْوَةٌ مِّنْ أَزْوَاجِكُمْ إِلَى الْكُفَّارِ فَعاقِبْتُمْ فَتَنَّاوُاْ الَّذِيْنَ ذَهَبَتْ أَزْوَاجُهُمْ مِّثْلَ مَا أَنْفَقُواْ﴾ [المتحنة: ١١]، فإن أولئك الكفار كان عليهم مثل صداق هذه المرأة التي ذهبت إليهم، فإذا لم يؤديه أخذ من أموالهم التي يقدر المسلمون عليها، مثل امرأة جاءت منهم يستحقون صداقها، فيعطى المسلم زوج تلك المرتدة صداقها من صداق هذه المسلمة المهاجرة التي يستحقه الكفار؛ لكونها أسلمت وهاجرت وفوت زوجها بُضْعَهَا كما فوت المرتدة بضعها لزوجها وإن كان زوج المهاجرة ليس هو الذي تزوج بالمرتدة؛ لأن الطائفة لما كانت ممتنعة يمنع بعضها بعضا، صارت كالشخص الواحد.

ولهذا لما قتل خالد من قتل من بنى جذيمة ودأهم النبي ﷺ من عنده؛ لأن خالداً نائبه وهو لا يمكنهم من مطالبته وحبسه لأنه متأول، وكذلك عمرو بن أمية وقاتله خالد بن الوليد؛ لأنه قتل هذا على سبيل الجهاد لا لعداوة تخصه، وقد تنازع الفقهاء في خطأ ولى الأمر؛ هل هو فى بيت المال أو على ذمته؟ على قولين.

/ولهذا كان ما غنمته السرية يشاركها فيه الجيش، وما غنمه الجيش شاركته فيه السرية ٨٤/١٤ لأنه إنما يغنم بعضهم بظهر بعض، فإذا اشتركوا فى المغرم اشتركوا فى الغنم، وكذلك فى العقوبة يقتل الردء والمباشر من المحاربين عند جماهير الفقهاء، كما قتل عمر - رضى الله عنه - ربيعة^(٢) المحاربين، وهو قول مالك وأبى حنيفة وأحمد، وهو مذهب مالك فى

(١) الردء: المعين. انظر: المصباح المنير، مادة «ردء».

(٢) أى طليعة. انظر: المصباح، مادة «ربأ».

القتل قوداً، وفي السراق - أيضاً.

وبيان دلالة الآية على ذلك: أن المقتولين إذا حبس حر بحر وعبد بعد وأنثى بأنثى، فالحر من هؤلاء ليس قاتله هو ولى الحر من هؤلاء، بل قد يكون غيره، وكذلك العبد من هؤلاء ليس قاتله هو سيد العبد من هؤلاء بل قد يكون غيره، لكن لما كانوا مجتمعين متناصرين على قتال أولئك ومحاربتهم كان من قتله بعضهم فكلهم قتله، وكلهم يضمونوه؛ ولهذا ما فضل لأحد الطائفتين يؤخذ من مال الأخرى.

فإن قيل: إذا كان مستقراً في فطر بنى آدم أن القاتل الظالم لنظيره يستحق أن يقتل، وليس في الآدميين من يقول: إنه لا يقتل، فما الفائدة في قوله تعالى: ﴿وَكُتِبَ عَلَيْهِمْ فِيهَا﴾ أي: في التوراة ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ﴾ الآية [المائدة: ٤٥]، إذا كان مثل هذا الشرع يعرفه العقلاء كلهم؟

٨٥/١٤ قيل لهم: فائدته: بيان تساوى دماء بنى إسرائيل، وأن دماءهم/متكافئة ليس لشريفهم مزية على ضعيفهم، وهذه الفائدة الجليلة التى جاءت بها شرائع الأنبياء، فأما الطوائف الخارجون عن شرائع الأنبياء فلا يحكمون بذلك مطلقاً، بل قد لا يقتلون الشريف، وإذا كان الملك عادلاً فقد يفعل بعض ذلك، فهذا الذى كتبه الله فى التوراة من تكافؤ دمائهم، ويسعى بدمتهم أدناهم، وهم يد على من سواهم، فحكم أيضاً فى المؤمنين به من جميع الأجناس بتكافؤ دمائهم، فالمسلم الحر يقتل بالمسلم الحر من جميع الأجناس باتفاق العلماء.

وبهذا ظهر الجواب عن احتجاج من احتج بآية التوراة على أن المسلم يقتل بالذمى؛ لقوله: ﴿وَكُتِبَ عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ و«شُرْعُ من قَبْلُنَا شُرْعُ لَنَا»، فإنه يقال: الذى كتب عليهم أن النفس منهم بالنفس منهم، وهم كلهم كانوا مؤمنين، لم يكن فيهم كافر، ولم يكن فى شريعتهم إبقاء كافر بينهم لا بجزية ولا غيرها، وهذا مثل شرع محمد ﷺ؛ أن المسلمين تتكافأ دماؤهم، وليس فى الشريعتين أن دم الكافر يكافئ دم المسلم، بل جعل الإيمان هو الواجب للمكافآت دليل على انتفاء ذلك فى الكافر - سواء كان ذمياً أو مستأمنًا - لانتفاء الإيمان الواجب للمكافأة فيه، نعم يحتج بعمومه على العبد.

وليس فى العبد نصوص صريحة صحيحة كما فى الذمى، بل ما روى: «من قتل ٨٦/١٤ عبده قتلناه به»^(١)، وهذا لأنه إذا قتله ظالماً كان الإمام ولى/دمه؛ لأن القاتل كما لا يرث المقتول إذا كان حراً، فكذلك لا يكون ولى دمّه إذا كان عبداً، بل هذا أولى، كيف يكون

(١) البخارى فى الديات (٥١٥)، والترمذى فى الديات (١٤١٤) وقال: «حديث حسن غريب»، والنسائى فى القسامة (٤٧٣٦)، وابن ماجه فى الديات (٢٦٦٣)، وأحمد ٥/ ١٠ - ١٢ كلهم عن سمرة بن جندب.

دمه وهو القاتل؟ بل لا يكون ولى دمه، بل ورثة القاتل السيد، لأنهم ورثته وهو بالحياة ولم يثبت له ولاية حتى تنتقل إليهم فيكون وليه الإمام. وحيثنذا فللإمام قتله، فكل من قتل عبده كان للإمام أن يقتله.

وأيضا، فقد ثبت بالسنة والآثار أنه إذا مَثَّل بعبده عتق عليه، وهذا مذهب مالك وأحمد وغيرهما، وقتله أشد أنواع المثل، فلا يموت إلا حراً، لكن حرته لم تثبت في حال الحياة حتى يرثه عصبته، بل حرته ثبتت حكماً، وهو إذا كان عتق كان ولاؤه للمسلمين، فيكون الإمام هو وليه، فله قتل قاتل عبده.

وقد يحتج بهذا من يقول: إن قاتل عبد غيره لسيدته قتله، وإذا دل الحديث على هذا كان هذا القول هو الراجح، والقول الآخر ليس معه نص صريح ولا قياس صحيح، وقد قال الفقهاء من أصحاب أحمد وغيرهم: من قتل ولا ولى له كان الإمام ولى دمه، فله أن يقتل، وله أن يعفو على الدية، لا مجاناً.

يؤيد هذا أن من قال: لا يقتل حر بعبد يقول: إنه لا يقتل الذمى الحر بالعبد المسلم، قال الله - تعالى - في كتابه: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١]، فالعبد المؤمن ٨٧/١٤ خير من الذمى المشرك، فكيف لا يقتل به؟! والعبد المؤمن مثل الحرائر المؤمنات، كما دلت عليه هذه الآية، وهو قول جماهير السلف والخلف، وهذا قوى على قول أحمد؛ فإنه يجوز شهادة العبد كالحُر، بخلاف الذمى، فلماذا لا يقتل الحر بالعبد وكلهم مؤمنون، وقد قال النبي ﷺ: «المؤمنون تتكافأ دماؤهم»^(١)!.

(١) أبو داود في الديات (٤٥٣٠)، والنسائي في القسامة (٤٧٣٤)، وأحمد ١٢٢/١ كلهم عن علي بن أبي طالب.

قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧] من باب بدل الاشتمال، والسؤال إنما وقع عن القتال فيه، فلم قدم الشهر وقد قلتم: إنهم يقدمون ما بيانه أهم وهم به أعنى؟

قيل: السؤال لم يقع منهم إلا بعد وقوع القتال في انشهر وتشنيع أعدائهم عليهم انتهاكه وانتهاك حرمة، وكان اهتمامهم بالشهر فوق اهتمامهم بالقتال، فالسؤال إنما وقع من أجل حرمة الشهر، فلذلك قدم في الذكر، وكان تقديمه مطابقاً لما ذكرنا من القاعدة. فإن قيل: فما الفائدة في إعادة ذكر القتال بلفظ الظاهر، وهلا اكتفى بضميره فقال: هو كبير؟ وأنت إذا قلت: سألته عن زيد هو في الدار كان أوجز من أن تقول: أزيد في الدار؟

قيل: في إعادته بلفظ الظاهر بلاغة بديعة، وهو تعليق الحكم الخبري باسم القتال فيه عموماً، ولو أتى بالمضمر فقال: هو كبير، لتوهم اختصاص الحكم بذلك القتال المسؤول ٨٩/١٤ عنه. وليس الأمر كذلك؛ وإنما هو عام في كل قتال وقع في شهر حرام.

ونظير هذه القاعدة قوله ﷺ - وقد سئل عن الوضوء بماء البحر فقال - : «هو الطهور ماؤه»^(١)، فأعاد لفظ الماء ولم يقتصر على قوله: «نعم توضؤوا به»؛ لئلا يتوهم اختصاص الحكم بالسائلين لضرب من ضروب الاختصاص فعدل عن قوله: «نعم توضؤوا» إلى جواب عام يقتضي تعليق الحكم والطهور به بنفس مائه من حيث، هو فأفاد استمرار الحكم على الدوام، وتعلقه بعموم الأمة، وبطل توهم قصره على السبب، فتأمله فإنه بديع.

فكذلك في الآية لما قال: ﴿قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾، فجعل الخبر بـ ﴿كَبِيرٌ﴾ واقعاً عن ﴿قِتَالٍ فِيهِ﴾ فيتعلق الحكم به على العموم، ولفظ «المضمر» لا يقتضي ذلك. وقريب من هذا قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُنْسِكُونَ بِالْكَتِّبِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ

(١) أبو داود في الطهارة (٨٣)، والترمذي في الطهارة (٦٩)، وقال «حديث حسن صحيح». والنسائي في الطهارة (٥٩)، وابن ماجه في الطهارة (٣٨٦)، كلهم عن أبي هريرة.

الْمُصْلِحِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٠] ولم يقل: أجرهم، تعليقاً لهذا الحكم بالوصف وهو كونهم مصلحين، وليس في الضمير ما يدل على الوصف المذكور.

وقريب منه - وهو ألطف منه - قوله تعالى: ﴿وَسَأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَأَعْتَزِلُوا﴾ ٩٠/١٤ والنساء في الْمَحِيضِ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، ولم يقل فيه تعليقاً بحكم الاعتزال بنفس الحيض، وأنه هو سبب الاعتزال، وقال: ﴿قُلْ هُوَ أَذًى﴾ ولم يقل: «المحيض أذى» لأنه جاء به على الأصل، ولأنه لو كرره لثقل اللفظ به لتكرره ثلاث مرات، وكان ذكره بلفظ الظاهر في الأمر بالاعتزال أحسن من ذكره مضمراً ليفيد تعليق الحكم بكونه حيضاً، بخلاف قوله: ﴿قُلْ هُوَ أَذًى﴾ فإنه إخبار بالواقع، والمخاطبون يعلمون أن جهة كونه أذى هو نفس كونه حيضاً، بخلاف تعليق الحكم به، فإنه إنما يعلم بالشرع، فتأمل.

٩١/١٤ / سئل شيخ الإسلام، عن قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ [البقرة: ٢٢١]،

وقد أباح العلماء التزويج بالنصرانية واليهودية، فهل هما من المشركين أم لا؟

فأجاب:

الحمد لله، نكاح الكتابية جائز بالآية التي في المائدة قال تعالى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [المائدة: ٥]، وهذا مذهب جماهير السلف والخلف من الأئمة الأربعة وغيرهم، وقد روى عن ابن عمر؛ أنه كره نكاح النصرانية، وقال: لا أعلم شركا أعظم ممن تقول: إن ربها عيسى ابن مريم.

وهو اليوم مذهب طائفة من أهل البدع، وقد احتجوا بالآية التي في سورة البقرة ويقولون: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا الْبَعْضَ الْأَكْفَرُ﴾ [الممتحنة: ١٠]، والجواب عن آية البقرة من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن أهل الكتاب لم يدخلوا في المشركين، فجعل أهل الكتاب غير المشركين، ٩٢/١٤ بدليل قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ [الحج: ١٧].

فإن قيل: فقد وصفهم بالشرك بقوله: ﴿اتَّخَذُوا أَجْنَابَهُمْ دُوبًا لِلَّهِ﴾ [التوبة: ٣١]، قيل: أهل الكتاب ليس في أصل دينهم شرك؛ فإن الله إنما بعث الرسل بالتوحيد، فكل من آمن بالرسول والكتب لم يكن في أصل دينهم شرك، ولكن النصارى ابتدعوا الشرك، كما قال: ﴿سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [يونس: ١٨، والروم: ٤٠، والزمر: ٦٧]، فحيث وصفهم بأنهم أشركوا فلاجل ما ابتدعوه من الشرك الذي لم يأمر الله به، وحيث ميزهم عن المشركين، فلأن أصل دينهم اتباع الكتب المنزلة التي جاءت بالتوحيد لا بالشرك.

فإذا قيل: أهل الكتاب لم يكونوا من هذه الجهة مشركين؛ فإن الكتاب الذي أضيفوا إليه لا شرك فيه، كما إذا قيل: المسلمون وأمة محمد لم يكن فيهم من هذه الجهة لا اتحاد، ولا رفض، ولا تكذيب بالقدر، ولا غير ذلك من البدع، وإن كان بعض الداخلين في الأمة قد ابتدع هذه البدع، لكن أمة محمد ﷺ لا تجتمع على ضلالة. فلا يزال فيها

من هو متبع لشريعة التوحيد، بخلاف أهل الكتاب، ولم يخبر الله - عز وجل - عن أهل الكتاب أنهم مشركون بالاسم، بل قال: ﴿عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ بالفعل، وآية البقرة قال فيها: ﴿الْمُشْرِكِينَ﴾ و﴿الْمُشْرِكَةِ﴾ بالاسم، والاسم أوكد من الفعل. ٩٣/١٤

الوجه الثاني: أن يقال: إن شملهم لفظ ﴿الْمُشْرِكِينَ﴾ في سورة البقرة كما وصفهم بالشرك، فهذا متوجه بأن يفرق بين دلالة اللفظ مفرداً ومقروناً، فإذا أفردوا دخل فيهم أهل الكتاب، وإذا قرنوا بأهل الكتاب لم يدخلوا فيهم، كما قيل مثل هذا في اسم الفقير والمسكين ونحو ذلك، فعلى هذا يقال: آية البقرة عامة، وتلك خاصة، والخاص يقدم على العام.

الوجه الثالث: أن يقال: آية المائدة ناسخة لآية البقرة؛ لأن المائدة نزلت بعد البقرة باتفاق العلماء، وقد جاء في الحديث المائدة من (١).

(١) آخر ما وجد من الأصل .

فصل

لما ذكر - سبحانه - ما يبطل الصدقة من المن والأذى ومن الرياء، ومثله بالتراب على الصَّفْوَان^(١) إذا أصابه المطر؛ ولهذا قال: ﴿وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [البقرة: ٢٦٤]؛ لأن الإيمان بأحدهما لا ينفع هنا، بخلاف قوله في النساء: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾ إلى قوله: ﴿وَالَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِيقًا لِلنَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النساء: ٣٦ - ٣٨].

فإنه في معرض الذم، فذكر غايته وذكر ما يقابله وهم الذين ينفقون أموالهم ابتغاء مرضاة الله وتثبيتاً من أنفسهم.

فالأول الإخلاص.

والتثبيت: هو الثبوت كقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَلَوُّنًا﴾ [النساء: ٦٦]، كقوله: ﴿وَبَيِّنْ لَهُمْ نَبِيلًا﴾ [المزمل: ٨]، ويشبه - والله أعلم - أن يكون هذا من باب قدم وتقدم كقوله: ﴿لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الحجرات: ١] فتبتل وتثبت لازم بمعنى ثبت...^(٢) لأن الثبوت هو القوة والمكنة، وضده الزلزال والرجفة، فإن الصدقة من جنس القتال، فالجبان يرجف، والشجاع يثبت؛ ولهذا قال النبي ﷺ: «وأما الخيلاء التي يحبها الله فاختيال الرجل بنفسه عند الحرب، واختياله بنفسه عند الصدقة»^(٣) لأنه مقام ثبات وقوة، فالخيلاء تناسبه، وإنما الذي لا يحبه الله المختال الفخور البخيل الأمر بالبخل، فأما المختال مع العطاء أو القتال فيحبه.

وقوله: ﴿مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٦٥] أي: ليس المقوي له من خارج كالذي يثبت وقت الحرب لإمساك أصحابه له، وهذا كقوله: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ [الشورى: ٣٧]، بل تثبته ومغفرته من جهة نفسه.

وقد ذكر الله - سبحانه - في البقرة والنساء الأقسام الأربعة في العطاء.

إما ألا يعطى فهو البخيل المذموم في النساء، أو يعطى مع الكراهة والمن والأذى، فلا

(١) أي الحجارة الملس. انظر: المصباح المنير، مادة «صفو».

(٢) هنا كلمات غير متضحة.

(٣) أبو داود في الجهاد (٢٦٥٩)، والنسائي في الزكاة (٢٥٥٨)، وأحمد ٥/٤٤٥، ٤٤٦، كلهم عن جابر بن عتيك.

يكون بثبيت وهو المذموم فى البقرة، أو مع الرياء فهو المذموم فى السورتين، فبقى القسم الرابع: ابتغاء رضوان الله وتثبيتاً من أنفسهم.

/ونظيره الصلاة؛ إما ألا يصلى، أو يصلى رياء أو كسلان، أو يصلى مخلصاً، ٩٦/١٤ والاقسام الثلاثة الأول مذمومة. وكذلك الزكاة، ونظير ذلك الهجرة والجهاد؛ فإن الناس فيهما أربعة أقسام، وكذلك ﴿إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأنفال: ٤٥] فى الثبات والذكر، وكذلك ﴿وَوَاصُوا بِالصَّبْرِ وَتَوَاصُوا بِالْمَرْحَمَةِ﴾ [البلد: ١٧] فى الصبر والمرحمة أربعة أقسام، وكذلك ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾ [البقرة: ٤٥] فهم...^(١) فى الصبر والصلاة.

فعامة هذه الأشفاع التى فى القرآن: إما عملان، وإما صفان فى عمل؛ انقسم الناس فيها قسمة رباعية، ثم إن كانا عمليين منفصلين كالصلاة والصبر، والصلاة والزكاة ونحو ذلك نفع أحدهما ولو ترك الآخر، وإن كانا شرطين فى عمل كالإخلاص والتثبت لم ينفع أحدهما، فإن المن والأذى محبط، كما أن الرياء محبط، كما دل عليه القرآن، ومن هذا تقوى الله وحسن الخلق؛ فإن الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون، والبر والتقوى والحق والصبر، وأفضل الإيمان السماحة والصبر.

بخلاف الأشفاع فى الذم كالإفك والإثم، والاختيال والفخر، والشح والجبن، والإثم والعدوان؛ فإن الذم ينال أحدهما مفرداً/ومقرونًا، لأن الخير من باب المطلوب وجوده ٩٧/١٤ لمنفعته، فقد لا تحصل المنفعة إلا بتمامه، والشر يطلب عدمه لمضرته وبعض المضار يضر فى الجملة غالباً؛ ولهذا فرق فى الأسماء بين الأمر والنهى، والإثبات والنفى، فإذا أمر بالشئ اقتضى كماله، وإذا نهى عنه اقتضى النهى عن جميع أجزائه؛ ولهذا حيث أمر الله بالنكاح - كما فى المطلقة ثلاثاً حتى تنكح زوجاً غيره، وكما فى الإحصان - فلا بد من الكمال بالعقد والدخول، وحيث نهى عنه - كما فى ذوات المحارم - فالنهي عن كل منهما على انفراده، وهذا مذهب مالك وأحمد المنصوص عنه أنه إذا حلف ليتزوجن لم يبر إلا بالعقد والدخول، بخلاف ما إذا حلف لا يتزوج فإنه يحث بالعقدة، وكذلك إذا حلف لا يفعل شيئاً حث بفعل بعضه، بخلاف ما إذا حلف ليفعله، فإن دلالة الاسم على كل وبعض تختلف باختلاف النفي والإثبات.

ولهذا لما أمر الله بالطهارة والصلاة والزكاة والحج كان الواجب الإتمام، كما قال تعالى: ﴿يَكَلِّبُنَا فَاَتَمُنْ﴾ [البقرة: ١٢٤] وقال: ﴿وَاتَزَيَّحَ الَّذِي وَفَّى﴾ [النجم: ٣٧].

(١) هنا كلمات غير متضحة .

ولما نهى عن القتل والزنا والسرقة والشرب كان ناهياً عن أبعاض ذلك، بل وعن مقدماته - أيضاً، وإن كان الاسم لا يتناول في الإثبات؛ ولهذا فرق في الأسماء النكرات ٩٨/١٤ بين النفي والإثبات، والأفعال كلها/نكرات، وفرق بين الأمر والنهي بين التكرار وغيره، وقال ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه»^(١).
ولما اختلف في المعارف المنفية على روايتين، كما في قوله: لا تأخذ الدراهم، ولا تكلم الناس.

(١) البخارى فى الاعتصام (٧٢٨٨) .

/وقَالَ شيخ الإسلام أبو العباس تقي الدين ابن تيمية - قدس الله روحه ٩٩/١٤
ونور ضريحه - :

فصل

في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبْ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، قد ثبت في صحيح مسلم عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة، قال: لما أنزل الله: ﴿وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ اشتد ذلك على أصحاب النبي ﷺ، فأتوا رسول الله ﷺ ثم بركوا على الركب، وقالوا: أي رسول الله! كلّفنا من العمل ما نطيق: الصلاة، والصيام، والجهاد، والصدقة؛ وقد نزلت عليك هذه الآية ولا نطيقها، فقال رسول الله ﷺ: «أتريدون أن تقولوا كما قال أهل الكتابين من قبلكم: سمعنا وعصينا؟ قولوا: سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير»، فلما قرأها القوم ودلّت بها ألسنتهم أنزل الله في أثرها: ﴿ءَاَمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَاَمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَكِيَّهِ ١٠/١٤ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا تَفْرِقَ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾ [البقرة: ٢٨٥] فلما فعلوا ذلك نسخها الله، فأنزل الله: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ قال: «نعم»، ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحِثْ عَلَيْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ قال: «نعم»، ﴿وَاغْفِرْ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، قال: «نعم»^(١).

وروى سعيد بن جبّير عن ابن عباس معناه، وقال: «قد فعلتُ، قد فعلتُ»، بدل «نعم»^(٢).

ولهذا قال كثير من السلف والخلف: إنها منسوخة بقوله: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾، كما نقل ذلك عن ابن مسعود، وأبي هريرة، وابن عمر، وابن عباس في رواية عنه، والحسن، والشعبي، وابن سيرين، وسعيد بن جبّير، وقتادة، وعطاء الخراساني، والسدي، ومحمد بن كعب، ومقاتل، والكلبي، وابن زيد، ونقل عن آخرين أنها ليست منسوخة، بل هي ثابتة في المحاسبة على العموم، فيأخذ من يشاء ويغفر لمن يشاء، كما

(١) مسلم في الإيمان (١٩٩/١٢٥).

(٢) مسلم في الإيمان (٢٠٠/١٢٦).

١٠١/١٤ نقل ذلك عن ابن عمر، والحسن، واختاره أبو سليمان الدمشقي والقاضي أبو يعلى، وقالوا: هذا خبر، والأخبار لا تنسخ.

وفصل الخطاب: أن لفظ «النسخ» مجمل، فالسلف كانوا يستعملونه فيما يظن دلالة الآية عليه، من عموم أو إطلاق أو غير ذلك، كما قال من قال: إن قوله: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ﴾ [الحج: ٧٨]، نسخ بقوله: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، وليس بين الآيتين تناقض، لكن قد يفهم بعض الناس من قوله: ﴿حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ و﴿حَقَّ جِهَادِهِ﴾ الأمر بما لا يستطيعه العبد فينسخ ما فهمه هذا، كما ينسخ الله ما يلقي الشيطان ويحكم الله آياته. وإن لم يكن نسخ ذلك نسخ ما أنزله، بل نسخ ما ألقاه الشيطان، إما من الأنفس أو من الأسماع أو من اللسان.

وكذلك ينسخ الله ما يقع في النفوس من فهم معنى، وإن كانت الآية لم تدل عليه لكنه محتمل وهذه الآية من هذا الباب؛ فإن قوله: ﴿وَلَا تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ الآية إنما تدل على أن الله يحاسب بما في النفوس لا على أنه يعاقب على كل ما في النفوس، وقوله: ﴿لِمَنْ يَشَاءُ﴾ يقتضي أن الأمر إليه في المغفرة والعذاب لا إلى غيره.

١٠٢/١٤ ولا يقتضي أنه يغفر ويعذب بلا حكمة ولا عدل، كما قد يظنه من يظنه من الناس، حتى يجوزوا أنه يعذب على الأمر اليسير من السيئات مع كثرة الحسنات وعظمها، وأن الرجلين اللذين لهما حسنات وسيئات يغفر لأحدهما مع كثرة سيئاته وقلة حسناته، ويعاقب الآخر على السيئة الواحدة مع كثرة حسناته، ويجعل درجة ذاك في الجنة فوق درجة الثاني.

وهؤلاء يجوزون أن يعذب الله الناس بلا ذنب، وأن يكلفهم ما لا يطيقون ويعذبهم على تركه، والصحابة إنما هربوا وخافوا أن يكون الأمر من هذا الجنس، فقالوا: لا طاقة لنا بهذا؛ فإنه إن كلفنا ما لا نطبق عذبا، فنسخ الله هذا الظن، وبين أنه لا يكلف نفساً إلا وسعها، وبين بطلان قول هؤلاء الذين يقولون: إنه يكلف العبد ما لا يطيقه، ويعذبه عليه، وهذا القول لم يعرف عن أحد من السلف والأئمة، بل أقوالهم تناقض ذلك، حتى إن سفيان بن عيينة سئل عن قوله: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ قال: إلا يسرها، ولم يكلفها طاقتها. قال البغوي: وهذا قول حسن؛ لأن الوسع ما دون الطاقة، وإنما قاله طائفة من المتأخرين لما ناظروا المعتزلة في «مسائل القدر» وسلك هؤلاء مسلك الجبر، جهّم وأتباعه، فقالوا هذا القول وصاروا فيه على مراتب، وقد بسط هذا في غير هذا الموضع.

قال ابن الأنباري في قوله: ﴿وَلَا تُحْمِلُنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ أي: لا تحملنا ما يثقل علينا

أداؤه وإن كنا مطيقين له على تَجَشُّمٍ وتحملٍ/مكروه، قال: فخاطب العرب على حسب ما ١٠٣/١٤
تعقل؛ فإن الرجل منهم يقول للرجل: ما أطيق النظر إليك، وهومطيق لذلك، لكنه ثقيل
النظر إليه قال: ومثله قوله: ﴿مَا كَاوُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ﴾ هود: ٢٠].

قلت: ليست هذه لغة العرب وحدهم، بل هذا مما اتفق عليه العقلاء. والاستطاعة فى
الشرع هى ما لا يحصل معه للمكلف ضرر راجح، كاستطاعة الصيام والقيام، فمتى كان
يزيد فى المرض أو يؤخر البرء لم يكن مستطيعاً؛ لأن فى ذلك مضرة راجحة، بخلاف
هؤلاء فإنهم كانوا لا يستطيعون السمع لبغض الحق وثقله عليهم؛ إما حسداً لقائله، وإما
اتباعاً للهوى ودين الكفر والمعاصى على القلوب، وليس هذا عذراً، فلو لم يأمر العباد إلا
بما يهونه لفسدت السموات والأرض ومن فيهن.

والمقصود أن السلف لم يكن فيهم من يقول: إن العبد لا يكون مستطيعاً إلا فى حال
فعله، وأنه قبل الفعل لم يكن مستطيعاً، فهذا لم يأت الشرع به قط، ولا اللغة، ولا دل
عليه عقل، بل العقل يدل على نقيضه، كما قد بسط فى غير هذا الموضع.

والرب - تعالى - يعلم أن العبد لا يفعل الفعل مع أنه مستطيع له، والمعلوم أنه لا
يفعله، ولا يريد أن لا يقدر عليه، والعلم يطابق/المعلوم، فالله يعلم ممن استطاع الحج ١٠٤/١٤
والقيام والصيام أنه مستطيع، ويعلم أن هذا مستطيع يفعل مستطاعه، فالمعلوم هو عدم
الفعل لعدم إرادة العبد، لا لعدم استطاعته، كالمقدورات له التى يعلم أنه لا يفعلها لعدم
إرادته لها لا لعدم قدرته عليها، والعبد قادر على أن يفعل، وقد علم الله أنه لا يفعل مع
القدرة؛ ولهذا يعذبه لأنه إنما أمره بما استطاع لا بما لا يستطيع، ومن لم يستطع لم يأمره
ولا يعذبه على ما لم يستطعه.

وإذا قيل: فيلزم أن يكون قادراً على تغيير علم الله؛ لأن الله علم أنه لا يفعل، فإذا
قدر على الفعل قدر على تغيير علم الله.

قيل: هذه مغلطة؛ وذلك أن مجرد قدرته على الفعل لا يلزم فيها تغيير العلم، وإنما
يظن من يظن تغيير العلم إذا وقع الفعل، ولو وقع الفعل لكان المعلوم وقوعه، لا عدم
وقوعه، فيمتنع أن يحصل وقوع الفعل مع علم الله بعدم وقوعه، بل إن وقع كان الله قد
علم أنه يقع، وإن لم يقع كان الله قد علم أنه لا يقع، ونحن لا نعرف علم الله إلا بما
يظهر، وعلم الله مطابق للواقع، فيمتنع أن يقع شئ يستلزم تغيير العلم، بل أى شئ
وقع كان هو المعلوم، والعبد الذى لم يفعل لم يأت بشئ يغير العلم، بل هو قادر على
فعل ما لا يقع،/ولو وقع لكان الله قد علم أنه يقع لا أنه لا يقع.

١٠٥/١٤

وإذا قيل: فمع عدم وقوعه يعلم الله أنه لا يقع، فلو قدر العبد على وقوعه قدر على تغيير العلم.

قيل: ليس الأمر كذلك، بل العبد يقدر على وقوعه، وهو لم يوقعه، ولو أوقعه لم يكن المعلوم إلا وقوعه، فمقدور العبد إذا وقع لم يكن المعلوم إلا وقوعه، فإذا وقع كان الله عالماً أنه سيقع، وإذا لم يقع كان الله عالماً بأنه لا يقع البتة، فإذا فرض وقوعه مع انتفاء لازم الوقوع صار محالاً من جهة إثبات الملزوم بدون لازمه، وكل الأشياء بهذا الاعتبار هي محال.

ومما يلزم هؤلاء ألا يبقى أحد قادراً على شيء إلا الرب؛ فإن الأمور نوعان: نوع علم الله أنه سيكون، ونوع علم الله أنه لا يكون.

فالأول لا بد من وقوعه، والثاني لا يقع البتة. فما علم الله أنه سيقع يعلم أنه يقع بمشيئته وقدرته، وما علم أنه لا يقع يعلم أنه لا يشاؤه، وهو - سبحانه - ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن.

١٠٦/١٤ / وأما «المعتزلة» فعندهم أنه يشاء ما لا يكون ويكون ما لا يشاء، وأولئك «المجبرة» في جانب، وهؤلاء في جانب، وأهل السنة وسط.

وما يفعله العباد باختيارهم يعلم - سبحانه - أنهم فعلوه بقدرتهم ومشيئتهم وما لم يفعلوه مع قدرتهم عليه يعلم أنهم لم يفعلوه لعدم إرادتهم له لا لعدم قدرتهم عليه، وهو - سبحانه - الخالق للعباد ولقدرتهم وإرادتهم وأفعالهم، وكل ذلك مقدور للرب، وليس هذا مقدوراً بين قادرين، بل القادر المخلوق هو وقدرته ومقدوره مقدور للخالق مخلوق له.

والمقصود هنا أن قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُوا يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] حق، والنسخ فيها هو رفع فهم من فهم من الآية ما لم تدل عليه، فمن فهم أن الله يكلف نفساً ما لم تسعه فقد نسخ فهمه وظنه، ومن فهم منها أن المغفرة والعذاب بلا حكمة وعدل فقد نسخ الله فهمه وظنه، فقوله: ﴿لَا يَكُفُّ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] رد للأول، وقوله: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ رد للثاني، وقوله: ﴿فَيَعْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ كقوله في آل عمران: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ يَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٠٧/١٤]، وقوله: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَيَعْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [المائدة: ٤٠]، ونحو ذلك.

وقد علمنا أنه لا يغفر أن يشرك به، وأنه لا يعذب المؤمنين، وأنه يغفر لمن تاب، كذلك قوله: ﴿وَلَنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ﴾ الآية.

ودلت هذه الآية على أنه - سبحانه - يحاسب بما فى النفوس، وقد قال عمر : زَنُوا أَنْفُسَكُمْ قَبْلَ أَنْ تَوْزَنُوا، وحاسبوا أنفسكم قبل أن تحاسبوا. والمحاسبة تقتضى أن ذلك يحسب ويحصى.

وأما المغفرة والعذاب ، فقد دل الكتاب والسنة على أن من فى قلبه الكفر وبغض الرسول وبغض ما جاء به أنه كافر بالله ورسوله، وقد عفى الله لهذه الأمة - وهم المؤمنون حقاً، الذين لم يرتابوا - عما حَدَّثَتْ به أنفسها ما لا تتكلم به أو تعمل، كما هو فى الصحيحين من حديث أبى هريرة وابن عباس ^(١)، وروى عن النبى ﷺ : أن الذى يهم بالحسنة تكتب له، والذى يهم بالسيئة لا تكتب عليه حتى يعملها ^(٢) إذا كان مؤمناً من عادته عمل الحسنات وترك السيئات، فإن ترك السيئة لله كتبت له حسنة، فإذا أبدى العبد ما فى نفسه من الشر بقول أو فعل صار من الأعمال التى يستحق عليها الذم والعقاب، وإن أخفى ذلك وكان ما أخفاه متضمناً لترك الإيمان بالله والرسول مثل الشك فيما جاء به ١٠٨/١٤ الرسول أو بغضه كان معاقباً على ما أخفاه فى نفسه من ذلك؛ لأنه ترك الإيمان الذى لا نجاة ولا سعادة إلا به، وأما إن كان وسواساً والعبد يكرهه فهذا صريح الإيمان، كما هو مصرح به فى الصحيح.

وهذه «الوسوسة» هى مما يهجم على القلب بغير اختيار الإنسان، فإذا كرهه العبد ونفاه كانت كراهته صريح الإيمان، وقد خاف من خاف من الصحابة من العقوبة على ذلك، فقال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

و «الوسع» فعل بمعنى المفعول، أى: ما يسعه، لا يكلفها ما تضيق عنه فلا تسعه، وهو المقدور عليه المستطاع، وقال بعض الناس: إن «الوسع» اسم لما يسع الإنسان ولا يضيق عليه. وليس كذلك، بل ما يسع الإنسان هو مباح له، وما لم يسعه ليس مأموراً به فما يسعه قد يؤمر به وأما ما لا يسعه فهو المباح يقال: يسعنى أن أفعل كذا، ولا يسعنى أن أفعل كذا، والمباح هو الواسع، ومنه باحة الدار، فالمباح لك أن تفعله هو يسعك ولا تخرج عنه، ومنه يقال: رحم الله من وسعته السنة فلم يتعدها إلى البدعة، أى: فيما أمر الله به وما أباحه ما يكفى المؤمن المتبع فى دينه ودنياه لا يحتاج أن يخرج عنه إلى ما نهى عنه. ١٠٩/١٤

(١) البخارى فى الطلاق (٥٢٦٩) ومسلم فى الإيمان (٢٠١/١٢٧).

(٢) البخارى فى الرقاق (٦٤٩١)، ومسلم فى الإيمان (٢٠٧/١٣١) كلاهما عن ابن عباس، والحديث جاء من طرق أخرى عن أبى هريرة.

وأما ما كلفت به فهو ما أمرت بفعله، وذلك يكون مما تسعه أنت لا مما يسعك هو، وقد يقال: لا يسعني تركه، بل تركه محرم، وقد قال تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا﴾ [البقرة: ١٨٧]، وهو أول الحرام، وقال: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾ [البقرة: ٢٢٩]، وهي آخر الحلال، وقال: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكْ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ [الأنفال: ٥٣]. وهذا التغيير نوعان:

أحدهما: أن يبدو ذلك فيبقى قولاً وعملاً يترتب عليه الذم والعقاب.

والثاني: أن يغيروا الإيمان الذي في قلوبهم بضده من الريب والشك والبغض، ويعزموا على ترك فعل ما أمر الله به ورسوله، فيستحقون العذاب هنا على ترك المأمور، وهناك على فعل المحظور.

وكذلك ما في النفس مما يناقض محبة الله والتوكل عليه والإخلاص له والشكر له يعاقب عليه؛ لأن هذه الأمور كلها واجبة. فإذا خلى القلب عنها واتصف بأضدادها استحق العذاب على ترك هذه الواجبات.

١١٠/١٤ / وبهذا التفصيل تزول شبه كثيرة، ويحصل الجمع بين النصوص، فإنها كلها متفقة على ذلك، فالمنافقون الذين يظهرون خلاف ما يظنون يعاقبون على أنهم لم تؤمن قلوبهم، بل أضمرت الكفر، قال تعالى: ﴿يَقُولُونَ بِاللَّسَانِ هُمْ مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [الفتح: ١١]، وقال: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾ [البقرة: ١٠]، وقال: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِمْ قُلُوبَهُمْ﴾ [المائدة: ٤١]، فالمنافق لابد أن يظهر في قوله وفعله ما يدل على نفاقه وما أضمره، كما قال عثمان بن عفان: ما أسرّ أحد سريرة إلا أظهرها الله على صفحات وجهه وفلتات لسانه، وقد قال تعالى عن المنافقين ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَأَرَيْنَاكُمْ فَلَعَرَفْتُمُوهُمْ سِيمَهُمْ﴾ ثم قال: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾ [محمد: ٣٠]، وهو جواب قسم محذوف، أي: والله لتعرفهم في لحن القول، فمعرفة المنافق في لحن القول لابد منها، وأما معرفته بالسيما فموقوفة على المشيئة.

ولما كانت هذه الآية: ﴿وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ﴾ خبراً من الله؛ ليس فيها إثبات إيمان للعبد، بخلاف الآيتين بعدها، كما قال النبي ﷺ: «الآيتان من آخر سورة البقرة من قرأهما في ليلة كفتاه» متفق عليه^(١)، وهما قوله: ﴿ءَاَمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ

(١) البخاري في فضائل القرآن (٥٠٠٨، ٥٠٠٩)، ومسلم في صلاة المسافرين وقصرها (٢٥٦/٨٠٨). كلاهما عن أبي مسعود الأنصاري.

مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴿٢٨٥﴾ إِلَى آخِرِهَا [البقرة: ٢٨٥].

وكلام السلف يوافق ما ذكرناه، قال عباس: هذه الآية لم تنسخ، ولكن الله إذا جمع الخلائق يقول: إني أخبركم بما أخفيتم في أنفسكم/مما لم تطلع عليه ملائكتي، فأما ١١١/١٤ المؤمنون فيخبرهم ويغفر لهم ما حدثوا به أنفسهم، وهو قوله: ﴿يُخَاسِبُكُمْ بِهِنَّ اللَّهُ﴾ يقول: يخبركم به الله، وأما أهل الشرك والريب فيخبرهم بما أخفوه من التكذيب، وهو قوله: ﴿فَيَغْفِرُ^(١) لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤].

وقد روى عن ابن عباس: أنها نزلت في كتمان الشهادة، وروى ذلك عن عكرمة والشعبي، وكتمان الشهادة من باب ترك الواجب، وذلك ككتمان العيب الذي يجب إظهاره، وكتمان العلم الذي يجب إظهاره، وعن مجاهد: أنه الشك واليقين، وهذا أيضاً من باب ترك الواجب؛ لأن اليقين واجب. وروى عن عائشة: ما أعلنت فإن الله يحاسبك به، وأما ما أخفيت فما عجلت لك به العقوبة في الدنيا. وهذا قد يكون مما يعاقب فيه العبد بالغم، كما سئل سفيان بن عيينة عن غم لا يعرف سببه قال: هو ذنب هممت به في شرك ولم تفعله، فجزيت همّاً به.

فالذنوب لها عقوبات؛ السر بالسر، والعلانية بالعلانية، وروى عنها مرفوعاً قالت: سألت رسول الله ﷺ عن هذه الآية: ﴿وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُخَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ فقال: «يا عائشة، هذه معاتبه»^(٢) الله العبد بما يصيبه من النكبة والحمى، حتى الشوكة والبضاعة يضعها في كمه فيفقدوها فيروع لها فيجدها في جيبه، حتى إن المؤمن ليخرج من ذنوبه كما يخرج التبرُّ الأحمر من الكير»^(٣).

/قلت: هذا المرفوع هو - والله أعلم - بيان ما يعاقب به المؤمن في الدنيا؛ وليس فيه أن ١١٢/١٤ كل ما أخفاه يعاقب به، بل فيه أنه إذا عوقب على ما أخفاه عوقب بمثل ذلك، وعلى هذا دلت الأحاديث الصحيحة.

وقد روي الرويانى^(٤) في مسنده من طريق الليث عن يزيد بن أبي حبيب، عن سعيد ابن سنان، عن أنس، عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إذا أراد الله بعبده الخير عجل له

(١) في المطبوعة «يغفر»، والصواب ما أثبتناه.

(٢) في المطبوعة «مبايعة»، وفي أحمد: «متابعة»، والمثبت من الترمذي.

(٣) الترمذي في تفسير القرآن (٢٩٩١)، وقال: «حديث حسن غريب»، وأحمد ٢١٨/٦.

(٤) هو أبو بكر محمد بن هارون الرويانى، من حفاظ الحديث، له «مسند» وتصانيف في الفقه. نسبته إلى رويان (بنواحي طبرستان)، وتوفى سنة ٣٠٧ هـ. [الأعلام ١٢٨/٧].

العقوبة في الدنيا، وإذا أراد بعبده الشر أمسك عنه العقوبة بذنبه حتى يوافيه بها يوم القيامة»^(١) وقد قال تعالى: ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ عَذَابًا بَعْثًا لِّكَيْلًا تَحْزَنُوا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا مَا أَصَبَكُمْ وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ . ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّن بَعْدِ الْغَمِّ أَمْنًا نَّعَاسًا يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنْكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ الْأَمْرِ مِن شَيْءٍ قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ يُخْفُونَ فِي أَنفُسِهِم مَّا لَا يُبْدُونَ لَكَ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَّا قُتِلْنَا ههنا قُل لَّو كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْ وَلِيَبْتَلِيَ اللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحَّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ [آل عمران: ١٥٣، ١٥٤].

فهؤلاء كانوا في ظنهم - ظن الجاهلية - ظنا ينافي اليقين بالقدر، وظنا ينافي بأن الله ينصر رسوله، فكان عقابهم على ترك اليقين ووجود الشك، وظن الجاهلية، ومثل هذا كثير.

١١٣/١٤ / وما يدخل في ذلك نيات الأعمال، فإنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى. والنية: هي مما يخفيه الإنسان في نفسه، فإن كان قصده ابتغاء وجه ربه الأعلى استحق الثواب، وإن كان قصده رياء الناس استحق العقاب، كما قال تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ . الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ . الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ﴾ [الماعون: ٤-٦]، وقال: ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالًا يُرَاءُونَ النَّاسَ﴾ [النساء: ١٤٢].

وفي حديث أبي هريرة الصحيح في الثلاثة الذين أول من تُسعر بهم النار: في الذي تعلَّم وعلم ليقل: عالم وقارئ، والذي قاتل ليقل: جرىء وشجاع، والذي تصدق ليقل: جواد وكريم^(٢). فهؤلاء إنما كان قصدهم مدح الناس لهم، وتعظيمهم لهم وطلب الجاه عندهم، لم يقصدوا بذلك وجه الله، وإن كانت صور أعمالهم صوراً حسنة، فهؤلاء إذا حوسبوا كانوا ممن يستحق العذاب، كما في الحديث: «من طلب العلم ليُباهى به العلماء، أو ليُمَارَى به السفهاء، أو ليصرف به وجوه الناس إليه فله من عمله النار»^(٣).

(١) الترمذي في الزهد (٢٣٩٦)، وقال: «حديث حسن غريب من هذا الوجه»، والحاكم في الأوهال ٦٠٨/٤ وسكت عنه، كلاهما عن أنس، وأحمد ٨٧/٤ عن عبد الله بن مغفل.

(٢) الترمذي في الزهد (٢٣٨٢) وقال: «حسن غريب».

(٣) الترمذي في العلم (٢٦٥٤)، وقال: «حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه»، عن كعب بن مالك، وابن ماجه في المقدمة (٢٥٣) عن ابن عمر، وفي الزوائد: «إسناده ضعيف لضعف حماد وأبي كرب».

وفى الحديث الآخر: «من طلب علماً مما يتغنى به وجه الله لا يطلبه إلا ليصيب به عرضاً من الدنيا لم يُرِح رائحة الجنة، وإن ريحها ليوجد من مسيرة خمسمائة عام»^(١).

وفى الجملة، القلب هو الأصل، كما قال أبو هريرة: القلب ملك الأعضاء، والأعضاء جنوده، فإذا طاب الملك طابت جنوده، وإذا خبث خبث جنوده، وهذا كما فى حديث ١١٤/١٤ النعمان بن بشير - المتفق عليه - أن النبي ﷺ قال: «إن فى الجسد مضغة إذا صلحت صلح لها سائر الجسد، وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد، ألا وهى القلب»^(٢)، فصلاحه وفساده يستلزم صلاح الجسد وفساده، فيكون هذا مما أبداه لا مما أخفاه.

وكل ما أوجبه الله على العباد لابد أن يجب على القلب فإنه الأصل، وإن وجب على غيره تبعاً، فالعبد المأمور المنهى إنما يعلم بالأمر والنهى قلبه، وإنما يقصد الطاعة والامثال القلب، والعلم بالمأمور والامثال يكون قبل وجود الفعل المأمور به، كالصلاة، والزكاة، والصيام. وإذا كان العبد قد أعرض عن معرفة الأمر وقصد الامثال، كان أول المعصية منه، بل كان هو العاصي وغيره تبع له فى ذلك؛ ولهذا قال فى حق الشقي: ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى. وَلَكِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى﴾ [القيامة: ٣١، ٣٢] الآيات، وقال فى حق السعداء: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [الكهف: ٣٠] فى غير موضع. والمأمور نوعان:

نوع هو عمل ظاهر على الجوارح، وهذا لا يكون إلا بعلم القلب وإرادته. فالقلب هو الأصل فيه، كالوضوء والغتسل، وكأفعال الصلاة؛ من القيام، والركوع، والسجود، وأفعال الحج؛ من الوقوف، والطواف،/ وإن كانت أقوالاً فالقلب أخص بها، فلا بد أن يعم ١١٥/١٤ القلب وجود ما يقوله، أو بما يقول ويقصده.

ولهذا كانت الأقوال فى الشرع لا تعتبر إلا من عاقل يعلم ما يقول ويقصده، فأما المجنون والطفل الذى لا يميز فأقواله كلها لغو فى الشرع، لا يصح منه إيمان ولا كفر، ولا عقد من العقود، ولا شئ من الأقوال باتفاق المسلمين، وكذلك النائم إذا تكلم فى منامه، فأقواله كلها لغو، سواء تكلم المجنون والنائم بطلاق أو كفر أو غيره، وهذا بخلاف الطفل؛ فإن المجنون والنائم إذا أتلف ما لا ضمنه، ولو قتل نفساً وجبت ديتهما كما تجب دية الخطأ.

وتنازع العلماء فى السكران، مع اتفاقهم أنه لا تصح صلاته؛ لقوله ﷺ: «مروهم بالصلاة لسبع، واضربوهم عليها لعشر، وفرقوا بينهم فى المضاجع»^(٣) وهو معروف فى السنن.

(١) أبوداود فى العلم (٣٦٦٤)، وابن ماجه فى المقدمة (٢٥٢)، وأحمد ٣٣٨/٢، كلهم عن أبي هريرة بلفظ:

«من تعلم علماً...»، وقال الشيخ أحمد شاكر (٨٤٣٨): «إسناده صحيح».

(٢) البخارى فى الإيمان (٥٢) ومسلم فى المساقاة (١٠٧/١٥٩٩).

(٣) أبو داود فى الصلاة (٤٩٥) وأحمد ١٨٠/٢ وقال الشيخ أحمد شاكر (٦٦٨٩): «إسناده صحيح».

وتنازعوا في عقود السكران كطلاقه، وفي أفعاله المحرمة، كالقتل والزنا، هل يجرى مجرى العاقل، أو مجرى المجنون، أو يفرق بين أقواله وأفعاله وبين بعض ذلك وبعض؟ على عدة أقوال معروفة.

والذى تدل عليه النصوص والأصول وأقوال الصحابة: أن أقواله هدر - كالمجنون - لا يقع بها طلاق ولا غيره؛ فإن الله - تعالى - قد قال: ﴿حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ [النساء: ٤٣]، فدل على أنه لا يعلم ما يقول، والقلب هو الملك الذى تصدر الأقوال والأفعال عنه، فإذا لم يعلم ما يقول لم يكن ذلك صادراً عن القلب، بل يجرى مجرى اللغو، والشارع لم يرتب المؤاخذه إلا على ما يكسبه القلب من الأقوال والأفعال الظاهرة، كما قال: ﴿وَلَكِنْ يُوَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥]، ولم يؤاخذ على أقوال وأفعال لم يعلم بها القلب ولم يتعمدها، وكذلك ما يحدث به المرء نفسه لم يؤاخذ منه إلا بما قاله أو فعله؛ وقال قوم: إن الله قد أثبت للقلب كسباً فقال: ﴿بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ فليس لله عبد أسرّ عملاً أو أعلنه من حركة فى جوارحه، أو همّ فى قلبه، إلا يخبره الله به ويحاسبه عليه، ثم يغفر لمن يشاء، ويعذب من يشاء.

واحتجوا بقوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]، وهذا القول ضعيف شاذ؛ فإن قوله: ﴿يُوَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ إنما ذكره لبيان أنه يؤاخذ في الأعمال بما كسب القلب، لا يؤاخذ بلغو الإيمان، كما قال: ﴿بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْتَانَ﴾ [المائدة: ٨٩]، فالمؤاخذه لم تقع إلا بما اجتمع فيه كسب القلب مع عمل الجوارح، فأما ما وقع فى النفس، فإن الله تجاوز عنه ما لم يتكلم به أو يعمل، وما وقع من لفظ أو حركة بغير قصد القلب وعلمه فإنه لا يؤاخذ به.

١١٧/١٤ وأيضاً، فإذا كان السكران لا يصح طلاقه والصبى المميز تصح|صلاته، ثم الصبى لا يقع طلاقه، فالسكران أولى، وقد قال النبي ﷺ لما عاز لما عترف بالحد: «أبك جنون؟» قال: لا، ثم أمر باستنكاهه لثلا يكون سكران^(١)، فدل على أن إقرار السكران باطل، وقضية ماعز متأخرة بعد تحريم الخمر؛ فإن الخمر حرمت سنة ثلاث بعد أحد باتفاق الناس، وقد ثبت عن عثمان وغيره من الصحابة - كعبد الله بن عباس - أن طلاق السكران لا يقع، ولم يثبت عن صحابى خلافه.

والذين أوقعوا طلاقه لم يذكروا إلا مأخذاً ضعيفاً، وعمدتهم أنه عاص بإزالة عقله،

(١) البخارى فى الأحكام (٧١٦٧)، ومسلم فى الحدود (١٦/١٦٩١)، كلاهما عن أبى هريرة، ومسلم فى الحدود (٢٢/١٦٩٥) عن بريدة.

وهذا صحيح يوجب عقوبته على المعصية التى هى الشرب فيحد على ذلك، وأما الطلاق فلا يعاقب به مسلم على المعصية، ولو كان كذلك لكان كل من شرب الخمر أو سكر طلقت امرأته، وإنما قال من قال: إذا تكلم به طلقت، فهم اعتبروا كلامه لا معصيته، ثم إنه فى حال سكره قد يعتق، والعتق قربة، فإن صححوا عتقه بطل الفرق، وإن ألغوه فإلغاء الطلاق أولى؛ فإن الله يحب العتق ولا يحب الطلاق.

ثم من علل ذلك بالمعصية، لزمه طرد ذلك فيمن زال عقله بغير مسكر كالبنج، وهو قول من يسوى بين البنج والسكران من أصحاب الشافعى وموافقيه كأبى الخطاب، والأكثر على الفرق، وهو منصوص/أحمد وأبى حنيفة وغيرهما؛ لأن الخمر تشتهىها ١١٨/١٤ النفس وفيها الحد، بخلاف البنج فإنه لا حد فيه، بل فيه التعزير؛ لأنه لا يشتهى كالميتة، والدم ولحم الخنزير فيها التعزير، وعامة العلماء على أنه لا حد فيها إلا قولاً نقل عن الحسن، فهذا فيمن زال عقله.

وأما إذا كان يعلم ما يقول، فإن كان مختاراً قاصداً لما يقوله، فهذا هو الذى يعتبر قوله، وإن كان مكرهاً، فإن أكره على ذلك بغير حق فهذا عند جمهور العلماء أقواله كلها لغو، مثل كفره، وإيمانه، وطلاقه وغيره، وهذا مذهب مالك والشافعى وأحمد وغيرهم.

وأبو حنيفة وطائفة يفرقون بين ما يقبل الفسخ وما لا يقبله، قالوا: فما يقبل الفسخ لا يلزم من المكره كالبيع، بل يقف على إجازته له، وما لا يقبل الفسخ كالنكاح والطلاق واليمين فإنه يلزم من المكره.

والجمهور ينازعون فى هذا الفرق؛ فى ثبوت الوصف، وفى تعلق الحكم به؛ فإنهم يقولون: النكاح ونحوه يقبل الفسخ، وكذلك العتق يقبل الفسخ عند الشافعى وأحد القولين فى مذهب أحمد، حتى إن المكاتب قد يحكمون بعتقه ثم يفسخون العتق ويعيدونه عبداً، والأيمان المنعقدة تقبل التحلة، كما قال تعالى: ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾ [التحریم: ٢]، وبسط الكلام على هذا له موضع آخر. ١١٩/١٤

والمقصود هنا أن القلب هو الأصل فى جميع الأفعال والأقوال، فما أمر به الله به من الأفعال الظاهرة فلا بد فيه من معرفة القلب وقصده وما أمر به من الأقوال وكل ما تقدم، والمنهى عنه من الأقوال والأفعال إنما يعاقب عليه إذا كان بقصد القلب، وأما ثبوت بعض الأحكام، كضمان النفوس والأموال إذا أتلفها مجنون أو نائم أو مخطئ أو ناس، فهذا من باب العدل فى حقوق العباد، ليس هو من باب العقوبة.

فالمأمور به - كما ذكرنا - نوعان: نوع ظاهر على الجوارح، ونوع باطن فى القلب.

النوع الثانى: ما يكون باطنا فى القلب كالإخلاص وحب الله ورسوله والتوكل عليه والخوف منه، وكنفس إيمان القلب وتصديقه بما أخبر به الرسول، فهذا النوع تعلقه بالقلب ظاهر فإنه محله، وهذا النوع هو أصل النوع الأول، وهو أبلغ فى الخير والشر من الأول، فنفس إيمان القلب وحبه وتعظيمه لله وخوفه ورجائه والتوكل عليه وإخلاص الدين له لا يتم شىء من المأمور به ظاهراً إلا بها، وإلا فلو عمل أعمالاً ظاهرة بدون هذه كان منافقاً، وهى فى أنفسها توجب لصاحبها أعمالاً ظاهرة توافقها، وهى أشرف من فروعها، كما قال تعالى: ﴿كُنْ يَنَالُ اللَّهُ لِحُومِهَا وَلَا دِمَآؤُهَا وَلَكِنْ يَنَالُهُ النَّفْثَى مِنْكُمْ﴾ [الحج: ٣٧].

وكذلك تكذيب الرسول بالقلب وبغضه وحسده والاستكبار عن متابعتة، أعظم إثماً من أعمال ظاهرة خالية عن هذا كالقتل والزنا والشرب والسرقة، وما كان كفراً من الأعمال الظاهرة؛ كالسجود للأوثان، وسب الرسول ونحو ذلك، فإنما ذلك لكونه مستلزماً لكفر الباطن، وإلا فلو قدر أنه سجد قدام وتكى ولم يقصد بقلبه السجود له بل قصد السجود لله بقلبه لم يكن ذلك كفراً، وقد يباح ذلك إذا كان بين مشركين يخافهم على نفسه فيوافقهم فى الفعل الظاهر ويقصد بقلبه السجود لله، كما ذكر أن بعض علماء المسلمين وعلماء أهل الكتاب فعل نحو ذلك مع قوم من المشركين، حتى دعاهم إلى الإسلام فأسلموا على يديه، ولم يظهر منافرتهم فى أول الأمر.

وهنا أصول تنازع الناس فيها، منها أن القلب هل يقوم به تصديق أو تكذيب ولا يظهر قط منه شىء على اللسان والجوارح، فمن قال: إنه يصدق الرسول ويحبه ويعظمه بقلبه ولم يتكلم قط بالإسلام ولا فعل شيئاً من واجباته بلا خوف، فهذا لا يكون مؤمناً فى الباطن، وإنما هو كافر.

١٢١/١٤ / وزعم جهنم ومن وافقه أنه يكون مؤمناً فى الباطن... (١) وأن مجرد معرفة القلب وتصديقه يكون إيماناً يوجب الثواب يوم القيامة بلا قول ولا عمل ظاهر، وهذا باطل شرعاً وعقلاً - كما قد بسط فى غير هذا الموضع. وقد كفر السلف - كوكيع وأحمد وغيرهما - من يقول بهذا القول، وقد قال النبى ﷺ: «إن فى الجسد مُضْغَةً إذا صَلُحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وإذا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، ألا وهى القلب» (٢)، فبين أن صلاح القلب مستلزم لصلاح الجسد. فإذا كان الجسد غير صالح دل على أن القلب غير صالح، والقلب المؤمن صالح، فعلم أن من يتكلم بالإيمان ولا يعمل به لا يكون قلبه مؤمناً، حتى إن المكره إذا كان فى إظهار الإيمان فلا بد أن يتكلم مع نفسه وفى السر مع من يأمن إليه، ولا بد أن يظهر

(١) بياض بالأصل.

(٢) البخارى فى الإيمان (٥٢).

على صفحات وجهه وفلتات لسانه، كما قال عثمان. وأما إذا لم يظهر أثر ذلك - لا بقوله ولا بفعله قط- فإنه يدل على أنه ليس قي القلب إيمان.

وذلك أن الجسد تابع للقلب، فلا يستقر شيء في القلب إلا ظهر موجهه ومقتضاه على البدن ولو بوجه من الوجوه، وإن لم يظهر كل موجهة لمعارض فالمقتضى لظهور موجهه قائم؛ والمعارض لا يكون لازماً للإنسان لزوم القلب له، وإنما يكون في بعض الأحوال متعذراً إذا / كنتم ما في قلبه كمؤمن آل فرعون، مع أنه قد دعى إلى الإيمان دعاء ظهر به ١٢٢/١٤ من إيمان قلبه ما لا يظهر من إيمان من أعلن إيمانه بين موافقية، وهذا في معرفة القلب وتصديقه.

ومنها قصد القلب وعزمه إذا قصد الفعل وعزم عليه مع قدرته على ما قصده، هل يمكن ألا يوجد شيء مما قصده وعزم عليه؟ فيه قولان، أصحهما أنه إذا حصل القصد الجازم مع القدرة وجب وجود المقدور، وحيث لم يفعل العبد مقدوره دل على أنه ليس هناك قصد جازم وقد يحصل قصد جازم مع العجز عن المقدور لكن يحصل معه مقدمات المقدور، وقيل: بل قد يمكن حصول العزم التام بدون أمر ظاهر.

وهذا نظير قول من قال ذلك في المعرفة والتصديق، وهما من أقوال اتباع جهم الذين نصرروا قوله في الإيمان، كالقاضي أبي بكر وأمثاله، فإنهم نصرروا قوله، وخالفوا السلف والأئمة وعامة طوائف المسلمين.

وبهذا ينفصل النزاع في مؤاخظة العبد بالهمة، فمن الناس من قال: يؤاخذ بها إذا كانت عزمًا، ومنهم من قال: لا يؤاخذ بها. والتحقيق: إن الهمة إذا صارت عزمًا فلا بد أن يقترن بها قول أو / فعل؛ فإن الإرادة مع القدرة تستلزم وجود المقدور. ١٢٣/١٤

والذين قالوا: يؤاخذ بها احتجاجوا بقوله: «إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار» الحديث^(١)، وهذا لا حجة فيه؛ فإنه ذكر ذلك في رجلين اقتتلا، كل منهما يريد قتل الآخر، وهذا ليس عزمًا مجردًا، بل هو عزم مع فعل المقدور، لكنه عاجز عن إتمام مراده، وهذا يؤاخذ باتفاق المسلمين، فمن اجتهد على شرب الخمر وسعى في ذلك بقوله وعمله ثم عجز فإنه آثم باتفاق المسلمين، وهو كالشارب وإن لم يقع منه شرب، وكذلك من اجتهد على الزنا والسرقة ونحو ذلك بقوله وعمله ثم عجز فهو آثم كالفاعل، ومثل ذلك في قتل النفس وغيره، كما جعل الداعي إلى الخير له مثل أجر المدعو ووزره لأنه أراد فعل المدعو، وفعل ما يقدر عليه، فالإرادة الجازمة، مع فعل المقدور من ذلك،

(١) النسائي في تحريم القتل (٤١٢١)، وابن ماجة في الفتن (٣٩٦٤).

فيحصل له مثل أجر الفاعل ووزره، وقد قال تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ﴾ الآية [النساء: ٩٥].
وفصل الخطاب في الآية: أن ﴿أُولِي الضَّرَرِ﴾ نوعان:

نوع لهم عزم تام على الجهاد ولو تمكنوا لما قعدوا ولا تخلفوا، وإنما أقعدهم العذر، ١٢٤/١٤ فهم كما قال النبي ﷺ: «إن/بالمدينة رجالاً ما سرَّتم مَسيراً ولا قطعتم وادياً إلا كانوا معكم» قالوا: وهم بالمدينة قال: «وهم بالمدينة، حبَّسَهُمُ العذرُ»^(١) وهم - أيضاً - كما قال في حديث أبي كبشة الأنماري: «هما في الأجر سواء»^(٢)، وكما في حديث أبي موسى: «إذا مرض العبد أو سافر كُتِبَ له من العمل ما كان يعمل صحيحاً مقيماً»^(٣)، فأثبت له مثل ذلك العمل؛ لأن عزمه تام، وإنما منعه العذر.

والنوع الثاني - من ﴿أُولِي الضَّرَرِ﴾ -: الذين ليس لهم عزم على الخروج، فهؤلاء يفضل عليهم الخارجون المجاهدون وأولو الضرر العازمون عزمًا جازماً على الخروج. وقوله تعالى: ﴿غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ سواء كان استثناء أو صفة دل على أنهم لا يدخلون مع القاعدين في نفى الاستواء، فإذا فصل الأمر فيهم بين العازم وغير العازم بقيت الآية على ظاهرها. ولو جعل قوله: ﴿فضل الله المجاهدين على القاعدين درجة﴾ عاماً في أهل الضرر وغيرهم لكان ذلك مناقضاً لقوله: ﴿غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾؛ فإن قوله: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ﴾، ﴿وَالْمُجَاهِدُونَ﴾ إنما فيها نفى الاستواء، فإن كان أهل الضرر كلهم كذلك لزم بطلان قوله: ﴿غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾، ولزم أنه لا يساوي المجاهدين قاعد ولو كان من أولى الضرر، وهذا خلاف مقصود الآية.

١٢٥/١٤ وأيضاً، فالقاعدون إذا كانوا من غير أولى الضرر، والجهاد/ليس بفرض عين فقد حصلت الكفاية بغيرهم؛ فإنه لا حرج عليهم في القعود، بل هم موعودون بالحسنى كأولى الضرر، وهذا مثل قوله: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلٌ﴾ الآية [الحديد: ١٠]، فالوعد بالحسنى شامل لأولى الضرر وغيرهم.

فإن قيل: قد قال في الأولى في فضلهم: ﴿دَرَجَةٌ﴾ ثم قال في فضلهم: ﴿دَرَجَاتٍ مِّنْهُ وَمَغْفِرَةً وَرَحْمَةً﴾ [النساء: ٩٦]، كما قال: ﴿أَجْعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ

(١) البخارى فى الجهاد (٢٨٣٩) وأبو داود فى الجهاد (٢٥٠٨) .

(٢) الترمذى فى الزهد (٢٣٢٥) وقال : « حسن صحيح » .

(٣) البخارى فى الجهاد (٢٩٩٦) ، وأحمد ٤ / ٤١٠ ، ٤١٨ .

الظَّالِمِينَ. الَّذِينَ ءَامَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ أَكْظَمُ دَرَجَةً عِنْدَ اللَّهِ وَأَوْلَىٰكَ هُمُ الْفَائِزُونَ. يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُمْ بِرَحْمَةٍ مِنْهُ وَرِضْوَانٍ وَجَنَّتٍ لَّهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُّقِيمٌ [التوبة: ١٩ - ٢١].

فقوله: ﴿أَكْظَمُ دَرَجَةً﴾ كما قال في السابقين: ﴿أَكْظَمُ دَرَجَةً﴾ وهذا نصب على التمييز؛ أي: درجتهم أعظم درجة، وهذا يقتضي تفضيلاً مجملاً، يقال: منزلة هذا أعظم وأكبر، كذلك قوله: ﴿وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْفَاعِلِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٥] الآيات. ليس المراد به أنهم لم يفضلوا عليهم إلا بدرجة؛ فإن في الحديث الصحيح الذي يرويه أبو سعيد وأبو هريرة: «إن في الجنة مائة درجة أعدّها الله للمجاهدين في سبيله، ما بين كل درجتين كما بين السماء والأرض» الحديث^(١)، وفي حديث أبي سعيد: «من رَضِيََ بالله ١٢٦/١٤ ربا وبالإسلام ديناً، وبمحمد نبياً، وَجَبَتْ لَهُ الجنة». فعجب لها أبو سعيد، فقال رسول الله ﷺ: «وأخرى يرفع الله بها العبد مائة درجة في الجنة، ما بين كل درجتين كما بين السماء والأرض»، فقال: وما هي يا رسول الله؟ قال: «الجهاد في سبيل الله»^(٢)، فهذا الحديث الصحيح بين أن المجاهد يفضل على القاعد الموعود بالحسن من غير أولى الضرر مائة درجة، وهو يطل قول من يقول: إن الوعد بالحسن والتفضيل بالدرجة مختص بأولى الضرر، فهذا القول مخالف للكتاب والسنة.

وقد يقال: إن ﴿دَرَجَةً﴾ منصوب على التمييز، كما قال: ﴿أَكْظَمُ دَرَجَةً﴾ أي فضل درجتهم على درجتهم أفضل، كما يقال: فضل هذا على هذا منزلاً ومقاماً، وقد يراد بالدرجة جنس الدرج، وهي المنزلة والمستقر، ولا يراد به درجة واحدة من العدد، وقوله: ﴿وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْفَاعِلِينَ أَجْرًا عَظِيمًا. دَرَجَتَيْنِ﴾، منصوب بـ ﴿فَضَّلَ﴾؛ لأن التفضيل زيادة للمفضل، فالتقدير زادهم عليهم أجراً عظيماً درجات منه ومغفرة ورحمة، فهذا النزاع في العازم الجازم إذا فعل مقدوره هل يكون كالفاعل في الأجر والوزر أم لا؟ وأما في استحقاق الأجر والوزر فلا نزاع في ذلك، وقوله: «إذا التقى المسلمان بسيفيهما»^(٣) فيه حرص كل واحد منهما على قتل صاحبه وفعل مقدوره، فكلاهما مستحق للنار، ويبقى الكلام في تساوى القعودين بشيء آخر.

١٢٧/١٤

وهكذا حال المقتلين من المسلمين في الفتن الواقعة بينهم، فلا تكون عاقبتهم إلا عاقبة سوء، الغالب والمغلوب، فإنه لم يحصل له دنيا ولا آخرة، كما قال الشعبي: أصابتنا فتنة

(١) البخارى فى الجهاد (٢٧٩٠)، وفى التوحيد (٧٤٢٣).

(٢) مسلم فى الإمامة (١٨٨٤/١٦٦)، والنسائى فى الجهاد (٣١٣١).

(٣) البخارى فى الإيمان (٣١).

لم نكن فيها بررة أتقياء، ولا فجرة أشقياء، وأما الغالب فإنه يحصل له حظ عاجل ثم ينتقم منه في الآخرة، وقد يعجل الله له الانتقام في الدنيا، كما جرى لعامة الغالبيين في الفتن. فإنهم أصيبوا في الدنيا، كالغالبيين في الحرة، وفتنة أبي مسلم الخراساني ونحو ذلك.

وأما من قال : إنه لا يؤاخذ بالعزم القلبي، فاحتجوا بقوله ﷺ: «إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها»^(١)، وهذا ليس فيه أنه عاف لهم عن العزم، بل فيه أنه عفى عن حديث النفس إلى أن يتكلم أو يعمل، فدل على أنه ما لم يتكلم أو يعمل لا يؤاخذ، ولكن ظن من ظن أن ذلك عزما وليس كذلك، بل ما لم يتكلم أو يعمل لا يكون عزماً؛ فإن العزم لا بد أن يقترب به المقدور وإن لم يصل العازم إلى المقصود، فالذي يعزم على القتل أو الزنا أو نحوه عزمًا جازماً لا بد أن يتحرك ولو برأسه، أو يمشی، أو يأخذ آلة، أو يتكلم كلمة، أو يقول أو يفعل شيئاً، فهذا كله ما يؤاخذ به كزنا العين واللسان والرُّجل ١٢٨/١٤ فإن هذا يؤاخذ به، وهو من مقدمات الزنا التام/بالفرج، وإنما وقع العفو عما ما لم يبرز خارجاً بقول أو فعل ولم يقترب به أمر ظاهر قط، فهذا يعفى عنه لمن قام بما يجب على القلب من فعل المأمور به، سواء كان المأمور به في القلب وموجبه في الجسد، أو كان المأمور به ظاهراً في الجسد وفي القلب معرفته وقصده، فهؤلاء إذا حدثوا أنفسهم بشيء كان عفواً مثل همّ ثابت بلا فعل، ومثل الوسواس الذي يكرهونه وهم يثابون على كراهته، وعلى ترك ما هموا به وعزموا عليه لله - تعالى - وخوفاً منه.

(١) سبق تخريجه ص ٢٩٣.

/ وَ قَالَ الشَّيْخُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - :

اعلم أن الله - سبحانه وتعالى - أعطى نبيه محمداً ﷺ وبارك، خواتيم (سورة البقرة) من كنز تحت العرش لم يؤت منه نبي قبله. ومن تدبر هذه الآيات وفهم ما تضمنته من حقائق الدين، وقواعد الإيمان الخمس، والرد على كل مبطل، وما تضمنته من كمال نعم الله - تعالى - على هذا النبي ﷺ وأمة، ومحبة الله - سبحانه - لهم، وتفضيله إياهم على من سواهم، فَلْيَهْتُمْ^(١) العلم، ولو ذهبنا نستوعب الكلام فيها لخرجنا عن مقصود الكتاب، ولكن لا بد من كلمات يسيرة تشير إلى بعض ذلك فنقول:

لما كانت (سورة البقرة) سنن القرآن، وأكثر سوره أحكاماً، وأجمعها لقواعد الدين؛ أصوله وفروعه، وهى مشتملة على ذكر أقسام الخلق؛ المؤمنين، والكفار، والمنافقين، وذكر أوصافهم وأعمالهم.

وذكر الأدلة الدالة على إثبات الخالق - سبحانه وتعالى - وعلى وحدانيته، وذكر نعمه، وإثبات نبوة رسوله ﷺ، /وتقرير المعاد، وذكر الجنة والنار، وما فيهما من النعيم والعذاب. ١٣٠/١٤ ثم ذكر تخليق العالم العلوى والسفلى.

ثم ذكر خلق آدم - عليه السلام - وإنعامه عليه بالتعليم وإسجاد ملائكته له، وإدخاله الجنة، ثم ذكر محنته مع إبليس، وذكر حسن عاقبة آدم - عليه السلام.

ثم ذكر المناظرة مع أهل الكتاب من اليهود، وتوبيخهم على كفرهم وعنادهم، ثم ذكر النصارى والرد عليهم، وتقرير عبودية المسيح، ثم تقرير النسخ، والحكمة فى وقوعه.

ثم بناء البيت الحرام وتقرير تعظيمه، وذكر بانيه والثناء عليه، ثم تقرير الحنيفية ملة إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - وتسفيه من رغب عنها، ووصية بنيه بها وهكذا شيئاً فشيئاً إلى آخر السورة، فختمها الله تعالى بآيات جوامع مقررة لجميع مضمون السورة، فقال تعالى: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِىٓ أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوْهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ ٱللَّهُ فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَآءُ وَيُعَذِّبْ مَنْ يَشَآءُ ۗ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌۭ﴾ [البقرة: ٢٨٤].

(١) فى المطبوعة: «فاليهنه» والصواب ما أثبتناه.

١٤/١٣١ فأخبر - تعالى - أن ما فى السموات وما فى الأرض ملكه وحده لا يشاركه فيه مشارك، وهذا يتضمن انفراده بالملك الحق، والملك العام لكل موجود ، وذلك يتضمن توحيد ربوبيته وتوحيد إلهيته، فتضمن نفى الولد والصاحبة والشريك؛ لأن ما فى السموات وما فى الأرض إذا كان ملكه وخلقه لم يكن له فيهم ولد ولا صاحبة ولا شريك.

وقد استدل - سبحانه - بعين هذا الدليل فى سورة الأنعام، وسورة مريم، فقال تعالى: ﴿بَدِيعُ السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ اَنۢى يَكُوۡنُ لَهٗ وَلَدٌ وَلَمۡ تَكُنۡ لَّهٗ صٰحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْۡءٍ﴾ [الأنعام: ١٠١]، وقال تعالى - فى سورة مريم -: ﴿وَمَا يَنۢبَغِیۡ لِلرَّحْمٰنِ اَنۡ يَّخۡذَ وَلَدًاۚ اِنۡ كُلُّ مَنۡ فِی السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ اِلَّاۤ اٰتِی الَّرَّحْمٰنِ عَبْدًا۝﴾ [مريم: ٩٢، ٩٣]، ويتضمن ذلك أن الرغبة والسؤال والطلب والافتقار لا يكون إلا إلیه وحده؛ إذ هو المالك لما فى السموات والأرض.

ولما كان تصرفه - سبحانه - فى خلقه لا يخرج عن العدل والإحسان وهو تصرف بخلقه وأمره، وأخبر أن ما فى السموات وما فى الأرض ملكه، فما تصرف خلقاً وأمرأ إلا فى ملكه الحقيقى، وكانت سورة البقرة مشتملة من الأمر والخلق على ما لم يشتمل عليه سورة غيرها أخبر - تعالى - أن ذلك صدر منه فى ملكه، قال تعالى: ﴿وَإِن تُبۡدُوا مَا فِیۡ اَنۡفُسِكُمۡ اَوْ تَخۡفَوۡهُ يُحَاسِبِكُمۡ بِهٖ اللّٰهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، فهذا متضمن لكمال علمه -/ سبحانه وتعالى - بسرائر عبادته وظواهرهم، وأنه لا يخرج شىء من ذلك عن علمه، كما لم يخرج شىء ممن فى السموات والأرض عن ملكه، فعلمه عام وملكه عام.

ثم أخبر - تعالى - عن محاسبته لهم بذلك، وهى تعريفهم ما أبدوه أو أخفوه، فتضمن ذلك علمه بهم وتعريفهم إياه، ثم قال: ﴿فَيَعۡفِرُ لِمَنۡ یَّشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَنۡ یَّشَآءُ﴾ فتضمن ذلك قيامه عليهم بالعدل والفضل، فيغفر لمن يشاء فضلاً، ويعذب من يشاء عدلاً، وذلك يتضمن الثواب والعقاب المستلزم للأمر والنهى، المستلزم للرسالة والنبوة.

ثم قال تعالى: ﴿وَاللّٰهُ عَلٰی كُلِّ شَیۡءٍ قَدِیۡرٌ﴾، فتضمن ذلك أنه لا يخرج شىء عن قدرته البتة، وأن كل مقدور واقع بقدره، ففى ذلك رد على المجوس الثنوية، والفلاسفة، والقدرية المجوسية، وعلى كل من أخرج شيئاً من المقدورات عن خلقه وقدرته - وهم طوائف كثيرون.

فتضمنت الآية إثبات التوحيد، وإثبات العلم بالجزئيات والکليات، وإثبات الشرائع والنبوات، وإثبات المعاد والثواب والعقاب، وقيام الرب على خلقه بالعدل والفضل، وإثبات كمال القدرة وعمومها، وذلك يتضمن حدوث العالم بأسره؛ لأن القديم لا يكون

ثم إن إثبات كمال علمه وقدرته يستلزم إثبات سائر صفاته العلى، / وله من كل صفة ١٣٣/١٤ اسم حسن، فيتضمن إثبات أسمائه الحسنى، وكمال القدرة يستلزم أن يكون فعالاً لما يريد، وذلك يتضمن تنزيهه عن كل ما يضاد كماله، فيتضمن تنزيهه عن الظلم المناق لكمال غناه وكمال علمه؛ إذا الظلم إنما يصدر عن محتاج أو جاهل، وأما الغنى عن كل شيء العالم بكل شيء - سبحانه - فإنه يستحيل منه الظلم، كما يستحيل عليه العجز المناق لكمال قدرته، والجهل المناق لكمال علمه.

فتضمنت الآية هذه المعارف كلها بأوجز عبارة، وأفصح لفظ، وأوضح معنى.

وقد عرفت بهذا أن الآية لا تقتضي العقاب على خواطر النفوس المجردة، بل إنما تقتضي محاسبة الرب عبده بها، وهي أعم من العقاب، والأعم لا يستلزم الأخص، وبعد محاسبته بها يغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء، وعلى هذا فالآية محكمة لا نسخ فيها، ومن قال من السلف: نسخها ما بعدها فمراده بيان معناها والمراد منها، وذلك يسمى نسخاً في لسان السلف، كما يسمون الاستثناء نسخاً.

ثم قال تعالى: ﴿ءَاَمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَاَمَنَ بِاللّٰهِ وَمَلَكِيَّهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، فهذه شهادة الله - تعالى - لرسوله - عليه الصلاة والسلام - بإيمانه بما أنزل إليه من ربه، وذلك يتضمن إعطاءه / ثواب أكمل أهل ١٣٤/١٤ الإيمان - زيادة على ثواب الرسالة والنبوة - لأنه شارك المؤمنين في الإيمان، ونال منه أعلى مراتبه، وامتناز عنهم بالرسالة والنبوة، وقوله: ﴿أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ﴾ يتضمن أنه كلامه الذي تكلم به، ومنه نزل لا من غيره، كما قال تعالى: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ﴾ [النحل: ١٠٢]، وقال: ﴿نَزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الواقعة: ٨٠]، والحاقة: ٤٣].

وهذا أحد ما احتج به أهل السنة على المعتزلة القائلين بأن الله لم يتكلم بالقرآن، وقالوا: فلو كان كلاماً لغير الله لكان منزلاً من ذلك المحل لا من الله؛ فإن القرآن صفة لا تقوم بنفسها، بخلاف قوله: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ [الجاثية: ١٣]، فإن تلك أعيان قائمة بنفسها، فهي منه خلقاً، وأما «الكلام» فوصف قائم بالمتكلم، فلما كان منه فهو كلامه؛ إذ يستحيل أن يكون منه ولم يتكلم به.

ثم شهد - تعالى - للمؤمنين بأنهم آمنوا بما آمن به رسولهم، ثم شهد لهم جميعاً بأنهم آمنوا بالله وملائكته وكتبه ورسله، فتضمنت هذه الشهادة إيمانهم بقواعد الإيمان الخمسة.

التي لا يكون أحد مؤمناً إلا بها، وهي: الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر.

١٣٥/١٤ وقد ذكر - تعالى - هذه الأصول الخمسة في أول السورة ووسطها / وأخبرها، فقال في أولها: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤]، فالإيمان بما أنزل إليه وما أنزل من قبله يتضمن الإيمان بالكتب والرسل والملائكة، ثم قال: ﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾، والإيمان بالله يدخل في الإيمان بالغيب وفي الإيمان بالكتب والرسل، فتضمنت الإيمان بالقواعد الخمس.

وقال في وسطها: ﴿وَلَكِنَّ الْإِنْسَانَ كَذِبًا عَلِيمًا﴾ [البقرة: ١٧٧]، ثم حكي عن أهل الإيمان أنهم قالوا: ﴿لَا نُفِرُّ بِكَ أَحَدٌ مِنْ رُسُلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، فنؤمن ببعض ونكفر ببعض، فلا ينفعنا إيماننا بمن آمنا به منهم كما لم ينفع أهل الكتاب ذلك، بل نؤمن بجمعهم ونصدقهم ولا نفرق بينهم، وقد جمعهم رسالة ربهم فنفرق بين من جمع الله بينهم، ونعادي رسله، ونكون معادين له، فباينوا بهذا الإيمان جميع طوائف الكفار المكذبين لجنس الرسل، والمصدقين لبعضهم المكذبين لبعضهم.

وتضمن إيمانهم بالله إيمانهم بربوبيته، وصفات كماله، ونعوت جلاله، وأسمائه الحسنى، وعموم قدرته ومشيتته، وكمال علمه وحكمته، فباينوا بذلك جميع طوائف أهل البدع والمنكرين لذلك أو لشيء منه؛ فإن كمال الإيمان بالله يتضمن إثبات ما أثبتته لنفسه، وتنزيهه عما نزه نفسه / عنه، فباينوا بهذين الأمرين جميع طوائف الكفر، وفرق أهل الضلال الملحدين في أسماء الله وصفاته.

ثم قالوا: ﴿سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾، فهذا إقرار منهم بركني الإيمان الذي لا يقوم إلا بهما، وهما السمع المتضمن للقبول، لا مجرد سمع الإدراك المشترك بين المؤمنين والكفار، بل سمع الفهم والقبول، والثاني: الطاعة المتضمنة لكمال الإنقياد وإمثال الأمر، وهذا عكس قول الأمة الغضبية: ﴿سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا﴾ [البقرة: ٩٣].

فتضمنت هذه الكلمات كمال إيمانهم، وكمال قبولهم، وكمال إنقيادهم، ثم قالوا: ﴿غُفْرَانِكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾ [البقرة: ٢٨٥] لما علموا أنهم لم يوفوا مقام الإيمان حقه مع الطاعة والإنقياد الذي يقتضيه منهم، وأنهم لا بد أن تميل بهم غلبات الطباع ودواعي البشرية إلى بعض التقصير في واجبات الإيمان، وأنه لا يلم شعث ذلك إلا مغفرة الله - تعالى - لهم، سألوه غفرانه الذي هو غاية سعادتهم، ونهاية كمالهم، فإن غاية كل مؤمن المغفرة من الله - تعالى - فقالوا: ﴿غُفْرَانِكَ رَبَّنَا﴾ ثم اعترفوا أن مصيرهم ومردهم إلى

مولاهم الحق لا بد لهم من الرجوع إليه فقالوا: ﴿وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾.

فتضمنت هذه الكلمات إيمانهم به، ودخولهم تحت طاعته وعبوديته، / واعترافهم ١٣٧/١٤ بربوبيته، واضطرارهم إلى مغفرته، واعترافهم بالتقصير في حقه، وإقرارهم برجوعهم إليه.

ثم قال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، فنفى بذلك ما توهموه من أنه يعذبهم بالخطرات التي لا يملكون دفعها، وأنها داخلية تحت تكليفه، فأخبرهم أنه لا يكلفهم إلا وسعهم..، فهذا هو البيان الذي قال فيه ابن عباس وغيره: فنسخها الله عنهم بقوله: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾، وقد تضمن ذلك أن جميع ما كلفهم به أمراً ونهياً فهم مطيقون له قادرون عليه، وإنه لم يكلفهم ما لا يطيقون، وفي ذلك رد صريح على من زعم خلاف ذلك.

والله - تعالى - أمرهم بعبادته، وضمن أرزاقهم، فكلفهم من الأعمال ما يسعونه، وأعطاهم من الرزق ما يسعهم، فتكليفهم يسعونه، وأرزاقه تسعهم، فهم في الوُسْع في رزقه وأمره؛ وسعوا أمره ووسعهم رزقه، ففرق بين ما يسع العبد وما يسعه العبد، وهذا هو اللائق برحمته وبره وإحسانه وحكمته وغناه، لا قول من يقول: إنه كلفهم ما لا قدرة لهم عليه البتة ولا يطيقونه، ثم يعذبهم على ما لا يعملونه.

وتأمل قوله - عز وجل - : ﴿إِلَّا وُسْعَهَا﴾ كيف تجد تحته أنهم في سعة ومنحة من تكليفه، لا في ضيق وحرَج ومشقة؛ فإن الوُسْع / يقتضي ذلك، فاقتضت الآية أن ما ١٣٨/١٤ كلفهم به مقدور لهم من غير عسر لهم ولا ضيق ولا حرج، بخلاف ما يقدر عليه الشخص فإنه قد يكون مقدوراً له ولكن فيه ضيق وحرَج عليه، وأما وسعه الذي هو منه في سعة فهو دون مدى للطاقة والمجهود؛ بل لنفسه فيه مجال ومتسع، وذلك مناف للضيق والحرَج ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨]، بل يريد بكم اليسر ولا يريد بكم العسر. قال سفيان بن عيينة في قوله ﴿إِلَّا وُسْعَهَا﴾: إلا يسرها لا عسرها، ولم يكلفها طاقتها، ولو كلفها طاقتها لبلغ المجهود.

فهذا فهم أئمة الإسلام، وأين هذا من قول من قال: إنه كلفهم ما لا يطيقونه البتة، ولا قدرة لهم عليه؟ ثم أخبر - تعالى - أن ثمرة هذا التكليف وغايته عائدة عليهم، وأنه - تعالى - يتعالى عن انتفاعه بكسبهم وتضرره باكتسابهم، بل لهم كسبهم ونفعه، وعليهم اكتسابهم وتضرره، فلم يأمرهم بما أمرهم به حاجة منه إليهم، بل رحمة وإحساناً وتكروماً، ولم ينههم عما نهاهم عنه بخلاً منه عليهم، بل حمية وحفظاً وصيانة وعافية.

وفيه - أيضاً - أن نفساً لا تعذب باكتساب غيرها ، ولا تثاب بكسبه ، ففيه معنى قوله: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: ٣٩] ، ﴿وَلَا يُزِدُّ وَازِرَةً وَزَرَ أُخْرَى﴾ [الأنعام: ١٦٤ ، الإسراء: ١٥ ، فاطر: ١٨] .

١٣٩/١٤ / وفيه - أيضاً - إثبات كسب النفس المنافى للجبر .

وفيه - أيضاً اجتماع الحكمة فيه ، فإما كسب خيراً أو اكتسب شراً ، لم يطل اكتسابه كسبه ، كما يقوله أهل الإحباط والتخليد ، فإنهم يقولون : إن عليه ما اكتسب وليس له ما كسب ، فالآية رد على جميع هذه الطوائف ، فتأمل كيف أتى فيما لها بالكسب الحاصل ولو لأدنى ملاسة ، وفيما عليها بالاكْتِسَاب الدال على الاهتمام والحرص والعمل ؛ فإن (اكتسب) أبلغ من (كسب) ، ففى ذلك تنبيه على غلبة الفضل للعدل ، والرحمة للغضب .

ثم لما كان ما كلفهم به عهوداً منه ووصايا ، وأوامر تجب مراعاتها والمحافظة عليها ، وألا يخل بشيء منها ؛ ولكن غلبات الطباع البشرية تأبى إلا النسيان والخطأ والضعف والتقصير أرشدهم الله - تعالى - إلى أن يسأله مسامحته إياهم فى ذلك كله ، ورفع موجه عنهم بقولهم : ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِمْرًا كَمَا حَمَلْتُمْ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] ، أي : لا تكلفنا من الآصار التي يثقل حملها ما كلفته من قبلنا ؛ فإننا أضعف أجساداً وأقل احتمالاً .

ثم لما علموا أنهم غير منفيين مما يقتضيه ويقدره عليهم ، كما أنهم غير منفيين عما ١٤٠/١٤ يأمرهم به وينهاهم عنه ، سأله التخفيف فى قضائه وقدره ، / كما سأله التخفيف فى أمره ونهيه ، فقالوا : ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ فهذا فى القضاء والقدر والمصائب ، وقولهم : ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِمْرًا كَمَا حَمَلْتُمْ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا﴾ فى الأمر والنهي والتكليف ، فسأله التخفيف فى النوعين .

ثم سأله العفو والمغفرة والرحمة والنصر على الأعداء ؛ فإن بهذه الأربعة تتم لهم النعمة المطلقة ، ولا يصفو عيش فى الدنيا والآخرة إلا بها ، وعليها مدار السعادة والفلاح ، فالعفو متضمن لإسقاط حقه قبلهم ومسامحتهم به ، والمغفرة متضمنة لوقايتهم شر ذنوبهم وإقباله عليهم ورضاه عنهم ، بخلاف العفو المجرد ؛ فإن العافى قد يعفو ولا يقبل على من عفا عنه ولا يرضى عنه ، فالعفو ترك محض ، والمغفرة إحسان وفضل وجود ، والرحمة متضمنة للأميرين مع زيادة الإحسان والعطف والبر ، فالثلاثة تتضمن النجاة من الشر والفوز بالخير ، والنصرة تتضمن التمكين من إعلان عبادته وإظهار دينه ، وإعلاء كلمته ، وقهر أعدائه ، وشفاء صدورهم منهم ، وإذهاب غيظ قلوبهم ، وحزازات نفوسهم ، وتوصلوا فى

خلال هذا الدعاء إليه باعترافهم أنه مولاهم الحق الذى لا مولى لهم سواه، فهو ناصرهم، وهاديتهم، وكافيتهم، ومعينهم، ومجيب دعواتهم، ومعبودهم.

فلما تحققت قلوبهم بهذه المعارف وانقادت وذلّت لعزة ربها ومولاها وإجابتها جوارحهم، أعطوا كل ما سألوه من ذلك، فلم يسألوا شيئاً منه إلا قال الله - تعالى -: ١٤/١٤١ «قد فعلت»، كما ثبت فى الصحيح عن النبى ﷺ ذلك (١).

فهذه كلمات قصيرة مختصرة فى معرفة مقدار هذه الآيات العظيمة الشأن، الجليلة المقدار، التى خص الله بها رسوله محمداً ﷺ وأمة من كنز تحت العرش.

وبعد، ففيها من المعارف وحقائق العلوم ما تعجز عقول البشر عن الإحاطة به، والله المرغوب إليه ألا يحرمنا الفهم فى كتابه، إنه رحيم ودود.

والحمد لله وحده، وصلى الله وسلم على من لا نبى بعده وآله وصحبه أجمعين.

(١) سبق تخريجه ص ٢٨٩.

١٤٢/١٤ | وَقَالَ - رحمه الله -:

فصل

في الدعاء المذكور في آخر (سورة البقرة) وهو قوله: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ إلى آخرها [البقرة: ٢٨٦].

وقد ثبت في صحيح مسلم: أنه قال «قَدْ فَعَلْتُ»^(١)، وكذلك في صحيحه من حديث ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال: «أُعْطِيَتْ فَاتِحَةُ الْكِتَابِ، وَخَوَاتِيمُ سُورَةِ الْبَقَرَةِ مِنْ كَنْزٍ تَحْتَ الْعَرْشِ لَمْ تَقْرَأْ بِحَرْفٍ مِنْهَا إِلَّا أُعْطِيَتْ»^(٢) وفي صحيحه أيضاً عن ابن مسعود قال: لما أسرى برسول الله ﷺ انتهى به إلى سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى، وهى فى السماء السابعة، وإليها ينتهى ما يعرج من الأرض فيقبض منها، وإليها ينتهى ما يهبط من فوقها فيقبض منها، قال: ﴿إِذْ يَفْشَى الْيَسَدُ مَا يَفْشَى﴾ [النجم: ١٦]، قال: فراش من ذهب، قال: فأعطى رسول الله ﷺ ثلاثاً: أعطى الصلوات الخمس، وأعطى خواتيم سورة البقرة، وغفر لمن مات من أمته لا يشرك بالله شيئاً الْمُقْحَمَاتِ^(٣).

١٤٣/١٤ | قال بعض الناس: إذا كان هذا الدعاء قد أجيب، فطلب ما فيه من باب تحصيل الحاصل، وهذا لا فائدة فيه، فيكون هذا الدعاء عبادة محضة ليس المقصود به السؤال، وهذا القول قد قاله طائفة فى جميع الدعاء أنه إن كان المطلوب مقدراً فلا حاجة إلى سؤاله وطلبه، وإن كان غير مقدر لم ينفع الدعاء - دعوت أو لم تدع - فجعلوا الدعاء تعبداً محضاً، كما قال ذلك طائفة أخرى فى التوكل.

وقد بسطنا الكلام على هؤلاء فى غير هذا الموضع، وذكرنا قول من جعل ذلك أمانة أو علامة بناء على أنه ليس فى الوجود سبب يفعل به؛ بل يقترب أحد الحادثين بالآخر، قاله طائفة من القدرية النظار، وأول من عرف عنه ذلك الجهم بن صفوان ومن وافقه، وذكرنا أن «القول الثالث» هو الصواب، وهو أن الدعاء والتوكل والعمل الصالح سبب فى

(١) مسلم فى الإيمان (١٢٦/٢٠٠).

(٢) مسلم فى صلاة المسافرين وقصرها (٢٥٤/٨٠٦).

(٣) مسلم فى الإيمان (٢٧٩/١٧٣).

والمقحّمات: الذنوب العظام التى تقحم أصحابها فى النار، أى: تلقىهم فيها. أنظر: النهاية فى غريب الحديث ١٩/٤.

حصول المدعو به من خير الدنيا والآخرة والمعاصي سبب، وأن الحكم المعلق بالسبب قد يحتاج إلى وجود الشرط وانتفاء الموانع، فإذا حصل ذلك حصل السبب بلا ريب.

والمقصود هنا الكلام في الدعاء الذي قد علم أنه أجيب، فقال بعض الناس: هذا تعبد محض لحصول المطلوب بدون دعائنا، فلا يبقى سببا ولا علامة، وهذا ضعيف.

/أما أولاً: فإن العمل الذي لا مصلحة للعبد فيه لا يأمر الله به، وهذا بناء على قول ١٤/١٤٤ السلف: إن الله لم يخلق ولم يأمر إلا بالحكمة، كما لم يخلق ولم يأمر إلا لسبب. والذين ينكرون الأسباب والحكم يقولون: بل يأمر بما لا منفعة فيه للعباد البتة، وإن أطاعوه وفعلوا ما أمرهم به، كما بسط الكلام على ذلك في غير هذا الموضع.

والمقصود أن كل ما أمر الله به، أمر به لحكمة، وما نهى عنه نهى لحكمة، وهذا مذهب أئمة الفقهاء قاطبة وسلف الأمة وأئمتها وعامتها، فالتعبد المحض - بحيث لا يكون فيه حكمة - لم يقع. نعم، قد تكون الحكمة في المأمور به وقد تكون في الأمر، وقد تكون في كليهما، فمن المأمور به ما لو فعله العبد بدون الأمر حصل له منفعة؛ كالعدل، والإحسان إلى الخلق، وصلة الرحم، وغير ذلك. فهذا إذ أمر به صار فيه حكمتان حكمة في نفسه، وحكمة في الأمر، فيبقى له حسن من جهة نفسه ومن جهة أمر الشارع، وهذا هو الغالب على الشريعة، وما أمر الشرع به بعد أن لم يكن إنما كانت حكمته لما أمر به. وكذلك ما نسخ زالت حكمته وصارت في بدله كالقبلة.

وإذا قدر أن الفعل ليست فيه حكمة أصلاً فهل يصير بنفس الأمر فيه حكمة الطاعة؟ وهذا جائز عند من يقول بالتعبد المحض وإن لم يقل/يجوز الأمر لكل شيء، لكن يجعل ١٤/١٤٥ من باب الابتلاء والامتحان، فإذا فعل صار العبد به مطيعاً، كنهيه عن الشرب إلا من اغترف غرفة بيده.

والتحقيق أن الأمر الذي هو ابتلاء وامتحان يحض عليه من غير منفعة في الفعل متى اعتقده العبد وعزم على الامتثال حصل المقصود، وإن لم يفعله، كإبراهيم لما أمر بذبح ابنه، وكحديث أقرع وأبرص وأعمى لما طلب منهم إعطاء ابن السبيل، فامتنع الأبرص والأقرع فسلباً النعمة. وأما الأعمى فبذل المطلوب، فقليل له: أمسك مالك، فإنما ابتليتم، فقد رضى عنك وسخط على صاحبك^(١). وهذا هو الحكمة الناشئة من نفس الأمر والنهي لا من نفس الفعل، فقد يؤمر العبد وينهى وتكون الحكمة طاعته للأمر وانقياده له وبذله للمطلوب، كما كان المطلوب من إبراهيم تقديم حب الله على حبه لابنه، حتى تتم

(١) البخارى فى الاثنياء (٣٤٦٤).

خُلِّتَ به قبل ذبح هذا المحبوب لله ، فلما أقدم عليه وقوى عزمه . بإرادته لذلك ، تحقق بأن الله أحب إليه من الولد وغيره ، ولم يبق في قلبه محبوب يزاحم محبة الله .

وكذلك أصحاب طالوت ، ابتُلُوا بالامتناع من الشرب ليحصل من إيمانهم وطاعتهم ما تحصل به الموافقة ، والابتلاء ههنا كان بنهى لا بأمر ، وأما رمى الجمار والسعى بين الصفا والمروة ، فالفعل في نفسه مقصود لما تضمنه من ذكر الله .

١٤٦/١٤ / وقد بين النبي ﷺ هذا بقوله في الحديث الذي في السنن : « إنما جعل السعى بين الصفا والمروة ورمى الجمار لإقامة ذكر الله » رواه أبو داود والترمذي وغيرهما^(١) . فبين النبي ﷺ أن هذا له حكمة ، فكيف يقال لا حكمة ، بل هو تعبد وابتلاء محض .

وأما فعل مأمور في الشرع ليس فيه مصلحة ولا منفعة ولا حكمة إلا مجرد الطاعة ، والمؤمنون يفعلونه ، فهذا لا أعرفه ، بل ما كان من هذا القبيل نسخ بعد العزم ، كما نسخ إيجاب الخمسين صلاة إلى خمس .

والمعتزلة تنكر الحكمة الناشئة من نفس الأمر ؛ ولهذا لم يجوزوا النسخ قبل التمكن ، وقد وافقهم على ذلك طائفة من أصحاب أحمد وغيرهم ، كأبي الحسن التميمي^(٢) ، وبنوه على أصلهم ، وهو أن الأمر عندهم كاشف عن حسن الفعل الثابت في نفسه لا مثبت لحسن الفعل ، وأن الأمر لا يكون إلا بحسن ، وغلطوا في المقدمتين ، فإن الأمر وإن كان كاشفا عن حسن الفعل فالفعل بالأمر يصير له حسن آخر غير الحسن الأول ، وإذا كان مقصود الأمر الامتحان للطاعة فقد يأمر بما ليس بحسن في نفسه وينسخه قبل التمكن إذا حصل المقصود من طاعة المأمور وعزمه وانقياده ، وهذا موجود في أمر الله وأمر الناس بعضهم بعضا .

١٤٧/١٤ والجهمية تنكر أن يكون في الفعل حكمة أصلا في نفسه ولا في نفس الأمر بناء على أصلهم : أنه لا يأمر لحكمة ، وعلى أن الأفعال بالنسبة إليه سواء ، ليس بعضها حسنا وبعضها قبيحا ، وكلا الأصليين قد وافقتهم عليه الأشعرية ومن اتبعهم من الفقهاء ،

(١) أبو داود في المناسك (١٨٨٨) ، والترمذي في الحج (٩٠٢) وقال : « حديث حسن صحيح » وأحمد ١٣٩/٦ ، كلهم عن عائشة .

(٢) هو أبو الحسن عبد العزيز بن الحارث بن أسد بن الليث التميمي ، فقيه حنبلي ، له اطلاع على مسائل الخلاف . صنف كتابا في الأصول والفرائض ، ولد سنة ٣١٧هـ ، وتوفي سنة ٣٧١هـ . [تاريخ بغداد ٤٦١/١٠ ، والأعلام ١٦/٤] .

كأصحاب الشافعى ومالك وأحمد وغيرهم، وهما أصلان مبتدعان؛ فإن مذهب السلف والأئمة أن الله يخلق لحكمة ويأمر لحكمة، ومذهب السلف والأئمة أن الله يحب الإيمان والعمل الصالح ويرضى ذلك، ولا يحب الكفر والفسوق والعصيان، وإن كان قد شاء وجود ذلك، وقد بسط هذا فى موضع آخر.

وقد قال تعالى: ﴿وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾ [البقرة: ٥٨]، فإن نفس السجود خضوع لله، ولو فعله الإنسان لله مع عدم علمه أنه أمر به انتفع، كالسحرة الذين سجدوا قبل الأمر بالسجود.

وكذلك قول العبد: حُطَّ عنا خطايانا، دعاء لله وخضوع، وقد قال تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦]، وهذه الأفعال المدعو بها فى آخر البقرة أمور مطلوبة للعباد.

وقد أجيب بجواب آخر وهو: أن الله تعالى إذا قدر أمراً فإنه يقدر أسبابه، والدعاء من جملة أسبابه، كما أنه لما قدر النصر يوم بدر، وأخبر النبى ﷺ قبل وقوعه أصحابه بالنصر وبمصارع القوم، كان من أسباب ذلك استغاثة النبى صلى الله عليه وسلم ودعاؤه، وكذلك/ ما وعده به ربه من الوسيلة، وقد قضى بها له، وقد أمر أمته بطلبها له، وهو -١٤/١٤٨ سبحانه - قدرها بأسباب، منها ما سيكون من الدعاء.

وعلى هذا، فالداخل فى السبب هو ما وقع من الدعاء المأمور به والله أعلم بذلك، فيثيب هذا الداعى على ما فعله من الدعاء بجعله تمام السبب، ولا يكون على هذا الدعاء سبباً فى اختصاصه بشيء من ذلك، بل فى حصوله لمجموع الأمة، لكن هو يثاب على الدعاء لكونه من جملة الأسباب؛ وهذا لأن النبى ﷺ قال: «ما من عبد يدعو الله بدعوة ليس فيها إثم ولا قطعية رحيم إلا أعطاه الله بها إحدى خصال ثلاث: إما أن يعجل له دعوته، وإما أن يدخر له من الخير مثلها، وإما أن يدفع عنه من البلاء مثلها». قالوا: يا رسول الله، إذا نُكِّرَ. قال: «الله أكثر»^(١). فالداعى بهذا كالداعى بالوسيلة يحصل له من الأجر ما يخصه كالداعى لأمة ولأخيه الغائب، ودعاؤه من أسباب الخير التى بها رحمة الأمة، كما يثاب على سؤاله الوسيلة للنبى ﷺ بأن تحمل عليه الشفاعة يوم القيامة.

(١) أحمد ١٨/٣ وابن أبى شيبة فى المصنف ٢٠١/١٠ (٩٢١٩) والطبرانى فى الدعاء (٣٦)، كلهم عن أبى سعيد.

فى الأصل و للطبوعة زيادة خصلة وهى: «وإما أن يكفر عنه من الذنوب مثلها» وعليه فالخصال أربع، وهو ما يتعارض مع مقدمة الحديث «خصال ثلاث». والصواب ما أثبتناه من أحمد وابن أبى شيبة والطبرانى.

وهنا جواب ثالث وهو: أن كل من دعا بهذا الدعاء حصل له من المدعو المطلوب ما لا يحصل بدون المطلوب من الدعاء، فيكون الدعاء به كدعائه بسائر مطالبه من المغفرة ١٤٩/١٤ والرحمة، وليس هو كدعاء الغائب للغائب، فإن الملك يقول هناك: "ولك بمثله"، فيدعو له الملك بمثل ما دعا به للغائب، وهنا هو داع لنفسه وللمؤمنين.

وبيان هذا أن الشرع، وإن كان قد استقر بموت النبي ﷺ، وقد أخبر أن الله تجاوز لأمته عن الخطأ والنسيان^(١)، وقد أخبر أن الرسول يضع عن أمته إصرهم والأغلال التي كانت عليهم، وسأل ربه لأمته ألا يسلط عليهم عدواً من غيرهم فيجتاحهم فأعطاه ذلك^(٢)، لكن ثبوت هذا الحكم في حق آحاد الأمة قد لا يحصل إلا بطاعة الله ورسوله، فإذا عصى الله ذلك الشخص العاصي عوقب عن ذلك بسلب هذه النعمة، وإن كانت الشريعة لم تنسخ.

يبين هذا أن في هذا الدعاء سؤال الله بالعفو والمغفرة والرحمة والنصر على الكفار، ومعلوم أن هذا ليس حاصلًا لكل واحد من أفراد الأمة، بل منهم من يدخل النار، ومنهم من ينصر عليه الكفار، ومنهم من يسلب الرزق، لكونهم فرطوا في طاعة الله ورسوله، فيسلبون ذلك بقدر ما فرطوا أو قصروا.

وقول الله: «قَدْ فَعَلْتُ»^(٣) يقال فيه شيان:

أحدهما: أنه قد فعل ذلك بالمؤمنين المذكورين في الآية، والإيمان المطلق يتضمن طاعة ١٥٠/١٤ الله ورسوله. فمن لم يكن كذلك نقص/إيمانه الواجب فيستحق من سلب هذه النعم بقدر النقص، ويعوق الله عليه ملاذ ذلك، ولم يستحق من الجزاء ما يستحقه من قام بالإيمان الواجب.

الثاني: أن يقال: هذا الدعاء استجيب له في جملة الأمة، ولا يلزم من ذلك ثبوته لكل فرد، وكلا الأمرين صحيح؛ فإن ثبوت هذا المطلوب لجملة الأمة حاصل، ولولا ذلك لأهلكوا بعذاب الاستئصال كما أهلكت الأمم قبلهم، وقد قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «سألت ربي لأمتي ثلاثاً فأعطاني اثنتين، ومنعني واحدة: سألته ألا يهلك أمتي بسنة عامة فأعطانيها، وسألته ألا يسلط عليهم عدواً من غيرهم، فيجتاحهم فأعطانيها، وسألته ألا يجعل بأسهم بينهم فمنعنيها، وقال: يا محمد، إنى إذا قضيت قضاء لم يرد».

(١) ابن ماجه فى الطلاق (٢٠٤٣) وفى الزوائد «إسناده ضعيف لاتفاقهم على ضعف أبى بكر الهذلى» .

(٢) مسلم فى الفتن (١٩/٢٨٨٩) .

(٣) مسلم فى الإيمان (١٢٦ / ٢٠٠) .

وكذلك في الصحيحين : لما نزل قوله تعالى : ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ﴾ قال النبي ﷺ : «أعوذ بوجهك». ﴿أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾ قال : «أعوذ بوجهك» ﴿أَوْ يَلْسِكُمْ سُيُوعًا وَيُذِيقَ بَعْضُكُم بَأْسَ بَعْضٍ﴾ [الأنعام : ٦٥] قال : «هاتان

أهون»^(١). وهذا لأنه لا بد أن تقع الذنوب من هذه الأمة، ولا بد أن يختلفوا؛ فإن هذا من لوازم الطبع البشري، ولا يمكن أن يكون بنو آدم إلا كذلك؛ ولهذا لم يكن ما وقع ١٥١/١ فيها من الاختلاف والقتال والذنوب دليلاً على نقصها، بل هي أفضل الأمم، وهذا الواقع بينهم من لوازم البشرية، وهو في غيرها أكثر وأعظم، وخير غيرها أقل والخير فيها أكثر، والشر فيها أقل، فكل خير في غيرها فهو فيها أعظم، وكل شر فيها فهو في غيرها أعظم.

وأما حصول المطلوب للأحاد منها فلا يلزم حصوله لكل عاص؛ لأنه لم يقم بالواجب، ولكن قد يحصل للعاصي من ذلك بحسب ما معه من طاعة الله تعالى، وأما حصول المغفرة والعفو والرحمة بحسب الإيمان والطاعة فظاهر؛ لأن هذا من الأحكام القدرية الخلقية من جنس الوعد والوعيد، وهذا يتنوع بتنوع الإيمان والعمل الصالح.

وأما دفع المؤاخظة بالخطأ والنسيان، ودفع الآصار، فإن هذا قد يشكل لأنه من باب الأحكام الشرعية أحكام الأمر والنهي.

فيقال: الخطأ والنسيان المرفوع عن الأمة مرفوع عن عصاة الأمة؛ فإن العاصي لا يأثم بالخطأ والنسيان؛ فإنه إذا أكل ناسياً أثم صومه، سواء كان مطيعاً في غير ذلك أو عاصياً، فهذا هو الذي يشكل، وعنه جوابان:

أحدهما: أن الذنوب والمعاصي قد تكون سبباً لعدم العلم بالحنيفية/السَّمْحَةِ؛ فإن الإنسان ١٥٢/١ قد يفعل شيئاً ناسياً أو مخطئاً ويكون لتقصيره في طاعة الله علماً وعملاً، ولا يعلم أن ذلك مرفوع عنه؛ إما لجهله، وإما لكونه ليس هناك من يفتيه بالرخصة في الحنيفية السمحة.

والعلماء قد تنازعوا في كثير من مسائل الخطأ والنسيان، واعتقد كثير منهم بطلان العبادات أو بعضها به، كمن يبطل الصوم بالنسيان، وآخرون بالخطأ، وكذلك الإحرام، وكذلك الكلام في الصلاة، وكذلك إذا فعل المحلوف عليه ناسياً أو مخطئاً، فإذا كان الله - سبحانه - قد نفى المؤاخظة بالخطأ والنسيان، وخفى ذلك في مواضع كثيرة على كثير من علماء المسلمين، كان هذا عقوبة لمن لم يجد في نفسه ثقة إلا هؤلاء فيفتونه بما يقتضى مؤاخذته بالخطأ والنسيان، فلا يكون مقتضى هذا الدعاء حاصلاً في حقه لعدم العلم، لالنسخ الشريعة.

والله - سبحانه - جعل مما يعاقب به الناس على الذنوب سلب الهدى والعلم النافع،

(١) البخارى فى الاعتصام (٧٣١٣).

كقوله: ﴿قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ﴾ [النساء: ١٥٥]، وقال: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ﴾ [البقرة: ٨٨]، وقال: ﴿وَمَا يَشْعُرْكُمْ أَنَّهُمْ إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ . وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَوْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الأنعام: ١٠٩، ١١٠] وقال: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾ [البقرة: ١٠]، وقال: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥].

١٥٣/١٤ / وهذا كما أنه حرم على بنى إسرائيل طيبات أحلت لهم لأجل ظلمهم وبغيهم، فشرية محمد لا تنسخ ولا تعاقب أمته كلها بهذا، ولكن قد تعاقب ظلمتهم بهذا، بأن يحرموا الطيبات، أو بتحريم الطيبات؛ إما تحريماً كونياً بالآلا يوجد غيظهم، وتهلك ثمارهم، وتقطع الميرة عنهم، أو أنهم لا يجدون لذة مأكلاً ولا مشرب ولا منكح ولا ملبس ونحوه كما كانوا يجدونها قبل ذلك، وتسلب عليهم الغُصَصُ^(١) وما ينغص ذلك ويعوقه. ويجرعون غصص المال والولد والأهل، كما قال تعالى: ﴿فَلَا^(٢) تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [التوبة: ٥٥] وقال: ﴿إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ﴾ [التغابن: ١٥]، فيكون هذا كابتلاء أهل السبت بالحيتان.

وإما أن يعاقبوا باعتقاد تحريم ما هو طيب حلال لخفاء تحليل الله ورسوله عندهم، كما قد فعل ذلك كثير من الأمة، اعتقدوا تحريم أشياء فروج عليهم بما يقعون فيه من الإيمان والطلاق، وإن كان الله ورسوله لم يحرم ذلك؛ لكن لما ظنوا أنها محرمة عليهم عوقبوا بحرمان العلم الذى يعلمون به الحل، فصارت محرمة عليهم تحريماً كونياً، وتحريماً شرعياً فى ظاهر الأمر؛ فإن المجتهد عليه أن يقول ما أدى إليه اجتهاده، فإذا لم يؤد اجتهاده إلا إلى ١٥٤/١٤ إلى تحريم هذه الطيبات لعجزه عن معرفة الأدلة الدالة على الحل، كان عجزه سبباً للتحريم فى حق المقصرين فى طاعة الله.

وكذلك اعتقدوا تحريم كثير من المعاملات التى يحتاجون إليها كضمان البساتين، والمشاركات وغيرها؛ وذلك لخفاء أدلة الشرع، فثبت التحريم فى حقهم بما ظنوه من الأدلة، وهذا كما أن الإنسان يعاقب بأن يخفى عليه من الطعام الطيب والشراب الطيب ما هو موجود وهو مقدور عليه لو علمه، لكن لا يعرف بذلك عقوبة له، وإن العبد ليحرم الرزق بالذنب يُصِيبُهُ، وقد قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا . وَنَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق: ٢، ٣] فهو سبحانه إنما ضمن الأشياء على وجهها واستقامتها

(١) جمع غُصَّة، وهى ما اعترض فى الخلق - من طعام و شراب وغيرهما - فأشرق . انظر: القاموس ، مادة «غصص».

(٢) فى المطبوعة : «ولا» وهو خطأ ، والصواب ما أثبتناه .

للمتقين، كما ضمن هذا للمتقين .

فتبين أن المقصرين فى طاعته من الأمة قد يؤاخذون بالخطأ والسيان، ومن غير نسخ بعد الرسول، لعدم علمهم بما جاء به الرسول من التيسير، ولعدم علم من عندهم من العلماء بذلك؛ ولهذا يوجد كثير ممن لا يصلى فى السفر قصرأ يرى الفطر فى السفر حراما فيصوم فى السفر مع المشقة العظيمة عليه، وهذا عقوبة له لتقصيره فى الطاعة، لكنه مما يكفر الله به من خطاياه ما يكفره، كما يكفر خطايا المؤمنين بسائر مصائب الدنيا .

/وكذلك منهم من يعتقد التربع فى السفر واجبا فيبتلى بذلك لتقصيره فى ١٥٥/١٤ الطاعة، ومنهم من يعتقد تحريم أمور كثيرة من المباحات التى بعضها مباح بالاتفاق، وبعضها متنازع فيه، لكن الرسول لم يحرم؛ فهؤلاء الذين اعتقدوا وجوب ما لم يوجبه الله ورسوله، وتحريم ما لم يحرمه حمل عليهم إصرأ، ولم توضع عنهم جميع الآصار والأغلال وإن كان الرسول قد وضعها، لكنهم لم يعلموها .

وقد يتلون بمطاع يلزمهم ذلك فيكون آصارأ وأغلالا من جهة مطاعهم؛ مثل حاكم، ومفت، وناظر وقف، وأمير ينسب ذلك إلى الشرع؛ لاعتقاده الفاسد أن ذلك من الشرع ويكون عدم علم مطاعهم تيسير الله عليهم عقوبة فى حقهم لذنوبهم، كما لو قدر أنه سار بهم فى طريق يضرهم، وعدل بهم عن طريق فيه الماء والمرعى لجهله، لا لتعمده مضرتهم، أو أقام بهم فى بلد غالى الأسعار مع إمكان المقام ببلد آخر .

وهذا لأن الناس كما قد يتلون بمطاع يظلمهم ويقصد ظلمهم، يتلون أيضا بمطاع يجهل مصلحتهم الشرعية والكونية، فيكون جهل هذا من أسباب عقوبتهم، كما أن ظلم ذلك من أسباب مضرتهم، فهؤلاء لم ترفع عنهم الآصار والأغلال لذنوبهم ومعاصيهم، وإن كان الرسول ليس فى شرعه آصار وأغلال؛ فلهذا تسلط عليهم حكام الجور والظلم، وتساق إليهم الأعداء، وتقاد بسلاسل القهر والقدر، وذلك من الآصار والأغلال التى لم ١٥٦/١٤ ترفع عنهم مع عقوبات لا تحصى؛ وذلك لضعف الطاعة فى قلوبهم، وتمكن المعاصى وحب الشهوات فيها، فإذا قالوا: ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحِمْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتُمْ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] دخل فيه هذا .

وأما قوله: ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحِمْ عَلَيْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، فعلى قولين:

قيل : هو من باب التحميل القدرى، لا من باب التكليف الشرعى، أى: لا تتبلىنا بمصائب لا نطيق حملها، كما يبتلى الإنسان بفقر لا يطيقه، أو مرض لا يطيقه، أو حدث، أو خوف، أو حب أو عشق لا يطيقه، ويكون سبب ذلك ذنوبه .

وهذا مما يبين أن الذنوب عواقبها مذمومة مطلقاً.

وقوله: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوْءًا يَّجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣]، و﴿فَمَنْ (١) يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ . وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧، ٨] وقول حق، قال تعالى في قصة قوم لوط: ﴿وَرَكْنَا فِيهَا آيَةً لِلَّذِينَ يَخَافُونَ الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾ [الذاريات: ٣٧].

فما من أحد يتلى بجنس عملهم إلا ناله شيء من العذاب الأليم، حتى تعتمد النظر يورث القلب علاقة يتعذب بها الإنسان، وإن قويت حتى صارت غراماً وعشقاً زاد العذاب ١٥٧/١٤ الأليم، سواء قدر أنه قادر على/المحسوب أو عاجز عنه؛ فإن كان عاجزاً فهو في عذاب أليم من الحزن والهمّ والغمّ، وإن كان قادراً فهو في عذاب أليم من خوف فراقه، ومن السعى في تأليفه وأسباب رضاه؛ فإن نزل به الموت أو افتقر تضاعف عليه العذاب، وإن صار إلى غيره استبدالاً به أو مشاركة قوى عذابه، فإن هذا الجنس يحصل فيه من العذاب ما لا يحصل في عشق البغايا وما يحصل مثله في الحلال، وإن حصل في الحلال نوع عذاب كان أخف من نظيره، وكان ذلك سبب ذنوب أخرى.

فإذا دعى الإنسان بهذا الدعاء - يخلص نفسه ويعم المسلمين - فله من ذلك أعظم نصيب، كيف لا وقد قال النبي ﷺ: «الآيتان من آخر سورة البقرة ما قرأ بهما أحد في ليلة إلا كفّته» (٢) وكيف لا تكفيانه وما دعا به من ذلك لم يحصل له إلا ما حصل لسائر المؤمنين الذين لم يقرؤهما، فإن الداعي بهذا الدعاء له منه نصيب يخصه كسائر الأدعية. ومما يبين ذلك أن الصحابة إنما استجيب لهم هذا الدعاء لما التزموا الطاعة لله مطلقاً بقولهم: ﴿سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٥]، ثم أنزل هذا الدعاء، فدعوا به فاستجيب لهم.

١٥٨/١٤ ولهذا كانوا في الحنفية السمحة على عهد رسول الله ﷺ، وكانوا فيها على عهد أبي بكر خيراً مما كانوا فيها على عهد عمر، فلما كانوا في زمن عمر حدث من بعضهم ذنوب أوجبت اجتهاد الإمام في نوع من التشديد عليهم، كمنعهم من متعة الحج، وكإيقاع الثلاث إذا قالوها بكلمة، وكتغليظ العقوبة في الخمر، وكان أطوعهم لله وأزهدهم - مثل أبي عبيدة - ينقاد له عمر ما لا ينقاد لغيره، وخفى عليهم بعض مسائل الفرائض وغيرها، حتى تنازعوا فيها، وهم مؤتلفون متحابون، كل منهم يقر الآخر على اجتهاده.

(١) في المطبوعة: «من» والصواب ما أثبتناه.

(٢) سبق تخريجه ص ٢٩٤.

فلما كان فى آخر خلافة عثمان زاد التغير والتوسع فى الدنيا، وحدثت أنواع من الأعمال لم تكن على عهد عمر، فحصل بين بعض القلوب تنافر حتى قتل عثمان، فصاروا فى فتنة عظيمة قد قال تعالى: ﴿وَأَثَقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥]، أى هذه الفتنة لا تصيب الظالم فقط، بل تصيب الظالم والساکت عن نهيه عن الظلم، كما قال النبى ﷺ: «إن الناس إذا رأوا المنکر فلم یغیروه أوشک أن یعمهم الله بعقاب منه» (١).

وصار ذلك سبباً لمنعهم كثيراً من الطیبات، وصاروا یختصمون فى متعة الحج ونحوها مما لم تكن فيه خصومة على عهد عمر، فطائفة تمنع المتعة مطلقاً كابن الزبیر، وطائفة تمنع الفسخ کبنى أمية وأكثر الناس، وصاروا یعاقبون من تمنع، وطائفة أخرى توجب المتعة، وكل منهم لا یقصد مخالفة الرسول، بل خفی علیهم العلم، وكان ذلك سببه ما حدث ١٥٩/١٤ من الذنوب، كما قال صلى الله علیه وسلم: «خرجت لأخبرکم بلیلة القدر فتلاحا رجلاً، فرفعت، لعل ذلك أن یكون خیراً لکم» (٢). أى قد یكون إخفاؤها خیراً لکم لتجتهدوا فى لیالى العشر كلها؛ فإنه قد یكون إخفاء بعض الأمور رحمة لبعض الناس.

والتزاع فى الأحکام قد یكون رحمة إذا لم یفض إلى شر عظیم من خفاء الحکم؛ ولهذا صنف رجل کتاباً سماه «کتاب الاختلاف» فقال أحمد: سمّه «کتاب السعة» وإن الحق فى نفس الأمر واحد، وقد یكون من رحمة الله ببعض الناس خفاؤه لما فى ظهوره من الشدة علیه، ویكون من باب قوله تعالى: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ بُدِّ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١].

وهكذا ما یوجد فى الأسواق من الطعام والثیاب قد یكون فى نفس الأمر مغصوباً، فإذا لم یعلم الإنسان بذلك كان کله له حلالاً لا إثم علیه فیه بحال، بخلاف ما إذا علم، فخفاء العلم بما یوجب الشدة قد یكون رحمة، كما أن خفاء العلم بما یوجب الرخصة قد یكون عقوبة، كما أن رفع الشک قد یكون رحمة، وقد یكون عقوبة، والرخصة رحمة وقد یكون مکروه النفس أنفع كما فى الجهاد: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦].

(١) أبو داود فى الملاحم (٤٣٣٨)، والترمذی فى الفتن (٢١٦٨) وقال: «وهذا حدیث صحیح»، وابن

ماجه فى الفتن (٤٠٠٥) وأحمد ٢/١، ٥٠، کلهم عن أبى بکر الصدیق.

وقوله: «فتلاحا»: أى: تنازعا. انظر: النهاية ٢٤٣/٤.

(٢) البخارى فى الإیمان (٤٩)، وفى لیلۃ القدر (٢٠٢٣)، والدارمى فى الصوم ٢/٢٧، وأحمد ٥/٣١٣،

٣١٩، کلهم عن عبادة بن الصامت.

والمقصود هنا أن من الذنوب ما يكون سبباً لحفاء العلم النافع أو بعضه؛ بل يكون سبباً لنسيان ما علم، ولاشتباه الحق بالباطل تقع الفتن بسبب ذلك.

والله - سبحانه - كان أسكن آدم وزوجه الجنة، وقال لهما: ﴿وَكَلَّا مِنْهَا رَعْدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾. فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴿[البقرة: ٣٥، ٣٦]، فكل عداوة كانت في ذريتهما وبلاء ومكروه وتكون إلى قيام الساعة وفي النار يوم القيامة سببها الذنوب ومعصية الرب تعالى.

فالإنسان إذا كان مقيماً على طاعة الله باطناً وظاهراً كان في نعيم الإيمان والعلم وارد عليه من جهاته، وهو في جنة الدنيا، كما في الحديث: «إذا مررتم برياض الجنة فارتعوا». قيل: وما رياض الجنة؟ قال: «مجالس الذكر»^(١)، وقال: «ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة»^(٢)، فإنه كان يكون هنا في رياض العلم والإيمان.

١٦١/١٤ وكلما كان قلبه في محبة الله وذكره وطاعته كان معلقاً بالمحل الأعلى، فلا يزال في علو ما دام كذلك، فإذا أذنب هبط قلبه إلى أسفل، فلا يزال في هبوط ما دام كذلك، ووقعت بينه وبين أمثاله عداوة، فإن أراد الله به خيراً ثاب وعمل في حال هبوط قلبه إلى أن يستقيم فيصعد قلبه، قال تعالى: ﴿لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومُهَا وَلَا دِمَاؤُهَا وَلَكِنْ يَنَالُهُ الْقُلُوبُ مِنْكُمْ﴾ [الحج: ٣٧] فتقوى القلوب هي التي تنال الله، كما قال: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠]، فأما الأمور المنفصلة عنا من اللحوم والدماء فإنها لا تنال الله.

والباطنية - المنكرون لخلق العالم في ستة أيام، ومعاد الأبدان - الذين يجعلون للقرآن تأويلاً يوافق قولهم، عندهم ما ثمَّ «جنة» إلا لذة ما، تتصف بها النفس من العلم والأخلاق الحميدة، وما ثمَّ «نار» إلا ألم ما، تتصف به النفس من الجهل والأخلاق الذميمة السيئة، فانار النفوس أُلها القائم بها كحسراتها لفوات العلم، أو لفوات الدنيا المحبوبة لها، وحجبها إنما هي ذنوبها.

وهذا الكلام مما يذكره أبو حامد في «المضنون»^(٣) به على غير أهله، لكن قد يقول هذا: ليس هو عذاب القبر المذكور في الأجسام، بل ذاك أمر آخر مما بينه أهل السنة، ولا نعيم عندهم إلا ما يقوم بالنفس من هذا؛ ولهذا ليس عندهم نعيم منفصل عن النفس ولا عذاب.

(١) الترمذی فی الدعوات (٣٥٠٩) وقال: «حسن غريب».

(٢) أحمد ٢٣٦/٢، وقال الشيخ أحمد شاكر (٧٢٢٢): «إسناده صحيح».

(٣) في المطبوعة: «المظنون» والصواب ما أثبتناه.

/وهذا القول من أفسد الأقوال شرعاً وعقلاً؛ فإن الناس في الدنيا يثابون ويعاقبون بأمر ١٦٢/١٤
منفصلة عنهم، فكيف في دار الجزاء؟ ولكن الذي أثبتوه من هذا وهذا منه ما هو حق،
ولكن الباطل جحدهم ما جحدوه مما أخبر الله به ورسوله ، فهؤلاء عندهم أن آدم لم
يكن إلا في جنة العلم، وهبوطه انخفاض درجته في العلم ، وهذا كذب ، ولكن ما
أثبتوه من الحق ، حق وقصة آدم تدل عليه بطريق الاعتبار الذي تسميه الصوفية الإشارة،
لا أنه هو المراد بالآية، لكن قد دل عليه آيات أخر تدل على أن من كذب بالحق عوقب
بأن يطبع على قلبه فلا يفهم العلم، أو لا يفهم المراد منه، وأنه يسلط عليه عدوه ويجد
ذلاً، كما قال تعالى عن اليهود: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ﴾ [البقرة: ٦١]، ﴿ذَلِكَ
بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾ [البقرة: ٦١].

ولا ريب أن لذة العلم أعظم اللذات، واللذة التي تبقى بعد الموت وتنفع في الآخرة
هى لذة العلم بالله والعمل له، وهو الإيمان به، وهم يجعلون ذلك الوجود المطلق.

وأيضاً، فنفس العلم به إن لم يكن معه حب له وعبادة له، بل كان مع حب لغيره
كائن من كان، فإن عذاب هذا قد يكون من أعظم العذاب في الدنيا والآخرة، وهم لا
يجعلون كمال اللذة إلا في نفس العلم.

/وأيضاً فاقتصارهم على اللذة العقلية خطأ، والنصارى زادوا عليهم السمع والشم، ١٦٣/١٤
فقالوا: يتمتعون بالأرواح المتعشقة والنغمات المطربة، ولم يثبتوا هم ولا اليهود الاكل
والشرب ولا النكاح - وهى لذة اللمس - والمسلمون أثبتوا جميع أنواع اللذات؛ سمعاً،
وبصراً، وشمّاً، وذوقاً، ولمساً، للروح والبدن جميعاً، وكان هذا هو الكمال، لا ما يثبته
أهل الكتاب ومن هو شر منهم من الفلاسفة الباطنية، أعظم لذات الآخرة لذة النظر إلى
الله - سبحانه - كما في الحديث الصحيح : « فما أعطاهم شيئاً أحب إليهم من النظر
إليه »^(١)، وهو ثمرة معرفته وعبادته في الدنيا، فأطيب ما في الدنيا معرفته، وأطيب ما في
الآخرة النظر إليه - سبحانه - ولهذا كان التجلى يوم الجمعة في الآخرة على مقدار صلاة
الجمعة في الدنيا.

وأبو حامد يذكر في كتبه هو وأمثاله « الرؤية »، وأنها أفضل أنواع النعيم، ويذكر
كشف الحجب، وأنهم يرون وجه الله، ولكن هذا كله يريد به ما تقوله الجهمية
والفلاسفة؛ فإن الرؤية عندهم ليست إلا العلم، لكن كما أن الإنسان قد يرى الشيء

(١) الترمذي في صفة الجنة (٢٥٥٢) ، وقال : « هذا حديث إنما أسنده حماد بن سلمة ورفعه ... ».

بعينيه، وقد يمثل له خياله إذا غاب عنه فهكذا العلم. ففي الدنيا ليس عندهم من العلم إلا مثال كالخيال في الحساب، وفي الآخرة يعلمونه بلا مثال، وهو عندهم «وجود لا داخل ١٦٤/١٤ العالم ولا خارجه»، و«كشف الحجاب» عندهم رفع المانع الذي في الإنسان من الرؤية، وهو أمر عديمي، فحقيقة جعل العبد عالماً، وهذا كله مما تقول به الفلاسفة والباطنية.

وهؤلاء إنما يأمرّون بالزهد في الدنيا لينقطع تعلق النفس بها وقت فراق النفس، فلا تبقى النفس مفارقة لشيء يحبه، لكن أبو حامد لا يبيح محظورات الشرع قط، بل يقول: قتل واحد من هؤلاء خير من قتل عدد كثير من الكفار.

وأما هؤلاء فالواصل عندهم إلى العلم المطلوب قد يبيحون له محظورات الشرائع، حتى الفواحش والخمر وغيرها، إذا كانوا ممن يعتقد تحريم الخمر، وإلا فغالب هؤلاء لا يوجبون شريعة الإسلام، بل يجوزون التهود والتنصر، وكل من كان من هؤلاء واصلًا إلى علمهم فهو سعيد.

وهكذا تقول الاتحادية منهم؛ كابن سبعين، وابن هود، والتلمساني، ونحوهم، ويدخلون مع النصاري يبيعهم^(١)، ويصلون معهم إلى الشرق، ويشربون معهم ومع اليهود الخمر، ويميلون إلى دين النصاري أكثر من دين المسلمين لما فيه من إباحة المحظورات؛ لأنهم أقرب إلي الاتحاد والخلول؛ ولأنهم أجهل فيقبلون ما يقولونه أعظم من قبولهم لقول المسلمين، وعلماء النصاري جهال إذا كان فيهم متفلسف/عظموه، وهؤلاء يتفلسفون. ١٦٥/١٤

والواحد من هؤلاء يفرح إذا قيل له: لست بمسلم، ويحكي عن نفسه كما كان أحمد المارديني وهو من أصحاب ابن عربي يحكي عن نفسه أنه دخل إلى بعض ديارات النصاري ليأخذ منهم ما يأكله هو ورفيقه، فأخذ بعضهم يتكلم في المسلمين، ويقول: يقولون: كذا وكذا، فقال له آخر: لا تتكلم في المسلمين فهذا واحد منهم، فقال ذلك المتكلم: هذا وجهه وجه مسلم؟ أي ليس هذا بمسلم، فصار يحكيها المارديني أن النصرائي قال عنه: ليس هذا بمسلم، ويفرح بقول النصرائي ويصدقه فيما يقول، أي ليس هو بمسلم.

والمتفلسفة يصرحون بهذا. يقولون: قلنا: كذا وكذا، وقال المسلمون: كذا وكذا، وربما قالوا: قلنا: كذا، وقال المليئون كذا أي: أهل الملل من المسلمين واليهود والنصارى وكتبهم مشحونة بهذا، ولا بد لأحدهم عند أهل الملل أن يكون على دينهم.

لكن دخولهم في هذا كدخولهم في سياسة الملوك، كما كانوا مع الترك الكفار، وكانوا مع هولاءكو ملك المغول الكفار، ومع القان الذي هو أكبر منه خليفة جنكزخان

(١) جمع بعة، وهي متعبد النصاري. انظر: القاموس، مادة «بيع».

ببلاد الخطأ، وانتساب الواحد منهم هناك إلى الإسلام انتساب إلى إسلام يرضاه ذلك/الملك ١٦٦/١٤ بحسب غرضه، كما كان النصير الطوسى^(١) وأمثاله مع هولاءكو ملك الكفار، وهو الذى أشار عليهم بقتل الخليفة ببغداد لما استولى عليها وأخذ كتب الناس، ملكها ووقفها، وأخذ منها ما يتعلق بغرضه، وأفسد الباقي، وبنى الرصد ووضعها فيه، وكان يعطى من وقف المسلمين لعلماء المشركين البخشية والطونية، ويعطى فى رصده الفيلسوف والمنجم والطبيب أضعاف ما يعطى الفقيه، ويشرب هو وأصحابه الخمر فى شهر رمضان، ولا يصلون.

وكذلك كان بالشام ومصر طائفة مع تصوفهم وتألهمهم وتزهدهم يشرب أحدهم الخمر فى نهار رمضان، وتارة يصلون وتارة لا يصلون. فإنهم لا يدينون بإيجاب واجبات الإسلام وتحريم محرماته عليهم، بل يقولون: هذا للعامة والأنبياء، وأما مثلنا فلا يحتاج إلى الأنبياء. ويحكون عن بعض الفلاسفة أنه قيل له: قد بعث نبى، فقال: لو كان الناس كلهم مثلى ما احتاجوا إلى نبى. ومثل هذه الحكاية يحكيها من يكون رئيس الأطباء ولا يعرف الزندقة ولا يدرى مضمون هذه الكلمة ما هو؛ لجهله بالنبوات. وقيل لرئيسهم الأكبر فى زمن موسى - عليه السلام - : ألا تأتبه فتأخذ عنه؟ فقال: نحن قوم مهديون فلا نحتاج إلى من يهدينا.

وأما ما ذكروه من حصول اللذة فى القلب والنعيم بالإيمان بالله/والمعرفة به فهو حق، ١٦٧/١٤ وهو سبب دخول الجنة، وقد قال ﷺ: «إذا دخل شهر رمضان فتحت أبواب الجنة، وغلقت أبواب النار، وصُفِّدَت الشياطين»^(٢). وما ذاك إلا لأنه فى شهر رمضان تنبثق القلوب إلى الخير والأعمال الصالحة التى بها ويسببها تفتح أبواب الجنة، ويمتنع من الشرور التى بها تفتح أبواب النار، وتصفد الشياطين فلا يتمكنون أن يعملوا ما يعملونه فى الإفطار؛ فإن المصنف هو المقيد، لأنهم إنما يتمكنون من بنى آدم بسبب الشهوات، فإذا كفوا عن الشهوات صفدت الشياطين.

والجنة والنار التى تفتح وتغلق غير ما فى القلوب، ولكن ما فى القلوب سبب له ودليل عليه وأثر من آثاره، وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ

(١) هو محمد بن محمد الحسن نصير الدين الطوسى، فيلسوف، كان رأساً فى العلوم العقلية، ذا منزلة من هولاءكو، فكان يطيعه فيما يشير به عليه، اتخذ خزانة ملأها من الكتب التى نهبت من بغداد والشام والجزيرة، اجتمع فيها نحو أربعمئة ألف مجلد، ولد بطوس سنة ٥٩٧ هـ، وتوفى سنة ٦٧٢ هـ. [فوات الوفيات ٢٤٦/٣، وشذرات الذهب ٣٣٩/٥، والأعلام ٣٠/٧].

(٢) مسلم فى الصيام (١/١٠٧٩)، والترمذى فى الصوم (٦٨٢)، والنسائى فى الصيام (٢٠٩٨، ٢٠٩٧)، وابن ماجه فى الصيام (١٦٤٢)، وأحمد ٣٥٧/٢، كلهم عن أبى هريرة.

فِي بُطُونِهِمْ نَارًا ﴿ [النساء: ١٠] ، وقال ﷺ: «الذي يشرب في آنية الذهب والفضة إنما يجر جر في بطنه نار جهنم» (١). فقيل: يأكلون ويشربون ما سيصير ناراً. وقيل: هو سبب النار . والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

(١) البخارى فى الاشربة (٥٦٣٤) ، ومسلم فى اللباس (٢٠٦٥/١، ٢) ، وابن ماجه فى الاشربة (٣٤١٣) ، كلهم عن أم سلمة .

/وقال شيخ الإسلام أبو العباس تقي الدين ابن تيمية - قدس الله روحه ١٦٨/١٤
ونور ضريحه :-

فصل

في قوله تعالى : ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْغَيْبُ الْعَلِيمُ . إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ اللَّهِ لَأَسْلَمُونَ﴾ [آل عمران : ١٨ ، ١٩] ، قد تنوعت عبارات المفسرين في لفظ ﴿شَهِدَ﴾ فقالت طائفة - منهم مجاهد والفراء وأبو عبيدة - : أي : حكم وقضى . وقالت طائفة - منهم ثعلب والزجاج - : أي : بين . وقالت طائفة : أي : أعلم . وكذلك قالت طائفة : معنى شهادة الله : الإخبار والإعلام ، ومعنى شهادة الملائكة والمؤمنين : الإقرار . وعن ابن عباس أنه شهد بنفسه لنفسه قبل أن يخلق الخلق حين كان ، ولم يكن سماء ولا أرض ، ولا بر ولا بحر ، فقال : ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ .

وكل هذه الأقوال وما في معناها صحيحة ؛ وذلك أن الشهادة/تتضمن كلام الشاهد ١٦٩/١٤ وقوله وخبره عما شهد به ، وهذا قد يكون مع أن الشاهد نفسه يتكلم بذلك ويقول ويذكره ، وإن لم يكن معلماً به لغيره ، ولا مخبراً به لسواه . فهذه أول مراتب الشهادة .

ثم قد يخبره ويعلمه بذلك ، فتكون الشهادة إعلاماً لغيره وإخباراً له ، ومن أخبر غيره بشيء فقد شهد به . سواء كان بلفظ الشهادة أو لم يكن ، كما في قوله تعالى : ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبْدُ الرَّحْمَنِ إِنِ شَاءَ أَشْهَدُوا خَلَقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَدَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ﴾ [الزخرف : ١٩] ، وقوله تعالى : ﴿وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمْنَا﴾ الآية [يوسف : ٨١] . ففي كلا الموضعين إنما أخبروا خبراً مجرداً ، وقد قال : ﴿وَأَجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ . خُفَّاءَ لِلَّهِ غَيْرَ مُشْرِكِينَ بِهِ﴾ [الحج : ٣٠ ، ٣١] .

وفي الصحيحين عن النبي ﷺ قال : «عدلت شهادة الزور الإشرار بالله» ، قالها مرتين أو ثلاثاً ، ثم تلى هذه الآية^(١) ، وإنما في الآية : ﴿وَأَجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾ وهذا يعم كل قول زور بأي لفظ كان ، وعلى أي صفة وجد ، فلا يقوله العبد ولا يحضره ولا يسمعه من قول

(١) أبو داود في الأقضية (٣٥٩٩) ، وابن ماجه في الأحكام (٢٣٧٢) ، وأحمد ٣٢١/٤ ، ٣٢٢ ، كلهم عن

خريم بن فاتك . وضعفه الألباني .

غيره. والزور: هو الباطل الذى قد أزور عن الحق والاستقامة أى: تجول، وقد سماه النبى ﷺ شهادة الزور، وقد قال في المظاهرين من نسائهم ﴿وَأَنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مَنَّكَرًا مِّنَ الْقَوْلِ وَزُورًا﴾ [المجادلة: ٢].

١٧٠/١٤ / وفى الصحيحين عن ابن عباس قال: شهد عندى رجال مرضيون وأرضاهم عندى عمر أن النبى ﷺ نهى عن الصلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس، وبعد العصر حتى تغرب الشمس (١). وهؤلاء حدثوه أنه نهى عن ذلك، ولم يقولوا: نشهد عندك؛ فإن الصحابة لم يكونوا يلتزمون هذا اللفظ فى التحديث، وإن كان أحدهم قد ينطق به، ومنه قولهم فى ماعز: فلما شهد على نفسه أربع مرات رجمه النبى ﷺ (٢) ولفظه كان إقراراً ولم يقل: أشهد.

ومنه قوله تعالى: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ﴾ [النساء: ١٣٥]، وشهادة المرء على نفسه هى إقراره، وهذا لا يشترط فيه لفظ الشهادة باتفاق العلماء، وإنما تنازعوا فى الشهادة عند الحكام: هل يشترط فيها لفظ أشهد؟ على قولين فى مذهب أحمد، وكلام أحمد يقتضى أنه لا يعتبر ذلك، وكذلك مذهب مالك، والثانى يشترط ذلك، كما يحكى عن مذهب أبى حنيفة والشافعى.

والمقصود هنا الآية فالشهادة تضمنت مرتبتين:

إحدهما: تكلم الشاهد وقوله وذكره لما شهد فى نفسه به.

١٧١/١٤ والثانية: إخباره وإعلامه لغيره بما شهد به، فمن قال: /حكم وقضى فهذا من باب اللزام، فإن الحكم والقضاء هو إلزام وأمر.

ولا ريب أن الله ألزم الخلق التوحيد وأمرهم به وقضى به وحكم، فقال: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا لِيَّ﴾ [الإسراء: ٢٣]، وقال: ﴿أَن أَدْرِوْا أَنَّهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاتَّقُونِ﴾ (٣) [النحل: ٢]، وقال: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ الآية [النحل: ٣٦]. وقال تعالى: ﴿وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌُ وَاحِدٌ فَإِنِّي فَازَهُبُونَ﴾ [النحل: ٥١]، وقال: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَنَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣١]، ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ﴾ [البينة: ٥].

(١) البخارى فى مواقيت الصلاة (٥٨١)، ومسلم فى صلاة المسافرين (٢٨٦/٨٢٦)، واللفظ للبخارى.

(٢) مسلم فى الحدود (١٦٩١ / ١٦٩٢، ١٧/١٧).

(٣) فى المطبوعة: «فاعبدون»، والصواب ما أثبتناه.

وهذا كثير فى القرآن يوجب على العباد عبادته وتوحيده، ويحرم عليهم عبادة ما سواه، فقد حكم وقضى أنه لا إله إلا هو.

ولكن الكلام فى دلالة لفظ الشهادة على ذلك؛ وذلك أنه إذا شهد أنه لا إله إلا هو، فقد أخبر وبين وأعلم أن ما سواه ليس بإله فلا يعبد، وأنه وحده الإله الذى يستحق العبادة، هذا يتضمن الأمر بعبادته والنهى عن عبادة ما سواه؛ فإن النفى والإثبات فى مثل هذا يتضمن الأمر والنهى، كما إذا استفتى شخص شخصاً، فقال له قائل: هذا ليس بمفتى، هذا هو المفتى، فيه نهى عن استفتاء الأول، وأمر وإرشاد إلى استفتاء الثانى.

/وكذلك إذا تحاكم إلى غير حاكم، أو طلب شيئاً من غير ولى الأمر، فقليل له: ليس ١٧٢/١٤ هذا حاكماً ولا سلطاناً، هذا هو الحاكم وهذا هو السلطان، فهذا النفى والإثبات يتضمن الأمر والنهى، وذلك أن الطالب إنما يطلب من عنده مراده ومقصوده، فإذا ظنه شخصاً فقليل له: ليس مرادك عنده وإنما مرادك عند هذا، كان أمراً له بطلب مراده عند هذا دون ذلك.

والعابدون إنما مقصودهم أن يعبدوا من هو إله يستحق العبادة، فإذا قيل لهم: كل ما سوى الله ليس بإله، هو الله وحده، كان هذا نهياً لهم عن عبادة ما سواه، وأمرًا بعبادته. وأيضاً فلو لم يكن هناك طالب للعبادة فلفظ الإله يقتضى أنه يستحق العبادة، فإذا أخبر أنه هو المستحق للعبادة دون ما سواه كان ذلك أمراً بما يستحقه.

وليس المراد هنا بـ «الإله» من عبده عابد بلا استحقاق، فإن هذه الآلهة كثيرة، ولكن تسميتهم آلهة والخبر عنهم بذلك واتخاذهم معبودين أمر باطل، كما قال تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمِيَتْهُمَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ﴾ [النجم: ٢٣]، وقال: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَبْنَىٰ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ﴾ [الحج: ٦٢].

/فالآلهة التى جعلها عابدها آلهة يعبدونها كثيرة، لكن هى لا تستحق العبادة فليست ١٧٣/١٤ بالآلهة، كمن جعل غيره شاهداً أو حاكماً أو مفتياً أو أميراً وهو لا يحسن شيئاً من ذلك. ولا بد لكل إنسان من إله يألهه ويعبده، «تعس عبد الدينار وعبد الدرهم»^(١)، فإن بعض الناس قد آله ذلك محبة وذلاً وتعظيماً، كما قد بسط فى غير هذا الموضع. فإذا شهد الله أنه لا إله إلا هو، فقد حكم وقضى ألا يعبد إلا إياه.

(١) البخارى فى الجهاد (٢٨٨٧).

وأيضاً فلفظ الحكم والقضاء يستعمل فى الجمل الخبرية، فيقال للجمل الخبرية: قضية، ويقال: قد حكم فيها بثبوت هذا المعنى وانتفاء هذا المعنى، وكل شاهد ومخبر هو حاكم بهذا الاعتبار قد حكم بثبوت ما أثبتته ونفى ما نفاه حكماً خبرياً، قد يتضمن حكماً طلبياً.

فصل

وشهادة الرب وبيانه وإعلامه يكون بقوله تارة، وبفعله تارة.

١٧٤/١٤ فالقول: هو ما أرسل به رسله، وأنزل به كتبه، وأوحاه إلى عباده/كما قال: ﴿يُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ أَنْ أَنْذِرُوا أَنَّهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاتَّقُونِ﴾ [النحل: ٢]، إلى غير ذلك من الآيات.

وقد علم بالتواتر والاضطرار أن جميع الرسل أخبروا عن الله أنه شهد ويشهد أن لا إله إلا هو بقوله وكلامه، وهذا معلوم من جهة كل من بلغ عنه كلامه؛ ولهذا قال تعالى: ﴿أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ هَذَا ذِكْرٌ مِنْ مَعِىَ وَذِكْرٌ مِنْ قَبْلِ﴾ [الأنبياء: ٢٤].

وأما شهادته بفعله فهو ما نصبه من الأدلة الدالة على وحدانيته التى تعلم دلالتها بالعقل، وإن لم يكن هناك خبر عن الله، وهذا يستعمل فيه لفظ الشهادة والدلالة والإرشاد، فإن الدليل يبين المدلول عليه ويظهره، فهو بمنزلة المخبر به الشاهد به، كما قيل: سل الأرض: من فجر أنهارها، وغرس أشجارها، وأخرج ثمارها، وأحيا نباتها، وأعطش ليلها، وأوضح نهارها، فإن لم تحبك حواراً، أجابتك اعتباراً.

وهو - سبحانه - شهد بما جعلها دالة عليه فإن دلالتها إنما هي بخلقه لها. فإذا كانت المخلوقات دالة على أنه لا إله إلا هو، وهو - سبحانه - الذى جعلها دالة عليه، فإن دلالتها إنما هي بخلقه، وبين ذلك، فهو الشاهد المبين بها أنه لا إله إلا هو، وهذه الشهادة الفعلية ذكرها طائفة. قال ابن كيسان^(١): ﴿شَهِدَ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٨] بتدبيره ١٧٥/١٤ العجيب، وأموره/المحكمة عند خلقه أنه لا إله إلا هو.

(١) هو أبو الحسن محمد بن إبراهيم، عالم بالعربية، نحواً ولغة. من أهل بغداد، له تصانيف فى القراءات والغريب والنحو، منها: «المهذب» فى النحو، «غريب الحديث»، وتوفى فى ذى القعدة سنة ٢٩٩ هـ. [شذرات الذهب ٢/٢٣٢، والأعلام ٥/٣٠٨].

فصل

وقوله: ﴿قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾ [آل عمران: ١٩] هو نصب على الحال، وفيه وجهان: قيل: هو حال من شهد أي: قائم بالقسط.

وقيل: من «هو» أي: لا إله إلا هو قائم بالقسط، كما يقال: لا إله إلا هو وحده، وكلا المعنيين صحيح.

وقوله: ﴿قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾ يجوز أن يعمل فيه كلا العاملين على مذهب الكوفيين في أن المعمول الواحد يعمل فيه عاملان، كما قالوا في قوله: ﴿هَآؤُمْ أَقْرَبُوا كِتَابَ﴾ [الحاقة: ١٩]، ﴿مَأْتُوْنَ أَفْوَخَ عَلَيْهِ قَطْرًا﴾ [الكهف: ٩٦]، و﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَيْدٌ﴾ [ق: ١٧]، ونحو ذلك. وسيبويه وأصحابه يجعلون لكل عامل معمولاً، ويقولون: حذف معمول أحدهما لدلالة الآخر عليه، وقول الكوفيين أرجح، كما قد بسطته في غير هذا الموضع.

وعلى المذهبين فقوله: ﴿بِالْقِسْطِ﴾ يخرج على هذا، إما كونه يشهد قائماً بالقسط فإن القائم بالقسط هو القائم بالعدل، كما في قوله: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ﴾ [النساء: ١٣٥]، ١٧٦/١٤ فالقيام بالقسط يكون في القول، وهو القول العدل، ويكون في الفعل. فإذا قيل: شهد ﴿قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾ أي: متكلماً بالعدل خبراً به أمراً به، كان هذا تحقيقاً لكون الشهادة شهادة عدل وقسط، وهى أعدل من كل شهادة، كما أن الشرك أظلم من كل ظلم، وهذه الشهادة أعظم الشهادات.

وقد ذكروا في سبب نزول هذه الآية ما يوافق ذلك، فذكر ابن السائب^(١): أن حَبْرَيْنِ من أحبار الشام قدما على النبي ﷺ، فلما أبصرا المدينة قال أحدهما لصاحبه: ما أشبه هذه المدينة بمدينة النبي الذي يخرج في آخر الزمان! فلما دخلا على النبي ﷺ عرفاه بالصفة، فقالا: أنت محمد؟ قال: «نعم». قالوا: وأحمد؟ قال: «نعم». قالوا: نسألك عن شهادة فإن أخبرتنا بها آمنا بك. فقال: «سلاني». فقالوا: أخبرنا عن أعظم شهادة في كتاب الله فنزلت هذه الآية^(٢).

ولفظ «القيام بالقسط» كما يتناول القول، يتناول العمل، فيكون التقدير: يشهد وهو

(١) هو أبو النصر محمد بن السائب بن بشر بن عمرو بن الحارث الكلبي، نسابة، راوية، عالم بالتفسير والأخبار وأيام العرب، له كتاب في «تفسير القرآن» وهو ضعيف الحديث، ولد بالكوفة وتوفي بها سنة ١٤٦هـ. [تهذيب التهذيب ١٧٨/٩، وميزان الاعتدال ٥٥٦/٣، والأعلام ١٣٣/٦].

(٢) أسباب النزول للنيسابوري ص ٦٩، ٧٠ والقرطبي في التفسير، سورة آل عمران آية (١٨).

قائل بالقسط عامل به لا بالظلم؛ فإن هذه الشهادة تضمنت قولاً وعملاً، فإنها تضمنت أنه هو الذى يستحق العبادة وحده فيعبد، وأن غيره لا يستحق العبادة، وأن الذين عبدوه وحده هم المفلحون السعداء، وأن المشركين به في النار، فإذا شهد قائماً بالعدل المتضمن ١٧٧/١٤ جزاء المخلصين بالجنة وجزاء المشركين بالنار كان هذا من تمام تحقيق موجب هذه الشهادة، وكان قوله: ﴿قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾ تنبيهاً على جزاء المخلصين والمشركين، كما في قوله: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الرعد: ٣٣].

قال طائفة من المفسرين - منهم البغوى -: نظم الآية «شهد الله قائماً بالقسط» ومعنى قوله: ﴿قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾ أي تدبير الخلق، كما يقال: فلان قائم بأمر فلان، أي يدبره ويتعاهد أسبابه، وقائم بحق فلان، أي مجاز له، فالله تعالى مدبر رزاق مجاز بالأعمال.

وإذا اعتبر القسط فى الإلهية كان المعنى: «لا إله إلا هو قائماً بالقسط»، أى: هو وحده الإله قائماً بالقسط، فيكون وحده مستحقاً للعبادة مع كونه قائماً بالقسط، كما يقال: أشهد أن لا إله إلا الله إلهاً واحداً صمداً. وهذا الوجه أرجح؛ فإنه يتضمن أن الملائكة وأولى العلم يشهدون له، مع أنه لا إله إلا هو، وأنه قائم بالقسط.

والوجه الأول لا يدل على هذا؛ ولأن كونه قائماً بالقسط - كما شهد به - أبلغ من كونه حال الشاهد، وقيامه بالقسط يتضمن أنه يقول الصدق، ويعمل بالعدل، كما قال: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام: ١١٥]، وقال هود: ﴿إِنَّ رَبِّي عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [هود: ٥٦]، فأخبر أن الله على صراط مستقيم، وهو العدل الذي لا عوج فيه.

١٧٨/١٤ / وقال: ﴿هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَهُوَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [النحل: ٧٦]، وهو مثل ضربه الله لنفسه ولما يشرك به من الأوثان، كما ذكر ذلك في قوله: ﴿قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ﴾ الآية [يونس: ٣٥]، وقال: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ﴾ الآيات، إلى قوله: ﴿وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ [النحل: ١٧ - ٢١]، فأخبر أنه خالق منعم عالم، وما يدعون من دونه لا تخلق شيئاً ولا تنعم بشيء، ولا تعلم شيئاً، وأخبر أنها ميتة، فهل يستوى هذا وهذا؟ فكيف يعبدونها من دون الله مع هذا الفرق الذى لا فرق أعظم منه؟ ولهذا كان هذا أعظم الظلم والإفك.

ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى﴾ [آل عمران: ١٠٩]، فقولته تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَمَنْ رَزَقْنَاهُ مِنْ أَرْزَاقٍ حَسَنًا فَهُوَ يُفْنِقُ مِنْهُ يَرَأُ جَهْرًا هَلْ يَسْتَوِي الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [النمل: ٥٩]، فقولته تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَمَنْ رَزَقْنَاهُ مِنْ أَرْزَاقٍ حَسَنًا فَهُوَ يُفْنِقُ مِنْهُ يَرَأُ جَهْرًا هَلْ يَسْتَوِي الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

مَثَلًا رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَى مَوْلَاهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَهُوَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿٧٥﴾ [النحل: ٧٥، ٧٦]، كلاهما مثل بين الله فيه أنه لا يستوى هو وما يشركون به، كما ذكر نظير ذلك في غير موضع، وإن كان هذا الفرق معلوما بالضرورة لكل أحد، لكن المشركون مع اعترافهم بأن/آلهتهم ١٧٩/١٤ مخلوقة مملوكة له، يسوون بينه وبينها في المحبة والدعاء، والعبادة ونحو ذلك.

والمقصود هنا أن الرب - سبحانه - على الصراط المستقيم، وذلك بمنزلة قوله: ﴿قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾، فإن الاستقامة والاعتدال متلازمان، فمن كان قوله وعمله بالقسط كان مستقيماً، ومن كان قوله وعمله مستقيماً كان قائماً بالقسط.

ولهذا أمرنا الله - سبحانه - أن نسأله أن يهدينا الصراط المستقيم صراط الذين أنعم عليهم من النبيين، والصديقين، والشهداء والصالحين، وصراطهم هو العدل والميزان؛ ليقوم الناس بالقسط، والصراط المستقيم هو العمل بطاعته وترك معاصيه، فالمعاصي كلها ظلم مناقض للعدل مخالف للقيام بالقسط والعدل، والله - سبحانه - أعلم.

فصل

ثم قال تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْغَرِيْبُ الْعَكِيْبُ﴾ [آل عمران: ١٨]، ذكر عن جعفر بن محمد أنه قال: الأولى وصف وتوحيد، والثانية رسم وتعليم، أي قوله: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْغَرِيْبُ الْعَكِيْبُ﴾. ومعنى هذا أن الأولى هو/ذكر أن الله شهد بها، فقال: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ١٨٠/١٤ هُوَ﴾ والتالي للقرآن إنما يذكر أن الله شهد بها هو والملائكة، وأولوا العلم، وليس في ذلك شهادة من التالي نفسه بها، فذكرها الله مجردة؛ ليقولها التالي فيكون التالي قد شهد بها أنه لا إله إلا هو. فالأولى خبر عن الله بالتوحيد لنفسه بشهادته لنفسه، وهذه خبر عن الله بالتوحيد.

وختمها بقوله: ﴿الْغَرِيْبُ الْعَكِيْبُ﴾، والعزة تتضمن: القدرة والشدة والامتناع والغلبة. تقول العرب: عز يعز - بفتح العين - إذا صلَّب، وعز يعز - بكسرهما - إذا امتنع، وعز يعز - بضمها إذا غلب. فهو - سبحانه - في نفسه قوى متين، وهو منيع لا ينال، وهو غالب لا يغلب.

والحكيم يتضمن حكمه وعلمه وحكمته فيما يقوله ويفعله، فإذا أمر بأمر كان حسناً، وإذا أخبر بخبر كان صدقاً، وإذا أراد خلق شيء كان صواباً، فهو حكيم في إرادته وأفعاله وأقواله.

فصل

وقد تضمنت هذه الآية ثلاثة أصول: شهادة أن لا إله إلا الله، وأنه قائم بالقسط، ١٨١/١٤ وأنه العزيز الحكيم؛ فتضمنت وحدانيته المنافية/للشرك، وتضمنت عدله المنافى للظلم، وتضمنت عزته وحكمته المنافية للذل والسفه، وتضمنت تنزيهه عن الشرك والظلم والسفه، ففيها إثبات التوحيد، وإثبات الحكمة، وإثبات القدرة.

والمعتزلة قد تحتج بها على ما يدعونه من التوحيد والعدل والحكمة ولا حجة فيها لهم، لكن فيها حجة عليهم، وعلى خصومهم الجبرية أتباع الجهم بن صفوان؛ الذين يقولون: كل ما يمكن فعله فهو عدل، وينفون الحكمة، فيقولون: يفعل لا لحكمة، فلا حجة فيها لهم؛ فإنه أخبر أنه لا إله إلا هو، وليس في ذلك نفى الصفات، وهم يسمون نفى الصفات توحيداً، بل الإله هو المستحق للعبادة، والعبادة لا تكون إلا مع محبة المعبود.

والمشركون جعلوا لله أنداداً يحبونهم كحب الله، والذين آمنوا أشد حباً لله، فدل ذلك على أن المؤمنين يحبون الله أعظم من محبة المشركين لأندادهم، فعلم أن الله محبوب لذاته، ومن لم يقل بذلك لم يشهد في الحقيقة أن لا إله إلا هو. والجهمية والمعتزلة يقولون: إن ذاته لا تحب، فهم في الحقيقة منكرون إلهيته، وهذا مبسوط في غير هذا الموضع.

١٨٢/١٤ /وقيامه بالقسط مقرون بأنه لا إله الا هو، فذكر ذلك على أنه لا يماثله أحد في شيء من أموره، والمعتزلة تجعل القسط منه مثل القسط من المخلوقين، فما كان عدلاً من المخلوقين كان عدلاً من الخالق، وهذا تسوية منهم بين الخالق والمخلوق، وذلك قدح في أنه لا إله إلا هو.

والجهمية عندهم أي شيء أمكن وقوعه كان قسطاً، فيكون قوله: ﴿قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾ كلاماً لا فائدة فيه ولا مدح؛ فإنه إذا كان كل مقدور قسطاً كان المعنى أنه قائم بما يفعله، والمعنى أنه فاعل لما يفعله، وليس في هذا مدح، ولا هو المفهوم من كونه قائماً بالقسط، بل المفهوم منه أنه يقوم بالقسط لا بالظلم مع قدرته عليه، ولكنه - سبحانه - مقدس منزّه أن يظلم أحداً، كما قال: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩]، وقد أمر عباده أن يكونوا قوامين بالقسط، وقال: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الرعد: ٣٣]،

فهو يقوم عليها بكسبها لا بكسب غيرها، وهذا من قيامه بالقسط. وقال: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا﴾ الآية [الأنبياء: ٤٧].

وأيضاً، فمن قيامه بالقسط وقيامه على كل نفس بما كسبت: أنه لا يظلم مثقال ذرة، كما قال: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ إلى آخرها [الزلزلة: ٧، ٨].

/والمعتزلة تحبط الحسنات العظيمة الكثيرة بكبيرة واحدة، وتحبط إيمانه وتوحيده بما هو ١٨٣/١٤ دون ذلك من الذنوب، وهذا مما تفردوا به من الظلم الذى نزه الله نفسه عنه، فهم ينسبون الله إلى الظلم لا إلى العدل، والله أعلم.

فصل

وقوله: ﴿هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [آل عمران: ١٨] إثبات لعزته وحكمته، وفيها رد على الطائفتين - فإن الجبرية - أتباع جهم - ليس له عندهم فى الحقيقة حكمة؛ ولهذا لما أرادت الأشعرية أن تفسر حكمته فسروها إما بالقدرة، وإما بالعلم، وإما بالإرادة.

ومعلوم أنه ليس فى شىء من ذلك إثبات لحكمته؛ فإن القادر والعالم والمريد قد يكون حكيماً وقد لا يكون، والحكمة أمر زائد على ذلك، وهم يقولون: إن الله لا يفعل لحكمة، ويقولون أيضاً: الفعل لغرض إنما يكون ممن ينتفع ويتضرر، ويتألم ويلتذ؛ وذلك ينفى عن الله.

والمعتزلة أثبتوا أنه يفعل لحكمة، وسموا ذلك غرضاً، هم طائفة/من المثبتة؛ لكن ١٨٤/١٤ قالوا: الحكمة أمر منفصل عنه لا يقوم به، كما قالوا فى كلامه وإرادته، فاستطال عليهم المجبرة بذلك، فقالوا: الحكيم: من يفعل لحكمة تعود إلى نفسه، فإن لم تعد إلى نفسه لم يكن حكيماً بل كان سفيهاً.

فيقال للمجبرة: ما نفيتم به الحكمة هو بعينه حجة من نفى الإرادة من المتفلسفة ونحوهم، قالوا: الإرادة لا تكون إلا لمن ينتفع ويتضرر، ويتألم ويلتذ، وإثبات إرادة بدون هذا لا يعقل، وأنتم تقولون: نحن موافقون للسلف وسائر أهل السنة على إثبات الإرادة، فما كان جواباً لكم عن هذا السؤال فهو جواب سائر أهل السنة لكم، حيث أثبتتم إرادة بلا حكمة يراد الفعل لها. وقد بسط هذا فى غير هذا الوضع، وبين ما فى لفظ هذه هذه الحجة من الكلمات المجملة، والله أعلم.

فصل

وإثبات شهادة أولى العلم يتضمن أن الشهادة له بالوحدانية يشهد بها غيره من المخلوقين؛ والملائكة والبشر، وهذا متفق عليه، يشهدون أن لا إله إلا الله، ويشهدون بما شهد به لنفسه.

١٨٥/١٤ / وزعم طائفة من الاتحادية أنه لا يوحد أحد الله وأنشدوا:

ما وحد الواحد من واحد إذ كل من وحده جاحد

وهؤلاء حقيقة قولهم من جنس قول النصارى فى المسيح، يدعون أن حقيقة التوحيد أن يكون الموحد هو الموحد؛ فيكون الحق هو الناطق على لسان العبد، والله الموحد لنفسه لا العبد، وهذا - فى زعمهم - هو السر الذى كان الحلاج يعتقد، وهو بزعمهم قول خواص العارفين، لكن لا يصرحون به.

وحقيقة قولهم: أنهم اعتقدوا فى عموم الصالحين ما اعتقدته النصارى فى المسيح، لكن لم يمكنهم إظهاره؛ فإن دين الإسلام يناقض ذلك مناقضة ظاهرة، فصاروا يشيرون إليه، ويقولون: أنه من السر المكتوم، ومن علم الأسرار الغيبية، فلا يمكن أن يباح به، وإنما هو قول ملحد، وهو شر من قول النصارى فإن النصارى إنما قالوا ذلك فى المسيح لم يقولوه فى جميع الصالحين.

وقد بسط الكلام على ذلك فى غير موضع؛ إذ المقصود التنبيه على ما فى هذه الآية من أصول الإيمان، والتوحيد وإبطال قول المبتدعين.

فصل

١٨٦/١٤

وإذا كانت شهادة الله تتضمن بيانه للعباد، ودلالته لهم، وتعريفهم بما شهد به لنفسه، فلا بد أن يعرفهم أنه شهد، فإن هذه الشهادة أعظم الشهادات، وإلا فلو شهد شهادة لم يتمكن من العلم بها لم ينتفع بذلك، ولم تقم عليهم حجة بتلك الشهادة، كما أن المخلوق إذا كانت عنده شهادة لم يبينها بل كتمها لم ينتفع أحد بها، ولم تقم بها حجة.

ولهذا ذم - سبحانه - من كتم العلم الذى أنزله وما فيه من الشهادة، كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهَادَةً عِنْدَهُ مِنَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٤٠]، أي: عنده شهادة من الله وكتمها، وهو العلم الذى بينه الله، فإنه خبر من الله وشهادة منه بما فيه.

وقد ذم من كتمه، كما كتم بعض أهل الكتاب ما عندهم من الخبر والشهادة لإبراهيم وأهل بيته، وكنتموا إسلامهم، وما عندهم من الأخبار بمثل ما أخبر به محمد ﷺ، وبصفته وغير ذلك، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّعِينُونَ﴾ [البقرة: ١٥٩]، وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٤٦].

والشهادة لا بد فيها من علم الشاهد وصدقه وبيانه، لا يحصل مقصود الشهادة إلا بهذه الأمور؛ ولهذا ذم من يكتم ويحرف، فقال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتُوبًا قَوْمِينَ بِأَلْسِنَةٍ شَاهِدَةٍ لِّهِمْ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ أَوْ أَوْلَادِينَ وَالْأَقْرَبِينَ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىَٰ أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلَوُّوا أَوْ نَعَرَضُوا فَلَا تَعْمَلُوا خِيَرًا﴾ [النساء: ١٣٥].

وفى الصحيحين عن حكيم بن حزام عن النبي ﷺ قال: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَّا بُورِكَ لهما فِي بَيْعِهِمَا، وَإِنْ كَذَبَا وَكُتِمَا مُحَقَّتْ بركة يبيعهما» (١).

فصل

وإذا كان لا بد من بيان شهادته للعباد؛ ليعلموا أنه قد شهد، فهو قد بينها بالطريقين؛ بالسمع والبصر. فالسمع يسمع آيات الله المتلوة المنزلة، والبصير يعاين آياته المخلوقة الفعلية؛ وذلك أن شهادته تتضمن/بيانه ودلالته للعباد وتعريفهم ذلك، وذلك حاصل ١٨٨/١٤ بآياته، فإن آياته هي دلالاته وبراهينه التي بها يعرف العباد خبره وشهادته، كما عرفهم بها أمره ونهيه، وهو عليم حكيم؛ فخبره يتضمن أمره ونهيه، وفعله يبين حكمته.

فالأنبياء إذا أخبروا عنه بكلامه عرف بذلك شهادته وآياته القولية، ولا بد أن يعرف صدق الأنبياء فيما أخبروا عنه؛ وذلك قد عرفه بآياته التي أيد بها الأنبياء ودل بها على صدقهم؛ فإنه لم يبعث نبيا إلا بآية تبين صدقه، إذ تصديقه بما لا يدل على صدقه غير جائز، كما قال: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ﴾ [الحديد: ٢٥] أي: بالآيات البينات، وقال: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رَجُلًا نُوحي إِلَيْهِمْ فَتَلَوُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾. بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ

(١) البخاري في البيوع (٢٠٧٩، ٢٠٨٢، ٢١١٠)، ومسلم في البيوع (١٥٣٢/٤٧).

وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَفْكُرُونَ ﴿٤٣﴾ [النحل: ٤٣، ٤٤]، وقال: ﴿قُلْ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّن قَبْلِي بِالْبَيِّنَاتِ وَالَّذِي قُلْتُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٣]، وقال: ﴿فَقَدْ كُذِّبَ رَسُولٌ مِّن قَبْلِكَ جَاءُوا بِالْبَيِّنَاتِ وَالرُّبُوبِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ﴾ [آل عمران: ١٨٤].

وفى الصحيحين عن أبى هريرة - رضى الله عنه - عن النبى ﷺ أنه قال: «ما من نبى من الأنبياء إلا وقد أوتى من الآيات ما آمن على مثله البشر، وإنما كان الذى أوتيته وحياً أوحاه الله إلى/ فأرجو أن أكون أكثرهم تابعاً يوم القيامة» (١).

فالآيات والبراهين التى أرسل بها الرسل دلالات الله على صدقهم، دل بها العباد، وهى شهادة الله بصدقهم فيما بلغوا عنه، والذى بلغوه فيه شهادته لنفسه فيما أخبر به، ولهذا قال بعض النُّظَّار: إن المعجزة تصديق الرسول، وهى تجرى مجرى المرسل، صدقت فهى تصديق بالفعل، تجرى مجرى التصديق بالقول؛ إذ كان الناس لا يسمعون كلام الله المرسل منه، وتصديقه إخبار بصدق، وشهادته له بالصدق وشهادته له بأنه أرسله وشهادته له بأن كل ما يبلغه عنه كلامه.

وهو - سبحانه - اسمه المؤمن، وهو فى أحد التفسيرين المصدق، الذى يصدق أنبياءه فيما أخبروا عنه بالدلائل التى دل بها على صدقه.

وأما الطريق العيانى فهو: أن يرى العباد من الآيات الأفقية والنفسية ما يبين لهم أن الوحي الذى بلغته الرسل عن الله حق، كما قال تعالى: ﴿سَرُّبِهِمْ ءَايَاتُنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَبَيِّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [فصلت: ٥٣] أى: أو لم يكف بشهادته المخبرة بما علمه، وهو الوحي الذى أخبر به الرسول؛ فإن الله على كل شىء شهيد وعليم به، فإذا أخبر به وشهد كان ذلك كافياً، وإن لم ير/ المشهود به، وشهادته قد علمت بالآيات التى دل بها على صدق الرسول، فالعالم بهذه الطريق لا يحتاج أن ينظر الآيات المشاهدة، التى تدل على أن القرآن حق، بل قد يعلم ذلك بما علم به أن الرسول صادق فيما أخبر به عن شهادة الله - تعالى - وكلامه.

وكذلك ذكر الكتاب المنزل، فقال: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ الآيات إلى قوله: ﴿إِلَّا الظَّالِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٦ - ٤٩] فبين أن القرآن آيات بينات فى صدور الذين أوتوا العلم، فإنه من أعظم الآيات البينة الدالة على صدق من جاء به، وقد اجتمع فيه من الآيات ما لم يجتمع فى غيره؛ فإنه هو الدعوة والحجة، وهو الدليل والمدلول عليه، والحكم، وهو الدعوى، وهو البينة على الدعوى،

(١) البخارى فى الاعتصام (٧٢٧٤)، ومسلم فى الإيمان (٢٣٩/١٥٢).

وهو الشاهد والمشهود به .

وقوله: ﴿فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾ [العنكبوت: ٤٩]، سواء أريد أنه بين في صدورهم أو أنه محفوظ في صدورهم، أو أريد به الأمران وهو الصواب، فإنه محفوظ في صدور العلماء، بين في صدورهم، يعلمون أنه حق، كما قال: ﴿وَبَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ﴾ [سبأ: ٦]، وقال: ﴿أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّما أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَى﴾ [الرعد: ١٩]، ﴿وَلَيَعْلَمَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَيُؤْمِنُوا بِهِ﴾ ١٩١/١٤ فَتُخَيِّتَ لَهُمْ قُلُوبُهُمْ وَإِنَّ اللَّهَ لَهَادٍ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الحج: ٥٤].

وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ^(١) مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ . أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَى لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ . قُلْ كَفَى بِاللَّهِ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ شَهِيدًا يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْبَاطِلِ وَكَفَرُوا بِاللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [العنكبوت: ٥٠ - ٥٢]، فيها بيان ما يوجب السعادة للمؤمنين وينجيهم من العذاب . ثم قال: ﴿قُلْ كَفَى بِاللَّهِ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ شَهِيدًا يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾، فإنه إذا كان عالماً بالأشياء كانت شهادته بعلمه، وقد بين شهادته بالآيات الدالة على صدق الرسول، ومنها القرآن، والله أعلم .

فصل

وأما كونه - سبحانه - صادقاً، فهذا معلوم بالفطرة الضرورية لكل أحد؛ فإن الكذب من أبغض الصفات عند بني آدم، فهو - سبحانه - منزّه عن ذلك، وكل إنسان محمود ١٩٢/١٤ يتنزّه عن ذلك؛ فإن كل أحد يذم الكذب، فهو وصف ذم على الإطلاق .

وأما عدم علم الإنسان ببعض الأشياء، فهذا من لوازم المخلوق، ولا يحيط علماً بكل شيء إلا الله، فلم يكن عدم العلم عند الناس نقصاً كالكذب؛ فلهذا يبين الرب علمه بما يشهد به، وأنه أصدق حديثاً من كل أحد، وأحسن حكماً، وأصدق قِيلاً؛ لأنه - سبحانه - أحق بصفات الكمال من كل أحد، وله المثل الأعلى في السموات والأرض، وهو يقول الحق، وهو يهدى السبيل وهو سبحانه - يتكلم بمشيئته وقدرته .

﴿وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٤٣]، وهم أقل الكتاب، فهم يشهدون بما جاءت به الأنبياء قبل محمد، فيشهدون أنهم أتوا بمثل ما أتى به كالأمر بعبادة الله وحده، والنهي

(١) في المطبوعة: « آية » وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه .

عن الشرك، والإخبار بيوم القيامة، والشرائع الكلية، ويشهدون أيضاً بما في كتبهم من ذكر صفاته، ورسالته وكتابه. وهذان الطريقان بهما تثبت نبوة النبي ﷺ، وهى الآيات والبراهين الدالة على صدقه، أو شهادة نبي آخر قد علم صدقه له بالنبوة.

١٩٣/١٤ فذكر هذين النوعين بقوله: ﴿قُلْ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدُ اللَّهِ عِلْمٌ أَلَكُنْتُمْ﴾ [الرعد: ٤٣]، فتلك يعلم بها صدقة بالنظر العقلي في آياته وبراهينه، وهذه يعلم بها صدقة بالخبر السمعي المنقول عن الأنبياء قبله.

وكذلك قوله: ﴿قُلْ أَىٰ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَدَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾، فقوله: ﴿قُلِ اللَّهُ﴾ فيها وجهان:

قيل: هو جواب السائل، وقوله: ﴿شَهِيدٌ﴾ خبر مبتدأ، أي: هو شهيد. وقيل: هو مبتدأ، وقوله: ﴿شَهِيدٌ﴾ خبره، فأغنى ذلك عن جواب الاستفهام والأول: على قراءة من يقف على قوله: ﴿قُلِ اللَّهُ﴾، والثاني: على قراءة من لا يقف، وكلاهما صحيح، لكن الثاني أحسن وهم أتم.

وكل أحد يعلم أن الله أكبر شهادة، فلما قال: ﴿قُلْ أَىٰ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَدَةً﴾ علم أن الله أكبر من كل شيء، ف قيل له: ﴿قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ١٩]، ولما قال: ﴿اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ كان في هذا ما يغني عن قوله: إن الله أكبر شهادة. وذلك أن كون الله أكبر شهادة هو ١٩٤/١٤ معلوم، ولا يثبت بمجرد قوله: ﴿أَكْبَرُ شَهَدَةً﴾ بخلاف كونه شهيدا بينه وبينهم؛ فإن هذا مما يعلم بالنص والاستدلال، فينظر: هل شهد الله بصدقه وكذبهم في تكذيبه؛ أم شهد بكذبه وصدقهم في تكذيبه؟ وإذا نظر في ذلك علم أن الله شهد بصدقه وكذبهم بالنوعين من الآيات، بكلامه الذى أنزله، وبما بين أنه رسول صادق.

ولهذا أعقبه بقوله: ﴿وَأَوْحَىٰ إِلَيْكَ هَٰذَا الْقُرْآنَ لِأَتَذْكُرَكَ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩]، فإن هذا القرآن فيه الإنذار، وهو آية شهد بها أنه صادق، وبالآيات التى يظهرها فى الآفاق وفى الأنفس، حتى يتبين لهم أن القرآن حق.

وقوله فى هذه الآية: ﴿قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ١٩]، وكذلك قوله: ﴿قُلْ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾، وكذلك قوله: ﴿قُلْ كَفَىٰ بِاللَّهِ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ شَهِيدًا﴾ [العنكبوت: ٥٢]، وكذلك قوله: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِمَا تُفِيضُونَ فِيهِ كَفَىٰ بِهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ [الأحقاف: ٨]، فذكر - سبحانه - أنه شهيد بينه وبينهم، ولم يقل: شاهد علينا، ولا شاهد لى؛ لأنه ضمن الشهادة الحكم، فهو شهيد يحكم بشهادته بينى وبينكم، والحكم قدر زائد على مجرد الشهادة؛ فإن الشاهد قد يؤدى الشهادة. وأما الحاكم فإنه يحكم بالحق للمحق على المبطل ويأخذ حقه منه، ويعامل المحق بما يستحقه، والمبطل بما يستحقه.

/ وهكذا شهادة الله بين الرسول ومتبعيه، وبين مكذبيه، فإنها تتضمن حكم الله ١٩٥/١٤ للرسول وأتباعه، يحكم بما يظهره من الآيات الدالة على صدق الرسول على أنها الحق، وتلك الآيات أنواع متعددة، ويحكم له أيضاً بالنجاة والنصر، والتأييد، وسعادة الدنيا والآخرة، ولمكذبيه بالهلاك والعذاب، وشقاء الدنيا والآخرة، كما قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ﴾ [التوبة: ٣٣]، والفتح: ٢٨، والصف: ٩]، فيظهره بالدلائل والآيات العلمية التي تبين أنه حق، ويظهره أيضاً بنصره وتأييده على مخالفيه، ويكون منصوراً، كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾ [الحديد: ٢٥]، فهذه شهادة حكم، كما قدمنا ذلك في قوله: ﴿شَهِدَ اللَّهُ﴾.

قال مجاهد والفراء وأبو عبيدة: ﴿شَهِدَ اللَّهُ﴾ أي: حكم وقضى، لكن الحكم في قوله: ﴿بَيِّنَاتٍ وَبَيِّنَاتٍ﴾ أظهر، وقد يقول الإنسان لآخر: فلان شاهد بيني وبينك، أي يتحمل الشهادة بما بيننا، فالله يشهد بما أنزله ويقول، وهذا مثل الشهادة على أعمال العباد، لكن المكذبون ما كانوا ينكرون التكذيب، ولا كانوا يتهمون الرسول بأنه ينكر دعوى الرسالة، فيكون الشهيد يتضمن الحكم أثبت وأشبه بالقرآن، والله أعلم.

فصل

١٩٦/١٤

وكذلك قوله: ﴿لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ وَالْمَلَكُ يَشْهَدُونَ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ١٦٦] فإن شهادته بما أنزل إليه هي شهادته بأن الله أنزله منه، وأنه أنزله بعلمه، فما فيه من الخبر هو خبر عن علم الله ليس خبراً عمن دونه، وهذا كقوله: ﴿فَالَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّ مَا أَنْزَلَ يَعْلمُ اللَّهُ﴾ [هود: ١٤]، وليس معنى مجرد كونه أنزله أنه هو معلوم له، فإن جميع الأشياء معلومة له، وليس في ذلك ما يدل على أنها حق، لكن المعنى: أنزله فيه علمه، كما يقال: فلان يتكلم بعلم، ويقول بعلم؛ فهو - سبحانه - أنزله بعلمه، كما قال: ﴿قُلْ أَنْزَلَهُ الَّذِي يَعْلَمُ السِّرَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الفرقان: ٦]، ولم يقل: تكلم به بعلمه؛ لأن ذلك لا يتضمن نزوله إلى الأرض.

فإذا قال: ﴿أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾ تضمن أن القرآن المنزل إلى الأرض فيه علم الله، كما قال: ﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٦١]، وذلك يتضمن أنه كلام الله نفسه، منه نزل ولم ينزل من عند غيره؛ لأن غير الله لا يعلم ما في نفس الله من

١٩٧/١٤ العلم - ونفسه هي ذاته/المقدسة - إلا أن يعلمه الله بذلك، كما قال المسيح - عليه السلام -: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَالِمُ الْغُيُوبِ﴾ [المائدة: ١١٦]، وقالت الملائكة: ﴿لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا﴾ [البقرة: ٣٢] وقال: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقال: ﴿فَلَا يَظْهَرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا . إِلَّا مَنْ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ فَإِنْ سَأَلْتَهُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا﴾ [الجن: ٢٦، ٢٧] فعيه الذي اختص به لا يظهر عليه أحداً إلا من ارتضى من رسول، والملائكة لا يعلمون غيب الرب الذي اختص به.

وأما ما أظهره لعباده فإنه يعلمه من شاء، وما تتحدث به الملائكة فقد تسترق الشياطين بعضه، لكن هذا ليس من غيبه وعلم نفسه الذي يختص به، بل هذا قد أظهر عليه من شاء من خلقه، وهو - سبحانه - قال: ﴿لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾ [النساء: ١٦٦] فشهد أنه أنزله بعلمه بالآيات والبراهين التي تدل على أنه كلامه، وأن الرسول صادق.

وكذلك قال في هود: ﴿فَأَتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِثْلِهِ مُفْتَرَيْنَ وَادَّعَوُا مِنْ آسَاطِنِهِمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [هود: ١٣]، لما تحداهم بالإتيان بمثله في قوله: ﴿فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ﴾ [الطور: ٣٤] ثم تحداهم أن يأتوا بعشر سور مثله، فعجزوا عن ذا وذاك، ثم تحداهم أن يأتوا بسورة مثله فعجزوا؛ فإن الخلائق لا يمكنهم أن يأتوا بمثله ولا بسورة مثله، وإذا كان ١٩٨/١٤ الخلق كلهم عاجزين عن الإتيان بسورة مثله - ومحمد منهم - علم أنه منزل من الله، نزله بعلمه، لم ينزله بعلم مخلوق، فما فيه من الخير، فهو خير عن علم الله.

وقوله: ﴿قُلْ أَنْزَلَهُ الَّذِي يَعْلَمُ السِّرَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الفرقان: ٦]؛ لأن فيه من الأسرار التي لا يعلمها إلا الله ما يدل على أن الله أنزله، فذكره ذلك يستدل به تارة على أنه حق منزل من الله، لكن تضمن من الأخبار عن أسرار السموات والأرض والدنيا والأولين والآخرين وسر الغيب ما لا يعلمه إلا الله. فمن هنا نستدل بعلمنا بصدق أخباره أنه من الله.

وإذا ثبت أنه أنزله بعلمه - تعالى - استدللنا بذلك على أن خبره حق، وإذا كان خبراً بعلم الله فما فيه من الخير يستدل به عن الأنبياء وأممهم، وتارة عن يوم القيامة وما فيها، والخبر الذي يستدل به لا بد أن نعلم صحته من غير جهته، وذلك كإخباره بالمستقبلات، فوقعت كما أخبر، وكإخباره بالأمم الماضية بما يوافق ما عند أهل الكتاب من غير تعلم منهم، وإخباره بأمور هي سر عند أصحابها، كما قال: ﴿وَإِذْ أَسْرَأَ إِلَيْنَا إِلَى بَعْضِ أَرْوَاحِهِ

حَدِيثًا إِلَى قَوْلِهِ: ﴿بَيَّنَّا الْعَلِيمُ الْخَيْرُ﴾ [التحريم: ٣]، فَقَوْلُهُ: ﴿أَنْزَلَهُ الَّذِي يَعْلَمُ السِّرَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الفرقان: ٦] استدلال بإخباره؛ ولهذا ذكره تكذيباً لمن قال: هو ﴿إِنَّا أَقْرَبُ وَأَعَانَهُ عَلَيْهِ قَوْمٌ آخَرُونَ﴾ [الفرقان: ٤]، وقوله: ﴿أَنْزَلَهُ﴾ استدلال على أنه حق، وأن ١٩٩/١٤ الخبر الذي فيه عن الله حق؛ ولهذا ذكر ذلك بعد ثبوت التحدى، وظهور عجز الخلق عن الإتيان بمثله.

فصل

ومن شهادته: ما يجعله في القلوب من العلم، وما تنطق به الألسن من ذلك، كما في الصحيح أن النبي ﷺ مرَّ عليه بجنائزة، فأتوا عليها خيراً، فقال: «وَجَبَتْ، وَجَبَتْ»، ومر عليه بجنائزة، فأتوا عليها شراً، فقال: «وَجَبَتْ، وَجَبَتْ». قالوا: يا رسول الله، ما قولك: وجبت وجبت؟ قال: «هذه الجنائزة أُنْتِمَ عليها خيراً فقلت: وجبت لها الجنة، وهذه الجنائزة أُنْتِمَ عليها شراً فقلت: وجبت لها النار، أنتم شهداء الله في الأرض» (١) فقوله: «شهداء الله» أضافهم إلى الله تعالى.

والشهادة تضاف تارة إلى من يشهد له، وإلى من يشهد عنده، فتقبل شهادته كما يقال: شهود القاضي وشهود السلطان، ونحو ذلك من الذين تقبل شهادتهم، وقد يدخل في ذلك من يشهد عليه بما تحمله/من الشهادة، ليؤديها عند غيره، كالذين يشهد الناس ٢٠٠/١٤ عليهم بعقودهم أو أقاريهم

فشهداء الله الذين يشهدون له بما جعله وفعله، ويؤدون الشهادة عنه، فإنهم إذا رأوا من جعله الله براً تقياً يشهدون أن الله جعله كذلك، ويؤدون عنه الشهادة، فهم شهداء الله في الأرض، وهو - سبحانه - الذي أشهدهم بأن جعلهم يعلمون ما يشهدون به، وينطقون به وإعلامه لهم بذلك هو شهادة منه بذلك، فهذا أيضاً من شهادته.

وقد قال تعالى: ﴿لَهُمُ الْبَشَرَىٰ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾ [يونس: ٦٤]، وفسر النبي ﷺ البشرى بالرؤيا الصالحة، وفسرها بثناء الناس وحمدهم، والبشرى خبر بما يسر، والخبر شهادة بالبشرى من شهادة الله تعالى، والله - سبحانه - أعلم.

(١) البخارى فى الجنائز (١٣٦٧)، ومسلم فى الجنائز (٩٤٩/٦٠)، كلاهما عن أنس بن مالك .

٢٠١/١٤ / **وسئل - رحمه الله -** عن قوله تعالى: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ [آل عمران: ٩٧]: المراد به أمنه عند الموت من الكفر عند عرض الأديان، أم المراد به إذا أحدث حدثاً لا يقتص منه ما دام في الحرم؟

فأجاب:

التفسير المعروف في أن الله جعل الحرم بلداً آمناً قدراً وشرعاً، فكانوا في الجاهلية يسفك بعضهم دماء بعض خارج الحرم، فإذا دخلوا الحرم، أو لقي الرجل قاتل أبيه، لم يهجروا حرمة، ففي الإسلام كذلك وأشد.

لكن لو أصاب الرجل حداً خارج الحرم ثم لجأ إليه فهل يكون آمناً لا يقام عليه الحد فيه أم لا؟ فيه نزاع. وأكثر السلف على أنه يكون آمناً، كما نقل عن ابن عمر وابن عباس وغيرهما، وهو مذهب أبي حنيفة والإمام أحمد بن حنبل وغيرهما.

٢٠٢/١٤ وقد استدلووا بهذه الآية ويقول النبي ﷺ: «إن الله/حرم مكة يوم خلق الله السموات والأرض، وأنها لم تحل لأحد قبلي، ولا تحل لأحد بعدي، وإنما أحلت لي ساعة من نهار، وقد عادت حرمتها، فإن أحد ترخص بقتال رسول الله ﷺ، فقولوا: إنما أحلها الله لرسوله ولم يحلها لك» (١).

ومعلوم أن الرسول إنما أبيح له فيها دم من كان مباحاً في الحل، وقد بين أن ذلك أبيح له دون غيره.

والمراد بقوله: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ﴾: الحرم كله.

وأما عرض الأديان وقت الموت فيبتلى به بعض الناس دون بعض، ومن لم يحج خيف عليه الموت على غير الإسلام، كما جاء في الحديث: «من ملك زاداً وراحلة تبغّه إلى بيت الله ثم لم يحج، فليمت إن شاء يهودياً أو نصرانياً» (٢). والله أعلم.

(١) البخارى فى جزاء الصيد (١٨٣٢)، ومسلم فى الحج (٤٤٦/١٣٥٤)، كلاهما عن أبي شريح العدوى .

(٢) الترمذى فى الحج (٨١٢) وقال : «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه» ، والعقيلي فى الضعفاء

٣٤٨/٤ ، وابن عدى فى الكامل فى ضعفاء الرجال ١٢٠/٧ ، والزبلى فى نصب الراية ٤١٠/٤ ، ٤١١

والحديث فيه هلال بن عبد الله مجهول، وقال البخارى فيه : منكر الحديث .

/وللشيخ - رحمه الله - :

في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا ذَلِكَمُ الشَّيْطَانُ يَخْوِفُ أَوْلِيَآءَهُ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ [آل عمران : ١٧٥] : هذا هو الصواب الذي عليه جمهور المفسرين ؛ كابن عباس ، وسعيد بن جبير ، وعكرمة ، والنخعي . وأهل اللغة كالفرأء ، وابن قتيبة ، والزجاج ، وابن الأنباري . وعبارة الفرأء : يخوفكم بأوليائه ، كما قال : ﴿ لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ ﴾ [الكهف : ٢] ، ببأس شديد ، وقوله : ﴿ لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ ﴾ [غافر : ١٥] ، وعبارة الزجاج : يخوفكم من أوليائه .

قال ابن الأنباري : والذي نختاره في الآية : يخوفكم أوليائه . تقول العرب : أعطيت الأموال ، أي : أعطيت القوم الأموال فيحذفون المفعول الأول ويقتصرون على ذكر الثاني ؛ وهذا لأن الشيطان يخوف الناس أوليائه تخويفا مطلقا ، ليس له في تخويف ناس بناس ضرورة ، فحذف الأول ليس مقصودا ، وهذا يسمى حذف اختصار ، كما يقال : فلان يعطى الأموال والدراهم .

وقد قال بعض المفسرين : يخوف أوليائه المنافقين ، ونقل هذا عن الحسن والسدي ، ٢٠٤/١٤ وهذا له وجه سنذكره ، لكن الأول أظهر ؛ لأن الآية إنما نزلت بسبب تخويفهم من الكفار ، كما قال قبلها : ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا ﴾ [آل عمران : ١٧٣] ، ثم قال : ﴿ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ فهي إنما نزلت فيمن خوف المؤمنين من الناس ، وقد قال : ﴿ يَخْوِفُ أَوْلِيَآءَهُ ﴾ ، ثم قال : ﴿ فَلَا تَخَافُوهُمْ ﴾ ، والضمير عائد إلى أوليائه الشيطان الذين قال فيهم : ﴿ فَاخْشَوْهُمْ ﴾ قبلها . وأما ذلك القول ، فالذي قاله فسرهما من جهة المعنى ، وهو أن الشيطان إنما يخوف أوليائه بالمؤمنين ؛ لأن سلطانه على أوليائه بخوف يدخل عليهم المخاوف دائما ، فالمخاوف منصبة إليهم محيطة بقولهم ، وإن كانوا ذوي هيئات وعدد وعدد فلا تخافوهم .

وأما المؤمنين فهم متوكلون على الله ، لا يخوفهم الكفار ، أو أنهم أرادوا المفعول الأول ، أي يخوف المنافقين أوليائه ، وإلا فهو يخوف الكفار ، كما يخوف المنافقين ، ولو أنه أريد أنه يخوف أوليائه ، أي يجعلهم خائفين لم يكن للضمير ما يعود عليه ، وهو قوله : ﴿ فَلَا تَخَافُوهُمْ ﴾ .

٢٠٥/١٤ وأيضاً، فهذا فيه نظر؛ فإن الشيطان يعد أولياءه ويؤمنهم، كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ زَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَلَهُمْ وَقَالَ لَا غَالِبَ لَكُمْ الْيَوْمَ مِنَ النَّاسِ وَإِنِّي جَارٌ لَّكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٨]، وقال تعالى: ﴿يَعِدُّهُمْ وَيُمْنِيهِمْ وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا﴾ [النساء: ١٢٠].

ولكن الكفار يلقي الله في قلوبهم الرعب من المؤمنين والشيطان لا يختار ذلك، قال تعالى: ﴿لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِمْ مِنَ اللَّهِ﴾ [الحشر: ١٣]، وقال تعالى: ﴿إِذْ يُوحَىٰ رَبُّكَ إِلَى الْمَلَكِ أَنِ مَعَكُمْ فَبَيِّنُوا الَّذِينَ آمَنُوا سَأَلْنِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ﴾ [الأنفال: ١٢]، وقال: ﴿سَأَلْنِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ بِمَا أَشْرَكُوا بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥١]، وفي حديث قرطبة أن جبريل قال: «إني ذاهب إليهم فمززل بهم الحصن»^(١). فتخويف الكفار والمنافقين هو من الله نصرة للمؤمنين.

ولكن الذين قالوا ذلك من السلف أرادوا: أن الشيطان يخوف الذين أظهروا الإسلام، فهم يوالون العدو، فصاروا بذلك منافقين، وإنما يخاف من الكفار المنافقون بتخويف الشيطان لهم، كما قال تعالى: ﴿وَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنْكُمْ وَمَا هُمْ بِكُمْ وَلَكِنَّهُمْ قَوْمٌ يَفْرُقُونَ﴾ [التوبة: ٥٦]، وقال تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَ الْحَوْفُ رَأَيْتَهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَىٰ عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ﴾ الآيات، إلى قوله: ﴿يُودُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُوتُ فِي الْأَعْرَابِ يَسْأَلُونَ عَنْ أَنْبَائِكُمْ﴾ [الأحزاب: ١٩، ٢٠]، فكلا القولين صحيح من حيث المعنى، لكن لفظ ٢٠٦/١٤ أوليائه هم الذين يجعلهم الشيطان مخوفين لا خائفين، كما دل عليه سياق الآية ولفظها، والله أعلم.

وإذا جعلهم الشيطان مخوفين، فإنما يخافهم من خوفه الشيطان منهم فجعله خائفاً. فالآية دلت على أن الشيطان يجعل أولياءه مخوفين، ويجعل ناساً خائفين منهم، ودلت الآية على أن المؤمن لا يجوز له أن يخاف أولياء الشيطان، ولا يخاف الناس، كما قال تعالى: ﴿فَلَا تَخْشَوْا النَّكَاسَ وَآخِشُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]، بل يجب عليه أن يخاف الله، فخوف الله أمر به وخوف الشيطان وأوليائه نهى عنه. وقال تعالى: ﴿لَيْتَ لَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَآخِشُونِ﴾ [البقرة: ١٥٠]، فهى عن خشية الظالم وأمر بخشيته، والذين يبلغون رسالات الله ويخشونه ولا يخشون أحداً إلا الله. وقال: ﴿فَأَنبِئِي قَارِهُونَ﴾ [النحل: ٥١].

(١) الحاكم في المستدرک ٣/٣٤، ٣٥ وقال: «صحيح على شرط الشيخين» ووافقه الذهبي، والبيهقي في دلائل النبوة ٩/٤، ١١.

وبعض الناس يقول: يارب، إني أخافك وأخاف من لا يخافك، وهذا كلام ساقط لا يجوز، بل على العبد أن يخاف الله وحده، ولا يخاف أحداً، لا من يخاف الله ولا من لا يخاف الله؛ فإن من لا يخاف الله أخس وأذل أن يخاف؛ فإنه ظالم وهو من أولياء الشيطان، فالخوف منه قد نهى الله عنه، والله أعلم.

٢٠٧/١٤ / وقال شيخ الإسلام في الكلام على قوله تعالى: ﴿وَيُرِيدُ^(١) الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ
الشَّهَوَاتِ أَنْ يُقِيلُوا مِيزًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٢٧]:

فذكر ما يتعلق بشهوات الآدميين من سائر ما تشتت به أنفسهم حتى النساء والمردان،
وقال:

العبد يجب عليه إذا وقع في شيء من ذلك أن يجاهد نفسه وهواه، وتكون مجاهدته
للّه - تعالى - وحده.

ثم قال: وميل النفس إلى النساء عام في طبع جميع بني آدم، وقد يتلى كثير منهم
بالميل إلى الذكران كالمردان، وإن لم يكن يفعل الفاحشة الكبرى كان بما هو دون ذلك من
المباشرة، وإن لم تكن كان بالنظر، ويحصل للنفس بذلك ما هو معروف عند الناس.

وقد ذكر الناس من أخبار العشاق ما يطول وصفه، فإذا ابتلى المسلم ببعض ذلك كان
عليه أن يجاهد نفسه في طاعة الله - تعالى - وهو مأمور بهذا الجهاد، وليس هو أمراً
حرمه على نفسه فيكون في طاعة نفسه وهواه، بل هو أمر حرمه الله ورسوله ولا حيلة
فيه، فتكون المجاهدة للنفس في طاعة الله ورسوله.

٢٠٨/١٤ / وفي حديث أبي يحيى القتات عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً: «من عشق فعَفَّ
وكنتم وصبر ثم مات، فهو شهيد»^(٢) وأبو يحيى في حديثه نظر، لكن المعنى الذي ذكر
فيه دل عليه الكتاب والسنة؛ فإن الله أمره بالتقوى والصبر، فمن التقوى أن يعف عن كل
ما حرم الله من نظر بعين، ومن لفظ بلسان، ومن حركة بيد ورجل. والصبر أن يصبر
عن شكوى به إلى غير الله، فإن هذا هو الصبر الجميل.

وأما الكتمان فيراد به شيان:

أحدهما: أن يكتُم بئهِ وألمه، ولا يشكو إلى غير الله، فمتى شكى إلى غير الله نقص
صبره، وهذا أعلى الكتمانين، لكن هذا لا يصبر عليه أحد، بل كثير من الناس يشكو ما
به، وهذا على وجهين؛ فإن شكى ذلك إلى طبيب يعرف طب النفوس ليعالج نفسه بعلاج

(١) في المطبوعة: «ويريدوا» والصواب ما أثبتناه.

(٢) الخطيب في التاريخ ١٥٦/٥ والجامع الصغير للسيوطي (٨٨٥٢) ورمز إليه بالضعف.

الإيمان فهو بمنزلة المستفتى، وهذا حسن. وإن شكى إلى من يعينه على المحرم فهذا حرام. وإن شكا إلى غيره لما فى الشكوى من الراحة كما أن المصاب يشكى مصيبته إلى الناس من غير أن يقصد تعلم ما ينفعه، ولا الاستعانة على معصية، فهذا ينقص صبره، لكن لا يَأْثُم مطلقاً إلا إذا اقترن به ما يحرم كالمصاب الذى يتسخط.

والثانى: أن يكتم ذلك فلا يتحدث به مع الناس؛ لما فى ذلك /من إظهار السوء ٢٠٩/١٤ والفاحشة؛ فإن النفوس إذا سمعت مثل هذا تحركت وتشتهت وتمنت وتيمنت. والإنسان متى رأى أو سمع أو تخيل من يفعل ما يشتهيه، كان ذلك داعياً له إلى الفعل، والنساء متى رأين البهائم تنزو الذكور منها على الإناث ملنَّ إلى الباءة والمجامعة، والرجل إذا سمع من يفعل مع المردان والنساء أو رأى ذلك أو تخيله فى نفسه، دعاه ذلك إلى الفعل، وإذا ذكر الإنسان طعاماً اشتهاه ومال إليه، وإن وصف له ما يشتهيه من لباس أو امرأة أو مسكن أو غير ذلك، مالت نفسه إليه، والغريب عن وطنه متى ذكر بالوطن حنَّ إليه.

فكل ما فى نفس الإنسان محبته إذا تصوره تحركت المحبة والطلب، إلى ذلك المحبوب المطلوب، إما إلى وصفه وإما إلى مشاهدته، وكلاهما يحصل به تخيل فى النفس، وقد يحصل التخیل بالسمع والرؤية أو التفكير فى بعض الأمور المتعلقة به؛ فإذا تخيلت النفس تلك الأمور المتعلقة انقلبت إلى تخيلة أخرى فتتحرك داعية المحبة، سواء كانت المحبة محمودة أو مذمومة.

ولهذا تتحرك النفوس إلى الحج إذا ذكر الحجاز، وتتحرك بذكر الأبرق والأجرع والعلى ونحو ذلك؛ لأنه رأى تلك المنازل لما كان ذاهباً إلى المحبوب، فصار ذكرها يذكر المحبوب. وكذلك إذا ذكر رسول ﷺ تذكر به، وتحركت محبته.

/فالمبتلى بالفاحشة والعشق، إذا ذكر ما به لغيره تحركت النفوس إلى جنس ذلك؛ لأن ٢١٠/١٤ النفوس مجبولة على حب الصور الجميلة، فإذا تصورت جنس ذلك تحركت إلى المحبوب؛ ولهذا نهى الله عن إشاعة الفاحشة.

٢١١/١٤ /وسئل الشيخ - رحمه الله - عن قوله تعالى -: ﴿وَالَّذِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُمْ فَعِظُوهُمْ وَأَفْجُرُوهُمْ فِي الْمَصَاجِعِ وَاصْرَبُواهُمْ﴾ [النساء: ٣٤]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ أَنْشُرُوا فَأَنْشُرُوا﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [المجادلة: ١١]، يبين لنا شيخنا هذا النشوز من ذاك.

فأجاب :

الحمد لله رب العالمين . النشوز في قوله تعالى: ﴿تَخَافُونَ نُشُوزَهُمْ فَعِظُوهُمْ وَأَفْجُرُوهُمْ فِي الْمَصَاجِعِ﴾: هو أن تنشز عن زوجها فتتفر عنه، بحيث لا تطيعه إذا دعاها للفراش ، أو تخرج من منزله بغير إذنه، ونحو ذلك مما فيه امتناع عما يجب عليها من طاعته .

وأما النشوز في قوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ أَنْشُرُوا فَأَنْشُرُوا﴾، فهو النهوض والقيام والارتفاع . وأصل هذه المادة هو الارتفاع والغلظ، ومنه النشز من الأرض وهو المكان المرتفع الغليظ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِرُهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩]، أي نرفع بعضها إلى بعض، ومن قرأ «نشرها» أراد نحييها، فسمى المرأة العاصية ناشراً لما فيها من الغلظ والارتفاع عن طاعة زوجها، وسمى النهوض نشوزاً؛ لأن القاعد يرتفع عن الأرض، والله أعلم.

فصل

قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا . الَّذِينَ يَبْخُلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ﴾ في النساء [الآيتان: ٣٦، ٣٧]، وفي الحديد أنه ﴿لَا يُحِبُّ كُلُّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ . الَّذِينَ يَبْخُلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ﴾ الحديد [الآيتان: ٢٣، ٢٤]، قد تؤولت في البخل بالمال والمنع، والبخل بالعلم ونحوه، وهي تعم البخل بكل ما ينفع في الدين والدنيا من علم ومال وغير ذلك، كما تأولوا قوله: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣، الأنفال: ٣]، النفقة من المال، والنفقة من العلم. وقال معاذ في العلم: تَعَلَّمْ لِمَنْ لَا يَعْلَمُهُ صَدَقَ. وقال أبو الدرداء: ما تصدق رجل بصدقة أفضل من موعظة يعظ بها جماعة، فيتفرقون وقد نفعهم الله بها، أو كما قال. وفي الأثر: نعمت العطية ونعمت الهدية، الكلمة من الخير يسمعها الرجل، ثم يهديها إلى الأخ له، أو كما قال.

وهذه صدقة الأنبياء وورثتهم العلماء؛ ولهذا كان الله، وملائكته، وحيثان البحر، وطير الهواء، يصلون على معلم الناس الخير، كما أن/كاتم العلم يلعبه الله ويلعبه ٢١٣/١٤ اللاعنون، وبسط هذا كثير في فضل بيان العلم وذم ضده.

والغرض هنا أن الله يبغض المختال الفخور البخيل به، فالبخيل به الذي منعه، والمختال إما أن يختال فلا يطلبه ولا يقبله، وإما أن يختال على بعض الناس فلا يبذله، وهذا كثيراً ما يقع عند بعض الناس أنه يبخل بما عنده من العلم، ويختال به، وأنه يختال عن أن يتعدى من غيره، وضد ذلك التواضع في طلبه، وبذله، والتكرم بذلك.

٢١٤/١٤ / وقال شيخ الإسلام - رَحِمَهُ اللَّهُ -:

فصل

قد كتبنا في غير موضع الكلام على جمع الله - تعالى - بين الخيلاء والفخر وبين البخل، كما في قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾^(١). الَّذِينَ يَبْخَلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ في النساء [٣٦، ٣٧] والحديد [٢٣، ٢٤]، وضد ذلك الإعطاء والتقوى المتضمنة للتواضع، كما قال: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾ [الليل: ٥]، وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ يُحْسِنُونَ﴾ [النحل: ١٢٨]، وهذان الأصلان هما جماع الدين العام، كما يقال: التعظيم لأمر الله، والرحمة لعباد الله.

فالتعظيم لأمر الله يكون بالخشوع والتواضع، وذلك أصل التقوى والرحمة لعباد الله بالإحسان إليهم، وهذان هما حقيقة الصلاة والزكاة، فإن الصلاة متضمنة للخشوع لله والعبودية له، والتواضع له، والذل له، وذلك كله مضاد للخيلاء والفخر والكبر. والزكاة متضمنة لنفع الخلق والإحسان إليهم، وذلك مضاد للبخل.

٢١٥/١٤ / ولهذا وغيره، كثر القرآن بين الصلاة والزكاة في كتاب الله.

وقد ذكرنا فيما تقدم: أن الصلاة بالمعنى العام تتضمن كل ما كان ذكراً لله أو دعاء له، كما قال عبد الله بن مسعود: مادمت تذكر الله فأنت في صلاة، ولو كنت في السوق، وهذا المعنى - وهو دعاء الله أى قصده والتوجه إليه المتضمن ذكره على وجه الخشوع والخضوع - هو حقيقة الصلاة الموجودة في جميع موارد اسم الصلاة، كصلاة القائم والقاعد والمضطجع. والقارئ والامى والناطق والأخرس، وإن تنوعت حركاتها وألفاظها؛ فإن إطلاق لفظ الصلاة على مواردها هو بالتواطؤ المنافى للاشتراك والمجاز، وهذا مبسوط في غير هذا الموضع.

إذ من الناس من ادعى فيها الاشتراك، ومنهم من ادعى المجاز، بناء على كونها منقولة

(١) في آية الحديد: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾

من المعنى اللغوى، أو مزيدة، أو على غير ذلك، وليس الأمر كذلك، بل اسم الجنس العام المتواطئ المطلق إذا دل على نوع أو عين، كقولك: هذا الإنسان وهذا الحيوان، أو قولك: هات الحيوان الذى عندك وهى غنم، فهنا اللفظ قد دل على شيئين: على المعنى المشترك الموجود فى جميع الموارد وعلى ما يختص به هذا النوع أو العين، فاللفظ المشترك الموجود فى جميع التصاريف على القدر المشترك، وما قرن باللفظ من لام التعريف مثلاً أو غيرها دل على الخصوص والتعيين، وكما أن المعنى الكلى المطلق لا وجود له فى الخارج، ٢١٦/١٤ فكذلك لا يوجد فى الاستعمال لفظ مطلق مجرد عن جميع الأمور المعينة.

فإن الكلام إنما يفيد بعد العَقْد والتركيب، وذلك تقييد وتخصيص كقولك: أكرم الإنسان أو الإنسان خير من الفرس. ومثله قوله: ﴿أَقْرِ الصَّلَاةَ﴾ [الإسراء: ٧٨]، ونحو ذلك. ومن هنا غلط كثير من الناس فى المعانى الكلية، حيث ظنوا وجودها فى الخارج مجردة عن القيود، وفى اللفظ المتواطئ حيث ظنوا تجرده فى الاستعمال عن القيود. والتحقيق: أنه لا يوجد المعنى الكلى المطلق فى الخارج إلا معيّنًا مقيدًا، ولا يوجد اللفظ الدال عليه فى الاستعمال إلا مقيدًا مخصصًا، وإذا قدر المعنى مجرداً كان محله الذهن، وحيث لا يقدر له لفظ مجرد غير موجود فى الاستعمال مجرداً.

والمقصود هنا أن اسم الصلاة فيه عموم وإطلاق، ولكن لا يستعمل إلا مقروناً بقيد إنما يختص ببعض موارد كصلواتنا، وصلاة الملائكة، والصلاة من الله - سبحانه وتعالى - وإنما يغلط الناس فى مثل هذا، حيث يظنون أن صلاة هذا الصنف مثل صلاة هذا، مع علمهم بأن هذا ليس مثل هذا، فإذا لم يكن مثله لم يجب أن تكون صلاته مثل صلاته، وإن كان بينهما قدر متشابه، كما قد حققنا هذا فى الرد على الاتحادية والجهمية والمفلسفة ونحوهم.

/ومن هذا الباب أسماء الله وصفاته، والتى يسمى ويوصف العباد بما يشبهها، كالحى ٢١٧/١٤ والعليم والقدير، ونحو ذلك.

وكذلك اسم الزكاة هو المعنى العام، كما فى الصحيحين عن النبى ﷺ أنه قال: «كل معروف صدقة» (١)؛ ولهذا ثبت فى الصحيحين عن النبى ﷺ أنه قال: «على كل مسلم صدقة»، وأما الزكاة المالية المفروضة فإنما تجب على بعض المسلمين فى بعض الأوقات، والزكاة المقارنة للصلاة تشاركها فى أن كل مسلم عليه صدقة، كما قال النبى ﷺ. قالوا: فإن لم يجد؟ قال: «يعمل بيده فينفع نفسه ويتصدق». قالوا: فإن لم يستطع؟ قال: «يعين صانعاً أو يصنع لأخرك». قالوا: فإن لم يستطع؟ قال: «يكف نفسه عن الشر» (٢).

(١) البخارى فى الأدب (٦٠٢١) عن جابر بن عبد الله، ومسلم فى الزكاة (٥٢/١٠٠٥) عن حذيفة.

(٢) البخارى فى الزكاة (١٤٤٥) ومسلم فى الزكاة (٥٥/١٠٠٨).

وأما قوله فى الحديث الصحيح - حديث أبى ذر وغيره -: «على كل سلامى من أحدكم صدقة، فكل تسبيحة صدقة، وكل تكبيرة صدقة، وكل تهليل صدقة، وأمر بالمعروف صدقة، ونهى عن المنكر صدقة»^(١)، فهذا - إن شاء الله - تتضمن هذه الأعمال نفع الخلائق؛ فإنه بمثل هذا العامل يحصل الرزق والنصر والهدى، فيكون ذلك من الصدقة على الخلق.

٢١٨/١٤ ثم إن هذه الأعمال هى من جنس الصلاة، وجنس الصلاة الذى يتنفع به الغير يتضمن المعنيين: الصلاة والصدقة، ألا ترى أن الصلاة على الميت صلاة وصدقة؟ وكذلك كل دعاء للغير واستغفار، مع أن الدعاء للغير دعاء للنفس أيضاً، كما قال النبى ﷺ فى الحديث الصحيح: «ما من رجل يدعو لأخيه بظهر الغيب بدعوة إلا وكل الله به ملكا، كلما دعا له بدعوة قال الملك الموكل به: آمين، ولك بمثل»^(٢).

(١) البخارى فى الجهاد (٢٩٨٩).

(٢) مسلم فى الذكر والدعاء (٨٧/٢٧٣٢).

فصل

قول الناس: الآدمي جَبَّارٌ ضعيف، أو فلان جبار ضعيف؛ فإن ضعفه يعود إلى ضعف قواه، من قوة العلم والقدرة، وأما تجربته فإنه يعود إلى اعتقاداته وإراداته، أما اعتقاده: فإن يتوهم في نفسه أنه أمر عظيم فوق ما هو ولا يكون ذلك، وهذا هو الاختيال والخيلاء والمخيلة، وهو أن يتخيل عن نفسه ما لا حقيقة له، ومما يوجب ذلك مدحه بالباطل نظماً ونثراً وطلبه للمدح الباطل، فإنه يورث هذا الاختيال.

وأما الإرادة: فإرادة أن يتعظم ويعظم، وهو إرادة العلو في الأرض والفخر على الناس، وهو أن يريد من العلو ما لا يصلح له أن يريده، وهو الرئاسة والسلطان، حتى يبلغ به الأمر إلى مزاحمة الربوبية كفرعون، ومزاحمة النبوة، وهذا موجود في جنس العلماء والعباد والأمراء وغيرهم.

/ وكل واحد من الاعتقاد والإرادة يستلزم جنس الآخر؛ فإن من تخيل أنه عظيم أراد ٢٢٠/١٤ ما يليق بذلك الاختيال، ومن أراد العلو في الأرض فلا بد أن يتخيل عظمة نفسه وتصغير غيره، حتى يطلب ذلك، ففي الإرادة يتخيله مقصوداً، وفي الاعتقاد يتخيله موجوداً، ويطلب توابعه من الإرادات.

وقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [لقمان: ١٨]، وقال النبي ﷺ: «الكبر بَطَرُ الحق وَغَمَطُ الناس»^(١)، فالفخر يشبه غمط الناس، فإن كليهما^(٢) تكبر على الناس، وأما بَطَرُ الحق - وهو جحده ودفعه - فيشبه الاختيال الباطل، فإنه تخيل أن الحق باطل بجحده ودفعه.

ثم هنا وجهان:

أحدهما: أن يجعل الاختيال وبَطَرُ الحق من باب الاعتقادات، وهو أن يجعل الحق

(١) مسلم في الإيمان (١٤٧/٩١).

(٢) في المطبوعة: «كلاهما»، والصواب ما أثبتناه.

باطلا والباطل حقاً، فيما يتعلق بتعظيم النفس وعلو قدرها، فيجحد الحق الذى يخالف هواها وعلوها، ويتخيل الباطل الذى يوافق هواها وعلوها، ويجعل الفخر وغمط الناس من باب الإرادات؛ فإن الفاجر يريد أن يرفع نفسه ويضع غيره، وكذلك غامط الناس.

٢٢١/١٤ يؤيد هذا ما رواه مسلم فى صحيحه عن عياض بن حمار المجاشعى،/عن النبى ﷺ أنه قال: «إنه أوحى إلى أن تواضعوا، حتى لا يفخر أحد على أحد، ولا يبغي أحد على أحد»^(١)، فبين أن التواضع المأمور به ضد البغى والفخر. وقال فى الخلاء التى يبغضها الله: «الاختيال فى الفخر والبغى»^(٢)...^(٣)، فكان فى ذلك ما دل على أن الاستطالة على الناس، وإن كانت بغير حق فهى بغى؛ إذ البغى مجاوزة الحد، وإن كانت بحق فهى الفخر، لكن يقال على هذا: البغى يتعلق بالإرادة، فلا يجوز أن يجعل هو من باب الاعتقاد وقسيمه من باب الإرادة، بل البغى كأنه فى الأعمال والفخر فى الأقوال، أو يقال: البغى بطل الحق، والفخر غمط الناس.

الوجه الثانى: أن يكونا جميعاً متعلقين بالاعتقاد والإرادة، لكن الخلاء غمط الحق، يعود إلي الحق فى نفسه، الذى هو حق الله، وإن لم يكن يتعلق به حق آدمى، والفخر وغمط الناس يعود إلى حق الآدميين، فيكون التنوع لتمييز حق الآدميين مما هو حق لله لا يتعلق الآدميين؛ بخلاف الشهوة فى حال الزنا، وأكل مال الغير؛ فلما قال - سبحانه -: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا . الَّذِينَ يَبْخُلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ﴾ [النساء: ٣٦، ٣٧] والبخل منع النافع - قيد هذا بهذا، وقد كتبت فيما قبل هذا من التعاليق: الكلام فى التواضع والإحسان والكلام فى التكبر والبخل.

(١) مسلم فى الجنة وصفة نعيمها (٢٨٦٥ / ٦٤) .

(٢) أبو داود فى الجهاد (٢٦٥٩) ، وأحمد ٤٤٥/٥ ، ٤٤٦ ، كلاهما عن جابر بن عتيك .

(٣) خرم بالأصل .

قوله: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ الآية بعد قوله: ﴿كُلُّ مَنْ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [النساء: ٧٨، ٧٩]، لو اقتصر على الجمع أعرض العاصي عن ذم نفسه، والتوبة من الذنب، والاستعاذة من شره، وقام بقلبه حجة إبليس، فلم تزد إلا طرداً، كما زادت المشركين ضلالاً حين قالوا: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨].

ولو اقتصر على الفرق لغابوا عن التوحيد والإيمان بالقدر، واللجوء إلى الله في الهداية، كما في خطبته ﷺ: «الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره» فيشكره ويستعينه على طاعته، ويستغفره من معصيته، ويحمده على إحسانه. ثم قال: «ونعوذ بالله من شرور أنفسنا» إلى آخره، لما استغفر من المعاصي استعاذه من الذنوب التي لم تقع ثم قال: «ومن سيئات أعمالنا»، أي: ومن عقوباتها، ثم قال: «من يهد الله فلا مضل له» إلخ^(١). شهادة بأنه المتصرف في خلقه، ففيه إثبات القضاء الذي هو نظام التوحيد، هذا كله مقدمة بين يدى الشهادتين، فإنما يتحققان بحمد الله وإعانتة، واستغفاره واللجوء إليه،/والإيمان ٢٢٣/١٤ بأقداره. فهذه الخطبة عقد نظام الإسلام والإيمان.

وقال: كون الحسنات من الله والسيئات من النفس له وجوه:

الأول: أن النعم تقع بلا كسب.

الثاني: أن عمل الحسنات من إحسان الله إلى عبده، فخلق الحياة، وأرسل الرسل، وحبب إليهم الإيمان. وإذا تدبرت هذا شكرت الله فزادك، وإذا علمت أن الشر لا يحصل إلا من نفسك تبت فزال.

الثالث: أن الحسنة تضاعف.

الرابع: أن الحسنة يحبها ويرضاها، فيجب أن ينعم، ويحب أن يطاع؛ ولهذا تأدب العارفون فأضافوا النعم إليه والشر إلى محله، كما قال إمام الحنفاء: ﴿الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ﴾ إلى قوله: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ [الشعراء: ٧٨ - ٨٠].

الخامس: أن الحسنة مضافة إليه لأنه أحسن بها بكل اعتبار، وأما السيئة فما قدرها إلا الحكمة.

(١) أحمد ٣٩٢/١ وأبو داود في الصلاة (١٠٩٧).

٢٢٤/١٤ السادس: أن الحسنات أمور وجودية متعلقة بالرحمة والحكمة/لأنها إما فعل مأمور أو ترك محظور، والترك أمر وجودي، فتركه لما عرف أنه ذنب، وكرهته له ومنع نفسه منه أمور وجودية، وإنما يثاب على الترك على هذا الوجه.

وقد جعل النبي ﷺ البغض في الله من أوثق عرى الإيمان، وهو أصل الترك، وجعل المنع لله من كمال الإيمان وهو أصل الترك. وكذلك براءة الخليل من قومه المشركين ومعبودهم ليست تركا محضاً، بل صادراً عن بغض وعداوة. وأما السيئات فمنشؤها من الظلم والجهل. وفي الحقيقة كلها ترجع إلى الجهل، وإلا فلو تم العلم بها لم يفعلها؛ فإن هذا خاصة العقل، وقد يغفل عن هذا كله بقوة وارد الشهوة، والغفلة، والشهوة أصل الشر، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تُطِيعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ﴾ الآية [الكهف: ٢٨].

السابع: أن ابتلاءه له بالذنوب عقوبة له على عدم فعل ما خلق له وفطر عليه.

الثامن: أن ما يصيبه من الخير والنعم لا تنحصر أسبابه من إنعام الله عليه، فيرجع في ذلك إلى الله، ولا يرجو إلا هو؛ فهو يستحق الشكر التام الذي لا يستحقه غيره، وإنما يستحق من الشكر جزاء على ما يسره الله على يديه، ولكن لا يبلغ أن يشكر بمعضية الله، ٢٢٥/١٤ فإنه المنعم بما لا يقدر عليه مخلوق، ونعم المخلوق/منه أيضاً، وجزاؤه على الشكر والكفر لا يقدر أحد على مثله.

فإذا عرف أن ﴿مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [فاطر: ٢] صار توكله ورجاؤه إلى الله وحده، وإذا عرف ما يستحقه من الشكر الذي يستحقه صار له... (١)، والشر انحصر سببه في النفس؛ فعلم من أين يؤتى فتاب واستعان بالله، كما قال بعض السلف: لا يرجون عبد إلا ربه، ولا يخاف إلا ذنبه، وقد تقدم قول السلف - ابن عباس وغيره - أن ما أصابهم يوم أحد مطلقاً كان بذنوبهم لم يستثن أحد، وهذا من فوائد تخصيص الخطاب؛ لئلا يظن أنه عام مخصوص.

التاسع: أن السيئة إذا كانت من النفس والسيئة خبيثة، كما قال تعالى: ﴿الْخَبِيثَاتُ لِلْخَبِيثِينَ﴾ الآية [النور: ٢٦]، قال جمهور السلف: الكلمات الخبيثات للخبيثين، وقال: ﴿وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ﴾ [إبراهيم: ٢٦]، وقال: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠] والأقوال والأفعال صفات للقاتل الفاعل، فإذا اتصفت النفس بالخبث فمحلها ما يناسبها، فمن أراد أن يجعل الحيات يعاشرن الناس كالسنانير لم يصلح، بل إذا كان في النفس خبث طهرت

(١) يابض بالأصل .

حتى/تصلح للجنة، كما في حديث أبي سعيد - الذى فى الصحيح - وفيه: «حتى إذا ٢٢٦/١٤ هُذِّبُوا وَنُقُوا أَذُنَ لَهُمْ فِى دُخُولِ الْجَنَّةِ» (١).

فإذا علم الإنسان أن السيئة من نفسه لم يطمع فى السعادة التامة، مع ما فيه من الشر، بل علم تحقيق قوله: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣]، ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧] إلخ. وعلم أن الرب عليم حكيم، رحيم عدل، وأفعاله على قانون العدل والإحسان، كما فى الصحيح: «يمين الله ملأى» إلى قوله: «والقسط بيده الأخرى» (٢) وعلم فساد قول الجهمية الذين يجعلون الثواب والعقاب بلا حكمة ولا عدل.

إلى أن قال: ومن سلك مسلكهم غايته إذا عظم الأمر والنهى أن يقول - كما نقل عن الشاذلى (٣) - يكون الجمع فى قلبك مشهوداً، والفرق على لسانك موجوداً، كما يوجد فى كلامه وكلام غيره أقوال وأدعية تستلزم تعطيل الأمر والنهى، مما يوجب أن يجوز عنده أن يجعل الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين فى الأرض، ويدعون بأدعية فيها اعتداء، كما فى حزب الشاذلى. وآخرون من عوامهم يجوزون أن يكرم الله بكرامات الأولياء لمن هو فاجر وكافر، ويقولون: هذه موهبة، ويظنونها من الكرامات وهى من الأحوال الشيطانية التى يكون مثلها للسحرة والكهان، كما قال تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿هَارُونَ وَمَرْيَمَ﴾ [البقرة: ١٠١]، ١٠٢]، وصح قوله: /«لتتبعن سنن من كان قبلكم» (٤).

٢٢٧/١٤

فعدل كثير من المنتسبين إلى الإسلام إلى أن نبذ القرآن وراء ظهره، واتبع ما تتلو الشياطين فلا يعظم أمر القرآن ونهيه ولا يوالى من أمر القرآن بموالاته، ولا يعادى من أمر القرآن بمعاداته بل يعظم من يأتى ببعض الخوارق.

ثم منهم من يعرف أنه من الشياطين لكن يعظمه لهواه، ويفضله على طريقة القرآن، وهؤلاء كفار، قال الله - تعالى - فيهم: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ وَأَلْبَسْتُمُوهَ الْفُتُورَ﴾ إلخ [النساء: ٥١].

(١) البخارى فى المظالم (٢٤٤٠)، وفى الرقاق (٦٥٣٥).

(٢) البخارى فى التفسير (٤٦٨٤).

(٣) هو أبو الحسن على بن عبد الله بن عبد الجبار بن يوسف بن هرمز الشاذلى المغربى، رأس الطائفة الشاذلية، من المتصوفة، وصاحب الأوراد المسماة «حزب الشاذلى»، ولد سنة ٥٩١ هـ، سكن «شاذلة» قرب تونس، فنسب إليها، وتوفى سنة ٦٥٦ هـ. [الأعلام ٣٠٥/٤].

(٤) البخارى فى الأئنياء (٣٤٥٦)، ومسلم فى العلم (٦/٢٦٦٩).

قال: وفي قوله تعالى: ﴿فَإِنْ نَفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩] من الفوائد: أن العبد لا يطمئن إلى نفسه، ولا يشتغل بلام الناس وذمهم، بل يسأل الله أن يعينه على طاعته؛ ولهذا كان أنفع الدعاء وأعظمه دعاء الفاتحة، وهو محتاج إلى الهدى كل لحظة، ويدخل فيه من أنواع الحاجات ما لا يمكن حصره، وبينه أن الله - سبحانه - لم يقص علينا قصة في القرآن إلا لنعبر، وإنما يكون الاعتبار إذا قَسْنَا الثاني بالأول، فلولا أن في النفوس ما في نفوس المكذبين للرسول لم يكن بنا حاجة إلى الاعتبار بمن لا نشبهه قط، ولكن الأمر كما قال تعالى: ﴿مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [فصلت: ٤٣] وقوله: ٢٢٨/١٤ ﴿أَتَوَصَّوْا بِهِ؟﴾ [الذاريات: ٥٣] وقوله: ﴿تَشَبَّهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [البقرة: ١١٨] ولهذا في الحديث: «لتسلكن سنن من كان قبلكم» (٢).

وقد بين القرآن أن السيئات من النفس، وأعظم السيئات جحود الخالق والشرك به، وطلب أن يكون شريكا له، وكلا هذين وقع.

وقال بعضهم: ما من نفس إلا وفيها ما في نفس فرعون، وذلك أن الإنسان إذا اعتبر وتعرف أحوال الناس رأى ما يبغض نظيره وأتباعه حسداً، كما فعلت اليهود لما بعث الله من يدعو إلى مثل ما دعا إليه موسى؛ ولهذا أخبر عنهم بنظير ما أخبر به عن فرعون.

(١) في المطبوعة: «من» والصواب ما أثبتناه.

(٢) سبق تخريجه ص ٣٥٩.

/وَقَالَ الشَّيْخُ الإِمَامُ الْعَالِمُ الْعَلَامَةُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ تَقِيُّ الدِّينِ أَبُو ٢٢٩/١٤
العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني -
تغمده الله تعالى برحمته :-

الحمد لله نحمده ونستعينه، ونستغديه ونستغفره. ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.
وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ.

فصل

في قوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩] وبعض ما تضمنته من الحكم العظيمة.

هذه الآية ذكرها الله في سياق الأمر بالجهاد، وذم الناكثين عنه،/قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ أَنْفِرُوا جَمِيعًا﴾ [النساء: ٧١] الآيات إلى أن ذكر صلاة الخوف، وقد ذكر قبلها طاعة الله وطاعة الرسول، والتحاكم إلى الله وإلى الرسول، ورد ما تنازع فيه الناس إلى الله وإلى الرسول، وذم الذين يتحاكمون ويردون ما تنازعوا فيه إلى غير الله ورسوله.

فكانت تلك الآيات تبييناً للإيمان بالله وبالرسول؛ ولهذا قال فيها: ﴿فَلَا وَرَيْكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

وهذا جهاد عما جاء به الرسول، وقد قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الحجرات: ١٥].

وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرٍ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ [التوبة: ٢٤]، وقال: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾. الَّذِينَ آمَنُوا

٢٣١/١٤ وَهَاجِرُوا وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ أَكْظَمُ دَرَجَةً عِنْدَ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ . يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُمْ بِرَحْمَةٍ مِنْهُ وَرِضْوَانٍ وَجَنَّاتٍ [التوبة: ١٩ - ٢١] . وقال تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تَحَرُّفٍ تُنَحِّيكُم مِّنْ عَذَابِ إِلَهِم . تَزُومُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ . يَقِفْ لَكُمْ دُونُكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَسْكِنٌ طَيِّبٌ فِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ . وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِّنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِيرُ الْمُتَّقِينَ . يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا أَنْصَارَ اللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّينَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ فَأَمَنَّا طَائِفَةٌ مِّنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَكَفَرْتَ طَائِفَةٌ فَأَيْدَانَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَى عِدْوِهِمْ فَأَصْبَحُوا ظَاهِرِينَ﴾ [الصف: ١٠ - ١٤] .

وذكر بعد آيات الجهاد إنزال الكتاب على رسول الله ليحكم بين الناس بما أراه الله ، ونهيه عن ضد ذلك ، وذكره فضل الله عليه ورحمته في حفظه ، وعصمته من إضلال الناس له ، وتعليمه ما لم يكن يعلم ، وذم من شاق الرسول واتبع غير سبيل المؤمنين ، وتعظيم أمر الشرك ، وشديد خطره وأن الله لا يغفره ولكن يغفر ما دونه لمن يشاء - إلى أن بين أن أحسن الأديان دين من يعبد الله وحده ، لا يشرك به شيئا ، بشرط أن تكون عبادته بفعل الحسنات التي شرعها ، /لا بالبدع والاهواء ، وهم أهل ملة إبراهيم ، الذين اتبعوا ملة إبراهيم حنيفاً ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥] .

فكان في الأمر بطاعة الرسول والجهاد عليها اتباع التوحيد ، وملة إبراهيم . وهو إخلاص الدين لله ، وأن يعبد الله بما أمر به على ألسن رسله من الحسنات .

وقد ذكر - تعالى - في ضمن آيات الجهاد ذم من يخاف العدو ، ويطلب الحياة ، وبين أن ترك الجهاد لا يدفع عنهم الموت ، بل أينما كانوا أدركهم الموت ، ولو كانوا في بروج مشيدة . فلا ينالون بترك الجهاد منفعة ، بل لا ينالون إلا خسارة الدنيا والآخرة ، فقال تعالى : ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً وَقَالُوا رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا الْقِتَالَ لَوْلَا أَخَّرْتَنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ قُلْ مَتَى الدُّنْيَا قَلِيلٌ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّمَنِ اتَّقَى وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ [النساء: ٧٧] .

وهذا الفريق قد قيل : إنهم منافقون ، وقيل : نافقوا لما كتب عليهم القتال . وقيل : بل حصل منهم جبن وفشل ، فكان في قلوبهم مرض ، كما قال تعالى : ﴿فَإِذَا أَنْزَلَتْ سُورَةٌ تُحْكَمُ فِيهَا الْقِتَالُ رَأَيْتَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ يُنْظَرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ الْمَغْشِيِّ عَلَيْهِ مِنْ

الْمَوْتِ فَأَوَّلَى لَهُمْ . طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ ﴿[محمد: ٢٠، ٢١] وقال تعالى: ﴿وَلِذَ يَقُولُ
الْمُنِفِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا﴾ [الأحزاب: ١٢].

والمعنى متناول لهؤلاء ولهؤلاء ولكل من كان بهذه الحال .

ثم قال: ﴿أَتَيْنَا تَكُونُوا يُذَرِّكُمْ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشِيدَةٍ وَإِنْ تُصِيبَهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ قَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٧٨].

فالضمير في قوله: ﴿وَإِنْ تُصِيبَهُمْ﴾ يعود إلى من ذكر، وهم «الذين يخشون الناس» أو يعود إلى معلوم، وإن لم يذكر، كما في مواضع كثيرة.

وقد قيل: إن هؤلاء كانوا كفاراً من اليهود. وقيل: كانوا منافقين. وقيل: بل كانوا من هؤلاء وهؤلاء. والمعنى يعم كل من كان كذلك، ولكن تناوله لمن أظهر الإسلام وأمر بالجهاد أولى.

ثم إذا تناول الذم هؤلاء، فهو للكفار الذين لا يظهرون الإسلام أولى وأحرى.

/والذى عليه عامة المفسرين: أن «الحسنة» و«السيئة» يراد بهما النعم والمصائب، ليس ٢٣٤/١٤
المراد مجرد ما يفعله الإنسان باختياره، باعتباره من الحسنات أو السيئات.

فصل

ولفظ «الحسنات» و«السيئات» في كتاب الله يتناول هذا وهذا، قال الله تعالى عن المنافقين: ﴿إِنْ تَسْتَكْبِرُوا فَسَاءَ سُوءُكُمْ وَإِنْ تَصْهَرُوا فَسَاءَ بَأْسُكُمْ وَإِنْ تَسْهَرُوا فَسَاءَ بَأْسُكُمْ كَذَّبْتُمْ شَيْئًا﴾ [آل عمران: ١٢٠]، وقال تعالى: ﴿إِنْ تُصِيبَكَ حَسَنَةٌ فَسُوءُهُمْ وَإِنْ تُصِيبَكَ مُصِيبَةٌ يَقُولُوا قَدْ أَخَذْنَا أَمْرًا مِنْ قَبْلٍ وَيَتَوَلَّوْا وَهُمْ لَا يُصِيبُونَ﴾ [التوبة: ٥٠]، وقال تعالى: ﴿وَبَلَّوْنَا لَهُمُ الْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٨] وقال تعالى: ﴿إِذَا أَذَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنَّا رَحْمَةً فَجَحَّ بِهَا وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ يِمَّا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ كَفُورٌ﴾ [الشورى: ٤٨]، وقال تعالى في حق الكفار المتطيرين بموسى ومن معه: ﴿فَإِذَا جَاءَهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ﴾ ذكر هذا بعد قوله: ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ وَنَقْصٍ مِنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ﴾ [الأعراف: ١٣٠، ١٣١].

وأما الأعمال المأمور بها والمنهى عنها ففي مثل قوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ ۚ ٢٣٥/١٤﴾

﴿مَنْهَا﴾ [القصص: ٨٤] ﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ أَلْسِنَاتِ ذَلِكَ ذَكَرَى لِلذَّكْرَيْنِ﴾ [هود: ١١٤]، وقوله تعالى: ﴿قَالُوا لَيْسَ يُبْدِلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [الفرقان: ٧٠].

وهنا قال: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنْ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩] ولم يقل: وما فعلت، وما كسبت، كما قال: ﴿وَمَا أَصْبَحْتُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَمِمَّا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠] وقال تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ يُبْدِي اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ﴾ [المائدة: ٤٩]، وقال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ تَرْتَضُونَ بِنَا إِلَّا إِحْدَى الْحُسَيْنَيْنِ وَنَحْنُ نَتَرَبَّصُ بِكُمْ أَنْ يُصِيبَكُمْ اللَّهُ بِعَذَابٍ مِنْ عِنْدِهِ أَوْ بِأَيْدِينَا﴾ [التوبة: ٥٢]، وقال تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُ الَّذِينَ كَفَرُوا تُصِيبُهُمْ بِمَا صَنَعُوا قَارِعَةٌ أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا مِنْ دَارِهِمْ﴾ [الرعد: ٣١]، وقال تعالى: ﴿فَأَصْبَحْتُمْ مَصِيبَةُ الْمَوْتِ﴾ [المائدة: ١٠٦] وقال تعالى: ﴿وَيُنِيرُ الصُّدُورَ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٥، ١٥٦].

فلهذا كان قول ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ﴾ و﴿مِنْ سَيِّئَةٍ﴾ متناول لما يصيب الإنسان، ويأتيه من النعم التي تسره، ومن المصائب التي تسوءه.

فالآية متناولة لهذا قطعاً، وكذلك قال عامة المفسرين.

٢٣٦/١٤ قال أبو العالية: ﴿وَإِنْ تُصِيبَهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ قال: هذه في السراء ﴿وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ﴾ قال: وهذه في الضراء.

وقال السدى: ﴿وَإِنْ تُصِيبَهُمْ حَسَنَةٌ﴾: قالوا: والحسنة؛ الخصب؛ ينتج خيولهم وأنعامهم ومواشيهم، ويحسن حالهم، وتلد نساؤهم الغلمان ﴿يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ ﴿قالوا - والسيئة: الضرر في أموالهم، تسائماً بمحمد - قالوا: ﴿هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ﴾ يقولون: بتركنا ديننا، واتباعنا محمداً أصابنا هذا البلاء، فأنزل الله ﴿قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ الحسنة والسيئة ﴿قَالَ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ قال القرآن.

وقال الوابي عن ابن عباس: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنْ اللَّهِ﴾ قال: ما فتح الله عليك يوم بدر، وكذلك قال الضحاك.

وقال الوابي أيضاً عن ابن عباس: ﴿مِنْ حَسَنَةٍ﴾ قال: ما أصاب من الغنيمة والفتح فمن الله، قال: «والسيئة» ما أصابه يوم أحد؛ إذ شُجَّ في وجهه، وكسرت رباعيته. وقال: أما «الحسنة» فأنعم الله بها عليك، وأما «السيئة» فابتلاك الله بها.

٢٣٧/١٤ /وروي - أيضاً - عن حجاج عن عطية عن ابن عباس: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنْ اللَّهِ﴾

قال: هذا يوم بذر ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ سَيِّئَةٍ فِنْ نَفْسِكُمْ﴾ قال: هذا يوم أُحد. يقول: ما كان من نكبة فمن ذنبك، وأنا قدرت ذلك عليك.

وكذلك روى ابن عيينة، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن أبي صالح: ﴿فِنْ نَفْسِكُمْ﴾ قال: فبذنبك، وأنا قدرتها عليك. روى هذه الآثار ابن أبي حاتم وغيره.

وروى - أيضاً - عن مُطَرِّف بن عبد الله بن الشَّخِير قال: ما تريدون من القدر؟ أما تكفيكم هذه الآية التي في سورة النساء: ﴿وَإِنْ تُصِيبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ﴾ [النساء: ٧٨] أي: من نفسك، والله ما وكلوا إلى القدر، وقد أمروا به، وإليه يصيرون.

وكذلك في تفسير أبي صالح عن ابن عباس: ﴿وَإِنْ تُصِيبْهُمْ حَسَنَةٌ﴾: الخصب والمطر ﴿وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ﴾: الجذب والبلاء.

وقال ابن قتيبة: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ حَسَنَةٍ فِنْ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ سَيِّئَةٍ فِنْ نَفْسِكُمْ﴾ قال: الحسنة النعمة، والسيئة: البلية.

/وقد ذكر أبو الفرج في قوله: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ حَسَنَةٍ﴾ و﴿فِنْ سَيِّئَةٍ﴾ ثلاثة أقوال: ٢٣٨/١٤

أحدها: أن الحسنة: ما فتح الله عليهم يوم بدر، والسيئة: ما أصابهم يوم أحد. قال: رواه ابن أبي طلحة - وهو الوالبي - عن ابن عباس.

قال: والثاني: الحسنة: الطاعة، والسيئة: المعصية. قاله أبو العالية.

والثالث: الحسنة: النعمة، والسيئة: البلية. قاله ابن مَنبَه. قال: وعن أبي العالية نحوه. وهو أصح.

قلت: هذا هو القول المعروف بالإسناد عن أبي العالية، كما تقدم من تفسيره المعروف الذي يروى عنه هو وغيره، من طريق أبي جعفر الدارِ عن الربيع بن أنس عنه وأمثاله.

وأما الثاني فهو لم يذكر إسناده، ولكن ينقل من كتب المفسرين الذين يذكرون أقوال السلف بلا إسناد، وكثير منها ضعيف، بل كذب لا يثبت عن نقل عنه. وعامة المفسرين المتأخرين - أيضاً - يفسرونه على مثل أقوال السلف، وطائفة منهم تحملها على الطاعة والمعصية.

/فأما الصنف الأول، فهي تتناوله قطعاً. كما يدل عليه لفظها وسياقها ومعناها وأقوال ٢٣٩/١٤ السلف.

وأما المعنى الثانى، فليس مراداً دون الأول قطعاً، ولكن قد يقال: إنه مراد مع الأول؛ باعتبار أن ما يهديه الله إليه من الطاعة هو نعمة فى حقه من الله أصابته، وما يقع منه من المعصية هو سيئة أصابته، ونفسه التى عملت السيئة. وإذا كان الجزاء من نفسه، فالعمل الذى أوجب الجزاء أولى أن يكون من نفسه.

فلا منافاة أن تكون سيئة العمل وسيئة الجزاء من نفسه، مع أن الجميع مقدر - كما تقدم. وقد روى عن مجاهد عن ابن عباس؛ أنه كان يقرأ «فمن نفسك وأنا قدرتها عليك».

فصل

والمعصية الثانية قد تكون عقوبة الأولى، فتكون من سيئات الجزاء مع أنها من سيئات العمل.

٢٤٠/١٤ قال النبى ﷺ - فى الحديث المتفق على صحته - عن ابن مسعود - رضى الله عنه - عن النبى ﷺ: «عليكم بالصدق؛ إن الصدق يهدى إلى البر، والبر يهدى إلى الجنة، ولا يزال الرجل يصدق، ويتحرى الصدق، حتى يكتب عند الله صديقاً. وإياكم والكذب؛ فإن الكذب يهدى إلى الفجور، والفجور يهدى إلى النار، ولا يزال الرجل يكذب، ويتحرى الكذب حتى يكتب عند الله كذاباً» (١).

وقد ذكر فى غير موضع من القرآن ما يبين أن الحسنة الثانية قد تكون من ثواب الأولى، وكذلك السيئة الثانية قد تكون من عقوبة الأولى، قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَنِييَةً. وَإِذَا لَا تَأْتِيَنَّهُمْ مِنَ لَدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا. وَلَهْدَيْنَهُمْ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا﴾ [النساء: ٦٦ - ٦٨]، وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: ٦٩]. وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ قُلُوا^(٢) فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعْمَلُهُمْ. سَيَهْدِيهِمْ وَيُصْلِحُ بَالَهُمْ. وَنُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ عَرَفَهَا هُمْ﴾ [محمد: ٤-٦]، وقال تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسَاءُوا السُّوْءُ﴾ [الروم: ١٠]، وقال تعالى: ﴿وَكُتِبَ مُبِيتٌ. يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانُكُمْ سُبُلَ السَّلَامِ﴾ [المائدة: ١٥، ١٦]، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَآمِنُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِنَ رَحْمَتِهِ وَيَجْعَلْ لَكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ وَيَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [الحديد: ٢٨]، وقال

(١) البخارى فى الأدب (٦٠٩٤) ومسلم فى البر (١٠٥/٢٦٠٧).

(٢) فى المطبوعة: «قاتلوا»، والصواب ما أثبتناه.

تعالى: ﴿وَفِي تُسَخِّنَهَا هُدًى وَرَحْمَةً لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٤]، وقال تعالى: ﴿هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٨]، وقال تعالى: ٢٤١/١٤ ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءٌ وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى﴾ [فصلت: ٤٤]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ . وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّوْنَهُمْ فِي الْغَيِّ ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠١، ٢٠٢]، وقال تعالى: ﴿كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُمْ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ﴾ [يوسف: ٢٤]، وقال تعالى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ ءَاتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف: ٢٢]، وقال تعالى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَى ءَاتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾ [القصص: ١٤]، وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ أَضَلَّ أَعْمَلُهُمْ . وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَآمَنُوا بِمَا نُزِّلَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَهُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ كَفَّرَ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَأَصْلَحَ بَالَهُمْ . ذَلِكَ بِأَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا اتَّبَعُوا الْبَاطِلَ وَأَنَّ الَّذِينَ آمَنُوا اتَّبَعُوا الْحَقَّ مِنْ رَبِّهِمْ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ لِلنَّاسِ أَمْثَالَهُمْ﴾ [محمد: ١ - ٣]، وقال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا . يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١]، وقال تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْأَمِينُ﴾ [النور: ٥٤].

قال أبو عثمان النيسابوري: من أمر السنة على نفسه - قولاً وفعلاً - نطق بالحكمة، ومن أمر الهوى على نفسه - قولاً وفعلاً - نطق بالبدعة؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا﴾.

/قلت: وقد قال في آخر السورة: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣].

وقال تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ . وَنُقَلِّبُ أَفْعَادَهُمْ وَابْصُرَهُمْ كَمَا لَوْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الأنعام: ١٠٩، ١١٠]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا وَلَقَدْ عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٥]، وقال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يُقْوِمُوا لِمَ تُوذُّونَنِي وَقَدْ تَعَلَّمْتُمْ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ إلى قوله: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُوَ يُدْعَى إِلَى الْإِسْلَامِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [الصف: ٥ - ٧]، قال

تعالى: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٨٨]، وقال تعالى - أيضاً -: ﴿وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ١٥٥] وقال تعالى: ﴿قَبُضَتْ أَلْدَى كَفَرٌ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، وقال تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّذِرِيكُمْ . ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَأَنْزَلَ جُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا وَعَذَّبَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [التوبة: ٢٥، ٢٦]، وقال - تعالى - في النورين: ﴿إِذْ يُوحَىٰ رَبُّكَ إِلَى الْمَلَكَةِ أَنْ مَعَكُمْ فِتْنَةٌ أَلَّذِينَ آمَنُوا سَأَلْنِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرَّعْبَ فَأَصْرَبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ وَأَصْرَبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ . ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [الأنفال: ١٢، ١٣]، وقال تعالى: ﴿سَأَلْنِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرَّعْبَ بِمَا أَشْرَكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَمَأْوَاهُمُ النَّارُ وَبِئْسَ مَثْوَى الظَّالِمِينَ﴾ [آل عمران: ١٥١]، وقال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ مَا ظَنَنْتُمْ أَنْ يَخْرُجُوا وَظَنُّوا أَنَّهُمْ مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنَ اللَّهِ فَأَلْتَنَّهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْشَسِبُوا وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرَّعْبَ يَخْرُجُونَ بِيَوْمِهِمْ بِأَيِّدِهِمْ وَأَيَّدَى الْمُؤْمِنِينَ فَأَغْرَبُوا بِأَوَّلِ الْأَنْصُرِ . وَلَوْلَا أَنْ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْجَلَاءَ لَعَذَّبَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابُ النَّارِ . ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَمَنْ يُشَاقِ اللَّهَ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الحشر: ٢-٤]، وقال تعالى: ﴿لَنْ يَصُرُواكُمْ إِلَّا أَذَىً وَإِنْ يُفْتَلِكُوكُمْ يُلَاقِيكُمْ أَذًى بَارِئًا ثُمَّ لَا يُصْرُونَ . ضَرِبْتَ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةَ أَيْنَ مَا تَفَعَّلُوا إِلَّا يَحِجِلْ مِنَ اللَّهِ وَحِجِلْ مِنَ النَّاسِ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَضَرِبْتَ عَلَيْهِمُ الْمَسْكَنَةَ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾ [آل عمران: ١١١، ١١٢]، وقال تعالى: ﴿تَكَرَّى كَثِيرًا مِنْهُمْ يَتَوَلَّوْكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيَبْسَ مَا قَدَّمْتَهُمْ أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي الْعَذَابِ هُمْ خَالِدُونَ . وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ وَالْآخِرَةِ مَا أَرْسَلْنَا إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَاءَ وَلَكِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ فَسِقُونَ﴾ [المائدة: ٨٠، ٨١]، وقال تعالى: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَوَدَّةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصْرُكَ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ مِنْهُمْ قَتِيلِينَ وَرُحْبَانًا وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [المائدة: ٨٢]، وقال تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطَّعُوا أَرْحَامَكُمْ . أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعَمَّى أَبْصَرَهُمْ . أَفَلَا يَنْذَرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبِ أَقْفَالُهَا . إِنَّ الَّذِينَ أَنْزَلْنَاهُ عَلَيْكَ آذَانًا لَكِنْ بَعْدَ مَا بَيَّنَّ لَهُمُ الْهُدَى السَّيِّئِينَ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمَلَى لَهُمْ . ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لِلَّذِينَ كَرِهُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ سَنُطِيعُكُمْ فِي بَعْضِ الْأَمْرِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِسْرَارَهُمْ﴾ [محمد: ٢٢-٢٦]، وقال تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهَ لَئِنْ آتَيْنَا مِنْ

فَضْلِهِمْ لِنَصَّدَقَنَّهُمْ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ . فَلَمَّا ءَاتَاهُمْ مِنْ فَضْلِهِ بَخِلُوا بِهِ وَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ . فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴿ [التوبة: ٧٥ - ٧٧] ، وقال تعالى: ﴿ فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ فَاسْتَدْنُوكَ لِلْخُرُوجِ فَقُلْ لَنْ تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا وَلَنْ تُقِيمُوا مَعِيَ عِدًّا إِذْ كُنْتُمْ رَضِيتُمْ بِالْقُعُودِ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَاقْعُدُوا مَعَ الْخَالِفِينَ ﴾ [التوبة: ٨٣] ، وقال تعالى - في ضد هذا - : ﴿ وَعَدَكُمْ اللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا فَعَجَّلَ لَكُمْ هَذِهِ وَكَفَّ أَيْدِيَ النَّاسِ عَنْكُمْ وَلِتَكُونَ ءَايَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ وَيَهْدِيَكُمْ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا ﴾ إلى قوله: ﴿ وَلَوْ فَتَنَّاكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوَلَّوْا الْأَذْبَر ثُمَّ لَا يَجِدُونَ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا . سُنَّةَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا ﴾ [الفتح: ٢٠ - ٢٣] .

وتوليتهم الأدبار ليس مما نهوا عنه، ولكن هو من جزاء أعمالهم، وهذا باب واسع .

٢٤٥/١٤

/فصل/

وإذا كانت السيئات التي يعملها الإنسان قد تكون من جزاء سيئات تقدمت - وهي مضرة - جاز أن يقال: هي مما أصابه من السيئات وهي بذنوب تقدمت .

وعلى كل تقدير، فالذنوب التي يعملها هي من نفسه، وإن كانت مقدرة عليه؛ فإنه إذا كان الجزاء الذي هو مسبب عنها من نفسه، فعمله الذي هو ذلك الجزاء من نفسه بطريق الأولى، وكان النبي ﷺ يقول في خطبته: «نعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا» (١) .

وقال له أبو بكر - رضى الله عنه - : علمنى دعاء . فقال: « قل اللهم فاطر السموات والأرض، عالم الغيب والشهادة، رب كل شيء ومليكه؛ أشهد أن لا إله إلا أنت، أعوذ بك من شر نفسى، وشر الشيطان وشركه، وأن أقترف على نفسى سوءاً، أو أجره إلى مسلم، قلله إذا أصبحت، وإذا أمسيت، وإذا أخذت مضجعك » (٢) .

/فقد بين أن قوله: ﴿ فَنَنْفُسُكُمْ ﴾ [النساء: ٧٩] يتناول العقوبات على الأعمال، ٢٤٦/١٤ ويتناول الأعمال، مع أن الكل بقدر الله .

(١) سبق تخريجه ص ٣٥٧ .

(٢) أبو داود في الأدب (٥٠٦٧) والترمذي في الدعوات (٣٥٢٩) .

فصل

وليس للقدرية أن يحتجوا بالآية لوجوه:

منها: أنهم يقولون: فعل العبد - حسنة كان أو سيئة - هو منه، لا من الله، بل الله قد أعطى كل واحد من الاستطاعة ما يفعل به الحسنات والسيئات، لكن هذا عندهم أحدث إرادة فَعَلَ بها الحسنات، وهذا أحدث إرادة فعل بها السيئات، وليس واحد منها من إحداث الرب عندهم.

والقرآن قد فرق بين الحسنات والسيئات، وهم لا يفرقون في الأعمال بين الحسنات والسيئات إلا من جهة الأمر، لا من جهة كون الله خلق الحسنات دون السيئات، بل هو عندهم لم يخلق لا هذا ولا هذا.

لكن منهم من يقول: بأنه يحدث من الأعمال الحسنة والسيئة ما يكون جزاء، كما يقوله أهل السنة.

٢٤٧/١٤ / لكن على هذا، فليست كل الحسنات من الله، ولا كل السيئات، بل بعض هذا، وبعض هذا.

الثاني: أنه قال: ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٧٨] فجعل الحسنات من عند الله كما جعل السيئات من عند الله، وهم لا يقولون بذلك في الأعمال، بل في الجزاء. وقوله - بعد هذا - : ﴿مَّا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ﴾ و﴿مِنْ سَيِّئَةٍ﴾ [النساء: ٧٩] مثل قوله: ﴿وإن تُصِيبَهُمْ حَسَنَةٌ﴾ وقوله: ﴿وإن تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ﴾ [النساء: ٧٨].

الثالث: أن الآية أريد بها: النعم والمصائب - كما تقدم - وليس للقدرية المجبرة أن تحتج بهذه الآية على نفي أعمالهم التي استحقوا بها العقاب؛ فإن قوله: ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾ هو النعم والمصائب؛ ولأن قوله: ﴿مَّا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَرِنَ اللَّهُ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَرِنَ نَفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩]، حجة عليهم، ويبان أن الإنسان هو فاعل السيئات، وأنه يستحق عليها العقاب. والله ينعم عليه بالحسنات - عملها وجزائها - فإنه إذا كان ما أصابهم من حسنة فهو من الله؛ فالنعم من الله، سواء كانت ابتداء أو كانت جزاء. وإذا كانت جزاء - وهى من الله - فالعمل الصالح الذى كان سببها هو - أيضاً - من الله، أنعم بهما الله على العبد.

وإلا فلو كان هو من نفسه - كما كانت السيئات من نفسه - لكان كل ذلك من نفسه، والله - تعالى - قد فرق بين نوعين فى الكتاب والسنة، كما فى الحديث الصحيح الإلهى

عن الله: « يا عبادى، إنما هى أعمالكم/أحصىها لكم، ثم أوفىكم بإياها، فمن وجد خيراً ٢٤٨/١٤ فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه»^(١)، وقال تعالى: ﴿أَوْ لَمَّا أَصَبْتُمْ مُمْسِيَةً قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَهَا قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٥]، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ نَضَبْتُمْ سَيَئَهُ بِمَا قَدَّمْتِ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦]، وقال تعالى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الروم: ٤١]، وقال تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْتَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمْ الظَّالِمِينَ﴾ [الزخرف: ٧٦]، وقال تعالى: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمِمَّنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٥]، وقال تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ﴾ [الحجرات: ٧]، وقد أمروا أن يقولوا في الصلاة: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ . صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٦، ٧].

فصل

وقد ظن طائفة أن في الآية إشكالاً، أو تناقضاً في الظاهر، حيث قال: ﴿كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ ثم فرق بين الحسنات والسيئات، فقال: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩].

/ وهذا من قلة فهمهم، وعدم تدبرهم الآية، وليس في الآية تناقض، لا في ظاهرها، ٢٤٩/١٤ ولا في باطنها، لا في لفظها ولا معناها؛ فإنه ذكر عن المنافقين، والذين في قلوبهم مرض، الناكسين عن الجهاد، ما ذكره بقوله: ﴿أَيُّنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشِيدَةٍ وَإِنْ تُضَيِّبْتُمْ حَسَنَةً يَقُولُوا هَٰذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُضَيِّبْتُمْ سَيِّئَةً يَقُولُوا هَٰذَا مِنْ عِنْدِكَ﴾ [النساء: ٧٨]، هذا يقولونه لرسول ﷺ، أى: بسبب ما أمرتنا به من دينك، والرجوع عما كنا عليه، أصابتنا هذه السيئات؛ لأنك أمرتنا بما أوجبها. فالسيئات هى المصائب، والأعمال التى ظنوا أنها سبب المصائب هو أمرهم بها.

وقولهم: ﴿مِنْ عِنْدِكَ﴾ تناول مصائب الجهاد التي توجب الهزيمة؛ لأنه أمرهم بالجهاد، وتناول - أيضاً - مصائب الرزق على جهة التشاؤم، والتطير، أى: هذا عقوبة لنا بسبب دينك، كما كان قوم فرعون يتطيرون بموسى وبمن معه، وكما قال أهل القرية للمرسلين: ﴿إِنَّا نَطَّيَّرْنَا بِكُمْ﴾ [يس: ١٨]، وكما قال الكفار من ثمود لصالح ولقومه:

(١) مسلم فى البر والصلة (٢٥٧٧/٥٥) .

﴿أَطَاعْنَا بِكَ وَيَمَنَّا مَعَكَ﴾ [النمل: ٤٧]، فكانوا يقولون عما يصيبهم - من الحرب، والزلازل والجراح والقتل، وغير ذلك مما يحصل من العدو - : هو منك؛ لأنك أمرتنا بالأعمال الموجبة لذلك. ويقولون عن هذا، وعن المصائب السماوية: إنها منك، أى: ٢٥٠/١٤ بسبب طاعتنا لك واتباعنا لدينك، أصابتنا هذه المصائب، كما قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَهُ فِتْنَةٌ أُنْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ﴾ [الحج: ١١].

فهذا يتناول كل من جعل طاعة الرسول، وفعل ما بعث به مسبباً لشر أصابه، إما من السماء وإما من آدمى، وهؤلاء كثيرون.

لم يقولوا: ﴿هَٰذَا مِنِّي عِنْدَكَ﴾ بمعنى: أنك أنت الذي أحدثتها؛ فإنهم يعلمون أن الرسول ﷺ لم يحدث شيئاً من ذلك، ولم يكن قولهم: ﴿مِنِّي عِنْدَكَ﴾ خطاباً من بعضهم لبعض، بل هو خطاب للرسول ﷺ.

ومن فهم هذا تبين له أن قوله: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ﴾ لا يناقض قوله: ﴿كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ بل هو محقق له؛ لأنهم - هم ومن أشبههم إلى يوم القيامة - يجعلون ما جاء به الرسول، والعمل به سبباً لما قد يصيبهم من مصائب، وكذلك من أطاعه إلى يوم القيامة.

وكانوا تارة يقدحون فيما جاء به، ويقولون: ليس هذا مما أمر الله به، ولو كان مما أمر الله به لما جرى على أهله هذا البلاء.

٢٥١/١٤ / وتارة لا يقدحون في الأصل، لكن في القضية المعنية، فيقولون: هذا بسوء تدبير الرسول، كما قال عبد الله بن أبي بن سلول يوم أُحُد - إذ كان رأيُه مع رأى النبي ﷺ ألا يخرجوا من المدينة - فسأله ﷺ ناس ممن كان لهم رغبة في الجهاد أن يخرج، فوافقهم، ودخل بيته ولبس لأُمته فلما لبس لأُمته ندموا، وقالوا للنبي ﷺ: أنت أعلم، فإن شئت ألا نخرج، فلا نخرج فقال: «ما ينبغي لنبي إذا لبس لأُمته أن ينزعها، حتى يحكم الله بينه وبين عدوه»^(١) يعنى: أن الجهاد يلزم بالشروع، كما يلزم الحج، لا يجوز ترك ما شرع فيه منه إلا عند العجز بالإحصار في الحج.

(١) البخارى فى الاعتصام معلقا (الفتح ١٣/٣٣٩)، وأحمد ٣/٣٥١ عن جابر بن عبد الله واللفظ له . والأامة: الدرع ، وقيل: السلاح . ولأمة الحرب : أداته . انظر : النهاية ٤/ ٢٢٠ .

فصل

والمفسرون ذكروا في قوله: ﴿وَأِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ﴾ [النساء: ٧٨] هذا وهذا.

فعن ابن عباس، والسدي، وغيرهما: أنهم يقولون هذا تشاؤماً بدينه.

وعن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، قال: بسوء تدبيرك - يعنى/ كما قاله عبد الله بن ٢٥٢/١٤ أبي وغيره يوم أحد - وهم كالذين ﴿قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا﴾ [آل عمران: ١٦٨].

فكل حال قولهم: ﴿مِنْ عِنْدِكَ﴾ هو طعن فيما أمر الله به ورسوله من الإيمان والجهاد، وجعل ذلك هو الموجب للمصائب التي تصيب المؤمنين المطيعين، كما أصابتهم يوم أحد. وتارة تصيب عدوهم، فيقول الكافرون: هذا بشؤم هؤلاء، كما قال أصحاب القرية للمرسلين: ﴿إِنَّا نَطِيرُنَا بِكُمْ﴾ [يس: ١٨]، وكما قال تعالى - عن آل فرعون -: ﴿فَإِذَا جَاءَهُمْ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ أَلَا نَحْنُمُ طَائِرَهُمْ عِنْدَ اللَّهِ وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ١٣١]، وقال تعالى - عن قوم صالح: ﴿قَالُوا أَطَّيَّرْنَا بِكَ وَيَمَنُ مَعَكَ قَالَ طَّيَّرَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ﴾ [النمل: ٤٧]. ولما قال أهل القرية: ﴿إِنَّا نَطِيرُنَا بِكُمْ لَئِنْ لَمْ تَنْتَهُوا لَنَرْجُمَنَّكُمْ وَلَيَمَسَّنَّكُم مِّنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾. قَالُوا طَّيَّرَكُمْ مَعَكُمْ أَيْنَ دُكِّرْتُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾ [يس: ١٨، ١٩].

قال الضحاك في قوله: ﴿أَلَا إِنَّمَا طَّيَّرَهُمْ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ١٣١] يقول: الأمر من قبل الله، ما أصابكم من أمر فمن الله، بما كسبت أيديكم.

/ وقال ابن أبي طلحة عن ابن عباس: معايبكم. وقال قتادة: عملكم عند الله. ٢٥٣/١٤ وفى رواية غير على: عملكم عند الله ولكنكم قوم تفتنون، أى: تبتلون بطاعة الله ومعصيته. رواهما ابن أبى حاتم وغيره.

وعن ابن إسحاق قال: قالت الرسل: ﴿طَّيَّرَكُمْ مَعَكُمْ﴾ أى: أعمالكم.

فقد فسروا «الطائر» بالأعمال وجزائها؛ لأنهم كانوا يقولون: إنما أصابنا ما أصابنا من المصائب بذنوب الرسل وأتباعهم.

فبين الله - سبحانه - أن طائرهم - وهو الأعمال وجزاؤها - هو عند الله وهو معهم. فهو معهم لأن أعمالهم وما قدر من جزائها معهم، كما قال تعالى: ﴿وَكُلُّ إِنْسَانٍ لَّزِمَتَهُ طَيْرُهُ فِي غُتُوِّهِ﴾ [الإسراء: ١٣]، وهو من الله؛ لأن الله - تعالى - قدر تلك المصائب

بأعمالهم. فمن عنده تنزل عليهم المصائب، جزاء على أعمالهم لا بسبب الرسل وأتباعهم. وفي هذا يقال: إنهم يجزون بأعمالهم، لا بأعمال غيرهم؛ ولذلك قال في هذه الآية - لما كان المنافقون والكفار ومن في قلبه مرض يقول: هذا الذي أصابنا هو بسبب ما جاء به محمد، ٢٥٤/١٤ عقوبة/دينية وصل إلينا - بين سبحانه -: أن ما أصابهم من المصائب إنما هو بذنوبهم.

ففي هذا رد من أعرض عن طاعة الرسول ﷺ لثلاث تصيبه تلك المصائب، وعلى من انتسب إلى الإيمان بالرسول، ونسبها إلى فعل ما جاء به الرسول، وعلى من أصابته مع كفره بالرسول ونسبها إلى ما جاء الرسول.

فصل

والمقصود أن ما جاء به الرسول ﷺ ليس سبباً لشيء من المصائب، ولا تكون طاعة الله ورسوله قط سبباً لمصيبة، بل طاعة الله والرسول لا تقتضي إلا جزاء أصحابها بخيرى الدنيا والآخرة، ولكن قد تصيب المؤمنين بالله ورسوله مصائب بسبب ذنوبهم، لا بما أطاعوا فيه الله والرسول، كما لحقهم يوم أحد بسبب ذنوبهم، لا بسبب طاعتهم الله ورسوله ﷺ.

وكذلك ما ابتلوا في السراء والضراء والزلازل، ليس هو بسبب نفس إيمانهم وطاعتهم، ٢٥٥/١٤ لكن امتحنوا به، ليتخلصوا مما فيهم من الشر/وفتنوا كما يفتن الذهب بالنار؛ ليميز طيبه من خبيثه، والنفوس فيها شر، والامتحان يحصن المؤمن من ذلك الشر الذي في نفسه، قال تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ . وَلِيُمَحِّصَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَيَمْحَقَ الْكَافِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٠، ١٤١]، وقال تعالى: ﴿وَلِيَبْتَلِيَ اللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحِّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، ولهذا قال صالح - عليه السلام - لقومه: ﴿طَعْنُوا كُنُوزَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ﴾ [النمل: ٤٧].

ولهذا كانت المصائب تكفر سيئات المؤمنين بالصبر عليها ترتفع درجاتهم، وما أصابهم في الجهاد من مصائب بأيدي العدو، فإنه يعظم أجرهم بالصبر عليها.

وفي الصحيح عن النبي ﷺ قال: «ما من غازية يغزون في سبيل الله، فيسلمون ويغنمون إلا تعجلوا ثلثي أجرهم، وإن أصيبوا وأخفقوا تم لهم أجرهم» (١).

(١) مسلم في الإمامة (١٩٠٦/١٥٣، ١٥٤) عن عبد الله بن عمرو .

وأما ما يلحقهم من الجوع والعطش والتعب، فذاك يكتب لهم به عمل صالح، كما قال تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَطَلُونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [التوبة: ١٢٠].

وشواهد هذا كثيرة.

٢٥٦/١٤

فصل

والمقصود أن قوله: ﴿وإن تُصِيبَهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٧٨] فإنهم جعلوا ما يصيبهم من المصائب بسبب ما جاءهم به الرسول، وكانوا يقولون: النعمة التي تصيبنا هي من عند الله، والمصيبة من عند محمد، أى: بسبب دينه وما أمر به، فقال تعالى: قل هذا وهذا من عند الله، لا من عند محمد، محمد لا يأتي لا بنعمة ولا بمصيبة؛ ولهذا قال بعد هذا: ﴿قَالَ هَؤُلَاءِ الْقَوْمُ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٧٨] قال السدى وغيره: هو القرآن؛ فإن القرآن إذا هم فقهوا ما فيه تبين لهم أنه إنما أمرهم بالخير، والعدل والصدق، والتوحيد. لم يأمرهم بما يكون سبباً للمصائب؛ فإنهم إذا فهموا ما فى القرآن علموا أنه لا يكون سبباً للشر مطلقاً. وهذا مما يبين أن ما أمر الله به يعلم بالأمر به حسنة ونفعة، وأنه مصلحة للعباد، وليس كما يقول من يقول: قد يأمر الله العباد بما لا مصلحة لهم فيه إذا فعلوه، بل فيه مضرة لهم.

٢٥٧/١٤

/ فإنه لو كان كذلك لكان قد يصدقه المتطيرون بالرسول وأتباعهم.

ومما يوضح ذلك: أنه لما قال: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ﴾ قال بعدها: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩]، فإنه قد شهد له بالرسالة بما أظهره على يديه من الآيات والمعجزات، وإذا شهد الله له كفى به شهيداً، ولم يضره جحد هؤلاء لرسالته، بما ذكروه من الشبه التي هي عليهم لا لهم، بما أرادوا أن يجعلوا سيئاتهم وعقوباتهم حجة على إبطال رسالته، والله - تعالى - قد شهد له أنه أرسله للناس رسولاً، فكان ختم الكلام بهذا إبطالا لقولهم: إن المصائب من عند الرسول؛ ولهذا قال بعد هذا: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ [النساء: ٨٠].

فصل

وكان فيما ذكره إبطال لقول الجهمية المجبرة ونحوهم، ممن يقول : إن الله قد يعذب العباد بلا ذنب، وأنه قد يأمر العباد بما لا ينفعهم، بل بما يضرهم، فإن فعلوا ما أمرهم به حصل لهم الضرر، وإن لم يفعلوه عاقبهم.

٢٥٨/١٤ /يقولون هذا ومثله، ويزعمون أن هذا لأنه يفعل ما يشاء.

والقرآن يرد على هؤلاء من وجوه كثيرة، كما يرد على المكذبين بالقدر.

فالآية ترد على هؤلاء وهؤلاء - كما تقدم - مع احتجاج الفريقين بها، وهي حجة على الفريقين.

فإن قال نفاة القدر : إنما قال في الحسنة : هي من الله، وفي السيئة : هي من نفسك، لأنه يأمر بهذا، وينهى عن هذا، باتفاق المسلمين.

قالوا : ونحن نقول : المشيئة ملازمة للأمر، فما أمر به فقد شاء، وما لم يأمر به لم يشأ. فكانت مشيئته وأمره حاضرة على الطاعة دون المعصية؛ فلهذا كانت هذه منه دون هذه.

قيل : أما الآية، فقد تبين أن الذين قالوا : الحسنة من عند الله والسيئة من عندك، أرادوا : من عندك يا محمد، أى : بسبب دينك. فجعلوا رسالة الرسول هي سبب المصائب، وهذا غير مسألة القدر.

٢٥٩/١٤ وإذا كان قد أريد : أن الطاعة والمعصية - مما قد قيل - كان/قوله : ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾ [النساء : ٧٨] حجة عليكم - كما تقدم.

وقوله بعد هذا : ﴿مَّا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾ [النساء : ٧٩] لا ينافي ذلك، بل «الحسنة» أنعم الله بها وبثوابها، و«السيئة» هي من نفس الإنسان ناشئة، وإن كانت بقضائه وقدره، كما قال تعالى : ﴿مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ [الفرق : ٢]، فمن المخلوقات ماله شر، وإن كان بقضائه وقدره.

وأنتم تقولون : الطاعة والمعصية هما من إحداث الإنسان، بدون أن يجعل الله هذا فاعلا وهذا فاعلا، وبدون أن يخص الله المؤمن بنعمة ورحمة أطاعه بها؟ وهذا مخالف للقرآن.

فصل

فإن قيل : إذا كانت الطاعات والمعاصي مقدرة، والنعم والمصائب مقدرة، فلم فرق بين الحسنات التي هي النعم، والسيئات التي هي المصائب؟ فجعل هذه من الله، وهذه من نفس الإنسان؟.

قيل : لفرق بينهما :

/الفرق الأول : أن نعم الله وإحسانه إلى عباده يقع ابتداء بلا سبب منهم أصلاً، فهو ٢٦٠/١٤ ينعم بالعافية والرزق والنصر، وغير ذلك على من لم يعمل خيراً قط، وينشئ للجنة خلقاً يسكنهم فضول الجنة، وقد خلقهم في الآخرة لم يعملوا خيراً، ويدخل أطفال المؤمنين ومجانينهم الجنة برحمته بلا عمل. وأما العقاب، فلا يعاقب أحداً إلا بعمله.

الفرق الثاني: أن الذي يعمل الحسنات، إذا عملها، فنفس عمله - الحسنات - هو من إحسان الله، ويفضله عليه بالهداية والإيمان، كما قال أهل الجنة: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ﴾ [الأعراف: ٤٣].

وفي الحديث الصحيح: «يا عبادي، إنما هي أعمالكم أحصيها لكم ثم أوفيكم إياها، فمن وجد خيراً فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه» (١).

فنفس خلق الله لهم أحياء، وجعله لهم السمع والأبصار والأفئدة، هو من نعمته. ونفس إرسال الرسول إليهم، وتبليغه البلاغ المبين الذي اهتموا به، هو من نعمته.

والهامهم الإيمان، وهدايتهم إليه، وتخصيصهم بمزيد نعمة حصل لهم بها الإيمان دون ٢٦١/١٤ الكافرين؛ هو من نعمته، كما قال تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ . فَضَلَّ مِنَ اللَّهِ وَنِعْمَةً﴾ [الحجرات: ٧، ٨].

فجميع ما يتقلب فيه العالم من خيري الدنيا والآخرة، هو نعمة محضة منه، بلا سبب سابق يوجب لهم حقاً، ولا حول ولا قوة لهم من أنفسهم إلا به، وهو خالق نفوسهم، وخالق أعمالها الصالحة وخالق الجزاء.

فقوله: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النساء: ٧٩] حق من كل وجه، ظاهراً وباطناً على مذهب أهل السنة.

(١) سبق تخريجه ص ٣٧١.

وأما السيئة : فلا تكون إلا بذنب العبد، وذنبه من نفسه. وهو لم يقل : إني لم أقدر ذلك ولم أخلقه، بل ذكر للناس ما ينفعهم.

فصل

فإذا تدبر العبد علم أن ما هو فيه من الحسنات من فضل الله، فشكر الله، فزاده الله من فضله عملاً صالحاً، ونعماً يفيضها عليه.

٢٦٢/١٤ / وإذا علم أن الشر لا يحصل له إلا من نفسه بذنوبه استغفر وتاب، فزال عنه سبب الشر. فيكون العبد دائماً شاكراً مستغفراً، فلا يزال الخير يتضاعف له، والشر يندفع عنه، كما كان النبي ﷺ، يقول في خطبته - : « الحمد لله » فيشكر الله، ثم يقول : « نستعينه ونستغفره » نستعينه على الطاعة، ونستغفره من المعصية، ثم يقول : « ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا » (١) فيستعيذ به من الشر الذي في النفس، ومن عقوبة عمله، فليس الشر إلا من نفسه ومن عمل نفسه، فيستعيذ الله من شر النفس؛ أن يعمل بسبب سيئاته الخطايا، ثم إذا عمل استعاذ بالله من سيئات عمله ومن عقوبات عمله، فاستعان على الطاعة وأسبابها، واستعاذ به من المعصية وعقابها.

فعلم العبد بأن ما أصابه من حسنة فمن الله، وما أصابه من سيئة فمن نفسه - يوجب له هذا وهذا، فهو - سبحانه - فرق بينهما هنا، بعد أن جمع بينهما في قوله تعالى : ﴿ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ ﴾ [النساء : ٧٨].

فبين أن الحسنات والسيئات : النعم والمصائب، والطاعات والمعاصي، على قول من أدخلها في : ﴿ مِّنْ عِندِ اللَّهِ ﴾.

٢٦٣/١٤ ثم بين الفرق الذي يتنفعون به، وهو أن هذا الخير من /نعمة الله، فاشكروه يزدكم، وهذا الشر من ذنوبكم، فاستغفروه، يدفعه عنكم.

قال الله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَتْ أَلَلَةٌ لِّعَذَابِهِمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَتْ أَلَلَةٌ لِّعَذَابِهِمْ وَهُمْ يَسْتَعْفِرُونَ ﴾ [الأنفال : ٣٣]، وقال تعالى : ﴿ أَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْإِلهُ ثُمَّ قُضِيَ لَهُ لَدُنْ حَكِيمٍ خَيْرٍ . أَلَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ إِنِّي لَكُمْ مِنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ . وَإِنْ أَسْتَعْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُبَوُّوا إِلَيْهِ يُمَتِّعْكُمْ مَتَاعًا حَسَنًا إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى وَيُؤْتِ كُلَّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ ﴾ [هود : ١-٣].

والمذنب إذا استغفر ربه من ذنبه، فقد تأسى بالسعداء من الأنبياء والمؤمنين، كادم وغيره. وإذا أصر، واحتج بالقدر، فقد تأسى بالأشقياء، كإبليس ومن اتبعه من الغاوين.

(١) سبق تخريجه ص ٣٥٧.

فكان من ذكره : أن السيئة من نفس الإنسان بذنوبه، بعد أن ذكر : أن الجميع من عند الله - تنبيهاً على الاستغفار والتوبة، والاستعاذة بالله من شر نفسه وسيئات عمله، والدعاء بذلك في الصباح والمساء، وعند المنام، كما أمر رسول الله ﷺ بذلك أبا بكر الصديق، أفضل الأمة، حيث علمه أن يقول : «اللهم فاطر السموات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أعوذ بك من شر نفسي/وشر الشيطان وشركه، وأن أترف على نفسي سوءاً أو أهمله إلى مسلم»^(١). فيستغفر مما مضى، ويستعيذ مما يستقبل، فيكون من حزب السعداء.

وإذا علم أن الحسنة من الله - الجزاء والعمل - سأل أن يعينه على فعل الحسنات، بقوله : ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة : ٥]، وبقوله : ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة : ٦]، وقوله : ﴿رَبَّنَا لَا تُخِزْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران : ٨] ونحو ذلك.

وأما إذا أخبرنا أن الجميع من عند الله فقط، ولم يذكر الفرق، فإنه يحصل من هذا التسوية، فأعرض العاصي والمذنب عن ذم نفسه وعن التوبة من ذنوبها، والاستعاذة من شرها، بل وقام في نفسه أن يحتج على الله بالقدر. وتلك حجة داحضة لا تنفع، بل تزيده عذاباً وشقاء، كما زادت إبليس لما قال : ﴿فِيمَا أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الأعراف : ١٦]، وقال : ﴿رَبِّ يَا أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَا أَغْوِيَهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر : ٣٩].

وكالذين يقولون يوم القيامة ﴿لَوْ أَنَّنَا أَلَّفَ اللَّهُ هَٰذِهِ لَكُنْتُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ [الزمر : ٥٧]، [٢٦٥/١٤]، وكالذين قالوا : ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام : ١٤٨].

فمن احتج بالقدر على ما فعله من ذنوبه، وأعرض عما أمر الله به، من التوبة والاستغفار، والاستعاذة بالله، والاستعاذة به، واستهوائه - كان من أخسر الناس في الدنيا والآخرة. فهذا من فوائد ذكر الفرق بين الجمع.

فصل

الفرق الثالث: أن الحسنة يضاعفها الله وينميها، ويثيب على الهم بها، والسيئة لا يضاعفها، ولا يأخذ على الهم بها. فيعطى صاحب الحسنة من الحسنات فوق ما عمل، وصاحب السيئة لا يجزيه إلا بقدر عمله، قال تعالى : ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَلِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلُهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [الأنعام : ١٦٠].

الفرق الرابع : أن الحسنة مضافة إليه؛ لأنه أحسن بها من كل وجه - كما تقدم - فما

(١) سبق تخريجه ص ٣٦٩.

من وجه من وجوها إلا وهو يقتضى الإضافة إليه .

٢٦٦/١٤ / وأما السيئة فهو إنما يخلقها بحكمة، وهى باعتبار تلك الحكمة من إحسانه، فإن الرب لا يفعل سيئة قط، بل فعله كله حسن وحسنات، وفعله كله خير .

ولهذا كان النبى ﷺ يقول فى دعاء الاستفتاح : «والخير بيدك، والشر ليس إليك»^(١)، فإنه لا يخلق شراً محضاً، بل كل ما يخلقه ففیه حكمة، هو باعتبارها خيراً، ولكن قد يكون فيه شر لبعض الناس وهو شر جزئى إضافى، فأما شر كلى، أو شر مطلق، فالرب منزّه عنه، وهذا هو الشر الذى ليس إليه .

وأما الشر الجزئى الإضافى، فهو خير باعتبار حكمته؛ ولهذا لا يضاف الشر إليه مفرداً قط، بل إما أن يدخل فى عموم المخلوقات، كقوله: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠١] وإما أن يضاف إلى السبب كقوله تعالى: ﴿مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ [الفلق: ٢] وإما أن يحذف فاعله، كقول الجن: ﴿وَأَنَّا لَا تَدْرِي أَشَرُّ أُرِيدَ يَمَنَ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ [الجن: ١٠] .

٢٦٧/١٤ وهذا الموضع ضل فيه فريقان من الناس الخائضين فى القدر بالباطل / فرقة كذبت بهذا، وقالت : إنه لا يخلق أفعال العباد، ولا يشاء كل ما يكون؛ لأن الذنوب قبيحة، وهو لا يفعل القبيح، وإرادتها قبيحة، وهو لا يريد القبيح .

وفرقة لما رأت أنه خالق هذا كله ولم تؤمن أنه خلق هذا لحكمة، بل قالت : إذا كان يخلق هذا فيجوز أن يخلق كل شر، ولا يخلق شيئاً لحكمة، وما ثم فعل تنزه عنه بل كل ما كان ممكناً جاز أن يفعله .

وجوزوا أن يأمر بكل كفر ومعصية، وينهى عن كل إيمان وطاعة، وصدق وعدل، وأن يعذب الانبياء، وينعم الفراعنة والمشركين وغير ذلك ولم يفرقوا بين مفعول ومفعول .

وهذا منكر من القول وزور، كالأول، قال تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً نَحْنُهُمْ وَمَا يَكْفُرُونَ﴾ [الجن: ٢١]، وقال تعالى: ﴿أَنَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَرِ﴾ . مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ [القلم: ٣٥، ٣٦]، وقال تعالى: ﴿أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَرِ﴾ [ص: ٢٨] ونحو ذلك مما يوجب أنه يفرق بين الحسنات والسيئات،

٢٦٨/١٤ وبين المحسن والمسيء ، وأن من جوز عليه التسوية بينهما، فقد أتى بقول منكر، وزور ينكر عليه .

(١) سبق تخريجه ص ٢٤٢ .

وليس إذا خلق ما يتأذى به بعض الحيوانات لا يكون فيه حكمة، بل فيه من الحكمة والرحمة ما يخفى على بعضهم، مما لا يقدر قدره إلا الله.

وليس إذا وقع فى المخلوقات ما هو شر جزئى بالإضافة يكون شراً كلياً عاماً، بل الأمور العامة الكلية لا تكون إلا خيراً ومصلحة للعباد، كالمرط العام، وكإرسال رسول عام.

وهذا مما يقتضى أنه لا يجوز أن يؤيد الله كذاباً عليه بالمعجزات التى أيد بها أنبياءه الصادقين؛ فإن هذا شر عام للناس، يضلهم ويفسد عليهم دينهم ودنياهم وآخرتهم. وليس هذا كالمملك الظالم، والعدو؛ فإن المنك الظالم لابد أن يدفع الله به من الشر أكثر من ظلمه.

وقد قيل : ستون سنة بإمام ظالم، خير من ليلة واحدة بلا إمام.

/ وإذا قدر كثرة ظلمه، فذاك ضرر فى الدين، كالمصائب تكون كفارة لذنوبهم ويثابون ٢٦٩/١٤ عليها، ويرجعون فيها إلى الله، ويستغفرونه ويتوبون إليه، وكذلك ما يسلط عليهم من العدو.

وأما من يكذب على الله، ويقول - أي يدعى - : إنه نبي، فلو أيده الله تأييد الصادق، للزم أن يسوى بينه وبين الصادق.

فيستوى الهدى والضلال، والخير والشر، وطريق الجنة وطريق النار، ويرتفع التمييز بين هذا وهذا، وهذا مما يوجب الفساد العام للناس فى دينهم ودنياهم وآخرتهم.

ولهذا أمر النبي ﷺ بقتال من يقاتل على الدين الفاسد من أهل البدع، كالخوارج، وأمر بالصبر على جور الأئمة، ونهى عن قتالهم والخروج عليهم؛ ولهذا قد يمكن الله كثيراً من الملوك الظالمين مدة.

وأما المتنبتون الكذابون، فلا يطيل تمكينهم، بل لابد أن يهلكهم؛ لأن فسادهم عام فى الدين والدنيا والآخرة، قال تعالى: ﴿وَلَوْ نَفَّكَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ . لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ . ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ﴾ [الحاقة : ٤٤ - ٤٦]، وقال تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْعَلْ عَلَى اللَّهِ كَذِباً فَإِنْ يَشَأْ اللَّهُ يَنْزِلْ عَلَى قَلْبِكَ﴾ [الشورى : ٢٤]، فأخبر أنه - بتقدير الافتراء - لا بد أن يعاقب من ٢٧٠/١٤ افترى عليه.

فصل

وهذا الوضع مما اضطرب فيه الناس، فاستدلت القدريّة النفاة والمجبرة على أنه إذا جاز أن يضل شخصاً، جاز أن يضل كل الناس. وإذا جاز أن يعذب حيواناً بلا ذنب ولا عوض، جاز أن يعذب كل حي بلا ذنب ولا عوض، وإذا جاز عليه ألا يعين واحداً ممن أمره على طاعة أمره، جاز ألا يعين كل الخلق. فلم يفرق الطائفتان بين الشر الخاص والعام، وبين الشر الإضافي، والشر المطلق، ولم يجعلوا في الشر الإضافي حكمة يصير بها من قسم الخير.

ثم قال النفاة : وقد علم أنه منزّه عن تلك الأفعال، فإننا لو جوزنا عليه هذا لجوزنا عليه تأييد الكذاب بالمعجزات، وتعذيب الأنبياء وإكرام الكفار، وغير ذلك، مما يستعظم العقلاء إضافته إلى الله - تعالى.

٢٧١/١٤ / فقالت المثبتة من الجهمية المجبرة : بل كل الأفعال جائزة عليه، كما جاز ذلك الخاص، وإنما يعلم أنه لا يفعل بما لا يفعل، أو يفعل ما يفعل بالخير، خبر الأنبياء عنه. وإلا فمهما قدر جاز أن يفعله، وجاز ألا يفعله، ليس في نفس الأمر سبب ولا حكمة، ولا صفة تقتضي التخصيص ببعض الأفعال دون بعض، بل ليس إلا مشيئة، نسبتها إلى جميع الحوادث سواء، ترجح أحد المتماثلين بلا مرجح.

فقل لهم : فيجوز تأييد الكذاب بالمعجز، فلا يبقى المعجز دليلاً على صدق الأنبياء. فلا يبقى خبر نبي يعلم به الفرق، فيلزم - مع الكفر بالأنبياء - ألا يعلم الفرق، لا بسمع ولا بعقل.

فاحتالوا للفرق بين المعجزات وغيرها، بأن تجويز إتيان الكذاب بالمعجزات يستلزم تعجيز الباري - تعالى - عما به يفرق بين الصادق والكاذب، أو لأن دلالتها على الصدق معلوم بالاضطرار، كما قد بسط الكلام على ذلك في غير هذا الموضع، وبين خطأ الطائفتين، وأن هؤلاء الذين اتبعوا جهماً في الجبر - ونفوا حكمة الله ورحمته، والأسباب التي بها يفعل، وما خلقه من القوى وغيرها - هم مبتدعة مخالفون للكتاب والسنة وإجماع السلف، مع مخالفتهم لصريح المعقول.

كما أن القدريّة النفاة مخالفون للكتاب والسنة وإجماع السلف، مع مخالفتهم لصريح المعقول.

والمقصود هنا الكلام على قوله تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنْ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكُمْ﴾ [النساء: ٧٩]، وأن هذا يقتضي أن العبد لا يزال شاكراً مستغفراً.

وقد ذكر أن الشر لا يضاف إلى الله إلا على أحد الوجوه الثلاثة. وقد تضمنت الفاتحة للأقسام الثلاثة، هو - سبحانه - : الرحمن الذي وسعت رحمته كل شيء، وفي الصحيح عن النبي ﷺ أنه أرحم بعباده من الوالدة بولدها ^(١)، وقد سبقت وغلبت رحمته غضبه، وهو الغفور الودود، الحليم الرحيم.

فإرادته أصل كل خير ونعمة، وكل خير ونعمة فمنة: ﴿وَمَا يَكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣].

وقد قال سبحانه: ﴿تَبَتَّ عِبَادِي أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ ثم قال: ﴿وَأَنَّ عَذَابِي هُوَ الْعَذَابُ الْأَلِيمُ﴾ [الحجر: ٤٩، ٥٠]، وقال تعالى: ﴿اعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ وَأَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [المائدة: ٩٨] فالغفرة والرحمة من صفاته المذكورة بأسمائه. فهي من ٢٧٣/١٤ موجب نفسه المقدسة، ومقتضاها ولوازمها.

وأما العذاب، فمن مخلوقاته، الذي خلقه بحكمة، هو باعتبارها حكمة ورحمة. فالإنسان لا يأتيه الخير إلا من ربه وإحسانه وجوده، ولا يأتيه الشر إلا من نفسه، فما أصابه من حسنة فمن الله، وما أصابه من سيئة فمن نفسه.

وقوله: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ﴾ إما أن تكون كاف الخطاب له ﷺ - كما قال ابن عباس وغيره - وهو الأظهر؛ لقوله بعد ذلك: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: ٧٩].

وإما أن تكون لكل واحد واحد من الآدميين، كقوله: ﴿يَتَأْتِيهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ﴾ [الانفطار].

لكن هذا ضعيف، فإنه لم يتقدم هنا ذكر الإنسان ولا مكانه، وإنما تقدم ذكر طائفة قالوا ما قالوه. فلو أريد ذكرهم لقليل: «ما أصابهم من حسنة فمن الله وما أصابهم من سيئة».

لكن خطب الرسول بهذا؛ لأنه سيد ولد آدم. وإذا كان هذا حكمه، كان هذا حكم غيره بطريق الأولى والأخرى، كما في مثل قوله: ﴿أَتَى اللَّهَ وَلَا تُطِيعُ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ﴾

(١) البخارى فى الادب (٥٩٩٤).

٢٧٤/١٤ [الأحزاب: ١]، وقوله تعالى: ﴿لَنْ أَشْرَكَتَ لِحَبْطِ عَمَلِكُ﴾ [الزمر: ٦٥]، وقوله: ﴿فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ مِمَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكَ فَتَسْأَلِ الَّذِينَ يَقْرَأُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [يونس: ٩٤].
ثم هذا الخطاب نوعان: نوع يختص لفظه به لكن يتناول غيره بطريق الأولى، كقوله: ﴿يَأَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبَغَّى مَرْصَاتَ آزْوَاجِكَ﴾ ثم قال: ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾ [التحریم: ١، ٢].

ونوع قد يكون خطابه خطاباً به لجميع الناس، كما يقول كثير من المفسرين: الخطاب له والمراد غيره.

وليس المعنى: أنه لم يخاطب بذلك، بل هو المقدم. فالخطاب له خطاب لجميع الجنس البشري. وإن كان هو لا يقع منه ما نهى عنه، ولا يترك ما أمر به، بل هذا يقع من غيره، كما يقول ولي الأمر للأمير: سافر غداً إلى المكان الفلاني، أي أنت ومن معك من العسكر. وكما ينهى أعز من عنده عن شيء، فيكون نهياً لمن دونه، وهذا معروف من الخطاب.

٢٧٥/١٤ فقوله: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾ الخطاب له ﷺ، وجميع الخلق داخلون في/هذا الخطاب بالعموم، وبطريق الأولى، بخلاف قوله: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: ٧٩]، فإن هذا له خاصة. ولكن من يبلغ عنه يدخل في معنى الخطاب، كما قال ﷺ: «بَلَّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً»^(١)، وقال: «نَضَّرَ اللَّهُ أَمْرًا سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا فَلَبَّغْهُ إِلَى مَنْ لَمْ يَسْمَعْهُ»^(٢)، وقال: «لِيُبَلِّغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ»^(٣)، وقال: «إِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ»^(٤)، وقد قال تعالى في القرآن: ﴿وَأَوْحَىٰ إِلَيْكَ هَٰذَا الْقُرْآنُ لِأَتَذْكُرَكَ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩].

والمقصود هنا أن الحسنة مضافة إليه - سبحانه - من كل وجه، والسيئة مضافة إليه لأنه خلقها، كما خلق الحسنة فلماذا قال: ﴿كُلُّ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾. ثم إنه إنما خلقها لحكمة، ولا تضاف إليه من جهة أنها سيئة، بل تضاف إلى النفس التي تفعل الشر بها لا لحكمة، فتستحق أن يضاف الشر والسيئة إليها، فإنها لا تقصد بما تفعله من الذنوب خيراً يكون فعله لأجله أرجح، بل ما كان هكذا فهو من باب الحسنات؛ ولهذا كان فعل الله حسناً، لا يفعل قبيحاً ولا سيئاً قط.

(١) البخاري في الأنبياء (٣٤٦١).

(٢) أبو داود في العلم (٣٦٦٠) والترمذي في العلم (٢٦٥٦). وقال: «حديث حسن».

(٣) البخاري في العلم (٦٧، ١٠٤)، ومسلم في القسامة (٢٩/١٦٧٩، ٣٠).

(٤) أبو داود في العلم (٣٦٤١) والترمذي في العلم (٢٦٨٢).

وقد دخل في هذا سيئات الجزاء والعمل؛ لأن المراد بقوله: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ﴾ و﴿مِنْ سَيِّئَةٍ﴾ النعم والمصائب - كما تقدم - لكن إذا كانت المصيبة من نفسه - لأنه أذنب - فالذنب من نفسه بطريق الأولى، فالسيئات من نفسه بلا ريب، وإنما جعلها منه مع الحسنة بقوله: ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾ كما تقدم، لأنها لا تضاف إلى الله مفردة، بل إما في ٢٧٦/١٤ العموم، كقوله: ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾.

وكذلك الأسماء التي فيها ذكر الشر، لا تذكر إلا مقرونة، كقولنا: «الضار النافع، المعطي المانع، المعز المذل» أو مقيدة، كقوله: ﴿إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنْقِمُونَ﴾ [السجدة: ٢٢]. وكل ما خلقه - مما فيه شر جزئي إضافي - ففيه من الخير العام والحكمة والرحمة أضعاف ذلك، مثل إرسال موسى إلى فرعون، فإنه حصل به التكذيب والهلاك لفرعون وقومه، وذلك شر بالإضافة إليهم، لكن حصل به - من النفع العام للخلق إلى يوم القيامة، والاعتبار بقصة فرعون - ما هو خير عام، فانتفع بذلك أضعاف أضعاف من استضر به، كما قال تعالى: ﴿فَلَمَّا ءَاسَفُونَا اُنْتَقِمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَاهُمْ أَجْمَعِينَ . فَجَعَلْنَاهُمْ سَلَفًا وَمَثَلًا لِّلْآخِرِينَ﴾ [الزخرف: ٥٥، ٥٦]. وقال تعالى - بعد ذكر قصته -: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَى﴾ [النازعات: ٢٦].

وكذلك محمد ﷺ، شقي برسالته طائفة من مشركي العرب وكفار أهل الكتاب، وهم الذين كذبوه، وأهلكهم الله تعالى بسببه، ولكن سعد بها أضعاف أضعاف هؤلاء.

ولذلك من شقى به من أهل الكتاب كانوا مبدلين محرفين قبل أن يبعث الله محمداً ﷺ ٢٧٧/١٤، فأهلك الله بالجهاد طائفة، واهتدى به من أهل الكتاب أضعاف أضعاف أولئك.

والذين أذلهم الله من أهل الكتاب بالقهر والصغار^(١)، أو من المشركين الذين أحدث فيهم الصغار، فهؤلاء كان قهرهم رحمة لهم؛ لئلا يعظم كفرهم، ويكثر شرهم.

ثم بعدهم حصل من الهدى والرحمة لغيرهم ما لا يحصيهم إلا الله، وهم دائماً يهتدى منهم ناس من بعد ناس ببركة ظهور دينه بالحجة واليد.

فالمصلحة بإرساله وإعزازه، وإظهار دينه، فيها من الرحمة التي حصلت بذلك ما لا نسبة لها إلى ما حصل بذلك لبعض الناس من شر جزئي إضافي، لما في ذلك من الخير والحكمة أيضاً؛ إذ ليس فيما خلقه الله - سبحانه - شر محض أصلاً، بل هو شر بالإضافة.

(١) أى : الذل والهوان . انظر : المصباح المنير ، مادة « صغر ».

فصل

الفرق الخامس : أن ما يحصل للإنسان من الحسنات التي يعملها كلها أمور وجودية، أنعم الله بها عليه، وحصلت بمشيئة الله ورحمته وحكمته وقدرته وخلقه، ليس في ٢٧٨/١٤ الحسنات أمر عديم غير مضاف إلى الله، بل كلها أمر وجودي، وكل موجود وحادث فالله هو الذي يحدثه.

وذلك أن الحسنات إما فعل مأمور به، أو ترك منهى عنه، والترك أمر وجودي. فترك الإنسان لما نهى عنه، ومعرفته بأنه ذنب قبيح، وبأنه سبب للعذاب، وبغضه وكرهته له، ومنع نفسه منه إذا هويته، واشتهته، وطلبت كل هذه أمور وجودية، كما أن معرفته بأن الحسنات - كالعدل والصدق - حسنة، وفعله لها أمور وجودية.

ولهذا إنما يثاب الإنسان على فعل الحسنات إذا فعلها محبا لها بنية، وقصد فعلها ابتغاء وجه ربه، وطاعة لله ولرسوله، ويثاب على ترك السيئات إذا تركها بالكراهة لها، والامتناع منها، قال تعالى: ﴿وَلَيْكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ﴾ [الحجرات: ٧]، وقال تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ . فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ﴾ [النازعات: ٤٠، ٤١]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ [العنكبوت: ٤٥].

وفي الصحيحين عن أنس، عن النبي ﷺ أنه قال : « ثلاث من كُنَّ فيه وَجَدَ حلاوة الإيمان: من كان الله ورسوله أحبَّ إليه مما سواهما، ومن كان يحب المرء لا يحبه إلا لله، ومن كان يكرهه/أن يرجع في الكفر، بعد إذ أنقذه الله منه، كما يكره أن يلقي في النار»^(١).

وفي السنن عن البراء بن عازب، عن النبي ﷺ : « أوثق عُرَى الإيمان الحب في الله، والبغض في الله »^(٢).

وفيها عن أبي أمامة عن النبي ﷺ : « من أحب لله، وأبغض لله، وأعطى لله، ومنع الله، فقد استكمل الإيمان »^(٣).

وفي الصحيح عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ قال : « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان »^(٤).

(١) البخارى فى الإيمان (١٦) ومسلم فى الإيمان (٦٧/٤٣) . (٢) أحمد ٢٨٦/٤ .

(٣) أحمد ٤٣٨/٣ وأبو داود فى السنة (٤٦٨١) والترمذى فى صفة القيامة (٢٥٢١) . وقال : « حسن » .

(٤) مسلم فى الإيمان (٧٨/٤٩) .

وفى الصحيح من حديث ابن مسعود رضي الله عنه - لما ذكر الخلوف - قال: «من جاهدكم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدكم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدكم بقلبه فهو مؤمن، ليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل»^(١)، وقد قال تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءُؤُا مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ كُفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدَهُ إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ لَا اسْتَفِيرَنَّ لَكَ وَمَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ مِن شَيْءٍ﴾ [الممتحنة: ٤].

/وقال على لسان الخليل: ﴿إِنِّي بَرَاءٌ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ . إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيِّدُنِي﴾ ٢٨٠/١٤ [الزخرف: ٢٦، ٢٧]، وقال: ﴿قَالَ أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ . أَنْتُمْ وَمَأْوَاكُمْ آلَفِكُمُونَ . فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ٧٥-٧٧]، قال: ﴿فَلَمَّا أَفَلَّتْ قَالَ يَنْقُومُ إِلَيَّ بَرِيءٌ مِّمَّا تَشْكُرُونَ . إِلَيَّ وَجَّهَتْ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٧٨، ٧٩].

فهذا بغض والعداوة والبراءة - مما يعبد من دون الله ومن عابديه - هي أمور موجودة في القلب، وعلى اللسان والجوارح، كما أن حب الله وموالاته وموالاته أولياته أمور موجودة في القلب، وعلى اللسان والجوارح، وهي تحقيق قول « لا إله إلا الله »، وهو إثبات تأليه القلب لله حباً خالصاً وذلاً صادقاً، ومنع تأليهه لغير الله، وبغض ذلك وكرهته، فلا يعبد إلا الله، ويحب أن يعبد، ويبغض عبادة غيره ويحب التوكل عليه وخشيته ودعاءه، ويبغض التوكل على غيره وخشيته ودعاءه.

فهذه كلها أمور موجودة في القلب، وهي الحسنات التي يثيب الله عليها.

وأما مجرد عدم السيئات، من غير أن يعرف أنها سيئة، ولا يكرهها، بل لا يفعلها لكونها لم تخطر بباله، أو تخطر كما تخطر الجمادات التي لا يحبها ولا يبغضها، فهذا لا ٢٨١/١٤ يثاب على عدم ما يفعله من السيئات، ولكن لا يعاقب أيضاً على فعلها، فكأنه لم يفعلها، فهذا تكون السيئات في حقه بمنزلتها في حق الطفل والمجنون والبهيمة، لا ثواب ولا عقاب.

ولكن إذا قامت عليه الحجة بعلمه بتحريمها؛ فإن لم يعتقد تحريمها ويكرهها وإلا عوقب على ترك الإيمان بتحريمها.

(١) مسلم في الإيمان (٥٠ / ٨٠).

فصل

وقد تنازع الناس في الترك : هل هو أمر وجودي أو عدمي ؟ والأكثر على أنه وجودي .

وقالت طائفة - كأبي هاشم بن الجبائي - : إنه عدمي ، وأن المأمور يعاقب على مجرد عدم الفعل ، لا على ترك يقوم بنفسه ، ويسمون « المذمية » ؛ لأنهم رتبوا الذم على العدم المحض .

والأكثر يقولون : الترك أمر وجودي ، فلا يثاب من ترك المحذور إلا على ترك يقوم ٢٨٢/١٤ بنفسه . وتارك المأمور إنما يعاقب على ترك يقوم بنفسه ، وهو أن يأمره الرسول ﷺ بالفعل فيمتنع ، فهذا الامتناع أمر وجودي ؛ ولذلك فهو يشتغل عما أمر به بفعل ضده ، كما يشتغل عن عبادة الله وحده بعبادة غيره ، فيعاقب على ذلك .

ولهذا كان كل من لم يعبد الله وحده ، فلا بد أن يكون عابداً لغيره ، يعبد غيره فيكون مشركاً . وليس في بني آدم قسم ثالث ، بل إما موحد ، أو مشرك ، أو من خلط هذا بهذا كالمبدلين من أهل الملل ؛ النصارى ومن أشبههم من الضلال ، المتسبين إلى الإسلام ، قال الله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ . إِنَّهُمْ لَيْسَ لَكَ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ . إِنَّمَا سُلْطَانُكَ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَ وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ ﴾ [النحل : ٩٨ - ١٠٠] ، وقد قال تعالى : ﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ ﴾ [الحجر : ٤٢] لما قال إبليس : ﴿ لَا زَيْنَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَا غَوْنَهُمْ أَجْمَعِينَ . إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ ﴾ قال تعالى : ﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ ﴾ [الحجر : ٣٩ ، ٤٢] .

فإبليس لا يغوى المخلصين ، ولا سلطان له عليهم ، إنما سلطانه على الغاوين ، وهم الذين يتولونه ، وهم الذين به مشركون .

٢٨٣/١٤ / وقوله : ﴿ الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَ وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ ﴾ صفتان لموصوف واحد . فكل من تولاه فهو به مشرك ، وكل من أشرك به فقد تولاه .

قال تعالى : ﴿ أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ بَيْنِي ءَادَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ . وَإِنْ أَعْبُدُونِي هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ ﴾ [يس : ٦٠ - ٦١] .

وكل من عبد غير الله فإنما يعبد الشيطان، وإن كان يظن أنه يعبد الملائكة والأنبياء، وقال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهْتُمُ الَّذِينَ كَانُوا يَعْبُدُونَ . قَالُوا سُبْحَنَكَ أَنْتَ وَلَيْسَ مِن دُونِهِمْ بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ أَكْثَرُهُمْ بِهِمْ مُؤْمِنُونَ﴾ [سبا: ٤٠، ٤١].

ولهذا تتمثل الشياطين لمن يعبد الملائكة والأنبياء والصالحين ويخاطبونهم، فيظنون أن الذى خاطبهم ملك أو نبي، أو ولي وإنما هو شيطان، جعل نفسه ملكا من الملائكة، كما يصيب عباد الكواكب وأصحاب العزائم والطلسمات، يسمون أسماء، يقولون : هي أسماء الملائكة، مثل منططرون وغيره، وإنما هي أسماء الجن .

وكذلك الذين يدعون المخلوقين من الأنبياء والأولياء والملائكة، قد يتمثل لأحدهم من يخاطبه، فيظنه النبي، أو الصالح الذى دعاه، وإنما هو شيطان تصور فى صورته، أو قال: ٢٨٤/١٤ أنا هو، لمن لم يعرف صورة ذلك المدعو .

وهذا كثير يجري لمن يدعو المخلوقين، من النصارى ومن المنتسبين إلى الإسلام، يدعونهم عند قبورهم، أو مغيبهم، ويستغيثون بهم، فيأتيهم من يقول : إنه ذلك المستغاث به، فى صورة آدمي، إما راكباً، وإما غير راكب . فيعتقد المستغيث أنه ذلك النبي، والصالح ، أو أنه سره، أو روحانيته، أو رقيقته أو المعنى تشكّل، أو يقول : إنه ملك جاء على صورته، وإنما هو شيطان يغويه؛ لكونه أشرك بالله ودعا غيره؛ الميت فمن دونه . فصار للشيطان عليه سلطان بذلك الشرك، فظن أنه يدعو النبي، أو الصالح، أو الملك، وأنه هو الذى شفع له، أو هو الذى أجاب دعوته، وإنما هو الشيطان؛ ليزيده غلواً فى كفره وضلاله .

فكل من لم يعبد الله مخلصاً له الدين، فلا بد أن يكون مشركاً عابداً لغير الله، وهو فى الحقيقة عابد للشيطان .

فكل واحد من بني آدم إما عابد للرحمن، وإما عابد للشيطان، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْشُ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ . وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّوهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُّهْتَدُونَ . حَتَّىٰ إِذَا جَاءَنَا قَالَ يَلَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بَعْدَ الْمَسْرِقَيْنِ فَيَنْسُ الْقَرِينُ . وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ [الزخرف: ٣٦ - ٣٩]، وقال: ٢٨٥/١٤ تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [الحج: ١٧].

فبنو آدم منحصرون فى الأصناف الستة، وبسط هذا له موضع آخر .

فصل

والمقصود هنا أن الثواب والعقاب إنما يكون على عمل وجودي بفعل الحسنات، كعبادة الله وحده، وترك السيئات، كترك الشرك أمر وجودي، وفعل السيئات، مثل ترك التوحيد، وعبادة غير الله أمر وجودي، قال تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا وَمَنْ جَاءَ بِالْسَيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى الَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [القصص: ٨٤]، وقال تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ أَنْفُسَكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الإسراء: ٧]، وقال تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾ [فصلت: ٤٦]، وقال تعالى: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا لِمَتَىٰ وَزِيَادَةٌ وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ . وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ يَنْبَغِي بِهَا وَزَعْفُهُمْ ذِلَّةٌ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [يونس: ٢٦، ٢٧] وقال تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ عَقِيبَ الَّذِينَ اسْتَوُوا السُّوءَ أَنْ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَكَانُوا بِهَا يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [الروم: ١٠].

فأما عدم الحسنات والسيئات فجزاؤه عدم الثواب والعقاب.

وإذا فرض رجل آمن بالرسول مجملًا، وبقي مدة لا يفعل كثيراً من المحرمات، ولا سمع أنها محرمة، فلم يعتقد تحريمها، مثل من آمن ولم يعلم أن الله حرم الميتة والدم ولحم الخنزير، ولا علم أنه حرم نكاح الأقارب سوى أربعة أصناف، ولا حرم بالمصاهرة أربعة أصناف - حرم على كل من الزوجين أصول الآخر وفروعه - فإذا آمن ولم يفعل هذه المحرمات، ولا اعتقد تحريمها؛ لأنه لم يسمع ذلك، فهذا لا يثاب ولا يعاقب.

ولكن إذا علم التحريم فاعتقده، أثيب على اعتقاده، وإذا ترك ذلك - مع دعاء النفس إليه - أثيب ثواباً آخر، كالذي تدعوه نفسه إلى الشهوات فينهاها، كالصائم الذي تشتهي نفسه الأكل والجماع فينهاها، والذي تشتهي نفسه شرب الخمر والفواحش فينهاها. فهذا يثاب ثواباً آخر، بحسب نهيه لنفسه، وصبره على المحرمات، واشتغاله بالطاعات التي هي ضدها، فإذا فعل تلك الطاعات، كانت مانعة له عن المحرمات.

٢٨٧/١٤ / وإذا تبين هذا، فالحسنات التي يثاب عليها كلها وجودية، نعمة من الله - تعالى - وما أحبته النفس من ذلك، وكرهته من السيئات، فهو الذي حُبب الإيمان إلى المؤمنين، وزينه في قلوبهم، وكره إليهم الكفر والفسوق والعصيان.

فصل

وأما السيئات، فمنشؤها الجهل والظلم، فإن أحداً لا يفعل سيئة قبيحة إلا لعدم علمه بكونها سيئة قبيحة، أو لهواه وميل نفسه إليها.

ولا يترك حسنة واجبة إلا لعدم علمه بوجودها، أو لبغض نفسه لها.

وفى الحقيقة، فالسيئات كلها ترجع للجهل، وإلا فلو كان عالماً علماً نافعاً بأن فعل هذا يضره ضرراً راجحاً ولم يفعله؛ فإن هذا خاصية العاقل؛ ولهذا إذا كان من الحسنات ما يعلم أنه يضره ضرراً راجحاً، كالسقوط من مكان عال، أو في نهر يغرقه، أو المرور بجانب حائط مائل، أو دخول نار متأججة، أو رمي ماله في البحر ونحو ذلك، لم يفعله، ٢٨٨/١٤ لعلمه بأن هذا ضرر لا منفعة فيه. ومن لم يعلم أن هذا يضره - كالصبي، والمجنون، والساهي، والغافل - فقد يفعل ذلك.

ومن أقدم على ما يضره - مع علمه بما فيه من الضرر عليه - فلظنه أن منفعته راجحة.

فإما أن يجزم بضرر مرجوح، أو يظن أن الخير راجح، فلا بد من رجحان الخير، إما في الظن وإما في المظنون، كالذي يركب البحر ويسافر الأسفار البعيدة للريح، فإنه لو جزم بأنه يغرق أو يخسر لما سافر، لكنه يترجح عنده السلامة والريح، وإن كان مخطئاً في هذا الظن.

وكذلك الذنوب، إذا جزم السارق بأنه يؤخذ ويقطع، لم يسرق. وكذلك الزاني، إذا جزم بأنه يرجم، لم يزن. والشارب يختلف حاله، فقد يقدم على جلد أربعين وثمانين، ويديم الشرب مع ذلك؛ ولهذا كان الصحيح: أن عقوبة الشارب غير محدودة، بل يجوز أن تنتهي إلى القتل، إذا لم ينته إلا بذلك، كما جاءت بذلك الأحاديث، كما هو مذكور في غير هذا الموضع.

وكذلك العقوبات، متى جزم طالب الذنب بأنه يحصل له به/الضرر الراجح لم يفعله، ٢٨٩/١٤ بل إما ألا يكون جازماً بتحريمه، أو يكون غير جازم بعقوبته، بل يرجو العفو بحسنات، أو توبة، أو بعفو الله، أو يغفل عن هذا كله، ولا يستحضر تحريماً، ولا وعيداً فيبقى غافلاً غير مستحضر للتحريم، والغفلة من أضداد العلم.

فصل

فالفغلة والشهوة أصل الشر، قال تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ قُرْطُلًا﴾ [الكهف: ٢٨]، والهوى وحده لا يستقل بفعل السيئات إلا مع الجهل، وإلا فصاحب الهوى إذا علم قطعاً أن ذلك يضره ضرراً راجحاً، انصرفت نفسه عنه بالطبع؛ فإن الله - تعالى - جعل في النفس حباً لما ينفعها، وبغضاً لما يضرها، فلا تفعل ما تجزم بأنه يضرها ضرراً راجحاً، بل متى فعلته كان لضعف العقل.

ولهذا يوصف هذا بأنه عاقل، وذو نهي، وذو حجة.

٢٩٠/١٤ ولهذا كان البلاء العظيم من الشيطان، لا من مجرد النفس؛ فإن الشيطان يزين لها السيئات، ويأمرها بها، ويذكر لها ما فيها من المحاسن التي هي منافع لا مضار، كما فعل إبليس بآدم وحواء، فقال: ﴿يَتَّكِدُمْ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَى . فَأَكَلَا مِنْهَا فَبَدَتَ لَكُمَا سَوَاءُ تَهُمَا﴾ [طه: ١٢٠، ١٢١]، وقال: ﴿وَقَالَ مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَن تَكُونَا مَلَكَينِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠].

ولهذا قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْشُ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقِضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ . وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُّهْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٣٦، ٣٧]، وقال تعالى: ﴿أَفَمَنْ زَيْنَ لَهُ سَوَاءَ عَمَلِهِ قَرَاهُ حَسَنًا﴾ [فاطر: ٨]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَسْبُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسْبُوا اللَّهَ عَدُوًّا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَلِكَ زَيْنًا لِّكُلِّ آفَةٍ عَمَلُهُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ مَرْجِعُهُمْ فَيُنْشِئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٨].

وقوله: ﴿زَيْنًا لِّكُلِّ آفَةٍ عَمَلُهُمْ﴾ هو بتوسط تزوين الملائكة والأنبياء والمؤمنين للخير، وتزوين شياطين الجن والإنس للشر، قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنًا لِّكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءُهُمْ لِيُرْذُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧].

فأصل ما يوقع الناس في السيئات الجهل، وعدم العلم بكونها تضرهم ضرراً راجحاً، ٢٩١/١٤ أو ظن أنها تنفعهم نفعاً راجحاً؛ ولهذا قال الصحابة - رضى الله عنهم -: كل من عصى الله فهو جاهل، وفسروا بذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهْلَةٍ ثُمَّ يَقُولُونَ مِن قَرِيبٍ﴾ [النساء: ١٧]، كقوله: ﴿وَإِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا فَقُلْ سَلَّمْتُ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُم مِّنْ عَمَلٍ مِنكُمْ سُوءًا بِجَهْلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِن بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤]، ولهذا يسمى حال فعل السيئات: الجاهلية؛

فإنه يصاحبها حال من حال جاهلية.

قال أبو العالية: سألت أصحاب محمد ﷺ عن هذه الآية: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ﴾ [النساء: ١٧] فقالوا: كل من عصى الله فهو جاهل. ومن تاب قبيل الموت، فقد تاب من قريب.

وعن قتادة قال: أجمع أصحاب محمد رسول الله ﷺ على أن كل من عصى ربه فهو في جهالة، عمداً كان أو لم يكن، وكل من عصى الله فهو جاهل. وكذلك قال التابعون ومن بعدهم.

قال مجاهد: من عمل ذنباً - من شيخ أو شاب - فهو بجهالة. وقال: من عصى ربه فهو جاهل، حتى ينزع عن معصيته. وقال - أيضاً - : هو إعطاء الجهالة العمد. وقال مجاهد - أيضاً - : من عمل سوءاً خطأ، أو إثمياً عمداً، فهو جاهل، حتى ينزع منه. رواه ابن أبي حاتم. ثم قال: وروى عن قتادة، وعمر بن مرة، والثوري، ونحو ذلك: ٢٩٢/١٤ خطأ، أو عمداً.

وروى عن مجاهد والضحاك قالا: ليس من جهالته ألا يعلم حلالاً ولا حراماً، ولكن من جهالته: حين دخل فيه. وقال عكرمة: الدنيا كلها جهالة.

وعن الحسن البصري: أنه سئل عنها، فقال: هم قوم لم يعلموا ما لهم مما عليهم. قيل له: أرايت لو كانوا قد علموا؟ قال: فليخرجوا منها، فإنها جهالة.

قلت: ومما بين ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨]، وكل من خشيه، وأطاعه، وترك معصيته، فهو عالم، كما قال تعالى: ﴿أَمَنْ هُوَ قَلْبُكَ فَإِذَا هُوَ لَبَّى سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩].

قال رجل للشعبي: أيها العالم. فقال: إنما العالم من يخشى الله. وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ يقتضي أن كل من خشى الله فهو عالم؛ فإنه لا يخشاه إلا عالم.

٢٩٣/١٤

/ويقتضي - أيضاً - أن العالم من يخشى الله. كما قال السلف.

قال ابن مسعود: كفى بخشية الله علماً، وكفى بالاعتزاز جهلاً.

ومثل هذا الحصر يكون من الطرفين، حصر الأول في الثاني، وهو مطرد، وحصر

الثاني في الأول نحو قوله: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ اتَّبَعَ الذِّكْرَ وَخَشِيَ الرَّحْمَنَ الْغَيْبَ﴾ [يس: ١١]، وقوله: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مَنِ تَخَشَّنَهَا﴾ [النازعات: ٤٥]، وقوله: ﴿إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا الَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِهَا خَرُّوا سُجَّدًا وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ . تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ﴾ [السجدة: ١٥، ١٦].

وذلك أنه أثبت الخشية للعلماء، ونفاها عن غيرهم، وهذا كالاستثناء؛ فإنه من النفي إثبات، عند جمهور العلماء، كقولنا: «لا إله إلا الله»، وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾ [الأنبياء: ٢٨]، وقوله: ﴿وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنِ أَذِنَ أَذِنَ لَكُمْ﴾ [سبا: ٢٣]، وقوله: ﴿وَلَا يَأْتِرُكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣].

وقد ذهب طائفة إلى أن المستثنى مسكوت عنه، لم يثبت له ما ذكر، ولم ينف عنه. وهؤلاء يقولون ذلك في صيغة الحصر بطريق الأولى، فيقولون: نفي الخشية عن غير العلماء، ولم يشتهها لهم.

٢٩٤/١٤ / والصواب: قول الجمهور، أن هذا كقوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٣٣] فإنه ينفي التحريم عن غير هذه الأصناف ويشتهها لها، لكن أثبتها للجنس، أو لكل واحد واحد من العلماء، كما يقال: إنما يحج المسلمون، ولا يحج إلا مسلم، وذلك أن المستثنى هل هو مقتض أو شرط؟

ففي هذه الآية وأمثالها هو مقتض، فهو عام؛ فإن العلم بما أنذرت به الرسل يوجب الخوف. فإذا كان العلم يوجب الخشية الحاملة على فعل الحسنات، وترك السيئات، وكل عاص فهو جاهل، ليس بتام العلم. يبين ما ذكرنا من أن أصل السيئات الجهل، وعدم العلم. وإذا كان كذلك، فعدم العلم ليس شيئا موجوداً، بل هو مثل عدم القدرة، وعدم السمع والبصر، وسائر الأعدام.

والعدم لا فاعل له، وليس هو شيئاً، وإنما الشيء الموجود. والله تعالى خالق كل شيء، فلا يجوز أن يضاف العدم المحض إلى الله، لكن قد يقرن به ما هو موجود. فإذا لم يكن عالماً بالله، لا يدعوه إلى الحسنات، وترك السيئات.

٢٩٥/١٤ والنفس بطبعها متحولة، فإنها حية، والإرادة والحركة الإرادية من لوازم الحياة؛ ولهذا قال النبي ﷺ - في الحديث الصحيح -: «أصدقُ الأسماء حارث وهَمَام»^(١)، فكل آدمي

(١) أبو داود في الأدب (٤٩٥٠).

حارث وهمام، أي عامل كاسب، وهو همام، أي : يهم ويريد، فهو متحرك بالإرادة .
وقد جاء في الحديث : « مثل القلب مثل ريشة ملقاة بأرض فلاة » (١) ، « وَلَلْقَلْبُ أَشَدُّ تَقَلُّبًا مِنَ الْقَدَرِ إِذَا اسْتَجْمَعَتْ غَلِيَانًا » (٢) .

فلما كانت الإرادة والعمل من لوازم ذاتها، فإذا هداها الله، علمها ما ينفعها وما يضرها، فأرادت ما ينفعها، وتركت ما يضرها .

فصل

والله - سبحانه - قد تفضل على بنى آدم بأمرين، هما أصل السعادة :

أحدهما : أن كل مولود يولد على الفطرة، كما فى الصحيحين عن النبى ﷺ أنه قال : « كل مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه، أو ينصرانه، أو يمجسانه، كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء، هل تحسون فيها من جدعاء؟ » ثم يقول أبو هريرة : اقرؤوا إن شئتم ﴿فَطَرَتِ اللَّهُ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ (٣)، قال تعالى : ﴿فَأَقْمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا بَدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ﴾ [الروم : ٣٠] .

/وفي صحيح مسلم عن عياض بن حمار، عن النبى ﷺ قال : « يقول الله تعالى : ٢٩٦/١٤ خلقت عبادة حنفاء، فاجتالهم الشياطين، وحرمت عليهم ما أحللت لهم، وأمرتهم أن يشركوا بى ما لم أنزل به سلطاناً » (٤) .

فالنفس بفطرتها إذا تركت كانت مقرة لله بالإلهية، محبة له، تعبد له لا تشرك به شيئاً، ولكن يفسدها ما يزين لها شياطين الإنس والجن بما يوحى بعضهم إلى بعض من الباطل، قال تعالى : ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ . أَوْ نَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا

(١) ابن ماجه فى فى المقدمة (٨٨) ، وأحمد ٤/١٩ ، والبعوى فى شرح السنة (٨٧) .

و « فلاة » : أى لا ماء فيها . انظر : القاموس ، مادة « فلو » .

(٢) أحمد ٤/٦ عن المقداد بن الأسود .

(٣) البخارى فى الجنايز (١٣٥٨، ١٣٥٩) ومسلم فى القدر (٢٦٥٨/٢٢) .

(٤) مسلم فى الحنة (٦٣/٢٨٦٥) .

مِنْ قَبْلَ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ أَنْهَلَكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُجِبِلُونَ ﴿[الأعراف: ١٧٢، ١٧٣].

وتفسير هذه الآية مبسوط في غير هذا الموضع .

الثاني : أن الله - تعالى - قد هدى الناس هداية عامة بما جعل فيهم بالفطرة من المعرفة وأسباب العلم ، وبما أنزل إليهم من الكتب ، وأرسل إليهم من الرسل ، قال تعالى : ﴿ أَفَرَأَى بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ . خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ . أَفَرَأَى ذُرِّيَّتَكَ الْأَكْرَمَ . الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ . عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ [العلق: ١ - ٥] ، وقال تعالى : ﴿ الرَّحْمَنُ . عَلَّمَ الْقُرْآنَ . خَلَقَ الْإِنْسَانَ . عَلَّمَهُ الْبَيَانَ ﴾ [الرحمن: ١ - ٤] وقال تعالى : ﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى . الَّذِي خَلَقَ فَسُوَّى . وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى ﴾ [الأعلى: ١ - ٣] ، وقال تعالى : ﴿ وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ ﴾ [البلد: ١٠] .

ففي كل أحد ما يقتضى معرفته بالحق ومحبه له ، وقد هداه ربه إلى أنواع من العلم يمكنه أن يتوصل بها إلى سعادة الأولى والآخرة . وجعل في فطرته محبة لذلك ، لكن قد يعرض الإنسان - بجاهليته وغفلته - عن طلب علم ما ينفعه .

وكونه لا يطلب ذلك ، ولا يريده ، أمر عديمي ، لا يضاف إلى الله - تعالى - فلا يضاف إلى الله لا عدم علمه بالحق ، ولا عدم إرادته للخير .

لكن النفس - كما تقدم - الإرادة والحركة من لوازمها ، فإنها حية حياة طبيعية ، لكن سعادتها ونجاتها إنما تتحقق بأن تحيا الحياة النافعة الكاملة ، وكان ما لها من الحياة الطبيعية موجبا لعذابها ، فلا هي حية متنعمة بالحياة ، ولا هي ميتة مستريحة من العذاب ، قال تعالى : ﴿ فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى . سَيَذَكِّرْ مَنْ يَخْشَى . وَنَجِّنَهَا مِنَ الشَّقَى . الَّذِي يَصْلَى النَّارَ الْكُبْرَى . ثُمَّ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَى ﴾ [الأعلى: ٩ - ١٣] ، فالجزاء من جنس العمل ، لما كان في الدنيا ليس بحي الحياة النافعة التي خلق لأجلها ، بل كانت حياته من جنس حياة البهائم ، ولم يكن ميتا عديم الإحساس ، كان في الآخرة كذلك ، فإن مقصود الحياة هو حصول ما ينتفع به الحي ويستلذ به ، والحي لا بد له من لذة أو ألم ، فإذا لم تحصل له اللذة لم يحصل له مقصود الحياة ؛ فإن الألم ليس مقصوداً .

كمن هو حي في الدنيا ، وبه أمراض عظيمة لا تدعه يتنعم بشيء مما يتنعم به الأحياء ، فهذا يبقى طول حياته يختار الموت ، ولا يحصل له .

فلما كان من طبع النفس الملازم لها وجود الإرادة والعمل ، إذ هو حارث همام ، فإن عرفت الحق وأرادته ، وأحبته وعبدته ، فذلك من تمام إنعام الله عليها . وإلا فهي بطبعها لا بد لها من مراد معبود غير الله ، ومرادات سيئة تضرها ، فهذا الشر قد تركب من كونها

لم تعرف الله ولم تعبد، وهذا عدم لا يضاف إلى فاعل، ومن كونها بطبعها لابد لها من مراد معبود، فعبدت غيره. وهذا هو الشر الذي تعذب عليه، وهو من مقتضى طبعها مع عدم هداها.

والقدرية يعترفون بهذا جميعه، وبأن الله خلق الإنسان مريداً، لكن يجعلون المخلوق كونه مريداً بالقوة والقبول، أي قابلاً لأن يريد هذا وهذا.

/وأما كونه مريداً لهذا المعين، وهذا المعين، فهذا عندهم ليس مخلوقاً لله وغلطوا في ٢٩٩/١٤ ذلك غلطاً فاحشاً؛ فإن الله خالق هذا كله.

وإرادة النفس لما يريده من الذنوب وفعلها، هو من جملة مخلوقات الله تعالى؛ فإن الله خالق كل شيء، وهو الذي ألهم النفس - التي سواها - فجورها وتقواها.

وكان النبي ﷺ يقول في دعائه : «اللهم آت نفسي تقواها، وزكّها، أنت خير من زكاها، أنت وليها ومولاها» (١).

وهو - سبحانه - جعل إبراهيم وآله أئمة يهدون بأمره، وجعل فرعون وآله أئمة يدعون إلى النار، ويوم القيامة لا يُنصرون.

لكن هذا لا يضاف مفرداً إلى الله - تعالى - لوجهين : من جهة علته الغائية، ومن جهة سببه وعلته الفاعلية.

أما الغائية، فإن الله إنما خلقه لحكمة هو باعتبارها خير لا شر، وإن كان شراً إضافياً، فإذا أضيف مفرداً توهم المتوهم مذهب جهم : أن الله يخلق الشر المحض الذي لا خير فيه لأحد لا لحكمة ولا رحمة، والأخبار والسنة والاعتبار تبطل هذا المذهب.

/كما أنه إذا قيل : محمد وأمه يسفكون الدماء، ويفسدون في الأرض، كان هذا ذماً ٣٠٠/١٤ لهم، وكان باطلاً. وإذا قيل : يجاهدون في سبيل الله لتكون كلمة الله هي العليا، ويكون الدين كله لله، ويقتلون من منعهم من ذلك، كان هذا مدحاً لهم، وكان حقاً.

فإذا قيل : إن الرب - تبارك وتعالى - حكيم رحيم، أحسن كل شيء خلقه، وأنقن ما صنع، وهو أرحم الراحمين، أرحم بعباده من الوالدة بولدها، والخير كله بيديه، والشر ليس إليه، بل لا يفعل إلا خيراً، وما خلقه من ألم لبعض الحيوانات أو من أعمالهم المذمومة، فله فيها حكمة عظيمة، ونعمة جسيمة - كان هذا حقاً، وهو مدح للرب وثناء عليه.

(١) مسلم في الذكر والدعاء (٧٣/٢٧٢٢).

وأما إذا قيل : إنه يخلق الشر الذي لا خير فيه ولا منفعة لأحد، ولا له فيها حكمة ولا رحمة، ويعذب الناس بلا ذنب - لم يكن هذا مدحاً للرب، ولا ثناء عليه، بل كان بالعكس.

ومن هؤلاء من يقول : إن الله تعالى أضّر على خلقه من إبليس.

وبسط القول في بيان فساد قول هؤلاء له موضع آخر.

٣٠١/١٤ وقد بينا بعض ما في خلق جهنم وإبليس والسيئات من الحكمة والرحمة، وما لم نعلم أعظم مما علمناه.

فتبارك الله أحسن الخالقين، وأرحم الراحمين، وخير الغافرين، ومالك يوم الدين، الأحد الصمد، الذي لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد، الذي لا يحصى العباد ثناء عليه، بل هو كما أثنى على نفسه، الذي له الحمد في الأولى والآخرة. وله الحكم وإليه ترجعون، الذي يستحق الحمد والحب والرضا لذاته، وإحسانه إلى عباده - سبحانه وتعالى - يستحق أن يحمد لما له في نفسه من المحامد والإحسان إلى عباده. هذا حمد شكر، وذاك حمد مطلقاً.

وقد ذكرنا - في غير هذا الموضع - ما قيل : من أن كل ما خلقه الله فهو نعمة على عباده المؤمنين، يستحق أن يحمده ويشكروه عليه، وهو من آلائه؛ ولهذا قال في آخر سورة النجم: ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكَ نَسْمَايُ﴾ [النجم: ٥٥]، وفي سورة الرحمن يذكر: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: ٢٦] ونحو ذلك، ثم يقول عقب ذلك: ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾.

وقال آخرون - منهم الزجاج، وأبو الفرج بن الجوزي - : ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ أي: من هذه الأشياء المذكورة؛ لأنها كلها ينعم بها عليكم في دلالتها إياكم على وحدانيته، وفي رزقه إياكم ما به قوامكم.

وهذا قالوه في سورة الرحمن.

٣٠٢/١٤ وقالوا في قوله: ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكَ نَسْمَايُ﴾؟ : فبأي نعم ربك التي تدل على وحدانيته تشكك؟ وقيل : تشك وتجادل؟ قال ابن عباس : تكذب؟

قلت: قد ضمن ﴿نَسْمَايُ﴾ معنى تكذب؛ ولهذا عده بالتاء؛ فإن التماري تفاعل من المراء. يقال: تمارينا في الهلال. والمراء في القرآن كفر، وهو يكون تكذيب وتشكيك.

وقد يقال: لما كان الخطاب لهم، قال: ﴿نَتَمَارَى﴾ أي يتمارون، ولم يقل: تميرا؛ فإن التفاعل يكون بين اثنين تماريا. قالوا: والخطاب للإنسان. قيل للوليد بن المغيرة؛ فإنه قال: ﴿أَمْ لَمْ يَبْنَأْ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَى . وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى . أَلَا نَزِرُ وَرَزَّةً وَرَزَّ أُخْرَى﴾ [النجم: ٣٦ - ٣٨]، ثم التفت إليه فقال: ﴿فَيَأْتِي ءَالَاءَ رَبِّكَ نَتَمَارَى﴾ تكذب، كما قال: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَلٍ كَالْفَخَّارِ . وَخَلَقَ الْجَانَّ مِنْ مَّارِجٍ مِنْ نَارٍ . فَيَأْتِي ءَالَاءَ رَبِّكَمَا تَكْذِبَانِ﴾ [الرحمن: ١٤ - ١٦].

ففي كل ما خلقه الله إحسان إلى عباده، يحمد عليه حمد شكر، وله فيه حكمة تعود إليه، يستحق لأجلها أن يحمد عليه حمداً يستحقه لذاته.

فجميع المخلوقات فيها إنعام على العباد، كالثقلين المخاطبين بقوله: ﴿فَيَأْتِي ءَالَاءَ رَبِّكَمَا تَكْذِبَانِ﴾ من جهة أنها آيات للرب، يحصل بها هدايتهم وإيمانهم الذي يسعدون به في الدنيا والآخرة، فيدلهم عليه وعلى وحدانيته وقدرته وعلمه وحكمته ورحمته.

والآيات التي بعث بها الأنبياء وأيدهم بها ونصرهم، وإهلاك عدوهم - كما ذكره في سورة النجم: ﴿وَأَنذَرْتُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى . وَنُوحًا مَّا أَبْقَى . وَقَوْمَ نُوحٍ مِّن قَبْلُ إِنَّهُمْ كَانُوا هُمْ أَظْلَمَ وَأَطَى . وَالْمُؤَنَّفَكَ أَهْوَى . فَفَشَّنَهَا مَا عَشَّى﴾ [النجم: ٥٠ - ٥٤]، تدلهم على صدق الأنبياء فيما أخبروا به من الأمر والنهي، والوعد والوعيد، ما بشروا به وأنذروا به.

ولهذا قال عقيب ذلك: ﴿هَٰذَا نَذِيرٌ مِّنَ النَّذِرِ الْأُولَى﴾ [النجم: ٥٦]، قيل: هو محمد. وقيل: هو القرآن؛ فإن الله سمى كلا منهما بشيراً ونذيراً، فقال في رسول الله: ﴿إِن أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٨]، وقال تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ [الأحزاب: ٤٥]، وقال - تعالى - في القرآن: ﴿كَتَبْنَا فُصِّلَتْ ءَايَاتُنَا قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ . بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [فصلت: ٣، ٤]، وهما متلازمان.

وكل من هذين المعنيين مراد، يقال: هذا نذير أنذر بما أنذرت به الرسل والكتب الأولى.

وقوله: ﴿مِّنَ النَّذِرِ﴾ أي: من جنسها، أي رسول من الرسل المرسلين. ٣٠٤/١٤

ففي المخلوقات نعم من جهة حصول الهدى والإيمان، والاعتبار والموعظة بها. وهذه أفضل النعم.

فأفضل النعم نعمة الإيمان وكل مخلوق من المخلوقات فهو الآيات التي يحصل بها ما

يُحصل من هذه النعمة، قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَتْ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [يوسف: ١١١]، وقال تعالى: ﴿تَبَصَّرْهُ وَذِكْرٌ لِّكُلِّ عَبْدٍ مُّتَبِّعٍ﴾ [ق: ٨].

وما يصيب الإنسان، إن كان يَسْرُهُ فهو نعمة بينة، وإن كان يسؤوه فهو نعمة من جهة أنه يُكْفِّرُ خطاياهم، ويثاب بالصبر عليه. ومن جهة أن فيه حكمة ورحمة لا يعلمها ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢١٦].

٣٥٥/١٤ وقد قال في الحديث: «والله، لا يَقْضِي اللهُ للمؤمن قضاء إلا كان خيراً له، إن أصابته سرّاء شكر، فكان خيراً له، وإن أصابته ضراء صبر، فكان خيراً له» (١). وإذا كان هذا وهذا، فكلاهما من نعم الله عليه.

وكلتا نعمتين تحتاج مع الشكر إلى الصبر.

أما نعمة الضراء، فاحتياجها إلى الصبر ظاهر، وأما نعمة السراء، فتحتاج إلى الصبر على الطاعة فيها؛ فإن فتنه السراء أعظم من فتنه الضراء، كما قال بعض السلف: ابتلينا بالضراء فصبرنا، وابتلينا بالسراء فلم نصبر.

وفي الحديث: «أعوذ بك من فتنه الفقر، وشر فتنه الغنى» (٢).

والفقر يصلح عليه خلق كثير، والغنى لا يصلح عليه إلا أقل منهم.

ولهذا كان أكثر من يدخل الجنة المساكين؛ لأن فتنه الفقر أهون وكلاهما يحتاج إلى الصبر والشكر، لكن لما كان في السراء اللذة، وفي الضراء الألم، اشتهر ذكر الشكر في السراء، والصبر في الضراء، قال تعالى: ﴿وَلَمَّا أَذَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنَّا رَحْمَةً ثُمَّ نَزَعْنَاهَا مِنْهُ إِنَّهُ لَكَفُورٌ كَفُورٌ . وَلَمَّا أَذَقْنَاهُ نِعْمَةً بَعْدَ ضَرْأَةٍ مَسَّتْهُ لِيَقُولَنَّ ذَهَبَ السَّيِّئَاتُ عَنِّي إِنَّهُ لَفَرِحٌ فَخُورٌ . إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَٰئِكَ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ﴾ [هود: ٩ - ١١]، ولأن صاحب السراء أحوج إلى الشكر، وصاحب الضراء أحوج إلى الصبر؛ فإن صبر هذا وشكر هذا واجب، إذا تركه استحق العقاب.

وأما صبر صاحب السراء، فقد يكون مستحباً إذا كان عن فضول الشهوات، وقد يكون واجباً، ولكن لإتيانه بالشكر - الذي هو حسنات - يغفر له ما يغفر من سيئاته.

(١) مسلم في الزهد (٢٩٩٩/٦٤).

(٢) البخاري في الدعوات (٦٣٦٨، ٦٣٧٥، ٦٣٧٧)، ومسلم في المساجد (٥٨٩/١٢٩)، كلاهما عن عائشة.

وكذلك صاحب الضراء، لا يكون الشكر فى حقه مستحباً إذا كان شكراً يصير به من السابقين المقربين. وقد يكون تقصيره فى الشكر مما يغفر له، لما يأتى به من الصبر؛ فإن اجتماع الشكر والصبر - جميعاً - يكون مع تألم النفس وتلذذها، يصبر على الألم، ويشكر على النعم. وهذا حال يعسر على كثير من الناس، ويسط هذا له موضع آخر.

والمقصود هنا أن الله - تعالى - منعم بهذا كله، وإن كان لا يظهر الإنعام به فى الابتداء لأكثر الناس، فإن الله يعلم وأنتم لا تعلمون، فكل ما يفعله الله فهو نعمة منه.

وأما ذنوب الإنسان، فهي من نفسه، ومع هذا فهي - مع/حسن العاقبة - نعمة، وهي ٣٠٧/١٤ نعمة على غيره بما يحصل له بها من الاعتبار والهدى والإيمان؛ ولهذا كان من أحسن الدعاء قوله: «اللهم لا تجعلني عبرة لغيري، ولا تجعل أحداً أسعد بما علمتني مني» (١).

وفى دعاء القرآن: ﴿رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِلْقَوِّمِ الظَّالِمِينَ﴾ [يونس: ٨٥]، و﴿لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [المتحنة: ٥]، كما فيه: ﴿وَأَجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ [الفرقان: ٧٤] أي: فأجعلنا أئمة لمن يقتدي بنا ويأتم، ولا تجعلنا فتنة لمن يضل بنا ويشقى.

و«الآلاء» فى اللغة: هي النعم، وهي تتضمن القدرة.

قال ابن قتيبة: لما عدد الله فى هذه السورة - سورة الرحمن - نعماءه، وذكر عباده آلاءه ونبهم على قدرته، جعل كل كلمة من ذلك فاصلة بين نعمتين، ليفهم النعم ويقررهم بها.

وقد روى الحاكم - فى صحيحه - والترمذي، عن جابر، عن النبي ﷺ قال: قرأ علينا رسول الله ﷺ الرحمن حتى ختمها، ثم قال: «مالي أراكم سكوتاً؟ للجن كانوا أحسن منكم رذاً، ما قرأت عليهم هذه الآية من مرة - ﴿فَإِنَّ آءَالَآءَ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ - إلا قالوا: ولا بشيء من نعمك ربنا نكذب، فلك الحمد» (٢).

/والله - تعالى - يذكر فى القرآن بآياته الدالة على قدرته وربوبيته، ويذكر بآياته التى ٣٠٨/١٤ فيها نعمه وإحسانه إلى عباده، ويذكر بآياته المبينة لحكمته تعالى، وهي كلها متلازمة.

فكل ما خلق فهو نعمة، ودليل على قدرته وعلى حكمته.

لكن نعمة الرزق، والانتفاع بالمآكل والمشارب والمساكن والملابس ظاهرة لكل أحد؛

(١) لم نقف عليه .

(٢) الترمذى فى تفسير القرآن (٣٢٩١) وقال: «حديث غريب»، والحاكم فى المستدرک ٤٧٣/٢ وقال: «صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبى .

فلهذا يستدل بها - كما فى سورة النحل - وتسمى سورة النعم، كما قاله قتادة وغيره .

وعلى هذا، فكثير من الناس يقول : الحمد أعم من الشكر، من جهة أسبابه، فإنه يكون على نعمة وعلى غير نعمة، والشكر أعم من جهة أنواعه؛ فإنه يكون بالقلب واللسان واليد.

فإذا كان كل مخلوق فيه نعمة، لم يكن الحمد إلا على نعمة، والحمد لله على كل حال؛ لأنه ما من حال يقتضيها إلا وهي نعمة على عباده.

لكن هذا فهم من عرف ما فى المخلوقات من النعم. والجهمية والجبرية بمعزل عن هذا.

٣٠٩/١٤ / وكذلك كل ما يخلقه، ففيه له حكمة، فهو محمود عليه باعتبار تلك الحكمة والجهمية - أيضاً - بمعزل عن هذا.

وكذلك القدرية - الذين يقولون : لا تعود الحكمة إليه، بل ما ثم إلا نفع الخلق - فما عندهم إلا شكر، كما ليس عند الجهمية إلا قدرة.

والقدرة المجردة عن نعمة وحكمة لا يظهر فيها وصف حمد، كالقادر الذي يفعل ما لا ينتفع به، ولا ينتفع به أحداً، فهذا لا يحمد.

فحقيقة قول الجهمية - أتباع جهم - أنه لا يستحق الحمد، فله عندهم ملك بلا حمد، مع تقصيرهم فى معرفة ملكه.

كما أن المعتزلة له عندهم من الحمد بلا ملك تام؛ إذ كان عندهم يشاء ما لا يكون، ويكون ما لا يشاء، وتحدث حوادث بلا قدرته.

وعلى مذهب السلف، له الملك وله الحمد تامين، وهو محمود على حكمته، كما هو محمود على قدرته ورحمته.

٣١٠/١٤ / وقد قال: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ [آل عمران: ١٨]، فله الوحداية فى إلهيته، وله العدل، وله العزة والحكمة.

وهذه الأربعة إنما يثبتها السلف وأتباعهم، فمن قصر عن معرفة السنة، فقد نقص الرب بعض حقه.

والجهمي الجبري لا يثبت عدلا ولا حكمة، ولا توحيد إلهية، بل توحيد ربوبيته.

والمعتزلي - أيضاً - لا يثبت في الحقيقة توحيد إلهية ولا عدلا في الحسنات والسيئات، ولا عزة ولا حكمة في الحقيقة، وإن قال : إنه يثبت الحكمة بما معناها يعود إلى غيره. وتلك لا يصلح أن تكون حكمة، من فعل لا لأمر يرجع إليه، بل لغيره هو عند العقلاء قاطبة بها ليس بحكيم، بل سفيه.

وإذا كان الحمد لا يقع إلا على نعمة، فقد ثبت أنه رأس الشكر، فهو أول الشكر.

والحمد - وإن كان على نعمته وعلى حكمته، فالشكر بالأعمال/هو على نعمته، وهو ٣١١/١٤ عبادة له لإلهيته التي تتضمن حكمته، فقد صار مجموع الأمور داخلا في الشكر.

ولهذا عظم القرآن أمر الشكر، ولم يعظم أمر الحمد مجرداً؛ إذ كان نوعاً من الشكر.

وشرع الحمد - الذي هو الشكر المقول - أمام كل خطاب مع التوحيد.

ففي الفاتحة الشكر والتوحيد، والخطب الشرعية لا بد فيها من الشكر والتوحيد. والباقيات الصالحات نوعان؛ فسبحان الله وبحمده فيها الشكر والتنزيه والتعظيم، ولا إله إلا الله، والله أكبر فيها التوحيد والتكبير.

وقد قال تعالى: ﴿كَادَ غَوْهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ۚ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [غافر: ٦٥].

وهل الحمد على كل ما يحمد به الممدوح، وإن لم يكن باختياره، أو لا يكون الحمد إلا على الأمور الاختيارية، كما قيل في الذم؟ فيه نظر ليس هذا موضعه.

وفي الصحيح : أن النبي ﷺ كان إذا رفع رأسه من الركوع يقول : « ربنا ولك

الحمد، ملء السماء، وملء الأرض، وملء ما شئت من شيء بعد، أهل الثناء والمجد، ٣١٢/١٤ أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد، لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجَد منك الجد »^(١). هذا لفظ الحديث . « أحق » : أفعل التفضيل.

وقد غلط فيه طائفة من المصنفين، فقالوا : « حق ما قال العبد »، وهذا ليس لفظ الرسول. وليس هو بقول سديد؛ فإن العبد يقول الحق والباطل، بل حق ما يقوله الرب، كما قال تعالى: ﴿فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ﴾ [ص: ٨٤].

ولكن لفظه : « أحق ما قال العبد » خبر مبتدأ محذوف، أي الحمد أحق ما قال العبد، أو هذا - وهو الحمد - أحق ما قال العبد.

(١) مسلم في الصلاة (١٩٤/٤٧١).

ففيه بيان : أن الحمد لله أحق ما قاله العباد؛ ولهذا أوجب قوله في كل صلاة، وأن تفتتح به الفاتحة، وأوجب قوله في كل خطبة، وفي كل أمر ذي بال.

والحمد ضد الذم، والحمد يكون على محاسن المحمود، مع المحبة له، كما أن الذم يكون على مساويه، مع البغض له.

٣١٣/١٤ فإذا قيل : إنه - سبحانه - يفعل الخير والحسنات، وهو حكيم رحيم/بعباده، أرحم بعباده من الوالدة بولدها - أوجب ذلك أن يحبه عباده ويحمدوه.

وأما إذا قيل : بل يخلق ما هو شر محض، لا نفع فيه، ولا رحمة، ولا حكمة لأحد، وإنما يتصف بإرادة ترجح مثلاً على مثل، لا فرق عنده بين أن يرحم أو يعذب، وليست نفسه ولا إرادته مرجحة للإحسان إلى الخلق، بل تعذيبهم وتنعيمهم سواء عنده، وهو - مع هذا - يخلق ما يخلق لمجرد العذاب والشر، ويفعل ما يفعل لا لحكمة - ونحو ذلك، مما يقوله الجهمية - لم يكن هذا موجباً لأن يحبه العباد ويحمدوه، بل هو موجب للعكس.

ولهذا فإن كثيراً من هؤلاء ينطقون بالذم والشتم والطعن، ويذكرون ذلك نظماً ونثراً. وكثير من شيوخ هؤلاء وعلمائهم من يذكر في كلامه ما يقتضي هذا، ومن لم يقله بلسانه فقلبه ممتلئ به، لكن يرى أن ليس في ذكره منفعة، أو يخاف من عموم المسلمين. وفي شعر طائفة من الشيوخ ذكر نحو هذا.

وهؤلاء يقيمون حجج إبليس وأتباعه على الله، ويجعلون الرب ظالماً لهم. ٣١٤/١٤ وهو خلاف ما وصف الله به نفسه، في قوله تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْنَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمْ الظَّالِمِينَ﴾ [الزخرف: ٧٦]، وقوله: ﴿وَمَا ظَلَمْنَهُمْ وَلَكِنْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ [هود: ١٠١]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦].

كيف يكون ظالماً؟ وهم فيما بينهم لو أساء بعضهم إلى بعض، أو قصر في حقه لكان يؤاخذه، ويعاقبه وينتقم منه، ويكون ذلك عدلاً إذا لم يعتد عليه.

ولو قال : إن الذي فعلته قدر علي فلا ذنب لي فيه، لم يكن هذا عذراً له عندهم باتفاق العقلاء.

فإذا كان العقلاء متفقين على أن حق المخلوق لا يجوز إسقاطه احتجاجاً بالقدر، فكيف يجوز إسقاط حق الخالق احتجاجاً بالقدر وهو - سبحانه - الحكم العدل، الذي لا يظلم

مثقال ذرة، وإن تك حسنة يضاعفها، ويؤت من لدنه أجراً عظيماً؟ وهذا مبسوط في غير هذا الموضع.

فقوله : « أحق ما قال العبد » : يقتضي أن حمد الله أحق ما قاله العبد، فله الحمد على كل حال؛ لأنه لا يفعل إلا الخير/والإحسان، الذي يستحق الحمد عليه - سبحانه ٣١٥/١٤ وتعالى - وإن كان العباد لا يعلمون.

وهو - سبحانه - خلق الإنسان، وخلق نفسه متحركة بالطبع حركة لا بد فيها من الشر لحكمة بالغة، ورحمة سابعة.

فإذا قيل : فلم لم يخلقها على غير هذا الوجه ؟

قيل : كان يكون ذلك خلقاً غير الإنسان، وكانت الحكمة التي خلقها بخلق الإنسان لا تحصل، وهذا سؤال الملائكة حيث قالوا: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ﴾ [البقرة: ٣٠]، وما لم تعلمه الملائكة، فكيف يعلمه آحاد الناس.

ونفس الإنسان خلقت كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا . إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا . وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا﴾ [المعارج: ١٩ - ٢١]، وقال تعالى: ﴿خُلِقَ الْإِنسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [الأنبياء: ٣٧].

فقد خلقت خلقة تستلزم وجود ما وجد منها لحكمة عظيمة، ورحمة عميمة، فكان ذلك خيراً ورحمة، وإن كان فيه شر إضافي - كما تقدم - فهذا من جهة الغاية، مع أنه لا يضاف الشر إلى الله.

وأما الوجه الثاني من جهة السبب: فإن هذا الشر إنما وجد لعدم العلم والإرادة التي ٣١٦/١٤ تصلح النفس، فإنها خلقت بفطرتها تقتضي معرفة الله ومحبة. وقد هديت إلى علوم وأعمال تعينها على ذلك، وهذا كله من فضل الله وإحسانه، لكن النفس المذنبية لما لم يحصل لها من يكملها، بل حصل لها من زين لها السيئات - من شياطين الإنس والجن - مالت إلى ذلك، وفعلت السيئات، فكان فعلها للسيئات مركباً من عدم ما ينفع وهو الأفضل، ووجود هؤلاء الذين حيروها، والعدم لا يضاف إلى الله. وهؤلاء القول فيهم كالقول فيها؛ خلقهم لحكمة.

فلما كان عدم ما تعمل به وتصلح هو أحد السببين، وكان الشر المحض الذي لا خير فيه هو العدم المحض، والعدم لا يضاف إلى الله؛ فإنه ليس شيئاً، والله خالق كل شيء - كانت السيئات منها باعتبار [أن] ذاتها في نفسها مستلزمة للحركة الإرادية التي تحصل منها - مع عدم ما يصلحها - تلك السيئات.

والعبد إذا اعترف وأقر بأن الله خالق أفعاله كلها، فهو على وجهين: إن اعترف به إقراراً بخلق الله كل شيء، بقدرته ونفوذ مشيئته، وإقراراً بكلماته التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر، واعترافاً بفقره وحاجته إلى الله، وأنه إن لم يهده فهو ضال، وإن لم يتب عليه فهو مصر، وإن لم يغفر له فهو هالك - خضع لعزته وحكمته - فهذا حال المؤمنين الذين يرحمهم الله، ويهديهم ويوفقهم لطاعته. ٣١٧/١٤

وإن قال ذلك احتجاجاً على الرب، ودفعاً للأمر والنهي عنه، وإقامة لعذر نفسه - فهذا ذنب أعظم من الأول. وهذا من أتباع الشيطان، ولا يزيده ذلك إلا شراً، وقد ذكرنا أن الرب - سبحانه - محمود لنفسه وإحسانه إلى خلقه؛ ولذلك هو يستحق المحبة لنفسه وإحسانه إلى عباده، ويستحق أن يرضى العبد بقضائه؛ لأن حكمه عدل لا يفعل إلا خيراً وعدلاً، ولأنه لا يقضى للمؤمن قضاء إلا كان خيراً له « إن أصابته سراء شكر فكان خيراً له، وإن أصابته ضراء صبر فكان خيراً له » (١).

فالمؤمن يرضى بقضائه لما يستحقه الرب لنفسه - من الحمد والثناء - ولأنه محسن إلى المؤمن.

وما تسأله طائفة من الناس، وهو أنه ﷺ قال: « لا يقضي الله للمؤمن قضاء إلا كان خيراً له » (٢). وقد قضى عليه بالسيئات الموجبة للعقاب، فكيف يكون ذلك خيراً؟ وعنه جوابان:

٣١٨/١٤ أحدهما: أن أعمال العباد لم تدخل في الحديث، وإنما دخل فيه/ ما يصيب الإنسان من النعم والمصائب، كما في قوله: « مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ » [النساء: ٧٩]؛ ولهذا قال: « إن أصابته سراء شكر فكان خيراً له، وإن أصابته ضراء صبر فكان خيراً له » (٣)، فجعل القضاء ما يصيبه من سراء وضراء. هذا ظاهر لفظ الحديث، فلا إشكال عليه.

الوجه الثاني: أنه إذا قدر أن الأعمال دخلت في هذا، فقد قال النبي ﷺ: « من سرته حسنة وساءته سيئة فهو مؤمن » (٤).

(١) سبق تخريجه ص ٣٩٧.

(٢) أحمد ١١٧/٣، ١٨٤ عن أنس.

(٣) سبق تخريجه ص ٣٩٧.

(٤) الترمذي في الفتن (٢١٦٥) وقال: « حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه » والنسائي في الكبرى في عشرة النساء (٧/٩٢٢٥) وأحمد ١٨/١، كلهم عن عبد الله بن عمر.

فإذا قضى له بأن يحسن، فهذا مما يسره، فيشكر الله عليه .

وإذا قضى عليه بسيئة، فهي إنما تكون سيئة يستحق العقوبة عليها إذا لم يتب منها، فإن تاب أبدلت بحسنة، فيشكر الله عليها، وإن لم يتب ابتلى بمصائب تكفرها فصبر عليها، فيكون ذلك خيراً له . والرسول ﷺ قال : « لا يقضي الله للمؤمن »، والمؤمن هو الذي لا يصر على ذنب، بل يتوب منه، فيكون حسنة ، كما قد جاء في عدة آيات : أن العبد ليعمل الذنب فيدخل به الجنة بعمله، لا يزال يتوب منه حتى يدخل بتوبته منه الجنة . والذنب يوجب ذل العبد وخضوعه، ودعاء الله واستغفاره إياه، وشهوده بفقره وحاجته إليه، وأنه لا يغفر الذنوب إلا هو .

/فيحصل للمؤمن - بسبب الذنب - من الحسنات ما لم يكن يحصل بدون ذلك، فيكون ٣١٩/١٤ هذا القضاء خيراً له .

فهو في ذنوبه بين أمرين: إما أن يتوب فيتوب الله عليه، فيكون من التوابين الذين يحبهم الله .

وإما أن يكفر عنه بمصائب؛ تصيبه ضراء فيصبر عليها، فيكفر عنه السيئات بتلك المصائب، وبالصبر عليها ترتفع درجاته .

وقد جاء في بعض الأحاديث: يقول الله تعالى : « أَهْلٌ ذِكْرِي أَهْلٌ مَجَالِسِي، وَأَهْلٌ شُكْرِي أَهْلٌ زِيَادَتِي، وَأَهْلٌ طَاعَتِي أَهْلٌ كِرَامَتِي، وَأَهْلٌ مَعْصِيَتِي لَا أُوْثِقُهُمْ مِنْ رَحْمَتِي، إِنْ تَابُوا فَأَنَا حَبِيبُهُمْ - أَي محبهم؛ فإن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين - وإن لم يتوبوا فأنا طيبيهم، أبتليهم بالمصائب لأكفر عنهم المعائب » (١) .

وفى قوله تعالى : « من نفسك » من الفوائد : أن العبد لا يركن إلى نفسه، ولا يسكن إليها؛ فإن الشر لا يجيء إلا منها، ولا يشتغل بلام الناس ولا ذمهم إذا أسأوا إليه؛ فإن ذلك من السيئات التي أصابته، وهي إنما أصابته بذنوبه، فيرجع إلى الذنوب فيستغفر منها، ويستعِذ بالله من شر نفسه وسيئات عمله، ويسأل الله أن يعينه على ٣٢٠/١٤ طاعته، فبذلك يحصل له كل خير، ويندفع عنه كل شر .

ولهذا كان أنفع الدعاء، وأعظمه وأحكمه دعاء الفاتحة : ﴿ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ .

(١) لم أقف عليه .

صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴿[الفاتحة: ٦، ٧]، فإنه إذا هداه هذا الصراط أعانته على طاعته وترك معصيته، فلم يصبه شر، لا في الدنيا ولا في الآخرة.

لكن الذنوب هي من لوازم نفس الإنسان، وهو محتاج إلى الهدى في كل لحظة، وهو إلى الهدى أحوج منه إلى الأكل والشرب.

ليس كما يقوله طائفة من المفسرين: إنه قد هداه، فلماذا يسأل الهدى؟

وأن المراد بسؤال الهدى: الثبات، أو مزيد الهداية.

بل العبد محتاج إلى أن يعلمه ربه ما يفعله من تفاصيل أحواله. وإلى ما يتولد من تفاصيل الأمور في كل يوم، وإلى أن يلهم أن يعمل ذلك.

٣٢١/١٤ فإنه لا يكفي مجرد علمه إن لم يجعله الله مريداً للعمل بعلمه، وإلا/كان العلم حجة عليه، ولم يكن مهتدياً، والعبد محتاج إلى أن يجعله الله قادراً على العمل بتلك الإرادة الصالحة.

فإنه لا يكون مهتدياً إلى الصراط المستقيم - صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين - إلا بهذه العلوم والإرادات، والقدرة على ذلك.

ويدخل في ذلك من أنواع الحاجات ما لا يمكن إحصاؤه.

ولهذا كان الناس مأمورين بهذا الدعاء في كل صلاة؛ لفرط حاجتهم إليه، فليسوا إلى شيء أحوج منهم إلى هذا الدعاء.

وإنما يعرف بعض قدر هذا الدعاء من اعتبار أحوال نفسه ونفوس الإنس والجن، والمأمورين بهذا الدعاء، ورأى ما في النفوس من الجهل والظلم الذي يقتضي شقاءها في الدنيا والآخرة، فيعلم أن الله - فضله ورحمته - جعل هذا الدعاء من أعظم الأسباب المقتضية للخير، المانعة من الشر.

٣٢٢/١٤ وما يبين ذلك أن الله - تعالى - لم يقص علينا في القرآن قصة أحد/إلا لنعتبر بها، لما في الاعتبار بها من حاجتنا إليه ومصلحتنا.

وإنما يكون الاعتبار إذا قسنا الثاني بالأول، وكنا مشتركين في المقتضى للحكم.

فلولا أن في نفوس الناس من جنس ما كان في نفوس المكذبين للرسول - فرعون ومن قبله - لم يكن بنا حاجة إلى الاعتبار بمن لا نشبهه قط، ولكن الأمر كما قال تعالى: ﴿مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ﴾ [فصلت: ٤٣]، وكما قال تعالى: ﴿كَذَلِكَ مَا أَتَى

الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مُجُنٌّ ﴿[الذاريات: ٥٢]﴾، وقال تعالى: ﴿كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ تَشَبَّهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [البقرة: ١١٨]، وقال تعالى: ﴿يُصْهَرُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ﴾ [التوبة: ٣٠].

ولهذا قال النبي ﷺ: « لتسلكن سنن من كان قبلكم حذو القذة بالقذة، حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه ». قالوا: اليهود والنصارى؟ قال: « فمن؟ »^(١).

وقال: « لتأخذن أمتي مأخذ الأمم قبلها، شبراً بشبر، وذراعاً بذراع ». قيل: يا رسول الله، فارس والروم؟ قال: « فمن؟ » وكلا الحديثن في الصحيحين^(٢).

/ولما كان في غزوة حنين كان للمشركين شجرة، يقال لها: ذات أنواط، يعلقون عليها ٣٢٣/١٤ أسلحتهم، وينوطونها بها، ويستظلون بها متبركين فقال بعض الناس: يا رسول الله، اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط. فقال: « الله أكبر، قلتكم كما قال قوم موسى لموسى: اجعل لنا إلهاً كما لهم آلهة، إنها السنن، لتركن سنن من كان قبلكم »^(٣). وقد بين القرآن أن السيئات من النفس، وإن كانت بقدر الله.

فأعظم السيئات جحود الخالق، والشرك به، وطلب النفس أن تكون شريكة وندا له، أو أن تكون إلهاً من دونه، وكلا هذين وقع؛ فإن فرعون طلب أن يكون إلهاً معبوداً دون الله تعالى، وقال: ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي﴾ [القصص: ٣٨]، وقال: ﴿أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى﴾ [النازعات: ٢٤]، وقال لموسى: ﴿لَئِنْ أَخَذْتُ إِلَهًا غَيْرِي لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ﴾ [الشعراء: ٢٩]، و﴿فَاسْتَخَفَّ قَوْمَهُ فَأَطَاعُوهُ﴾ [الزخرف: ٥٤].

وإبليس يطلب أن يعبد ويطاع من دون الله، فيريد أن يعبد ويطاع هو، ولا يعبد الله ولا يطاق.

وهذا الذى فى فرعون وإبليس هو غاية الظلم والجهل.

وفى نفوس سائر الإنس والجن شعبة من هذا وهذا، إن لم يعن الله العبد ويهديه، ٣٢٤/١٤ وإلا وقع فى بعض ما وقع فيه إبليس وفرعون بحسب الإمكان.

قال بعض العارفين: ما من نفس إلا وفيها ما فى نفس فرعون، غير أن فرعون قَدَر فآظهر، وغيره عجز فأضمر.

وذلك أن الإنسان إذا اعتبر وتعرف نفسه والناس، وسمع أخبارهم، رأى الواحد منهم يريد لنفسه أن تطاق وتعلو بحسب قدرته.

(١، ٢) سبق تخريجهما ص ٣٥٩. (٣) الترمذي فى الفتن (٢١٨٠)، وقال: « حسن صحيح ».

فالنفس مشحونة بحب العلو والرياسة، بحسب إمكانها، فتجد أحدهم يوالى من يوافقه على هواه، ويعادى من يخالفه فى هواه، وإنما معبوده ما يهواه ويريده، قال تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهُهُ هَوَاهُ أَفَأَنْتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا﴾ [الفرقان: ٤٣]؟ والناس عنده فى هذا الباب كما هم عند ملوك الكفار من المشركين من الترك وغيرهم، يقولون: «يا رباعى» أي: صديق وعدو. فمن وافق هواهم كان ولياً، وإن كان كافراً مشركاً، ومن لم يوافق هواهم كان عدواً، وإن كان من أولياء الله المتقين، وهذه هى حال فرعون.

٣٢٥/١٤ والواحد من هؤلاء يريد أن يطاع أمره بحسب إمكانه، لكنه لا يتمكن مما تمكن منه فرعون من دعوى الإلهية، وجحود الصانع.

وهؤلاء - وإن كانوا يقرون بالصانع - لكنهم إذا جاءهم من يدعوهم إلى عبادته وطاعته المتضمنة ترك طاعتهم، فقد يعادونه، كما عادى فرعون موسى.

وكثير من الناس ممن عنده بعض عقل وإيمان، لا يطلب هذا الحد، بل يطلب لنفسه ما هو عنده، فإن كان مطاعاً مسلماً طلب أن يطاع فى أغراضه، وإن كان فيها ما هو ذنب ومعصية الله، ويكون من أطاعه فى هواه أحب إليه وأعز عنده ممن أطاع الله وخالف هواه، وهذه شعبة من حال فرعون، وسائر المكذبين للرسول.

وإن كان عالماً أو شيخاً، أحب من يعظمه دون من يعظم نظيره، حتى لو كانا يقرآن كتاباً واحداً كالقرآن، أو يعبدان عبادة واحدة متمثلان فيها، كالصلوات الخمس؛ فإنه يحب من يعظمه بقبول قوله والافتداء به أكثر من غيره، وربما أبغض نظيره وأتباعه حسداً وبغياً، كما فعلت اليهود لما بعث الله محمداً ﷺ يدعو إلى مثل ما دعا إليه موسى، قال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا بِمَا أُنزِلَ اللَّهُ قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَا أُنزِلَ عَلَيْنَا وَنُكْفِرُكَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١]، وقال تعالى: ﴿وَمَا نَفَرَقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَأَمْ لَا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾ [البينة: ٤]، وقال تعالى: ﴿وَمَا نَفَرَقُوا إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَةُ بَقِيَّةً بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: ١٤].

ولهذا أخبر الله - تعالى - عنهم بنظير ما أخبر به عن فرعون، وسلط عليهم من انتقم به منهم، فقال تعالى عن فرعون: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضِعُّ طَائِفَةً مِنْهُمْ يُلْبِغُ أَتْبَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ إِنَّهُمْ كَانُوا مِنَ الْمُفْسِدِينَ﴾ [القصص: ٤]، وقال تعالى عنهم: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ فِي الْكِتَابِ لِنُفْسِدَنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلِنَعْلَمَنَّ

عُلُوًّا كَبِيرًا ﴿[الإسراء: ٤]؛ ولهذا قال تعالى: ﴿تِلْكَ أَلْدَارُ الْأَخِرَةُ يَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا﴾ [القصص: ٨٣].

والله - سبحانه وتعالى - إنما خلق الخلق لعبادته، ليذكروه ويشكروه ويعبدوه، وأرسل الرسل، وأنزل الكتب ليعبدوا الله وحده، وليكون الدين كله لله، ولتكون كلمة الله هي العليا، كما أرسل كل رسول بمثل ذلك، قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِيَ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وقال تعالى: ﴿وَسَلِّ مِنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجْعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ إِلَهًا يُعْبَدُونَ﴾ [الزخرف: ٤٥].

وقد أمر الله الرسل كلهم بهذا، وألا يتفرقوا فيه، فقال: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٩٢]، وقال تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الرُّسُلَ كُلُّوا مِنْ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ . وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّةٌ وَاحِدَةٌ وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ . فَتَقَطْعُوا أَرْحَامَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبُرًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون: ٥١ - ٥٣].

قال قتادة: أي دينكم دين واحد، وربكم رب واحد، والشريعة مختلفة. وكذلك قال الضحاك عن ابن عباس: ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّةٌ وَاحِدَةٌ﴾ أي: دينكم دين واحد. قال ابن أبي حاتم: وروى عن سعيد بن جبير، وقاتدة وعبد الرحمن بن زيد نحو ذلك. وقال الحسن: بين لهم ما يتقون وما يأتون، ثم قال: إن هذه ستكم سنة واحدة. وهكذا قال جمهور المفسرين .

والأمة: الملة والطريقة، كما قال تعالى: ﴿قَالُوا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَرِهِمْ مُّهْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٢]، ﴿مُفْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٣]، كما يسمى الطريق: إماماً؛ لأن السالك فيه ياتم به، فكذلك السالك يؤمه ويقصده.

والأمة - أيضاً - : معلم الخير، الذي ياتم به الناس، كما أن الإمام : هو الذي ياتم به الناس . وإبراهيم - عليه السلام - جعله الله إماماً، وأخبر أنه ﴿كَانَ أُمَّةً﴾ [النحل: ١٢٠].

/وأمر الله الرسل أن تكون ملتهم ودينهم واحداً، لا يتفرقون فيه، كما في ٣٢٨/١٤
الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «إنا معشر الأنبياء ديننا واحد»^(١)، وقد قال الله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ

(١) البخارى فى الانبياء (٣٤٤٣) ومسلم فى الفضائل (٤٥/٢٣٦٥) .

وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰ أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ [الشورى: ١٣]؛ ولهذا كان جميع رسل الله وأنبيائه يصدق بعضهم بعضاً، لا يختلفون، مع تنوع شرائعهم.

فمن كان من المطاعين - من العلماء والمشايخ والأمراء والملوك - متبعاً للرسل: أمر بما أمروا به، ودعا إلى ما دعوا إليه، وأحب من دعا إلى مثل ما دعا إليه، فإن الله يحب ذلك، فيحب ما يحبه الله تعالى، وهذا قصده في نفس الأمر أن تكون العبادة لله - تعالى - وحده، وأن يكون الدين كله لله.

وأما من كان يكره أن يكون له نظير يدعو إلى ذلك، فهذا يطلب أن يكون هو المطاع المعبود، فله نصيب من حال فرعون وأشباهه.

فمن طلب أن يطاع دون الله، فهذا حال فرعون، ومن طلب أن يطاع من الله، فهذا يريد ٣٢٩/١٤ من الناس أن يتخذوا من دون الله أنداداً يحبونهم كحب الله. والله - سبحانه وتعالى - أمر ألا يعبد إلا إياه، وألا يكون الدين إلا له، وأن تكون الموالاة فيه، والمعاداة فيه، وألا يتوكل إلا عليه، ولا يستعان إلا به.

فالؤمن المتبع للرسل يأمر الناس بما أمرتهم به الرسل، ليكون الدين كله لله، لا له، وإذا أمر أحد غيره بمثل ذلك أحبه وأعانه، وسر بوجود مطلوبه.

وإذا أحسن إلى الناس، فإنما يحسن إليهم ابتغاء وجه ربه الأعلى، ويعلم أن الله قد من عليه بأن جعله محسناً، ولم يجعله مسيئاً، فيرى أن عمله لله، وأنه بالله.

وهذا مذكور في فاتحة الكتاب، التي ذكرنا أن جميع الخلق محتاجون إليها أعظم من حاجتهم إلى أي شيء.

ولهذا فرضت عليهم قراءتها في كل صلاة دون غيرها من السور ولم ينزل في التوراة،

ولا في الإنجيل، ولا في الزبور، ولا في القرآن مثلها، فإن فيها: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥].

٣٣٠/١٤ فالؤمن يرى أن عمله لله؛ لأنه إياه يعبد، وأنه بالله؛ لأنه/إياه يستعين، فلا يطلب ممن أحسن إليه جزاء ولا شكوراً؛ لأنه إنما عمل له ما عمل الله، كما قال الأبرار: ﴿إِنَّمَا نَطْعُكُمْ لِيُوجِبَ إِلَيْنَا اللَّهُ رِزْقًا مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُورًا﴾ [الإنسان: ٩]، ولا يمن عليه بذلك ولا يؤذيه؛ فإنه قد علم أن الله هو المانّ عليه، إذ استعمله في الإحسان، وأن المنّة لله عليه، وعلى ذلك الشخص، فعليه هو أن يشكر الله، إذ يسره لليسرى، وعلى ذلك أن يشكر الله، إذ يسر له من يقدم له ما ينفعه من رزق أو علم أو نصر، أو غير ذلك.

ومن الناس من يحسن إلى غيره لِيَمَنَّ عليه، أو يرد الإحسان له بطاعته إليه وتعظيمه، أو نفع آخر، وقد يمين عليه، فيقول : أنا فعلت بك كذا، فهذا لم يعبد الله ولم يستعنه، ولا عمل لله، ولا عمل بالله، فهو المرائي.

وقد أبطل الله صدقة المئان، وصدقة المرائي، قال تعالى : ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يُبْطَلُوا صَدَقَتَكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ ثَرَابٌ فَأَصَابَهُ وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْدًا لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا كَسَبُوا وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ . وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَنبِيئًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّتٍ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَفَاقَتْ أَكْلَهَا ضِعْفَيْنِ فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطُلَّ ۗ وَاللَّهُ يَمَّا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ۝﴾ [البقرة: ٢٦٤، ٢٦٥].

/ قال قتادة : ﴿وَتَنبِيئًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾ : احتساباً من أنفسهم . وقال الشعبي : يقيناً، وتصديقاً ٣٣١/١٤

من أنفسهم . وكذلك قال الكلبي . قيل : يخرجون الصدقة طيبة بها أنفسهم، على يقين بالثواب، وتصديق بوعد الله، يعلمون أن ما أخرجوه خير لهم مما تركوه .

قلت : إذا كان المعطى محتسباً للأجر عند الله، مصداقاً بوعد الله له، طالباً من الله، لا من الذي أعطاه، فلا يمين عليه . كما لو قال رجل لآخر : أعط عمالكك هذا الطعام، وأنا أعطيك ثمنه، لم يمين على الممالك، لاسيما إذا كان يعلم أن الله قد أنعم عليه بالإعطاء .

فصل

الفرق السادس: أن يقال : إن ما يبتلى به العبد من الذنوب الوجودية - وإن كانت خلقاً لله - فهو عقوبة له على عدم فعله ما خلقه الله له، وفطره عليه؛ فإن الله إنما خلقه لعبادته وحده لا شريك له، ودله على الفطرة، كما قال النبي ﷺ : « كل مولود يولد على الفطرة »^(١)، وقال تعالى : ﴿فَأَقْصَ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا بُدَّ لَهُ لَخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الْبَيْتُ الْأَقِيمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الروم: ٣٠].

/ فهو لما لم يفعل ما خلق له، وما فطر عليه، وما أمر به - من معرفة الله وحده ٣٣٢/١٤ وعبادته وحده - عوقب على ذلك، بأن زين له الشيطان ما يفعله من الشرك والمعاصي .

(١) سبق تخريجه ص ٣٩٥ .

قال تعالى للشيطان: ﴿أَذْهَبَ فَمَنْ يَبْعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاءُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾ [الإسراء: ٦٣ - ٦٥]، وقال تعالى: ﴿إِنَّهُمْ لَيْسَ لَهُمْ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ . إِنَّمَا سُلْطَانُكُمْ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُم وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ﴾ [النحل: ٩٩، ١٠٠]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّفَعُوا إِذَا مَسَّهُمْ طَلِيفٌ مِنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ . وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّوهُمْ فِي الْغَيِّ ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠١، ٢٠٢].

فقد تبين أن إخلاص الدين لله يمنع من تسلط الشيطان، ومن ولاية الشيطان التي توجب العذاب، كما قال تعالى: ﴿كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ﴾ [يوسف: ٢٤].

فإذا أخلص العبد لربه الدين كان هذا مانعاً له من فعل ضد ذلك، ومن إيقاع الشيطان له في ضد ذلك، وإذا لم يخلص لربه الدين، ولم يفعل ما خلق له، وفطر عليه، عوقب على ذلك، وكان من عقابه/تسلط الشيطان عليه، حتى يزين له فعل السيئات، وكان إلهامه لفجوره عقوبة له على كونه لم يتق الله.

وعدم فعله للحسنات ليس أمراً وجودياً، حتى يقال: إن الله خلقه، بل هو أمر عديمي، لكن يعاقب عليه لكونه عدم ما خلق له، وما أمر به، وهذا يتضمن العقوبة على أمر عديمي، لكن بفعل السيئات لا بالعقوبات - التي يستحقها بعد إقامة الحجة عليه - بالنار ونحوها.

وقد تقدم أن مجرد عدم المأمور : هل يعاقب عليه؟ فيه قولان.

والأكثر يقولون : لا يعاقب عليه؛ لأنه عدم محض. ويقولون: إنما يعاقب على الترك، وهذا أمر وجودي.

وطائفة - منهم : أبو هاشم - قالوا : بل يعاقب على هذا العدم، بمعنى أنه يعاقب عليه كما يعاقب على فعل الذنوب بالنار ونحوها.

وما ذكر في هذا الوجه هو أمر وسط، وهو أن يعاقبه على هذا العدم بفعل السيئات لا بالعقوبة عليها، ولا يعاقبه عليها حتى يرسل إليه رسوله، فإذا عصى الرسول استحق حينئذ العقوبة التامة، وهو - أولاً - إنما عوقب بما يمكن أن ينجو من شره، بأن يتوب ٣٣٤/١٤ منه، أو بالأقل تقوم عليه الحجة، وهو كالصبي الذي لا يشتغل بما ينفعه، بل بما هو سبب لضرره، ولكن لا يكتب عليه قلم الإثم حتى يبلغ، فإذا بلغ عوقب.

ثم ما تعوده من فعل السيئات، قد يكون سبباً لمعصيته بعد البلوغ، وهو لم يعاقب إلا على ذنبه، ولكن العقوبة المعروفة إنما يستحقها بعد قيام الحجة عليه. وأما اشتغاله بالسيئات فهو عقوبة عدم عمله للحسنات.

وعلى هذا، فالشر ليس إلى الله بوجه من الوجوه؛ فإنه - وإن كان الله خالق أفعال العباد - فخلقه للطاعات نعمة ورحمة، وخلقه للسيئات له فيه حكمة ورحمة، وهو - مع هذا - عدل منه، فما ظلم الناس شيئاً، ولكن الناس ظلموا أنفسهم.

وظلمهم لأنفسهم نوعان : عدم عملهم بالحسنات، فهذا ليس مضافاً إليه، وعملهم للسيئات خلقه عقوبة لهم على ترك فعل الحسنات التي خلقهم لها، وأمرهم بها، فكل نعمة منه فضل، وكل نقمة منه عدل.

/ومن تدبر القرآن تبين له أن عامة ما يذكره الله في خلق الكفر والمعاصي يجعله جزاء ٣٣٥/١٤ لذلك العمل، كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصْعَقُ فِي السَّمَاءِ كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥]، وقال تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ يَحِلْ وَأَسْتَقَى . وَكَذَّبَ بِالْحَقِّ . فَنُتِيسِرُ الْقُسْرَى﴾ [الليل: ٨ - ١٠]. وهذا وأمثاله بذلوا فيه أعمالاً، عاقبهم بها على فعل محظور، وترك مأمور.

وتلك الأمور إنما كانت منهم وخلق فيهم؛ لكونهم لم يفعلوا ما خلقوا له، ولا بد لهم من حركة وإرادة، فلما لم يتحركوا بالحسنات حركوا بالسيئات، عدلاً من الله، حيث وضع ذلك موضعه في محله القابل له - وهو القلب الذي لا يكون إلا عاملاً - فإذا لم يعمل الحسنة استعمل في عمل السيئة، كما قيل : نفسك إن لم تشغلها شغلتك.

وهذا الوجه - إذا حقق - يقطع مادة كلام القدرية المكذبة، والمجبرة الذين يقولون : إن أفعال العباد ليست مخلوقة لله، ويجعلون خلقها والتعذيب عليها ظملاً، والذين يقولون : إنه خلق كفر الكافرين ومعصيتهم، وعاقبهم على ذلك لا لسبب ولا لحكمة.

/فإذا قيل لأولئك : إنه إنما أوقعهم في تلك الذنوب، وطبع على قلوبهم عقوبة لهم ٣٣٦/١٤ على عدم فعلهم ما أمرهم به ، فما ظلمهم، ولكن هم ظلموا أنفسهم.

يقال : ظلمته : إذا نقصته حقه، قال تعالى: ﴿كَلْنَا الْجَنَيْنَ ءَانَتْ أَكْهَهَا وَلَمْ تَظْلِمِ مِنْتَهُ شَيْئًا﴾ [الكهف: ٣٣].

وكثير من أولئك يسلمون أن الله خلق للعبد من الأعمال ما يكون جزاء له على عمل

منه متقدم، ويقولون : إنه خلق طاعة المطيع .

فلا ينازعون في نفس خلق أفعال العباد، لكن يقولون : ما خلق شيئاً من الذنوب ابتداء، بل إنما خلقها جزاء لئلا يكون ظالماً .

فنقول : أول ما يفعله العبد من الذنوب هو أحدثه، لم يحدثه الله، ثم ما يكون جزاء على ذلك فالله محدثه، وهم لا ينازعون في مسألة خلق الأفعال إلا من هذه الجهة .

وهذا الذي ذكرناه يوافقون عليه، لكن يقولون : أول الذنوب لم يحدثه الله، بل يحدثه العبد لئلا يكون الجزاء عليه ظلماً .

وما ذكرناه يوجب أن الله خالق كل شيء، فما حدث شيء/إلا بمشيئته وقدرته، لكن أول الذنوب الوجودية هو المخلوق، وذلك عقوبة على عدم فعل العبد لما خلق له، ولما كان ينبغي له أن يفعله .

وهذا العدم لا يجوز إضافته إلى الله، وليس بشيء حتى يدخل في قولنا : « الله خالق كل شيء » ، وما أحدثه من الذنوب الوجودية، فأولها عقوبة للعبد على هذا العدم، وسائرهما، قد يكون عقوبة للعبد على ما وجد، وقد يكون عقوبة له على استمراره على العدم .

فما دام لا يخلص لله العمل، فلا يزال مشركاً، ولا يزال الشيطان مسلطاً عليه .
ثم تخصيصه - سبحانه - لمن هداه - بأن استعمله ابتداء فيما خلق له، وهذا لم يستعمله - هو تخصيص منه بفضله ورحمته؛ ولهذا يقول الله: ﴿وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ [البقرة: ١٠٥]، ولذلك حكمة ورحمة هو أعلم بها، كما خص بعض الأبدان بقوى لا توجد في غيرها، وبسبب عدم القوة قد تحصل له أمراض وجودية، وغير ذلك، من حكمته .

وبتحقيق هذا يدفع شبهات هذا الباب، والله أعلم بالصواب .

فصل

٣٣٨/١٤

ومما ذكر فيه العقوبة على عدم الإيمان قوله تعالى: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأنعام: ١١٠]، وهذا من تمام قوله: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ . وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩، ١١٠]،

فذكر أن هذا التقلب إنما حصل لقلوبهم لما لم يؤمنوا به أول مرة، وهذا عدم الإيمان.

لكن يقال : إنما كان هذا بعد دعوة الرسول لهم، وهم قد تركوا الإيمان، وكذبوا الرسول، وهذه أمور وجودية، لكن الموجب للعذاب هو عدم الإيمان، وما ذكر شرط في التعذيب، بمنزلة إرسال الرسول؛ فإنه قد يشتغل عن الإيمان بما جنسه مباح - من أكل وشرب، وبيع وسفر، وغير ذلك - وهذا الجنس لا يستحق عليه العقوبة إلا لأنه شغله عن الإيمان الواجب عليه.

ومن الناس من يقول : ضد الإيمان هو تركه، وهو أمر وجودي، لا ضد له إلا ذلك.

٣٣٩/١٤

فصل

الفرق السابع - من الحسنات والسيئات التي تتناول الأعمال والجزاء في كون هذه تضاف إلى النفس، وتلك تضاف إلى الله - : أن السيئات التي تصيب الإنسان - وهي مصائب الدنيا والآخرة - ليس لها سبب إلا ذنبه الذي هو من نفسه، فأنحصرت في نفسه.

وأما ما يصيبه من الخير والنعم فإنه لا تنحصر أسبابه؛ لأن ذلك من فضل الله وإحسانه، يحصل بعمله وبغير عمله، وعمله نفسه من إنعام الله عليه. وهو - سبحانه - لا يجزي بقدر العمل، بل يضاعفه له، ولا يقدر العبد على ضبط أسبابها، لكن يعلم أنها من فضل الله وإنعامه، فيرجع فيها إلى الله، فلا يرجو إلا الله، ولا يتوكل إلا عليه، ويعلم أن النعم كلها من الله، وأن كل ما خلقه فهو نعمة - كما تقدم - فهو يستحق الشكر المطلق العام التام، الذي لا يستحقه غيره.

ومن الشكر : ما يكون جزاء على ما يسره على يديه من الخير، /كشكر الوالدين وشكر ٣٤٠/١٤ من أحسن إليك من غيرهما؛ فإنه من لا يشكر الناس لا يشكر الله، لكن لا يبلغ من حق أحد وإنعامه أن يشكر بمعصية الله، أو أن يطاع بمعصية الله؛ فإن الله هو المنعم بالنعم العظيمة، التي لا يقدر عليها مخلوق. ونعمة المخلوق إنما هي منه أيضاً، قال تعالى : ﴿وَمَا يَكُم مِّن نَّفْعَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ [النحل : ٥٣]، وقال تعالى : ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ [الجن : ١٣]، وجزاؤه - سبحانه - على الطاعة والمعصية والكفر لا يقدر أحد على مثله.

فلهذا لم يجز أن يطاع مخلوق في معصية الخالق، كما قال تعالى : ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا وَإِنْ جَاهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا﴾ [العنكبوت : ٨]، وقال

في الآية الأخرى: ﴿وَلِنْ جَهْدَكَ عَلَىٰ أَنْ تَشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفٌ وَأَتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ﴾ [لقمان: ١٥].

وقال النبي ﷺ - في الحديث الصحيح - : « على المرء المسلم السمع والطاعة في عسره ويسره، ومنشطه ومكرهه، ما لم يؤمر بمعصية، فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة » ^(١).
وفي الصحيحين عنه ﷺ أنه قال : « إنما الطاعة في المعروف » ^(٢) ، وقال : « من أمركم بمعصية الله فلا تطيعوه » ^(٣) ، وقال : « لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق » ^(٤).

٣٤١/١٤ / وهذا مبسوط في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا أنه إذا عرف أن النعم كلها من الله، وأنه لا يقدر أن يأتي بها إلا الله، فلا يأتي بالحسنات إلا هو، ولا يذهب السيئات إلا هو، وأنه ﴿مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَدِّهِ﴾ [فاطر: ٢] - صار توكله ورجاؤه ودعاؤه للخالق وحده.

وكذلك إذا علم ما يستحقه الله من الشكر - الذي لا يستحقه غيره - صار علمه بأن الحسنات من الله يوجب له الصدق في شكر الله، والتوكل عليه.

ولو قيل : إنها من نفسه لكان غلطاً؛ لأن منها ما ليس لعمله فيه مدخل، وما كان لعمله فيه مدخل فإن الله هو المنعم به، فإنه لا حول ولا قوة إلا بالله، ولا ملجأ ولا منجى منه إلا إليه.

وعلم أن الشر قد انحصر سببه في النفس، فضبط ذلك وعلم من أين يؤتى، فاستغفر ربه مما فعل وتاب، واستعان الله واستعاذ به مما لم يعمل بعد، كما قال من قال من السلف: لا يَرْجُونَ عَبْدٌ إِلَّا رَبَّهُ، ولا يَخَافَنَّ عَبْدٌ إِلَّا ذَنْبَهُ.

٣٤٢/١٤ / وهذا يخالف قول الجهمية ومن اتبعهم، الذين يقولون : إن الله يعذب بلا ذنب، ويعذب أطفال الكفار وغيرهم عذاباً دائماً أبداً بلا ذنب.

فإن هؤلاء يقولون : يخاف الله خوفاً مطلقاً، سواء كان له ذنب أو لم يكن له ذنب، ويشبهون خوفه بالخوف من الأسد، ومن الملك القاهر الذي لا يتضبط فعله ولا سطوته،

(١) مسلم في الإمامة (٣٥/١٨٣٦) عن أبي هريرة بمعناه .

(٢) البخاري في الأحكام (٧١٤٥) ، ومسلم في الإمامة (٣٩/١٨٤٠) ، كلاهما عن علي بن أبي طالب .

(٣) ابن ماجه في الجهاد (٢٨٦٣) ، وفي الزوائد : « إسناده صحيح » ، وأحمد ٦٧/٣ .

(٤) أحمد ٦٦/٥ .

بل قد يقهر ويعذب من لا ذنب له من رعيته .

فإذا صدَّق العبد بقوله تعالى : ﴿وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سِتْرَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾ [النساء : ٧٩] ، علم بطلان هذا القول ، وأن الله لا يعذبه ويعاقبه إلا بذنوبه ، حتى المصائب التي تصب العبد كلها بذنوبه .

وقد تقدم قول السلف - ابن عباس وغيره - أن ما أصابهم يوم أُحد من الغم والفشل إنما كان بذنوبهم ، لم يستثن من ذلك أحد .

وهذا من فوائد تخصيص الخطاب : لثلا يظن أنه عام مخصوص .

وفى الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال : « ما يصيب المؤمن من وَصَبٍ ولا نَصَبٍ ، ولا همٍّ ولا حزن ولا غمٍّ ، حتى الشوكة يشاكها ، إلا كفرَّ الله بها من خطاياها » (١) .

٣٤٣/١٤

فصل /

الفرق الثامن : أن السيئة إذا كانت من النفس ، والسيئة خبيثة مذمومة ، وصفها بالخبث في مثل قوله : ﴿الْخَبِيثَاتُ لِلْخَبِيثِينَ وَالْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَاتِ﴾ [النور : ٢٦] .

قال جمهور السلف : الكلمات الخبيثة للخبِيثِينَ . ومن كلام بعضهم : الأقوال والأفعال الخبيثة للخبِيثِينَ .

وقد قال تعالى : ﴿صَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً﴾ [إبراهيم : ٢٤] ، ﴿وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ﴾ [إبراهيم : ٢٦] ، وقال الله : ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر : ١٠] ، والأقوال والأفعال صفات القائل الفاعل .

فإذا كانت النفس متصفة بالسوء والخبث لم يكن محلها ينفعه إلا ما يناسبها .

فمن أراد أن يجعل الحيات والعقارب يعاشرون الناس كالسنائير لم يصلح .

/ ومن أراد أن يجعل الذي يكذب شاهداً على الناس ، لم يصلح .

٣٤٤/١٤

وكذلك من أراد أن يجعل الجاهل معلماً للناس ، مفتياً لهم ، أو يجعل العاجز الجبان مقاتلاً عن الناس ، أو يجعل الأحقق الذي لا يعرف شيئاً سائساً للناس ، أو للدواب ، فمثل هذا يوجب الفساد في العالم ، وقد يكون غير ممكن ، مثل من أراد أن يجعل الحجارة تَسْبَحُ على وجه الماء كالسفن ، أو تصعد إلى السماء كالريح ، ونحو ذلك .

(١) سبق تخريجه ص ٤٠٠ .

فالنفس الخبيثة لا تصلح أن تكون في الجنة الطيبة التي ليس فيها من الخبث شيء، فإن ذلك موجب للفساد، أو غير ممكن.

بل إذا كان في النفس خبث طهرت وهذبت، حتى تصلح لسكنى الجنة.

كما في الصحيح من حديث أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ :
«إن المؤمنين إذا نجوا من النار - أي عبروا الصراط - وقفوا على قنطرة بين الجنة والنار، فيقتصّ لبعضهم من بعض مظالم كانت بينهم في الدنيا، فإذا هذبوا ونُقوا أذن لهم في دخول الجنة»^(١).

٣٤٥/١٤ / وهذا مما رواه البخاري عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله ﷺ : «يخلص المؤمنون من النار، فيحبسون على قنطرة بين الجنة والنار، فيقتصّ لبعضهم من بعض مظالم كانت بينهم في الدنيا، حتى إذا هذبوا ونُقوا أذن لهم في دخول الجنة، فو الذي نفس محمد بيده، لأحدهم أهدي بمنزله في الجنة منه بمنزله كان في الدنيا»^(٢).

والتهذيب : التخليص، كما يهذب الذهب، فيخلص من الغش.

فتبين أن الجنة إنما يدخلها المؤمنون بعد التهذيب والتنقية من بقايا الذنوب، فكيف بمن لم يكن له حسنات يعبر بها الصراط؟

وأيضاً فإذا كان سببها ثابتاً فالجزاء كذلك، بخلاف الحسنة، فإنها من إنعام الحي القيوم الباقى، الأول الآخر، فسببها دائم، فيدوم بدوامه.

وإذا علم الإنسان أن السيئة من نفسه، لم يطمع في السعادة التامة، مع ما فيه من الشر، بل علم تحقيق قوله تعالى : ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء : ١٢٣]، وقوله : ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ . وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزلزلة : ٧، ٨].

٣٤٦/١٤ / وعلم أن الرب عليم حلیم، رحيم عدل، وأن أفعاله جارية على قانون العدل والإحسان، وكل نعمة منه فضل، وكل نقمة منه عدل.

وفي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال : «يمين الله ملأى، لا يغيبُها»^(٣) نفقة، سحَاء الليل والنهار، أرايتم ما أنفق منذ خلق السموات والأرض؟ فإنه لم يغضْ ما في يمينه، والقسط بيده الأخرى يخفض ويرفع»^(٤).

(١) سبق تخريجه ص ٣٥٩.

(٢) البخاري في المظالم (٢٤٤٠).

(٣) في المطبوعة : «يغيبها» والصواب ما أثبتناه.

(٤) سبق تخريجه ص ٣٥٩.

وعلم فساد قول الجهمية، الذين يجعلون الثواب والعقاب بلا حكمة ولا عدل، ولا وضع للأشياء مواضعها، فيصفون الرب بما يوجب الظلم والسفة، وهو - سبحانه - قد شهد ﴿أَنْتَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَكُ وَالْعِلْمُ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ [آل عمران: ١٨].

ولهذا يقولون : لا ندري ما يفعل بمن فعل السيئات، بل يجوز عندهم أن يعفو عن الجميع، ويجوز عندهم أن يعذب الجميع، ويجوز أن يعذب ويغفر بلا موازنة، بل يعفو عن شر الناس، ويعذب خير الناس على سيئة صغيرة، ولا يغفرها له.

وهم يقولون : السيئة لا تمحى، لا بتوبة ولا حسنات ماحية ولا غير ذلك، وقد لا يفرقون بين الصغائر والكبائر.

/قالوا : لأن هذا كله إنما يعلم بالسمع والخبر، خبر الله ورسوله. ٣٤٧/١٤

قالوا : وليس في الكتاب والسنة ما يبين ما يفعل الله بمن كسب السيئات، إلا الكفر، وتأولوا قوله تعالى : ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [النساء: ٣١]، بأن المراد بالكبائر: قد يكون هو الكفر وحده، كما قال تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء: ١١٦].

وقد ذكر هذه الأمور القاضي أبو بكر بن الباقلاني وغيره، ممن يقول بمثل هذه الأقوال ممن سلك مسلك جهنم بن صفوان في القدر وفي الوعيد، وهؤلاء قصدوا مناقضة المعتزلة في القدر والوعيد.

فأولئك لما قالوا : إن الله لم يخلق أفعال العباد، وأنه يشاء ما لا يكون، ويكون ما لا يشاء، وسلوكوا مسلك نفاة القدر في هذا، وقالوا في الوعيد بنحو قول الخوارج، قالوا : إن من دخل النار لا يخرج منها، لا بشفاعة ولا غيرها، بل يكون عذابه مؤبداً، فصاحب الكبيرة، أو من رجحت سيئاته - عندهم - لا يرحمه الله أبداً، بل يخلده في النار. فخالفوا السنة المتواترة وإجماع الصحابة فيما قالوه في القدر، وناقضهم جهنم في هذا وهذا.

وسلك هؤلاء مسلك جهنم، مع انتسابهم إلى أهل السنة والحديث/اتباع السلف، ٣٤٨/١٤ وكذلك سلوكوا في الإيمان والوعيد مسلك المرجئة الغلاة كجهنم وأتباعه.

وجهنم اشتهر عنه نوعان من البدعة : نوع في الأسماء والصفات، فعلا في نفي الأسماء والصفات، ووافقه على ذلك ملاحدة الباطنة والفلاسفة ونحوهم، ووافقه المعتزلة

فى نفى الصفات دون الاسماء .

والكلابية - ومن وافقهم من السالمية، ومن سلك مسلكتهم من الفقهاء وأهل الحديث والصوفية - وافقوه على نفى الصفات الاختيارية دون نفى أصل الصفات .

والكرامية - ونحوهم - وافقوه على أصل ذلك، وهو امتناع دوام ما لا يتناهى، وأنه يمتنع أن يكون الله لم يزل متكلماً إذا شاء، وفعالاً لما يشاء إذا شاء؛ لامتناع حوادث لا أول لها، وهو عن هذا الأصل - الذي هو نفى وجود ما لا يتناهى فى المستقبل - قال بفناء الجنة والنار .

وقد وافقه أبو الهذيل ^(١) - إمام المعتزلة - على هذا، لكن قال بتناهى الحركات . فالمعتزلة فى الصفات مخانيث الجهمية .

٣٤٩/١٤ / وأما الكلابية، فيثبتون الصفات فى الجملة، وكذلك الأشعريون، ولكنهم - كما قال الشيخ أبو إسماعيل الأنصارى - : الجهمية الإناث، وهم مخانيث المعتزلة . ومن الناس من يقول : المعتزلة مخانيث الفلاسفة .

وقد ذكر الأشعري وغيره هذا؛ لأن قائله لم يعلم أن جهماً سبق هؤلاء إلى هذا الأصل، أو لأنها مخانيثهم من بعض الوجوه، وإلا فإن مخالفتهم للفلاسفة كبيرة جداً .

والشهرستاني يذكر عن شيوخهم : أنهم أخذوا ما أخذوا عن الفلاسفة؛ لأن الشهرستاني إنما يرى مناظرة أصحابه الأشعرية فى الصفات ونحوها مع المعتزلة، بخلاف أئمة السنة والحديث؛ فإن مناظرتهم إنما كانت مع الجهمية، وهم المشهورون عند السلف والأمة بنفى الصفات .

وأهل النفى للصفات والتعطيل لها، هم عند السلف يقال لهم : الجهمية، وبهذا تميزوا عند السلف عن سائر الطوائف .

وأما المعتزلة، فامتازوا بقولهم بالمتزلة بين المنزلتين، لما أحدث ذلك عمرو بن عبيد وكان هو وأصحابه يجلسون معتزلين للجماعة، فيقول قتادة وغيره : أولئك المعتزلة، وكان ذلك ٣٥٠/١٤ بعد موت الحسن البصري فى أوائل المائة الثانية، وبعدهم حدثت الجهمية .

(١) هو أبو الهذيل محمد بن الهذيل بن عبد الله بن مكحول العبدى، مولى عبد القيس، شيخ المعتزلة، اشتهر بعلم الكلام وكان خبيث القول فارق لإجماع المسلمين، له كتب كثيرة منها كتاب سماه «ملاس» على اسم مجوسي أسلم على يده، ولد فى البصرة سنة ١٣٥هـ، وتوفى بسامراء سنة ٢٣٥هـ . [لسان الميزان ٥/٤٦٨، وتاريخ بغداد ٣/٣٦٦، والأعلام ٧/١٣١] .

وكان القدر قد حَدَّثَ أهله قبل ذلك في خلافة عبد الله بن الزبير، بعد موت معاوية؛ ولهذا تكلم فيهم ابن عمر وابن عباس - رضي الله عنهم - وغيرهما.

وابن عباس مات قبل ابن الزبير، وابن عمر مات عقب موته، وعقب ذلك تولى الحجاج العراق سنة بضع وسبعين.

فبقي الناس يخوضون في القَدَر بالحجاز والشام والعراق، وأكثره كان بالشام والعراق بالبصرة، وأقله كان بالحجاز.

ثم لما حَدَّثَت المعتزلة - بعد موت الحسن، وتكلم في المنزلة بين المنزلتين، وقالوا بإنفاذ الوعيد، وخلود أهل التوحيد في النار، وأن النار لا يخرج منها من دخلها، وهذا تغليظ على أهل الذنوب - ضموا إلى ذلك القدر؛ فإن به يتم التغليظ على أهل الذنوب، ولم يكن الناس إذ ذاك قد أحدثوا شيئاً من نفي الصفات.

إلى أن ظهر الجَعْد بن درهم، وهو أولهم، فضحى به خالد بن عبد الله القسري، وقال: أيها الناس ضَحُّوا، تقبل الله ضحاياكم، فإني مُضَحٌّ بالجعد بن درهم، إنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسى تكليماً، تعالى الله عما يقول الجعد ٣٥١/١٤ علواً كبيراً. ثم نزل فذبحه. وهذا كان بالعراق.

ثم ظهر جهم بن صفوان من ناحية المشرق من تَرَمِذ، ومنها ظهر رأي جهم.

ولهذا كان علماء السنة والحديث بالمشرق، أكثر كلاماً في رد مذهب جهم من أهل الحجاز والشام والعراق، مثل إبراهيم بن طَهْمَانَ^(١) وخارجة بن مصعب، ومثل عبد الله ابن المبارك، وأمثالهم - وقد تكلم في ذمهم - وابن الماجشون وغيرهما وكذلك الأوزاعي وحماد بن زيد وغيرهم.

ولما اشتهر مقالتهم من حين محنة الإمام أحمد بن حنبل وغيره من علماء السنة، فإنهم في إمارة المأمون قوا وكثروا؛ فإنه كان قد أقام بخراسان مدة، واجتمع بهم، ثم كتب بالمحنة من طرسوس سنة ثمانين عشرة ومائتين، وفيها مات. وردوا أحمد بن حنبل إلى الحبس ببغداد إلى سنة عشرين، وفيها كانت محنته مع المعتصم ومناظرته لهم في الكلام، فلما رد عليهم ما احتجوا به عليه، وبين أن لا حجة لهم في شيء من ذلك، وأن طلبهم من الناس أن يوافقوهم، وامتحانهم إياهم جهل وظلم، وأراد المعتصم إطلاقه، فأشار عليه من أشار بأن المصلحة/ضربه، حتى لا تنكسر حرمة الخلافة مرة بعد مرة، فلما ٣٥٢/١٤

(١) هو أبو سعيد إبراهيم بن طهمان بن شعيب الهروي الخراساني، حافظ، ولد في هراة وأقام في نيسابور وبغداد، وتوفي سنة ١٦٨ هـ. [الأعلام ١/٤٤].

ضربوه قامت الشناعة عليهم فى العامة، وخافوا الفتنة، فأطلقوه.

وكان أحمد بن أبى دؤاد قد جمع له نفاة الصفات القائلين بخلق القرآن من جميع الطوائف؛ فجمع له مثل أبى عيسى محمد بن عيسى برغوث، ومن أكابر النجارية أصحاب حسين النجار.

وأئمة السنة - كابن المبارك، وأحمد بن إسحاق، والبخارى وغيرهم - يسمون جميع هؤلاء : جهمية.

وصار كثير من المتأخرين - من أصحاب أحمد وغيرهم - يظنون أن خصومه كانوا المعتزلة.

ويظنون أن بشر بن غياث المريسي - وإن كان قد مات قبل محنة أحمد، وابن أبى دؤاد ونحوهما - كانوا معتزلة وليس كذلك.

بل المعتزلة كانوا نوعاً من جملة من يقول : القرآن مخلوق، وكانت الجهمية أتباع جهم، والنجارية أتباع حسين النجار، والضارية أتباع ضرار بن عمرو، والمعتزلة هؤلاء، يقولون : القرآن مخلوق، وبسط هذا له موضع آخر.

٣٥٣/١٤ والمقصود هنا أن جهماً اشتهر عنه نوعان من البدعة : أحدهما :/ نفي الصفات. والثانى : الغلو فى القدر والإجراء. فجعل الإيمان مجرد معرفة القلب، وجعل العباد لا فعل لهم ولا قدرة.

وهذان مما غلت المعتزلة فى خلافه فيهما.

وأما الأشعري، فوافقه على أصل قوله، ولكن قد ينازعه منازعات لفظية.

وجهم لم يثبت شيئاً من الصفات - لا الإرادة ولا غيرها - فهو إذا قال : إن الله يحب الطاعات، ويبغض المعاصي، فمعنى ذلك عنده : الثواب والعقاب.

وأما الأشعري، فهو يثبت الصفات - كالإرادة - فاحتاج حينئذ أن يتكلم فى الإرادة : هل هي المحبة أم لا ؟ وأن المعاصي : هل يحبها الله أم لا ؟ فقال : إن المعاصي يحبها الله ويرضاها، كما يريد.

وذكر أبو المعالي الجويني : أنه أول من قال ذلك، وأن أهل السنة قبله كانوا يقولون : إن الله لا يحب المعاصي.

وذكر الأشعري فى الموجز : أنه قد قال ذلك قبله طائفة سماهم، أشك فى بعضهم.

وشاع هذا القول فى كثير من الصوفية ومشايخ المعرفة والحقيقة، فصاروا يوافقون جهماً ٣٥٤/١٤
فى مسائل الأفعال والقدر، وإن كانوا مكفرين له فى مسائل الصفات، كأبى إسماعيل
الأنصارى الهروى، صاحب كتاب «ذم الكلام»، فإنه من المبالغين فى ذم الجهمية لنفيهم
الصفات. وله كتاب «تكفير الجهمية» ويبالغ فى ذم الأشعرية، مع أنهم من أقرب هذه
الطوائف إلى السنة والحديث، وربما كان يلعنهم.

وقد قال له بعض الناس - بحضرة نظام الملك - : أتلعن الأشعرية ؟ فقال : ألعن من
يقول : ليس فى السموات إله، ولا فى المصحف قرآن، ولا فى القبر نبى، وقام من عنده
مغضباً.

ومع هذا، فهو فى مسألة إرادة الكائنات، وخلق الأفعال، أبلغ من الأشعرية. لا يثبت
سبباً ولا حكمة، بل يقول : إن مشاهدة العارف الحكم لا تبقى له استحسان حسنة، ولا
استقباح سيئة.

والحكم - عنده - هي المشيئة؛ لأن العارف المحقق - عنده - هو من يصل إلى مقام
الفناء، فيفنى عن جميع مراداته بمراد الحق، وجميع الكائنات مرادة له، وهذا هو الحكم
عنده. والحسنة والسيئة يفترقان فى حظ العبد؛ لكونه ينعم بهذه، ويعذب بهذه. والالتفات
إلى هذا هو من حظوظ النفس، ومقام الفناء ليس فيه إلا مشاهدة مراد الحق.

وهذه المسألة وقعت فى زمن الجنيد، كما ذكر ذلك فى غير موضع. ٣٥٥/١٤

وبين لهم الجنيد الفرق الثانى، وهو أنهم - مع مشاهدة المشيئة العامة - لا بد لهم من
مشاهدة الفرق بين ما يأمر الله به وما ينهى عنه وهو الفرق بين ما يحبه وما يبغضه. وبين
لهم الجنيد، كما قال فى التوحيد : هو أفراد الحدوث عن القدم.

فمن سلك مسلك الجنيد، من أهل التصوف والمعرفة، كان قد اهتدى ونجا وسعد.
ومن لم يسلك فى القدر مسلكه، بل سوى بين الجميع، لزمه ألا يفرق بين الحسنات
والسيئات، وبين الأنبياء والفساق، فلا يقول : إن الله يحب هؤلاء وهذه الأعمال. ولا
يبغض هؤلاء وهذه الأعمال، بل جميع الحوادث هو يحبها كما يريد، كما قاله
الأشعري. وإنما الفرق : أن هؤلاء ينعمون، وهؤلاء يعذبون.

والأشعري لما أثبت الفرق بين هذا وهذا - بالنسبة إلى المخلوق - كان أعقل منهم.

فإن هؤلاء يدعون أن العارف الواصل إلى مقام الفناء لا يفرق بين هذا وهذا.

وهم غلطوا فى حق العبد وحق الرب. / ٣٥٦/١٤

أما في حق العبد، فيلزمهم أن تستوى عنده جميع الحوادث، وهذا محال قطعاً. وهم قد تمر عليهم أحوال يفنون فيها عن أكثر الأشياء، أما الفناء عن جميعها فممتنع؛ فإنه لا بد أن يفرق كل حي بين ما يؤله وبين ما يلذه، فيفرق بين الخبز والتراب، والماء والشراب.

فهؤلاء عزلوا الفرق الشرعي الإيماني الرحماني، الذي به فرق الله بين أوليائه وأعدائه، وظنوا أنهم مع الجمع القدري.

وعلى هذا، فإن تسوية العبد بين جميع الحوادث ممتنع لذاته، بل لا بد للعبد من أن يفرق؛ فإن لم يفرق بالفرق الشرعي - فيفرق بين محبوب الحق ومكروهه وبين ما يرضاه وما يستحقه - وإلا فرق بالفرق الطبعي بهواه وشيطانه، فيحب ما تهواه نفسه، وما يأمر به الشيطان.

ومن هنا وقع منهم خلق كثير في المعاصي، وآخرون في الفسوق، وآخرون في الكفر، حتى جاوزوا عبادة الأصنام.

٣٥٧/١٤ ثم كثير منهم من ينتقل إلى وحدة الوجود، وهم الذين خالفوا/الجنيد وأئمة الدين في التوحيد، فلم يفرقوا بين القديم والمحدث.

وهؤلاء صرحوا بعبادة كل موجود - كما قد بسط الكلام عليهم في غير هذا الموضع - وهو قول أهل الوحدة، كابن عربي الحاتمي، وابن سبعين، والقونوي، والتلمساني، والبلباني، وابن الفارض، وأمثالهم.

والمقصود هنا : الكلام على من نفى الحكم والعدل والأسباب في القدر من أهل الكلام والمتصوفة، الذين وافقوا جهماً في هذا الأصل. وهو بدعته الثانية التي اشتهرت عنه، بخلاف الإرجاء؛ فإنه منسوب إلى طوائف غيره.

فهؤلاء يقولون : إن الرب يجوز أن يفعل كل ما يقدر عليه ويمكن فعله، من غير مراعاة حكمة، ولا رحمة ولا عدل، ويقولون : إن مشيئته هي محبته.

ولهذا تجد من اتبعهم غير معظم للأمر والنهي، والوعد والوعيد بل هو منحل عن الأمر الشرعي كله، أو عن بعضه، أو متكلف لما يعتقد أو يعلمه؛ فإنهم أرادوا أن الجميع بالنسبة إلى الرب سواء، وأن كل ما شاء فقد أحبه، وأنه يحدث ما يحدثه بدون أسباب يخلقه بها، ولا حكمة يسوقه إليها، بل غايته أنه يسوق المقادير إلى المواقيت.

٣٥٨/١٤ لم يبق عندهم فرق في نفس الأمر بين المأمور والمحظور، بل وافقوا جهماً، ومن قال بقوله - كالأشعري - في أنه في نفس الأمر لا حسن ولا سيئ، وإنما الحسن والقبح مجرد

كونه مأموراً به ومحظوراً، وذلك فرق يعود إلى حظ العبد، هؤلاء يدعون الفناء عن الحظوظ.

فتارة يقولون فى امتثال الأمر والنهي : إنه من مقام التلييس، أو ما يشبه هذا، كما يوجد فى كلام أبي إسماعيل الهروي - صاحب منازل السائرين.

وتارة يقولون : بفعل هذا لأهل المارستان - أي العامة - كما يقوله الشيخ المغربي، إلى أنواع، ليس هذا موضع بسطها.

ومن يسلك مسلكهم غايته - إذا عظم الأمر والنهي - أن يقول - كما نقل عن الشاذلي - : يكون الجمع فى قلبك مشهوداً، والفرق على لسانك موجوداً.

ولهذا يوجد فى كلامه وكلام غيره أقوال وأدعية وأحزاب تستلزم تعطيل الأمر والنهي، مثل أن يدعو أن يعطيه الله إذا عصاه أعظم مما يعطيه إذا أطاعه، ونحو هذا مما يوجب أنه يجوز عنده أن يجعل/الذين اجترحوا السيئات كالذين آمنوا وعملوا الصالحات، بل أفضل ٣٥٩/١٤ منهم، ويدعون بأدعية فيها اعتداء، كما يوجد فى جواب الشاذلي، وقد بسط الكلام على هذا فى غير هذا الموضع.

وآخرون من عوام هؤلاء يجوزون أن يكرم الله بكرامات أكابر الأولياء من يكون فاجراً، بل كافراً، ويقولون : هذه موهبة وعطية، يعطيها الله من يشاء، ما هي متعلقة لا بصلاة، ولا بصيام، ويظنون أن تلك من كرامات الأولياء، وتكون كراماتهم من الأحوال الشيطانية، التي يكون مثلها للسحرة والكهان، قال الله تعالى : ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كِتَابَ اللَّهِ وَرَأَوْا ظُهُورَهُمْ لَكَاظِمًا لَا يَعْلَمُونَ . وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سَلِيمٍ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ﴾ [البقرة: ١٠١، ١٠٢].

وقد قال النبي ﷺ : « لتبعن سنن من كان قبلكم حذو القذة بالقذة، حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه » (١).

والمسلمون - الذين جاءهم كتاب الله : القرآن - عدل كثير منهم - ممن أضله الشيطان من المنتسبين إلى الإسلام - إلى أن نبذ كتاب الله/وراء ظهره، واتبع ما تتلوه الشياطين، فلا ٣٦٠/١٤ يعظم أمر القرآن ولا نهيه، ولا يوالى من أمر القرآن بمولاته، ولا يعادي من أمر القرآن بمعاداته، بل يعظم من رآه يأتى ببعض خوارقهم، التي يأتى بمثلها السحرة والكهان بإعانة

(١) سبق تخريجه ص ٣٥٩.

الشياطين، وهي تحصل بما تتلوه الشياطين.

ثم منهم من يعرف أن هذا من الشيطان، ولكن يعظم ذلك لهواه، ويفضله على طريق القرآن ليصل به إلى تقديس العامة، وهؤلاء كفار، كالذين قال الله تعالى فيهم: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقْبَلُوهُ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَؤُلَاءِ أَهْدَىٰ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا سَبِيلًا . أُولَٰئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ وَمَن يَلْعَنِ اللَّهُ فَلَن نَّجِدَ لَهُ نَصِيرًا﴾ [النساء: ٥١، ٥٢].

وهؤلاء ضاهوا الكفار، الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ بَدَّ قَوْمٌ مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كِتَابَ اللَّهِ وَرَأَىٰ ظُهُورِهِمْ كَانَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ . وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيْطَانُ عَلَىٰ مُلْكٍ سُلَيْمَنٌ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾ [البقرة: ١٠١، ١٠٢].

ومنهم من لا يعرف أن هذا من الشياطين.

٣٦١/١٤ وقد يقع في مثل هذا طوائف من أهل الكلام، والعلم، وأهل/العبادة، والتصوف، حتى جَوَّزوا عبادة الكواكب والأصنام، لما رأوه فيها من الأحوال العجيبة، التي تعينهم عليها الشياطين، لما يحصل لهم بها من بعض أغراضهم، من الظلم والفواحش، فلا يبالون بشركهم بالله، ولا كفرهم به وبكتابه إذا نالوا ذلك، ولم يبالوا بتعليم ذلك للناس، وتعظيمهم لهم، لرياسة ينالونها، أو مال ينالونه. وإن كانوا قد علموا أنه الكفر والشرك عملوه، ودعوا إليه، بل حصل عندهم ريب وشك فيما جاء له الرسول ﷺ، أو اعتقاد أن الرسول خاطب الجمهور بما لا حقيقة له في الباطن؛ لأجل مصلحة الجمهور، كما يقول ذلك من يقوله من المتفلسفة والملاحدة والباطنية.

وقد دخل في رأي هؤلاء طائفة من هؤلاء وهؤلاء، وهذا مما ضاهوا به فارس والروم وغيرهم؛ فإن فارس كانت تعظم الأنوار، وتسجد للشمس وللنار. والروم كانوا - قبل النصرانية - مشركين يعبدون الكواكب والأصنام، فهؤلاء - الذين أشبهوا فارس والروم - شر من الذين أشبهوا اليهود والنصارى، فإن أولئك ضاهوا أهل الكتاب فيما بُدِّلَ أو نُسخ، وهؤلاء ضاهوا من لا كتاب له من المجوس والمشركون، فارس والروم، ومن دخل في ذلك من الهند واليونان.

٣٦٢/١٤ ومذهب الملاحدة الباطنية مأخوذ من قول المجوس بالأصلين،/ومن قول فلاسفة اليونان بالعقول والنفوس.

وأصل قول المجوس يرجع إلى أن تكون الظلمة المضاهية للنور هي إبليس، وقول الفلاسفة بالنفس.

فأصل الشر عبادة النفس والشیطان، وجعلهما شريكان للرب وأن يعدلا به، ونفس الإنسان تفعل الشر بأمر الشیطان. وقد علّم النبی ﷺ أبا بكر - رضى الله عنه - أن يقول - إذا أصبح وإذا أمسى، وإذا أخذ مضجعه - : « اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل، فاطر السموات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم » (١).

وهذا من تمام تحقيق قوله تعالى : ﴿ مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ ﴾ [النساء : ٧٩]، مع قوله تعالى : ﴿ إِنَّ عِبَادِي لَكَلَّ عَلَىٰ سُلْطَانٍ إِلَّا مَنَ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ ﴾ [الحجر : ٤٢]، وقوله : ﴿ لَا تَمْلَأْ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمِمَّنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [ص : ٨٥].

وقد ظهرت دعوى النفس الإلهية في فرعون ونحوه، ممن ادعى أنه إله مع الله أو من دونه، وظهرت فيمن ادعى إلهية بشر مع الله كالمسيح وغيره.

/وأصل الشرك في بني آدم كان من الشرك بالبشر الصالحين المعظمين؛ فإنهم لما ماتوا ٣٦٣/١٤ عكفوا على قبورهم، ثم صوروا تماثيلهم، ثم عبدوهم.

فهذا أول شرك كان في بني آدم، وكان في قوم نوح، فإنه أول رسول بعث إلى أهل الأرض يدعوهم إلى التوحيد، وينهاهم عن الشرك، كما قال تعالى : ﴿ وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا . وَقَدْ أَضَلُّوا كَثِيرًا ﴾ [نوح : ٢٣، ٢٤] وهذه أسماء قوم صالحين كانوا في قوم نوح، فلما ماتوا جعلوا الأصنام على صورهم، ثم ذهبت هذه الأصنام لما أغرق الله أهل الأرض، ثم صارت إلى العرب، كما ذكر ذلك ابن عباس وغيره، إن لم تكن أعيانها، وإلا فهي نظائرها.

وأما الشرك بالشیطان فهذا كثير.

فمتى لم يؤمن الخلق بأنه « لا إله إلا الله » بمعنى : أنه المعبود المستحق للعبادة دون ما سواه، وأنه يحب أن يعبد، وأنه أمر أن يعبد وأنه لا يعبد إلا بما أحبه مما شرع، من واجب ومستحب - فلا بد أن يقعوا في الشرك وغيره.

فالذين جعلوا الأقوال والأفعال كلها بالنسبة إلى الله سواء، لا يحب/شيئاً دون شئ، ٣٦٤/١٤

فلا فرق عنده بين من يعبد وحده لا يشرك به شيئاً، وبين من يعبد معه آلهة أخرى، وجعلوا الأمر معلقاً بمشيئة، ليس معها حكمة ولا رحمة ولا عدل، ولا فرق فيها بين الحسنات والسيئات، طمعت النفس في نيل ما تريده بدون طاعة الله ورسوله.

ثم إذا جوزوا الكرامات لكل من زعم الصلاح، ولم يقيدوا الصلاح بالعلم الصحيح والإيمان الصادق والتقوى، بل جعلوا علامة الصلاح هذه الخوارق، وجوزوا الخوارق مطلقاً، وحكوا في ذلك مكاشفات، وقالوا أقوالاً منكراً.

فقال بعضهم : إن الولي يعطى قول : « كن » وقال بعضهم : إنه لا يمتنع على الولي فعل ممكن، كما لا يمتنع على الله - تعالى - فعل محال.

وهذا قاله ابن عربي والذين اتبعوه، قالوا : إن الممتنع لذاته مقدور عليه، ليس عندهم ما يقال : إنه غير مقدور عليه للولي، حتى ولا الجمع بين الضدين، ولا غير ذلك. وزاد ابن عربي : إن الولي لا يعزب عن قدرته شيء من الممكنات، والذي لا يعزب عن قدرته شيء من الممكنات هو الله وحده.

فهذا تصريح منهم بأن الولي مثل الله، إن لم يكن هو الله.

٣٦٥/١٤ | وصرح بعضهم بأنه يعلم كل ما يعلمه الله، ويقدر على كل ما يقدر الله عليه.

وادعوا أن هذا كان للنبي، ثم انتقل إلى الحسن بن علي، ثم من الحسن إلى ذريته واحداً بعد واحد، حتى انتهى ذلك إلى أبي الحسن الشاذلي، ثم إلى ابنه.

خاطبني بذلك من هو من أكابر أصحابهم.

وحدثني الثقة من أعيانهم، أنهم يقولون : إن محمداً هو الله.

وحدثني بعض الشيوخ، الذين لهم سلوك وخبرة : أنه كان هو وابن هود في مكة، فدخلوا الكعبة، فقال له ابن هود - وأشار إلى وسط الكعبة - : هذا مهبط النور الأول، وقال له : لو قال لك صاحب هذا البيت : أريد أن أجعلك إلهاً ماذا كنت تقول له ؟ قال : فَقَفَّ شَعْرِي ^(١) من هذا الكلام وانخست ^(٢) - أو كما قال.

ومن الناس من يحكي عن سهل بن عبد الله : أنه لما دخل الزنج البصرة، قيل له في ذلك، فقال : هاه إن بيلدكم هذا من لو سألوا الله أن يزيل الجبال عن أماكنها لأزالها،

٣٦٦/١٤ ولو سألوه ألا يقيم القيامة لما أقامها، لكنهم يعلمون مواضع رضاه، فلا يسألونه إلا ما يحب.

(١) أى : قمت قَرْعاً . انظر : القاموس ، مادة «قفف» .

(٢) أى : انقبضت . انظر : القاموس ، مادة «خنس» .

وهذه الحكاية، إما كذب على سهل - وهو الذى نختار أن يكون حقاً - أو تكون غلطاً منه، فلا حول ولا قوة إلا بالله: وذلك أن ما أخبر الله أن يكون فلا بد أن يكون، ولو سأله أهل السموات والأرض ألا يكون لم يجبه، مثل إقامة القيامة، وألا يملاً جهنم من الجنة والناس أجمعين، وغير ذلك، بل كل ما علم الله أنه يكون فلا يقبل الله دعاء أحد فى ألا يكون.

لكن الدعاء سبب يقضى الله به ما علم الله أنه سيكون بهذا السبب، كما يقضى بسائر الأسباب ما علم أنه سيكون بها.

وقد سأل الله - تعالى - من هو أفضل من كل من فى البصرة بكثير، ما هو دون هذا فلم يجابوا؛ لما سبق الحكم بخلاف ذلك، كما سأل إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - أن يغفر لأبيه، وكما سأل نوح - عليه السلام - سأل نجا ابنه، فقيل له: ﴿يَنْتُوخُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ فَلَا تَتْلِنَ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [هود: ٤٦].

وأفضل الخلق محمد ﷺ، قيل له فى شأن عمه أبي طالب: ﴿مَا كَانَتْ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولَىٰ قُرْبَىٰ﴾ [التوبة: ١١٣]، وقيل له فى المنافقين: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ [المنافقون: ٦] وقد قال تعالى - عموماً -: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقال: ﴿وَلَا نَنْفَعُ الشَّفَعَةَ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ [سبا: ٢٣]، فمن هذا الذى لو سأل الله ما يشاؤه هو أعطاه إياه؟!

وسيد الشفعاء محمد ﷺ يوم القيامة، أخبر أنه: يسجد تحت العرش، ويحمد ربه، ويشئى عليه، فيقال له: «أي محمد، ارفع رأسك، وقل يسمع، وسل تعط، واشفع تشفع». قال: «فيحد لي حداً، فأدخلهم الجنة»^(١)، وقد قال تعالى: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [الأعراف: ٥٥].

وأي اعتداء أعظم وأشنع من أن يسأل العبد ربه ألا يفعل ما قد أخبر أنه لابد أن يفعله، أو أن يفعل ما قد أخبر أنه لا يفعله؟ وهو - سبحانه - كما أخبر عن نفسه: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦]، وقال: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠].

(١) البخاري فى الرقاق (٦٥٦٥) وفى التوحيد (٧٤١٠)، ومسلم فى الإيمان (٣٢٢/١٩٣)، كلاهما عن أنس.

٣٦٨/١٤ وفي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال : « ما من /داع يدعو الله بدعوة، ليس فيها ظلم، ولا قطيعة رحم، إلا أعطاه الله بها إحدى خصال ثلاث : إما أن يجعل له دعوته، وإما أن يدخر له من الخير مثلها، وإما أن يصرف عنه من الشر مثلها » (١).

فالدعوة التي ليس فيها اعتداء، يحصل بها المطلوب أو مثله . وهذا غاية الإجابة؛ فإن المطلوب بعينه قد يكون ممتنعاً، أو مفسداً للداعى أو لغيره، والداعى جاهل، لا يعلم ما فيه المفسدة عليه، والرب قريب مجيب، وهو أرحم بعباده من الوالدة بولدها، والكريم الرحيم إذا سئل شيئاً بعينه، وعلم أنه لا يصلح للعبد إعطاؤه أعطاه نظيره، كما يصنع الوالد بولده إذا طلب منه ما ليس له، فإنه يعطيه من ماله نظيره، ولله المثل الأعلى.

وكما فعل النبي ﷺ لما طلبت منه طائفة من بني عمه أن يوليهم ولاية لا تصلح لهم، فأعطاهم من الخمس ما أغناهم عن ذلك وزوجهم، كما فعل بالفضل بن عباس، وربيعة ابن الحارث بن عبد المطلب.

وقد روي في الحديث : « ليس شيء أكرم على الله من الدعاء » (٢)، وهذا حق.

فصل /

٣٦٩/١٤

ولما كان الأمر كما أخبر الله به في قوله : ﴿ مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ ﴾ [النساء : ٧٩]، أوجب هذا ألا يطلب العبد الحسنات - والحسنات تدخل فيها كل نعمة - إلا من الله، وأن يعلم أنها من الله وحده، فيستحق الله عليها الشكر الذي لا يستحقه غيره، ويعلم أنه لا إله إلا هو، كما قال تعالى : ﴿ وَمَا يَكُفُّ مِنْ نِعْمَةِ رَبِّكَ فَمِنَ اللَّهِ ﴾ [النحل : ٥٣].

فهذا يوجب على العبد شكره وعبادته وحده، ثم قال : ﴿ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْتَرُونَ ﴾ [النحل : ٥٣]، وهذا إخبار عن حالهم، والجوار : يتضمن رفع الصوت . والإنسان إنما يجأر إذا أصابه الضر، وأما في حال النعمة فهو ساكن، إما شاكراً وإما كفوراً : ﴿ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْتَرُونَ . ثُمَّ إِذَا كُفِّ الضُّرُّ عَنْكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْكُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ ﴾ [النحل : ٥٣ ، ٥٤].

(١) الترمذى فى الدعوات (٣٥٧٣) .

(٢) الترمذى فى الدعوات (٣٣٧٠) وقال : « هذا حديث حسن غريب »، وابن ماجه فى الدعاء (٣٨٢٩)، وأحمد

٣٦٢/٢ ، كلهم عن أبى هريرة .

/وهذا المعنى قد ذكره الله في غير موضع، يذم من يشرك به بعد كشف البلاء عنه، ٣٧٠/١٤
 وإسباغ النعماء عليه، فيضيف العبد - بعد ذلك - الإنعام إلى غيره، ويعبد غيره تعالى،
 ويجعل المشكور غيره على النعم، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ النَّاسَ ضُرٌّ دَعَوْا رَبَّهُمْ مُنِيبِينَ إِلَيْهِ
 ثُمَّ إِذَا أَذَاقَهُمْ مِنْهُ رَحْمَةً إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ . لِيَكْفُرُوا بِمَا ءَالَيْنَهُمْ فَتَمْتَعُوا فَسَوْفَ
 تَعْلَمُونَ﴾ [الروم: ٣٣، ٣٤]، وقال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يُنَجِّيكُمْ مِنْ ظُلُمَاتِ اللَّيْلِ وَالْبَحْرِ تَدْعُونَهُ
 تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لَئِنْ أَجَبْنَا مِنْ هَذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ . قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ ثُمَّ
 أَنْتُمْ تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ٦٣، ٦٤]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُ مُنِيبًا إِلَيْهِ
 ثُمَّ إِذَا حُلِّمَ نِعْمَةً مِنْهُ نَسِيَ مَا كَانَ يَدْعُو إِلَيْهِ مِنْ قَبْلُ وَجَعَلَ لِلَّهِ أَنْدَادًا لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِهِ قُلْ
 تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا إِنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ﴾ [الزمر: ٨].

وقوله: ﴿نَسِيَ مَا كَانَ يَدْعُو إِلَيْهِ﴾ أي: نسي الضر الذي كان يدعوا الله لدفعه عنه،
 كما قال: في سورة الأنعام: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَنْتُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَنْتُمْ أَلْسَاعُ غَيْرِ اللَّهِ تَدْعُونَ
 إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ . بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ وَتَنْسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ﴾
 [الأنعام: ٤٠، ٤١].

فذم الله - سبحانه - حزين : حزبا لا يدعونه في الضراء، ولا يتوبون إليه، وحزبا
 يدعونه ويتضرعون إليه ويتوبون إليه. فإذا/كشف الضر عنهم أعرضوا عنه، وأشركوا به ما ٣٧١/١٤
 اتخذوهم من الأنداد من دونه.

فهذا الحزب نوعان - كالمعطلة، والمشركة - حزب إذا نزل بهم الضر لم يدعوا الله ولم
 يتضرعوا إليه، ولم يتوبوا إليه، كما قال: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَىٰ أُمَمٍ مِنْ قَبْلِكَ فَآخَذْنَاهُمْ بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ
 لَعَلَّهُمْ يَضُرَّعُونَ . فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا وَلَكِنْ قَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ مَا كَانُوا
 يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ٤٢، ٤٣]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَاهُمْ بِالْعَذَابِ فَمَا اسْتَكَانُوا لِرَبِّهِمْ وَمَا
 يَضُرَّعُونَ﴾ [المؤمنون: ٧٦]، وقال تعالى: ﴿أَوَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّةً أَوْ
 مَرَّتَيْنِ ثُمَّ لَا يَتُوبُونَ وَلَا هُمْ يَذْكُرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٦]، وقال تعالى: ﴿وَلَنَذِيقَنَّهُمْ مِنَ
 الْعَذَابِ الْأَذَىٰ ذُوَ الْعَذَابِ الْأَكْبَرِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [السجدة: ٢١]. وحزب يتضرعون إليه
 في حال الضراء، ويتوبون إليه، فإذا كشفها عنهم أعرضوا عنه، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ
 الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَا لِحِيزِهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَابِئًا فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُ مَرَّ كَأَنْ لَمْ يَدْعُنَا إِلَىٰ ضُرِّهِ
 مَسَّهُ كَذَلِكَ زَيْنٌ لِّلْمُتَرَفِّعِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [يونس: ١٢]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَىٰ

الْإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَنَسَا بَعْدَ إِحْسَانِهِ. وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ فَذُو دُعَاءٍ عَرِيضٍ ﴿فصلت: ٥١﴾،
وقال تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِلَهُهُ فَلَمَّا فُخِّمُوا إِلَى النَّارِ أَعْرَضُوا وَكَانَ
الْإِنْسَانُ كَفُورًا﴾ [الإسراء: ٦٧]، وقال في المشركين ما تقدم: ﴿ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَلِلَّهِ
٣٧٢/١٤ تَجْتَرُونَ . ثُمَّ إِذَا كُشِفَ الضُّرُّ عَنْكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْكُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ﴾ [النحل: ٥٣، ٥٤].

والممدوح هو القسم الثالث، وهم الذين يدعونه، ويتوبون إليه. ويشتون على عبادته،
والتوبة إليه في حال السراء، فيعبدونه ويطيعونه في السراء والضراء، وهم أهل الصبر
والشكر، كما ذكر ذلك عن أنبيائه - عليهم السلام - فقال تعالى: ﴿وَإِذَا الْتَوَيْنَا مِنْ دَهَبٍ مُغْضَبًا
فَلَنَنْ أَتَى أَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَكَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَنَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ
فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَبَيَّنَّنَاهُ مِنْ الْغَمِّ وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٨٧].

[٨٨] وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَانَ وَأَلْقَيْنَا عَلَى كُرْسِيِّهِ جَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ . قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي
مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾ [ص: ٣٥؟٣٤] وقال تعالى: ﴿وَهَلْ أُنْتَبِهُ
الْخَصِمُ إِذْ سُورُوا إِلَى الْخُرَابِ . إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَحْفَظْ خَصَمَانِ بَعَى بَعْضُنَا عَلَى
بَعْضٍ فَاحْكُم بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَلَا تُشْطِطْ وَاهْدِنَا إِلَى سَوَاءِ الصِّرَاطِ . إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَجْعَةً وَلِي
نَجْعَةٌ وَاجِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ . قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ لِسُوَالِ نَجْعِكَ إِلَى نَجْعِهِ وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ
الْمُطَلَّاءِ لِيَبْنِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ ^(١) مَا هُمْ وَظَنَّ دَاوُدُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ
فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَحَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ . فَفَقَرْنَا لَهُ ذَلِكَ وَإِنَّ لَهُ عِنْدَنَا لَزُلْفَى وَحَسَنَ مَثَابٍ﴾

٣٧٣/١٤ [ص: ٢١ - ٢٥]، وقال تعالى عن آدم وحواء: ﴿فَدَلَّاهُمَا بِغُرُورٍ فَلَمَّا ذَاقَا الشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا
سُوءُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَنْ تِلْكَ الشَّجَرَةِ وَأَقُلْتُ
لَكُمَا إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُبِينٌ . قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَاهُ أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَ مِنَ
الْخَاسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٢، ٢٣] وقال: ﴿فَلَقَّيْنَاهُ عَادَمٌ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَتٍ فَلَبَّ قَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ
الْوَلِيُّ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ٣٧].

وقال تعالى عن المؤمنين الذين قُتل نبيهم: ﴿وَكَانَ مِنْ نَبِيِّ قَتَلْتُمْ مَعَهُ رَبِّيُونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا لِمَا
أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ
إِلَّا أَنْ قَالُوا رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ

(١) في المطبوعة: «قل» والصواب ما أثبتناه.

فَكَانَتْهُمْ لِلَّهِ ثَوَابٌ اَلدُّنْيَا وَحَسَنَ ثَوَابٍ اَلْآخِرَةِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴿[آل عمران: ١٤٦ - ١٤٨].

وقوله ﴿قُتِلَ﴾ أي: النبي قُتِلَ. وهذا أصح القولين. وقوله: ﴿مَعَهُ رِبِّيُونَ كَثِيرٌ﴾ جملة فى موضع الخبر، صفة للنبي صفة بعد صفة - أى كم من نبى معه ربيون كثير قُتل، ولم يقتلوا معه، فإنه كان يكون المعنى: أنه قتل وهم معه، والمقصود: أنه كان معه ربيون كثير، وقُتل فى الجملة، وأولئك الربيون ﴿فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا﴾.

٣٧٤/١٤

/والربيون: الجموع الكثيرة، وهم الألوف الكثيرة.

وهذا المعنى هو الذى يناسب سبب النزول، وهو ما أصابهم يوم أُحد، لما قيل: «إن محمداً قد قتل»، وقد قال قبل ذلك: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإَيْن مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَىٰ عَقْبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٤] وهى التى تلاها أبو بكر الصديق - رضى الله عنه - يوم مات النبى ﷺ، وقال: من كان يعبد محمداً فإن محمداً قد مات و من كان يعبد الله فإن الله حى لا يموت.

فإنه عند قتل النبى وموته، تحصل فتنة عظيمة للناس - المؤمنين والكافرين - وتحصل ردة ونفاق؛ لضعف قلوب أتباعه لموته، ولما يلقيه الشيطان فى قلوب الكافرين: إن هذا قد أنقضى أمره، وما بقى يقوم دينه، وإنه لو كان نبيا لما قتل وغلب، ونحو ذلك. فأخبر الله تعالى؛ أنه كم من نبى قتل؟

فإن بنى إسرائيل قتلوا كثيراً من الأنبياء، والنبى معه ربيون كثير أتباع له، وقد يكون قتله فى غير حرب ولا قتال، بل يقتل وقد اتبعه ربيون كثير، فما وهن المؤمنون لما أصابهم بقتله، وما ضعفوا وما استكانوا، والله يحب الصابرين، ولكن استغفروا لذنوبهم التى بها

/تحصل المصائب - فما أصابهم من سيئة فمن أنفسهم - وسألوا الله أن يغفر لهم، وأن يثبت ٣٧٥/١٤

أقدامهم، فيثبتهم على الإيمان والجهاد لئلا يرتابوا، ولا ينكلوا عن الجهاد، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحجرات: ١٥]، وسألوه أن ينصرهم على القوم الكافرين.

سألوا ربهم ما يفعل لهم فى أنفسهم من الثبوت، وما يعطيهم من عنده من النصر؛ فإنه هو الناصر وحده، وما النصر إلا من عند الله. وكذا أنزل الملائكة عوناً لهم، قال تعالى -

لما أنزل الملائكة - : ﴿وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ وَلِتَطْمَئِنَّ بِهِ قُلُوبُكُمْ وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [الأنفال: ١٠] وقال تعالى: ﴿فَقَاتِلْهُمْ اللَّهُ تَوَّابٌ أَلَدُنْيَا وَحَسَنَ ثَوَابِ الْآخِرَةِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٨]، وهذا مبسوط في موضع آخر.

والمقصود هنا أنه لما كانت الحسنة من إحسانه - تعالى - والمصائب من نفس الإنسان - وإن كانت بقضاء الله وقدره - وجب على العبد أن يشكر ربه سبحانه وأن يستغفره من ذنوبه، وألا يتوكل إلا عليه وحده، فلا يأتي بالحسنات إلا هو، فأوجب ذلك للعبد توحيده، والتوكل عليه وحده، والشكر له وحده والاستغفار من الذنوب.

٣٧٦/١٤ / وهذه الأمور كان النبي ﷺ يجمعها في الصلاة، كما ثبت عنه في الصحيح: أنه ﷺ كان إذا رفع رأسه من الركوع، يقول: «ربنا ولك الحمد، ملء السماء وملء الأرض، وملء ما بينهما، وملء ما شئت من شيء بعد، أهل الثناء والمجد، أحق ما قال العبد، وكلنا لك عبد». فهذا حمد، وهو شكر لله - تعالى - وبيان أن حمده أحق ما قاله العبد، ثم يقول بعد ذلك: «اللهم لا مانع لما أعطيت، ولا معطى لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد» (١).

وهذا تحقيق لوحديته، لتوحيد الربوبية - خلقاً وقدرأً وبدايةً وهدايةً - هو المعطى المانع، لا مانع لما أعطى ولا معطى لما منع، ولتوحيد الإلهية - شرعاً وأمرأً ونهيأً - وهو أن العباد، وإن كانوا يعطون ملكاً وعظمة، وبختاً ورياسة في الظاهر أو في الباطن، كأصحاب المكاشفات والتصرفات الخارقة، فلا ينفع ذا الجد منك الجد، أى: لا ينجيه ولا يخلصه من سؤلك وحسابك حظه وعظمته وغناه.

ولهذا قال: «لا ينفعه منك» ولم يقل: «لا ينفعه عندك»، فإنه لو قيل ذلك أوهم أنه لا يتقرب به إليك، لكن قد لا يضره. فيقول صاحب الجد: إذا سلمت من العذاب في ٣٧٧/١٤ الآخرة فما أبالي، كالذين/أوتوا النبوة والملك، لهم ملك في الدنيا وهم من السعداء، فقد يظن ذو الجد - الذى لم يعمل بطاعة الله من بعده - أنه كان كذلك، فقال: «ولا ينفع ذا الجد منك»، ضمن «ينفع» معنى «ينجى ويخلص»، فبين أن جده لا ينجيه من العذاب، بل يستحق بذنوبه ما يستحقه أمثاله ولا ينفعه جده منك، فلا ينجيه ولا يخلصه.

فتضمن هذا الكلام تحقيق التوحيد، وتحقيق قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، وقوله: ﴿فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هود: ١٢٣] وقوله: ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ

(١) سبق تخريجه ص ٤٠٣.

أُنِيبُ ﴿ هود: ٨٨ ﴾ وقوله: ﴿وَأَذْكُرْ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا . رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَاتَّخِذْهُ وَكِيلًا﴾ [المزمل: ٨، ٩].

فقوله: «لا مانع لما أعطيت، ولا معطى لما منعت»: توحيد الربوبية الذى يقتضى أنه - سبحانه - هو الذى يسأل ويدعى، ويتوكل عليه.

وهو سبب لتوحيد الإلهية، ودليل عليه، كما يحتج به فى القرآن على المشركين؛ فإن المشركين كانوا يقولون بهذا التوحيد -توحيد الربوبية- ومع هذا يشركون بالله، فيجعلون له أنداداً، يحبونهم كحب الله، ويقولون: إنهم شفعاؤنا عنده، وإنهم يتقربون بهم إليه. فيتخذونهم شفعاء وقرباناً، كما قال تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ ۚ ذُنُوبُهُمْ لِيَخَذَنَّهُمْ أَفَلَا يَفْقَهُونَ هَٰؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]، وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ﴾ [الزمر: ٣]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا مَا حَوْلَكُم مِّنَ الْقُرَىٰ وَصَرَفْنَا آيَاتِنَا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ . فَلَوْلَا نَصْرُهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا آلِهَةً بَلْ ضَلُّوا عَنْهُمْ وَذَلِكِ إِفْكَهُمُ وَمَا كَانُوا يَفْقَهُونَ﴾ [الأحقاف: ٢٧، ٢٨].

وهذا التوحيد هو عبادة الله وحده لا شريك له، وألا نعبد إلا بما أحبه وما رضىه، وهو ما أمر به وشرعه على ألسن رسله - صلوات الله عليهم - فهو متضمن لطاعته وطاعة رسوله، وموالاته وأوليائه، ومعاداة أعدائه، وأن يكون الله ورسوله أحب إلى العبد من كل ما سواه.

وهو يتضمن أن يحب الله حباً لا يماثله ولا يساويه فيه غيره، بل يقتضى أن يكون رسوله ﷺ أحب إليه من نفسه.

فإذا كان الرسول - لأجل أنه رسول الله - يجب أن يكون أحب إلى المؤمن من نفسه، فكيف بربه - سبحانه وتعالى؟

وفى صحيح البخارى أن عمر قال: يا رسول الله، والله إنك لأحب إلى من كل شيء، إلا من نفسى. فقال: «لا يا عمر، حتى أكون/أحب إليك من نفسك». قال: فو ٣٧٩/١٤ الذى بعثك بالحق، إنك لأحب إلي من نفسى. قال: «الآن يا عمر»^(١).

وقد قال تعالى: ﴿الَّتِي أُولَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ نَفْسِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٦]، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا

(١) البخارى فى الأيمان والنذور (٦٦٣٢).

وَمَسْكِنٌ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْمُرَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ﴿التوبة: ٢٤﴾.

فإن لم يكن الله ورسوله، والجهاد في سبيله، أحب إلى العبد من الأهل والمال - على اختلاف أنواعه - فإنه داخل تحت هذا الوعيد.

فهذا التوحيد - توحيد الإلهية - يتضمن فعل المأمور وترك المحذور.

ومن ذلك: الصبر على المقدور، كما أن الأول يتضمن الإقرار بأنه لا خالق ولا رازق، ولا معطى ولا مانع، إلا الله وحده، فيقتضى ألا يسأل العبد غيره، ولا يتوكل إلا عليه، ولا يستعين إلا به، كما قال تعالى في النوعين: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، وقال: ﴿فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هود: ١٢٣].

٣٨٠/١٤ / وهذا التوحيد هو الفارق بين الموحدين والمشركون، وعليه يقع الجزاء والثواب في الأولى والآخرة، فمن لم يأت به كان من المشركون الخالدين، فإن الله لا يغفر أن يشرك به، ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء.

أما توحيد الربوبية، فقد أقر به المشركون، وكانوا يعبدون مع الله غيره، ويحبونهم كما يحبونه، فكان ذلك التوحيد - الذى هو توحيد الربوبية - حجة عليهم. فإذا كان الله هو رب كل شئ ومليكه، ولا خالق ولا رازق إلا هو، فلماذا يعبدون غيره معه، وليس له عليهم خلق ولا رزق، ولا بيده لهم منع ولا عطاء، بل هو عبد مثلهم لا يملك لنفسه ضرراً ولا نفعاً، ولا موتاً ولا حياة ولا نشوراً؟!

فإن قالوا: ليشفع فقد قال الله: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥] فلا يشفع من له شفاعه - من الملائكة والنبيين - إلا بإذنه. وأما قبورهم وما نصب عليها من قباب وأنصاب - أو تماثيلهم التى مثلت على صورهم، مجسدة أو مرقومة - فجعل الاستشفاع بها استشفاعاً بهم، فهذا باطل عقلاً وشرعاً؛ فإنها لا شفاعه لها بحال، ولا لسائر الأصنام التى عملت للكواكب والجن والصالحين، وغيرهم.

٣٨١/١٤ / وإذا كان الله لا يشفع أحد عنده إلا بإذنه، ولا يشفعون إلا لمن ارتضى فما بقى الشفعاء شركاء، كشفاعة المخلوق عند المخلوق؛ فإن المخلوق يشفع عنده نظيره - أو من هو أعلى منه، أو دونه - بدون إذن المشفوع إليه، ويقبل المشفوع إليه ولا بد شفاعته إما لرغبته إليه، أو فيما عنده من قوة أو سبب ينفعه به أو يدفع عنه ما يخشاه، وإما لرهبته منه، وإما لمحبه إياه، وإما للمعاوضة بينهما والمعاونة، وإما لغير ذلك من الأسباب.

وتكون شفاعة الشفيع هي التي حَرَّكَتْ إرادة المشفوع إليه، وجعلته مريداً للشفاعة، بعد أن لم يكن مريداً لها، كأمر الأمر الذي يؤثر في المأمور، فيفعل ما أمره به بعد أن لم يكن مريداً لفعله.

وكذلك سؤال المخلوق للمخلوق، فإنه قد يكون محركا له إلى فعل ما سأل به.

فالشفيع كما أنه شافع للطالب شفاعته في الطلب، فهو أيضاً قد شفع المشفوع إليه، فبشفاعته صار المشفوع إليه فاعلاً للمطلوب، فقد شفع الطالب والمطلوب.

والله تعالى وتر، لا يشفع عنده أحد إلا بإذنه، فالأمر كله إليه وحده، فلا شريك ٣٨٢/١٤ له بوجه، ولهذا ذكر - سبحانه - نفى ذلك في آية الكرسي، التي فيها تقرير التوحيد، فقال: ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وسيد الشفعاء ﷺ يوم القيامة، إذا سجد وحمد ربه، يقال له: «ارفع رأسك، وقل يسمع، وسل تعطه، واشفع تشفع، فبحد له حداً، فيدخلهم الجنة» (١). فالأمر كله لله، كما قال: ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، وقال لرسوله: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨]، وقال: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤].

فإذا كان لا يشفع عند الله أحد إلا بإذنه، فهو يأذن لمن يشاء، ولكن يكرم الشفيع بقبول الشفاعة، كما قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «اشفعوا تؤجروا، ويقضى الله على لسان نبيه ما شاء» (٢).

وإذا دعاه الداعي، وشفع عنده الشفيع، فسمع الدعاء، وقبل الشفاعة لم يكن هذا مؤثراً فيه، كما يؤثر المخلوق في المخلوق؛ فإنه - سبحانه - هو الذي جعل هذا يدعو وهذا يشفع، وهو الخالق لأفعال العباد، فهو الذي وفق العبد للتوبة ثم قبلها وهو الذي وفقه للعمل ثم أثابه عليه، وهو الذي وفقه للدعاء ثم أجابه، فما يؤثر فيه شيء من ٣٨٣/١٤ المخلوقات، بل هو - سبحانه - الذي جعل ما يفعله سبباً لما يفعله.

وهذا مستقيم على أصول أهل السنة المؤمنين بالقدر، وإن الله خالق كل شيء وأنه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، ولا يكون شيء إلا بمشيئته، وهو خالق أفعال العباد، كما هو خالق سائر المخلوقات. قال يحيى بن سعيد القطان: ما زلت أسمع أصحابنا يقولون: إن الله خالق أفعال العباد.

(١) سبق تخريجه ص ٤٣١.

(٢) البخاري في التوحيد (٧٤٧٦)، ومسلم في البر والصلة (٢٦٢٧/١٤٥)، كلاهما عن أبي موسى.

ولكن هذا يناقض قول القَدَرِيَّةِ، فإنهم إذا جعلوا العبد هو الذى يحدث، ويخلق أفعاله، بدون مشيئة الله وخلقها، لزمهم أن يكون العبد قد جعل ربه فاعلاً لما لم يكن فاعلاً له، فبدعائه جعله محبباً له وبتوبته جعله قابلاً للتوبة، وبشفاعته جعله قابلاً للشفاعة.

وهذا يشبه قول من جعل المخلوق يشفع عند الله بغير إذنه.

فإن «الإذن» نوعان: إذن بمعنى المشيئة والخلق، وإذن بمعنى الإباحة والإجازة.

فمن الأول: قوله في السحر: ﴿وَمَا هُمْ بِصَّاعِقِينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٠٢] فإن ذلك بمشيئة الله، وقدرته، وإلا فهو لم يبح السحر.

والقدرية تنكر هذا «الإذن». وحقيقة قولهم: إن السحر يضر بدون إذن الله.

وكذلك قوله: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ فَيَاذْنِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٦٦]، فإن الذى أصابهم من القتل والجراح والتمثيل والهزيمة، إذا كان بإذنه فهو خالق لأفعال الكفار ولأفعال المؤمنين.

والنوع الثانى: قوله: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَهِيدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا . وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ﴾ [الأحزاب: ٤٥، ٤٦] وقوله: ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْنَةٍ أَوْ رَكَبْتُمُوهَا فَاَبِغْهُ عَلَى أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [الحشر: ٥]، فإن يتضمن إباحته لذلك وإجازته له، ورفع الجناح والخرج عن فاعله، مع كونه بمشيئته وقضائه.

فقوله: ﴿مَنْ ذَا الَّذِى يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، هو هذا الإذن الكائن بقدره وشرعه، ولم يرد بمجرد المشيئة والقدر؛ فإن السحر وانتصار الكفار على المؤمنين كان بذلك الإذن.

فمن جعل العباد يفعلون أفعالهم بدون أن يكون الله خالقاً لها، وقادراً عليها، ومشيئاً لها، فعنده كل شافع وداع قد فعل ما فعل بدون خلق الله وقدرته، وإن كان قد أباح الشفاعة.

وأما الكفر، والسحر، وقتال الكفار، فهو عندهم بغير إذنه،/ لا هذا الإذن ولا هذا الإذن؛ فإنه لم يبح ذلك باتفاق المسلمين. وعندهم: أنه لم يشأ ولم يخلقها، بل كان بدون مشيئته وخلقها.

والمشركون المقرون بالقدر يقولون: إن الشفعاء يشفعون بالإذن القَدَرِيّ، وإن لم ياذن لهم إباحة وجوازاً.

ومن كان مكذباً بالقدر - مثل كثير من النصارى - يقولون: إن شفاعَةَ الشفعاء بغير إذن، لا قَدْرِي ولا شرعى.

والقدرية من المسلمين يقولون: يشفعون بغير إذن قدرى.

ومن سأل الله بغير إذنه الشرعى، فقد شفع عنده بغير إذن قدرى ولا شرعى.

فالداعى المأذون له فى الدعاء مؤثر فى الله عندهم، لكن بإباحته.

والداعى غير المأذون له، إذا أجاب دعاءه، فقد أثر فيه عندهم لا بهذا الإذن ولا بهذا الإذن، كدعاء بلعام بن باعوراء وغيره، والله تعالى يقول: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

فإن قيل: فمن الشفعاء من يشفع بدون إذن الله الشرعى، وإن كان خالفاً لفعله - ٣٨٦/١٤ - كشفاعَةِ نوح لابنه، وشفاعة إبراهيم لأبيه، وشفاعة النبي ﷺ لعبد الله بن أبى بن سلول، حين صلى عليه بعد موته. وقوله: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ قد قلتم: إنه يعم النوعين، فإنه لو أراد الإذن القدرى لكان كل شفاعة داخلية فى ذلك كما يدخل فى ذلك كل كفر وسحر. ولم يكن فرق بين ما يكون بإذنه، وما لا يكون بإذنه، ولو أراد الإذن الشرعى فقط، لزم قول القدرية، وهؤلاء قد شفعوا بغير إذن شرعى؟

قيل: المنفى من الشفاعَةِ بلا إذن هى الشفاعَةِ التامة، وهى المقبولة، كما فى قول المصلي: «سمع الله لمن حمده» أي: استجاب له، وكما فى قوله تعالى: ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]، وقوله ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مَّنْ يَخْشَاهَا﴾ [النازعات: ٤٥]، وقوله: ﴿فَذَكِّرْ بِالْقُرْآنِ مَن يَخَافُ وَعِبِيدُ﴾ [ق: ٤٥]، ونحو ذلك.

فإن الهدى، والإنذار، والتذكير، والتعليم، لا بد فيه من قبول المتعلم، فإذا تعلم حصل له التعليم المقصود، وإلا قيل: علمته فلم يتعلم، كما قيل: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى﴾ [فصلت: ١٧]، فكَذلك الشفاعَةِ.

فالشفاعة مقصودها قبول المشفوع إليه، وهى الشفاعَةِ التامة، فهذه هى التى لا تكون إلا بإذنه، وأما إذا شفع شفيح فلم تقبل/شفاعته كانت كعدمها، وكان على صاحبها التوبة ٣٨٧/١٤ والاستغفار منها، كما قال نوح: ﴿رَبِّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْأَلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [هود: ٤٧]، كما نهى الله النبي ﷺ عن الصلاة على المنافقين، قال له: ﴿وَلَا تَصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَّتَّ أَبَدًا وَلَا نَفْسٌ عَلَى قَبْرِهِ إِنَّهُمْ

كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَآثِرُهُمْ فَلَنُفَسِّخَنَّ [التوبة: ٨٤]، وقال له: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ [المنافقون: ٦]، ولهذا قال على لسان المشركين: ﴿فَمَا لَنَا مِنْ شَافِعِينَ . وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ﴾ [الشعراء: ١٠٠، ١٠١].

فالشفاعة المطلوبة هي شفاعة المطاع الذي تقبل شفاعته، وهذه ليست لأحد عند الله إلا بإذنه، وقدرأً وشرعاً، فلا بد أن يأذن فيها، ولا بد أن يجعل العبد شافعاً، فهو الخالق لفعله، والمبيح له، كما في الداعى هو الذى أمره بالدعاء، وهو الذى يجعل الداعى داعياً، فالأمر كله لله، خلقاً وأمرأً، كما قال: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤].

وقد روى في حديث - ذكره ابن أبى حاتم وغيره - أنه قال: «فمن يثق به، فليدعه» أى: فلم يبق لغيره لا لخلق ولا أمر.

ولما كان المراد الشفاعة المثبتة هي الشفاعة المطلقة، وهي المقصود بالشفاعة وهي ٣٨٨/١٤ المقبولة، بخلاف المردودة، فإن أحداً لا يريد بها، لا/ الشافع ولا المشفوع له، ولا المشفوع إليه، ولو علم الشافع والمشفوع له أنها ترد لم يفعلوها. والشفاعة المقبولة هي النافعة، بين ذلك في مثل قوله: ﴿وَلَا نَنْفَعُ الشَّفْعَةَ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُمْ﴾ [سبأ: ٢٣]، وقوله: ﴿يَوْمَئِذٍ لَا نَنْفَعُ الشَّفْعَةَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا﴾ [طه: ١٠٩]، فنفي الشفاعة المطلقة وبين أن الشفاعة لا تنفع عنده إلا لمن أذن له، وهو الإذن الشرعي، بمعنى: أباح له ذلك وأجازة، كما قال تعالى: ﴿أَذِنَ لِلَّذِينَ يُقَتِّلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾ [الحج: ٣٩] وقوله: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، وقوله: ﴿لِيَسْتَوِيَنَّهُمُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [النور: ٥٨]، ونحو ذلك.

وقوله: ﴿إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُمْ﴾ هو إذن للمشفوع له فلا يأذن في شفاعة مطلقة لأحد، بل إنما يأذن في أن يشفعوا لمن أذن لهم في الشفاعة فيه، قال تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ يَتَّبِعُونَ الدَّاعِيَ لَا عِوَجَ لَهُمْ وَخَشَعَتِ الْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَنِ فَلَا سَمْعَ إِلَّا هَمْسًا . يَوْمَئِذٍ لَا نَنْفَعُ الشَّفْعَةَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا﴾ [طه: ١٠٨، ١٠٩]، وفيه قولان:

قيل: إلا شفاعة من أذن له الرحمن.

وقيل: لا تنفع الشفاعة إلا لمن أذن له الرحمن، فهو الذى تنفعه الشفاعة.

٣٨٩/١٤ وهذا هو الذى يذكره طائفة من المفسرين، لا يذكرون غيره؛/ لأنه لم يقل: «لا تنفع إلا من أذن له» ولا قال: «لا تنفع الشفاعة إلا فيمن أذن له»، بل قال: ﴿لَا نَنْفَعُ الشَّفْعَةَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ فهي لا تنفع ولا ينتفع بها، ولا تكون نافعة إلا للمأذون لهم، كما قال تعالى في

الآية الأخرى: ﴿وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ [سبأ: ٢٣].

ولا يقال: لا تنفع إلا لشفيع مأذون له، بل لو أريد هذا، لقليل: لا تنفع الشفاعة عنده إلا من أذن له، وإنما قال: ﴿لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ وهو المشفوع له، الذي تنفعه الشفاعة.

وقوله ﴿حَقَّقَ إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ﴾ لم يعد إلى «الشفعاء» بل عاد إلى المذكورين في قوله: ﴿وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍ وَمَا لُهم مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ﴾ ثم قال: ﴿وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ﴾ ثم بين أن هذا منتف **﴿حَقَّقَ إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ﴾** [سبأ: ٢٢، ٢٣]، فلا يعلمون ماذا قال، حتى يفزع عن قلوبهم فكيف يشفعون بلا إذنه؟.

وهو - سبحانه - إذا أذن للمشفوع له فقد أذن للشافع.

فهذا الإذن هو الإذن المطلق، بخلاف ما إذا أذن للشافع فقط؛ فإنه لا يلزم أن يكون قد أذن للمشفوع له، إذ قد يأذن له إذناً خاصاً.

/وهكذا قال غير واحد من المفسرين. قالوا: وهذا يدل على أن الشفاعة لا تنفع إلا ٣٩٠/١٤ المؤمنين، وكذلك قال السلف في هذه الآية.

قال قتادة في قوله: ﴿إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا﴾ [طه: ١٠٩] قال: كان أهل العلم يقولون: إن المقام المحمود الذي قال الله تعالى: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَخْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩]، هو شفاعته يوم القيامة، وقوله: ﴿إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا﴾ إن الله يشفع المؤمنين بعضهم في بعض.

قال البغوي: ﴿إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ﴾: أذن الله له أن يشفع له **﴿وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا﴾** أى: ورضى قوله. قال ابن عباس: يعنى: قال: «لا إله إلا الله». قال البغوي: فهذا يدل على أنه لا يشفع لغير المؤمن.

وقد ذكروا القولين في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ وقدم طائفة هناك: أن المستثنى هو الشافع، دون المشفوع له، بخلاف ما قدموه هنا.

منهم البغوي. فإنه لم يذكر هنا في الاستثناء إلا المشفوع له،/وقال هناك: **﴿وَلَا تَنْفَعُ ٣٩١/١٤ الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾** [سبأ: ٢٣]، في الشفاعة، قاله تكذيباً لهم، حيث قالوا: **﴿هَؤُلَاءِ شُفَعَتُونَا عِنْدَ اللَّهِ﴾** [يونس: ١٨]، قال: ويجوز أن يكون المعنى: إلا لمن أذن له أن يشفع له.

وكذلك ذكروا القولين في قوله: **﴿وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَعَةَ إِلَّا مَنْ شَهِدَ**

بِالْحَقِّ ﴿[الزخرف : ٨٦]، وستكلم على هذه الآية إن شاء الله تعالى ، ونبين أن الاستثناء فيها يعم الطائفتين ، وأنه منقطع .

ومعنى هاتين الآيتين مثل معنى تلك الآية ، وهو يعم النوعين . وذلك أنه - سبحانه قال : ﴿يَوْمَئِذٍ لَا نَنْفَعُ الشَّفَعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا﴾ [طه : ١٠٩] ، الشفاعة : مصدر شفع شفاعه . والمصدر يضاف إلى الفاعل تارة ، وإلى محل الفعل تارة ، ويمثله الذي يسمى لفظه «المفعول به» تارة ، كما يقال : أعجبني دق الثوب ودق القصَّار (١) وذلك مثل لفظ «العلم» ، يضاف تارة إلى العلم ، وتارة إلى المعلوم ، فالأول كقوله : ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ﴾ [البقرة : ٢٥٥] ، وقوله : ﴿أَنْزَلْنَاهُ بِعِلْمِهِ﴾ [النساء : ١٦٦] ، وقوله : ﴿أَنَّمَا أُنْزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ﴾ [هود : ١٤] ، ونحو ذلك .

والثاني كقوله : ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ [لقمان : ٣٤] ، فالساعة هنا : معلومة ، لا عالمة ، وقوله حين قال فرعون : ﴿فَمَا بَالُ الْقُرُونِ الْأُولَى﴾ .
٣٩٢/١٤ / قال موسى : ﴿عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنْسَى﴾ [طه : ٥١ ، ٥٢] ، ومثل هذا كثير .

فالشفاعة مصدر ، لا بد لها من شافع ومشفوع له .

والشفاعة : تعم شفاعه كل شافع ، وكل شفاعه لمشفوع له .

فإذا قال : ﴿يَوْمَئِذٍ لَا نَنْفَعُ الشَّفَعَةُ﴾ نفى النوعين ؛ شفاعه الشفعاء والشفاعة للمذنبين . فقولُه : ﴿إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا﴾ من أذن له الرحمن ورضي له قولاً من الشفعاء ، ومن أذن له الرحمن ورضي له قولاً من المشفوع له ، وهى تنفع المشفوع له ، فتخلصه من العذاب ، وتنفع الشافع ، فتقبل منه ، ويكرم بقبولها ، ويثاب عليه .

والشفاعة يومئذ لا تنفع لا شافعاً ولا مشفوعاً له ﴿إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَقَالَ صَوَابًا﴾ [النبا : ٣٨] ، فهذا الصنف المأذون لهم ، المرضي قولهم ، هم الذين يحصل لهم نفع الشفاعه ، وهذا موافق لسائر الآيات .

فإنه تارة يشترط في الشفاعه إذنه ، كقوله : ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة : ٢٥٥] .

(١) تقدم معناه .

وتارة يشترط فيها الشهادة بالحق، كقوله: ﴿وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ ۚ﴾ ٣٩٣/١٤ ثم قال: ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦].

وهنا اشترط الأمرين: أن يأذن له الرحمن، وأن يقول صواباً، والمستثنى يتناول مصدر الفاعل والمفعول، كما تقول: لا ينفع الزرع إلا في وقته، فهو يتناول زرع الحارث، وزرع الأرض، لكن هنا قال: ﴿إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ﴾ والاستثناء مفرغ فإنه لم يتقدم قبل هذا من يستثنى منه هذا، وإنما قال: ﴿لَا نَنْفَعُ الشَّفْعَةَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ﴾، فإذا لم يكن في الكلام حذف، كان المعنى: لا تنفع الشفاعة إلا هذا النوع؛ فإنهم تنفعهم الشفاعة، ويكون المعنى: أنها تنفع الشافع والمشفوع له.

وإن جعل فيه حذف - تقديره: لا تنفع الشفاعة إلا شفاعة من أذن له الرحمن - كان المصدر مضافاً إلى النوعين، كل واحد بحسبه، يضاف إلى بعضهم، لكونه شافعاً، وإلى بعضهم لكونه مشفوعاً له، ويكون هذا كقوله: ﴿وَلَكِنَّ الْإِنْسَانَ آمِنًا بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٧]، أي من يؤمن، و﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ﴾ [البقرة: ١٧١]، أي مثل داعي الذين كفروا كمثل الناعق، أو مثل الذين كفروا كمثل منعوق به، أي الذي ينعق به، والمعنى في ذلك كله ظاهر معلوم.

فلهذا كان من أفصح الكلام إيجازه، دون الإطناب فيه. / وقوله: ﴿يَوْمَئِذٍ لَا نَنْفَعُ الشَّفْعَةُ﴾ [طه: ١٠٩]، إذا كان من هذا الباب، لم يحتج أن الشافع تنفعه الشفاعة، وإن لم يكرمه، كان الشافع ممن تنفعه الشفاعة. وفي الآية الأخرى: ﴿وَلَا نَنْفَعُ الشَّفْعَةَ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ [سبا: ٢٣]، من هؤلاء، وهؤلاء.

لكن قد يقال: التقدير: لا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له أن يشفع فيه فيؤذن لغيره أن يشفع فيه، فيكون الإذن للطائفتين. والنفع للمشفوع له، كأحد الوجهين، أو: ولا تنفع إلا لمن أذن له من هؤلاء وهؤلاء، فكما أن الإذن للطائفتين، فالنفع أيضاً للطائفتين. فالشافع ينتفع بالشفاعة، وقد يكون انتفاعه بها أعظم من انتفاع المشفوع له، ولهذا قال النبي ﷺ - في الحديث الصحيح - : «اشفعوا توجروا»، ويقضى الله على لسان نبيه ما شاء» (١).

ولهذا كان من أعظم ما يكرم به الله عبده محمداً ﷺ: هو الشفاعة التي يختص بها، وهي المقام المحمود، الذي يحمد به الأولون والآخرون.

(١) سبق تخريجه ص ٤٣٩.

٣٩٥/١٤ وعلى هذا، لا تحتاج الآية إلى حذف، بل يكون معناها: /يومئذ لا تنفع الشفاعة لا شافعاً ولا مشفوعاً ﴿إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَقَالَ صَوَابًا﴾ [النبا: ٣٨].

ولذلك جاء في الصحيح: أن النبي ﷺ قال: «يا بني عبد مناف، لا أملك لكم من الله من شيء، يا صفية عمة رسول الله ﷺ، لا أملك لك من الله من شيء، يا عباس عم رسول الله، لا أملك لك من الله من شيء»^(١).

وفي الصحيح أيضاً: «لا ألفين أحدكم يأتي يوم القيامة على رقبته بعير له رغاء أو شاة لها يُعَار أو رِقَاع تَخْفِق، فيقول: أغثنى، أغثنى، فأقول: قد أبلغتك، لا أملك لك من الله من شيء»^(٢).

فيعلم من هذا: أن قوله: ﴿وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ﴾^(٣) مِنْ دُونِهِ الشَّفَعَةَ [الزخرف: ٨٦]، و﴿لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا﴾ [النبا: ٣٧]، على مقتضاه، وأن قوله في الآية: ﴿لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ﴾ كقوله ﷺ: «لا أملك لكم من الله من شيء» وهو كقول إبراهيم لأبيه: ﴿وَمَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الممتحنة: ٤].

وهذه الآية تشبه قوله تعالى: ﴿رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَنُ لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا. يَوْمَ ٣٩٦/١٤ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلَائِكَةُ صَفًّا لَا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَقَالَ صَوَابًا﴾ [النبا: ٣٧، ٣٨]، فإن هذا مثل قوله: ﴿يَوْمَئِذٍ لَا نَنْفَعُ الشَّفَعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا﴾ [طه: ١٠٩]، ففي الموضعين اشترط إذنه. فهناك ذكر «القول الصواب» وهنا ذكر «أن يرضى قوله». ومن قال: الصواب رضى الله قوله، فإن الله إنما يرضى بالصواب.

وقد ذكروا في تلك الآية قولين:

أحدهما: أنه الشفاعة - أيضاً - كما قال ابن السائب: لا يملكون شفاعة إلا بإذنه.

والثاني: لا يقدر الخلق على أن يكلموا الرب إلا بإذنه. قال مقاتل: كذلك قال مجاهد: ﴿لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا﴾ قال: كلاماً. هذا من تفسيره الثابت عنه، وهو من أعلم - أو أعلم - التابعين بالتفسير.

قال الثوري: إذا جاءك التفسير عن مجاهد، فحسبك به. وقال: عرضت المصحف على

(١) مسلم في الإيمان (٣٤٨/٢٠٤)، (٣٥٠/٢٠٥)، (٣٥١/٢٠٦)، بمعناه.

(٢) البخاري في الزكاة (١٤٠٢).

(٣) في المطبوعة: «يملكون»، والصواب ما أثبتناه.

ابن عباس: أقفه عند كل آية وأسأله عنها. وعليه اعتمد الشافعي وأحمد والبخاري في صحيحه.

وهذا يتناول الشفاعة أيضاً.

/ وفي قوله: ﴿لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا﴾ لم يذكر استثناء؛ فإن أحداً لا يملك من الله خطاباً ٣٩٧/١٤ مطلقاً؛ إذ المخلوق لا يملك شيئاً يشارك فيه الخالق، كما قد ذكرنا في قوله: ﴿وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَعَةَ﴾ [الزخرف: ٨٦]، أن هذا عام مطلق، فإن أحداً - ممن يدعى من دونه - لا يملك الشفاعة بحال، ولكن الله إذا أذن لهم شفَعُوا من غير أن يكون ذلك مملوكاً لهم، وكذلك قوله: ﴿لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا﴾ هذا قول السلف وجمهور المفسرين.

وقال بعضهم: هؤلاء هم الكفار، لا يملكون مخاطبة الله في ذلك اليوم، قال ابن عطية: قوله: ﴿لَا يَمْلِكُونَ﴾ الضمير للكفار، أي: لا يملكون - من إفضاله وإكماله - أن يخاطبوه بمعذرة ولا غيرها.

وهذا مبتدع، وهو خطأ محض.

والصحيح: قول الجمهور والسلف أن هذا عام، كما قال في آية أخرى: ﴿وَخَشَعَتِ الْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَنِ فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا﴾ [طه: ١٠٨]، وفي حديث التجلي في الصحيح - لما ذكر مرورهم على الصراط - قال ﷺ: «ولا يتكلم أحد إلا بالرسول، ودعوى الرسل: اللهم سلم سلم سلم»^(١)، فهذا في وقت المرور على الصراط، وهو بعد الحساب والميزان، فكيف بما قبل ذلك؟

/ وقد طلبت الشفاعة من أكابر الرسل، وأولى العزم، وكل يقول: «إن ربي قد غضب ٣٩٨/١٤ اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله، وإنني فعلت كذا وكذا، نفسي، نفسي، نفسي»^(٢). فإذا كان هؤلاء لا يتقدمون إلى مخاطبة الله - تعالى - بالشفاعة، فكيف بغيرهم؟

وأيضاً، فإن هذه الآية مذكورة بعد ذكر المتقين وأهل الجنة، وبعد أن ذكر الكافرين، فقال: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا . حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا . وَكَوَاعِبَ أَتْرَابًا . وَكَأَسَا دِهَاقًا . لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا كِدَابًا . جَزَاءً مِنْ رَبِّكَ عَطَاءً حِسَابًا . رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَنُ لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا﴾ ثم قال: ﴿يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلَائِكَةُ صَفًّا لَا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَقَالَ صَوَابًا﴾

(١) البخاري في التوحيد (٧٤٣٧).

(٢) البخاري في الأنبياء (٣٣٤٠).

[النبا: ٣١ - ٣٨]، فقد أخبر أن الروح والملائكة يقومون صفاء، لا يتكلمون. وهذا هو تحقيق قوله: ﴿لَا يَلْكُونُ يَتَهُ خِطَابًا﴾ والعرب تقول: ما أملك من أمر فلان، أو من فلان شيئاً، أي: لا أقدر من أمره على شيء، وغاية ما يقدر عليه الإنسان من أمر غيره خطابة، ولو بالسؤال.

فهم في ذلك الموطن لا يملكون من الله شيئاً، ولا الخطاب؛ فإنه لا يتكلم أحد إلا بإذنه، ولا يتكلم إلا من أذن له الرحمن وقال صواباً، قال تعالى: ﴿إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ ٣٩٩/١٤ لَا اسْتَفْتِرَ لَكَ وَمَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الممتحنة: ٤]، فقد أخبر الخليل أنه لا يملك لأبيه من الله من شيء، فكيف غيره؟

وقال مجاهد - أيضاً -: ﴿إِلَّا مَنْ أَدْنَى لَهُ الرَّحْمَنُ وَقَالَ صَوَابًا﴾ قال: حقاً في الدنيا، وعملاً به. رواه - والذي قبله - عبد بن حميد. وروى عن عكرمة: ﴿وَقَالَ صَوَابًا﴾ قال: الصواب قول لا إله إلا الله.

فعلى قول مجاهد: يكون المستثنى من أتى بالكلم الطيب والعمل الصالح. وقوله في سورة طه: ﴿لَا نَنْفَعُ الشَّفَعَةَ إِلَّا مَنْ أَدْنَى لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا﴾ [طه: ١٠٩]، فإذا جعلت هذا مثل تلك، فتكون الشفاعة هي الشفاعة المطلقة، وهي الشفاعة في الحسنات وفي دخول الجنة، كما في الصحيحين: «أن الناس يهتمون يوم القيامة، فيقولون: لو استشفعنا على ربنا حتى يرحنا من مقامنا هذا؟»^(١)، فهذا طلب الشفاعة للفصل بينهم.

وفي حديث الشفاعة: «أدخل من أمتك من لا حساب عليه من الباب الأيمن»^(٢)، ١٠/١٤ فهذه شفاعة في أهل الجنة؛ ولهذا قيل: إن/هاتين الشفاعتين مختصتان بمحمد ﷺ، ويشفع غيره في العصاة.

فقوله: ﴿يَوْمَئِذٍ لَا نَنْفَعُ الشَّفَعَةَ إِلَّا مَنْ أَدْنَى لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا﴾ [طه: ١٠٩]، يدخل فيها الشفاعة في أهل الموقف عموماً، وفي أهل الجنة، وفي المستحقين للعذاب. وهو - سبحانه - في هذه وتلك لم يذكر العمل، إنما قال: ﴿وَقَالَ صَوَابًا﴾ وقال: ﴿وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا﴾، ولكن قد دل الدليل على أن القول الصواب المرضي لا يكون صاحبه محموداً إلا مع العمل الصالح، لكن نفس القول مرض، فقد قال الله: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠].

(١) البخارى فى التوحيد (٧٤١٠) ومسلم فى الإيمان (٣٢٢/١٩٣).

(٢) البخارى فى التفسير (٤٧١٢) ومسلم فى الإيمان (٣٢٧/١٩٤).

وقد ذكر البغوي وأبو الفرج ابن الجوزي وغيرهما في قوله: ﴿وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَعَةَ إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦] قولين: أحدهما: أن المستثنى هو الشافع، ومحل «من» الرفع. والثاني: هو المشفوع له.

قال أبو الفرج: في معنى الآية قولان: أحدهما: أنه أراد بـ ﴿الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ﴾ آلهتهم، ثم استثنى عيسى وعزيراً والملائكة، فقال: ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ﴾ وهو شهادة أن لا إله إلا الله ﴿وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ بقلوبهم ما شهدوا به بألسنتهم. قال: وهذا مذهب الأكثرين، منهم قتادة.

/والثاني: أن المراد بـ ﴿الَّذِينَ يَدْعُونَ﴾ عيسى وعزيراً والملائكة، الذين عبدتهم ٤١/١٤ المشركون، لا يملك هؤلاء الشفاعة لأحد ﴿إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ وهي كلمة الإخلاص ﴿وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ أن الله خلق عيسى وعزيراً والملائكة. وهذا مذهب قوم، منهم مجاهد.

وقال البغوي: ﴿وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَعَةَ إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ﴾ [الزخرف: ٨٦]، هم عيسى وعزير والملائكة؛ فإنهم عبدوا من دون الله، ولهم الشفاعة. وعلى هذا تكون «من» في محل رفع. وقيل: «من» في محل خفض، وأراد بـ ﴿الَّذِينَ يَدْعُونَ﴾: عيسى وعزيراً والملائكة، يعني: أنهم لا يملكون إلا لمن شهد بالحق. قال: والأول أصح.

قلت: قد ذكر جماعة قول مجاهد وقتادة، منهم ابن أبي حاتم. روى بإسناده المعروف - على شرط الصحيح - عن مجاهد قوله: ﴿وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَعَةَ﴾ عيسى وعزير والملائكة، يقول: لا يشفع عيسى وعزير والملائكة ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ﴾ يعلم الحق. هذا لفظه. جعل «شفع» متعدياً بنفسه وكذلك لفظ (١).

وعلى هذا، فيكون منصوباً، لا يكون مخفوضاً، كما قاله البغوي؛ فإن الحرف الخافض ٤٢/١٤ إذا حذف انتصب الاسم، ويكون على هذا يقال: شفعت، وشفعت له، كما يقال: نصحته، ونصحت له. و«شفع» أي صار شافعاً للطالب، أي لا يشفعون طالباً ولا يعينون طالباً ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ أن الله ربهم.

وروى بإسناده عن قتادة ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ الملائكة وعيسى وعزير، أي أنهم قد عبدوا من دون الله، ولهم شفاعة عند الله ومنزلة.

قلت: كلا القولين معناه صحيح، لكن التحقيق في تفسير الآية: أن الاستثناء

(١) بياض بالأصل.

منقطع، ولا يملك أحد من دون الله الشفاعة مطلقاً، لا يستثنى من ذلك أحد عند الله؛ فإنه لم يقل: ولا يشفع أحد، ولا قال: لا يشفع لأحد، بل قال: ﴿وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَعَةَ﴾ وكل من دعى من دون الله لا يملك الشفاعة البتة.

والشفاعة بإذن ليست مختصة بمن عبد من دون الله.

وسيد الشفعاء ﷺ لم يعبد كما عبد المسيح، وهو - مع هذا - له شفاعة، ليست لغيره، فلا يحسن أن تثبت الشفاعة لمن دعى من دون الله دون من لم يدع.

٤٠٣/١٤ / فمن جعل الاستثناء متصلاً، فإن معنى كلامه : أن من دعى من دون الله لا يملك الشفاعة، إلا أن يشهد بالحق وهو يعلم، أو لا يشفع إلا لمن شهد بالحق وهو يعلم، ويبقى الذين لم يدعوا من دون الله، لم تذكر شفاعتهم لأحد، وهذا المعنى لا يليق بالقرآن ولا يناسبه، وسبب نزول الآية يبطله أيضاً.

وأيضاً، فقوله: ﴿وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَعَةَ﴾ يتناول كل معبود من دونه، ويدخل في ذلك الأصنام؛ فإنهم كانوا يقولون : هم يشفعون لنا.

قال تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شَفَعُونَا عِنْدَ اللَّهِ قُلْ أَتُنبِئُوكَ اللَّهُ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [يونس: ١٨].

فإذا قيل : إنه استثنى الملائكة والأنبياء، كان في هذا إطماع لمن عندهم أن معبوديهم من دون الله يشفعون لهم، وهذا مما يبين فساد القول المذكور عن قتادة.

فإنه إذا كان المعنى : أن المعبودين لا يشفعون إلا إذا كانوا ملائكة أو أنبياء، كان في ٤٠٤/١٤ هذا إثبات شفاعة المعبودين لمن عبدوهم، إذا كانوا صالحين، والقرآن كله يبطل هذا المعنى؛ ولهذا قال تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُفْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئاً إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَى﴾ [النجم: ٢٦]، وقال تعالى: ﴿اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَنَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ . لَا يُسْـَٔفُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ . يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦-٢٨]، فبين أنهم لا يشفعون إلا لمن ارتضى الرب، فعلم أنه لا بد أن يؤذن لهم في من يشفعون فيه، وأنهم لا يؤذن لهم إذن مطلق.

وأيضاً، فإن في القرآن: إذا نفى الشفاعة من دونه نفاهاً مطلقاً؛ فإن قوله: ﴿مِنْ دُونِهِ﴾ إما أن يكون متصلاً بقوله: ﴿يَمْلِكُونَ﴾ أو بقوله: ﴿يَدْعُونَ﴾ أو بهما. فالتقدير: لا يملك الذين يدعونهم الشفاعة من دونه، أو لا يملك الذين يدعونهم من دونه أن يشفعوا. وهذا أظهر؛ لأنه قال: ﴿وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَعَةَ﴾ فأخر ﴿الشَّفَعَةَ﴾

وقدم ﴿مِنْ دُونِهِ﴾ .

ومثل هذا كثير فى القرآن : « يدعون من دون الله » و « يعبدون من دون الله » ،
كقوله : ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ﴾ [يونس : ١٨] ، وقوله :
﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ﴾ [يونس : ١٠٦] .

بخلاف ما إذا قيل : لا يملك الذين يدعون الشفاعة من دونه ؛ / فإن هذا لا نظير له فى ٤٥/١٤
القرآن ، واللفظ المستعمل فى مثل هذا أن يقال : لا يملك الذين يدعون الشفاعة إلا بإذنه ،
أو لمن ارتضى ، ونحو ذلك . لا يقال فى هذا المعنى : « من دونه » ؛ فإن الشفاعة هي من
عنده ، فكيف تكون من دونه ؟ لكن قد تكون بإذنه ، وقد تكون بغير إذنه .

وأيضاً ، فإذا قيل : ﴿الَّذِينَ يَدْعُونَ﴾ مطلقاً ، دخل فيه الرب تعالى ؛ فإنهم كانوا يدعون الله ،
ويدعون معه غيره ؛ ولهذا قال : ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ [الفرقان : ٦٨] .

والتقدير الثالث : لا يملك الذين يدعون من دونه الشفاعة من دونه ، وهذا أجود من
الذي قبله ، لكن يردُّ عليه ما يردُّ على الأول .

ومما يضعفها أن الشفاعة لم تذكر بعدها صلة لها ، بل قال : ﴿وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ
يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ أَلْفَعَةً﴾ فنفى ملكهم الشفاعة مطلقاً . وهذا هو الصواب . وإن كل من
دعى من دون الله لا يملك الشفاعة ؛ فإن المالك للشيء هو الذي يتصرف فيه بمشيئته
وقدرته ، والرب - تعالى - لا يشفع أحد عنده إلا بإذنه ، فلا يملك أحد من المخلوقين
الشفاعة بحال ، ولا يقال فى هذا : ﴿إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ إنما يقال ذلك فى الفعل ، فيقال :
﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة : ٢٥٥] .

/ وأما فى الملك ، فلا يمكن أن يكون غيره مالكا لها ، فلا يملك مخلوق الشفاعة بحال ، ٤٦/١٤
ولا يتصور أن يكون نبى فمن دونه مالكا لها ، بل هذا ممتنع ، كما يمتنع أن يكون خالفاً
ورباً ، وهذا كما قال : ﴿قُلْ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي
السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍَ وَمَا لَهُمْ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ﴾ فنفى الملك مطلقاً ،
ثم قال : ﴿وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ [سبأ : ٢٢ - ٢٣] ، فنفى نفع
الشفاعة إلا لمن استثناه ، لم يثبت أن مخلوقاً يملك الشفاعة ، بل هو - سبحانه - له الملك
وله الحمد ، لا شريك له فى الملك ، قال تعالى : ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ
لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا . الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ
وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ مَقْدَرًا نَدِيرًا﴾ [الفرقان : ١ ، ٢] .

ولهذا - لما نفى الشفعاء من دونه - نفاهم نفياً مطلقاً بغير استثناء، وإنما يقع الاستثناء إذا لم يقيدهم بأنهم من دونه، كما قال تعالى: ﴿وَأَنْذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْ يُحْشَرُوا إِلَىٰ رَبِّهِمْ لَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾ [الأنعام: ٥١]، وكما قال تعالى: ﴿وَذَكِّرْ بِهِ أَنْ تُبْسَلَ نَفْسٌ بِمَا كَسَبَتْ لَيْسَ لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾ [الأنعام: ٧٠]، وكما قال تعالى: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ﴾ [السجدة: ٤]، فلما قال: ﴿مِنْ دُونِهِ﴾ نفى الشفاعة مطلقاً، وإذا ذكر ﴿يَاذُنِيَّةُ﴾ لم يقل: «من دونه» كقوله: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٤٧/١٤]، وقوله: ﴿مَا مِنْ شَفِيعٍ إِلَّا مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ﴾ [يونس: ٣].

فمن تدبر القرآن تبين له أنه كما قال تعالى: ﴿اللَّهُ زَلَّ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَبِهًا مَثَانِي﴾ [الزمر: ٢٣]، يشبه بعضه بعضاً، ويصدق بعضه بعضاً، ليس بمختلف ولا بمتناقض ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

وهو «مثنى» يثنى الله فيه الأقسام، ويستوفيها.

والحقائق إما متماثلة، وهي «المتشابه» وإما مماثلة، وهي: الأصناف والأقسام والأنواع. وهي «المثنى».

و«الثنية» يراد بها: جنس التعديد، من غير اقتصار على اثنين فقط، كما في قوله تعالى: ﴿أَتَجْعَلُ أَلْعَمَرَ كَرْزِينَ﴾ [الملك: ٤]، يراد به: مطلق العدد، كما تقول: قلت له مرة بعد مرة، تريد: جنس العدد. وتقول: هو يقول كذا، ويقول كذا، وإن كان قد قال مرات، كقول حذيفة بن اليمان - رضى الله عنهما - عن النبي ﷺ: إنه جعل يقول بين السجدين: «رب اغفر لي، رب اغفر لي»^(١) لم يرد: أن هذا قاله مرتين فقط، كما يظنه بعض الناس الغالطين، بل يريد: أنه جعل يثنى هذا القول، ويردده، ويكرره، كما كان يثنى لفظ التسبيح.

٤٠٨/١٤ / وقد قال حذيفة - رضى الله عنه - في الحديث الصحيح الذي رواه مسلم إنه ركع نحواً من قيامه، يقول في ركوعه: «سبحان ربى العظيم، سبحان ربى العظيم»^(٢). وذكر أنه سجد نحواً من قيامه، يقول في سجوده: «رب اغفر لي، رب اغفر لي».

وقد صرح في الحديث الصحيح - أنه أطال الركوع والسجود بقدر البقرة والنساء وآل عمران فإنه قام بهذه السور كلها، وذكر أنه كان يقول: «سبحان ربى العظيم، سبحان ربى

(١) أبو داود في الصلاة (٨٧٤)، والنسائي في التطبيق (١٠٦٩، ١١٤٥).

(٢) مسلم في صلاة المسافرين (٧٧٢/٢٠٣).

العظيم، سبحانه ربي الأعلى، سبحانه ربي الأعلى»^(١).

فعلم أنه أراد بثنية اللفظ : جنس التعداد والتكرار، لا الاختصار على مرتين، فإن «الاثنتين» أول العدد الكثير. فذكر أول الأعداد يعني أنه عدد هذا اللفظ، لم يقتصر على مرة واحدة، فالثنية التعديد، والتعديد يكون للأقسام المختلفة.

وليس في القرآن تكرار محض، بل لابد من فوائد في كل خطاب.

ف « المتشابه » في النظائر المتماثلة، و « المثنائي » في الأنواع. وتكون الثنية في التشابه، أي هذا المعنى قد ثنى في القرآن لفوائد آخر.

/ف « المثنائي » تعم هذا وهذا. وفاتحة الكتاب : هي « السبع المثنائي » لتضمنها هذا ٤٩/١٤ وهذا، وبسط هذا له موضع آخر.

والمقصود هنا أن قوله: ﴿وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَعَةَ﴾ قد تم الكلام هنا، فلا يملك أحد من المعبودين من دون الله الشفاعة البتة، ثم استثنى: ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦]، فهذا استثناء منقطع. والمنقطع يكون في المعنى المشترك بين المذكورين. فلما نفى ملكهم الشفاعة، بقيت الشفاعة بلا مالك لها. كأنه قد قيل: فإذا لم يملكوها، هل يشفعون في أحد؟ فقال: نعم ﴿مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾.

وهذا يتناول الشافع والمشفوع له، فلا يشفع إلا من شهد بالحق وهم يعلمون، فالملائكة والأنبياء والصالحون - وإن كانوا لا يملكون الشفاعة - لكن إذا أذن الرب لهم شفعوا، وهم لا يؤذن لهم إلا في الشفاعة للمؤمنين، الذين يشهدون أن لا إله إلا الله، فيشهدون بالحق وهم يعلمون، لا يشفعون لمن قال هذه الكلمة تقليداً للآباء والشيوخ، كما جاء الحديث الصحيح: «إن الرجل يسأل في قبره: ما تقول في هذا الرجل؟ فأما المؤمن، فيقول: هو عبد الله ورسوله، جاءنا بالبينات والهدى. وأما المرتاب، فيقول: هاه هاه، لا أدري، سمعت الناس يقولون شيئاً فقلته»، فلهذا قال: ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾^(٢) ٤٩/١٤.

وقد تقدم قول ابن عباس؛ يعني من قال: «لا إله إلا الله» يعني: خالصاً من قبله.

والأحاديث الصحيحة الواردة في الشفاعة، كما تبين أن الشفاعة إنما تكون في أهل «لا إله إلا الله».

(٢) البخارى فى الجنائز (١٣٣٨) .

(١) أبو داود فى الصلاة (٨٧٤) .

وقد ثبت فى صحيح البخاري : أن أبا هريرة قال لرسول الله ﷺ : من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة؟ قال : « يا أبا هريرة، لقد ظننت ألا يسألني عن هذا الحديث أحد أول منك؛ لما رأيت من حرصك على الحديث، أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال: لا إله إلا الله، خالصا من قبل نفسه » (١).

فبين أن المخلص لها من قبل نفسه، هو أسعد بشفاعته ﷺ من غيره ممن يقولها بلسانه، وتكذبها أقواله وأعماله .

فهؤلاء هم الذين شهدوا بالحق، شهدوا « أن لا إله إلا الله »، كما شهد الله لنفسه ١١/١٤ بذلك وملائكته وأولو العلم ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ [آل عمران: ١٨].

فإذا شهدوا - وهم يعلمون - كانوا من أهل الشفاعة، شافعين، وشفوعا لهم .
فإن المؤمنين أهل التوحيد يشفع بعضهم فى بعض، كما ثبت ذلك فى الأحاديث الصحيحة، كما ثبت فى الصحيحين من حديث أبي سعيد الخدري - رضى الله عنه - عن النبي ﷺ قال - فى الحديث الطويل، حديث التجلي والشفاعة - : « حتى إذا خلص المؤمنون من النار، فوالذي نفسى بيده، ما منكم من أحد بأشد مناشدة لله فى استيفاء الحق من المؤمنين لله يوم القيامة لإخوانهم الذين فى النار، يقولون : ربنا، كانوا يصومون معنا، ويصلون، ويحجون. فيقال لهم: أخرجوا من عرفتم، فتحرم صورهم على النار» وذكر تمام الحديث (٢).

وسبب نزول الآية - على ما ذكره - مؤيد لما ذكره .
قال أبو الفرج ابن الجوزى : سبب نزولها : أن النضر بن الحارث ونفراً معه قالوا : إن كان ما يقول محمد حقاً، فنحن نتولى الملائكة، فهم أحق بالشفاعة من محمد، فنزلت هذه الآية . قاله مقاتل .

١٢/١٤ /وعلى هذا، فيقصد أن الملائكة وغيرهم لا يملكون الشفاعة، فليس توليكم إياهم، واستشفاعكم بهم بالذي يوجب أن يشفعوا لكم؛ فإن أحداً ممن يدعى من دون الله لا يملك الشفاعة، ولكن ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ فإن الله يشفع فيه .

فالذي تنال به الشفاعة هى الشهادة بالحق، وهى شهادة أن لا إله إلا الله، لا تنال بتولى غير الله؛ لا الملائكة، ولا الأنبياء ولا الصالحين .

(١) البخارى فى الرقاق (٦٥٧٠) . (٢) البخارى فى التوحيد (٧٤٣٩) ومسلم فى الإيمان (١٨٣/٣٠٢) .

فمن والى أحداً من هؤلاء ودعاه، وحج إلى قبره، أو موضعه، ونذر له، وحلف به، وقرب له القرايين ليشفع له، لم يغن ذلك عنه من الله شيئاً، وكان من أبعد الناس عن شفاعته وشفاعة غيره؛ فإن الشفاعة إنما تكون لأهل توحيد الله، وإخلاص القلب والدين له، ومن تولى أحداً من دون الله فهو مشرك.

فهذا القول والعبادة - الذي يقصد به المشركون الشفاعة - يحرم عليهم الشفاعة، فالذين عبدوا الملائكة والأنبياء والأولياء والصالحين، ليشفعوا لهم، كانت عبادتهم إياهم وإشراكهم بربهم، الذي به طلبوا شفاعتهم، به حرموا شفاعتهم، وعوقبوا بنقيض قصدهم؛ لأنهم أشركوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً.

وكثير من أهل الضلال يظن أن الشفاعة تنال بهذه الأمور التي فيها شرك، أو هي شرك ١٤/١٣ خالص، كما ظن ذلك المشركون الأولون، وكما يظنه النصارى، ومن ضل من المنتسبين إلى الإسلام، الذين يدعون غير الله، ويحجون إلى قبره أو مكانه، وينذرون له، ويحلفون به، ويظنون أنه بهذا يصير شفيعاً لهم، قال تعالى: ﴿قُلْ أَدْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا . أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ [الإسراء: ٥٦، ٥٧].

قال طائفة من السلف: كان أقوام يعبدون المسيح والعزير والملائكة، فبين الله أنهم لا يملكون كشف الضر عنهم ولا تحويله، كما بين أنهم لا يملكون الشفاعة، وهذا لا استثناء فيه، وإن كان الله يجيب دعاءهم، ثم قال: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾، فبين أن هؤلاء المزعومين، الذين يدعونهم من دون الله كانوا يرجون رحمة الله ويخافون عذابه، ويتقربون إليه بالأعمال الصالحة، كسائر عباده المؤمنين وقد قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٨٠].

وللناس في الشفاعة أنواع من الضلال، قد بسطت في غير هذا الموضع.

/ فكثير منهم يظن أن الشفاعة هي بسبب اتصال روح الشافع بروح المشفوع له، كما ذكر ١٤/١٤ ذلك أبو حامد الغزالي وغيره، ويقولون: من كان أكثر صلاة على النبي ﷺ، كان أحق بالشفاعة من غيره، وكذلك من كان أحسن ظناً بشخص، وأكثر تعظيماً له، كان أحق بشفاعته.

وهذا غلط، بل هذا هو قول المشركين الذين قالوا: تتولى الملائكة ليشفعوا لنا، يظنون

أن من أحب أحدا ، من الملائكة والأنبياء والصالحين وتولاه ، كان ذلك سبباً لشفاعته له .
وليس الأمر كذلك بل الشفاعة سببها توحيد الله وأخلاص الدين والعبادة بجميع أنواعها
له ، فكل من كان أعظم إخلاصاً كان أحق بالشفاعة ، كما أنه أحق بسائر أنواع الرحمة ؛
فإن الشفاعة من الله مبدؤها ، وعلى الله تمامها ، فلا يشفع أحد إلا بإذنه ، وهو الذى يأذن
للشافع ، وهو الذى يقبل شفاعته فى المشفوع له .

وإنما الشفاعة سبب من الأسباب التى بها يرحم الله من يرحم من عباده ، وأحق الناس
برحمته هم أهل التوحيد والإخلاص له ، فكل من كان أكمل فى تحقيق إخلاص « لا إله
إلا الله » علماً وعقيدة ، وعملاً وبراءة ، وموالة ومعادة ، كان أحق بالرحمة .

٤١٥/١٤ / والمذنبون - الذين رجحت سيئاتهم على حسناتهم فحُفَّت موازينهم فاستحقوا النار- من
كان منهم من أهل « لا إله إلا الله » فإن النار تصيبه بذنوبه ، ويميته الله فى النار إماتة ،
فتحرقه النار إلا موضع السجود ، ثم يخرج الله من النار بالشفاعة ، ويدخله الجنة ، كما
جاءت بذلك الأحاديث الصحيحة .

فبين أن مدار الأمر كله على تحقيق كلمة الإخلاص ، وهى « لا إله إلا الله » لا على
الشرك بالتعليق بالموتى وعبادتهم ، كما ظنه الجاهليون ، وهذا مبسوط فى غير هذا الموضع .

والمقصود هنا أن النبى ﷺ كان يجمع بين « الحمد » الذى هو رأس الشكر ، وبين
« التوحيد والاستغفار » إذا رفع رأسه من الركوع فيقول : « ربنا ولك الحمد ، ملء السموات
وملء الأرض وملء ما بينهما ، وملء ما شئت من شىء بعد ، أهل الثناء والمجد ، أحق ما
قال العبد ، وكلنا لك عبد ، لا مانع لما أعطيت ، ولا معطى لما منعت ، ولا ينفع ذا الجد
منك الجد » ثم يقول : « اللهم طهرنى بالثلج والبرد ، والماء البارد ، اللهم طهرنى من الذنوب
والخطايا كما يُنقى الثوب الأبيض من الدنس » كما رواه مسلم فى الصحيح عن أبى سعيد
٤١٦/١٤ الخدرى - رضى الله عنه - قال : كان رسول الله ﷺ إذا رفع رأسه من الركوع قال : « اللهم
ربنا لك الحمد ، ملء السموات ، وملء الأرض ، وملء ما شئت من شىء بعد ، أهل الثناء
والمجد ، أحق ما قال العبد ، وكلنا لك عبد ، لا مانع لما أعطيت ، ولا معطى لما منعت ولا
ينفع ذا الجد منك الجد »^(١) .

وروى مسلم - أيضاً - عن عبد الله بن أبى أوفى - رضى الله عنه - قال : كان رسول
الله ﷺ إذا رفع رأسه من الركوع قال : « سمع الله لمن حمده ، اللهم ربنا لك الحمد ، ملء
السموات والأرض ، وملء ما شئت من شىء بعد ، اللهم طهرنى بالثلج والبرد ، والماء البارد ،

(١) سبق تخريجه ص ٤٠٣ .

اللهم طهرنى من الذنوب والخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الوسخ» (١).

وقد روى مسلم فى صحيحه أيضاً عن النبى ﷺ أنه كان يقول : «اللهم لك الحمد» ، وقال : «وملء الأرض ، وملء ما بينهما» (٢) ، ولم يذكر فى بعض الروايات ؛ لأن «السموات والأرض» . قد يراد بهما العلو والسفل مطلقاً ، فيدخل فى ذلك الهواء وغيره ؛ فإنه عال بالنسبة إلى ما تحته ، وسافل بالنسبة إلى ما فوقه ، فقد يجعل من السماء ، كما يجعل السحاب سماء ، والسقف سماء ، وكذا قال فى القرآن : ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الحديد : ٤] ، ولم يقل : «وما بينهما» كما ١٧/١٤ يقول : ﴿اللَّهُ (٣) الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ مَا لَكُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ﴾ [السجدة : ٤] .

فتارة يذكر قوله : «وما بينهما» فيما خلقه فى ستة أيام ، وتارة لا يذكره ، وهو مراد ؛ فإن ذكره كان إيضاحاً وبياناً ، وإن لم يذكره دخل فى لفظ «السموات والأرض» . ولهذا كان النبى ﷺ تارة يقول : «ملء السموات وملء الأرض» ولا يقول : «وما بينهما» ، وتارة يقول : «وما بينها» وفيها كلها : «وملء ما شئت من شىء بعد» ، وفى رواية أبى سعيد : «أحق ما قال العبد» إلى آخره ، وفى رواية ابن أبى أوفى : «الدعاء بالطهارة من الذنوب» . ففى هذا ، الحمد رأس الشكر والاستغفار ، فإن ربنا غفور وشكور ، فالحمد بإزاء النعمة ، والاستغفار بإزاء الذنوب .

وذلك تصديق قوله تعالى : ﴿مَّا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ﴾ [النساء : ٧٩] .

ففى سيد الاستغفار : «أبوء لك بنعمتك علىّ وأبوء بذنبي» (٤) ، وفى حديث أبى سعيد : «الحمد رأس الشكر والتوحيد» ، كما جمع بينهما فى أم القرآن ؛ فأولها تحميد ، ١٨/١٤ وأوسطها توحيد ، وآخرها دعاء ، وكما فى قوله : ﴿هُوَ الْحَيُّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَكَادَعُوهُ مَخْلَصِينَ لَهُ الَّذِينَ أَحْمَدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [غافر : ٦٥] .

وفى حديث الموطأ : «أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلى : لا إله إلا الله ، وحده لا

(١) مسلم فى الصلاة (٤٧٦/٢٠٤) .

(٢) سبق تخريجه ص ٤٠٣ .

(٣) فى المطبوعة : «إن ربكم الله» ، والصواب ما أثبتناه .

(٤) سبق تخريجه ص ٢٤٢ .

شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير^(١) من قالها كتب الله له ألف حسنة، وحط عنه ألف سيئة وكانت له حُرّاً من الشيطان يومه ذلك، ولم يأت أحد بأفضل مما جاء به، إلا رجل قال مثلها، أو زاد عليه، ومن قال في يوم مائة مرة: سبحان الله وبحمده، حطت خطاياهم، ولو كانت مثل زبد البحر^(٢).

وفضائل هذه الكلمات في أحاديث كثيرة، وفيها: التوحيد والتحميد.

فقوله: «لا إله إلا الله، وحده لا شريك له» توحيد، وقوله: «له الملك وله الحمد» تحميد، وفيها معان أخرى شريفة.

وقد جاء الجمع بين التوحيد، والتحميد، والاستغفار، في مواضع؛ مثل حديث كفارة المجلس: «سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك»^(٣) ٤١٩/١٤ فيه: التسبيح، والتحميد، والتوحيد، والاستغفار. من قالها في مجلس؛ إن كان مجلس لغط كانت كفارة له، وإن كان مجلس ذكر كانت كالطابع له، وفي حديث أيضاً: «إن هذا يقال عقب الوضوء».

ففي الحديث الصحيح - في مسلم وغيره - من حديث عقبة عن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما منكم من أحد يتوضأ فيسبغ الوضوء، ثم يقول: أشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، إلا فتحت له أبواب الجنة الثمانية، يدخل من أيها شاء»^(٤). وفي حديث آخر أنه يقول: «سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك».

وقد روى عن طائفة من السلف، في الكلمات التي تلقاها آدم من ربه، ونحو هذه الكلمات.

روى ابن جرير عن مجاهد أنه قال: «اللهم لا إله إلا أنت، سبحانك وبحمدك، رب إني ظلمت نفسي، فاغفر لي، إنك خير الغافرين، اللهم لا إله إلا أنت، سبحانك وبحمدك، رب إني ظلمت نفسي فارحمني، فأنت خير الراحمين، لا إله إلا أنت، ٤٢٠/١٤ سبحانك وبحمدك، رب إني ظلمت نفسي، فتب علي، إنك أنت التواب الرحيم». /فهذه الكلمات من جنس خاتمة الوضوء، وخاتمة الوضوء فيها التسبيح، والتحميد، والتوحيد، والاستغفار.

فالتسبيح، والتحميد، والتوحيد لله؛ فإنه لا يأتي بالحسنات إلا هو.

(١) مالك في الموطأ في القرآن ٢١٥/١ (٣٢) عن عبيد الله بن كريب.

(٢) مالك في الموطأ في القرآن ٢٠٩/١ (٢٠، ٢١) عن أبي هريرة.

(٣) أحمد ٣٦٩/٢ وأبو داود في الأدب (٤٨٥٧).

(٤) مسلم في الطهارة (١٧/٢٣٤).

والاستغفار من ذنوب النفس، التي منها تأتي السيئات.

وقد قرن الله في كتابه بين التوحيد، والاستغفار في غير موضع، كقوله: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [محمد: ١٩]، وفي قوله: ﴿أَلَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنَّنِي لَكُم مِّنْ نَّزِيرٌ وَنَبِيرٌ﴾. وَإِنْ أَسْتَغْفَرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ نُوبُوا إِلَيْهِ﴾ [هود: ٢، ٣] وفي قوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَىٰ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ وَجِدْ فَاسْتَقِيمُوا إِلَيْهِ وَاسْتَغْفِرُوا﴾ [فصلت: ٦].

وفي حديث رواه ابن أبي عاصم وغيره: «يقول الشيطان: أهلكتم الناس بالذنوب، وأهلكوني بالاستغفار، وبلا إله إلا الله، فلما رأيت ذلك بثت فيهم الأهواء، فهم يذنبون ولا يستغفرون؛ لأنهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا»^(١).

و«لا إله إلا الله» تقتضى الإخلاص والتوكل والإخلاص [يقتضى] الشكر، فهي أفضل الكلام، وهي أعلى شعب الإيمان، كما ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ، أنه قال: «الإيمان بضع/وستون - أو بضع وسبعون - شعبة، أعلاها قول لا إله إلا الله، وأدناها ٢١/١٤ إمطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان»^(٢).

ف «لا إله إلا الله» هي قطب رَحَى الإيمان، وإليها يرجع الأمر كله.

والكتب المنزلة مجموعة في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، وهي معنى «لا إله إلا الله» و «لا حول ولا قوة إلا بالله» هي من معنى «لا إله إلا الله» و «الحمد لله» في معناها، و«سبحان الله والله أكبر» من معناها، لكن فيها تفصيل بعد إجمال.

فصل

وقد ظن بعض المتأخرين أن معنى قوله ﴿وَمِنْ نَفْسِكَ﴾ أي: أضمن نفسك؟ وأنه استفهام على سبيل الإنكار، ومعنى كلامه: أن الحسنات والسيئات كلها من الله، لا من نفسك.

وهذا القول يباين معنى الآية؛ فإن الآية بينت أن السيئات من نفس الإنسان، أي بذنوبه، وهؤلاء يقولون: ليست السيئات من نفسه.

(١) أبو يعلى ١٢٣/١، ١٢٤، وذكره الهيثمي في المجمع ٢١٠/١٠ وقال: «رواه أبو يعلى وفيه عثمان بن مطر وهو ضعيف».

(٢) البخارى في الإيمان (٩) ومسلم في الإيمان (٥٨/٣٥).

٤٢٢/١٤ / ومن ذكر ذلك: أبو بكر بن فُورَك^(١)، فإنه قال: معناه: أضمن نفسك؟ يدل عليه قول الشاعر:

ثم قالوا تحبها؟ قلت: بهرا عدد الرمل والحصى والتراب

قلت: وإضمار الاستفهام - إذا دل عليه الكلام - لا يقتضي جواز إضماره في الخبر المخصوص من غير دلالة؛ فإن هذا يناقض المقصود، ويستلزم أن كل من أراد أن ينفي ما أخبر الله به يقدر أن ينفيه، بأن يقدر في خبرة إستفهاماً، ويجعله إستفهام إنكار. وهذا من جهة العربية نظير ما زعمه بعضهم في قول إبراهيم - عليه السلام - : ﴿هَذَا رَبِّي﴾ [الأنعام: ٧٦، ٧٧، ٧٨]، أهذا ربي؟

قال ابن الأنباري: هذا القول شاذ؛ لأن حرف الإستفهام لا يضمم إذا كان فارقاً بين الإخبار والاستخبار.

وهؤلاء استشهدوا بقوله: ﴿أَفَأَيْنَ مَتَّ فَهُمْ أَلْخَلِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤].

وهذا لا حجة فيه؛ لأنه قد تقدم الإستفهام في أول الجملة، في الجملة الشرطية ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الْخَلْدَ﴾ [الأنبياء: ٣٤]، فلم يحتج إلى ذكره ثانية، بل ذكره يفسد الكلام، ومثله قوله: ﴿أَفَأَيْنَ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْفَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَبِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٤]؟ وقوله: ﴿أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَىٰ أَنْفُسُكُمْ اسْتَكْبَرْتُمْ﴾ [البقرة: ٨٧]؟ وقوله: ﴿أَوْكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذُو فَرْيقٌ مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٠٠]؟ وهذا من فصيح الكلام وبلغه، واستشهدوا بقوله:

لعمرك لا أدري وإن كنت دارياً

بسبع رمين الجمر أم بثمان؟

وقوله:

كذبتك عينك أم رأيت بواسط

عَلَسَ^(٢) الظلام من الرَبَابِ^(٣) خيالاً؟

(١) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن فُورَك، المتكلم الأصولي الأديب، النحوي الواعظ الأصهباني، من فقهاء الشافعية، له مصنفات كثيرة تقرب المائة منها «مشكل الحديث وغيره»، و «غريب القرآن»، مات مسموماً سنة ٤٠٦ هـ. [وفيات الأعيان ٤/ ٢٧٢، والأعلام ٦/ ٨٣].

(٢) هو ظلمة آخر الليل. أنظر: القاموس، مادة «غلس».

(٣) هي السحاب الأبيض. أنظر القاموس، مادة «رب».

تقديره: أكذبتك عينك؟

وهذا لا حجة فيه؛ لأن قوله فيما بعد: «أم بثمان» و «أم رأيت» يدل على الألف المحذوفة في البيت الأول. وأما الثاني: فإن كانت «أم» هي المتصلة، فكذلك، وإن كانت هي المنفصلة، فالخبر على بابه.

وهؤلاء مقصودهم أن النفس لا تأثير لها في وجود السيئات، / وليست سبباً فيها، ٢٤٤/١٤ بل قد يقولون: إن المعاصي علامة محضة على العقوبة؛ لاقرانها بها، لا أنها سبب لها، وهذا مخالف للكتاب والسنة وإجماع السلف، وللعقل.

والقرآن يبين - في غير موضع - أن الله لم يهلك أحداً ولم يعذبه إلا بذنب، فقال هنا: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ سَيْتَةٍ فَمِنْ نَفْسِكُمْ﴾ [النساء: ٧٩]، وقال لهم في شأن أحد: ﴿أَوْ لَمَّا أَصَبَكُمْ مُصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُمْ مِنْهَا قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٥]، وقال تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ^(١) مِنْ مُصِيبَةٍ فَمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ﴾ [الشورى: ٣٠]، وقال تعالى أيضاً: ﴿وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيْئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ كَفُورٌ﴾ [الشورى: ٤٨]، وقال تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ بَيِّنَاتٍ أَوْ نَهَارًا مَادَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ﴾ [يونس: ٥٠]، وقال تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْنٍ إِلَّا لَمَّا مُنذِرُونَ . ذَكَرْنَاهُ وَمَا كُنَّا ظَالِمِينَ﴾ [الشعراء: ٢٠٨، ٢٠٩]، وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى حَتَّى يَبْعَثَ فِي أُمْنَاهَا رُسُلًا يَلْقَوْنَ عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَى إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ﴾ [القصص: ٥٩]، وقال تعالى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الروم: ٤١]، وقال تعالى: ﴿وَلَنَذِيقَنَّهُمْ مِنَ الْعَذَابِ الْأَدْنَى دُونَ الْعَذَابِ الْأَكْبَرِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [السجدة: ٢١]، وقال تعالى: ﴿أَوْ يُؤِيقَهُنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعَفُ عَنْ كَثِيرٍ﴾ [الشورى: ٣٤]، وقال تعالى - في

سورة القلم عن أهل الجنة الذين ضرب بهم المثل لما أهلكها بذلك/ العذاب -: ﴿وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [القلم: ٣٣]، وقال تعالى: ﴿مَثَلُ مَا يُنْفِقُونَ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ أَصَابَتْ حَرَكَ قَوْمٍ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ فَأَهْلَكَتَهُ وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ وَلَكِنْ أَنْفُسُهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١١٧]، وقال تعالى - عن أهل سبأ -: ﴿فَاعْرِضُوا فَاَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ جَزَاءُكُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ تُجْزَى إِلَّا الْكَفُورُ﴾ [سبأ: ١٧]، وقال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَى وَهِيَ

(١) في المطبوعة: «وما أصابتكم» وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه.

الْقَرَىٰ وَهِيَ ظَلَمَةٌ إِنَّ أَخَذَهُ أَكْبَرُ سَبْدٍ ﴿١٠٢﴾ هود: [١٠٢]، وقال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥].

وفي الحديث الصحيح الإلهي: «يا عبادي، إنما هي أعمالكم أحصيها لكم ثم أوفيكم إياها، فمن وجد خيراً فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه»^(١).

وفي سيد الاستغفار: «أبوء لك بنعمتك علي، وأبوء بذنبي»^(٢)، وقال تعالى: ﴿وَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا عَذَابًا دُونَ ذَلِكَ وَلَٰكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الطور: ٤٧].

والحمد لله وحده، وصلى الله على عبد الله ورسوله محمد وآله وصحبه وسلم، ورضى الله عن الصحابة أجمعين، وعن التابعين وتابعي التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

(١) سبق تخريجه ص ٣٧١.

(٢) سبق تخريجه ص ٢٤٢.

فصل

قال الله تعالى : ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء : ١٢٥] ، فنفي أن يكون دين أحسن من هذا الدين ، وأنكر على من أثبت ديناً أحسن منه ؛ لأن هذا استفهام إنكار ، وهو إنكار نهى وذم لمن جعل ديناً أحسن من هذا .

قال قتادة والضحاك وغيرهما : إن المسلمين وأهل الكتاب افتخروا ، فقال أهل الكتاب : نبينا قبل نبيكم ، وكتابنا قبل كتابكم ، ونحن أولى بالله منكم . وقال المسلمون : نحن أولى بالله - تعالى - منكم ، ونبينا خاتم النبيين ، وكتابنا يقضي على الكتب التي كانت قبله ، فأنزل الله تعالى : ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيَّتِكُمْ وَلَا أَمَانِيَّ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ الآية [النساء : ١٢٣] .

/ وروى سفيان عن الأعمش ، عن أبي الضحى ، عن مسروق ، قال : لما نزلت هذه الآية : ٤٢٧/١٤ ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيَّتِكُمْ وَلَا أَمَانِيَّ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا﴾ ^(١) يُجْزَى بِهِ ، [النساء : ١٢٣] ، قال أهل الكتاب : نحن وأنتم سواء ، حتى نزلت : ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ الآية [النساء : ٢٤] ، ونزلت فيهم - أيضاً - : ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا﴾ الآية .

وقد روى عن مجاهد قال : قالت قریش : لا نبعث أولاً نحاسب ، وقال أهل الكتاب : ﴿لَنْ تَمَسَّنَا النَّكَارُ إِلَّا أَسْبَابًا مَعْدُودَةً﴾ [البقرة : ٨٠] ، فأنزل الله عز وجل : ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيَّتِكُمْ وَلَا أَمَانِيَّ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ ، وهذا يقتضي أنها خطاب للكفار من الأُميين وأهل الكتاب ؛ لا اعتقادهم أنهم لا يعذبون العذاب الدائم ، والأول أشهر في النقل وأظهر في الدليل ؛ لأن السورة مدنية بالاتفاق ، فالخطاب فيها مع المؤمنين كسائر السور المدنية .

وأيضاً ، فإنه قد استفاض من وجوه متعددة أنه لما نزل قوله تعالى : ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا﴾ ^(٢) يُجْزَى بِهِ ، شق ذلك على أصحاب النبي ﷺ ، حتى بين لهم النبي ﷺ أن مصائب الدنيا من الجزاء ، وبها يجزي المؤمن ؛ فعلم أنهم مخاطبون بهذه الآية لا مجرد الكفار .

(١ ، ٢) في المطبوعة : « سوء » وهو خطأ .

٤٢٨/١٤ وأيضاً، قوله بعد هذا: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْتَ وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ [النساء: ١٢٤]، وقوله: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا﴾ [النساء: ١٢٥] يدل على أن هناك تنازعا في تفصيل الأديان، لا مجرد إنكار عقوبة بعد الموت.

وأيضاً، فما قبلها وما بعدها خطاب مع المؤمنين وجواب لهم فكان المخاطب في هذه الآية هو المخاطب في بقية الآيات.

فإن قيل : الآية نص في نفي دين أحسن من دين هذا المسلم، لكن من أين أنه ليس دين مثله؟ فإن الأقسام ثلاثة : إما أن يكون ثمَّ دين أحسن منه، أو دونه، أو مثله، وقد ثبت أنه لا أحسن منه، فمن أين في الآية أنه لا دين مثله؟ ونظيرها قوله: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [فصلت: ٣٣].

قيل : لو قلنا في هذا المقام : إن الآية لم تدل إلا على نفي الأحسن لم يضر هذا؛ فإن الخطاب له مقامات، قد يكون الخطاب تارة بإثبات صلاح الدين، إذا كان المخاطب يدعى أو يظن فساده، ثم في مقام بأن يقع النزاع في التفاضل، فيبين أن غيره ليس أفضل منه، ثم في مقام ثالث يبين أنه أفضل من غيره، وهكذا إذا تكلمنا في أمر الرسول، ففي مقام نبين صدقه وصحة رسالته، وفي مقام بأن نبين أن غيره ليس أفضل منه، وفي مقام ٤٢٩/١٤ ثالث نبين أنه سيد ولد/آدم، وذلك أن الكلام يتنوع بحسب حال المخاطب.

ثم نقول : يدل على أن هذا الدين أحسن وجوه :

أحدهما : أن هذه الصيغة، وإن كانت في أصل اللغة لنفي الأفضل لدخول النفي على أفعال، فإنه كثيراً ما يضمم بعرف الخطاب، يفضل المذكور المجرور بمن مفضلاً عليه في الإثبات، فإنك إذا قلت : هذا الدين أحسن من هذا كان المجرور بمن مفضلاً عليه، والأول مفضلاً فإذا قلت : لا أحسن من هذا، أو : من أحسن من هذا ؟ أو ليس فيهم أفضل من هذا، أو : ما عندي أعلم من زيد، أو : ما في القوم أصدق من عمرو، أو : ما فيهم خير منه، فإن هذا التأليف يدل على أنه أفضلهم وأعلمهم وخيرهم، بل قد صارت حقيقة عرفية في نفي فضل الداخل في أفعال، وتفضيل المجرور على الباقي، وأنها تقتضي نفي فضلهم وإثبات فضله عليهم، وضمنت معنى الاستثناء، كأنك قلت : ما فيهم أفضل إلا هذا، أو ما فيهم المفضل إلا هذا، كما أن [إن] إذا كفت بما النافية صارت متضمنة للنفي والإثبات.

وكذلك الاستثناء، وإن كان في الأصل للإخراج من الحكم؛ فإنه صار حقيقة عرفية ٤٣٠/١٤ في مناقضة المستثنى منه، فالاستثناء من النفي إثبات،/ومن الإثبات نفي، واللفظ يصير

بالاستعمال له معنى غير ما كان يقتضيه أصل الوضع .

وكذلك يكون في الأسماء المفردة تارة، ويكون في تركيب الكلام أخرى، ويكون في الجمل المنقولة كالأمثال السائرة جملة، فيتغير الاسم المفرد بعرف الاستعمال عما كان عليه في الأصل، إما بالتعميم وإما بالتخصيص وإما بالتحويل؛ كلفظ الدابة والغائط والرأس . ويتغير التركيب بالاستعمال عما كان يقتضيه نظائره، كما في زيادة حرف النفي في الجمل السلبية، وزيادة النفي في كاد، وينقل الجملة عن معناها الأصلي إلى غيره كالجمل المتمثل بها، كما في قولهم : « يَدَاكَ أَوْكَتَا وَفُوكَ نَفَخَ »^(١) و « عَسَى الْغَوِيرُ أَبُوسًا »^(٢) «^(٣) .

الوجه الثاني : أنه إذا كان لا دين أحسن من هذا، فالغير إما أن يكون مثله أو دونه، ولا يجوز أن يكون مثله؛ لأن الدين إذا ماثل الدين وسأواه في جميع الوجوه كان هو إياه، وإن تعدد الغير لكن النوع واحد فلا يجوز أن يقع التماثل والتساوي بين الدينين المختلفين، فإن اختلافهما يمنع تماثلهما؛ إذ الاختلاف ضد التماثل، فكيف يكونان مختلفين متماثلين؟ واختلافهما اختلاف تضاد لا تنوع؛ فإن أحد الدينين يعتقد فيه أمور على أنها حق واجب، والآخر يقول : إنها باطل محرم، فمن المحال استواء هذين الاعتقادين .

/وكذلك الاقتصادان ؛ فإن هذا يقصد المعبود بأنواع من المقاصد والأعمال، والآخر ٤٣١/١ يقصده بما يضاد ذلك وينافيه، وليس كذلك تنوع طرق المسلمين ومذاهبهم؛ فإن دينهم واحد، كل منهم يعتقد ما يعتقد الآخر، ويعبده بالدين الذي يعبده ويسوغ أحدهما للآخر أن يعمل بما تنازع فيه من الفروع فلم يختلفا، بل نقول: أبلغ من هذا أن القدر الذي يتنازع فيه المسلمون من الفروع لابد أن يكون أحدهما أحسن عند الله فإن هذا مذهب جمهور الفقهاء الموافقين لسلف الأمة على أن المصيب عند الله واحد في جميع المسائل، فذاك الصواب هو أحسن عند الله، وإن كان أحدهما يقر الآخر، فالإقرار عليه لا يمنع أن يكون مفضولا مرجوحا، وإنما يمنع أن يكون محرما .

وإذا كان هذا في دق الفروع فما الظن بما تنازعوا فيه من الأصول؟ فإنه لا خلاف بين المسلمين ولا بين العقلاء أن المصيب في نفس الأمر واحد، وإنما تنازعوا في المخطئ هل يغفر له أو لا يغفر، وهل يكون مصيباً بمعنى أداء الواجب، وسقوط اللوم لا بمعنى صحة الاعتقاد؟ فإن هذا لا يقوله عاقل؛ أن الاعتقادين المتناقضين من كل وجه يكون كل منهما صوابا .

(١) سبق التعليق على المثل . انظر الجزء الثاني عشر .

(٢) في المطبوعة : « بؤسا » والصواب ما أثبتناه .

(٣) سبق التعليق على المثل . انظر الجزء الثاني عشر .

فتلخيص الأمر : أن هذا المقام إنما فيه تفضيل قول وعمل على قول وعمل، فالأقوال ٤٣٢/١٤ والأعمال المختلفة لابد فيها من تفضيل بعضها على بعض/ عند جمهور الأمة، بل ومن قال بأن كل مجتهد مصيب قد لا يتنازع أن أحدهما أحسن وأصوب، ولا يدعى تماثلهما. وإن ادعاه فلم يدعه إلا في دق الفروع، مع أن قوله ضعيف مخالف للكتاب والسنة وإجماع السلف.

وأما الحلّ فلم يدع مدع تساوي الأقسام فيه، وهذا بخلاف التنوع المحض، مثل قراءة سورة وقراءة سورة أخرى، وصدقة بنوع وصدقة بنوع آخر، فإن هذا قد يتماثل؛ لأن الدين واحد في ذلك من كل وجه، وإنما كلا منا في الأديان المختلفة، وليس هنا خلاف بحال.

وإذا ثبت أن الدينين المختلفين لا يمكن تماثلهما، لم يحتج إلى نفى هذا في اللفظ؛ لانتفائه بالعقل، وكذلك لما سمعوا قوله: ﴿وَلَا تَكُنْ كَصَالِحِ ثَمُودَ﴾ [القلم: ٤٨]، كان في هذا ما يخاف انتقاصهم إياه.

هذا، مع أن نصوص الكتاب والسنة وإجماع الأمة شاهدة بتفضيل النبيين على بعض، وبعض الرسل على بعض، قاضية لأولى العزم بالرجحان، شاهدة بأن محمداً ﷺ سيد ولد آدم، وأكرم الخلق على ربه، لكن تفضيل الدين الحق أمر لابد من اعتقاده؛ ولهذا ذكره الله في الآية.

٤٣٣/١٤ / وأما تفضيل الأشخاص، فقد لا يحتاج إليه في كل وقت، فالدين الواجب لابد من تفضيله؛ إذ الفضل يدخل في الوجوب، وإذا وجب الدين به دون خلافه فلأن يجب اعتقاد فضله أولى.

وأما الدين المستحب؛ فقد لا يشرع اعتقاد فعله إلا في حق من شرع له فعل ذلك المستحب. وإلا فمن الناس من يضره إذا سلك سبيلاً من سبل السلام الإسلامية أن يرى غيره أفضل منها؛ لأنه يتشوف إلى الأفضل فلا يقدر عليه والمفضول يعرض عنه.

وكما أنه ليس من مصلحته أن يعرف أفضل من طريقته إذا كان بترك طريقته، ولا يسلك تلك، فليس أيضاً من الحق أن يعتقد أن طريقته أفضل من غيرها، بل مصلحته أن يسلك تلك الطريقة المفضية به إلى رحمة الله - تعالى - فإن بعض المتفقهة يدعون الرجل إلى ما هو أفضل من طريقته عندهم، وقد يكونون مخطئين فلا سلك الأول ولا الثاني. وبعض المتصوفة المريد يعتقد أن شيخه أكمل شيخ على وجه الأرض، وطريقته أفضل الطرق، كلاهما انحراف، بل يؤمر كل رجل أن يأتي من طاعة الله ورسوله بما استطاعه،

ولا ينقل من طاعة الله ورسوله بطريقته، وإن كان فيها نوع نقص أو خطأ، ولا يبين له نقصها إلا إذا نقل إلى ما هو أفضل منها، وإلا فقد ينفر قلبه عن الأولى بالكلية حتى يترك الحق الذي لا يجوز تركه، ولا يتمسك بشيء آخر، وهذا باب واسع ليس الغرض هنا ٤٣٤/١٤ استقصاؤه، وهو مبني على أربعة أصول:

أحدها: معرفة مراتب الحق والباطل، والحسنات والسيئات، والخير والشر؛ ليعرف خير الخيرين وشر الشرين.

الثاني: معرفة ما يجب من ذلك وما لا يجب، وما يستحب من ذلك وما لا يستحب.

الثالث: معرفة شروط الوجوب والاستحباب من الإمكان والعجز، وأن الوجوب والاستحباب قد يكون مشروطاً بإمكان العلم والقدرة.

الرابع: معرفة أصناف المخاطبين وأعيانهم؛ ليؤمر كل شخص بما يصلحه، أو بما هو الأصلح له من طاعة الله ورسوله، وينهي عما ينفع نهيته عنه، ولا يؤمر بخير يوقعه فيما هو شر من المنهى عنه مع الاستغناء عنه.

وهذا القدر الذي دلت عليه هذه الآية - من أن دين من أسلم وجهه لله وهو محسن، واتبع ملة إبراهيم، هو أحسن الأديان، أمر متفق عليه بين المسلمين - معلوم بالاضطرار من دين الإسلام، بل من يتبع غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين. ٤٣٥/١٤

ولكن كتاب الله هو حاكم بين أهل الأرض فيما اختلفوا فيه، ومبين وجه الحكم؛ فإنه بين بهذه الآية وجه التفضيل بقوله: ﴿أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ﴾ وبقوله: ﴿وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾، فإن الأول بيان نيته وقصده، ومعبوده وإلهه، وقوله: ﴿وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ فانتفى بالنص نفي ما هو أحسن منه، وبالعقل ما هو مثله، فثبت أنه أحسن الأديان.

الوجه الثالث: أن النزاع كان بين الأمتين، أي الدينين أفضل؟ فلم يقل لهما: إن الدينين سواء، ولا نهوا عن تفضيل أحدهما؛ ولكن حسمت مادة الفخر والخيلاء والغرور الذي يحصل من تفضيل أحد الدينين؛ فإن الإنسان إذا استشعر فضل نفسه أو فضل دينه يدعو ذلك إلى الكبر والخيلاء والفخر، فقليل للجميع: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا﴾^(١) يُجْزَ بِهِ. سواء كان دينه فاضلاً أو مفضولاً؛ فإن النهي عن السيئات والجزاء عليها واقع لا محالة، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدِّينَ وَالْآثَانَ لِلْغَيْبِ﴾ إلى قوله: ﴿لَوْفَ﴾ [الذاريات: ١ - ٦].

فلما استشعر المؤمنون أنهم مجزيون على السيئات ولا يغنى عنهم فضل دينهم، وفسر لهم النبي ﷺ أن الجزاء قد يكون في الدنيا بالمصائب، بين بعد ذلك فساد دين الكفار من ٤٣٦/١٤

(١) في المطبوعة: «سوء» وهو خطأ.

المشركين وأهل الكتاب بقوله: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى﴾ الآية. فبين أن العمل الصالح إنما يقع الجزاء عليه في الآخرة مع الإيمان، وإن كان قد يجزى به صاحبه في الدنيا بلا إيمان، فوقع الرد على الكفار من جهة جزائهم بالسيئات، ومن جهة أن حسناتهم لا يدخلون بها الجنة إلا مع الإيمان، ثم بين بعد هذا فضل الدين الإسلامي الحنفي بقوله: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا﴾، فجاء الكلام في غاية الأحكام.

ومما يشبه هذا من بعض الوجوه: نهى النبي ﷺ أن يفضل بين الأنبياء التفضيل الذي فيه انتقاص المفضول والعَضُّ منه، كما قال ﷺ: « لا تفضلوا بين الأنبياء »^(١)، وقال: « لا تفضلوني على موسى »^(٢) بيان لفضله، وبهذين يتم الدين.

فإذا كان الله هو المعبود، وصاحبه قد أخلص له وانقاد، وعمله فعل الحسنات، فالعقل يعلم أنه لا يمكن أن يكون دين أحسن من هذا، بخلاف دين من عند غير الله وأسلم وجهه له، أو زعم أنه يعبد الله لا بإسلام وجهه، بل يتكبر كاليهود، ويشرك كالنصارى، ٤٣٧/١٤ أو لم يكن محسناً بل فاعلاً للسيئات دون الحسنات، وهذا الحكم/عدل محض، وقياس وقسط، دل القرآن العقلاء على وجه البرهان فيه.

وهكذا غالباً ما بينه القرآن، فإنه يبين الحق والصدق، ويذكر أدلته وبراهينه؛ ليس يبينه بمجرد الإخبار عن الأمر، كما قد يتوهمه كثير من المتكلمة والمتفلسفة، أن دلالاته سمعية خبرية، وأنها واجبة لصدق المخبر، بل دلالاته - أيضاً - عقلية برهانية، وهو مشتمل من الأدلة والبراهين على أحسنها وأتمها بأحسن بيان، لمن كان له فهم وعقل، بحيث إذا أخذ ما في القرآن من ذلك، وبين لمن لم يعلم أنه كلام الله أو لم يعلم صدق الرسول، أو يظن فيه [ظناً] مجرداً عما يجب من قبول قول المخبر - كان فيه ما يبين صدقه وحقه، ويبرهن على صحته.

(١) البخارى فى الأنبياء (٣٤١٤)، ومسلم فى الفضائل (١٥٩/٢٣٧٣) كلاهما عن أبى هريرة.

(٢) مسلم فى الفضائل (١٦٠/٢٣٧٣) عن أبى هريرة.

فصل

في قوله تعالى : ﴿وَلَا تُجْدِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنْفُسَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ خَوَّانًا أَثِيمًا﴾ [النساء : ١٠٧] فقولهُ : ﴿يَخْتَانُونَ أَنْفُسَهُمْ﴾ مثل قوله في سورة البقرة : ﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ [البقرة : ١٨٧] ، قال ابن قتيبة وطائفة من المفسرين : معناه تخونون أنفسكم . زاد بعضهم : تظلمونها . فجعلوا الأنفس مفعول (تختانون) ، وجعلوا الإنسان قد خان نفسه ، أي ظلمها بالسرقة كما فعل ابن أُبَيْرِق - أو بجماع امرأته ليلة الصيام كما فعل بعض الصحابة - وهذا القول فيه نظر ؛ فإن كل ذنب يذنبه الإنسان فقد ظلم فيه نفسه ، سواء فعله سراً أو علانية .

وإذا كان اختيان النفس هو ظلمها أو ارتكاب ما حرم عليها ، كان كل مذنّب مختاناً لنفسه ، وإن جهر بالذنوب ، وكان كفر الكافرين / وقتالهم للأنبياء وللمؤمنين اختياناً ٤٣٩/١٤ لأنفسهم ، وكذلك قطع الطريق والمحاربة ، وكذلك الظلم الظاهر ، وكان ما فعله قوم نوح وهود ، وصالح وشعيب اختياناً لأنفسهم .

ومعلوم أن هذا اللفظ لم يستعمل في هذه المعاني كلها ، وإنما استعمل في خاص من الذنوب مما يفعل سراً ، وحتى قال ابن عباس في قوله ﴿يَخْتَانُونَ أَنْفُسَهُمْ﴾ : عني بذلك فعل عمر ؛ فإنه روى أنه لما جاء الأنصاري فشكى أنه بات تلك الليلة ولم يَتَعَشَّ لما نام قبل العشاء ، وكان من نام قبل الأكل حرم عليه الأكل ، فيستمر صائماً ، فأصبح يتقلب ظهراً لبطن ، فلما شكاه حاله إلى النبي ﷺ قال عمر : يا رسول الله ، إنى أردت أهلي الليلة ، فقالت : إنها قد نامت ، فظننتها لم تنم فوافعتها ، فأخبرتني أنها كانت قد نامت ، قالوا : فأنزل الله في عمر : ﴿أَجَلْ لَكُمْ لَيْلَةٌ الْصَّيَاوِرُ الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة : ١٨٧] ^(١) .

(١) ابن جرير في التفسير ٩٦/٢ ، والقرطبي في التفسير ٣١٤/٢ ، ٣١٥ .

وقد قيل : إن الجماع ليلة الصيام كانوا منهيين عنه مطلقاً، بخلاف الأكل، فإنه كان مباحاً قبل النوم، وقد روى أن عمر جامع امرأته بعد العشاء قبل النوم، وأنه لما فعل أخذ يلوم نفسه، فأتى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله، أعتذر إلى الله من نفسي هذه الخائنة، إني رجعت إلى أهلي بعد ما صليت العشاء فوجدت رائحة طيبة، فسولت لي نفسي، ٤٤٠/١٤ فجاءت أهلي، فقال النبي ﷺ : « ما كنت/جديراً بذلك يا عمر »، وجاء طائفة من الصحابة فذكروا مثل ذلك فأنزل الله هذه الآية (١).

فهذا فيه أن نفسه الخاطئة سولت له ذلك، ودعته إليه، وأنه أخذ يلومها بعد الفعل، فالنفس هنا هي الخائنة الظالمة، والإنسان تدعوه نفسه في السر إذا لم يره أحد إلى أفعال لا تدعو إليها علانية، وعقله ينهاه عن تلك الأفعال، ونفسه تغلبه عليها.

ولفظ الخيانة حيث استعمل لا يستعمل إلا فيما خفي عن المخون، كالذي يخون أمانته، فيخون من ائتمنه إذا كان لا يشاهده، ولو شاهده لما خانته، قال تعالى : ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَخَوْنُوا أَمْنَكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الأنفال: ٢٧]، وقال تعالى : ﴿وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَائِنَةٍ مِنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [المائدة: ١٣]، وقالت امرأة العزيز : ﴿ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي كَيْدَ الْخَائِنِينَ﴾ [يوسف: ٥٢]، وقال تعالى : ﴿يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ﴾ [غافر: ١٩].

وقال النبي ﷺ لما قام : « أما فيكم رجل يقوم إلى هذا فيضرب عنقه؟ » فقال له رجل : هلا أومضت إلي ؟ فقال : « ما ينبغي لنبي أن تكون له خائنة الأعين » (٢)، قال ٤٤١/١٤ تعالى : ﴿وَلَا تُجَادِلْ عَنْ الَّذِينَ يَخْتَاوْنَ أَنْفُسَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ خَوَّانًا أَثِيمًا . يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ﴾ [النساء: ١٠٧]، ١٠٨ [، وفي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال : « آية المنافق ثلاث : إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا أؤتمن خان » (٣)، وفي حديث آخر : « على كل خُلُقٍ يطبع المؤمن إلا الخيانة والكذب » (٤)، ومثل هذا كثير.

وإذا كان كذلك، فالإنسان كيف يخون نفسه، وهو لا يكتمها ما يقوله ويفعله سراً عنها، كما يخون من لا يشهده من الناس، كما يخون الله والرسول إذا لم يشاهده، فلا يكون ممن يخاف الله بالغيب؟ ولم خصت هذه الأفعال بأنها خيانة للنفس دون غيرها؟

(١) انظر التخریج السابق.

(٢) أبو داود في الجهاد (٢٦٨٣)، وفي الحدود (٤٣٥٩)، والنسائي في تحريم الدم (٤٠٦٧)، كلاهما عن سعد.

(٣) البخاري في الشهادات (٢٦٨٢) ومسلم في الإيمان (١٠٧/٥٩). (٤) أحمد ٥/٢٥٢.

فالأشبه - والله أعلم - أن يكون قوله: ﴿تَحْتَانُوتَ أَنْفُسَكُمْ﴾ مثل قوله: ﴿إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ [البقرة: ١٣٠].

والبصريون يقولون في مثل هذا: إنه منصوب على أنه مفعول له، ويخرجون قوله: ﴿سَفِهَ﴾ عن معناه في اللغة، فإنه فعل لازم، فيحتاجون أن ينقلوه من اللزوم إلى التعدية بلا حجة.

وأما الكوفيون - كالقراء وغيره ومن تبعهم، فعندهم أن هذا منصوب على التمييز، وعندهم أن المميز قد يكون معرفة كما يكون نكرة، وذكروا لذلك شواهد كثيرة من كلام العرب، مثل قولهم: ألم فلان/رأسه، ووجع بطنه، ورشد أمره. وكان الأصل: سفت ٤٤٢/١٤ نفسه، ورشد أمره. ومنه قولهم: غبن رأيه، وبطرت نفسه، فقوله تعالى: ﴿بَطَرْتُ مَعِيشَتَهَا﴾ [القصص: ٥٨]، من هذا الباب، فالمعيشة نفسها بطرت، فلما كان الفعل...^(١) نصبه على التمييز، قال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بَطَرًا وَرِشَاءَ النَّاسِ﴾ [الأنفال: ٤٧]، فقوله: ﴿سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ معناه: إلا من سفت نفسه، أي كانت سفية، فلما أضاف الفعل إليه نصبها على التمييز، كما في قوله: ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ سَيْبًا﴾ [مريم: ٤]، ونحو ذلك. وهذا اختيار ابن قتيبة وغيره، لكن ذاك نكرة وهذا معرفة.

وهذا الذي قاله الكوفيون أصح في اللغة والمعنى؛ فإن الإنسان هو السفية نفسه، كما قال تعالى: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ﴾ [البقرة: ١٢٤]، ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ﴾ [النساء: ٥]، فكذاك قوله: ﴿تَحْتَانُوتَ أَنْفُسَكُمْ﴾ أي: تحتان أنفسكم، فالأنفس هي التي اختانت، كما أنها هي السفية. وقال: اختانت، ولم يقل: خانت؛ لأن الافتعال فيه زيادة فعل على ما في مجرد الخيانة. قال عكرمة: والمراد بالذين يختانون أنفسهم: ابن أبيرق الذي سرق الطعام والقماش، وجعل هو وقومه يقولون: إنما سرق فلان لرجل آخر.

/فهؤلاء اجتهدوا في كتمان سرقة السارق، ورمى غيره بالسرقة، كما قال تعالى: ٤٤٣/١٤ ﴿يَسْتَحْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَحْفُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ﴾ [النساء: ١٠٨]، فكانوا خائنين للصاحب والرسول وقد اكتسبوا الخيانة.

وكذلك الذين كانوا يجامعون بالليل، وهم يجتهدون في أن ذلك لا يظهر عنهم حين يفعلونه، وإن أظهره فيما بعد عند التوبة، أما عند الفعل فكانوا يحتاجون من ستر ذلك وإخفائه ما لا يحتاج إليه الخائن وحده، أو يكون قوله: ﴿تَحْتَانُوتَ أَنْفُسَكُمْ﴾ أي: يخون

(١) ياض بالأصل.

بعضكم بعضاً، كقوله: ﴿فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]، وقوله: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٥]، وقوله: ﴿لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنْفُسِهِمْ خَيْرًا﴾ [النور: ١٢]، فإن السارق وأقواماً خانوا إخوانهم المؤمنين.

والمُجَامِع، إن كان جامع امرأته وهى لا تعلم أنه حرام فقد خانها، والأول أشبه. والصيام مبناه على الأمانة؛ فإن الصائم يمكنه الفطر ولا يدرى به أحد، فإذا أفطر سراً فقد خان أمانته، والفطر بالجماع المستور خيانة، كما أن أخذ المال سراً وإخبار الرسول والمظلوم ببراءة السقيم وسقم البريء خيانة، فهذا كله خيانة، والنفس هى التى خانت؛ فإنها تحب الشهوة والمال والرئاسة، وخان واختان مثل كسب واكتسب، فجعل الإنسان مختاناً.

٤٤٤/١٤ / ثم بين أن نفسه هى التى تختان، كما أنها هى التى تضر؛ لأن مبدأ ذلك من شهوتها، ليس هو مما يأمر به العقل والرأى، ومبدأ السفه منها لخفتها وطيشها، والإنسان تأمره نفسه فى السر بأمور ينهاها عنه العقل والدين فتكون نفسه اختانته وغلبته، وهذا يوجد كثيراً فى أمر الجماع والمال؛ ولهذا لا يؤتمن على ذلك أكثر الناس ويقصد بالائتمان من لا تدعوه نفسه إلى الخيانة فى ذلك. قال سعيد بن المسيّب: لو ائتمنت على بيت مال لأديت الأمانة، ولو ائتمنت على امرأة سوداء لخفت ألا أودى الأمانة فيها وكذلك المال لا يؤتمن عليه أصحاب الأنفس الحريصة على أخذه كيف اتفق.

وهذا كله مما يبين أن النفس تخون أمانتها، وإن كان الرجل ابتداء لا يقصد الخيانة، فتحمله على الخيانة بغير أمره، وتغلبه على رأيه؛ ولهذا يلوم المرء نفسه على ذلك ويذمها، ويقول: هذه النفس الفاعلة الصانعة؛ فإنها هى التى اختانت.

فصل

ودل قوله: ﴿وَلَا تُجَدِّدْ عَيْنَ الَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنْفُسَهُمْ﴾ [النساء: ١٠٧]، أنه لا يجوز الجدال عن الخائن، ولا يجوز للإنسان أن يجادل عن نفسه إذا كانت/خائنة، لها فى السر أهواء وأفعال باطنة تخفى على الناس، فلا يجوز المجادلة عنها، قال تعالى: ﴿يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ﴾ [غافر: ١٩]، وقال تعالى: ﴿وَذَرُوا ظَهْرَ الْأُفْرِ وَبَاطِنَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٠]، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ﴾ [الأعراف: ٣٣]، وقد قال تعالى: ﴿بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ . وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيرُهُ﴾ [القيامة: ١٤]، [١٥]، فإنه يعتذر عن نفسه بأعذار ويجادل عنها، وهو يبصرها بخلاف ذلك، وقال

تعالى: ﴿كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَسِيبًا﴾ [الإسراء: ١٤]، وقال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَىٰ مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾ [البقرة: ٢٠٤].

وقد قال النبي ﷺ: «أُبْعِضُ الرجال إلى الله الألدُّ الخَصِمُ» ^(١)، فهو يجادل عن نفسه بالباطل، وفيه لدد. أي: ميل واعوجاج عن الحق، وهذا على نوعين: أحدهما: أن تكون مجادلته وذبه عن نفسه مع الناس، والثاني: فيما بينه وبين ربه، بحيث يقيم أعذار نفسه ويظنها محقة وقصدها حسناً، وهي خائنة ظالمة، لها أهواء خفية قد كتمتها حتى لا يعرف بها الرجل حتى يرى وينظر، قال شداد بن أوس: إن أخوف ما أخاف عليكم الشهوة الخفية، قال أبو داود: هي حب الرئاسة.

وهذا من شأن النفس، حتى إنه يوم القيامة يريد أن يدفع عن نفسه ويجادل الله بالباطل، قال تعالى: ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا فَيَحْلِفُونَ لَهُ كَمَا يَحْلِفُونَ لَكَ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ آلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْكَاذِبُونَ . اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ فَأَنسَهُمْ وَذَكَرَ اللَّهُ أُولَٰئِكَ حِزْبٌ ۚ ۝٤٦﴾ الشَّيْطَانُ ۚ آلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [المجادلة: ١٨، ١٩]، وقال تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَخَشِرُهُم بِجَمْعٍ ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا أَيْنَ شُرَكَاءُكُمُ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ . ثُمَّ لَمْ يَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَن قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ . انظُرْ كَيْفَ كَذَبُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَصَدَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾ [الأنعام: ٢٢ - ٢٤].

وقد جاءت الأحاديث بأن الإنسان يجحد أعماله يوم القيامة، حتى يشهد عليه سمعه وبصره وجوارحه، وقال تعالى: ﴿وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَرُونَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَا أَبْصَرُكُمْ وَلَا جُلُودُكُمْ وَلَكِنْ ظَنَنْتُمْ أَنَّ اللَّهَ لَا يَعْلَمُ كَثِيرًا مِمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [فصلت: ٢٢].

ومن عادة المنافقين المجادلة عن أنفسهم بالكذب والأيمان الفاجرة، وصفهم الله بذلك في غير موضع. وفي قصة تبوك لما رجع النبي ﷺ، وجاء المنافقون يعتذرون إليه، فجعل يقبل علانيتهم، ويكّل سرائرهم إلى الله، فلما جاء كعب قال : والله يا رسول الله لو قعدت بين يدي ملك من ملوك الأرض لقدرات أن أخرج من سخطه؛ إنى أوتيت جدلاً، ولكن أخاف إن حدثتك حديث كذب ترضى به عني ليوشكن الله أن يسخطك عليّ، ولئن حدثتك حديث صدق تجد^(٢) عليّ فيه إنى لأرجو فيه عفو الله. لا والله ما كان لي من عذر، والله ما كنت أقوى قط ولا أيسر منى حين تخلفت عنك، فقال النبي ﷺ :

(١) البخاري في المظالم (٢٤٥٧).

(٢) أى: تغضب . انظر : المصباح المنير، مادة « وجد ».

٤٤٧/١٤/أما هذا فقد صدق « يعني: والباقي يكذبون ثم إنه هجره مدة، ثم تاب الله عليه ببركة صدقه (١) ».

فلاعتذار عن النفس بالباطل والجدال عنها لا يجوز، بل إن أذنب سرّاً بينه وبين الله اعترف لربه بذنبه، وخضع له بقلبه، وسأله مغفرته وتاب إليه؛ فإنه غفور رحيم تواب، وإن كانت السيئة ظاهرة تاب ظاهراً، وإن أظهر جميلاً وأبطن قبيحاً تاب في الباطن من القبيح، فمن أساء سرّاً أحسن سرّاً، ومن أساء علانية أحسن علانية فإن الحسنات يذهبن السيئات، ذلك ذكرى للذاكرين.

(١) انظر: البخارى فى المغازى (٤٤١٨)، ومسلم فى التوبة (٢٧٦٩/٥٣).

وقال شيخ الإسلام - قدس الله روحه - :

فصل

سورة المائدة أجمع سورة في القرآن لفروع الشرائع من التحليل والتحريم، والأمر والنهي؛ ولهذا روى عن النبي ﷺ أنه قال : «هي آخر القرآن نزولاً فأحلوا حلالها، وحرّموا حرامها»^(١)؛ ولهذا افتتحت بقوله: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١]، والعقود هي العهود، وذكر فيها من التحليل والتحريم والإيجاب ما لم يذكر في غيرها، والآيات فيها متناسبة مثل قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحْزَمُوا طَيِّبَتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَقْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [المائدة: ٨٧].

وقد اشتهر في التفسير أن هذه الآية نزلت بسبب الذين أرادوا التبتل من الصحابة، مثل ٤٤٩/١٤ عثمان بن مظعون والذين اجتمعوا معه. وفي الصحيحين حديث أنس في الأربعة الذين قال أحدهم: أما أنا فأصوم لا أفطر، وقال الآخر: أما أنا فلا أتزوج النساء، وقال الآخر: أما أنا فلا أكل اللحم، فقال النبي ﷺ: «لكني أصوم وأفطر، وأتزوج النساء، وأكل اللحم، فمن رغب عن سنتي فليس مني»^(٢)، فيشبه - والله أعلم - أن يكون قوله: ﴿لَا تَحْزَمُوا طَيِّبَتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾ فيمن حرم الحلال على نفسه بقول أو عزم على تركه، مثل الذي قال: لا أتزوج النساء ولا أكل اللحم، وهي الرهبانية المبتدعة؛ فإن الراهب لا ينكح ولا يذبح.

وقوله: ﴿وَلَا تَقْتَدُوا﴾ فيمن قال: أقوم لا أنام، وقال: أصوم لا أفطر؛ لأن الاعتداء مجاوزة الحد، فهذا مجاوز للحد في العبادة المشروعة، كالعدوان في الدعاء في قوله :

(١) القرطبي في التفسير ٣٣/٦، ٣٤، ط دار الحديث، و السيوطي في الدر المنثور ٢/٢٥٢ وعزاه إلى أبي عبيد.

(٢) البخاري في النكاح (٥٠٦٣)، ومسلم في النكاح (٥/١٤٠١).

﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمَعْتَدِينَ﴾ [الأعراف: ٥٥]، وقال النبي ﷺ: «سيكون قوم يعتدون في الدعاء والطهور» ^(١)، فلا اعتداء في العبادات، وفي الورع كالذين تخرجوا من أشياء ترخص فيها النبي ﷺ، وفي الزهد كالذين حرموا الطيبات، وهذان القسمان ترك، فقوله: ﴿وَلَا تَسْتَدُوا﴾ إما أن يكون مختصاً بجانب الأفعال العبادية، ٥٠/١٤ وإما أن يكون العدوان يشمل العدوان في العبادة والتحريم، وهذان النوعان هما اللذان ذم الله المشركين بهما في غير موضع، حيث عبدوا عبادة لم يأذن الله بها، وحرّموا ما لم يأذن الله به، فقوله: ﴿لَا تُحَرِّمُوا﴾، ﴿وَلَا تَسْتَدُوا﴾ يتناول القسمين.

والعدوان هنا كالعدوان في قوله: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢]، إما أن يكون أعم من الإثم، وإما أن يكون نوعاً آخر، وإما أن يكون العدوان في مجاوزة حدود المأمورات واجبتها ومستحبها، ومجاوزة حد المباح، وإما أن يكون في ذلك مجاوزة حد التحريم أيضاً؛ فإنها ثلاثة أمور: مأمور به ومنهى عنه ومباح.

ثم ذكر بعد هذا، قوله: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِالْفُحْشِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [المائدة: ٨٩]، ذكر هذا بعد النهي عن التحريم، ليبين المخرج من تحريم الحلال إذا عقد عليه يميناً بالله أو يميناً أخرى، وبهذا يستدل على أن تحريم الحلال يمين.

ثم ذكر بعد ذلك ما حرمه من الخمر والميسر، والأنصاب والأزلام، فبين به ما حرمه؛ فإن نفي التحريم الشرعي يقع فيه طائفة من الإباحية، كما يقع في تحريم الحلال طائفة من هؤلاء، يكونون في حال اجتهادهم ورياضتهم تحريمية، ثم إذا وصلوا - بزعمهم - صاروا ٥١/١٤ إباحية، وهاتان/اقتان تقع في المتعبدة والمتصوفة كثيراً، وقرن بينهما حكم الأيمان؛ فإن كلاهما يتعلق بالنفس داخلاً وخارجاً، كما يقرن الفقهاء بين كتاب الأيمان والأطعمة، وفيه رخصة في كفارة الأيمان مطلقاً، خلافاً لما شدد فيه طائفة من الفقهاء، من جعل بعض الأيمان لا كفارة فيها؛ فإن هذا التشديد مضاه للتحريم، فيكون الرجل ممنوعاً من فعل الواجب أو المباح بذلك التشديد، وهذا كله رحمة من الله بنا دون غيرنا من الأمم التي حرم عليهم أشياء عقوبة لهم ولا كفارة في أيمانهم، ولم يطهرهم من الرجس كما طهرنا، فتدبر هذا فإنه نافع.

(١) أبو داود في الصلاة (١٤٨٠)، وابن ماجه في الدعاء (٣٨٦٤)، وابن حبان في الإحسان (٦٧٢٥، ٦٧٢٦)، والغزالي في الإحياء ١٥٩/١. واللفظ لابن حبان.

فصل

قوله: ﴿سَمْعُونَ لِلْكَذِبِ سَمْعُونَ لِقَوْمٍ لَمْ يَأْتُواكَ﴾ [المائدة: ٤١]، قيل: اللام لام كي، أي يسمعون ليكذبوا ويسمعون لينقلوا إلى قوم آخرين لم يأتوك، فيكونون كذابين ونمامين جواسيس، والصواب أنها لام التعدية، مثل قوله: «سمع الله لمن حمده»، فالسمع مضمن معنى القبول، أي قابلون للكذب ويسمعون من قوم آخرين لم يأتوك ويطيعونهم، فيكون ذما لهم على قبول الخبر الكاذب، وعلى طاعة غيره من الكفار والمنافقين، مثل قوله: ﴿وَلَا وَضَعُوا لِحَلَالِكُمْ يَبْغُونَكُمْ أَلْفَنَّةَ وَفِيكُمْ سَمْعُونَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٧]، أي هم يطلبون أن يفتنوكم وفيكم من يسمع منهم، فيكون قد ذمهم على اتباع الباطل في نوعي الكلام؛ خبره وإنشائه، فإن باطل الخبر الكذب، وباطل الإنشاء طاعة غير الرسل، وهذا بعيد.

قوله: ﴿سَمْعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَلُونَ لِلسُّخْتِ﴾ [المائدة: ٤٢]، فذكر أنهم في/غذائي الجسد ٤٥٣/١٤ والقلب يفتنون الحرام، بخلاف من يأكل الحلال ولا يقبل إلا الصدق، وفيه ذم لمن يروج عليه الكذب ويقبله، أو يؤثره لموافقة هواه ويدخل فيه قبول المذاهب الفاسدة؛ لأنها كذب، لاسيما إذا اقترن بذلك قبولها لأجل العوض عليها، سواء كان العوض من ذي سلطان أو وقف أو فتوح أو هدية أو أجرة أو غير ذلك، وهو شبيه بقوله: ﴿إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَخْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبُطْلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٤]... (٢) أهل البدع وأهل الفجور الذين يصدقون بما كذب به على الله ورسوله وأحكامه، والذين يطيعون الخلق في معصية الخالق.

ومثله: ﴿هَلْ أَتَيْتُكُمْ﴾ (٣) عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ . تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ . يُلْقُونَ السَّمْعَ وَأَكْتَرُهُمْ كَذِبُوتٌ﴾ [الشعراء: ٢٢١-٢٢٣]، فإنما تنزلت بالسمع الذي يخلط فيه بكلمة الصدق ألف كلمة من الكذب على من هو كذاب فاجر، فيكون سماعا للكذب من

(١) في المطبوعة: «كثير» وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه.

(٢) بياض بالأصل.

(٣) في المطبوعة: «أدلكم» وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه.

مستقرة السمع .

ثم قال في السورة: ﴿لَوْلَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ﴾ [المائدة : ٦٣]، فقول الإثم وسماع الكذب وأكل السحت أعمال متلازمة في العادة، ٤٥٤/١٤ وللحكام منها خصوص، فإن الحاكم إذا ارتشى سمع الشهادة المزورة، والدعوى الفاجرة، فصار سماعا للكذب أكالا للسحت، قائلا للإثم.

ولهذا خير نبيه ﷺ بين الحكم بينهم وبين تركه؛ لأنه ليس قصدهم قبول الحق وسماعه مطلقاً؛ بل يسمعون ما وافق أهواءهم وإن كان كذباً، وكذلك العلماء الذين يتقولون الروايات المكذوبة.

/وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - :

٤٥٥/١٤

هذه تفسير آيات أشكلت حتى لا يوجد في طائفة من كتب التفسير إلا ما هو خطأ.
منها قوله : ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتُ﴾ [المائدة: ٦٠]، والصواب عطفه على قوله : ﴿مَنْ لَعَنَهُ
اللَّهُ﴾ [المائدة: ٦٠]، فعل ماضٍ معطوف على ما قبله من الأفعال الماضية، لكن المقدمة
الفاعل الله، مظهراً أو مضمرأ، وهذا الفعل اسم من عبد الطاغوت وهو الضمير في عبد،
ولم يعد حرف «من» لأن هذه الأفعال لصنف واحد وهم اليهود.

٤٥٦/١٤ / وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - :

فصل

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحْزَمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَقْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ . وَكُلُوا مِنَّمَا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا﴾ [المائدة: ٨٧، ٨٨].

ومن المشهور - فى التفسير - أنها نزلت بسبب جماعة من الصحابة، كانوا قد عزموا على الترهّب، وفى الصحيحين عن أنس : أن رجلا سألوا أزواج النبى ﷺ، عن عبادته فى السر، فتقالوا ذلك، وذكر الحديث (١).

وفى الصحيحين عن سعد قال : رد النبى ﷺ على عثمان بن مظعون التبتل، ولو أذن له لاختصيناً (٢). وعن عكرمة أن علي بن أبى طالب وابن مسعود وعثمان بن مظعون ٤٥٧/١٤ والمقداد وسالم - مولى أبى حذيفة - فى أصحاب لهم تبتلوا، فجلسوا فى البيوت. واعتزلوا النساء، ولبسوا المسوح، وحرّموا الطيبات من الطعام واللباس، إلا ما يأكل ويلبس أهل السياحة من بني إسرائيل وهموا بالاختصاص، وأجمعوا لقيام الليل وصيام النهار، فنزلت هذه الآية. وكذلك ذكر سائر المفسرين ما يشبه هذا المعنى.

وقد ذم الله الذين أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات، وذم الذين يتبعون الشهوات، والذين يريدون أن تميلوا ميلا عظيما، ويريدون ميل المؤمنين ميلا عظيما، وذم الذين اتبعوا ما أترفوا فيه، والذين يتمتعون ويأكلون كما تأكل الأنعام.

وأكثر الذين أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات شربة الخمر، كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقَعَ بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ﴾ [المائدة: ٩١]، فجمعوا بين الشهوة المحرمة، وترك ذكر الله، وإضاعة الصلاة، وكذلك غيرهم من أهل الشهوات.

(١) سبق تخريجه ص ٤٧٥.

(٢) البخارى فى النكاح (٥٠٧٣)، ومسلم فى النكاح (٢/١٤٠٦، ٧).

ثم نهى - سبحانه - عن تحريم ما أحل من الطيبات، وعن الاعتداء في تناولها، وهو مجاوزة الحد، وقد فسر الاعتداء في الزهد والعبادة بأن يحرموا الحلال ويفعلوا من العبادة ما يضرهم، فيكونوا قد تجاوزوا/الحد وأسرفوا. وقيل : لا يحملنكم أكل الطيبات على ٤٥٨/١٤ الإسراف وتناول الحرام من أموال الناس، فإن أكل الطيبات والشهوات المعتدى فيها لا بد أن يقع في الحرام؛ لأجل الإسراف في ذلك.

والمقصود بالزهد ترك ما يضر العبد في الآخرة، فإذا ترك الإنسان ما ينفعه في دينه وينفعه في آخرته وفعل من العبادة ما يضر فقد اعتدى وأسرف، وإن ظن ذلك زهداً نافعاً وعبادة نافعة.

قال ابن عباس ومجاهد وقتادة والثخفي: ﴿وَلَا تَقْتَدُوا﴾ أي: لا تُجْبُوا^(١) أنفسكم. وقال عكرمة: لا تسيروا بغير سيرة المسلمين؛ من ترك النساء، ودوام الصيام والقيام. وقال مقاتل: لا تحرموا الحلال، وعن الحسن لا تأتوا ما نهى الله عنه، وهذا ما أريد به لا تحرموا الحلال ولا تفعلوا الحرام، فيكون قد نهى عن النوعين، لكن سبب نزول الآية وسياقها يدل على قول الجمهور، وقد يقال: هذا مثل قوله: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾ [الأعراف: ٣١]، وقوله في تمام الآية: ﴿وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَلًا طَيِّبًا﴾ [المائدة: ٨٨].

وكذلك الأحاديث الصحيحة، كقول أحدهم: لا أتزوج النساء/وقول الآخر: لا أكل ٤٥٩/١٤ اللحم - كما في حديث أنس المتقدم^(٢) - وهذا مما يدل على أن صوم الدهر مكروه، وكذلك مداومة قيام الليل.

فصل

وهذا الذي جاءت به شريعة الإسلام هو الصراط المستقيم، وهو الذي يصلح به دين الإنسان، كما قال النبي ﷺ: «أعدل الصيام صيام داود، كان يصوم يوماً ويفطر يوماً»^(٣)، وفي رواية صحيحة: «أفضل»^(٤) والأفضل هو الأعدل الأقوم. وهذا القرآن

(١) أي: لا تقطعوا. نهى عن الاختصاص. انظر: لسان العرب، مادة «جيب».

(٢) سبق تخريجه ص ٣٧٥.

(٣) البخاري في الأنبياء (٣٤١٨)، ومسلم في الصيام (١١٥٩/١٨١)، كلاهما عن عبد الله بن عمر.

(٤) مسلم في الصيام (١١٥٩/١٩٢)، والترمذي في الصوم (٧٧٠)، كلاهما عن عبد الله بن عمرو.

يهدي للتي هي أقوم، وهي وسط بين هذين الصنفين؛ أصحاب البدع وأصحاب الفجور أهل الإسراف والتكشف الزائد.

ولهذا كان السلف يحذرون من هذين الصنفين. قال الحسن : هو المبتدع في دينه والفاجر في دنياه، وكانوا يقولون : احذروا صاحب الدنيا أغوته دنياه، وصاحب هوى متبع لهواه، وكانوا يأمرؤن بمجانبة أهل البدع والفجور.

فالقسم الأول : أهل الفجور، وهم المترفون المنعمون، أوقعهم في الفجور ما هم فيه .

٤٦٠/١٤ /والقسم الثاني: المترهبون، أوقعهم في البدع غلوهم وتشديدهم، هؤلاء استمتعوا بخلاقهم، وهؤلاء خاضوا كما خاض الذين من قبلهم، وذلك أن الذين يتبعون الشهوات المنهى عنها أو يسرفون في المباحات ويتركون الصلوات والعبادات المأمور بها يستحوذ عليهم الشيطان والهوى فينسيهم الله والدار الآخرة، ويفسد حالهم، كما هو مشاهد كثيراً منهم .

والذين يحرمون ما أحل الله من الطيبات - وإن كانوا يقولون: إن الله لم يحرم هذا، بل يلتزمون ألا يفعلوه، إما بالنذر وإما باليمين، كما حرم كثير من العباد والزهاد أشياء - يقول أحدهم: لله على ألا أكل طعاماً بالنهار أبداً، ويعاهد أحدهم ألا يأكل الشهوة الملائمة، ويلتزم ذلك بقصده وعزمه، وإن لم يحلف ولم ينذر، فهذا يلتزم ألا يشرب الماء، وهذا يلتزم ألا يأكل الخبز، وهذا يلتزم ألا يشرب الفقاع، وهذا يلتزم ألا يتكلم قط، وهذا يجب نفسه، وهذا يلتزم ألا ينكح ولا يذبح. وأنواع هذه الأشياء من الرهبانية التي ابتدعوها على سبيل مجاهدة النفس، وقهر الهوى والشهوة.

ولا ريب أن مجاهدة النفس مأمور بها، وكذلك قهر الهوى والشهوة، كما ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «المجاهد من جاهد نفسه في ذات الله، والكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت، والعاجز من أتبع نفسه هواها، وتمنى على الله»^(١)، لكن المسلم المتبع لشريعة الإسلام هو المحرم ما حرمه الله ورسوله، فلا يحرم الحلال ولا يسرف في تناوله، بل يتناول ما يحتاج إليه من طعام أو لباس أو نكاح، ويقتصد في ذلك، ويقتصد في العبادة، فلا يحمل نفسه ما لا تطيق.

فهذا تجده يحصل له من مجاهدات النفس وقهر الهوى ما هو أنفع له من تلك الطريق المبتدعة الوعرة القليلة المنفعة، التي غالب من سلكها ارتد على حافره، ونقض عهده، ولم يرعها حق رعايتها. وهذا يثاب على ذلك ما لا يثاب على سلوك تلك الطريق، وتركه به

(١) أحمد ٤/ ١٢٤ والترمذي في القيامة (٣٤٥٩) .

نفسه، وتسير به إلى ربه، ويجد بذلك من المزيد في إيمانه ما لا يجده أصحاب تلك الطريق؛ فإنهم لا بد أن تدعوهم أنفسهم إلى الشهوات المحرمة؛ فإنه ما من بنى آدم إلا من أخطأ أو همَّ بخطيئة إلا يحيى بن زكريا، وقد قال تعالى: ﴿وَحُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨].

قال طاووس في أمر النساء وقلة صبره عنهن - كما تقدم. فمیل النفس إلى النساء عام في طبع جميع بنى آدم، وقد يتلى كثير منهم بالميل إلى الذكران، كما هو المذكور عنهم، فيتلى بالميل إلى المردان، وإن لم يفعل الفاحشة الكبرى ابتلى بما هو دون ذلك من المباشرة والمشاهدة، ولا يكاد أن يسلم أحدهم من الفاحشة، إما في سره وإما بينه وبين الأمرد، ٤٦٢/١٤ ويحصل للنفس من ذلك ما هو معروف عند الناس.

وقد ذكر الناس من أخبار العشاق ما يطول وصفه، فإذا ابتلى المسلم ببعض ذلك كان عليه أن يجاهد نفسه في الله، وهو مأمور بهذا الجهاد ليس أمراً أوجبه وحرمه هو على نفسه، فيكون في طاعة نفسه وهواه، بل هو أمر حرمه الله ورسوله ولا حيلة فيه، فيصير بالمجاهدة في طاعة الله ورسوله.

وفي حديث رواه أبو يحيى القتات عن مجاهد، عن ابن عباس - مرفوعاً - : «من عَشِقَ فَعَفَّ وَكَتَمَ وصبر ثم مات فهو شهيد»^(١)، وأبو يحيى في حديثه نظر؛ لكن المعنى الذي ذكره دل عليه الكتاب والسنة؛ فإن الله أمر بالتقوى والصبر، فمن التقوى أن يعف عن كل ما حرمه الله من نظر بعين، ومن لفظ بلسان، ومن حركة بيد ورجل، ومن الصبر أن يصبر عن شكوي ما به إلى غير الله عز وجل؛ فإن هذا هو الصبر جميل.

وأما الكتمان فيراد به شيان:

أحدهما: أن يكتُم بئهِ^(٢) وأله، فلا يشكو إلى غير الله، فمتى شكا إلى غير الله نقص صبره، وهذا أعلى الكتمانين، لكن هذا لا يقدر عليه كل أحد، بل كثير من الناس يشكو ما به، وهذا على وجهين :

٤٦٣/١٤

فإن شكا ذلك إلى طبيب، يعرف طب الأديان، ومضرات النفوس ومنافعها؛ ليعالج نفسه بعلاج الإيمان، فهذا بمنزلة المستفتى، وهذا حسن. وإن شكا إلى من يعينه على المحرم فهذا حرام.

(١) سبق تخريجه ص ٣٤٨.

(٢) أي: حزنه الشديد. انظر: القاموس، مادة «بث».

وإن شكا إلى غيره لما في الشكوى من الراحة، كما يشكو من الراحة، كما يشكو المصاب مصيبته إلى الناس من غير أن يقصد، تعلم ما ينفعه ولا الاستعانة على مصيبته، فهذا ينقص صبره، لكن لا يَأْتِم مطلقاً، إلا إذا اقترن به ما يحرم، كالمصاب الذى يتسخط.

والثانى: أم يكتم ذلك فلا يتحدث به مع الناس؛ لما فى ذلك من إظهار السوء والفاحشة؛ فإن النفوس إذا سمعت مثل هذا تحركت، وَتَشَهَّتْ وَتَمَنَّتْ وَتَتَيَّمَتْ^(١). والإنسان متى رأى أو سمع أو تخيل من يفعل ما يشتهي كان ذلك داعياً له إلى الفعل والتشبه به، والنساء متى رأين البهائم تَنَزُّو^(٢) الذكور منها على الإناث ملنَ إلى الباءة والمجاعة، والرجل إذا سمع من يفعل مع المردان والنساء ورأى ذلك أو تخيله فى نفسه دعاه ذلك إلى الفعل، وإذا ذكر للإنسان طعام اشتهاه ومال إليه، وإن وصف له ما يشتهي من لباس أو امرأة أو مسكن أو غيره مالت نفسه إليه، والغريب عن وطنه متى ذكر بالوطن حَنَّ إليه، ٤٦٤/١٤ أو كل ما فى نفس الإنسان محبته إذا تصوره تحركت/المحبة والطلب إلى ذلك المحبوب المطلوب؛ إما إلى وصفه، وإما إلى مشاهدته، وكلاهما يحصل به تخيل فى النفس، وقد يحصل التخيل بالسمع أو الرؤية أو الفكر فى بعض الأمور المتعلقة به، فإذا تخيلت النفس تلك الأمور المتعلقة انقلبت إلى ما تخيلته فتحركت داعية المحبة سواء كانت محبة محمودة أو مذمومة.

ولهذا تتحرك النفوس إلى الحج إذا ذكر الحجاز، أو كان أوان الحج، أو رأى من يذهب إلى الحج من أهله وأقاربه، أو أصحابه أو غيرهم، ولو لم يسمع ذلك ويراه لما تحرك ولا حدث منه داعية قَوَّتْهُ إلى ذلك، فتتحرك بذكر الأبرق والأجرع والعلى ونحو ذلك؛ لأنه رأى تلك المنازل لما كان ذاهباً إلى محبوبه، فصار ذكرها يذكره بالمحبوب.

وكذلك أصحاب المتاجر والأموال، إذا سمع أحدهم بالمكاسب تحركت داعيته إلى ذلك، وكذلك أهل الفرج والتنزه، إذا رأوا من يقصد ذلك تحركوا إليه، وهذه الدواعي كلها مركوزة في نفوس بنى آدم، والإنسان ظلوم جهول.

وكذلك ذكر آثار رسول الله ﷺ تُذَكِّرُ به وتحرك محبته، فالمبتلى بالفاحشة والعشق إذا ذكر ما به لغيره تحركت نفس ذلك الغير إلى جنس ذلك؛ لأن النفوس مجبولة على حب ٤٦٥/١٤ الصور الجميلة؛/ فإذا تصورت جنساً تحرك إليها المحبوب.

(١) أى : عشقت وأحبت. انظر : القاموس، مادة « تيم ».

(٢) أى : تثب وتعلو. انظر : القاموس، مادة « نزا ».

ولهذا نهى الله - تعالى - عن إشاعة الفاحشة، وكذلك أمر بستر الفواحش، كما قال النبي ﷺ: « من ابتلى من هذه الفاذورات بشيء فليستتر ^(١) بستر الله؛ فإنه من يُبد لنا صَفَحَتَهُ نُقِمَ عليه كتاب الله » ^(٢)، وقال: « كل أمتى مُعَافَى إلا المجاهرين، وإن من المجاهرة أن يبيت الرجل على الذنب قد ستره الله فيصبح يتحدث به » ^(٣)، فما دام الذنب مستوراً فعقوبته على صاحبه خاصة، وإذا ظهر ولم ينكر كان ضرره عاماً، فكيف إذا كان في ظهوره تحريك لغيره إليه.

ولهذا كره الإمام أحمد وغيره إنشاد الأشعار - الغزل الرقيق - لأنه يحرك النفوس إلى الفواحش؛ فلهذا أمر من يتلى بالعشق أن يعف ويكتم ويصبر، فيكون حيثذ عن قال الله فيه: ﴿إِنَّكُمْ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف: ٩٠].

والمقصود أنه يثاب على هذه المجاهدة، والمجاهد من جاهد نفسه في الله، وأما المبتدعون في الزهد والعبادة، السالكون طريق الرهبان، فإنهم قد يزهدون في النكاح، وفضول الطعام، والمال ونحو ذلك. وهذا محمود، لكن عامة هؤلاء لابد أن يقعوا في ذنوب من هذا الجنس، كما نجد كثيراً منهم يتلى بصحبة الأحداث، وإرفاق النساء؛ فيبتلون بالميل/إلى الصور المحرمة من النساء والصبيان ما لا يتلى به أهل السنة المتبعون ٤٦٦/١٤ للشريعة المحمدية.

وحكايتهم في هذا أكثر من أن يحكى بسطها في كتاب، وعندهم من الفواحش الباطنة والظاهرة ما لا يوجد عند غيرهم، وخيار من فيهم يميل إلى الأحداث والغناء والسماع؛ لما يجدون في ذلك من راحة النفوس، ولو اتبعوا السنة لاستراحوا من ذلك.

قال أبو سعيد الخراز لما قال له الشيطان في المنام: لي فيكم لطيفتان: السماع وصحبة الأحداث. قال أبو سعيد: قُلْ من ينجو منها من أصحابنا، حتى لقوة محبة نفوسهم صار ذلك ممتزجاً بطريقهم إلى الله؛ فإن أحدهم يجد في نفسه عند مشاهدة الشاهد من الرغبة فيما اعتاده من العبادة والزهادة ما لا يجدها بدون ذلك، وعنده في نفسه عند سماع القصائد من الشوق والرغبة والنشاط ما لا يجده عند سماع القرآن، فصاروا في شبه وشهوة، لم يكتف الشيطان منهم بوقوعهم في الأمور المحرمة، التي تفتنهم، حتى جعلهم يعتبرون ذلك عبادة، كالذين قال الله فيهم: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا

(١) في المطبوعة: « فليستتر » وهو خطأ.

(٢) مالك في الموطأ في الحدود ٢/٨٢٥ (١٢) عن زيد بن أسلم.

(٣) البخارى في الأدب (٦٩-٦٠)، ومسلم في الزهد والرقائق (٢٩٩٠/٥٢).

وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا ﴿[الأعراف: ٢٨]﴾، هم الذين أضاعوا الصلاة واتبَعُوا الشهوات.

٤٦٧/١٤ وإذا وقعوا فى السماع وقعوا فيه بشوق ورغبة قوية، ومحبة تامة،/وبذلوا فيه أنفسهم وأموالهم، فقد يبذلون فيه نساءهم وأبناءهم، ويدخلون فى الديانة لأغراضهم، فيأتي أحدهم بولده فيهبه للشيخ يفعل ما أراد هو ومن يلوذ به، ويسمونه حواراً، وإن كان حسن الصورة استأثر به الشيخ دونهم، ويعد أهله ذلك بركة حصلت له من الشيخ، ويرتفع الحياء بين أم الصبى وأبيه وبين الفقراء.

وإذا صَلُّوا صَلَّوا صلاة المنافقين، يقومون إليها وهم كسالى يراؤون الناس ولا يذكرون الله إلا قليلاً، فقد أضاعوا الصلاة، واتبَعُوا الشهوات، ومع هذا فهم قد يزهدون فى بعض الطيبات التى أحلها الله لهم، ويجتهدون فى عبادات وأذكار، لكن مع بدعة وأفعال لا تجوز، مما تقدم ذكره، فتلك البدعة هي التى أوقعتهم فى اتباع الشهوات، وإضاعة الصلوات؛ لأن الشريعة مثالها مثال سفينة نوح؛ من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق، وهؤلاء تخلفوا عنها فغرقوا بحبهم، ويتوب الله على من تاب:

والسالكون للشريعة المحمدية، إذا ابتلوا بالذنوب لم تكن التوبة عليهم من الآصار والأغلال، بل من الحنيفة السمحة، وأما أهل البدع فقد تكون التوبة عليهم آصاراً وأغلالاً، كما كانت على من قبلنا من الرهبان؛ فإنهم إذا وقع أحدهم فى الذنب لم يخلص من شره إلا ببلاء شديد، من أجل خروجه عن السنة.

٤٦٨/١٤ /وهؤلاء قد يظن أحدهم أنه لا يمكنه السلوك إلى الله - تعالى - إلا ببدعة.

وكذلك أهل الفجور المترفين، قد يظن أحدهم أنه لا يمكنه فعل الواجبات إلا بما يفعله من الذنوب، ولا يمكنه ترك المحرمات إلا بذلك، وهذا يقع لبشر كثير من الناس. منهم من يقول: إنه لا يمكن أداء الصلوات واجتناب الكلام المحرم - من الغيبة وغيرها - إلا بأكل الحشيشة.

ويقول الآخر: إنَّ أَكْلَهَا يعينه على استنباط العلوم وتصفية الذهن، حتى يسميها بعضهم معدن الفكر والذكر، ومحركة العزم الساكن، وكل هذا من خدع النفس ومكر الشيطان بهؤلاء وغيرهم، وإنها لعمى الذهن، ويصير أكلها أبكم مجنوناً لا يعي ما يقول. وكذلك فى هؤلاء من يقول: إن محبته لله ورغبته فى العبادة، وحركته ووجده وشوقه وغير ذلك لا يتم إلا بسماع القصائد، ومعاشرة الشاهد من الصبيان وغيرهم، وسماع الأصوات والنغمات، ويزعمون أنهم بسماع هذه الأصوات ورؤية الصور المحركات تتحرك

عندهم من دواعي الزهد والعبادة ما لا تتحرك بدون ذلك، وأنهم بدون ذلك قد يتركوا الصلوات، ويفعلون المحرمات الكبار، كقطع الطريق، وقتل النفوس، ويظنون أنهم بهذا ١٤/٤٦٩ تتراض نفوسهم، وتلتذ بذلك لذة تصدها عن ارتكاب المحارم والكبائر، وتحملها على الصلاة والصوم والحج.

وهذا مستند كثير من الشيوخ الذين يدعون الناس إلى طريقهم بالسمع المبتدع على اختلاف ألوانه وأنواعه، منهم من يدعو إليه بالدف والرقص، ومنهم من يضيف إلى ذلك الشبابت، ومنهم من يعمل بالنساء والصبيان، ومنهم من يعمل بالدف والكف، ومنهم من يعمل بأذكار واجتماع، وتسيبحات وقيام، وإنشاد أشعار، وغير ذلك من سائر أنواعه وألوانه.

وربما ضموا إليه من معاشرة النساء والمردان ونحو ذلك، ويقولون : هؤلاء الذين تَوَبَّأَهُمْ وقد كانوا لا يصلون، ولا يحجون، ولا يصومون، بل كانوا يقطعون الطريق، ويقتلون النفس، ويزنون، فتوبناهم عن ذلك بهذا السماع. وما أمكن أحدهم استتابتهم بغير هذا.

وقد يعترفون أن ما فعلوه بدعة منهي عنها أو محرمة، ولكن يقولون : ما أمكننا إلا هذا، وإن لم نفعل هذا القليل من المحرم حصل الوقوع فيما هو أشد منه تحريماً، وفي ترك الواجبات ما يزيد إثمه على إثم هذا المحرم القليل في جنب ما كانوا فيه من المحرم الكثير.

ويقولون : إن الإنسان يجد في نفسه نشاطاً وقوة في كثير من الطاعات إذا حصل له ما ١٤/٤٧٠ يحبه، وإن كان مكروهاً حراماً، وأما بدون ذلك فلا يجد شيئاً، ولا يفعله. وهو أيضاً يمتنع عن المحرمات، إذا عوض بما يحبه وإن كان مكروهاً، وإلا لم يمتنع، وهذه الشبهة واقعة لكثير من الناس، وجوابها مبني على ثلاث مقامات:

أحدها : أن المحرمات قسمان :

أحدهما : ما يقطع بأن الشرع لم يبيح منه شيئاً لا لضرورة ولا لغير ضرورة؛ كالشرك، والفواحش، والقول على الله بغير علم، والظلم المحض، وهي الأربعة المذكورة في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُزَلِّ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣].

فهذه الأشياء محرمة في جميع الشرائع، وبتحريمها بعث الله جميع الرسل، ولم يبيح منها شيئاً قط، ولا في حال من الأحوال؛ ولهذا أنزلت في هذه السورة المكية، ونفى

التحريم عما سواها؛ فإنما حرمه بعدها كالدم والميتة ولحم الخنزير، حرمه في حال دون حال، وليس تحريمه مطلقاً.

٤٧١/١٤ / وكذلك الخمر، يباح لدفع الغصة بالاتفاق، ويباح لدفع العطش في أحد قولي العلماء، ومن لم يبيحها قال: إنها لا تدفع العطش، وهذا مأخذ أحمد. فحينئذ، فالأمر موقوف على دفع العطش بها؛ فإن علم أنها تدفعه أبيحت بلا ريب، كما يباح لحم الخنزير لدفع المجاعة، وضرورة العطش الذي يرى أنه يهلكه أعظم من ضرورة الجوع؛ ولهذا يباح شرب النجاسات عند العطش بلا نزاع؛ فإن اندفع العطش وإلا فلا إباحة في شيء من ذلك.

وكذلك الميسر، فإن الشارع أباح السبق فيه بمعنى الميسر للحاجة في مصلحة الجهاد. وقد قيل: إنه ليس منه، وهو قول من لم يبيح العوض من الجانبين مطلقاً إلا المحلل. ولا ريب أن الميسر أخف من أمر الخمر، وإذا أبيحت الخمر للحاجة فالميسر أولى. والميسر لم يحرم لذاته إلا لأنه يصد عن ذكر الله وعن الصلاة، ويوقع العداوة والبغضاء، فإذا كان فيه تعاون على الرمي الذي هو من جنس الصلاة، وعلى الجهاد الذي فيه تعاون، وتتألف به القلوب على الجهاد، زالت هذه المفسدة.

وكذلك بيع الغرر، هو من جنس الميسر، ويباح منه أنواع عند الحاجة ورجحان المصلحة.

٤٧٢/١٤ / وكذلك الربا، حرم لما فيه من الظلم، وأوجب ألا يباع الشيء إلا بمثله، ثم أبيح بيعه بجنسه خرساً عند الحاجة، بخلاف غيرها من المحرمات؛ فإنها تحرم في حال دون حال؛ ولهذا - والله أعلم - نفي التحريم عما سواها، وهو التحريم المطلق العام؛ فإن المنفي من جنس المثبت، فلما أثبت فيها التحريم العام المطلق نفاه عما سواها.

المقام الثاني: أن يفرق بين ما يفعل في الإنسان، ويأمر به ويبيحه، وبين ما يسكت عن نهيه غيره عنه وتحريمه عليه، فإذا كان من المحرمات ما لو نهى عنه حصل ما هو أشد تحريماً منه لم ينه عنه، ولم يبيحه أيضاً.

ولهذا لا يجوز إنكار المنكر بما هو أنكر منه؛ ولهذا حرم الخروج على ولاة الأمر بالسيف؛ لأجل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ لأن ما يحصل بذلك من فعل المحرمات، وترك واجب أعظم مما يحصل بفعلهم المنكر والذنوب، وإذا كان قوم على بدعة أو فجور، ولو نهوا عن ذلك وقع بسبب ذلك شر أعظم مما هم عليه من ذلك، ولم يمكن منعهم منه، ولم يحصل بالنهي مصلحة راجحة لم ينهوا عنه.

بخلاف ما أمر الله به الأنبياء وأتباعهم من دعوة الخلق؛ فإن دعوتهم يحصل بها مصلحة راجحة على مفسدتها، كدعوة موسى/لفرعون ونوح لقومه، فإنه حصل لموسى ١٤/٧٣ من الجهاد وطاعة الله، وحصل لقومه من الصبر والاستعانة بالله ما كانت عاقبتهم به حميدة، وحصل - أيضاً - من تفريق فرعون وقومه ما كانت مصلحته عظيمة.

وكذلك نوح حصل له ما أوجب أن يكون ذريته هم الباقين، وأهلك الله قومه أجمعين، فكان هلاكهم مصلحة.

فالنهي عنه إذا زاد شره بالنهي، وكان النهي مصلحة راجحة كان حسناً، وأما إذا زاد شره وعظم وليس في مقابلته خير يفوته لم يشرع، إلا أن يكون في مقابلته مصلحة زائدة؛ فإن أدى ذلك إلى شر أعظم منه لم يشرع، مثل أن يكون الأمر لا صبر له، فيؤذى فيجزع جزعا شديداً يصير به مذنباً، وينتقص به إيمانه ودينه.

فهذا لم يحصل به خير لا له ولا لأولئك، بخلاف ما إذا صبر واتقى الله وجاهد، ولم يتعد حدود الله، بل استعمل التقوى والصبر؛ فإن هذا تكون عاقبته حميدة.

وأولئك قد يتوبون فيتوب الله عليهم ببركته، وقد يهلكهم ببغيهم ويكون ذلك مصلحة، كما قال تعالى: ﴿فَقُطِعَ دَائِرُ الْقَوْرِ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ٤٥].

/ وأما الإنسان في نفسه فلا يحل له أن يفعل، الذي يعلم أنه محرم لظنه أنه يعينه على ١٤/٧٤ طاعة الله؛ فإن هذا لا يكون إلا مفسدة، أو مفسدته راجحة على مصلحته، وقد تنقلب تلك الطاعة مفسدة؛ فإن الشارع حكيم، فلو علم أن في ذلك مصلحة لم يحرمه، لكن قد يفعل الإنسان المحرم ثم يتوب، وتكون مصلحته أنه يتوب منه، ويحصل له بالتوبة خشوع ورقة، وإنابة إلى الله - تعالى - فإن الذنوب قد يكون فيها مصلحة مع التوبة منها، فإن الإنسان قد يحصل له [بعدم] الذنوب كبر وعجب وقسوة، فإذا وقع في ذنب أذله ذلك وكسر قلبه، ولين قلبه بما يحصل له من التوبة.

ولهذا قال سعيد بن جبير : إن العبد ليعمل الحسنة فيدخل بها النار، ويفعل السيئة فيدخل بها الجنة. وهذا هو الحكمة في ابتلاء من ابتلى بالذنوب من الأنبياء والصالحين، وأما بدون التوبة فلا يكون المحرم إلا مفسدته راجحة، فليس للإنسان أن يعتقد حل ما يعلم أن الله حرمه قطعاً، وليس له أن يفعله قطعاً، فإن غلبته نفسه وشيطانه فوقع فيه تاب منه، فإن تاب فصار بالتوبة خيراً مما كان قبله، فهذا من رحمة الله به حين تاب عليه،

وإلا فلو لم يتب لفسد حاله بالذنب، وليس له أن يقول : أنا أفعل ثم أتوب، ولا يبيح الشارع له ذلك، لأنه بمنزلة من يقول : أنا أطعم نفسي ما يمرضني ثم أتداوى، أو أكل السم ثم أشرب الترياق^(١).

٤٧٥/١٤ / والشارع حكيم؛ فإنه لا يدري هل يتمكن من التوبة أم لا؟ وهل يحصل الدواء بالترياق وغيره أم لا؟ وهل يتمكن من الشرب أم لا؟ لكن لو وقع هذا وكانت آخرته إلى التوبة النصوح كان الله قد أحسن إليه بالتوبة، والعفو عما سلف من ذنوبه، وقد يكون مثل هذا ليس صلاحه إلا في أن يذنب ويتوب، ولو لم يفعل ذلك كان ذلك شراً منه لو لم يذنب ويتوب؛ لكن هذا أمر يتعلق بخلق الله وقدره وحكمته، لا يمكن أحد أن يأمر به الإنسان؛ لأنه لا يدري أن ذلك خير له، وليس ما يفعله خلقاً - لعلمه وحكمته - يجوز للرسول وللعباد أن يفعلوه، ويأمروا به.

وقصة الخضر مع موسى لم تكن مخالفة لشرع الله وأمره، ولا فعل الخضر ما فعله لكونه مقدراً كما يظنه بعض الناس، بل ما فعله الخضر هو مأمور به في الشرع، بشرط أن يعلم من مصلحته ما علمه الخضر؛ فإنه لم يفعل محرماً مطلقاً، ولكن خرق السفينة وقتل الغلام وأقام الجدار؛ فإن إتلاف بعض المال لصالح أكثره هو أمر مشروع دائماً، وكذلك قتل الإنسان الصائل^(٢) لحفظ دين غيره أمر مشروع، وصبر الإنسان على الجوع مع إحسانه إلى غيره أمر مشروع.

فهذه القضية تدل على أنه يكون من الأمور ما ظاهره فساد، فيحرمه من لم يعرف ٤٧٦/١٤ الحكمة التي لأجلها فعل، وهو مباح في الشرع/باطناً وظاهراً لمن علم ما فيه من الحكمة التي توجب حسنه وإباحته.

وهذا لا يجيء في الأنواع الأربعة؛ فإن الشرك والقول على الله بلا علم، والفواحش ما ظهر منها وما بطن، والظلم، لا يكون فيها شيء من المصلحة، وقتل النفس، أبيع في حال دون حال، فليس من الأربعة. كذلك إتلاف المال يباح في حال دون حال، وكذلك الصبر على المجاعة؛ ولذلك قال: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [الأعراف: ٢٩].

فإخلاص الدين له والعدل واجب مطلقاً في كل حال، وفي كل شرع فعلى العبد أن

(١) هو دواء مركب . انظر : القاموس، مادة « ترق ».

(٢) هو الذي يقتل الناس، ويعذب عليهم. انظر : القاموس، مادة « صول ».

يعبد الله مخلصاً له الدين، ويدعوه مخلصاً له، لا يسقط هذا عنه بحال، ولا يدخل الجنة إلا أهل التوحيد، وهم أهل «لا إله إلا الله».

فهذا حق الله على كل عبد من عباده، كما في الصحيحين من حديث معاذ أن النبي ﷺ قال له: «يا معاذ، أتدرى ما حق الله على عباده؟» قلت: الله ورسوله أعلم. قال: «حقه عليهم أن يعبدوه لا يشركوا به شيئاً» الحديث (١).

فلا ينجون من عذاب الله إلا من أخلص لله دينه وعبادته، ودعاه/مخلصاً له الدين، ٤٧٧/١٤ ومن لم يشرك به ولم يعبده فهو معطل عن عبادته وعبادة غيره؛ كفرعون وأمثاله، فهو أسوأ حالاً من المشرك، فلا بد من عبادة الله وحده، وهذا واجب على كل أحد، فلا يسقط عن أحد البتة، وهو الإسلام العام الذى لا يقبل ديناً غيره.

ولكن لا يعذب الله أحداً حتى يبعث إليه رسولا، وكما أنه لا يعذبه فلا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة مؤمنة، ولا يدخلها مشرك ولا مستكبر عن عبادة ربه، فمن لم تبلغه الدعوة فى الدنيا امتحن فى الآخرة، ولا يدخل النار إلا من اتبع الشيطان، فمن لا ذنب له لا يدخل النار، ولا يعذب الله بالنار أحداً إلا بعد أن يبعث إليه رسولا، فمن لم تبلغه دعوة رسول إليه كالصغير والمجنون، والميت فى الفترة المحضة، فهذا يمتحن فى الآخرة كما جاءت بذلك الآثار.

فيجب الفرق فى الواجبات والمحرمات - والتمييز بينهما هو اللازم لكل أحد على كل حال، وهو العدل فى حق الله وحق عباده بأن يعبدوا الله مخلصاً له الدين، ولا يظلم الناس شيئاً، وما هو محرم على كل أحد فى كل حال لا يباح منه شيء، وهو الفواحش والظلم والشرك، والقول على الله بلا علم - وبين ما سوى ذلك.

قال تعالى: ﴿قُلْ تَكَلَّوْا أْتَلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [الأنعام: ١٤/٧٨]، فهذا محرم مطلقاً لا يجوز منه شيء، ﴿وَيَا لَوْلَدَيْنِ إِحْسَنَّا﴾، فهذا فيه تقييد؛ فإن الوالد إذا دعا الولد إلى الشرك ليس له أن يطيعه بل له أن يأمره وينهاه، وهذا الأمر والنهى للوالد هو من الإحسان إليه، وإذا كان مشركاً جاز للولد قتله، وفي كراهته نزاع بين العلماء.

قوله: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِمَّنْ إِمْلَقْتُمْ﴾ فهذا تحريم خاص، ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ [الأنعام: ١٥١]، هذا مطلق، ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي

(١) البخارى فى اللباس (٥٩٦٧) ومسلم فى الإيمان (٤٨/٣٠).

هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ ﴿[الأنعام: ١٥٢] هذا مقيد؛ فإن يتامى المشركين أهل الحرب
يجوز غنيمة أموالهم، لكن قد يقال: هذا أخذ وقربان بالتي هي أحسن، إذا فسر
الأحسن بأمر الله ورسوله، ﴿وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ﴾ [الأنعام: ١٥٢]، هذا
مقيد بمن يستحق ذلك ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا﴾ [الأنعام: ١٥٢]، هذا مطلق.

﴿وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا﴾ [الأنعام: ١٥٢]، فالوفاء واجب، لكن يميز بين عهد الله وغيره،
ويفرق بين ما يسكت عنه الإنسان وبين ما يلفظ به، ويفعله ويأمر به، ويفرق بين ما قدره
الله، فحصل بسببه خير، وبين ما يؤمر به العبد، فيحصل بسببه خير.

فصل

قوله - تعالى علواً كبيراً : - ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾ [المائدة : ١٠٥] ، لا يقتضي ترك الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، لا نهياً ولا إذناً ، كما في الحديث المشهور في السنن عن أبي بكر الصديق - رضى الله عنه - أنه خطب على منبر رسول الله ﷺ ، فقال : أيها الناس ، إنكم تقرأون هذه الآية وتضعونها في غير موضعها ، وإنني سمعت رسول الله ﷺ يقول : «إن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيروه ، أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه» (١) .

وكذلك في حديث أبي ثعلبة الخشني - مرفوعاً - في تأويلها : «إذا رأيت شحاً مطاعاً ، وهوى متبعاً ، وإعجاب كل ذي رأى برأيه ، فعليك بخويصة نفسك» (٢) . وهذا يفسره حديث أبي سعيد في مسلم : «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف الإيمان» (٣) . فإذا قوى أهل الفجور حتى لا يبقى لهم إصغاء إلى البر ، بل يوذون الناهي لغلبة الشح والهوى والعجب سقط التغيير باللسان ٤٨٠/١ في هذه الحال ، وبقي بالقلب .

والشح هو شدة الحرص التي توجب البخل والظلم ، وهو منع الخير وكرهته ، و«الهوى المتبع» في إرادة الشر ومحبهته و«الإعجاب بالرأى» في العقل والعلم ، فذكر فساد القوى الثلاث التي هي العلم والحب والبغض ، كما في الحديث الآخر : «ثلاث مهلكات ، شح مطاع ، وهوى متبع ، وإعجاب المرء بنفسه» (٤) ، وبإزائها الثلاث المنجيات : «خشية الله في السر والعلانية ، والقصد في الفقر والغنى ، وكلمة الحق في الغضب والرضا» ، وهي التي سألتها في الحديث الآخر : «اللهم إني أسألك خشيتك في السر والعلانية ، وأسألك كلمة الحق في الغضب والرضا ، وأسألك القصد في الفقر والغنى» (٥) .

فخشية الله بإزاء اتباع الهوى ؛ فإن الخشية تمنع ذلك ، كما قال : ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ

(١) سبق تخريجه ص ٣٢١ .

(٢) أبو داود في الملاحم (٤٣٤١) ، والترمذي في تفسير القرآن (٣٠٥٨) وقال : «هذا حديث حسن غريب» ،

وابن ماجه في الفتن (٤٠١٤) .

(٣) سبق تخريجه ص ٣٨٦ . (٤) الهيثمي في المجمع ٩٦/١ وقال : «رواه البزار والطبراني في الأوسط» .

(٥) ابن حبان في الموارد (٥٠٩) .

رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ ﴿٤٠﴾ [النازعات: ٤٠]، والقصد في الفقر والغنى بإزاء الشح المطاع، وكلمة الحق في الغضب والرضا بإزاء إعجاب المرء بنفسه، وما ذكره الصديق ظاهر؛ فإن الله تعالى قال: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾ أي: الزموها وأقبلوا عليها، ومن مصالح النفس فعل ما أمرت به من الأمر والنهي، وقال: ﴿لَا يَضُرُّكُمْ مَن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾ وإنما يتم الاهتداء إذا أطيع الله وأدى الواجب من الأمر والنهي وغيرهما، ولكن في الآية فوائد عظيمة:

٤٨١/١٤ / أحدها: ألا يخاف المؤمن من الكفار والمنافقين فإنهم لن يضره إذا كان مهتديا.

الثاني: ألا يحزن عليهم ولا يجزع عليهم؛ فإن معاصيهم لا تضره إذا اهتدى، والحزن على ما لا يضر عبث، وهذان المعنيان المذكوران في قوله: ﴿وَأَصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾ [النحل: ١٢٧].

الثالث: ألا يركن إليهم، ولا يمد عينه إلى ما أوتوه من السلطان والمال والشهوات، كقوله: ﴿لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ﴾ [الحجر: ٨٨]، فنهاء عن الحزن عليهم والرغبة فيما عندهم في آية، ونهاء عن الحزن عليهم والرهبة منهم في آية، فإن الإنسان قد يتألم عليهم ومنهم، إما راغبا وإما راهبا.

الرابع: ألا يعتدى على أهل المعاصي بزيادة على المشروع في بغضهم أو ذمهم، أو نهيم أو هجرهم، أو عقوبتهم، بل يقال لمن اعتدى عليهم: عليك نفسك لا يضرك من ضل إذا اهتديت، كما قال: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ﴾ [المائدة: ٨]، وقال: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعَدِّينَ﴾ [البقرة: ١٩٠]، وقال: ﴿فَإِنْ أَنْهَوْا فَلَا عُدُوْنَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٩٣]، فإن كثيراً من الأمرين الناهين قد يتعدى^(١) حدود الله، إما بجهل وإما بظلم، وهذا باب يجب التثبت فيه، وسواء في ذلك الإنكار على الكفار والمنافقين والفاسقين والعاصين.

الخامس: أن يقوم بالأمر والنهي على الوجه المشروع، من العلم والرفق، والصبر، وحسن القصد، وسلوك السبيل القصد؛ فإن ذلك داخل في قوله: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾ وفي قوله: ﴿إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾.

فهذه خمسة أوجه تستفاد من الآية لمن هو مأمور بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر،

(١) في المطبوعة: «يعتدى» والصواب ما أثبتناه.

وفيهما المعنى الآخر، وهو إقبال المرء على مصلحة نفسه علما وعملا، وإعراضه عما لا يعنيه، كما قال صاحب الشريعة : «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»^(١)، ولا سيما كثرة الفضول فيما ليس بالمرء إليه حاجة من أمر دين غيره ودنياه، لا سيما إن كان التكلم لحسد أو رثاسة.

وكذلك العمل، فصاحبه إما معتد ظالم، وإما سفيه عابث، وما أكثر ما يصور الشيطان ذلك بصورة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والجهاد في سبيل الله، ويكون من باب الظلم والعدوان.

فَتَأْمُلُ الآيَةَ فِي هَذِهِ الْأُمُورِ مِنْ أَنْفَعِ الْأَشْيَاءِ لِلْمَرْءِ، وَأَنْتَ إِذَا تَأْمَلْتَ مَا يَقَعُ مِنَ الْاِخْتِلَافِ بَيْنَ هَذِهِ الْأُمَّةِ - عِلْمَانِهَا وَعِبَادِهَا وَأَمْرَانِهَا/وَرُؤُوسَائِهَا - وَجَدْتَ أَكْثَرَهُ مِنْ هَذَا ٤٨٣/١٤٤ الضَّرْبِ الَّذِي هُوَ الْبَغْيُ بِتَأْوِيلٍ أَوْ بَغْيٍ تَأْوِيلٍ، كَمَا بَغَتْ الْجَهْمِيَّةُ عَلَى الْمُسْتَنَةِ فِي مُحَنَةِ الصِّفَاتِ وَالْقُرْآنِ؛ مُحَنَةُ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ، وَكَمَا بَغَتْ الرَّافِضَةُ عَلَى الْمُسْتَنَةِ مَرَاتٍ مُتَعَدَّةً، وَكَمَا بَغَتْ النَّاصِبَةُ عَلَى عَلِيٍّ وَأَهْلِ بَيْتِهِ، وَكَمَا قَدْ تَبَغَّى الْمَشْبِهُةُ عَلَى الْمَنْزَهَةِ، وَكَمَا قَدْ يَبْغِي بَعْضُ الْمُسْتَنَةِ إِمَّا عَلَى بَعْضِهِمْ وَإِمَّا عَلَى نَوْعٍ مِنَ الْمُبْتَدِعَةِ، بِزِيَادَةٍ عَلَى مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ، وَهُوَ الْإِسْرَافُ الْمَذْكُورُ فِي قَوْلِهِمْ: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا﴾ [آل عمران: ١٤٧].

وبإزاء هذا العدوان تقصير آخرين فيما أمروا به من الحق، أو فيما أمروا به من الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر في هذه الأمور كلها، فما أحسن ما قال بعض السلف : ما أمر الله بأمر إلا اعترض الشيطان فيه بأمرين - لا يبالى بأيهما ظفر - غلو أو تقصير. فالمعين على الإثم والعدوان بإزائه تارك الإعانة على البر والتقوى، وفاعل المأمور به وزيادة منهى عنها بإزائه تارك المنهى عنه وبعض المأمور به، والله يهدينا الصراط المستقيم، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

(١) الترمذى فى الزهد (٢٣١٧) وقال : « غريب » .

فصل

الذي يدل عليه القرآن في سورة المائدة في آية الشهادة في قوله: ﴿فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنِ ارْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا﴾ [المائدة: ١٠٦] أي: بقولنا: ﴿وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى﴾، حذف ضمير كان لظهوره، أي: ولو كان المشهود له، كما في قوله: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى﴾ [الأنعام: ١٥٢]، وكما في قوله: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ﴾ إلى قوله: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا﴾ [النساء: ١٣٥]، أي: المشهود عليه ونحو ذلك؛ لأن العادة أن الشهادة المزورة يعتاض عليها، وإلا فليس أحد يشهد شهادة مزورة بلا عوض - ولو مدح - أو اتخاذ يد. وأفة الشهادة: إما اللئي، وإما الإعراض؛ الكذب والكتمان، فيحلفان: لا نشترى بقولنا ثمنًا، أي: لا نكذب ولا نكتُم شهادة الله، أو: لا نشترى بعهد الله ثمنًا؛ لأنهما كانا مؤتمنين، فعليهما عهد بتسليم المال إلى مستحقه؛ فإن الوصية عهد من العهود. وقوله بعد ذلك: ﴿فَإِنْ عُرِيَ عَلَىٰ أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّ إِثْمًا﴾ [المائدة: ١٠٧]، أعم من أن ٤٨٥/١٤ يكون/ في الشهادة أو الأمانة. وسبب نزول الآية يقتضي أنه كان في الأمانة؛ فإنهما استشهدا واثمنا؛ لكن ائتمانهما ليس خارجا عن القياس، بل حكمه ظاهر، فلم يحتج فيه إلى تنزيل، بخلاف استشهداهما، والمعتور على استحقاق الإثم ظهور بعض الوصية عند من اشتراها منهما بعد أن وجد ذكرها في الوصية، وسئلا عنها فأنكرها.

وقوله: ﴿مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ﴾ يحتمل أن يكون مضمناً معنى بغى عليهم، وعدى ﴿عَلَيْهِمَا﴾ كما يقال في الغضب: غضبت علي مالي؛ ولهذا قيل: ﴿لَشَهَدْنَا أَحَقَّ مِن شَهَدَتِهِمَا وَمَا اعْتَدَيْنَا﴾ أي: كما اعتدوا، ثم قوله: ﴿ذَلِكَ أَذَىٰ أَن يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ عَلَىٰ وَجْهٍ أَوْ يَخَافُوا أَن تُرَدَّ أَيْمَنُ بَعْدَ أَيْمَنِمْ﴾ [المائدة: ١٠٨].

وحديث ابن عباس في البخاري ^(١) صريح في أن النبي ﷺ حكم بمعنى ما في القرآن، فرد اليمين على المدعين بعد أن استحلف المدعى عليهم لما عثر على أنهما استحقا

(١) البخاري في الوصايا (٢٧٨٠).

إثما، وهو إخبار المشتري أنهم اشتروا « الجام » (١) منهما بعد قولهما ما رأيناه، فحلف النبي ﷺ اثنين من المدعين الأوليان، وأخذ « الجام » من المشتري، وسلم إلى المدعي، وبطل البيع، وهذا لا يكون مع إقرارهما بأنهما باعا الجام؛ فإنه لم يكن يحتاج إلى يمين المدعين لو اعترفا بأنه جام الموصى، وأنهما/غصباه وباعاه، بل بقوا على إنكار قبضه مع ١٤/٨٦ بيعه، أو ادعوا مع ذلك أنه أوصى لهما به وهذا بعيد.

فظاهر الآية أن المدعى عليه المتهم بخيانة ونحوها - كما اتهم هؤلاء - إذا ظهر كذبه وخيائته كان ذلك لوثا يوجب رجحان جانب المدعي، فيحلف ويأخذ، كما قلنا في الدماء سواء، والحكمة فيهما واحدة، وذلك أنه لما كانت العادة أن القتل لا يفعل علانية بل سرا، فيتعذر إقامة البينة، ولا يمكن أن يؤخذ بقول المدعي مطلقا، أخذ بقول من يترجح جانبه، فمع عدم اللوث جانب المنكر راجح، أما إذا كان قتل ولوث قوي جانب المدعي فيحلف.

وكذلك الخيانة والسرقة يتعذر إقامة البينة عليهما في العادة، ومن يستحل أن يسرق فقد لا يتورع عن الكذب، فإذا لم يكن لوث فالأصل براءة الذمة، أما إذا ظهر لوث بأن يوجد بعض المسروق عنده فيحلف المدعي ويأخذ، وكذلك لو حلف المدعى عليه ابتداء ثم ظهر بعض المسروق عند من اشتراه أو انتهبه أو أخذه منه؛ فإن هذا اللوث في تغليب الظن أقوى، لكن في الدم قد يتيقن القتل ويشك في عين القاتل، فالدعوى إنما هي بالتعيين.

وأما في الأموال، فتارة يتيقن ذهاب المال وقدره، مثل أن يكون معلوما في مكان ١٤/٨٧ معروف، وتارة يتيقن ذهاب مال لا قدره، بأن يعلم أنه كان هناك مال وذهب، وتارة يتيقن هتك الخرز ولا يدرى أذهب بشيء أم لا؟ هذا في دعوى السرقة، وأما في دعوى الخيانة فلا تعلم الخيانة، فإذا ظهر بعض المال المتهم به عند المدعي عليه أو من قبضه منه ظهر اللوث بترجيح جانب المدعي، فإن تحليف المدعى عليه حيثئذ بعيد.

وقول النبي ﷺ: « لو يعطى الناس بدعواهم لادَّعى قوم دماء قوم وأموالهم، ولكن اليمين على المدعى عليه » (٢). جمع فيه الدماء والأموال، فكما أن الدماء إذا كان مع المدعى لوث حلف فكذا الأموال، كما حلفناه مع شاهده، فكل ما يغلب على الظن صدقه فهو بمنزلة شاهده، كما جعلنا في الدماء الشهادة المزورة لنقص نصابها أو صفاتها لوثا، وكذلك في الأموال جعل الشاهد مع اليمين، فالشاهد الزور مع لوث وهو... (٣) لكن ينبغي أن تعتبر في هذا حال المدعى والمدعى عليه في الصدق والكذب؛ فإن باب

(١) هو إناء من فضة . انظر: القاموس ، مادة «جوم».

(٢) البخاري في الرهن (٢٥١٤)، ومسلم في الأقضية (١/١٧١١)، كلاهما عن عبد الله بن عباس ، واللفظ لمسلم.

(٣) يبايض بالأصل .

السرقه والخيانة لا يفعله إلا فاسق، فإن كان من أهل ذلك لم يكن... (١) إذا لم يكن إلا عدلا، وكذلك المدعى قد يكذب، فاعتبار العدالة والفسق فى هذا يدل عليه قول الأنصارى : كيف نرضى بأيمان قوم كفار؟ فعلم أن المتهم إذا كان فاجرا فللمدعى ألا يرضى بيمينه؛ لأنه من يستحل أن يسرق، يستحل أن يحلف.

(١) بياض بالأصل.

سُئِلَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عن قوله تعالى : ﴿ثُمَّ قَفَّيْ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الأنعام : ٢] ، وقوله تعالى : ﴿وَمَا يَعْزَرُ مِنْ مُّعَمَّرٍ وَلَا يَنْقُصُ مِنْ عُمرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾ [فاطر : ١١] ، وقوله تعالى : ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد : ٣٩] : هل المحو والإثبات في اللوح المحفوظ والكتاب الذي جاء في الصحيح : « إن الله تعالى كتب كتاباً فهو عنده على عرشه » الحديث ، وقد جاء : « جَفَّ الْقَلَمُ » ، فما معنى ذلك في المحو والإثبات ؟

وهل شرع في الدعاء أن يقول : « اللهم إن كنت كتبتني كذا فامحني واكتبني كذا ، فإنك قلت : ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ﴾ ؟ وهل صح أن عمر كان يدعو بمثل هذا ؟ وهل الصحيح عندكم أن العمر يزيد بصلة الرحم ، كما جاء في الحديث ؟ أفنونا مأجورين .
فأجاب - رضي الله عنه - :

الحمد لله رب العالمين . / أما قوله سبحانه : ﴿ثُمَّ قَفَّيْ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَ اللَّهِ﴾ فالأجل ٤٨٩/١٤ الأول هو : أجل كل عبد ؛ الذي ينقضي به عمره ، والأجل المسمى عنده هو : أجل القيامة العامة ؛ ولهذا قال : ﴿مُسَمًّى عِنْدَ اللَّهِ﴾ فإن وقت الساعة لا يعلمه ملك مقرب ولا نبي مرسل ، كما قال : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْعِهَا إِلَّا هُوَ﴾ [الأعراف : ١٨٧] . بخلاف ما إذا قال : ﴿مُسَمًّى﴾ كقوله : ﴿إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [البقرة : ٢٨٢] ، إذ لم يقيد بأنه مسمى عنده ، فقد يعرفه العباد .

وأما أجل الموت فهذا تعرفه الملائكة الذين يكتبون رزق العبد ، وأجله وعمله ، وشقى أو سعيد ، كما قال في الصحيحين عن ابن مسعود قال : حدثنا رسول الله ﷺ - وهو الصادق المصدوق - : « إن أحداكم يُجمَع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً نُطْفَعُ ، ثم يكون عِلْقَةً مثل ذلك ، ثم يكون مُضْغَةً مثل ذلك ، ثم يبعث إليه الملك ، فيؤمر بأربع كلمات ، فيقال : اكتب رزقه ، وأجله ، وعمله ، وشقى أو سعيد ثم ينفخ فيه الروح » ^(١) ، فهذا الأجل الذي هو أجل الموت قد يعلمه الله لمن شاء من عباده .

(١) البخارى فى الانبياء (٣٣٣٢) ومسلم فى القدر (١/٢٦٤٣) .

وأما أجل القيامة المسمى عنده فلا يعلمه إلا هو .

٤٩٠/١٤ / وأما قوله : ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ﴾ [فاطر : ١١] ، فقد قيل : إن المراد الجنس ، أي ما يعمر من عمر إنسان ، ولا ينقص من عمر إنسان ، ثم التعمير والتقصير يراد به شيان :

أحدهما : أن هذا يطول عمره ، وهذا يقصر عمره ، فيكون تقصيره نقصاً له بالنسبة إلى غيره ، كما أن المعمر يطول عمره ، وهذا يقصر عمره ، فيكون تقصيره نقصاً له بالنسبة إلى غيره ، كما أن التعمير زيادة بالنسبة إلى آخر .

وقد يراد بالنقص النقص من العمر المكتوب ، كما يراد بالزيادة الزيادة في العمر المكتوب ، وفي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال : «من سرَّه أن يُبْسَطَ له في رزقه ، ويُنسَأَ له في أثره فليَصِلْ رَحْمَهُ»^(١) ، وقد قال بعض الناس : إن المراد به البركة في العمر ، بأن يعمل في الزمن القصير ما لا يعمل به غيره إلا في الكثير ، قالوا : لأن الرزق والأجل مقدران مكتوبان .

فيقال لهؤلاء : تلك البركة - وهي الزيادة في العمل ، والنفع - هي أيضاً مقدرة مكتوبة ، وتتناول لجميع الأشياء .

٤٩١/١٤ والجواب المحقق : أن الله يكتب للعبد أجلاً في صحف الملائكة ، فإذا وصل رحمه زاد في ذلك المكتوب ، وإن عمل ما يوجب النقص نقص من ذلك المكتوب .

ونظير هذا ما في الترمذي وغيره عن النبي ﷺ : « إن آدم لما طلب من الله أن يريه صورة الأنبياء من ذريته فأراه إياهم ، فرأى فيهم رجالاً له بصيص ، فقال : من هذا يارب ؟ فقال : ابنك داود . قال : فكم عمره ؟ قال : أربعون سنة . قال : وكم عمري ؟ قال : ألف سنة . قال : فقد وهبت له من عمري ستين سنة . فكتب عليه كتاب ، وشهدت عليه الملائكة ، فلما حضرته الوفاة قال : قد بقي من عمري ستون سنة . قالوا : وهبتها لابنك داود ، فأنكر ذلك ، فأخرجوا الكتاب . قال النبي ﷺ : « فَنَسِيَ آدم فنسيت ذريته ، وَجَحَدَ آدم فجحدت ذريته »^(٢) وروى أنه كمل لأدم عمره ، ولداود عمره .

فهذا داود كان عمره المكتوب أربعين سنة ، ثم جعله ستين ، وهذا معنى ما روى عن

(١) البخارى فى الادب (٥٩٨٥) ومسلم فى البر والصلة (٥٥٥٧/٢) .

(٢) الترمذى فى تفسير القرآن (٣٠٧٦) وقال : « هذا حديث حسن صحيح » والحاكم فى المستدرک (٣٢٥/٢)

وقال : « هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه » ، كلاهما عن أبى هريرة .

عمر أنه قال : اللهم إن كنت كتبتني شقياً فامحني واكتبني سعيداً ، فإنك تمحو ما تشاء وتثبت .

والله - سبحانه - عالم بما كان وما يكون ، وما لم يكن لو كان كيف كان يكون ، فهو يعلم ما كتبه له وما يزيده إياه بعد ذلك ، والملائكة لا علم لهم إلا ما علمهم الله ، والله يعلم الأشياء قبل كونها وبعد كونها؛/ فلماذا قال العلماء : إن المحو والإثبات في صحف ١٤/٤٩٢ الملائكة ، وأما علم الله - سبحانه - فلا يختلف ولا يبدو له ما لم يكن عالماً به ، فلا محو فيه ولا إثبات .

وأما اللوح المحفوظ ، فهل فيه محو وإثبات؟ على قولين ، والله - سبحانه وتعالى - أعلم .

فصل

ذكر الله أنه يرفع درجات من يشاء في قصة مناظرة إبراهيم وفي قصة احتيال يوسف؛ ولهذا قال السلف: بالعلم؛ فإن سياق الآيات يدل عليه، فقصة إبراهيم في العلم بالحجة، والمناظرة لدفع ضرر الخصم عن الدين، وقصة يوسف في العلم بالسياسة والتدبير لتحصل منفعة المطلوب، فالأول علم بما يدفع المضار في الدين، والثاني علم بما يجلب المنافع، أو يقال: الأول هو العلم الذي يدفع المضرة عن الدين ويحلب منفعته، والثاني علم بما يدفع المضرة عن الدنيا ويجلب منفعتها، أو يقال قصة إبراهيم في علم الأقوال النافعة عند الحاجة إليها، وقصة يوسف في علم الأفعال النافعة عند الحاجة إليها، فالحاجة جلب المنفعة ودفع المضرة قد تكون إلى القول، وقد تكون... (١).

٤٩٤/١٤ ولهذا كان المقصرون عن علم الحجج والدلالات، وعلم السياسة/ أو الإمارات، مقهورين مع هذين الصنفين، تارة بالاحتياج إليهم إذا هجم عدو يفسد الدين بالجدل أو الدنيا بالظلم، وتارة بالاحتياج إليهم إذا هجم على أنفسهم من أنفسهم ذلك، وتارة بالاحتياج إليهم لتخليص بعضهم من شر بعض في الدين والدنيا، وتارة يعيشون في ظلهم في مكان ليس فيه مبتدع يستطيل عليهم، ولا وال يظلمهم وما ذاك إلا لوجود علماء الحجج الدامغة لأهل البدع والسياسة الدافعة للظلم.

ولهذا قيل: صنفان إذا صلحوا صلح الناس: العلماء والأمراء، وكما أن المنفعة فيهما فالمضرة منهما؛ فإن البدع والظلم لا تكون إلا فيهما؛ أهل الرياسة العلمية، وأهل الرياسة القدرية؛ ولهذا قال طائفة من السلف - كالثوري وابن عيينة وغيرهما - ما معناه: أن من نجا من فتنة البدع وفتنة السلطان فقد نجا من الشر كله، وقد بسطت القول في هذا في الصراط المستقيم عند قوله: ﴿فَاسْتَمْتَعُوا بِخُلُقِهِمْ فَأَسْتَمْتَعْتُمْ بِخُلُقِكُمْ كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ بِخُلُقِهِمْ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ [التوبة: ٦٩].

(١) خرم بالأصل.

هذه تفسير آيات أشكلت حتى لا يوجد في طائفة من كتب التفسير إلا ما هو خطأ.
 منها قوله: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، والآية بعدها.
 أشكلت قراءة الفتح على كثير بسبب أنهم ظنوا أن الآية بعدها جملة مبتدأة، وليس
 كذلك، لكنها داخلية في خبر أن. والمعنى: إذا كنتم لا تشعرون أنها إذا جاءت لا يؤمنون
 وأنا أفعل بهم هذا، لم يكن قسمهم صدقا، بل قد يكون كذبا، وهو ظاهر الكلام
 المعروف أنها «أن» المصدرية، ولو كان ﴿وَنَقْلِبُ﴾ إلخ. كلاماً مبتدأً لزم أن كل من جاءته
 آية قلب فؤاده، وليس كذلك، بل قد يؤمن كثير منهم.

٤٩٦/١٤ / قال شيخ الإسلام - رَحِمَهُ اللَّهُ - :

فصل

قال تعالى : ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَتَيْهِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ ذكر هذا بعد قوله : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيْطَانِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ . وَلْيَصْغَحْ إِلَيْهِ أَقْبَدَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَلْيَرْضَوْهُ وَلْيَفْزَعُوا مَا هُمْ مُنْقَرِفُونَ . أَفَغَيْرَ اللَّهِ ابْتَغَى حَكَمًا وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا وَالَّذِينَ ءَاتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنْزَلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ ﴾ ثم قال : ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَتَيْهِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ [الأنعام : ١١٢ - ١١٥] ، وقال تعالى : ﴿ وَأَنْزَلَ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنْ كِتَابِ رَبِّكَ لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَتَيْهِ وَلَنْ يَجْعَدَ مِنْ دُونِهِ مَثَلًا ﴾ [الكهف : ٢٧] .

فأخبر في هاتين الآيتين أنه لا مبدل لكلمات الله ، وأخبر في الأولى أنها تمت صدقاً وعدلاً ، وقد تواتر عن النبي ﷺ أنه كان يستعيز ويأمر بالاستعاذة بكلمات الله التامات ، وفي بعض الأحاديث « التي لا يجاوزهن برٌّ ولا فاجر » (١) .

وقال تعالى : ﴿ أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ . الَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ . لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ لَا يَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ [يونس : ٦٢ - ٦٤] ، وقال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ كَذَّبَ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ فَصَبَرُوا عَلَى مَا كَذَّبُوا وَآوَدُوا حَتَّى أَنْهَضْنَا لَهُمْ نَصْرًا وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيِّائِ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [الأنعام : ٣٤] ، فأخبر في هذه الآية أيضاً أنه لا مبدل لكلمات الله ، عقب قوله : ﴿ فَصَبَرُوا عَلَى مَا كَذَّبُوا وَآوَدُوا حَتَّى أَنْهَضْنَا لَهُمْ نَصْرًا ﴾ ، وذلك بيان أن وعد الله الذي وعده رسله من كلماته التي لا مبدل لها ، لما قال في أولياته : ﴿ لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ لَا يَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ ﴾ فإنه ذكر أنه لا خوف عليهم ولا هم يحزنون ، وأن لهم البشرى في الحياة الدنيا وفي الآخرة ، فوعدهم بنفي المخافة والحزن ، وبالبشرى في الدارين .

(١) مالك في الموطأ في الشعر ٢/ ٩٥١، ٩٥٢ (١٠، ١٢) .

وقال بعد ذلك: ﴿وَلَا يُبَدِّلُ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ﴾، فكان في هذا تحقيق كلام الله الذي هو وعده، كما قال: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخَلِّفَ وَعْدِهِ رُسُلُهُ﴾ [إبراهيم: ٤٧]، وقال: ﴿وَعَدَ اللَّهُ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الروم: ٦]، وقال المؤمنون: ﴿رَبَّنَا وَآئِنَّا مَا وَعَدْتَنَا عَلَى رُسُلِكَ وَلَا تُخْزِنَا يَوْمَ الْقِيَمَةِ إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْوَعْدَ﴾ [آل عمران: ١٩٤].

١٩٤. فإخلاف ميعاده بتبديل/لكلماته، وهو - سبحانه - لا مبدل لكلماته. ٤٩٨/١٤

يبين ذلك قوله تعالى: ﴿لَا تَخْصِمُوا لَدَىٰ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُم بِالْوَعِيدِ مَا يُبَدِّلُ الْقَوْلُ لَدَىٰ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [ق: ٢٨، ٢٩]، فأخبر - سبحانه - أنه قدم إليهم بالوعد، وقال: ﴿مَا يُبَدِّلُ الْقَوْلُ لَدَىٰ﴾ وهذا يقتضي أنه صادق في وعده - أيضاً - وأن وعده لا يبدل.

وهذا مما احتج به القائلون بأن فساق الملة لا يخرجون من النار. وقد تكلمنا عليهم في غير هذا الموضع، لكن هذه الآية تضعف جواب من يقول: إن إخلاف الوعد جائز:

فإن قوله: ﴿مَا يُبَدِّلُ الْقَوْلُ لَدَىٰ﴾ بعد قوله: ﴿وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُم بِالْوَعِيدِ﴾ دليل على أن وعده لا يبدل، كما لا يبدل وعده.

لكن التحقيق الجمع بين نصوص الوعد والوعد، وتفسير بعضها ببعض من غير تبديل شيء منها، كما يجمع بين نصوص الأمر والنهي من غير تبديل شيء منها، وقد قال تعالى: ﴿سَيَقُولُ الْمُخَلَّفُونَ إِذَا انْطَلَقْتُمْ إِلَىٰ مَفَازٍ لِّتَأْخُذُوا ذُرُوعًا وَنَقِيعَكُمْ يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلِمَ اللَّهِ﴾ [الفتح: ١٥]، والله أعلم.

(١) في المطبوعة: «ولا» والصواب ما أثبتناه.

الفرقان بن الحق والباطل

- * فصل: في الفرقان بين الحق والباطل، وأن الله بيّن ذلك بكتابه ونيّه ٧
- المراد بالفرقان في قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلَ الْفُرْقَانَ﴾ ٨
- المراد بالفرقان في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ﴾ ١٠
- ما يقصد بالسلطان في القرآن ١٠
- من الفرقان: التفريق بين المعروف والمنكر، وبين الطيب والخبيث ١٠
- من الفرقان: التفريق بين أهل الحق وأهل الباطل ١١
- من الفروق بين الخالق والمخلوق ١١
- أصل «المثل» وما يراد به ١٢
- * فصل: في أنه - سبحانه - يسوّى بين الأمور المتماثلة، فيحكم في الشيء خلقاً وأمرأً ١٢
- يحكم مثله ١٤
- المراد بلفظ «الاختلاف» في القرآن ١٤
- بيان معنى السُنّة ١٤
- قول السدى بأن النفاق على ثلاثة أوجه ١٥
- أقوال السلف أنفع من أقوال المتأخرين في جميع علوم الدين ١٦
- * فصل: في أنه علم تفسير القرآن والحديث من جهة النبي ﷺ لم يحتاج في ذلك إلى أقوال ١٦
- أهل اللغة ولا غيرهم ١٨
- من الأصول المتفق عليها بين الصحابة ١٨
- سبب بدعة الخوارج ٢٠
- علة عدم الوثوق في رواية الشيعة ٢٠
- طوائف الشيعة ومقاتلهم ٢١
- متى حدثت القدريّة؟ وأصل بدعتهم ٢٣
- النزاع في الإرادة وخلق أفعال العباد ٢٣
- مقولة الخوارج في أهل الذنوب من أهل القبلة ٢٣
- حكم الاستثناء في الإيمان ٢٦
- قول جهم في الإيمان ٢٩
- مقولة المرجئة في أهل الذنوب من أهل القبلة ٢٩
- ترتيب أهل الأهواء ٣٠

- ٣٠ - منشأ النزاع في «الأسماء والأحكام» في الإيمان والإسلام
- ٣١ - الإيمان يتفاضل من وجهين
- ٣٣ - قول المرجئة والجهمية والكرامية في الإيمان
- * فصل: في أن كل من خالف ما جاء به الرسول لم يكن عنده علم بذلك ولا عدل
- ٣٧ - استفاضت النصوص عن خيرية أهل القرون الأولى
- ٣٨ - حجة من خالف السنة
- ٣٩ - عمر أفضل المحدثين الملهمين
- ٤٢ - الوحي وحيان: وحي من الله، وحي من الشيطان
- ٤٣ - طرق العلم ثلاثة
- ٤٣ - الغلط تارة من الجن وتارة من صاحبه
- ٤٤ - الجن مكلفون كالإنس
- ٤٥ - معنى «رَبَّنَا اسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ» الآية
- ٤٦ - صرع الجن للإنس هو لأسباب ثلاثة
- ٤٧ - من استمتع الإنس بالجن
- ٤٧ - الأقوال في مؤمني الجن، وهل يثابون ويدخلون الجنة؟
- ٤٩ - لم لا يجوز أن يكون الجن ملكاً؟
- ٥٢ - ضلال النصارى في المسيح - عليه السلام
- ٥٣ - المعتزلة خير من الرافضة
- ٥٤ - الأشعرية ردوا من بدع المعتزلة والرافضة والجهمية وغيرهم ما انتفع به خلق كثير
- ٥٥ - مخالفة البخارية والضرارية للمعتزلة في القدر والأسماء والأحكام وإنفاذ الوعيد
- ٥٦ - فصل: فإن قيل: فإذا كان في كتب الأنجيل التي عندهم أن المسيح صُلب، وأنه بعد الصلب بأيام أتى إليهم وقال: أنا المسيح، ولا يقولون: إن الشيطان تمثل على صورته، فأين الإنجيل الذي قال الله عز وجل فيه: «وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الْإِنجِيلِ بِمَا أُنْزِلَ اللَّهُ فِيهِ» إلخ
- ٥٧ - النصارى ليسوا متفقين على صلب المسيح
- ٥٩ - فصل: في قوله تعالى: «مَا لَكُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا أَتْبَاعَ الظَّنِّ» وغيرها من الآيات التي يذم الله فيها الذين لا يتبعون إلا الظن
- ٦١ - الاجتهاد في «تحقيق المناط»
- ٦١ - حد الفقه
- ٦٢ - جواب من قال: الفقه من باب الظنون فكيف جعلته علماً؟
- ٦٢ - ماذا لو تعارض خبران، أحدهما سند ثابت والآخر مرسل؟
- ٦٤ - الجواب عن قولهم: الفقه من باب الظنون
- ٦٥ - فصل: فهنا ثلاثة أشياء: أحدها: الظن الراجع في نفس المستدل المجتهد إلخ
- ٦٧ - بيان ما يلزم من قال: لا يكون في الباطن حكم مطلوب بالاجتهاد أو دليل عليه، ويقولون: ما ثم إلا الظن في نفس المجتهد، والأمارات لا ضابط لها
- ٦٨

- إذا أريد بالخطأ الإثم فليس المجتهد بمخطئ لا في الأصول ولا في الفروع ٦٨
- بيان أنه يوجد عند كل طائفة من العلم ما ليس عند الأخرى وذلك في عامة المسائل التي تنازع فيها الناس ٧٠
- * فصل: في أن جماع الفرقان بين الحق والباطل: أن يجعل ما بعث الله به رسله وأنزل به كتبه هو الحق الذي يجب اتباعه ٧٥
- بيان الرسول ﷺ على وجهين - بيان ذلك ٧٥
- العلوم ثلاثة أقسام ٧٦
- تنازع الناس في العلم بالمعاد، وبحسن الأفعال وقبحها ٧٦
- طعن الرازي في الاحتجاج بالأدلة السمعية الخبرية ٧٦
- * فصل: في أن أهل البدع مختلفون في الكتاب ومخالفون له، ويحتجون بالمتشابه من الكلام، ويجعلون أقوالهم البدعية محكمة يجب اتباعها ٧٨
- في التشابهات قولان - بيان ذلك ٧٩
- مراد من قال من السلف: إن التشابه لا يعلم تأويله إلا الله ٧٩
- الواجب أن يجعل ما قاله الله ورسوله هو الأصل، وتجعل أقوال الناس التي قد توافقه وتحالفه متشابهة مجملة ٨٠
- الأصل الذي بني عليه نفاة الصفات تعطيلهم ٨٠
- ما ذمه السلف من الكلام إنما هو الكلام الباطل المخالف للشرع والعقل ٨٠
- ما ابتدعه ابن سينا وأتباعه من الاستدلال بالممكن على الواجب ٨١
- حقيقة قول الجهمية المتقدمين والمتأخرين ٨٢
- بيان مقولة الهشامية والكرامية ٨٤
- ما وقع فيه الطوائف من الفساد أصله من الجهمية ٨٥
- الأصول الثابتة هي أصول الأنبياء ٨٦
- أصل عبادة الله عز وجل ٨٧
- الحكمة في أن الله عز وجل ثني قصة فرعون في القرآن في غير موضع ٨٩
- عمدة النفاة في تنزيه الرب عن النقائص ٨٩
- طريقة الأنبياء وغيرهم في كلام الله عز وجل ٩٢
- جزاء من خالف الرسل أو سبهم ٩٣
- كلام أبي الحسن الأشعري في «الإبانة» عما يعتقد مخالف الجهمية والقدرية والخوارج وغيرهم ٩٤
- عمدة المعطلة نفاة الصفات ٩٥
- الجعد بن درهم أول من أظهر في الإسلام التعطيل ٩٦
- سبب انحلال الدولة العباسية ٩٦
- استنجد ملوك مصر بنور الدين على النصارى ٩٧
- ما فعله هولاءكو بالمسلمين ٩٧

- ٩٩ المأمون ومحنة القول بخلق القرآن
- ١٠٠ قول عبد الله بن المبارك عن مقولة الجهمية في القرآن
- ١٠٠ حقيقة قول الجهمية المعطلة
- ١٠١ مخالفة ما في «فصوص الحکم» لابن عربي للقرآن
- ١٠١ نبذة من أقوال أهل الوحدة
- ١٠٧ يعبر بالفناء عن ثلاثة أمور
- ١٠٩ معنى الإله
- * فصل: في أن سبب ضلال المتكلمين مشاركتهم للفلاسفة وتلقيهم عنهم ١١١
- * فصل: في أن أول افتراق في الإسلام افتراق الخوارج ١١٢
- ١١٢ تكفير أهل البدع مبني على مقدمتين باطلتين
- ١١٣ دين الخوارج
- * فصل: في ظهور القدرية آخر عصر الصحابة، وبيان مذهبهم ١١٣
- ١١٤ أصل ضلال القدرية
- ١١٥ أقوال الناس في الشياطين
- ١١٦ ارتداد اليونانية زمن قازان
- ١١٦ ظن بعض الشيوخ أن ما يؤمر به في قلبه من الله ويكون ذلك من الشيطان أو من أوليائه
- ١١٧ قول القدرية الجهمية المجبرة أعظم مناقضة لما جاءت به الرسل من قول النفاة
- ١٢٠ الآيات التي تحتج بها المجبرة تدل على فساد مذهب النفاة
- ١٢١ ١٢١

رسالة في علم الباطن والظاهر

- * سئل عمن يدعي أن القرآن باطناً، وأن لذلك الباطن باطناً إلى سبعة أبطن، ويروون في ذلك حديثاً إلخ ١٢٤
- ١٢٥ بيان المراد بقول القائل: «الباطن»
- * فصل: في أنه إذا أريد بالعلم الباطن العلم الذي يبطن عن أكثر الناس أو عن بعضهم، فهذا على نوعين ١٢٦
- ١٢٧ ادعاء القرامطة أن للقرآن والإسلام باطناً يخالف الظاهر
- ١٢٧ تفسير الباطنية لبعض الآيات
- ١٢٨ بعض تفسيرات باطنية الصوفية
- ١٢٨ بعض تفسيرات باطنية الفلاسفة
- ١٣٠ كتاب «حقائق التفسير» لأبي عبد الرحمن السلمي يتضمن ثلاثة أنواع
- ١٣١ العلم اللدني
- ١٣٢ أقوال الناس في أسباب حصول العلم

- بيان قول القائل: إن النبي ﷺ خص كل قوم بما يصلح لهم إلخ ١٣٣
- نقص مقولة الفلاسفة وأمثالهم: إن الرسل تبطن للناس خلاف ما تظهر ١٣٤
- بيان كذب ما قيل عن عمر أنه قال: «كان النبي ﷺ وأبو بكر يتحدثان، وكنت كالزنجي بينهما» ١٣٦
- بيان حقيقة أن النبي ﷺ خص حذيفة بسر لا يعلمه غيره ١٣٦
- تحقيق المناط وأمثلة له ١٣٦
- حديث أبي هريرة: «حفظت من رسول الله ﷺ جرابين...» ليس هو من الباطن الذي يخالف الظاهر كما ادعى - بيان ذلك ١٣٧
- بيان معنى الحديث: «إن من العلم كهينة المكنون لا يعلمه إلا أهل العلم بالله...» ١٣٩
- الصحابة لم يكونوا يظهرون خلاف ما يظنون ١٤٠
- جماع الأمر في مسألة الباطن والظاهر ١٤٠
- الرافضة أجهل الطوائف وأبعدها عن معرفة المنقول والمعقول ١٤١
- الرسول ﷺ قد بلغ الرسالة وبيّن للناس ما نزل إليهم ١٤١
- بيان ضلال من قال: إن الخضر خرج عن الشريعة، ولذا يجوز لغيره من الأولياء ما يجوز له ١٤٢
- البعض يفضل بعض الأولياء على الأنبياء ١٤٣

الإكليل في التشابه والتأويل

- * فصل: في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾ الآيات ١٤٥
- القلوب ثلاثة أقسام ١٤٥
- المحكم والمتشابه في القرآن وفي اصطلاح بعض المفسرين ١٤٦
- الوجوه والنظائر ١٤٨
- معنى قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا بِهِمْ مُتَشَبِهًا﴾ ١٤٩
- عود الضمير في قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ﴾ وما يترتب على ذلك ١٥٠
- مما جاء من لفظ «التأويل» في القرآن ١٥١
- تفسير قوله: ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَجَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ الآيتان ١٥٢
- لفظ «التأويل» يستعمل في ثلاث معان ١٥٢
- التأويل في عرف المتأخرين من المتفقهة والمتكلمة والمحدثه ونحوهم ١٥٤
- التأويل في لفظ السلف ١٥٤
- * فصل: فيمن أدخل أسماء الله وصفاته أو بعضه في التشابه الذي لا يعلم تأويله إلا الله ... ١٥٧
- التأويل المردود ١٥٨
- السبب الذي ألجأ أهل البدع إلى النفي والتعطيل ١٦٢
- نفي علم التأويل ليس نفياً لعلم المعنى ١٦٣

- السلف فسروا آيات الصفات وغيرها بما يوافق دلالتها وبيانها ١٦٤
- ما نفاه السلف في آيات الصفات إنما هو العلم بالكيفية ١٦٤
- مما يبين الفرق بين المعنى والتأويل ١٦٦

إقسام القرآن

- * فصل: في إقسام القرآن وبيان أنواعه ١٦٨
- * فصل: في أنه سبحانه لما أقسم بالصفات والذاريات والمرسلات ذكر المقسم عليه - لماذا؟ ١٧٠
- الإقرار بالرب والملائكة معروف عند عامة الأمم - بيان ذلك ١٧٠
- لا يكون شيء إلا بمشيئة الله وقدرته ١٧٢
- الناس في تحقيق العبادة والتوكل أربعة أصناف ١٧٣
- تفاوت الناس في قربهم من الرسول وبعدهم منه ١٧٤

مقدمة التفسير

- الدافع لكتابة الإمام هذه المقدمة ١٧٦
- * فصل: في وجوب معرفة أن النبي ﷺ بين لأصحابه معاني القرآن ١٧٧
- * فصل: في أن الخلاف بين السلف في التفسير قليل ١٧٨
- تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي﴾ ١٧٩
- الاختلاف في تفسير الصراط المستقيم ١٧٩
- فائدة معرفة سبب النزول ١٨١
- تنازع العلماء في قول الصحاب: نزلت هذه الآية في كذا ١٨٢
- من أسباب النزاع أن يكون اللفظ محتملاً لأمرين ١٨٢
- * فصل: في أن الاختلاف في التفسير على نوعين ١٨٥
- أهل مكة أعلم الناس بالتفسير ١٨٦
- الصحابة والتابعون لا يعتمدون الكذب على الرسول ١٨٧
- متى يوجب خبر الواحد العلم؟ ١٨٨
- المراد بعلم علل الحديث ١٨٩
- * فصل: في بيان النوع الثاني من مستندي الاختلاف وهو ما يعلم بالاستدلال لا بالنقل ١٩٠
- التفاسير التي يندر أن يوجد بها غلط ١٩٠
- المعتزلة والرافضة والقرامطة والصوفية صنفوا تفاسير على أصول مذهبهم ١٩١
- أصول المعتزلة الخمسة ١٩١
- أصول المعتزلة مع الخوارج ١٩٢

- من عجائب تفسير الرافضة ١٩٢
- تفسير ابن عطية وأمثاله أنع للسنة والجماعة من تفسير الزمخشري ١٩٣
- * فصل: في بيان أحسن طرق التفسير ١٩٥
- الموقف من الأحاديث الإسرائيلية ١٩٦
- * فصل: في أنه لم ند التفسير في القرآن ولا في السنة ولا عن الصحابة نرجع في ذلك إلى أقوال التابعين ١٩٨
- تفسير القرآن بمجرد الرأي حرام ١٩٨
- * فصل: في أن المعتصمين بالقرآن علماً وحالاً وتلاوة وسمعاً باطنياً وظاهراً هم المسلمون حقاً ٢٠٢
- المنحرفون عن القرآن أربع طوائف ٢٠٢
- * فصل: في السؤال عن «إجراء القرآن على ظاهره» ٢٠٤
- * سئل عن قوله ﷺ: «من فسر القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار» باختلاف المفسرين في آية واحدة إن كان بالرأي فكيف النجاة؟ وإن لم يكن بالرأي فكيف وقع الاختلاف؟ ٢٠٥
- * سئل عن جندي نسخ بيده صحيح مسلم والبخاري والقرآن إلخ، وأي التفاسير أقرب إلى الكتاب والسنة: الزمخشري أم القرطبي أم البغوي؟ ٢٠٨
- أصح التفاسير ٢٠٨
- * سئل عن قول النبي ﷺ: «أنزل القرآن على سبعة أحرف» ما المراد بها؟ وما سبب الاختلاف بين القراء؟ وهل تجوز القراءة بالقراءات الشاذة والصلاة بها؟ ٢١٠
- أول من جمع القراءات ٢١٠
- الحروف السبعة لا تتضمن تناقضاً في المعاني ٢١١
- حكم القراءة بما شذ عن المصحف العثماني ٢١٢
- حكم الصلاة بالقراءة الشاذة ٢١٣
- هل القراءات السبعة حرف من الحروف السبعة ٢١٣
- ترتيب السور منصوص عليه ٢١٤
- كذب من قال: إن ابن مسعود يجوز القراءة بالمعنى ٢١٤
- السبب الذي أوجب الاختلاف بين القراء ٢١٥
- * سئل عن جمع القراءات السبع، هل هو سنة أم بدعة؟ وهل جمعت على عهد رسول الله ﷺ؟ ٢١٨
- * فصل: في تحزيب القرآن، وفي كم يقرأ؟ وفي مقدار الصيام والقيام المشروع ٢١٩
- حكم تنكيس السور ٢٢١
- ما كان عليه الصحابة من التحزيب هو الأحسن ٢٢٢
- القراءة بأواخر السور وأوسطها ٢٢٣
- طول العبادة وقصرها يتنوع بتنوع المصالح ٢٢٤

- * سئل عن جماعة اجتمعوا في ختمة وهم يقرؤون لعاصم وأبي عمرو، فإذا وصلوا إلى سورة «الضحى» لم يهللوا ولم يكبروا إلى آخر الختمة، ففعلهم هذا هو الأفضل أم لا؟ وما صحة الحديث الذي ورد في التهليل والتكبير؟ ٢٢٦
- هل البسمة آية من السورة؟ ٢٢٦
- * سئل عن الإمام مالك أنه قال: من كتب مصحفاً على غير رسم المصحف العثماني فقد أثم أو كفر، فهل هذا صحيح؟ مع أن أكثر المصاحف اليوم على غير المصحف العثماني ٢٢٨
- * سئل عن قوم يقرؤون القرآن ويلحنون فيه، فأنكر عليهم منكر، فقال قائل منهم: كل لحنة بعشر حسنات ٢٢٨
- * سئل عن رجل يتلو القرآن مخافة النسيان ورجاء الثواب، فهل يؤجر على قراءته للدراسة ومخافة النسيان أم لا؟ ٢٢٩

تفسير سورة الفاتحة

- * فصل: في أسماء القرآن ٢٣٣
- * فصل: في الآيات الدالة على اتباع القرآن ٢٣٤
- * سئل عن أحاديث، هل هي صحيحة؟ وهل رواها أحد من المعترين بإسناد صحيح؟ ٢٣٥
- * فصل: في حديث فاتحة الكتاب: «قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عِبْدِي» ٢٣٥
- * فصل: قال الله تعالى في أم القرآن: «إِنَّاكَ نَعْبُدُ وَإِنَّاكَ نَسْتَعِينُ» ٢٣٥
- أيما أفضل: كثرة الركوع والسجود أو طول القيام؟ ٢٣٦
- وجوب العبادة والاستعانة، وقد جمع الله بينهما في القرآن ٢٣٧
- الناس في العبادة والاستعانة على أربعة أقسام ٢٣٨
- * فصل: قال الله عز وجل في أول السورة: «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» ٢٤٠
- معنى الإله والرب، وسر تقديم «إِنَّاكَ نَعْبُدُ» على «وَإِنَّاكَ نَسْتَعِينُ» ٢٤٠
- * فصل: في أن إقرار النفوس بالله من جهة ربوبيته أسبق من إقرارها به من جهة ألوهيته ... ٢٤١
- * فصل: في أن جميع المخلوقات عباد لله تعالى، وهو ربهم ومليكهم وإلههم إلخ ... ٢٤١
- معنى «ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن» ٢٤٢
- الشر الموجود ليس شراً على الإطلاق ولا شراً محضاً ٢٤٤
- لم يخلق الله شيئاً ما إلا لحكمة ٢٤٤
- أصل وقوع السيئات إما الجهل أو الحاجة إليها ٢٤٥
- هل يجوز تعليل الحكم الوجودي بالوصف العدمي فيها، مع قولهم: إن العدمي يعلل بالعدمي؟ ٢٤٦
- * فصل: في أن كل مخلوق محتاج إلى الله ٢٤٨
- اسم العبد يتناول معنيين: بمعنى العابد كرهاً والعابد طوعاً ٢٤٩
- العبد يفتقر إلى الله من جهة أنه معبوده ٢٥٠

- بيان أحوال الناس عند السؤال ٢٥٠
- إجابة الدعاء تكون عن صحة الاعتقاد وكمال الطاعة ٢٥١
- * فصل: في افتقار العبد إلى الله في تعلّم ما يصلحه، وهو العلم الشرعي ٢٥٢
- * فصل: والعبد مضطر دائماً إلى أن يهديه الله الصراط المستقيم ٢٥٣
- فساد قول القائل: قد هدهم فلا حاجة بهم إلى السؤال ٢٥٣
- تفسير: «الصراط المستقيم» ٢٥٤

تفسير سورة البقرة

- * فصل: فيما اشتملت عليه سورة البقرة من تقرير أصول العلم وقواعد الدين ٢٥٥
- * قال: هذا تفسير آيات أشكلت، منها قوله: ﴿بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ﴾ والمراد بالسيئة ٢٥٩
- * فصل: في قوله: ﴿وَمَا كُنَّا غَائِبِينَ﴾ الآية، وبيان معنى الغيب ٢٦١
- * فصل: في أصل المثل وأنواعه ٢٦٣
- القياس في لغة السلف واصطلاح المنطقيين ٢٦٣
- ضرب الأمثال في المعاني نوعان ٢٦٤
- غالب الأمثال المضروبة والأقيسة إنما يكون الخفي فيها إحدى القضيتين ٢٦٦
- أهمية معرفة صيغ النفي والعموم ٢٦٧
- الأمثال المضروبة في القرآن منها ما يصرح فيه بتسميته مثلاً، ومنها ما لا يسمى بذلك - أمثلة لذلك ٢٦٩
- * قال: هذه تفسير آيات أشكلت، منها: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا﴾ الآيتان، وسبب نزولهما ٢٧١
- * فصل: في تقسيم الله من ذمة أهل الكتاب إلى محرفين وأمينين في قوله: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ﴾ الآيات ٢٧٢
- * سئل عن معنى قوله: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾ والله سبحانه لا يدخل عليه النسيان ٢٧٣
- * قال: في قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ قولان ٢٧٤
- القصاص هو القود، ويكون بين الطائفتين المقتلتين قتال عصبية ٢٧٤
- إن قيل: دية الحر كدية الحر، ودية الأنثى كدية الأنثى، ويبقى العبيد قيمتهم متفاضلة ٢٧٨
- حكم ما أتلفه المسلمون للكفار والعكس، وما أتلّف بتأويل ٢٧٩
- إن قيل: إذا كان مستقراً في فطر بني آدم أن القاتل الظالم لنظيره يستحق أن يقتل، وليس في الآدميين من يقول: إنه لا يقتل، فما الفائدة في قوله تعالى: ﴿وَكُتِبَ عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسُ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ﴾ الآية ٢٨٠
- هل المسلم يقتل بالذمي؟ ٢٨٠

- * قال: إن قيل: قوله: ﴿يَسْتَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ من باب بدل الاشتمال، والسؤال إنما وقع عن القتال فيه، فلم قدم الشهر؟ ٢٨٢
- * سئل عن قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ﴾، وقد أباح العلماء التزويج بالنصرانية واليهودية، فهل هما من المشركين أم لا؟ ٢٨٤
- * فصل: في قوله: ﴿وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾، وقال في آية النساء: ﴿وَلَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ ٢٨٦
- الناس في العطاء أربعة أقسام ٢٨٦
- الناس في الصلاة والزكاة والهجرة والجهاد والصبر والرحمة على أربعة أقسام ٢٨٧
- الأشفاق التي في القرآن ٢٨٧
- * فصل: في قوله تعالى: ﴿وَلِإِنْ تُبَدُّوْا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوْهُ الْآيَةَ ٢٨٩
- بيان حال الصحابة لما نزلت، وهل هي منسوخة؟ ٢٩٠
- ما يقتضيه قوله: ﴿لِمَنْ يَشَاءُ﴾ ٢٩٠
- لم يقل أحد من السلف: إن العبد لا يكون مستطيعاً إلا في حال فعله، وأنه قبل الفعل لم يكن مستطيعاً ٢٩١
- دلت الآية على أن الله يحاسب بما في النفوس ٢٩٣
- تعريف الوُسْع ٢٩٣
- المراد بالتغيير في قوله: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكْ مُعَيَّرًا نِعْمَةً﴾ الآية ٢٩٤
- القلب هو الأصل في جميع الأفعال والأقوال ٢٩٩
- هل القلب يقوم به تصديق وتكذيب ولا يظهر منه شيء على اللسان والجوارح؟ ... ٣٠٠
- حال المقتولين من المسلمين في الفتن ٣٠٣
- * قال: اعلم أن الله سبحانه أعطى نبيه محمد ﷺ خواتيم سورة البقرة، وقد تضمنت السورة حقائق الدين، وقواعد الإيمان الخمس، والرد على كل مبطل، وكمال نِعَم الله على النبي وأُمَّته ومحبة الله لهم، وتفضيله على من سواهم ٣٠٥
- * فصل: في الدعاء المذكور في آخر السورة: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ إلى آخرها ٣١٢
- بعض الأحاديث في فضل الفاتحة وخواتيم سورة البقرة ٣١٢
- جواب من قال: إذا كان الدعاء قد علم أنه أجيب، فيكون طلبه تعبداً محضاً لحصول المطلوب بدون دعائنا ٣١٣
- ما أمر الله به وما نهى عنه إنما لحكمة ٣١٣
- ما يترتب على إنكار المعتزلة الحكمة الناشئة من نفس الأمر ٣١٤
- الأصل الذي بنى عليه الجهمية إنكار الحكمة في الفعل ٣١٤
- من آثار الذنوب ٣١٧
- الأقوال في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحِثْ عَلَيْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ ٣١٩
- متى يكون النزاع في الأحكام رحمة؟ ٣٢١

- العبد الطائع لله يكون في نعيم الإيمان في جنة الدنيا ٣٢٢
- الجنة عند الباطنية ٣٢٢
- الجنة عند اليهود والنصارى والمسلمين ٣٢٣
- غرض الباطنية والفلاسفة من وراء الأمر بالزهد ٣٢٤
- تفصيل هولاء الفلاسفة والمنجمين على الفقهاء ٣٢٥

تفسير سورة آل عمران

- * فصل: في قوله: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ الآيتان، وتنوع عبارات المفسرين في لفظ ﴿شَهِدَ﴾ ٣٢٧
- هل يشترط أن تكون الشهادة عند الحكام بلفظ «أشهد»؟ ٣٢٨
- * فصل: وشهادة الرب وبيانه وإعلامه يكون بقوله تارة وبفعله تارة ٣٣٠
- * فصل: في قوله: ﴿قَالِمًا يَلْقَاسُ﴾ ٣٣١
- * فصل: في قوله: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّبُّ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ ٣٣٣
- * فصل: ما تضمنته الآية: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ ٣٣٤
- * فصل: قوله: ﴿وَهُوَ الرَّبُّ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ رد على الجبرية والقدرية ٣٣٥
- * فصل: فيما يتضمنه إثبات شهادة أولى العلم ٣٣٦
- * فصل: وإذا كانت شهادة الله تتضمن بيانه للعباد ودلالته لهم، فلا بد أن يعرفهم أنه شهد ٣٣٦
- * فصل: في أن الله قد بينَ شهادته للعباد بالسمع والبصر ٣٣٧
- بم يعرف صدق الأنبياء؟ ٣٣٧
- * فصل: وأما كونه سبحانه صادقاً، فهذا معلوم بالفطرة الضرورية لكل أحد ٣٣٩
- * فصل: في قوله: ﴿لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾ الآية ٣٤١
- * فصل: ومن شهادته ما يجعله في القلوب من العلم، وما تنطق به الألسن من ذلك ... ٣٤٣
- * سئل عن قوله تعالى: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ ما المراد بالآمن؟ ٣٤٤
- * قوله في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَائِهِ﴾ الآية ٣٤٥

تفسير سورة النساء

- * قوله: في قوله تعالى: ﴿وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ﴾ الآية ٣٤٨
- معنى الحديث: «من عشق فغف وكتم وصبر ثم مات، فهو شهيد» ٣٤٨
- * سئل عن قوله: ﴿وَالَّذِينَ تَخَوَّنَ شُؤْرُهُمْ فَعُطِفُوا﴾ الآية، وقوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ آنشُرُوا فَأَنشُرُوا﴾ وأن يبين هذا الشور من ذاك ٣٥٠
- * فصل: في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا. الَّذِينَ يَبْخُلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ﴾ في النساء، وفي الحديد: ﴿لَا يُحِبُّ كُلُّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ. الَّذِينَ يَبْخُلُونَ﴾ الآية ... ٣٥١

- * فصل: في الكلام على جمع الله تعالى بين الخيلاء والفخر وبين البخل ٣٥٢
- * فصل: في قول الناس: الآدمي جبار ضعيف، ولأي شيء يعود ضعفه وتجيّره .. ٣٥٥
- * قال: قوله: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنْ اللَّهِ﴾ بعد قوله: ﴿كُلُّ مَنْ عِنْدَ اللَّهِ﴾ لو اقتصر على الجمع أعرض العاصي عن ذم نفسه . . . ولو اقتصر على الفرق لغابوا عن التوحيد والإيمان بالقدر ... ٣٥٧
- ما يترتب على كون الحسنات من الله والسيئات من النفس ٣٥٧
- * فصل: في قوله: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنْ اللَّهِ﴾ الآية، وبعض ما تضمنته من الحكم العظيمة ٣٦١
- * فصل: فيما يتناوله لفظ الحسنات والسيئات في القرآن ٣٦٣
- * فصل: في أن المعصية الثانية قد تكون عقوبة للأولى ٣٦٦
- الحسنة الثانية قد تكون من ثواب الأولى، وكذلك السيئة الثانية قد تكون من عقوبة الأولى - بيان ذلك من القرآن ٣٦٦
- * فصل: في أن الذنوب التي يعملها الإنسان هي من نفسه، وإن كانت مقدرة عليه ... ٣٦٩
- * فصل: ليس للقدرة أن يحتجوا بالآية: ﴿وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾ ٣٧٠
- * فصل: وقد ظن طائفة أن في الآية تناقضاً في الظاهر، حيث قال: ﴿قُلْ كُلُّ مَنْ عِنْدَ اللَّهِ﴾، ثم فرق بين الحسنات والسيئات فقال: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ﴾ الآية ٣٧١
- * فصل: فيما ذكره المفسرون في قوله: ﴿وَإِنْ تُصِيبَهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ﴾ .. ٣٧٣
- * فصل: في أن ما جاء به الرسول ﷺ ليس سبباً لشيء من المصائب، وإنما تقع المصائب للعبد بسبب ذنوبه ٣٧٤
- * فصل: في بيان قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِيبَهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ الآية ... ٣٧٥
- * فصل: في أن الآية: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنْ اللَّهِ﴾ إبطال لقول الجهمية المجبرة ونحوهم ٣٧٦
- * فصل: إذا كانت الطاعات والنعم مقدرة، والمعاصي والمصائب مقدرة، فلم فرق بين الحسنات التي هي النعم، والسيئات التي هي المصائب، فجعل هذه من الله، وهذه من الإنسان؟ ٣٧٧
- * فصل: في أنه على العبد أن يعلم أن ما هو فيه من الحسنات من فضل الله فيشكره، وأن الشر لا يحصل إلا بذنوبه فيتوب إليه ويستغفره ٣٧٨
- لا يضاف الشر إلى الله مفرداً قط، وإنما على أحد وجوه ثلاثة ٣٨٠
- ذكر قول من ضل من الفرق في مسألة خلق أفعال العباد ٣٨٠
- * فصل: في بيان قول القدريّة النفاة والمجبرة على أنه إذا جاز أن يضل شخصاً جاز أن يضل كل الناس إلخ ٣٨٢
- * فصل: في أن قوله: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنْ اللَّهِ﴾ الآية يقتضي أن العبد لا يزال شاكراً مستغفراً ٣٨٣
- كل ما خلقه الله - مما فيه شر جزئي إضافي - ففيه من الخير العام والحكمة والرحمة أضعاف ذلك ٣٨٤

- * فصل: في أن ما يحصل للإنسان من الحسنات التي يعملها إنما هو بمشيئة الله ورحمته وقدرته ٣٨٥
- متى يُثاب الإنسان على فعل الحسنات وترك السيئات؟ ٣٨٥
- * فصل: وقد تنازع الناس في الترك، هل هو أمر وجودي أو عدمي؟ ٣٨٧
- * فصل: في أن الثواب والعقاب إنما يكون على عمل وجودي بفعل الحسنات ٣٩٠
- * فصل: في أن السيئات منشؤها الجهل والظلم ٣٩١
- * فصل: في أن الغفلة والشهوة أصل كل شر ٣٩٢
- البلاء العظيم من الشيطان لا من مجرد النفس ٣٩٢
- ذكر أقوال المفسرين في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهْلَةٍ﴾ الآية ٣٩٣
- * فصل: في أن الله سبحانه قد تفضل على بني آدم بأمرين هما أصل السعادة ٣٩٥
- الأمر الأول: أن كل مولود يولد على الفطرة ٣٩٥
- الأمر الثاني: الهداية العامة بما جعل فيهم بالفطرة من المعرفة وأسباب العلم، وبما أنزل إليهم من الكتب وأرسل إليهم من الرسل ٣٩٦
- الحكمة في خلق الشر ٣٩٧
- السبب في أن أكثر ما يدخل الجنة من الفقراء ٤٠٠
- مذهب السلف والقدرية الجهمية في الحكمة والحمد والقدر وغير ذلك ٤٠٢
- مذهب المعتزلة في الحكمة وغيرها ٤٠٣
- هل «حق ما قال العبد» من لفظ الرسول؟ الصواب فيه ٤٠٣
- لم لم يخلق الله النفس متحركة بالخير دون الشر؟ ٤٠٥
- جواب من قال: قال ﷺ: «لا يقضي الله للمؤمن قضاء إلا كان خيراً له» وقد قضى عليه بالسيئات الموجبة للعقاب، فكيف يكون ذلك خيراً؟ ٤٠٦
- أعظم السيئات ٤٠٩
- المراد بلفظ «الأمة» ٤١١
- من طلب أن يُطاع دون الله فهو كحال فرعون ٤١٢
- * فصل: في أن ما يتبلى به العبد من الذنوب الوجودية - وإن كانت خلقاً لله - فهو عقوبة له على عدم فعله ما خلقه الله لأجله ٤١٣
- هل يُعاقب العبد على مجرد عدم المأمور؟ ٤١٤
- * فصل: وبما ذكر فيه العقوبة على عدم الإيمان قوله: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ﴾ الآية ٤١٦
- * فصل: في أن السيئات التي تصيب الإنسان ليس لها سبب إلا ذنبه، فانهضرت في نفسه، بخلاف ما يصيبه من خير فإنه لا تنحصر أسبابه ٤١٧
- * فصل: في أن السيئة إذا كانت من النفس، والسيئة خبيثة مذمومة وصفها بالخبث في مثل قوله: ﴿الْخَبِيثَاتُ لِلْخَبِيثِينَ وَالْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَاتِ﴾ ٤١٩
- فساد قول الجهمية في الحكمة والعدل وغيرهما، وكذا من اتبعه ٤٢١

- قول المعتزلة بالمنزلة بين المنزلتين ٤٢٢
- مذهب الجهمية واشتغالهم بمقالاتهم في إمامة المأمون ٤٢٣
- موافقة كثير من الصوفية الجهمية في مسائل الأفعال والقدر ٤٢٥
- سلامة مسلك الجنيد في القدر ٤٢٥
- بيان قول القائل: يجوز أن يكرم الله بكرامات أكابر الأولياء من يكون فاجراً ٤٢٧
- أصل الشر عبادة النفس والشيطان، وأصل الشرك في بني آدم كان من الشرك بالبشر الصالحين ٤٢٩
- تشبيه ابن عربي وأمثاله الولي بالله عز وجل ٤٣٠
- * فصل: في أنه على العبد ألا يطلب الحسنات إلا من الله، وأنها من الله وحده ويستحق عليها الشكر ٤٣٢
- ذم الله في القرآن من يُشرك به بعد كشف البلاء عنه وإسباغ نعمه عليه ٤٣٣
- مدح الله الذين يعبدونه ويطيعونه في السراء والضراء ٤٣٤
- توحيد الربوبية سبب لتوحيد الألوهية ٤٣٧
- يتضمن توحيد الألوهية فعل المأمور وترك المحظور ٤٣٨
- توحيد الربوبية حجة على المشركين - كيف؟ ٤٣٨
- قول القدرية في أفعال العباد ٤٤٠
- الإذن نوعان: إذن بمعنى المشيئة والخلق، وإذن بمعنى الإباحة والإجازة ٤٤٠
- بيان الإذن في قوله: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ ٤٤٠
- الأقوال في الشفاعة، والمثبت منها والمنفي ٤٤٢
- ليس في القرآن تكرار محض، بل لا بد من فوائد في كل خطاب ٤٥٣
- الشفاعة تكون لمن قال: لا إله إلا الله خالصاً من قلبه ٤٥٣
- ضلال من ظن أن الشفاعة تنال بالأمور التي فيها شرك ٤٥٥
- * فصل: في ظن بعض المتأخرين أن معنى قوله: ﴿فَنَنْفُسُكُمْ﴾ أي: أفمن نفسك؟ بمعنى أن الحسنات والسيئات كلها من الله لا من نفسك ٤٥٩
- * فصل: في قوله: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ﴾ الآية ٤٦٣
- ما يدل على أن دين الإسلام أحسن ٤٦٤
- * فصل: في قوله: ﴿وَلَا تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَلُونَ أَنفُسَهُمْ﴾ الآية ٤٦٩
- * فصل: في أنه لا يجوز الجدال عن الخائن، ولا يجوز للإنسان أن يجادل عن نفسه إذا كانت خائنة ٤٧٢

تفسير سورة المائدة

- * فصل: في أن سورة المائدة أجمع سورة في القرآن لفروع الشرائع من التحليل والتحريم، والأمر والنهي ٤٧٥

- سبب نزول قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحَرَّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾ الآية ... ٤٧٥
- * فصل: في قوله تعالى: ﴿سَمِعْتُمْ لَلكَذِبِ سَمِعْتُمْ لِقَوْمِ ءآخِرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ﴾ ٤٧٧
- * فصل: هذه تفسير آيات أشكلت، منها قوله: ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾ ٤٧٩
- * فصل: في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحَرَّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾ الآيتان، وبيان سبب نزولهما ٤٨٠
- * فصل: في أن الذي جاءت به شريعة الإسلام هو الصراط المستقيم، الذي يصلح به دين الإنسان - بيان ذلك ٤٨١
- تحذير السلف من المبتدع في الدين، والفاجر في دنياه ٤٨٢
- بيان حديث: «مَنْ عَشِقَ فَعَفَّ وَكْتَمَ وَصَبَرَ، ثُمَّ مَاتَ فَهُوَ شَهِيدٌ» ٤٨٣
- لماذا كره الإمام أحمد وغيره إنشاء الأشعار في الغزل الرقيق ٤٨٥
- حكم مَنْ يظن أنه لا يمكنه السلوك إلى الله تعالى إلا ببدعة ٤٨٦
- جواب من قال: إن الإنسان يجد في نفسه نشاطاً في كثير من الطاعات إذا حصل له ما يحبه، وإن كان مكروهاً حراماً ٤٨٧
- ما يباح من المحرمات وما لا يُباح ٤٨٧
- لا يجوز إنكار النكر بما هو أنكر منه ٤٨٨
- قصة الخضر مع موسى لم تكن مخالفة لشرع الله وأمره ٤٩٠
- * فصل: في أن قوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسُكُمْ لَا يَمُرُّكُمْ مَن صَلَّ إِذَا أَهْتَدَيْتُمْ﴾ لا يقتضي ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ٤٩٣
- ما في الآية من الفوائد ٤٩٤
- * فصل: في قوله تعالى: ﴿فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنْ اَرْتَبْتُمْ لَا نُشْرِي بِهِ سُمْكًا﴾ ٤٩٦

تفسير سورة الأنعام

- * فصل: عن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَفَّيْ أَجَلًا وَلَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾ ، وقوله: ﴿وَمَا يَعْمَرُ مِن مُّعَمَّرٍ﴾ الآية، وقوله: ﴿يَمَحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ﴾ الآية، هل المحو والإثبات في اللوح المحفوظ؟ مع أنه قد جاء «جف القلم» إلخ ٤٩٩
- التعمير والتقصير في العمر يُراد به شيان ٥٠٠
- * فصل: في أن الله ذكر أنه يرفع درجات من يشاء في مناظرة إبراهيم، وفي احتيال يوسف إلخ ٥٠٢
- * قال: هذه تفسير آيات أشكلت، منها قوله: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ والآية بعدها ٥٠٣
- * فصل: في قوله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ الآيات ٥٠٤
- جواب من قال: إن إخلاف الوعيد جائز ٥٠٥